



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



ارسلنا  
عليكم يا صابغ  
الرماد

www.ghaemiyeh.com  
www.ghaemiyeh.org  
www.ghaemiyeh.net  
www.ghaemiyeh.ir

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
أَنْزَلَ هَذِهِ السُّورَةَ  
وَجَعَلَ فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ  
لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
أَنْزَلَ هَذِهِ السُّورَةَ  
وَجَعَلَ فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ  
لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
أَنْزَلَ هَذِهِ السُّورَةَ  
وَجَعَلَ فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ  
لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الزبدہ الفقہیہ فی شرح الروضہ البہیہ

کاتب:

محمد حسن ترحینی عاملی

نشرت فی الطباعة:

دارالفقه للطباعة والنشر

رقمی الناشر:

مركز القائمیة باصفهان للتحریات الكمبيوتریة

# الفهرس

٥	الفهرس
١٣	الزبده الفقهيه فى شرح الروضه البهيه الجزء ٢
١٣	اشاره
١٤	اشاره
٢٠	كتاب الصلاه
٢٠	اشاره
٢٠	الفصل الأول فى أعدادها
٢٠	فى عدد الواجب من الصلاه
٢٣	فى عدد المندوب من الصلاه
٣٣	الفصل الثانى. فى شروطها
٣٣	اشاره
٣٣	الشرط الاول: الوقت
٣٣	اشاره
٣٦	فى وقت الظهر
٤٥	فى وقت العصر
٥٢	فى وقت المغرب و العشاء
٥٨	فى وقت الصبح
٥٩	فى امتداد وقت الظهرين و العشاءين و الصبح
٦١	فى وقت النوافل اليوميه
٧٢	فى كراهه النافله المبتدئه
٧٦	فى تقديم و تأخير نافله الليل
٧٦	فى فضيله أول الوقت
٧٩	و يعوّل فى الوقت على الظن
٨٢	الشرط الثانى فى القبله

٨٢	اشاره
٨٢	في القبلة و جهتها و علامتها للمناطق
٩٤	في التعويل على قبله البلد
٩٥	في فقد الأمارات للقبلة
٩٩	في كشف الخطأ بعد الصلاة
١٠٤	الشرط الثالث. ستر العوره
١٠٤	اشاره
١٠٤	في المراد بالعوره
١٠٨	في طاهريه الساتر
١١٢	في عدم مغصوبيه الساتر و عدم كونه من غير مأكول اللحم
١١٧	في ما يستر في الصلاة
١٢١	في ما يكره في الصلاة
١٢٥	الشرط الرابع. المكان
١٢٥	اشاره
١٢٥	في المراد بالمكان و طاهريته
١٣٠	في فضل المساجد و كيفية اتخاذها و آدابها و ما يكره و ما يستحب فيها
١٥١	في ما تكره الصلاة فيها
١٦١	في تقدم المرأة على الرجل
١٦٣	في ما يجوز السجود عليه
١٦٩	الشرط الخامس. طهاره البدن من الحدث و الخبث
١٦٩	الشرط السادس. ترك الكلام
١٦٩	اشاره
١٧٠	في معنى الكلام
١٧٦	في الفعل الكثير
١٧٧	في السكوت الطويل و البكاء و القهقهه
١٨١	في التطبيق و التكتف

١٨٣	في الأكل و الشرب
١٨٤	الشرط السابع. الإسلام
١٨٤	في تكليف الكفّار
١٨٨	في تمرين الصبّ على الصلاة
١٩٠	الفصل الثالث. في كيفية الصلاة
١٩٠	إشاره
١٩٠	في الأذان و الإقامة
١٩٠	في استحبابهما
١٩٢	في كيفيتهما
١٩٤	في استحبابهما في الخمس
١٩٩	في ما لو نسيهما
٢٠٠	في ما يسقطان أو يسقط الأذان فقط
٢١١	في استحباب رفع الصوت بهما للرجل
٢١٤	في استحباب الفصل بينهما
٢١٧	في كراهه الكلام في خلالهما
٢١٨	في ما يستحب فيهما
٢٢٣	في القيام و أحكامه
٢٣٢	في النيه
٢٣٤	في تكبيره الإحرام
٢٤١	في القراءة
٢٤١	في الركعتين الأولتين و الثانيتين
٢٤٨	في الجهر بالقراءه
٢٥٢	في مستحبات القراءة
٢٥٨	في تحريم قراءه العزيمه في الفريضة
٢٦٠	في الجهر بالقراءه في نوافل الليل
٢٦٨	في أن الضحى و أ لم نشرح واحده و كذا الفيل و الإيلاف

٢٧٢	في الركوع
٢٧٢	في حد الركوع
٢٧٤	في ذكر الركوع
٢٨٢	في مستحبات الركوع
٢٨٤	في السجده
٢٨٤	في كيفية السجده
٢٩١	في ما يستحب في السجده
٢٩٥	في التشهد
٢٩٩	في السلام
٢٩٩	اشاره
٣٠٠	في عبارات السلام
٣٠٤	في ما يستحب في السلام
٣٠٨	الفصل الرابع. في باقي مستحبات الصلاه
٣٠٨	اشاره
٣٠٨	في مستحبات تكبيره الإحرام
٣١٤	في مستحبات التشهد
٣١٧	في مستحبات القيام و الركوع
٣١٩	في القنوت
٣٢٩	في التعقيب
٣٣٨	في سجدتي الشكر
٣٤٤	الفصل الخامس. في التروك
٣٤٤	اشاره
٣٤٤	في التأمين
٣٤٩	في ترك الواجب عمدا
٣٤٠	في ركنيه القيام
٣٤٤	في حرمه قطع الصلاه



- ٣٦٦ ..... فى ما يجوز فى الصلاه و ما يكره من الأعمال
- ٣٧١ ..... فى ما يختص بالمرأه من الأعمال فى الصلاه
- ٣٧٥ ..... الفصل السادس. فى بقيه الصلوات
- ٣٧٥ ..... اشاره
- ٣٧٥ ..... فى صلاه الجمعه
- ٣٧٥ ..... فى كيفيتها
- ٣٨٧ ..... فى بلاغه الخطيب
- ٣٨٨ ..... فى من تنعقد به الجمعه
- ٣٩٧ ..... فى عدد من تنعقد بهم الجمعه
- ٤٠٤ ..... فى من تسقط الجمعه عنهم
- ٤١٢ ..... فى نافله يوم الجمعه
- ٤١٥ ..... فى من تأخر عن الإمام فى الصلاه
- ٤١٨ ..... فى صلاه العيدين
- ٤١٨ ..... فى شروطها و كيفيتها
- ٤٢٣ ..... فى إتيانها فرادى
- ٤٢٥ ..... فى عدم قضائها
- ٤٢٦ ..... فى الاصحاح بها
- ٤٢٧ ..... فى كراهه التنفل قبلها و ما يستحب بعدها
- ٤٣١ ..... فى ما لو اتفق عيد و جمعه
- ٤٣٤ ..... فى صلاه الآيات
- ٤٣٤ ..... اشاره
- ٤٣٤ ..... فى سببها
- ٤٣٨ ..... فى كيفيتها
- ٤٤٧ ..... فى ما لو جامع صلاه الآيات الحاضره
- ٤٤٩ ..... فى ما لو فاتت هذه الصلاه
- ٤٥٤ ..... فى الأغسال المسنونه

٤٥٤	.....	في غسل الجمعة
٤٥٧	.....	في باقى الأغمسال المسنونه
٤٦٩	.....	في الصلاه المنذوره و شبهها
٤٧١	.....	في صلاه النياه بإجاره
٤٧٢	.....	في صلاه الاستسقاء
٤٧٩	.....	في نافله شهر رمضان
٤٨٣	.....	في نافله الزياره
٤٨٣	.....	في صلاه الاستخاره
٤٨٨	.....	في صلاه الشكر و باقى الصلوات المندوبه
٤٩٢	.....	في النوافل المطلقه
٤٩٣	.....	الفصل السابع في بيان أحكام الخلل
٤٩٣	.....	اشاره
٤٩٣	.....	في العمد و السهو
٤٩٩	.....	في ما لو كان الشك في محله
٥٠٤	.....	في ما يقضى بعد إكمال الصلاه
٥٠٩	.....	في سجدتى السهو
٥٢٢	.....	في الشكيات
٥٢٢	.....	في الشك في عدد الثنائيه أو الثلاثيه
٥٢٩	.....	في الصور الصحيحه
٥٣٦	.....	مسائل سبع
٥٣٦	.....	اشاره
٥٣٦	.....	الأولى لو غلب على ظنه بعد التروى أحد طرفى ما شك فيه
٥٥٠	.....	الثانيه. حكم الصدوق في الشك بين الاتنين و الأربع بالبطلان
٥٥٢	.....	الثالثه. أوجب الصدوق الاحتياط بركعتين جالسا لو شك في المغرب بين الاتنتين و الثلاث
٥٥٥	.....	الرابعه. خير ابن الجنيد الشاك بين الثلاث و الأربع بين البناء على الأقل و لا احتياط
٥٥٨	.....	الخامسه. قال على بن بابويه في الشك بين الاتنتين و الثلاث: إن ذهب الوهم إلى الثالثه أتمها رابعه

- السادسه. لا حكم للسهو مع الكثره و لا للسهو فى السهو و لا لسهو الإمام ..... ٥٦٢
- السابعه. أوجب ابنا بابويه سجدتى السهو على من شك بين الثلاث و الأربع و ظن الأكثر ..... ٥٧٢
- الفصل الثامن. فى القضاء ..... ٥٧٥
- اشاره ..... ٥٧٥
- فى موارد وجوب القضاء ..... ٥٧٥
- فى الترتيب بحسب القوات ..... ٥٨٠
- فى ما لو جهل عين الفائته ..... ٥٩٤
- فى ما يقضى المرتد و فاقد الطهورين ..... ٥٩٦
- فى إعادة العارى إذا صلى كذلك ..... ٥٩٩
- فى استحباب قضاء النوافل الراتبه ..... ٥٩٩
- فى القضاء عن الميت ..... ٦٠١
- فى ما لو نسى عدد القضاء ..... ٦٠٥
- فى العدول إلى السابق ..... ٦٠٧
- مسائل ..... ٦١٠
- اشاره ..... ٦١٠
- الأولى. ذهب المرتضى و ابن الجنيد و سلار إلى وجوب تأخير أولى الأعذار إلى آخر الوقت ..... ٦١٠
- الثانيه. المروى فى المبطلون ..... ٦١٢
- الثالثه. يستحبّ تعجيل القضاء ..... ٦١٦
- الفصل التاسع. فى صلاه الخوف ..... ٦٢٢
- اشاره ..... ٦٢٢
- فى كونها مقصوره ..... ٦٢٢
- فى كيفيتها ..... ٦٢٦
- الفصل العاشر. فى صلاه المسافر ..... ٦٣٧
- اشاره ..... ٦٣٧
- فى شرط قصد المسافه ..... ٦٣٧
- فى أن لا يقطع السفر بمروره على منزله ..... ٦٤٥

- ٦٥٢ ..... فى شرط عدم مضى ثلاثين يوما
- ٦٥٣ ..... فى شرط أن لا يكثر سفره
- ٦٥٨ ..... فى شرط ألا يكون سفره معصيه
- ٦٦٢ ..... فى شرط توارى عن جدران بلده
- ٦٦٥ ..... فى مواضع التخيير
- ٦٦٩ ..... فى ما لو دخل عليه الوقت حاضرا
- ٦٧٢ ..... فى استحباب جبر كل مقصوره
- ٦٧٣ ..... الفصل الحادى عشر. فى الجماعه
- ٦٧٣ ..... فى استحبابها فى الفريضة
- ٦٧٧ ..... فى وجوبها فى مواضع و حرمتها فى مواضع
- ٦٨٢ ..... فى شرائط الإمام
- ٦٩٥ ..... فى إمامه المرأه و الخنثى
- ٦٩٥ ..... فى الحائل بين الإمام و المأموم
- ٦٩٩ ..... فى القراءه خلف الإمام
- ٧٠٤ ..... فى تعيين الإمام
- ٧٠٥ ..... فى قطع النافله
- ٧٠٧ ..... فى ما لو أدرك الإمام بعد الركوع أو السجود
- ٧١٠ ..... فى المتابعه
- ٧١٢ ..... فى إسماع الإمام من خلفه
- ٧١٣ ..... فى أن يأتّم كل من الحاضر و المسافر بصاحبه
- ٧١٦ ..... فى ما لو عرض للإمام شىء
- ٧١٨ ..... فى ما لو تبين عدم الأهليه من الإمام
- ٧٢٢ ..... فى لو عرض للإمام مخرج
- ٧٢٣ ..... فى الصلاه خلف من لا يقتدى به
- ٧٢٦ ..... فى من لا يؤمّ غيره و من يقدم على غيره و من يكره إمامته
- ٧٣٥ ..... تعريف مركز

سرشناسہ: ترحینی عاملی، محمدحسن

الروضہ البہیہ فی شرح اللمعہ الدمشقیہ. شرح

عنوان و نام پدیدآور: الزبدہ الفقہیہ فی شرح الروضہ البہیہ/تالیف محمدحسن ترحینی العاملی.

مشخصات نشر: قم: دارالفقہ للطباعہ والنشر، ۱۴۲۷ق. = ۱۳۸۵.

مشخصات ظاہری: ۹ ج.

شابک: دوره X-۳۱-۸۲۲۰-۹۶۴ ؛ ۳۰۰۰۰۰ ریال: ج. ۱، چاپ سوم ۸۲۲۰-۳۲-۸-۹۶۴ ؛ ج. ۲ ۸۲۲۰-۳۳-۶-۹۶۴ ؛ ج. ۳ ۸۲۲۰-۳۴-۴-۹۶۴ ؛ ۳۰۰۰۰۰ ریال (ج. ۲، چاپ سوم) ؛ ۳۰۰۰۰۰ ریال (ج. ۳، چاپ سوم) ؛ ج. ۴ ۸۲۲۰-۳۵-۲-۹۶۴ ؛ ۳۰۰۰۰۰ ریال (ج. ۴، چاپ سوم) ؛ ج. ۵ ۸۲۲۰-۳۶-۰-۹۶۴ ؛ ۳۰۰۰۰۰ ریال (ج. ۵، چاپ سوم) ؛ ۳۰۰۰۰۰ ریال (ج. ۶، چاپ سوم) ؛ ۳۵۰۰۰۰ ریال: ج. ۶، چاپ چهارم ۸۲۲۰-۳۷-۹-۹۶۴ ؛ ۳۰۰۰۰۰ ریال: ج. ۷، چاپ سوم ۸۲۲۰-۳۸-۷-۹۶۴ ؛ ۳۵۰۰۰۰ ریال (ج. ۷، چاپ چهارم) ؛ ج. ۸، چاپ سوم ۸۲۲۰-۳۹-۵-۹۶۴ ؛ ۳۵۰۰۰۰ ریال (ج. ۸، چاپ چهارم) ؛ ۳۰۰۰۰۰ ریال (ج. ۹، چاپ سوم) ؛ ۳۵۰۰۰۰ ریال: ج. ۹، چاپ چهارم ۸۲۲۰-۴۰-۹-۹۶۴

وضعیت فهرست نویسی: برون سپاری (ج. ۶، چاپ سوم)

یادداشت: عربی.

یادداشت: چاپ قبلی: مهدیس، ۱۳۸۳.

یادداشت: ج. ۱، ۶ (چاپ سوم: ۱۴۲۶ق. = ۱۳۸۴).

یادداشت: ج. ۶، ۷ و ۹ (چاپ چهارم ۱۴۲۷ق. = ۱۳۸۵).

یادداشت: ج. ۲ - ۹ (چاپ سوم: ۱۴۲۶ق. = ۱۳۸۴).

یادداشت: ج. ۸ (چاپ چهارم: ۱۴۲۷ق. = ۱۳۸۵)

یادداشت: کتاب حاضر شرحی است بر کتاب "روضہ البہیہ" شهید ثانی کہ خود شرحی است بر "اللمعہ الدمشقیہ" شهید اول.

یادداشت: کتابنامہ.

موضوع: شهيد ثانی، زین الدین بن علی، ۹۱۱-۹۶۶ق . الروضه البهيه في شرح اللمعه الدمشقيه -- نقد و تفسير

موضوع: شهيد اول، محمد بن مكي، ۷۳۴-۷۸۶ق . اللمعه الدمشقيه -- نقد و تفسير

موضوع: فقه جعفری -- قرن ۸ق.

شناسه افزوده: شهيد اول، محمد بن مكي، ۷۳۴-۷۸۶ق . اللمعه الدمشقيه. شرح

شناسه افزوده: شهيد ثانی، زین الدین بن علی، ۹۱۱-۹۶۶ق . الروضه البهيه في شرح اللمعه الدمشقيه. شرح

رده بندی کنگره: BP۱۸۲/۳/ش ۹/۱۲۱۲۸۰۳۸۵

رده بندی ديويي: ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی: ۱۰۳۳۵۶۰

ص: ۱

**اشاره**







الزبدہ الفقہیہ فی شرح الروضہ البہیہ

تالیف محمد حسن ترحینی العاملی

ص: ۴





(١ - كتاب الصلاة (١) فصوله أحد عشر:)

## الفصل الأول في أعدادها

### في عدد الواجب من الصلاة

((و الواجب سبع) (٢) صلوات:

(١) اعلم أنّ الصلاة عمود الدين ففي الخبر: (إن عمود الدين الصلاة، و هي أول ما ينظر فيه من عمل ابن آدم فإن صحت نظر في عمله، و إن لم تصح لم ينظر في بقيه عمله)(١)

و في صحيح معاوية بن وهب: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أفضل ما يتقرب به العباد إلى ربهم و أحب ذلك إلى الله (عز و جل) ما هو؟ فقال: ما أعلم شيئاً بعد المعرفة أفضل من هذه الصلاة، ألا ترى أن العبد الصالح عيسى ابن مريم عليه السلام قال: و أوصاني بالصلاة و الزكاة ما دمت حياً)(٢)، و الأخبار كثيرة على فضلها و أهميتها و المحافظه عليها، و أنها خير موضوع و هي الميزان و المعيار لسائر أعمال الأنام، و أن صلاة فريضة خير من عشرين حجه، و أنه ليس شيء من خدمته تعالى يعدل الصلاة، و أنه لو يعلم المصلي ما في الصلاة ما انفتل إلى غير ذلك من الآثار. و قال السيد بحر العلوم في درّته:

تنهى عن المنكر و الفحشاء أقصر فهذا منتهى الثناء

(٢) عدّها الشهيد سبعا في كتبه و جماعه غيره و هي: اليوميه و الجمعة و العیدان و الآيات-

ص: ٧

١- (١) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ١٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ١.

(اليومية) الخمس الواقعه فى اليوم و الليله، نُسبت إلى اليوم تغليبا، أو بناء على إطلاقه (١) على ما يشمل الليل (و الجمعة و العيدان و الآيات و الطواف و الأموات و الملتزم بنذر و شبهه) و هذه الأسماء إما غالبه عرفا، أو بتقدير حذف المضاف فيما عدا الأولى (٢)، و الموصوف فيها (٣). و عدها سبعة أسد مما صنع من قبله حيث عدّوها تسعة بجعل الآيات ثلاثا بالكسوفين (٤).

و فى إدخال صلاه الأموات (٥) اختيار إطلاقها عليها (٦) بطريق الحقيقه الشرعيه، و هو الذى صرّح المصنف باختياره فى الذكري. و نفى الصلاه عما لا فاتحه فيها (٧) و لا طهور (٨)،

و الطواف و الجنائز و ما يوجب الإنسان على نفسه بنذر و شبهه، و عدّها المحقق فى المعتبر تسعا فقال: «فالواجب تسع: الصلوات الخمس و صلاه الجمعة و العيدين و الكسوف و الأموات و الزلزله و الآيات و الطواف و ما يلتزمه الإنسان بنذر و شبهه» و نحوه ما عن القواعد، فجعل الكسوف و الآيات و الزلزله أقساما متقابله مع أن الجميع مندرج فى صلاه الآيات و هذا ما اقتصر عليه الشهيد.

ثم الدليل على وجوب كل واحده من المذكورات موكول إلى محله، و أما عدم وجوب غيرها فهو إجماعى قال فى المعتبر: «هو مذهب أهل العلم، و قال أبو حنيفه: الوتر واجب و هو عنده ثلاث ركعات بتسليمه واحده لا يزداد عنها و لا ينقص، و أول وقته بعد المغرب و العشاء مقدمه و آخره الفجر» و سيأتى الكلام فى ذلك.

(١) أى إطلاق اليوم.

(٢) فىقال: صلاه الجمعة و صلاه العيدين و هكذا.

(٣) أى و بتقدير حذف الموصوف فى الأولى فقولهم: اليومية، يراد به الصلاه اليومية.

(٤) بل عباره المحقق فى المعتبر تدل على أن صلاه الآيات ثلاثا بالآيات و الزلزله و الكسوف.

(٥) فى أقسام الصلاه الواجبه.

(٦) أى إطلاق الصلاه على صلاه الميت.

(٧) و صلاه الميت لا فاتحه فيها فى النبوى: «لا صلاه إلا بفاتحه الكتاب» (١).

(٨) و صلاه الميت لا طهور فيها فى الخبر عن زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (و لا صلاه إلا بطهور) (٢).

ص: ٨

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الوضوء حديث ١.

و الحكم بتحليلها بالتسليم (١) ينافى الحقيقه.

و بقى من أقسام الصلاه الواجبه صلاه الاحتياط و القضاء، فيمكن دخولهما فى الملتزم، و هو الذى استحسنه المصنف (٢)، و فى اليوميه (٣)، لأن الأول مكمل لما يحتمل فواته منها، و الثانى فعلها فى غير وقتها، و دخول الأول (٤) فى الملتزم، و الثانى فى اليوميه، و له وجه وجه (٥).

### فى عدد المندوب من الصلاه

(و المندوب) من الصلاه (لا حصر له) فإن الصلاه خير موضوع، فمن شاء استقل و من شاء استكثر (٦) (و أفضله الرواتب) اليوميه (٧) التى هى ضعفها (٨) (فللظهر ثمان) ركعات (قبلها (٩)، و للعصر ثمان ركعات قبلها، و للمغرب أربع)

(١) فى خبر ابن القداح عن أبى عبد الله عليه السّلام: (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: افتتاح الصلاه الوضوء و تحريمها التكبير و تحليلها التسليم) (١) و صلاه الميت لا تسليم فيها.

(٢) فى الذكرى على ما قيل.

(٣) احتمال ثان.

(٤) احتمال ثالث و المراد بالأول هو صلاه الاحتياط.

(٥) لأن صلاه الاحتياط قد وجبت بطرو حاله الشك على المكلف و هو ملتزم بما يترتب على شكه، و هو حمل بعيد لأن الملزم هو الشارع و ليس للمكلف دخل فالأولى إدخالهما فى اليوميه.

(٦) فى النبوى: (الصلاه خير موضوع فمن شاء استقل و من شاء استكثر) (٢) و فى ثان:

(الصلاه خير موضوع استكثر أم استقل) ٣.

(٧) فى الجواهر: أنه لا ريب فيه، و عن البعض: أنه من المسلمات بين الأصحاب، و تستفاد الأفضليه مما ورد من كثره الحث على فعلها، و أنها من علامات المؤمن، و أنها مكملات للفرائض.

(٨) أى أن الرواتب اليوميه ضعف اليوميه.

(٩) للأخبار منها: خبر الفضيل عن أبى عبد الله عليه السّلام: (الفريضة و النافله إحدى و خمسون ركعه، منها ركعتان بعد العتمه جالسا تُعدّان بركعه) (٣) و خبر حماد بن عثمان: (سألت أبا-

- ١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب تكبيره الإحرام حديث ١٠.
- ٢- (٢ و ٣) مستدرک الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٨ و ٩.
- ٣- (٤) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٢.



(بعدها، و للعشاء ركعتان جالسا) (١) أى الجلوس ثابت فيهما بالأصل لا رخصه، لأن الفرض منهما واحده ليكمل بها ضعف الفريضة، و هو يحصل بالجلوس فيهما، لأن الركعتين من جلوس ثوابهما ركعه من قيام.

(و يجوز قائما) (٢) بل هو أفضل على الأقوى للتصريح به فى بعض الأخبار (٣)، و عدم دلالة ما دلّ على فعلهما جالسا على أفضليته (٤)، بل غايته الدلالة على الجواز، مضافا إلى ما دلّ على أفضلية القيام فى النافله مطلقا (٥)

عبد الله عليه السلام عن صلاه رسول الله عليه السلام بالنهار، فقال: و من يطيق ذلك، ثم قال:

و لكن ألا- أخبرك كيف أصنع أنا؟ فقلت: بلى، فقال: ثمانى ركعات قبل الظهر و ثمان بعدها، قلت: فالمغرب؟ قال أربع بعدها(١).

(١) لخبر الفضيل المتقدم و حسنه البنزطى عن أبى الحسن عليه السلام: (و ركعتين بعد العشاء من قعود تعدان بركعه من قيام)(٢) و كذا غيرها.

(٢) كما عن الشهيدين و المحقق الثانى و الأردبيلى لموثق سليمان بن خالد عن أبى عبد الله عليه السلام: (و ركعتان بعد العشاء الآخرة يقرأ فيهما مائه آيه، قائما أو قاعدا و القيام أفضل، و لا تعدهما من الخمسين)(٣) و خبر الحارث بن المغيرة: (و ركعتان بعد العشاء الآخرة كان أبى يصليهما و هو قاعد و أنا أصليهما و أنا قائم)(٤).

(٣) لموثق سليمان بن خالد المتقدم، هذا و قد ينافى القيام كونهما تعدان بركعه واحده فإن ذلك إنما يكون مع الجلوس فيهما و لكن يقال: إن القيام فضل فى نفسه لا يرتبط بالركعتين لأنه مستحب نفسى.

(٤) أى أفضلية الجلوس.

(٥) سواء كان نافله للعشاء أم لا و سواء كان من النوافل اليوميه أم لا، و ما دل على القيام هو خبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام: (إن الصلاه قائما أفضل من الصلاه قاعدا)(٥).

ص: ١٠

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ١٥.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٧.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ١٦.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٩.
- ٥- (٥) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب القيام حديث ٣.

و محلها (١) (بعدها) أى بعد العشاء، و الأفضل جعلهما بعد التعقيب (٢)، و بعد كلّ صلاه يريد فعلها بعدها (٣).

و اختلف كلام المصنف فى تقديمهما على نافله شهر رمضان الواقع بعد العشاء و تأخيرهما عنها ففى النفلية قطع بالأول، و فى الذكري بالثانى، و ظاهره هنا (٤) الأول نظرا إلى البعديه (٥)، و كلاهما حسن (٦).

(و ثمان) ركعات صلاه (الليل، و ركعتا الشفع) بعدها، (و ركعه الوتر، و ركعتا الصبح قبلها) (٧) هذا هو المشهور روايه و فتوى، و روى ثلاث و ثلاثون

(١) أى محل الركعتين من جلوس للعشاء.

(٢) لخبر أبى العلاء الخفاف الوارد فى نافله المغرب عن جعفر بن محمد عليه السّلام: (من صلى المغرب ثم عقب و لم يتكلم حتى يصلى ركعتين كتبتا له فى عليين فإن صلى أربعاً كتبت له حجه مبروره) (١).

(٣) على المشهور لخبر زراره: (و ليكن آخر صلاتك وتر ليلتك) (٢) و صحيحه الآخر: (من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يبيتن إلا بوتر) (٣) و هما ظاهران فى أن المراد بالوتر هو الوتيره، و لذا ورد فى خبر المفضل عن أبى عبد الله عليه السّلام: (قلت: أصلى العشاء الآخرة فإذا صلّيت ركعتين و أنا جالس، فقال: أما إنها واحده و لو متّ متّ على وتر) (٤)

و فى خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام: (من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يبيتن إلا بوتر، قلت: تعنى الركعتين بعد العشاء الآخرة؟ قال: نعم إنهما بركعه) ٥.

(٤) فى اللمعه.

(٥) المباشرة.

(٦) لكن جعل الوتيره آخر صلاته كما فى خبر زراره المتقدم أولى.

(٧) أى قبل الصبح ففى خبر الأعمش عن جعفر بن محمد عليهما السّلام: (و صلاه الفريضة:

الظهر أربع ركعات و العصر أربع ركعات و المغرب ثلاث ركعات و العشاء الآخرة أربع ركعات و الفجر ركعتان، فجملة الصلاه المفروضه سبع عشره ركعه، و السّنة أربع و ثلاثون

ص: ١١

١- (١) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب التعقيب حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤٢ - من أبواب بقيه الصلوات المندوبه حديث ٥.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ١.

٤- ( (٤ و ٥) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٧ و ٨.

ركعه، منها أربع ركعات بعد المغرب لا تقصير فيها في السفر والحضر و ركعتان من جلوس بعد العشاء الآخرة تُعدان بركعه، و ثمان ركعات في السحر و هي صلاه الليل و الشفع ركعتان و الوتر ركعه و ركعتا الفجر بعد الوتر، و ثمان ركعات قبل الظهر و ثمان ركعات بعد الظهر قبل العصر، و الصلاه تستحب في أول الأوقات(١). و مثله خبر الفضل بن شاذان ٢ و غيره.

(١) للأخبار منها: خبر عبيد الله بن زراره عن أبي عبد الله عليه السّلام: (كان رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم إذا صلى العشاء آوى إلى فراشه فلم يصل شيئاً حتى ينتصف الليل)(٢) و خبر معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام: (يقول: كان في وصيه النبي صلى الله عليه وآله و سلم لعلّى عليه السّلام: يا على، إلى أن قال. أما الصلاه فالخمسون ركعه)(٣) بناء على أن الساقط هو صلاه الوتيره، و خبر محمد بن أبي عمير: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن أفضل ما جرت به السنه من الصلاه، قال: تمام الخمسين)٥.

(٢) بإسقاط أربع من نافله العصر مع إسقاط الوتيره و يدل عليه خبر يحيى بن حبيب: (سألت الرضا عليه السّلام عن أفضل ما يتقرب به العباد إلى الله تعالى من الصلاه قال: ستة و أربعون ركعه فرائضه و نوافله، قلت: هذه روايه زراره، قال: أ و ترى أحدا كان أصدع بالحق منه)(٤) و مرسل الصدوق: (قال أبو جعفر عليه السّلام: كان رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم لا يصلى بالنهار شيئاً حتى تزول الشمس، و إذا زالت صلّى ثمانى ركعات و هي صلاه الأوابين، تفتح في تلك الساعه أبواب السماء و يستجاب الدعاء و تهب الرياح، و ينظر الله إلى خلقه، فإذا فاء الفىء ذراعاً صلّى الظهر أربعاً، و صلى بعد الظهر ركعتين ثم صلى ركعتين أخراوين، ثم صلى العصر أربعاً إذا فاء الفىء ذراعاً، ثم لا يصلى بعد العصر شيئاً حتى تتوب الشمس، فإذا آبت و هو أن تغيب صلّى المغرب ثلاثاً و بعد المغرب أربعاً ثم لا يصلى شيئاً حتى يسقط الشفق، فإذا سقط الشفق صلّى العشاء ثم آوى رسول الله إلى فراشه و لم يصل شيئاً حتى يزول نصف الليل، فإذا زال نصف الليل صلّى ثمانى ركعات، و أوتر في الربع الأخير من الليل بثلاث ركعات فقرأ فيهن فاتحه الكتاب و قل هو الله أحد و يفصل بين -

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٢٥ و ٢٣.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٤٣ - من أبواب المواقيت حديث ١.

٣- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ١ و ٥.

٤- (( ٦ )) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٥.

و سبع و عشرون (١) بنقص العصريه أربعاً (٢)، أو ستاً (٣) مع الوتيره، و حمل (٤) على المؤكد منها (٥) لا على انحصار السنه فيها (٦).

الثلاث بتسليمه. إلى أن قال. و يصلى ركعتي الفجر قبل الفجر و عنده و بعیده، ثم يصلى ركعتي الصبح و هي الفجر إذا اعترض الفجر و أضاء حسناً، فهذه صلاه رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم التي قبضه الله (عز و جل) عليها(١).

(١) بإسقاط ست ركعات من نافله العصر مع إسقاط الوتيره و هذا مما لم أعثر عليه في الأخبار، نعم ورد إسقاط ست ركعات بحيث يكون الساقط ركعتين من نافله المغرب و أربع ركعات من نافله العصر و إسقاط الوتيره فيكون الباقي سبعا و عشرين و يدل عليه صحيح زواره: (قلت لأبي جعفر عليه السلام: إنى رجل تاجر أختلف و أتجر فكيف لى بالزوال و المحافظه على صلاه الزوال و كم نصلى؟ قال: تصلى ثمانى ركعات إذا زالت الشمس و ركعتين بعد الظهر و ركعتين قبل العصر فهذه اثنتا عشره ركعه و تصلى بعد المغرب ركعتين و بعد ما ينتصف الليل ثلاث عشره ركعه، منها الوتر و منها ركعتا الفجر فتلك سبع و عشرون ركعه سوى الفريضة)(٢). نعم قد ورد فى خبر عبد الله بن سنان ما يشعر بإسقاط ست ركعات من نوافل العصر قال: (سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا تصل أقل من أربع و أربعين ركعه، قال: و رأيتَه يصلى بعد العتمه أربع ركعات)(٣). بناء على أن ما صلاه بعد العتمه هى نافله المغرب فيتعين أن يكون الساقط ست ركعات من نافله العصر مع إسقاط الوتيره.

(٢) بناء على أن المروى تسع و عشرون.

(٣) بناء على أن المروى سبع و عشرون.

(٤) أى المروى من ثلاث و ثلاثين و تسع و عشرين و سبع و عشرين.

(٥) من النوافل اليوميه.

(٦) كيف و أخبار الواحد و الخمسين كثيره، منها: خبر الفضيل عن أبى عبد الله عليه السلام:

(الفريضة و النافله إحدى و خمسون ركعه)(٤) و مرسل الشيخ عن الإمام العسكرى عليه السلام: (علامات المؤمن خمس و عد منها صلاه الإحدى و الخمسين)(٥)، و خبر أبى -

ص: ١٣

١- (١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٤.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٢.

٥- (٥) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٢٩.

(و في السّيفر و الخوف) الموجبين للقصر (تتصرف الرباعيه (١)، و تسقط راتبه المقصوره) (٢) و لو قال راتبها كان أقصر، فالساقط نصف الراتبه سبع عشره ركعه، و هو في غير الوتيره موضع وفاق، و فيها على المشهور، بل قيل إنه إجماعى أيضا.

بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام: (شيعتنا أهل الورع و الاجتهاد، و أهل الوفاء و الأمانه، و أهل الزهد و العباده، و أصحاب الإحدى و خمسين ركعه فى اليوم و الليله) (١) فالجمع بين الأخبار يقتضى القول إن السنه منحصره فى الواحد و الخمسين ثم فى الخمسين ثم فى الست و الأربعين ثم فى الأربع و الأربعين.

(١) و هى الظهر و العصر و العشاء و هو محل اتفاق و سيأتى الكلام فى باب القصر إنشاء الله تعالى.

(٢) أما فى نوافل الظهرين فمحل اتفاق للأخبار منها: صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام: (سألته عن الصلاه تطوعا فى السفر، قال: لا تصل قبل الركعتين و لا بعدهما شيئا نهارا) (٢) و خبر أبى يحيى الحنات: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن صلاه النافله بالنهار فى السفر فقال: يا بنى لو صلحت النافله فى السفر تمت الفريضه) (٣) و لهذا التعليل يحكم بسقوط نوافل الظهرين عند الخوف.

و أما نافله العشاء فسقوطها هو المشهور بل عن المنتهى نسبتة إلى ظاهر علمائنا و عن السرائر دعوى الإجماع عليه لإطلاق صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام:

(الصلاه فى السفر ركعتان ليس قبلهما و لا بعدهما شيء إلا المغرب ثلاث) (٣) و صحيح أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام مثله إلا أنه قال: (إلا المغرب فإن بعدها أربع ركعات لا تدعهنّ فى سفر و لا حضر) (٥).

و عن النهايه و المهذب البارع جواز فعلها. بل عن الفقيه و العلل و العيون للصدوق أنه قوىّ و تبعه عليه الشهيدان لروايه الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السّلام: (و إنما صارت العتمه مقصوره و ليس تترك ركعاتها (ركعتيها) لأن الركعتين ليستا من الخمسين، و إنما هى زياده فى الخمسين تطوعا ل يتم بهما بدل كل ركعه من الفريضه ركعتين من التطوع) (٤) بالإضافة إلى أن النصوص السابقه قد خصت سقوط نوافل الرباعيه فى وقت النهار، و العشاء ليس منها فلا تعارض.

ص: ١٤

١- (١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٢٦.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ١ و ٤.

٣- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٣ و ٧.

٤- (٦) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٣.

و لكن روى الفضل بن شاذان عن «الرضا» عليه السّلام عدم سقوطها، معللا بأنها زياده في الخمسين تطوعا، ليتم بها بدل كل ركعه من الفريضة ركعتان من التطوع، قال المصنف في الذكري: وهذا قوى لأنه خاص (١) و معلل (٢)، إلا أن ينعقد الإجماع على خلافه.

و تبه بالاستثناء (٣) على دعوى ابن إدريس الإجماع عليه، مع أن الشيخ في النهاية صرح بعدمه (٤)، فما قواه (٥) في محله.

(و لكل ركعتين من النافلة تشهد و تسليم) (٦) هذا هو الأغلب. و قد خرج عنه مواضع ذكر المصنف منها موضعين بقوله: (و للوتر بانفراده) تشهد و تسليم (٧)

(١) فالروايات الداله على سقوط نوافل الرباعيه كصحيح ابن سنان المتقدم عام، و هذا مختص بنافله العشاء و الخاص مقدم على العام.

(٢) و هذا يزيده قوه في التخصيص.

(٣) أى تبه المصنف في الذكري بالاستثناء و عند قوله: إلا أن ينعقد الإجماع على خلافه.

(٤) أى بعدم السقوط حيث حكم بجواز الوتيره في السفر و مثله ابن البراج في المهذب البارع، فكيف ينعقد الإجماع حينئذ.

(٥) المصنف في الذكري.

(٦) على المشهور و يدل عليه أخبار منها: خبر على بن جعفر عن أخيه عليهما السّلام: (سألته عن الرجل يصلى النافلة أ يصلح له أن يصلى أربع ركعات لا يسلم بينهما؟ قال عليه السّلام: لا، إلا أن يسلم بين كل ركعتين) (١) و خبر حريز عن أبي جعفر عليه السلام: (و افضل بين كل ركعتين من نوافلك بالتسليم) ٢ و خبر الفضل بن شاذان عن أبي الحسن الرضا عليه السلام:

(الصلاه ركعتان ركعتان فلذلك جعل الأذان مثنى مثنى) (٢) و عمومه لغير النوافل اليوميه مشكل و لذا قال المقدس الأردبيلي في مجمع البرهان: «الدليل على عدم الزيادة و النقيصه غير ظاهر، و ما رأيت دليلا صريحا صحيحا على ذلك، نعم ذلك مذکور في كلام الأصحاب و الحكم به مشكل».

(٧) إجماعى عن الخلاف و المنتهى و التذكرة و غيرها للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار:

(قال لى: اقرأ في الوتر في ثلاثتهن ب (قل هو الله أحد)، و سلم في الركعتين، توقظ-

ص: ١٥

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٢ و ٣.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٥.

(و لصلاه الأعرابي) من التشهد و التسليم (ترتيب الظهرين بعد الثنائيه) (١) فهي عشر ركعات بخمس تشهدات و ثلاث تسليمات كالصبح و الظهرين.

و بقي صلوات أخر ذكرها الشيخ في المصباح و السيد رضى الدين بن طاوس في تتماته (٢) يفعل منها بتسليم واحد أزيد من ركعتين (٣)، ترك المصنف

الراقد و تأمر بالصلاه(١) و صحيح أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: (الوتر ثلاث ركعات، ثنتين مفصوله و واحده)(٢).

و مال سيد المدارك إلى التخيير بين الفصل و الوصل لأخبار منها: خبر أبي ولّاد عن أبي عبد الله عليه السلام: (لا بأس أن يصلّي الرجل الركعتين من الوتر ثم ينصرف فيقضى حاجته)٣ و صحيح يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن التسليم في ركعتي الوتر فقال: إن شئت سلمت و إن شئت لم تسلم)٤. إلا أن التخيير مذهب العامه كما في مجمع البرهان فلا بدّ من حملها على التقيه.

(١) ففي خبر زيد بن ثابت قال: (أتى رجل من الأعراب إلى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فقال: إنا نكون في هذه البادية بعيدا من المدينة و لا نقدر أن نأتيك في كل جمعه فدئني على عمل فيه فضل صلاه الجمعه إذا رجعت إلى أهلي أخبرتهم به، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: إذا كان ارتفاع النهار فصل ركعتين تقرأ في أول ركعه الحمد مره و قل أعوذ برب الفلق سبع مرات، و اقرأ في الثانيه الحمد مره واحده و قل أعوذ برب الناس سبع مرات، فإذا سلمت فقرأ آيه الكرسي سبع مرات، ثم قم فصل ثمانى ركعات و تسليمتين و اقرأ في كل ركعه منها الحمد مره و إذا جاء نصر الله و الفتح مره و قل هو الله أحد خمسا و عشرين مره، فإذا فرغت من صلاتك فقل: سبحان رب العرش الكريم - العظيم - و لا - حول و لا - قوه إلا بالله العلي العظيم سبعين مره، فوالذي اصطفاني بالنبوه ما من مؤمن و لا مؤمنه يصلّي هذه الصلاه يوم الجمعه كما أقول إلا و أنا ضامن له الجنه، و لا يقوم من مقامه حتى يغفر له ذنوبه و لأبويه ذنوبهما)(٣).

(٢) أى تتمات المصباح.

(٣) فقد ورد صلاه أربع ركعات بتسليمه واحده ليله الجمعه(٤)، و ورد صلاه اثنى عشره-

ص: ١٦

١- (١) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب أعداد الفرائض حديث ٧.

٢- (( ٢ و ٣ و ٤) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب أعداد الفرائض حديث ١٠ و ١٦٨.

٣- (٥) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب صلاه الجمعه حديث ٣.

٤- (٦) الوسائل الباب - ٤٧ - من أبواب صلاه الجمعه حديث ٥.



و الجماعة استثناءها لعدم اشتهاها و جهاله طريقها، و صلاه الأعرابي توافقها فى الثانى (١) دون الأول.

## الفصل الثانى. فى شروطها

### إشاره

(الفصل الثانى. فى شروطها)

(و هى سبعة):

### الشرط الاول: الوقت

### إشاره

(الاول. الوقت)

و المراد هنا وقت اليوميه (٢)، مع أن السبعه شروط لمطلق الصلاه غير

ركعه بتسليمه واحده ليله الجمعه أيضا(١).

(١) أى فى جهاله الطريق فقد نقلها الشيخ فى المصباح عن زيد بن ثابت، فالخبر مرسل بالإضافه إلى أن الشيخ فى التهذيب قال عن زيد بأنه حكم بحكم الجاهليه بالنسبه للفرائض.

(٢) و كون اليوميه من الواجبات الوقتيه كالشمس فى رابعه النهار، إلا أنه ورد فى الأخبار الكثيره الحث على الإتيان بها فى أول وقتها فى صحيح أبان: (كنت صليت خلف أبى عبد الله عليه السلام بالمزدلفه فلما انصرف التفت إلى فقال: يا أبان الصلوات الخمس المفروضات من أقام حدودهنّ و حافظ على مواقيتهن لقى الله يوم القيامة و له عنده عهد يدخله به الجنة، و من لم يقم حدودهن و لم يحافظ على مواقيتهن لقى الله و لا عهد له، إن شاء عذّبه و إن شاء غفر له)(٢) و فى خبر أبى بصير عن أبى جعفر عليه السلام: (إن الصلاه إذا ارتفعت فى أول وقتها رجعت إلى صاحبها و هى بيضاء مشرقه تقول: حفظتنى حفظك الله، و إذا ارتفعت فى غير وقتها بغير حدودها رجعت إلى صاحبها و هى سوداء مظلمه تقول: ضيعتنى ضيّعك الله)(٣)، و مرسل ابن دراج عن أبى جعفر عليه السلام: (أيا مؤمن حافظ على الصلوات المفروضه فصلاًها لوقتها فليس هذا من الغافلين)٤، و خبر جابر عن أبى جعفر عليه السلام: (إن ملك الموت قال لرسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: ما من أهل بيت مدر و لا شعر فى بر و لا بحر إلا و أنا أتصفحهم فى كل يوم خمس مرات عند مواقيت الصلاه)٥، و فى خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: (من صلى فى غير الوقت فلا-

ص: ١٧

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب المواقيت حديث ١.

٣- ( (٣ و ٤ و ٥) الوسائل الباب - ١ - من أبواب المواقيت حديث ٢ و ٣ و ٤.

الأموات فى الجملة (١)، فىجوز عود ضمير شروطها إلى المطلق (٢)، لكن لا يلائمه تخصيص الوقت باليوميه إلا أن يؤخذ كون مطلق الوقت شرطاً (٣) و ما بعد ذكره مجملاً (٤) من التفصيل (٥) حكم آخر لليوميه، و لو عاد ضمير شروطها إلى اليوميه لا يحسن، لعدم المميّز (٦) مع اشتراك الجميع (٧) فى الشرائط بقول مطلق، إلا أنّ عوده (٨) إلى اليوميه أوفق لنظم الشروط، بقريته تفصيل الوقت (٩) و عدم اشتراطه (١٠)

صلاه له(١) و خبر إسماعيل بن أبى زياد عن أبى عبد الله عن أبيه، عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السّلام: (قال رسول الله عليه السّلام: لا يزال الشيطان هائبا لابن آدم ذعرا منه ما صلى الصلوات الخمس لوقتهن، فإذا ضيَعهنّ اجترأ عليه فأدخله فى العظام)٢، و خبر المفضل بن عمر عن أبى عبد الله عليه السّلام: (خصلتان من كانتا فيه و إلا فاعزب ثم اعزب قيل: و ما هما؟ قال: الصلاه فى مواقيتها و المواظبه عليها و المواساه)٣، و خبر مسعده بن صدقه عن أبى عبد الله عليه السّلام: (امتحنوا شيعتنا عند مواقيت الصلاه كيف محافظتهم عليها)٤ و نحوها كثير.

(١) أى بتكلف و تجوز كما سيأتى.

(٢) أى مطلق الصلاه.

(٣) لا وقتا مخصوصا، و فيه: إنه ليس بشرط لاحتياج كل فعل إلى الوقت ما دام صادرا عن الفاعل الزمانى.

(٤) هو حال من ضمير ذكره، و الضمير راجع إلى الوقت، و المعنى بعد ذكر مطلق الوقت الذى هو شرط لمطلق الصلاه فما ذكره من التفصيل يكون حكما آخر مختصا باليوميه لكن لا ينافى كون مطلق الصلاه مشروطا بمطلق الوقت.

(٥) بيان ل (ما).

(٦) لأن الكلام فى مطلق الصلاه و قد ذكر الفصل الأول فى أعداد مطلق الصلاه فلا بد أن يكون الضمير فى شروطها راجعا إلى مطلق الصلاه.

(٧) جميع الصلوات بما فيها اليوميه.

(٨) أى عود الضمير فى (شروطها).

(٩) و لم يفصل إلا لليوميه.

(١٠) و عدم اشتراط الوقت.

ص: ١٨

للطواف و الأموات و الملتزم (١) إلا بتكلف و تجوز (٢)، و عدم اشتراط الطهاره من الحدث و الخبث فى صلاه الأموات و هى (٣) أحد السبعه، و اختصاص اليوميه بالضمير مع اشتراكه (٤) لكونها (٥) الفرد الأظهر من بينها (٦)، و الأكمل (٧) مع انضمام قرائن لفظيه بعد ذلك (٨).

## فى وقت الظهر

(فللظهر) من الوقت (زوال الشمس) (٩) عن وسط السماء و ميلها عن دائره

(١) أى الملتزم بنذر و شبهه.

(٢) و لذا قلنا سابقا أن مراده من قيد (فى الجمله) هو التجوز.

(٣) أى الطهاره من الحدث و الخبث.

(٤) أى مع اشتراك الجميع فى الشرائط فلا داعى لإرجاع الضمير إلى اليوميه فقط.

(٥) لكون اليوميه و هذا رفع للتوهم السابق.

(٦) من بين الصلوات الواجبه الباقيه.

(٧) عطف على الأظهر.

(٨) كتفصيل الأوقات لليوميه فقط فهذا كله قرينه على أن المراد من الضمير فى شروطها هو خصوص اليوميه، و فيه: إن ضمير (شروطها) كضمير (أعدادها) و الثانى راجع إلى مطلق الصلاه فلا بد أن يكون الأول كذلك و إن كانت هذه الشروط ليست قيودا لجميع أفراد الصلاه.

(٩) بإجماع المسلمين و يدل عليه قوله تعالى: **أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ (١)**، و للأخبار منها: صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: (إذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر و العصر) (٢)، و صحيح عبيد بن زراره: (سألت أباً عبد الله عليه السّلام عن وقت الظهر و العصر، فقال عليه السّلام: إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر و العصر جميعاً، إلا أن هذه قبل هذه، ثم أنت فى وقت منهما جميعاً حتى تغيب الشمس) (٣).

و ما ورد مخالفاً لذلك ككون وقت الظهر بعد الزوال بقدم و بقدمين و بذراع فهو محمول على وقت الفضيله.

ثم يعرف الزوال بزياده الظل نحو المشرق بعد انعدامه أو نقصانه من جهه الغرب-

١- (١) الإسراء الآية: ٧٨.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب المواقيت حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب المواقيت حديث ٥.

نصف النهار (المعلوم يزيد الظل) أى زيادته، مصدران (١) لزيد الشيء (بعد نقصه)

و ذلك فى الظل المبسوط (٢)، و هو (٣) الحادث من المقاييس القائمه (٤) على سطح

و توضيحه: إذا طلعت الشمس حدث لكل شاخص على سطح الأرض ظل إلى جهة المغرب ثم لا يزال ينقص هذا الظل كلما ارتفعت الشمس حتى تصل إلى وسط السماء، و هو خط وهمى فوق سمت الشاخص مارا بقطبي الجنوب و الشمال، فإذا وصلت الشمس إلى هذا الوسط فإن كانت الشمس مسامته للشاخص و فوق رأسه بالتمام ينعدم ظله و إلا فيبقى له ظل قليل و هو الغالب، فإذا زالت الشمس عن وسط السماء فإن كان الظل منعما حدث إلى جهة المشرق و إن كان باقيا قد انتهى نقصه فيبدأ بالازدياد إلى جهة المشرق ثم لا يزال يزيد كلما قربت الشمس إلى المغرب حتى يرجع الظل فى المقدار إلى ما كان عليه حين الطلوع.

ثم إن انعدام الظل عند الزوال نادر فلذا اكتفى بالزيادة بعد نقصانه، ففي مرفوع أحمد بن محمد بن عيسى عن سماعة: (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: جعلت فداك متى وقت الصلاة؟ فأقبل يلتفت يمينا و شمالا كأنه يطلب شيئا، فلما رأيت ذلك تناولت عودا فقلت: هذا تطلب؟ قال عليه السلام: نعم، فأخذ العود فنصب بحيال الشمس ثم قال: إن الشمس إذا طلعت كان الفىء طويلا ثم لا يزال ينقص حتى تزول، فإذا زالت زادت، فإذا استبنت الزيادة فصل الظهر، ثم تمهل قدر ذراع وصل العصر) (١) و فى خبر على بن أبى حمزة: (تأخذون عودا طوله ثلاثه أشبار و إن زاد فهو أبين فيقام، فما دام ترى الظل ينقص فلم تزل، فإذا زاد الظل بعد النقصان فقد زالت) (٢) و فى مرسل الفقيه: (فإذا نقص الظل حتى يبلغ غايته ثم زاد فقد زالت الشمس و تفتح أبواب السماء و تهب الرياح و تقضى الحوائج العظام) (٣)

(١) أى الزيد و الزيادة.

(٢) تقييد الظل بالمبسوط لإخراج الظل المنكوس، و قد عرّفه الشارح فى الروض بقوله: «و هو المأخوذ من المقاييس الموازيه للأفق فإن زيادته تحصل من أول النهار و تنتهى عند انتهاء نقص المبسوط فهو ضده فلا بدّ من الاحتراز عنه».

(٣) أى الظل المبسوط.

(٤) عموديا فيكون ظلها جانبيا إلى جهة الغرب عند طلوع الشمس، بخلاف المقاييس الموازيه للأفق فيكون ظلها تحتها غالبا عند طلوع الشمس و هذا الظل التحتى هو المسمى بالظل المنكوس.

ص: ٢٠

الأفق، فإن الشمس إذا طلعت وقع - لكل شاخص قائم (١) على سطح الأرض (٢) بحيث يكون (٣) عموداً على سطح الأفق (٤) - ظل طويل (٥) إلى جهة المغرب، ثم لا يزال ينقص كلما ارتفعت الشمس حتى تبلغ وسط السماء (٦) فينتهي النقصان إن كان عرض المكان المنصوب فيه المقياس (٧) مخالفاً لميل الشمس في المقدار (٨) و يعدم

(١) بحيث يكون قيامه مستويًا بتسعين درجة من الجوانب الأربعة.

(٢) وإذا كان مستويًا يكون أحسن.

(٣) اسمها ضمير راجع إلى الشاخص.

(٤) أي سطح الأرض.

(٥) فاعل ل (وقع).

(٦) وهو خط وهمي مسامت لرأس الشاخص ماراً بقطبي الجنوب و الشمال يقسم دائره الفلك إلى قسمين متساويين.

(٧) أي الشاخص المنصوب على سطح الأرض.

(٨) اعلم أن الشمس في أول يوم من فصل الربيع - وهو أول يوم من أيام انتقالها إلى برج الحمل - تشرق على خط الاستواء و تسير عليه و تغرب عليه ثم تنحرف نحو الشمال شيئاً فشيئاً حتى اليوم الأخير من فصل الربيع و هو نهاية برج الجوزاء، و تكون في نهايه الارتفاع على مدار السرطان، ثم تأخذ بالرجوع في فصل الصيف إلى آخره حتى تشرق في أول يوم الخريف من نفس المكان الذي أشرقت فيه في أول يوم من فصل الربيع و هما المسميان بيوم الاعتدال الربيعي و بيوم الاعتدال الخريفي.

ثم تأخذ بالانحراف جنوباً حتى نهايه فصل الخريف و تكون في نهايه انخفاضها على مدار الجدى ثم في فصل الشتاء ترجع إلى نقطه الاعتدال الربيعي. و هذه هي دوره الشمس على مدار السنه بالنسبه لخطوط العرض.

فمراد الشارح أن الشاخص إن نصب في مكان على خط عرض مخالف لخط العرض الذي تشرق عليه الشمس فلا يعدم الظل عند الزوال بل يبقى منه شيء و إن كان الشاخص على خط عرض تشرق عليه الشمس في ذلك اليوم فينعدم ظله عند الزوال.

فمثلاً لو نصب الشاخص على خط الاستواء في يومى الاعتدال الربيعي و الخريفي أو نصب على مدار السرطان في نهايه فصل الصيف أو نصب على مدار الجدى في نهايه فصل الخريف فلا محاله يعدم ظله وقت الزوال و هكذا.

هذا و اعلم أن الشاخص المنصوب بعد مدار السرطان باتجاه الشمال و بعد مدار الجدى باتجاه الجنوب لا يعدم ظله في أيام السنه كلها لعدم المسامته بين خطه و الخط الذي -

الظل أصلا إن كان بقدره (١)، و ذلك في كل مكان يكون عرضه مساويا للميل الأعظم للشمس أو أنقص (٢) عند ميلها (٣) بقدره (٤) و موافقته له (٥) في الجبهه (٦).

و يتفق (٧) في أطول أيام السنه (٨) تقريبا (٩) في مدينه الرسول (صلى الله عليه)

تشرق عليه الشمس.

ثم اعلم أن أى شاخص يوضع ما بين مدار السرطان و مدار الجدى و هو مدار نهايه ارتفاع الشمس إلى الشمال و نهايه انخفاضها نحو الجنوب ينعدم ظله يومين في السنه، يوما عند ارتفاعها و يوما عند رجوعها هذا إذا كان بالجبهه الشماليه، أو يوما عند هبوطها و يوما عند رجوعها إن كان في الجبهه الجنوبيه لخط الاستواء، نعم إذا نصب الشاخص على عين مدار الجدى أو السرطان فلا ينعدم فيه الظل عند الزوال إلا يوما واحدا و هو يوم غايه ارتفاعها إذا كان على مدار السرطان و هو يوم غايه انخفاضها إذا كان على مدار الجدى.

(١) بأن كان الشاخص و شروق الشمس و سيرها على خط واحد من خطوط العرض.

(٢) اعلم أن المراد من الميل الأعظم للشمس هو سيرها فوق خطى السرطان و الجدى أى سيرها في غايه ارتفاعها و سيرها في غايه انخفاضها، فإذا كان الشاخص على هذين الخطين فينعدم ظله يوما في السنه عند ما تكون الشمس في غايه ارتفاعها و غايه انخفاضها، و هذا هو المراد بقول الشارح: «يكون عرضه مساويا للميل الأعظم للشمس».

و أما إذا كان الشاخص على خط عرض ما بين مدار السرطان و مدار الجدى فيكون هذا الخط أنقص من خط الميل الأعظم للشمس فالشاخص المنصوب عليه ينعدم ظله إذا أشرقت الشمس على خطه و هذا يتحقق في يومين من أيام السنه كما تقدم.

(٣) ميل الشمس.

(٤) فلو كان بعيدا عن خط الاستواء بدرجتين فلا بد أن تكون الشمس بحسب شروقها و سيرها بعيده بدرجتين أيضا.

(٥) أى موافقه الميل للقدر.

(٦) بأن يكون الخط بعيدا عن الاستواء بدرجتين من الجبهه الشماليه مثلا و كذلك ميل الشمس و شروقها و غروبها، أما لو كان بعيدا من خط الاستواء بدرجتين شمالا و كان ميل الشمس شروقا و غربا بعيدا عن الاستواء بدرجتين جنوبا فلا ينعدم الظل بل يكون ظله شماليا.

(٧) أى يتفق الانعدام.

(٨) و هو نهايه فصل الربيع عند ما تكون الشمس على مدار السرطان.

(٩) لا تحقيقا، لأن خط المدينه (على مشرفها آلاف التحيه و السلام) ليس على خط السرطان،-





(و آله و سلم) و ما قاربها فى العرض، و فى مكه (١) قبل الانتهاء (٢) بسته و عشرين يوما، ثم يحدث ظلّ جنوبى (٣)

لأن خط السرطان على درجه أربع و عشرين من خطوط العرض و المدينه على خط خمسه و عشرين درجه إلا أن الظل لا يكاد يظهر للحس عند الزوال و لذا قال الشارح فى المقاصد العليه: «و الأولى التمثيل بأطول أيام السنه بمدينه الرسول صلى الله عليه و آله و سلم فإن عرضها يناسب الميل الأعظم للشمس و إن خالفه بدقائق لا تكاد تظهر للحس».

(١) ذهب جماعه منهم الشهيد فى الذكري و الدروس و المحقق الثانى فى جامع المقاصد و حاشيه الإرشاد أن انعدام الظل يتم فى مكه و صنعاء فى أطوال أيام السنه و هو حين نزول الشمس على مدار السرطان.

و قال الشارح فى المقاصد العليه: إنه فاسد قطعاً و إن الشمس تسامت رءوس أهل مكه و صنعاء مرتين فى السنه، و ليس ذلك فى زمن واحد، بل فى صنعاء عند كون الشمس فى الدرجه الثامنه من برج الثور صاعده ثم تميل عنه نحو الشمال و يحدث لأهل صنعاء ظل جنوبى عند الزوال إلى أن ينتهى الصعود فتصل الشمس إلى خط السرطان، ثم ترجع الشمس فإن وصلت إلى الدرجه الثالثه و العشرين من برج الأسد فينعدم الظل عند أهل صنعاء، لأن خط العرض فى صنعاء هو أربع عشره درجه و أربعون دقيقه.

و أما فى مكه فعرضها إحدى و عشرون درجه و أربعون دقيقه فانعدام الظل فيها يكون قبل وصول الشمس إلى مدار السرطان بأيام كثيره و ذلك عند ما تكون الشمس فى الدرجه الثامنه من الجوزاء إذا كانت صاعده و فى الدرجه الثالثه و العشرين من السرطان إذا كانت هابطه.

(٢) أى قبل وصول الشمس إلى مدار السرطان.

(٣) اعلم أن العلامه فى المنتهى و التذكره جعل فى هذا اليوم - أعنى قبل الانتهاء بسته و عشرين يوما - انعدام الظل لأهل مكه و صنعاء، و أن الظل يبقى منعداً إلى أن تصل الشمس إلى مدار السرطان و بعده بسته و عشرين يوماً فيكون ذلك مدته اثنين و خمسين يوماً، و قال عنه الشارح فى الروض: إنه غلط فاحش من ناحيتين:

أولاً: إن هذا يتم لمكه و ليس لصنعاء لاختلاف خطوط العرض بين صنعاء و مكه فكيف يتفق انعدام الظل فيهما فى يوم واحد؟ و ثانياً: إن انعدام الظل يكون فى يومين من أيام السنه فقط إذا كان خط العرض للبلد أقل من مدار السرطان أو مدار الجدى فكيف جعل انعدام الظل فى اثنين و خمسين يوماً؟ و لذا قوله هنا: «ثم يحدث ظل جنوبى» إشاره إلى قول العلامه فانتبه.

ثم إن الظل جنوبياً فى هذا الوقت لأهل مكه لأن الشمس تسير نحو الشمال باتجاه مدار السرطان.

إلى تمام الميل (١) و بعده (٢) إلى ذلك المقدار (٣)، ثم يعدم (٤) يوما آخر.

و الضابط: أن ما كان عرضه زائدا (٥) على الميل الأعظم لا يعدم الظل فيه أصلا، بل يبقى عند زوال الشمس منه بقيه تختلف زياده و نقصانا ببعد الشمس من مسامته رءوس أهله و قربها، و ما كان عرضه مساويا للميل (٦) يعدم فيه يوما و هو أطول أيام السنه (٧)، و ما كان عرضه أنقص منه (٨) كمكه و صنعاء يعدم فيه يومين عند مسامته الشمس لرءوس أهله صاعده و هابطه، كل ذلك مع موافقته (٩) له فى الجهه (١٠) كما مرّ.

أما الميل الجنوبي فلا يعدم ظله من ذى العرض (١١) مطلقا (١٢)، لا كما قاله

(١) أى الميل الأعظم و هو نهايه صعودها عند ما تكون على مدار السرطان.

(٢) أى و بعد تمام الميل أيضا يحدث ظل جنوبى.

(٣) و هو ستة و عشرون يوما بعد انتهاء الميل.

(٤) أى الظل لأن الشمس تكون مسامته لمكه عند هبوطها، كما كانت مسامته لها عند صعودها.

هذا و اعلم إذا عرفت انعدام الظل فى مكه فى هذين اليومين من أيام السنه لأن الشمس تكون مسامته لرءوس أهل البلد، فإذا كنت فى بلد بعيد عن مكه من أى جهه من الجهات و أردت أن تعرف جهه القبلة بالتمام فإذا عرفت وقت زوال الشمس فى مكه و أنت فى بلدك فانظر إلى الشمس ففى أى جهه كانت فتكون هى جهه القبلة.

(٥) أى فوق مدار السرطان باتجاه القطب الشمالى، أو فوق مدار الجدى باتجاه القطب الجنوبى، و قد عرفت أنه لا يعدم ظله أبدا فى تمام أيام السنه.

(٦) أى الميل الأعظم و هو عند كون الشمس على مدار السرطان عند غايه صعودها، و عند كون الشمس على مدار الجدى فى غايه انخفاضها فيعدم ظله يوما واحدا فى السنه.

(٧) إذا كانت على مدار السرطان، و ما كان على مدار الجدى فيعدم ظله فى يوم و هو أقصر أيام السنه.

(٨) أى من الميل الأعظم، و هو ما كان واقعا بين مدار السرطان و مدار الجدى فيعدم ظله يومين فى السنه يوما عند صعودها و يوما عند انخفاضها.

(٩) أى موافقه عرض البلد أو الشاخص للميل الأعظم.

(١٠) كأن يكونا شماليين أو جنوبيين دون التعاكس.

(١١) أى من ذى العرض الشمالى، لأن كلاً من الميل الشمالى و الجنوبى يعدم ظله من ذى عرضه لا من عرض غيره.

(١٢) سواء كان مساويا له بالمقدار أم لا، و توضيحه: فلو كانت الشمس باتجاه الشمال نحو -

ص: ٢٤

المصنف رحمه الله في الذكرى. تبعاً للعلامه. من كون ذلك (١) بمكة و صنعاء في أطول أيام السنه، فإنه من أقيح الفساد (٢)، و أول من وقع فيه الرافعي من الشافعيه، ثم قلده فيه جماعه منا و منهم من غير تحقيق للمحل. و قد حررنا البحث في شرح الإرشاد (٣).

و إنما لم يذكر المصنف هنا حكم حدوثه بعد عدمه (٤) لأنه نادر (٥)، فاقصر على العلامه الغالبه (٦)، و لو عبّر بظهور الظل (٧) في جانب المشرق. كما صنع في رساله الألفيه. لشمّل القسمين بعبارة وجيزه.

## في وقت العصر

(و للعصر الفراغ (٨) منها)

مدار السرطان فما وقع تحت خط الاستواء باتجاه مدار الجدى لا ينعدم ظله سواء كان بعده عن خط الاستواء باتجاه الجنوب يساوى بعد الشمس عن خط الاستواء باتجاه الشمال أم لا.

(١) أى انعدام الظل في بلد تحت خط الاستواء باتجاه الجنوب و الشمس باتجاه الشمال فوق خط الاستواء نحو مدار السرطان.

(٢) و قد تقدم ضعفه فلا نعيد.

(٣) أى كتاب روض الجنان و قد نقلنا لك خلاصه مناقشته.

(٤) أى حكم حدوث الظل بعد عدمه و إنما ذكر زيادته بعد نقصانه.

(٥) لأنه يتحقق يوماً أو يومين في السنه فيما هو واقع على خط السرطان أو خط الجدى أو ما بينهما.

(٦) و هي زياده الظل بعد نقصانه.

(٧) و هو أعم من الزيادة و الحدوث.

(٨) أى الفراغ من الظهر على المشهور شهره عظيمه، و نسب للصدوق بل للصدوقين الخلايف و نوقش في النسبه، و مستند المشهور أخبار منها: مرسل داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتى يمضى مقدار ما يصلى المصلى أربع ركعات، فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت الظهر و العصر حتى يبقى من الشمس مقدار ما يصلى أربع ركعات، فإذا بقى مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر و بقى وقت العصر حتى تغيب الشمس) (١) و صحيح الحلبي: (سألته عن رجل نسي الأولى و العصر -

ص: ٢٥

(و لو تقديرًا) (١) بتقدير أن لا يكون قد صلاها فإن وقت العصر يدخل بمضى مقدار فعله الظهر (٢) بحسب حاله من قصر، و تمام، و خفه، و بطء، و حصول الشرائط، و فقدها بحيث لو اشتغل بها لأتمها (٣). لا بمعنى جواز فعل العصر حينئذ مطلقا (٤)، بل تظهر الفائده لو صلاها ناسيا قبل الظهر، فإنها تقع صحيحه إن وقعت بعد

جميعا ثم ذكر عند غروب الشمس، فقال عليه السلام: إن كان في وقت لا يخاف فوت إحداهما فليصل الظهر ثم ليصل العصر، و إن هو خاف أن تفوته فليبدأ بالعصر و لا يؤخرها فتفوته فتكون قد فاتتاه جميعا، و لكن يصلى العصر فيما قد بقى من وقتها ثم ليصل الأولى بعد ذلك على أثرها (١).

و عليهما تحمل الأخبار الباقية مثل صحيح عبيد بن زراره: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر و العصر فقال: إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر و العصر جميعا إلا أن هذه قبل هذه، ثم أنت في وقت منهما جميعا، حتى تغيب الشمس) (٢) و صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (إذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر و العصر، فإذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب و العشاء الآخرة) (٣).

(١) لمرسل ابن فرقد المتقدم: (حتى يمضى مقدار ما يصلى المصلى أربع ركعات) و هو ظاهر في التقدير لا في الإتيان بالصلاه فعلا، و ظاهر أيضا أن التقدير بلحاظ نفس فعل الصلاه دون مقدماته إلا أن اعتبار المقدمات في التقدير أمر مفروغ عنه و إليه ذهب المحقق و الشهيد الثانيين و غيرهما.

(٢) تامه الأفعال و الشرائط بحسب حاله.

(٣) أى لو اشتغل بالظهر في هذا الوقت الفائت لأتمها.

(٤) أى حين مضى وقت يستطيع أن يأتى بالظهر فيه فليس له الإتيان بالعصر سواء أتى بالظهر أم لا، بل إن دخول وقت العصر بعد مضى وقت يستطيع فيه أن يأتى فيه بالظهر تظهر فائدته فيما لو صلى العصر ناسيا للظهر فتكون العصر صحيحه إن وقعت العصر بعد دخول وقت الظهر المذكور لأنه لم يفت إلا الترتيب و هو غير معتبر في حال النسيان لحديث: (لا تعاد الصلاه) (٤).

ص: ٢٤

١- (١) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب المواقيت حديث ١٨.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب المواقيت حديث ٥.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب المواقيت حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الوضوء حديث ٨.

دخول وقتها المذكور، و كذا لو دخل قبل أن يتمها (١) (و تأخيرها) أى العصر إلى (مصير الظل) الحادث بعد الزوال (مثله) أى مثل ذى الظل و هو المقياس (أفضل) (٢)

(١) أى و كذا لو دخل الوقت المشترك بين الصلاتين بعد مضى وقت الظهر المذكور قبل أن يفرغ من العصر و لو بركعه، فصلاه العصر تكون صحيحه لأنه أدرك وقتها و لو بركعه و من أدرك ركعه فى داخل الوقت فقد أدرك الوقت كله.

(٢) قد اختلفت الأخبار الداله على وقت الفضيله فمنها: ما دل على انتهاء الفضيله بالقدمين كصحيح الفضلاء عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليهما السّلام: (وقت الظهر بعد الزوال قدما و وقت العصر بعد ذلك قدما) (١) و خبر عبيد بن زرار: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن أفضل وقت الظهر؟ قال عليه السّلام: ذراع بعد الزوال، قلت: فى الشتاء و الصيف سواء، قال: نعم) ٢ بناء على أن الذراع هو ما بين المرفق إلى أطراف الأصابع المساوى للقدمين تقريبا بحسب الوجدان، و مكاتبه محمد بن الفرج: (إذا زالت الشمس فصل سبحتك و أحب أن يكون فراغك من الفريضة و الشمس على قدمين، ثم صل سبحتك و أحب أن يكون فراغك من العصر و الشمس على أربعة أقدام) ٣.

و منها: ما دل على انتهاء الفضيله بالقامه كصحيح البنظى: (سألته عن وقت صلاه الظهر و العصر، فكتب: قامه للظهر و قامه للعصر) ٤ و خبر محمد بن حكيم: (سمعت العبد الصالح و هو يقول: إن أول وقت الظهر زوال الشمس و آخر وقتها قامه من الزوال، و أول وقت العصر قامه و آخر وقتها قامتان، قلت: فى الشتاء و الصيف سواء؟ قال عليه السّلام: نعم) (٢).

و المراد بالقامه هو الذراع للأخبار منها: خبر على بن حنظله عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فى كتاب على عليه السّلام القامه ذراع، و القامتان الذراعان) ٦ و خبر على بن أبى حمزه عن أبى عبد الله عليه السّلام: (قال له أبو بصير: كم القامه؟ فقال: ذراع، إن قامه رحل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كانت ذراعا) ٧ و خبر إسماعيل الجعفى عن أبى جعفر عليه السّلام: (كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إذا كان الفىء فى الجدار صلى الظهر و إذا كان ذراعين صلى العصر، قلت: الجدران تختلف، منها قصير و منها طويل، قال: إن جدار مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كان يومئذ قامه، و إنما جعل الذراع و الذراعان لئلا يكون تطوع فى وقت فريضة) ٨ و خبر زرار: (كان حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قامه، فإذا مضى من فيئه -

ص: ٢٧

١- (( ١ و ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب المواقيت حديث ١ و ٢٥ و ٣١ و ١٢.

٢- (( ٥ و ٦ و ٧ و ٨ )) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب المواقيت حديث ٢٩ و ٢٦ و ١٦ و ٢٨.

ذراع صلى الظهر، و إذا مضى من فيئه ذراعان صلى العصر، ثم قال: أ تدرى لم جعل الذراع و الذراعان؟ قلت: لا، قال: من أجل الفريضة إذا دخل وقت الذراع و الذراعين بدأت الفريضة و تركت النافلة(١) و إذا كانت القامة ذراعاً باعتبار أن قامه حائط مسجد النبي صلى الله عليه و آله و سلم كانت ذراعاً، و جعل وقت الظهر عند الذراع من الفىء، فيكون الوقت عند صيروره ظل كل شىء مثله و عليه فلو حمل لفظ القامة على قامه الإنسان و أن مدار فضيله الظهر عند صيروره ظل الشخص كمثلته فلا تعارض، و هذا ما تدل عليه طائفه ثالثه من الأخبار منها: موثق زراره (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت صلاه الظهر فى القيظ فلم يجبنى، فلما أن كان بعد ذلك قال لعمر بن سعيد بن هلال: إن زراره سألتنى عن وقت صلاه الظهر فى القيظ فلم أخبره فخرجت من ذلك فقرأه منى السلام و قل له:

إذا كان ظلك مثلك فصل الظهر و إذا كان ظلك مثلك فصل العصر(٢) و مثلها روايه ابن بكير ٣، و خبر معاويه بن وهب عن أبى عبد الله عليه السلام: (أتى جبرائيل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بمواقيت الصلاه فأتاه حين زالت الشمس فأمره فصلى الظهر، ثم أتاه حين زاد الظل قامه فأمره فصلى العصر، ثم أتاه حين غربت الشمس فأمره فصلى المغرب، ثم أتاه حين سقط الشفق فأمره فصلى العشاء، ثم أتاه حين طلع الفجر فأمره فصلى الصبح، ثم أتاه من الغد حين زاد فى الظل قامه فأمره فصلى الظهر، ثم أتاه حين زاد من الظل قامتان فأمره فصلى العصر، ثم أتاه حين غربت الشمس فأمره فصلى المغرب ثم أتاه حين ذهب ثلث الليل فأمره فصلى العشاء، ثم أتاه حين نور الصبح فأمره فصلى الصبح ثم قال: ما بينهما وقت(٣) هذا و لا بدّ من التنبيه على أمرين:

الأول: قد عرفت عدم التعارض بين الأخبار لحمل القدمين على الذراع، و الذراع على القامة أعنى قامه حائط مسجد النبي صلى الله عليه و آله و سلم و لذا قال فى الجواهر: «و قد جرت العاده بأن تكون قامه الشاخص الذى يجعل مقياساً لمعرفة الوقت ذراعاً كما أشارت إليه بعض النصوص، فلأجل ذلك كثيراً ما يعبر عن القامة بالذراع و عن الذراع بالقامة» و النص الذى أشار إليه صاحب الجواهر هو مرسل الصدوق عن الصادق عليه السلام: (تبيان زوال الشمس أن تأخذ عوداً طوله ذراع و أربع أصابع، فتجعل أربع أصابع فى الأرض، فإذا نقص الظل حتى يبلغ غايته ثم زاد فقد زالت الشمس و تفتح أبواب السماء و تهب الرياح -

ص: ٢٨

١- (١) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب المواقيت حديث. ٢٧

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب المواقيت حديث ١٣ و ٣٣.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب المواقيت حديث ٥.



و إذا كانت القامه ذراعا و قد جعل وقت الظهر عند الذراع فيكون وقتها عند صيروره ظل كل شيء مثله، و هذا ما عليه المشهور، و ذهب الشيخ فى المبسوط و الخلاف و سائر فى المراسم و ابن حمزه فى الوسيطه و القاضى ابن البراج إلى أن ما بين الزوال إلى أن يصير ظل كل شيء مثله وقت للظهر للمختار فقط، و أما المعذور و المضطر فيمتد إلى الغروب، و إلى أن وقت العصر من حين الفراغ من الظهر إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه للمختار، و أما المعذور و المضطر فإلى الغروب تمسكا بالأخبار المتقدمه، و قد عرفت أنها محموله على بيان فضيله الوقت جمعا بينها و بين أخبار الاشتراك الداله على أن وقت الظهرين إلى الغروب، و قيل: أربعه أقدام للظهر و ثمان للعصر هذا للمختار و ما زاد على ذلك حتى تغرب الشمس وقت لذوى الأعدار، و قال فى الجواهر: «و إن كنا لم نقف على قائله مصرحا بجميع ذلك. إلى أن قال. نعم حكى عن مصباح السيد و النهايه و عمل يوم و ليله و موضع من التهذيب تحديد وقت الظهر خاصه للمختار بذلك من غير تصريح بالعصر أصلا. إلى أن قال. و من الغريب أنه على كثرتها و شدة اختلافها. أى النصوص. لم نعر على ما يدل منها على تمام هذا القول» انتهى.

نعم ورد فى جملة من الأخبار تحديد وقت الظهر للمختار بأربعه أقدام منها: خبر الكرخى: (سألت أبا الحسن موسى عليه السلام: متى يدخل وقت الظهر؟ قال: إذا زالت الشمس، فقلت: متى يخرج وقتها؟ فقال: من بعد ما يمضى من زوالها أربعه أقدام، إن وقت الظهر ضيق ليس كغيره. إلى أن قال: فقلت له: لو أن رجلا صلى الظهر بعد ما يمضى من زوال الشمس أربعه أقدام أ كان عندك غير مؤد لها؟ فقال: إن كان تعمد ذلك ليخالف السنه و الوقت لم تقبل منه(٢) و خبر الفضل بن يونس: (سألت أبا الحسن عليه السلام المرأه ترى الظهر قبل غروب الشمس كيف تصنع بالصلاه؟ قال: إذا رأت الظهر بعد ما يمضى من زوال الشمس أربعه أقدام فلا تصلى إلا العصر، لأن وقت الظهر دخل عليها و هى فى الدم و خرج عنها الوقت و هى فى الدم(٣) و هى لا تصلح لمعارضه ما تقدم أن وقت الظهرين إلى الغروب لضعف أسانيدها و لكون خبر الكرخى ظاهرا فى كون التأخير من باب تعمد المخالفه لسنه رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم لا بقصد الرخصه فى التأخير،-

١- (١) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب المواقيت حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب المواقيت حديث ٣٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤٩ - من أبواب الحيض حديث ٢.

و لكون خير الفضل محمولا على ذهاب الوقت المشترك و إن كان فرضا بعيدا أو يردّ إلى أهله. و قيل كما عن المقنعه: إن وقت الظهر من زوال الشمس إلى أن يرجع الفء سبعي الشاخص، و العصر إلى أن يتغير لون الشمس باصفرارها للغروب، و للمضطر و الناسى إلى الغروب و قال عنه فى الجواهر: «و لم أعرف له دليلا من الأخبار على كثرتها و شدة اختلافها» و هناك أقوال أخرى غير ظاهره المستند.

الثانى: ممّا تقدم من وجود وقتين مختلفين للظهر و العصر بالنسبه للفضيله شاع استحباب التفريق بين الصلاتين و قد توهم استحباب التفريق بأن يأتى بصلاه الظهر عند أول الزوال إلى أن يصير ظل كل شىء مثله سواء أتى بنوافلها أم لا، و أن يأتى بصلاه العصر بعد ما يصير ظل الشاخص مثله إلى المثلين سواء أتى بنوافلها أم لا.

و لكنّ التأويل فى الأخبار يعطى أن وقت الفضيله للظهرين بالمعنى المتقدم من أجل أداء نوافلهما، فإذا أراد الإتيان بنوافل الظهر فوق فضيلتها يمتد إلى المثل، و إذا أراد الإتيان بنوافل العصر فيمتد وقت فضيلتها إلى المثلين، أما إذا لم يأت بالنوافل أو لم يكن مريدا ذلك فوق الفضيله لكلا الصلاتين عند الزوال إلا أن هذه قبل هذه و يدلّ عليه أخبار كثيرة منها: خبر ابن مسكان عن الحارث بن المغيرة و عمر بن حنظله و منصور بن حازم جميعا قالوا: (كنا نقيس الشمس بالمدينه بالذراع فقال أبو عبد الله عليه السّلام: ألا أنبئكم بأبين من هذا، إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر إلا أن بين يديها سبحة، و ذلك إليك إن شئت طوّلت و إن شئت قصرت) (١) و خبر مسمع بن عبد الملك: (إذا صليت الظهر فقد دخل وقت العصر إلا أن بين يديها سبحة و ذلك إليك إن شئت طوّلت و إن شئت قصرت) (٢).

و باعتبار سقوط نوافل الظهرين فى السفر فيستحب إتيان المسافر بالظهرين عند الزوال للأخبار منها: خبر زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: (صلاه المسافر حين تزول الشمس لأنه ليس قبلها فى السفر صلاه و إن شاء أخرها إلى وقت الظهر فى الحضر غير أن أفضل ذلك أن يصلبها فى أول وقتها حين تزول) (٢).

و باعتبار أن المؤمن يداوم على صلاه الواحد و الخمسين فكان التفريق ديدنهم، لا باعتبار أن نفس التفريق و إن لم يأت بالنوافل هو أفضل من الجمع بين الفريضتين من دون نوافلهما و لذا صلى الإمام عليه السّلام بل النبى صلى الله عليه و آله و سلم جمعا عند اضطراره لترك النوافل ففى خبر صفوان الجمال: (صلى بنا أبو عبد الله عليه السّلام الظهر و العصر عند ما زالت الشمس بأذان -

ص: ٣٠

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب المواقيت حديث ١ و ٤.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب المواقيت حديث ١.

من تقديمها على ذلك الوقت (١)، كما أنّ

و إقامتين و قال: إني على حاجه فتنفلوا(١) و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان في سفر أو عجلت به حاجه يجمع بين الظهر و العصر، و بين المغرب و العشاء الآخرة، قال: و قال أبو عبد الله عليه السلام: لا بأس أن تعجل العشاء الآخرة في السفر قبل أن يغيب الشفق)٢.

و ما نقله الشهيد في الذكري عن كتاب عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: (إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في السفر يجمع بين المغرب و العشاء و الظهر و العصر، إنما يفعل ذلك إذا كان مستعجلاً، قال: و قال عليه السلام: و تفريقهما أفضل)٣.

و أفضلية التفريق هنا بمعنى أن يأتي بالظهرين مع النوافل لا بمعنى أن يفترق بين الظهرين و إن لم يأت بنوافلهما و لذا ورد في خبر محمد بن حكيم عن أبي الحسن عليه السلام: (إذا جمعت بين صلاتين فلا تطوع بينهما)٤ و خبره الآخر عنه عليه السلام: (الجمع بين الصلاتين إذا لم يكن بينهما تطوع فإذا كان بينهما تطوع فلا جمع)٥ و خبر منصور عن أبي عبد الله عليه السلام: (سألته عن صلاة المغرب و العشاء بجمع، فقال: بأذان و إقامتين، لا تصل بينهما شيئاً هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)٦ باعتبار أنه مع النوافل لا جمع، بل ورد التعليل بكون وقت الفضيله للظهر ممتداً إلى المثل و العصر إلى المثليين لمكان النافله كما في خبر زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (أ تدرى لم جعل الذراع و الذراعان؟ قلت: لم جعل ذلك؟ قال: لمكان النافله، لك أن تتنفل من زوال الشمس إلى أن يمضى ذراع فإذا بلغ فيؤك ذراعاً بدأت بالفريضة و تركت النافله، و إذا بلغ فيؤك ذراعين بدأت بالفريضة و تركت النافله)٧، و في خبر إسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام: (و إنما جعل الذراع و الذراعان لئلا يكون تطوع في وقت فريضة)٨، و مكاتبه محمد بن الفرّج: (إذا زالت الشمس فصل سبحتك و أحب أن يكون فراغك من الفريضة و الشمس على قدمين، ثم صل سبحتك و أحب أن يكون فراغك من العصر و الشمس على أربعة أقدام، فإن عجل بك أمر فابدأ بالفريضتين و اقض بعدهما النوافل)٩، و خبر زراره عن أبي جعفر عليه السلام المنقول عن السرائر: (إنما جعلت القدمان و الأربع و الذراع و الذراعان وقتاً لمكان النافله)١٠.

(١) إن أتى بنوافلهما و إلا فلا.

ص: ٣١

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب المواقيت حديث ٢ و ٣ و ٧.

٢- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب المواقيت حديث ٢ و ٣.

٣- (( ٦ )) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب المواقيت حديث ١.

٤- (( ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ )) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب المواقيت حديث ٣ و ٢٨ و ٣١ و ٣٥.

فعل الظهر قبل هذا المقدر (١) أفضل، بل قيل بتعيينه (٢) بخلاف تأخير العصر.

## فى وقت المغرب و العشاء

(و للمغرب ذهاب الحمره المشرقيه) (٣) و هى الكائنه فى جهه المشرق، و حدّه

(١) أى قبل أن يصير ظل كل شاخص مثله.

(٢) قد تقدم أنه مذهب الشيخ فى الخلاف و المبسوط و جماعه.

(٣) بالنسبه لابتداء وقتها على المشهور للأخبار منها: صحيح بريد بن معاويه عن أبى جعفر عليه السلام: (إذا غابت الحمره من هذا الجانب. يعنى من المشرق. فقد غابت الشمس من شرق الأرض و غربها) (١)، و مرسل على بن أحمد بن أشيم عن أبى عبد الله عليه السلام:

(وقت المغرب إذا ذهب الحمره من المشرق، و تدرى كيف ذلك؟ قلت: لا، قال عليه السّلام: لأن المشرق مطل على المغرب هكذا. و رفع يمينه فوق يساره.، فإذا غابت هاهنا ذهب الحمره من هاهنا) ٢، و مرسل ابن أبى عمير عن أبى عبد الله عليه السلام: (وقت سقوط القرص و وجوب الإفطار من الصيام أن تقوم بحذاء القبلة و تنفقد الحمره التى ترتفع من المشرق، فإذا جازت قمه الرأس إلى ناحيه المغرب فقد وجب الإفطار و سقط القرص) ٣ و خبر محمد بن على: (صحت الرضا عليه السلام فى السفر فرأيته يصلى المغرب إذا أقبلت الفحمة من المشرق، يعنى السواد) ٤، و خبر عمار عن أبى عبد الله عليه السلام:

(إنما أمرت أبا الخطاب أن يصلى المغرب حين زالت الحمره من مطلع الشمس، فجعل هو الحمره التى من قبل المغرب و كان يصلى حين يغيب الشفق) ٥.

و فى المدارك عن المبسوط و الانتصار و علل الشرائع و الأحكام و جماعه أن وقتها عند غروب الشمس المعلوم باستتار القرص للأخبار منها: صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام: (وقت المغرب إذا غربت الشمس فغاب قرصها) (٢)، و خبر جابر عن أبى جعفر عليه السّلام: (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: إذا غاب القرص أفطر الصائم و دخل وقت الصلاه) ٧، و صحيح داود بن فرقد: (سمعت أبى يسأل أبا عبد الله عليه السّلام متى يدخل وقت المغرب؟ فقال عليه السّلام: إذا غاب كرسيتها، قلت: و ما كرسيتها؟ قال عليه السلام: قرصها، فقلت:

متى يغيب قرصها؟ قال عليه السلام: إذا نظرت إليه فلم تره) ٨ و الأخبار فى ذلك كثيره لكن لا بد من تقديم الطائفه الأولى إما لأن غيوبه القرص لا تتم إلا بارتفاع الحمره المشرقيه لأن جانب المشرق مطل على المغرب كما تقدم فى بعض الأخبار و إما لكون الطائفه الثانيه محموله على التقيه لموافقته للعامه.

٢- ( (٦ و٧ و٨) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب المواقيت حديث ١٦ و ٢٠ و ٢٥.

قمه الرأس (١). (و للعشاء الفراغ منها) (٢) و لو تقديرا على نحو ما قرّر للظهر. إلا

(١) كما فى مرسل ابن أبى عمير المتقدم و لكن ابتداءه من حين ارتفاع الحمرة من مطلع الشمس كما فى خبر عمار.

(٢) أى وقت دخول صلاه العشاء عند مضى وقت المغرب و لو تقديرا و يدل عليه النصوص الكثيره منها: صحيح عبيد بن زراره عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إذا غربت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين إلى نصف الليل إلا أن هذه قبل هذه) (١)، و خبر عبيد بن زراره عن أبى عبد الله عليه السّلام فى قوله تعالى: أقم الصلاة لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ فقال عليه السّلام: (إن الله افترض أربع صلوات، أول وقتها زوال الشمس إلى انتصاف الليل، منها صلاتان أول وقتها من عند زوال الشمس إلى غروب الشمس إلا أن هذه قبل هذه، و منها صلاتان أول وقتها من غروب الشمس إلى انتصاف الليل إلا أن هذه قبل هذه) (٢)، و مرسل داود بن فرقد عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إذا غابت الشمس فقد دخل وقت المغرب حتى يمضى مقدار ما يصلّى ثلاث ركعات، فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت المغرب و العشاء الآخرة حتى يبقى من انتصاف الليل مقدار ما يصلّى المصلّى أربع ركعات، و إذا بقى مقدار ذلك فقد خرج وقت المغرب و بقى وقت العشاء إلى انتصاف الليل) (٣) و مرسل الصدوق: (قال الصادق عليه السّلام: إذا غابت الشمس فقد حلّ الإفطار و وجبت الصلاه و إذا صليت المغرب فقد دخل وقت العشاء الآخرة إلى انتصاف الليل) (٤).

ثم لهذه الأخبار و غيرها ذهب المشهور إلى أن وقت المغرب يمتد إلى حين يبقى إلى منتصف مقدار ما يصلّى العشاء، و عن الخلاف انتهاء وقتها بذهاب الحمرة المغريه لصحيح زراره و الفضيل عن أبى جعفر عليه السّلام: (إن لكل صلاه وقتين غير المغرب، فإن وقتها واحد، و وقتها وجوبها، و وقت فوتها سقوط الشفق) (٤)، و عن المقنعه و النهايه أن ذلك للحاضر، أما المسافر فيمتد وقتها إلى ريع الليل لصحيح عمر بن يزيد: (وقت المغرب فى السفر إلى ريع الليل) (٥)، و عن جماعه منهم الشيخ فى المبسوط و السيد فى الإصباح أن ذهاب الحمرة المغريه وقت للمغرب بالنسبه للمختار، و أما المعذور فيجوز-

ص: ٣٣

١- (١) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب المواقيت حديث ٢٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب المواقيت حديث ٤.

٣- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب المواقيت حديث ٤ و ٢.

٤- (٥) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب المواقيت حديث ٢.

٥- (٦) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب المواقيت حديث ٢.

تأخيرها إلى ربيع الليل، والإنصاف يقتضى حمل نصوص الشفق على وقت الفضيله و كراهه التأخير عن ذلك، و نصوص الربيع و غيرها على نفى الكراهه فى التأخير بالنسبه للمسافر و المضطر و المعذور لأنه هو الجمع العرفى بينها و بين أخبار كون وقت المغرب يمتد إلى منتصف الليل ثم إن المشهور قد ذهب إلى أن وقت العشاء عند ارتفاع الحمره المشرقيه بعد مضى مقدار ثلاث ركعات للمغرب للنصوص المتقدمه، و عن المقنعه و المبسوط و الخلاف أن أول وقتها غروب الحمره المغربيه لظاهر جملة من الأخبار منها:

صحيح بكر بن محمد عن أبى عبد الله عليه السّلام: (و أول وقت العشاء الآخره ذهاب الحمره و آخر وقتها إلى غسق الليل)(١)، و صحيح الحلبي: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام: متى تجب العتمه؟ قال عليه السّلام: إذا غاب الشفق، و الشفق الحمره)(٢) و هو محمول على وقت الفضيله جمعا بينها و بين ما تقدم من أن وقت العشاءين عند ارتفاع الحمره المشرقيه و يشهد لهذا الحمل أخبار منها: خبر إسحاق بن عمار: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام: يجمع بين المغرب و العشاء فى الحضر قبل أن يغيب الشفق من غير عله؟ قال عليه السّلام: لا بأس)(٣)، و خبر زراره: (سألت أبا جعفر و أبا عبد الله عليهما السّلام عن الرجل يصلى العشاء الآخره قبل سقوط الشفق، فقالا: لا بأس به)٤، و موثق زراره عن أبى عبد الله عليه السّلام: (صلى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بالناس المغرب و العشاء الآخره قبل الشفق من غير عله فى جماعه، و إنما فعل ذلك ليتسع الوقت على أمته)٥

و منها يظهر ضعف ما عن النهايه من أنه يجوز للمسافر و المعذور تقديمها على ذهاب الشفق و لا يجوز لغيرهما.

ثم إن المشهور قد ذهب إلى أن وقت العشاء ممتد إلى منتصف الليل للمختار و يشهد لذلك النصوص المتقدمه، و عن المفيد فى المقنعه و الشيخ فى جملة من كتبه أن آخر العشاء هو ثلث الليل للمختار و غيره و يشهد لهما جملة من النصوص منها: خبر زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: (و آخر وقت العشاء ثلث الليل)(٤)، و خبر معاويه بن عمار: (أن وقت العشاء الآخره إلى ثلث الليل)(٥) و هى محموله على كراهه التأخير عن ثلث الليل.

ص: ٣٤

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب المواقيت حديث ٦.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب المواقيت حديث ١.
- ٣- (( ٣ و ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب المواقيت حديث ٨ و ٥ و ٢.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب المواقيت حديث ٣.
- ٥- (٧) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب المواقيت حديث ٤.

أنه هنا لو شرع في العشاء (١) تماما تامه الأفعال فلا بدّ من دخول المشترك (٢) و هو فيها (٣)، فتصح مع النسيان بخلاف العصر (٤).

(و تأخيرها) (٥) إلى ذهاب الحمرة (المغربيه أفضل) (٦)، بل قيل بتعيينه (٧) كتقديم المغرب عليه (٨).

و ذهب الشيخ في التهذيب و الاستبصار و المبسوط من أن الثلث للمختار و النصف لغيره، و يردّه ما تقدم من النصوص، نعم يمتد وقت العشاءين إلى طلوع الفجر للمضطر بسبب النوم أم النسيان أو الحيض و نحو ذلك لموثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام:

(إن نام رجل و لم يصل صلاه المغرب و العشاء أو نسي فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما كليهما فليصلهما و إن خشي أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخرة، و إن استيقظ بعد الفجر فليبدأ فليصل الفجر ثم المغرب ثم العشاء الآخرة) (١)، و صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام الوارد في الحيض: (و إن طهرت في آخر الليل فلتصل المغرب و العشاء) (٢)، و خبر عمر بن حنظله: (إذا طهرت المرأة قبل طلوع الفجر صلت المغرب و العشاء) (٣)، و في مرسل الفقيه: (يقضى و يصبح صائما عقبه) (٤) و إعراض المشهور لا يضّر لعدم المعارضه بينها و بين أخبار منتصف الليل بحملها على ذوى الأعذار الثلاثة أو مطلقا و إليه ذهب في المعبر و المدارك.

(١) نسيانا و غفله.

(٢) أى الوقت المشترك للعشاءين.

(٣) أى و المصلى ما زال في العشاء قبل إتمامها.

(٤) فلو تذكر في أثناء صلاه العصر أنه لم يصل الظهر فلا بد من البطلان لعدم تماميتها غفله لتكون صحيحه لأن الوقت المختص للظهر لم ينته حيث تذكر قبل إتمام أربع ركعات.

(٥) أى العشاء.

(٦) قد تقدم الكلام فيه.

(٧) كما عن المقنعه و المبسوط و الخلاف و النهايه.

(٨) على الشفق المغربى كما عن الخلاف و المبسوط و الإصباح للمختار عند الأخيرين.

ص: ٣٥



٢- ( (٢ و ٣) الوسائل الباب - ٤٩ - من أبواب الحيض الحديث ١٠ و ١٢.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب المواقيت حديث ٦.

أما الشفق الأصفر (١) و الأبيض (٢) فلا عبره بهما عندنا.

## فى وقت الصبح

(و للصبح طلوع الفجر) (٣) الصادق و هو الثانى (٤) المعترض فى الأفق.

(١) و هو الحادث قبل الشفق الأحمر.

(٢) و هو الحادث بعد الشفق الأحمر. ففى خبر الحلبي: (سألت أبا عبد الله عليه السلام: متى تجب العتمه؟ قال: إذا غاب الشفق، و الشفق الحمره، فقال عبيد الله: أصلحك الله إنه يبقى بعد ذهاب الحمره ضوء شديد معترض، فقال أبو عبد الله عليه السلام: إن الشفق إنما هو الحمره و ليس الضوء من الشفق)(١).

(٣) للأخبار الكثيره منها: صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (إذا طلع الفجر فقد دخل وقت الغداه)(٢) و خبره الآخر عنه عليه السلام: (وقت صلاه الغداه ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس)٣.

(٤) إجماعى و يشهد له أخبار كثيره منها: صحيح ليث المرادى: (سألت أبا عبد الله عليه السلام فقلت: متى يحرم الطعام على الصائم و تحل الصلاه صلاه الفجر؟ فقال عليه السلام: إذا اعترض الفجر فكان كالبطيخ البيضاء فثم يحرم الطعام على الصائم و تحل الصلاه صلاه الفجر)(٣)، و خبر على بن عطيه عن أبي عبد الله عليه السلام: (الصبح هو الذى إذا رأيتك كان معترضا كأنه بياض نهر سورا)٥، و خبر على بن مهزيار: (كتب أبو الحسن بن الحصين إلى أبي جعفر الثانى عليه السلام معى: جعلت فداك، قد اختلف موالوك فى صلاه الفجر، فمنهم من يصلى إذا طلع الفجر الأول المستطيل فى السماء، و منهم من يصلى إذا اعترض فى أسفل الأفق و استبان و لست أعرف أفضل الوقتين فأصلى فيه فإن رأيت أن تعلمنى أفضل الوقتين و تحدّه لى. إلى أن قال. فكتب عليه السلام بخطه. و قرأته: الفجر يرحمك الله هو الخيط الأبيض المعترض و ليس هو الأبيض سعدا فلا تصل فى سفر و لا حضر حتى تبيّنه، فإن الله تبارك و تعالى لم يجعل خلقه فى شبهه من هذا، فقال تعالى: وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسَيِّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ، فالخيط الأبيض هو المعترض الذى يحرم به الأكل و الشرب فى الصوم، و كذلك هو الذى يوجب به الصلاه)(٤).

ص: ٣٦

١- (١) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب المواقيت حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب المواقيت حديث ٢ و ٦.

٣- (( ٤ و ٥) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب المواقيت حديث ١ و ٢.

٤- (٦) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب المواقيت حديث ٤.

## فى امتداد وقت الظهرىن و العشاءىن و الصبح

(و ىمتد وقت الظهرىن إلى الغروب) اختىارا على أشهر القولىن (١) لا بمعنى أن الظهر تشارك العصر فى جمىع ذلك الوقت، بل ىختصّ العصر من آخره بمقدار أدائها، كما ىختص الظهر من أوله به (٢).

و إطلاق امتداد وقتها باعتبار كونها لفظا واحدا (٣) إذا امتدّ وقت مجموعها من حىث هو مجموع إلى الغروب لا ىنافى عدم امتداد بعض أجزاءه. و هو الظهر.

إلى ذلك (٤)، كما إذا قىل: ىمتدّ وقت العصر إلى الغروب لا ىنافى عدم امتداد بعض أجزاءها (٥). و هو أولها. إلیه.

و حىئنذ (٦) فإطلاق الامتداد (٧) على وقتها (٨)

ثم للنصوص المتقدمه ذهب المشهور إلى أن وقتها ىمتد إلى حىن طلوع الشمس للمختار و المضطر، و ذهب الشىخ فى الكثیر من كتبه أن ذلك للمضطر و أما المختار فوق الصبح إلى أن ىسفر الصبح المفسر بحدوث الحمره المشرقیه لصحیح الحلبى عن أبى عبد الله علیه السّلام: (وقت الفجر حىن ىنشق الفجر إلى أن ىتجلل الصبح السماء، و لا ىنبغى تأخىر ذلك عمدا و لكه وقت لمن شغل أو نسى أو نام) (١)، و صحیح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله علیه السّلام: (لكل صلاه وقتان، و أول الوقتین أفضلهما، و وقت صلاه الفجر حىن ىنشق الفجر إلى أن ىتجلل الصبح السماء و لا ىنبغى تأخىر ذلك عمدا، و لكه وقت من شغل أو نسى أو سها أو نام) ٢، و موثق عمار عن أبى عبد الله علیه السّلام: (فى الرجل إذا غلبته عینه أو عاقه أمر أن ىصلى المكتوبه من الفجر ما بىن أن ىطلع الفجر إلى أن تطلع الشمس) ٣ و قد حملت هذه الأخبار على بىان وقت الفضیله لصلاه الصبح مع كراهه تأخیرها عن الحمره المشرقیه جمعا بىن النصوص.

(١) قد تقدم الكلام فىه.

(٢) أى بمقدار أدائها.

(٣) فىصیران فعلا واحدا.

(٤) أى إلى الغروب.

(٥) أى صلاه العصر و هو ما قبل الأخير.

(٦) أى و حىن اعتبارهما فعلا واحدا بلفظ واحد.

(٧) أى الامتداد إلى الغروب.

(٨) على الظهرىن.

---

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب المواقيت حديث ١ و ٥ و ٧.

بهذا المعنى (١) بطريق الحقيقه لا المجاز، إطلاقاً (٢) لحكم بعض الأجزاء على الجميع أو نحو ذلك (٣).

(و) وقت (العشاءين إلى نصف الليل) (٤) مع اختصاص العشاء من آخره بمقدار أدائها، على نحو ما ذكرناه في الظهرين.

(و) يمتدّ وقت الصبح حتى تطلع الشمس (٥) على أفق مكان المصلى و إن لم تظهر للأبصار (٦).

### في وقت النوافل اليوميّه

(و) وقت (نافله الظهر من الزوال إلى أن يصير الفىء) و هو الظلّ الحادث بعد الزوال، سمّاه في وقت الفريضة ظلاً و هنا فيئا. و هو

(٧) أجود. لأنه مأخوذ من «فاء: إذا رجع» مقدار (قدمين) (٨) أى سبعى قامه

(١) من كونهما فعلاً واحداً.

(٢) تمثيل للإطلاق المجازى و هو رد على المصنف في الذكرى حيث اعتبر أن الإطلاق مجازى من باب إطلاق الجزء على

الكل.

(٣) كإطلاق أحد المجاورين على الآخر.

(٤) قد تقدم الكلام فيه.

(٥) قد تقدم الكلام فيه.

(٦) لوجود حائل كالجبيل و نحوه.

(٧) أى الفىء.

(٨) كما هو المشهور للأخبار منها: موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فإن مضى قدما قبل أن يصلى ركعه بدأ بالأولى و

لم يصل الزوال إلا بعد ذلك، و للرجل أن يصلى من نوافل الأولى (العصر) ما بين الأولى إلى أن تمضى أربعه أقدام، فإن مضت

الأربعه أقدام و لم يصل من النوافل شيئاً فلا يصلّ النوافل) (١)، و صحيح الفضلاء عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليه السّلام:

(وقت الظهر بعد الزوال قدما و وقت العصر بعد ذلك قدما) (٢)، و خبر زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: (سألته عن وقت

الظهر فقال: ذراع من زوال الشمس، و وقت العصر ذراعان من وقت الظهر فذاك أربعه أقدام من زوال الشمس، ثم قال: إن

حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كان قامه، و كان إذا مضى منه ذراع صلى الظهر، و إذا مضى منه ذراعان

صلى العصر، ثم قال: أ تدرى لم جعل الذراع و الذراعان؟ قلت:-

ص: ٣٨

٢- (٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب المواقيت حديث ١.

المقياس (١)، لأنها (٢) إذا قسّمت سبعة أقسام يقال لكل قسم «قدم»، والأصل فيه أن قامه الإنسان غالبا سبعة أقدام بقدمه. (و) للعصر أربعة أقدام) فعلى هذا (٣) تقدم نافله العصر بعد صلاة الظهر أول وقتها (٤) أو في هذا المقدار (٥)، و تؤخر الفريضة (٦) إلى

لم جعل ذلك؟ قال: لمكان النافله، لك أن تتنفل من زوال الشمس إلى أن يمضى ذراع، فإذا بلغ فيؤك ذراعا من الزوال بدأت بالفريضة و تركت النافله، و إذا بلغ فيؤك ذراعين بدأت بالفريضة و تركت النافله(١) و رواه الشيخ أيضا و زاد فيه: (قال ابن مسكان:

و حدثني بالذراع و الذراعين سليمان بن خالد و أبو بصير المرادى و حسين صاحب القلانيس و ابن أبي يعفور و من لا أحصيه منهم) ٢ إلى غير ذلك من أخبار القدمين و الأربعة و أخبار الذراع و الذراعين باعتبار أن الذراع قدما كما تقدم.

و قد حمل المشهور أخبار القدمين على سبعي الشاخص لأن قامه الإنسان بمقدار سبعة أقدام بقدمه بحسب الغالب و نسبه القدمين إلى القامة حينئذ هي ما ذكرنا، و فيه: إن أخبار القامة المتقدمه في أوقات فريضة الظهرين محموله على الذراع كما تقدم لأن القامة هي قامه حائط مسجد النبي صلى الله عليه و آله و سلم و أن الحائط كان بمقدار الذراع، فتكون أخبار القدمين و الذراع متطابقه مع أخبار المثل منها: خبر أحمد بن عمر عن أبي الحسن عليه السلام: (سألته عن وقت الظهر و العصر فقال: وقت الظهر إذا زاغت الشمس إلى أن يذهب الظل قامه، و وقت العصر قامه و نصف إلى قاتين)(٢) و قد تقدم بعضها سابقا.

و ذهب جماعه منهم الشيخ في الخلاف و الفاضلان في المعتمر و التبصره و المحقق الثاني إلى أن وقت النافله إلى المثل و المثليين و ما ذلك إلا لأن القدمين تساوى ذراعا و هو مقدار قامه حائط مسجد النبي صلى الله عليه و آله و سلم فإذا بلغ الظل قدمين أو كان بمقدار القامة فلا فرق.

(١) بل هو تمام قامه المقياس كما تقدم.

(٢) أى القامة.

(٣) أى من كون وقت نافله العصر أربعة أقدام بالمعنى المتقدم من أنها أربعة أسباع الشاخص و أن وقت فضيله فريضة العصر و هو ما بعد المثل فتقدم نافله العصر في وقت فريضتها و تؤخر فريضة العصر إلى وقت فضيلتها.

(٤) بعد القدمين مباشرة.

(٥) أى فى مقدار أربعة أقدام.

(٦) أى فريضة العصر.

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب المواقيت حديث ٣ و ٤.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب المواقيت حديث ٩.



وقتها، و هو ما بعد المثل. هذا هو المشهور روايه و فتوى.

و فى بعض الأخبار ما يدل على امتداد وقتها بامتداد وقت فضيله الفريضة، و هو زياده الظل بمقدار مثل الشخص للظهر و مثليه للعصر، و فيه قوه (١).

و يناسبه المنقول من فعل النبى صلى الله عليه و آله و سلم و الأئمة عليهم السلام و غيرهم من السلف من صلاه نافله العصر قبل الفريضة متصله بها (٢).

و على ما ذكره من الأقدام لا يجتمعان أصلا (٣) لمن أراد صلاه العصر فى وقت الفضيله، و المروى أن النبى صلى الله عليه و آله و سلم كان يتبع الظهر بركعتين من سنه العصر (٤)،

(١) بل متعين و لا خلاف بينه و بين أخبار القدمين و الأربعة كما تقدم.

(٢) أى من اتصال نافله العصر بفريضتها و يدل عليه خبر رجاء بن أبى الضحاك: (كان الرضا عليه السلام إذا زالت الشمس جدد وضوءه و قام فصلى ست ركعات. إلى أن قال. ثم يؤذن و يصلى ركعتين ثم يقيم و يصلى الظهر. إلى أن قال. فإذا رفع رأسه قام فصلى ست ركعات إلى أن قال. ثم يؤذن و يصلى ركعتين و يقنت فى الثانية فإذا سلم أقام و صلى العصر) (١).

فهذا مناسب لتحديد المثل لأن أربعة أقدام إذا كانت أربعة أسباع الشاخص على مبنى الشارح و كان وقت فريضة العصر بعد المثل فلا بد من الفصل بين نوافل العصر و فريضتها.

(٣) أى لا يجتمع وقت فضيله العصر مع وقت فضيله نافلتها، و هذا بناء على أن الأقدام أربعة أسباع الشاخص، و قد عرفت ضعف المبنى.

(٤) و يدل عليه مرسله الصدوق: (قال أبو جعفر عليه السلام: كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم لا يصلى بالنهار شيئا حتى تزول الشمس، و إذا زالت صلى ثمانى ركعات و هى صلاه الأوابين، تفتح فى تلك الساعه أبواب السماء و يستجاب الدعاء و تهب الرياح و ينظر الله إلى خلقه فإذا فاء الفىء ذراعا صلى الظهر أربعاً و صلى بعد الظهر ركعتين، ثم صلى ركعتين أخرأوين ثم صلى العصر أربعاً) (٢)، و خبر زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم لا يصلى من النهار شيئا حتى تزول الشمس فإذا زالت قدر نصف إصبع صلى ثمانى ركعات، فإذا فاء الفىء ذراعا صلى الظهر ثم صلى بعد الظهر ركعتين، و يصلى قبل وقت العصر ركعتين فإذا فاء الفىء ذراعين صلى العصر) (٣).

ص: ٤٠

١- (١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٢٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٦.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب المواقيت حديث ٣.

و يؤخر الباقي إلى أن يريد صلاة العصر. وربما أتبعها بأربع (١) و ست (٢) و آخر الباقي (٣).

و هو السرّ في اختلاف المسلمين في أعداد نافلتيهما (٤)، و لكن أهل البيت أدرى بما فيه (٥).

و لو أحرّ المتقدمه على الفرض عنه (٦) لا لعذر نقص الفضل و بقيت أداء ما

(١) و يرشد إليه خبر البزنطي: (قلت لأبي الحسن عليه السّلام: إن أصحابنا يختلفون في صلاة التطوع، بعضهم يصلى أربعاً و أربعين، و بعضهم يصلى خمسين، فأخبرني بالذي تعمل به أنت كيف هو؟ حتى أعمل بمثله فقال: أصلى واحده و خمسين ركعه ثم قال: أمسك و عقد بيده، الزوال ثمانيه و أربعاً بعد الظهر و أربعاً قبل العصر و ركعتين بعد المغرب و ركعتين قبل العشاء الآخرة و ركعتين بعد العشاء من قعود تعدان بركعه من قيام) (١).

(٢) و يدل عليه خبر سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السّلام: (صلاة النافلة ثمان ركعات حين تزول الشمس قبل الظهر و ست ركعات بعد الظهر، و ركعتان قبل العصر و أربع ركعات بعد المغرب و ركعتان بعد العشاء الآخرة) (٢) الحديث.

(٣) بالنسبه لتقديم ركعتين بعد الظهر فلم يرد خبر بتأخير تمام الستة إلى ما قبل العصر، و إنما الوارد هو الذي تقدم من تأخير ركعتين و يكون الساقط من نافله العصر أربع ركعات، و قد تقدم أنه من مراتب الفضل بعد مرتبه الواحد و الخمسين.

(٤) ذهب أحمد بن حنبل إلى استحباب ركعتين بعد الظهر و لم يذكر قبل العصر شيئاً و كذا الشافعي في أحد قوليّه، و قوله الآخر أربع ركعات بعد الظهر و أربع ركعات قبل العصر و مثله ما عن مالك و إن كان لا حد للنوافل الراتبه بالنسبه للظهرين عنده، و عن أبي حنيفه ركعتان بعد الظهر و أربع قبل العصر و إن شاء ركعتين.

(٥) فالإتيان ببعض نوافل العصر بعد الظهر لا يعرف أنه من نوافل العصر إلا من طريق أهل البيت عليهم السّلام.

(٦) متعلق بقوله: (و لو أحرّ) و المعنى أن نافله الظهرين متقدمه على فرض الظهرين فلو أتى بالفرض قبل النافله ثم أتى بالنافله مع بقاء وقتها لا لعذر كان ذلك نقصاً في فضلها لأنه مشروط بتقديمها على الفرض.

ص: ٤١

١- (١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٧.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ١٦.

بقي وقتها، بخلاف المتأخر (١) فإن وقتها لا يدخل بدون فعله (٢).

و للمغرب (٣) إلى ذهاب الحمرة المغربيه (٤)، و للعشاء كوقتها (٥) فتبقى أداء إلى أن ينتصف الليل، و ليس فى النوافل ما يمتد بامتداد وقت الفريضة على المشهور سواها (٦) و لليل (٧) بعد نصفه الأول (إلى طلوع الفجر) الثانى (٨).

(١) أى المتأخر عن الفرض من النوافل كنوافل المغرب.

(٢) أى بدون فعل الفرض فلو أتى بالنوافل المغربيه قبل المغرب لم تقع صحيحه لأن صحتها مشروطه بالبعديه عن المغرب.

(٣) أى وقت نافله المغرب.

(٤) على المشهور بل فى المدارك: «أنه مذهب الأصحاب لا نعلم فيه مخالفا» لمرسل الصدوق عن أبى جعفر عليه السلام: (كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلى بالنهار شيئا حتى تزول الشمس.

إلى أن قال. فإذا آبت و هو أن تغيب صلى المغرب ثلاثا و بعد المغرب أربعا ثم لا يصلى شيئا حتى يسقط الشفق فإذا سقط الشفق صلى العشاء) (١).

و عن الذكري و الدروس و الحبل المتين و كشف اللثام و الذخير الميلى إلى امتداد وقتها بامتداد وقت الفريضة لإطلاق أدله المشروعيه بعد قصور الخبر عن تحديد وقتها بالحمرة المغربيه لأنه دال على فعل النبى صلى الله عليه وآله وسلم من دون الدلالة على عدم جواز وقوع النافله بعد الشفق المغربى.

(٥) أى و نافله العشاء كوقت فريضة العشاء ممتدا إلى منتصف الليل بالاتفاق لإطلاق أدله مشروعيتها من دون وجود دليل مقيد بوقت خاص.

(٦) أى سوى نافله العشاء.

(٧) أى و لنافله الليل.

(٨) أى الصادق و هو مما لا خلاف فيه و يشهد له مرسل الفقيه: (قال أبو جعفر عليه السلام:

وقت صلاه الليل ما بين نصف الليل إلى آخره) (٢)، و صحيح الفضيل عن أحدهما عليه السلام: (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى بعد ما ينتصف الليل ثلاث عشرة ركعه) (٣)، و خبر محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام: (كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى العشاء الآخرة آوى إلى فراشه فلا يصلى شيئا إلا بعد انتصاف الليل لا فى شهر رمضان و لا

١- (١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤٣ - من أبواب المواقيت حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤٣ - من أبواب المواقيت حديث ٣.

فى غيره(١) ، و أفضل أوقاتها الثلث الأخير من الليل لصحيح إسماعيل الأشعري عن أبى الحسن الرضا عليه السلام: (و سألته عن أفضل ساعات الليل، قال: الثلث الباقي)(٢) ، و خبر المروزي عن الإمام العسكري عليه السلام: (فإذا بقى ثلث الليل الأخير ظهر بياض.

إلى أن قال. و هو وقت صلاة الليل)(٣) ، بل أفضل أوقات الثلث الأخير ما كان وقت السحر و هو قريب الفجر لخبر الأعمش عن جعفر بن محمد عليهما السلام: (و ثمان ركعات فى السحر و هى صلاة الليل)(٤) ، و روايه الفضل عن الرضا عليه السلام: (و ثمان ركعات فى السحر)٥، و خبر مرازم عن أبى عبد الله عليه السلام: (قلت له: متى أصلى صلاة الليل؟ قال عليه السلام: صلها آخر الليل)(٥) ، و موثق سليمان بن خالد عن أبى عبد الله عليه السلام: (و ثمان ركعات من آخر الليل)(٦) ، و خبر أبى بصير: (و أحب صلاة الليل إليهم آخر الليل)(٧).

نعم يجوز لذوى الأعذار كالمسافر و الشاب الذى يصعب عليه القيام فى آخر الليل و من خاف البرد أو الاحتلام و المريض تقديمها على منتصف الليل للأخبار منها: خبر أبى جرير ابن إدريس عن أبى الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام: (صل صلاة الليل فى السفر من أول الليل فى المحمل و الوتر و ركعتى الفجر)(٨) ، و خبر محمد بن حمران عن أبى عبد الله عليه السلام: (عن صلاة الليل أصليها أول الليل؟ قال عليه السلام: نعم إنى لأفعل ذلك، فإذا أعجلنى الجمال صليتها فى المحمل)١٠، و صحيح ليث عن أبى عبد الله عليه السلام عن صلاة الليل أول الليل فى الليالى القصار فى الصيف: (فقال عليه السلام، نعم نعم ما رأيت، و نعم ما صنعت، يعنى فى السفر)١١، و صحيح يعقوب الأحمر مثله مع زياده: (ثم قال: إن الشاب يكثر النوم فأنا آمرك به)١٢، و خبر الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: (إن خشيت أن لا تقوم فى آخر الليل أو كانت بك عله أو أصابك برد فصل و أوتر فى أول الليل فى السفر)١٣

ص: ٤٣

- ١- (١) الوسائل الباب - ٤٣ - من أبواب المواقيت حديث ٤.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٥٤ - من أبواب المواقيت حديث ٤.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٤٣ - من أبواب المواقيت حديث ٥.
- ٤- ( (٤ و ٥) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٢٥ و ٢٣.
- ٥- (٦) الوسائل الباب - ٥٤ - من أبواب المواقيت حديث ٣.
- ٦- (٧) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ١٦.
- ٧- (٨) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٢.
- ٨- ( (١٣-١٢-١١-١٠-٩) الوسائل الباب - ٤٤ - من أبواب المواقيت حديث ٦ و ١١ و ١ و ١٧ و ٢.

و الشفع و الوتر من جمله صلاة الليل هنا (١)، و كذا تشاركها في المزاحمة بعد الفجر لو أدرك من الوقت مقدار أربع (٢)، كما يزاحم بناقله الظهرين لو أدرك من

و خبر الفضل بن شاذان عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: (إنما جاز للمسافر و المريض أن يصليا صلاة الليل في أول الليل لاشتغاله و ضعفه و ليحرز صلاته فيستريح المريض في وقت راحته و ليشتغل المسافر باشتغاله و ارتحاله و سفره) (١)، و خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا خشيت أن لا تقوم آخر الليل أو كانت بك علة أو أصابك برد فصل صلاتك و أوتر من أول الليل) (٢).

بل لو دار الأمر بين تعجيلها أول الليل و قضائها في النهار فيستحب القضاء للأخبار منها: خبر عمر بن حنظله: (قال لأبي عبد الله عليه السلام: إنني مكثت ثمانية عشر ليلة أنوى القيام فلا أقوم، فأصلي أول الليل؟ قال: لا، اقض بالنهار فإنني أكره أن تتخذ ذلك خلقا) (٢)، و خبر علي بن جعفر عن أخيه موسى عليهما السلام سأله عن صلاة الليل أول الليل لمن تخوف أن لا يقوم آخر الليل فقال عليه السلام: (لا صلاة حتى يذهب الثلث الأول من الليل و القضاء بالنهار أفضل من تلك الساعة) (٤).

(١) من حيث الوقت، اعلم أن صلاة الليل قد أطلقت في الأخبار و كلمات الأصحاب على الركعات الثمانية كما في خبر معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام: (أ ما يرضى أحدكم أن يقوم قبل الصبح و يوتر و يصلي ركعتي الفجر و يكتب له بصلاة الليل) (٣) إلا أن الإتيان بالشفع و الوتر من ناحيه الوقت تابع لصلاة الليل فتصح بعد انتصاف الليل و يشهد له صحيح الفضيل المتقدم: (إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كان يصلي بعد ما ينتصف الليل ثلاث عشرة ركعه) (٤) و مثله غيره.

(٢) بحيث لو أدرك أربع ركعات من صلاة الليل قبل الفجر فيستحب له إتمام صلاة الليل بما فيها الشفع و الوتر ثم يأتي بالصبح مع نافلتها لخبر محمد بن النعمان عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا كنت أنت صليت أربع ركعات من صلاة الليل قبل طلوع الفجر فأتتم الصلاة طلع أو لم يطلع) (٥).

ص: ٤٤

- ١- ( ( ١ و ٢ ) الوسائل الباب - ٤٤ - من أبواب المواقيت حديث ٣ و ١٢ .
- ٢- ( ( ٣ و ٤ ) الوسائل الباب - ٤٥ - من أبواب المواقيت حديث ٣ و ٨ .
- ٣- ( ٥ ) الوسائل الباب - ٤٦ - من أبواب المواقيت حديث ٣ .
- ٤- ( ٦ ) الوسائل الباب - ٤٣ - من أبواب المواقيت حديث ٣ .
- ٥- ( ٧ ) الوسائل الباب - ٤٧ - من أبواب المواقيت حديث ١ .

وقتها ركعه (١)، أما المغربيه فلا يزاحم بها مطلقا (٢) إلا أن يتلبس منها بركعتين فيتمها مطلقا (٣).

(و للصبح (٤) حتى تطلع الحمرة) (٥) من قبل المشرق، و هو آخر وقت فضيله

(١) لو أتى بركعه من نافله الظهرين في وقت النافله فيستحب له إكمال النافله و لو دخل وقت فضيله الفريضة و يشهد له خبر عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: (فإن مضى قدما قبل أن يصل ركعه بدأ بالأولى و لم يصل الزوال إلا بعد ذلك. إلى أن قال. و إن كان صلى ركعه فليتم النوافل حتى يفرغ منها ثم يصل العصر) (١) إلى آخر الخبر.

(٢) أى لا يزاحم فريضة العشاء بها سواء أتى منها بركعه أم لا.

(٣) فعن ابن إدريس أنه لو تلبس بركعه منها ثم بلغ وقت فريضة العشاء من سقوط الشفق المغربى أتمها أربعا و قال عنه فى الجواهر: «و لعله للقياس على نوافل الظهرين و هو مع أنه حرام عندنا مع الفارق لمزاحمه كل منهما فريضتها لا فريضه أخرى».

و ذهب جماعه منهم المحقق فى الشرائع و العلامه فى القواعد و الإرشاد و التحرير و المنتهى و الشهيدان إلى أن لو تلبس بركعتين فيتم هاتين الركعتين سواء كانت أوليين أم أخيرتين للنهى عن إبطال العمل.

(٤) أى و لنافله الصبح.

(٥) فوقتها من حين الانتهاء من صلاه الليل و لو كان قبل الفجر إلى حين ظهور الحمرة المشرقيه و يدل على ابتداء وقتها أخبار منها: خبر ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام عن أول وقت ركعتى الفجر فقال عليه السلام: (سدس الليل الباقي) (٢)، و صحيح البزنطى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: عن (ركعتى الفجر أصليهما قبل الفجر أو بعد الفجر؟ فقال:

قال: أبو جعفر عليه السلام: احش بهما صلاه الليل و صلّهما قبل الفجر) ٣، و صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (سألته عن ركعتى الفجر قبل الفجر أو بعد الفجر، فقال عليه السلام: قبل الفجر، إنهما من صلاه الليل) ٤، و صحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: (صل ركعتى الفجر قبل الفجر و بعده و عنده) (٣) و مثله غيره، فوقت نافلة الفجر من حين الفجر الكاذب جمعا بين هذا الخبر و خبر ابن مسلم المتقدم بأن وقتها-

ص: ٤٥

١- (١) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب المواقيت حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٥٠ - من أبواب المواقيت حديث ٥ و ٦ و ٣.

٣- (٥) الوسائل الباب - ٥٢ - من أبواب المواقيت حديث ١.

الفريضة (١)، كالمثل و المثلين للظهرين (٢) و الحمرة المغربيه للمغرب (٣). و هو يناسب روايه المثل لا القدم (٤).

### في كراهه النافله المبتدئه

(و تكره النافله المبتدئه) (٥) و هى التى يحدثها المصلّى تبرعاً، فإن الصلاة قربان

سدس الليل الباقي، و يجوز تقديمها على الفجر إن صلى صلاه الليل.

و أما انتهاء وقتها بطلوع الحمرة المشرقيه فهو المشهور و يدل عليه صحيح على بن يقطين:

(سألت أبا الحسن عن الرجل لا يصلّى الغداه حتى يسفر و تظهر الحمرة و لم يركع ركعتى الفجر أ يركعهما أو يؤخرهما؟ قال عليه السلام: يؤخرهما) (١).

(١) أى الصبح كما تقدم.

(٢) فإن المثل و المثلين وقت فضيله الفريضتين و نافلتها.

(٣) فإن الحمرة المغربيه وقت لفضيله المغرب و نافلتها.

(٤) قد عرفت عدم التعارض بين المثل و القدم.

(٥) و هى التى لم يرد فيها نص بالخصوص فيستحب الإتيان بها لأن الصلاة خير موضوع (٢).

و قربان كل تقى (٣) كما فى الخبر.

إلا أنه يكره الشروع فيها فى خمس أوقات: بعد صلاه الصبح حتى تطلع الشمس و بعد صلاه العصر حتى تغرب الشمس و عند طلوع الشمس حتى تنبسط، و عند عين استواء الشمس فى وسط النهار إلى حين الزوال و عند غروب الشمس للأخبار الكثيره منها: خبر معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: (لا صلاه بعد العصر حتى تصلى المغرب و لا صلاه بعد الفجر حتى تطلع الشمس) (٤)، و حديث المناهى: (نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عن الصلاة عند طلوع الشمس و عند غروبها و عند استوائها) (٥)، و خبر سليمان الجعفرى عن أبى الحسن الرضا عليه السلام. (لا ينبغى لأحد أن يصلّى إذا طلعت الشمس لأنها تطلع بقرنى شيطان، فإن ارتفعت و صفت فارقها فتستحب الصلاة ذلك الوقت و القضاء و غير ذلك، فإذا انتصف النهار قارنها فلا ينبغى لأحد أن يصلّى فى ذلك الوقت لأن أبواب السماء قد غلقت فإذا زالت الشمس و هبت الريح فارقها) ٦.

ص: ٤٦

١- (١) الوسائل الباب - ٥١ - من أبواب المواقيت حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤٢ - من أبواب أحكام المساجد حديث ١.



- ٣- (٣) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب أعداد الفرائض حديث ١ و ٢.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب أعداد الفرائض حديث ٢.
- ٥- ( (٥ و ٦) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب المواقيت حديث ٦ و ٩.

كَلَّ تَقَىٰ و احترز بها عن ذات السبب (١)، كصلاه الطواف، و الإحرام، و تحيه المسجد عند دخوله، و الزياره عند حصولها، و الحاجه، و الاستخاره، و الشكر، و قضاء النوافل مطلقا (٢) في هذه الأوقات الخمسه المتعلق اثنان منها بالفعل (بعد صلاه الصبح) إلى أن تطلع الشمس (و العصر) إلى أن تغرب (و) ثلاثه بالزمان (عند طلوع الشمس) أى بعده حتى ترتفع و يستولى شعاعها و تذهب الحمرة، و هنا يتصل وقت الكراهتين الفعلى و الزمانى (٣) (و) عند (غروبها) أى ميلها إلى الغروب

(١) اعلم أن النافله إما مرتبه أو لا، و الثانيه إما ذات سبب كصلاه الزياره و الاستخاره و الصلوات المستحبه فى الأيام و الليالى المخصوصه أو لا، و الثانى هى المبتدئه.

و أما النوافل المرتبه فقد ذهبوا إلى عدم كراهه قضائها فى هذه الأوقات الخمسه مع أن نصوص الكراهه المتقدمه شامله لها و لذا ذهب المفيد فى المقنعه إلى كراهه ابتداء النوافل و قضائها عند طلوع الشمس و عند غروبها و كذا الشيخ فى النهايه.

نعم ورد فى خبر ابن أبى يعفور عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فى قضاء صلاه الليل و الوتر تفوت الرجل أ يقضيها بعد صلاه الفجر و بعد العصر؟ فقال عليه السّلام: لا بأس بذلك) (١)، و خبر حماد بن عثمان عن أبى عبد الله عليه السّلام: (عن رجل فاته شىء من الصلوات فذكر عند طلوع الشمس أو عند غروبها، قال عليه السّلام: فليصل حين يذكر) ٢، و مكاتبه محمد بن يحيى إلى أبى الحسن الرضا عليه السّلام: (تكون على الصلاه النافله متى أقضيها؟ فكتب عليه السّلام: أى ساعه شئت من ليل أو نهار) ٣ و مثلها غيرها، و منه يعرف حكم قضاء الفرائض اليوميه فلا تكره فى هذه الأوقات أيضا. و أما ذات السبب فكذلك لا تكره فى هذه الأوقات للأخبار منها:

خبر زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: (أربع صلوات يصلها الرجل فى كل ساعه: صلاه فاتتك فمتى ما ذكرتها أديتها، و صلاه ركعتى طواف الفريضة و صلاه الكسوف و الصلاه على الميت، هذه يصلهن الرجل فى الساعات كلها) ٤ و خبر معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام:

(خمس صلاه لا تترك على حال: إذا طفت بالبيت و إذا أردت أن تحرم و صلاه الكسوف و إذا نسيت فصل إذا ذكرت و صلاه الجنازه) ٥.

(٢) سواء كانت ليليه أم نهاريه و سواء كانت النوافل فى أوقات فرائضها كنوافل الظهرين بعد صلاه العصر إلى حين غروب الشمس أم لا.

(٣) أما الفعلى فهو بعد صلاه الصبح إلى أن تطلع الشمس، و الزمانى من حين الطلوع إلى أن تنبسط.

ص: ٤٧

و اصفرارها حتى يكمل بذهاب الحمرة المشرقيه.

و تجتمع هنا (١) الكراحتان (٢) فى وقت واحد (٣) (و) عند (قيامها) فى وسط السماء و وصولها إلى دائره نصف النهار تقريبا إلى أن تزول (إلا يوم الجمعة) (٤) فلا تكره النافله فيه عند قيامها (٥)، لاستحباب صلاه ركعتين من نافلتها حينئذ و فى (١) عند الغروب.

(٢) الفعلية و الزمانيه من الصلاه بعد صلاه العصر إلى حين الغروب و من الصلاه عند الغروب.

(٣) و هو حين الغروب.

(٤) اعلم أنه يستحب زياده أربع ركعات على نوافل الظهرين يوم الجمعة ففى خبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام: (إنما زيد فى صلاه السنه يوم الجمعة أربع ركعات تعظيما لذلك اليوم، و تفرقه بينه و بين سائر الأيام) (١) و مثله غيره من النصوص إلا أن الإسكافى ذهب إلى زياده ست ركعات لصحيح سعد الأشعري عن أبى الحسن الرضا عليه السلام:

(سألته عن الصلاه يوم الجمعة كم ركعه هى قبل الزوال؟ قال عليه السلام: ست ركعات بكره، و ست بعد ذلك اثنتا عشره ركعه، و ست ركعات بعد ذلك ثمانى عشره ركعه، و ركعتان بعد الزوال فهذه عشرون ركعه، و ركعتان بعد العصر فهذه ثنتان و عشرون ركعه) ٢ و لكنه مهجور لإعراض الأصحاب عنه.

و تفريقها بأن يأتى ستا عند انبساط الشمس و ستا عند ارتفاعها و ستا قبل الزوال و ركعتين عنده على المشهور، و ليس لهم دليل ظاهر لأن النصوص على خلاف هذا الترتيب ففى صحيح البيهقي عن أبى الحسن عليه السلام: (فى النوافل فى يوم الجمعة ست ركعات بكره، و ست ركعات ضحوه، و ركعتين إذا زالت الشمس، و ست ركعات بعد الجمعة) (٢) و مثله خبر يعقوب بن يقطين ٤ و خبر مراد بن خارجه ٥.

(٥) أى قيام الشمس فى وسط السماء و هو المعبر عنه فى الأخبار بالزوال المحمول على ما قبل الزوال و هو عند استوائها فى وسط السماء ففى الخبر: (و كان إذا ركبت الشمس فى السماء قبل الزوال أذن و صلى ركعتين فما يفرغ إلا مع الزوال ثم يقيم للصلاه فيصلى الظهر) (٣) و فى الخبر: (سأله عن الركعتين اللتين عند الزوال يوم الجمعة قال: فقال: أما أنا فإذا زالت الشمس بدأت بالفريضة) ٧.

ص: ٤٨

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ١ و ٥.

٢- (( ٣ و ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ١٩ و ١٠ و ١٢.

٣- (( ٦ و ٧ )) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ٤ و ٢.

الحقيقه هذا الاستثناء منقطع، لأن نافله الجمعه من ذوات الأسباب إلا أن يقال بعدم كراهه المبتدئه فيه (١) أيضا عملا بإطلاق النصوص باستثنائه (٢).

### في تقديم و تأخير نافله الليل

(و لا- تقدم) النافله الليلية على الانتصاف (٣)(إلا لعذر) (٤) كتعب و برد و رطوبه رأس (٥) و جنابه و لو اختياريه يشق معها الغسل، فيجوز تقديمها حينئذ من أوله بعد العشاء بنيه التقديم أو الأداء. و منها الشفع و الوتر.

(و قضاؤها أفضل) (٦) من تقديمها في صورته جوازه (٧)

### في فضيله أول الوقت

(و أول الوقت (٨)

(١) في وقت قيام الشمس في وسط السماء يوم الجمعه.

(٢) لخبر عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: (لا صلاة نصف النهار إلا يوم الجمعه) (١)

و لكنه محمول على نافله يوم الجمعه جمعا بينه و بين ما تقدم.

(٣) أي منتصف الليل.

(٤) قد تقدم الكلام فيه.

(٥) عند الشباب.

(٦) قد تقدم الكلام فيه.

(٧) أي جواز التقديم.

(٨) للأخبار الكثيره منها: خبر ذريح عن أبي عبد الله عليه السلام: (قال جبرئيل لرسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: أفضل الوقت أوله) (٢)، و صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (اعلم أن أول الوقت أبدا أفضل فعجل الخير ما استطعت) (٣)، و في خبر معاويه عن أبي عبد الله عليه السلام: (لكل صلاه وقتان و أول الوقت أفضلهما) (٤)، و خبر زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (أحب الوقت إلى الله عز و جل) أوله حين يدخل وقت الصلاه فصل الفريضة) (٥)، و خبر سعيد بن الحسن عن أبي جعفر عليه السلام: (أول الوقت زوال الشمس و هو وقت الله الأول و هو أفضلهما) (٦)، و خبر الأعشى عن أبي عبد الله عليه السلام: (إن فضل الوقت الأول على الآخر كفضل الآخرة على الدنيا) (٧)، و مرسله الصدوق عن أبي عبد الله عليه السلام: (أوله رضوان الله و آخره عفو الله، و العفو لا- يكون إلا- عن ذنب) (٨)، و خبر الأزدى عن أبي عبد الله عليه السلام: (لفضل الوقت الأول على الأخير خير

- 
- ١- (١) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ٦.
- ٢- (٢) (٩-٨-٧-٦-٥-٤-٣-٢) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب المواقيت حديث ٨ و ١٠ و ١١ و ٥ و ٦ و ١٥ و ١٦ و ١٤.

(أفضل) من غيره (إلا) في مواضع ترتقى إلى خمسة و عشرين ذكر أكثرها المصنف في النفلية (١) و حرّناها مع الباقي في شرحها، و قد ذكر منها هنا ثلاثه مواضع.

(لمن يتوقّع زوال عذره) بعد أوله (٢)، كفاقد الساتر أو وصفه (٣) و القيام، و ما بعده (٤) من المراتب الراجحه على ما هو به إذا رجا القدره في آخره (٥)، و الماء (٦) على القول بجواز التيمم مع السعه و لإزاله النجاسه غير المعفو عنها (و لصائم يتوقع) غيره (فطره) (٧) و مثله من تاقت نفسه إلى الإفطار بحيث ينافى الإقبال على

(١) ففي النفلية ذكر خمسة عشر موضعا كما في مفتاح الكرامه.

(٢) بعد أول الوقت، فذوو الأعذار سواء كان عن استعمال الماء بالنسبه للوضوء أم كان عن تحصيل بقيه شرائط الصلاه كتحصيل الساتر و نحوه، فقد ذهب جماعه إلى أن المتيمم في أول الوقت بناء على جوازه إذا احتمل زوال عذره استحب له تأخير الصلاه، و إلى أن فاقد بعض شرائط الصلاه التامه إذا احتمل تحصيل الفاقد في أثناء الوقت استحب له تأخير الصلاه، و بعضهم منع جواز البدار بالنسبه للثاني.

و الإنصاف يقتضى القول بأن التيمم و الإتيان بالصلاه الفاقد له بعض شرائطها حكم اضطرارى و هو مشروط بالعجز عن امتثال الحكم الاختيارى في تمام الوقت، إذ لو كان قادرا على الإتيان بالحكم الاختيارى و لو في آخر الوقت فلا يكون عاجزا حتى ينتقل حكمه إلى البديل فالأقوى عدم جواز البدار مطلقا و وجوب التأخير إلا إذا علم باستمرار العجز كما تقدم في مبحث التيمم و معه يرتفع موضوع استحباب الصلاه من أول الوقت.

(٣) أى وصف الساتر ككونه طاهرا و من غير مأكول اللحم و من غير الحرير و الذهب بالنسبه للرجل.

(٤) أى و ما بعد الساتر.

(٥) في آخر الوقت.

(٦) أى و فاقد الماء.

(٧) فيستحب للصائم تأخير صلاه المغرب في حق من تتوق نفسه إلى الإفطار أو ينتظره أحد، ففي خبر زراره: (و إن كنت ممن تنازعك نفسك للإفطار، و تشغلك شهوتك عن الصلاه فابدأ بالإفطار ليذهب عنك و سواس النفس اللوامه) (١). و في صحيح الحلبي: (سئل عن -

ص: ٥٠

الصلاه (و للعشاءين) للمفيض من عرفه (إلى المشعر) (١) و إن تثلت الليل.

## و يعول في الوقت على الظن

(و يعول في الوقت على الظن) (٢) المستند إلى ورد بصنعه أو درس و نحوهما

الإفطار أقبل الصلاه أو بعدها؟ فقال عليه السّلام: إن كان معه قوم يخشى أن يحبسهم عن عشاءهم فليفطر معهم، و إن كان غير ذلك فليصل ثم ليفطر(١).

(١) فيستحب لمن أفاض من العرفات تأخير العشاءين إلى الشعر الحرام و لو إلى ربع الليل أو ثلثه لصحيح ابن مسلم: (لا تصلى المغرب حتى تأتي جمعا و إن ذهب ثلث الليل)(٢)

و موثق سماعه: (عن الجمع بين المغرب و العشاء الآخرة بجمع، فقال عليه السّلام: لا تصلها حتى تنتهي إلى جمع و إن مضى من الليل ما مضى)٣.

ثم إن أهم المواضع التي يستحب فيها تأخير الصلاه من الموارد الباقية هي:

المورد الرابع: يستحب تأخير مطلق الحاضره لمن عليه فائته للأخبار مثل صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السّلام: (إذا دخل وقت الصلاه و لم يتم ما قد فاته فليقض ما لم يتخوف أن يذهب وقت هذه الصلاه التي قد حضرت)(٣).

المورد الخامس لمدافعه الأخبثين و نحوهما فيؤخر الصلاه لدفعهما لصحيح هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السّلام: (لا صلاه لحاقن و لا لحاقنه، و هو بمنزله من هو في ثوبه)(٤).

المورد السادس: إذا لم يكن له إقبال على الصلاه فيؤخرها إلى حصوله لخبر عمر بن يزيد:

(قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: أكون في جانب المصر فتحضر المغرب و أنا أريد المنزل، فإن أخرت الصلاه حتى أصلى في المنزل كان أمكن لي و أدركني المساء فأصلى في بعض المساجد؟ فقال عليه السّلام: صل في منزلك)(٥).

المورد السابع: لانتظار الجماعة ففي خبر جميل بن صالح: (سأل الصادق عليه السّلام: أيهما أفضل يصلى الرجل لنفسه في أول الوقت أو يؤخر قليلا و يصلى بأهل مسجده إذا كان إمامهم؟ قال عليه السّلام: يؤخر و يصلى بأهل مسجده إذا كان هو الإمام)(٦) و قد يتعدى من موردها إلى المأموم و إلى التأخير الكثير لما ورد من فضل الجماعة.

(٢) يجب العلم بدخول الوقت حين الشروع بالصلاه لخبر عبد الله بن عجلان عن أبي جعفر عليه السّلام:-

- ٢- ( (٢ و ٣) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب الوقوف بالشعر حديث ١ و ٢.
- ٣- (٤) الوسائل الباب - ٦٢ - من أبواب المواقيت حديث ١.
- ٤- (٥) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ٢.
- ٥- (٦) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب المواقيت حديث ١٤.
- ٦- (٧) الوسائل الباب - ٧٤ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ١.



(مع تعذر العلم) أما مع إمكانه فلا يجوز الدخول بدونه (فإن) صَلَّى بالظن حيث يتعذر العلم ثم انكشف وقوعها في الوقت أو دخل و هو فيها أجزأ) (١) على أصح

(إذا كنت شاكا في الزوال فصل ركعتين فإذا استيقنت أنها قد زالت بدأت بالفريضة) (١)، و خبر على بن جعفر عن أخيه موسى عليهما السّلام: (في الرجل يسمع الأذان فيصلى الفجر و لا يدري طلع أم لا، غير أنه يظن لمكان الأذان أنه قد طلع، قال عليه السّلام: لا يجزيه حتى يعلم أنه قد طلع) (٢)، و خبر على بن مهزيار عن أبي جعفر عليه السّلام الوارد في الفجر: (فلا- تصل في سفر أو حضر حتى تتبينه) ٣ مضافا إلى قاعده الاشتغال، و عليه فإن أمكن العلم فلا يكفى الظن على المشهور، و عن الشيخين في المقنعه و النهايه الاكتفاء به.

و إن لم يمكن العلم عند أول الوقت لمانع من غيم و نحوه فقد ذهب جماعه إلى كفايه الظن لجريان مقدمات الانسداد في الوقت الموجبه لحجيه الظن عند تعذر العلم، و فيه: إن الانسداد الصغير هنا غير جار لإمكان الاحتياط بدون عسر أو حرج بالتأخير حتى يقطع بدخول الوقت، هذا فضلا عن أن من جمله مقدمات الانسداد أن يكون التكليف معلوما، و هنا لا علم به للشك في دخول الوقت فالأقوى عدم حجيه الظن عند تعذر العلم.

(١) إذا علم بدخول الوقت أو ظن به على نحو مشروع عنده كما لو قلنا بحجيه الظن عند تعذر العلم، أو كان الظن معتبرا كما لو ظن بدخول الوقت من المؤذن العارف كما عليه الأخبار ثم تبين مطابقه الواقع فلا كلام لإحراز الصلاه لشرطها من وقوعها داخل الوقت، و لو تبين دخول الوقت في أثنائها و لو قبل السلام فيحكم بالصحه على المشهور لصحيح ابن أبي عمير عن إسماعيل بن رباح عن أبي عبد الله عليه السّلام: (إذا صليت و أنت ترى أنك في وقت و لم يدخل الوقت، فدخل الوقت و أنت في الصلاه فقد أجزأت عنك) (٣).

و عن المرتضى و الإسكافي و العمانى و العلامه في المختلف و ابن فهد في موجزه و الصيمرى و الأردبيلى و جماعه البطلان لضعف الخبر بجهاله إسماعيل بن رباح، و فيه: إنه من مشايخ ابن أبي عمير و قد قيل: إنه لا يروى إلا عن ثقه مع ورود الروايه في الكتب الثلاثه مع كون السند مشتملا على جمله من الأعيان و الأجلء منهم أحمد بن محمد بن عيسى المعروف بكثرة التثبت و هذا كله موجب للوثوق بالصدور فلا بد من العمل به.

ص: ٥٢

١- (١) الوسائل الباب - ٥٨ - من أبواب المواقيت حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٥٨ - من أبواب المواقيت حديث ٤ و ٣.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب المواقيت حديث ١.

القولين (و إن تقدّمت) عليه بأجمعها (أعاد) (١) و هو موضع وفاق.

## الشرط الثاني في القبلة

### إشاره

(الثاني. القبلة)

### في القبلة و جهتها و علامتها للمناطق

(و هي) عين (الكعبه) (٢)

(١) لما دلّ على اعتبار الوقت و لحديث زراره عن أبي جعفر عليه السّلام: (لا تعاد الصلاه إلا من خمسه: الطهور و الوقت و القبلة و الركوع و السجود) (١).

(٢) و لصحيح زراره عن أبي جعفر عليه السّلام: (في رجل صلى الغداه بليل غرّه من ذلك القمر و نام حتى طلعت الشمس فأخبر أنه صلى بليل، قال عليه السّلام: يعيد صلاته) (٢).

(٢) بل القبلة هي المكان الذي وقع فيه البيت. شرفه الله تعالى. من تخوم الأرض إلى عنان السماء، بلا خلاف فيه للأخبار منها: مرسل الفقيه عن أبي عبد الله عليه السّلام: (أساس البيت من الأرض السابعة السفلى إلى الأرض السابعة العليا) (٣) و خبر عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام: (سأله رجل قال: صليت فوق أبي قبيس العصر فهل يجزى ذلك و الكعبه تحتي؟ قال عليه السّلام: نعم إنها قبله من موضعها إلى السماء) ٤ و خبر خالد بن أبي إسماعيل: (قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: الرجل يصلي على أبي قبيس مستقبل القبلة، فقال: لا بأس) ٥.

نعم لا يدخل حجر إسماعيل في الكعبه من ناحيه الاستقبال و إن وجب إدخاله في الطواف على الأكثر لصحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام: (عن الحجر، أ من البيت هو أم فيه شيء من البيت؟ قال عليه السّلام: لا- و لا- قلامه ظفر، و لكن إسماعيل دفن فيه أمه فكره أن يوطأ فجعل عليه حجرا و فيه قبور الأنبياء) (٤).

و عن العلامه في نهايه الأحكام و التذكرة جواز استقباله لأنه من الكعبه، و كذلك عن الذكرى بدعوى أنه كان منها في زمن إبراهيم و إسماعيل عليهما السّلام إلى أن بنت قريش الكعبه فأعوزتهم الآلات فاختروها بحذفه و أن النبي صلى الله عليه و آله و سلم قد اهتم بإدخاله في الكعبه و لأن الطواف يجب خارجه.

مع أنه قد اعترف جماعه بعدم وقوفهم على مستند ذلك فقال في المدارك: «و ما ادعاه من النقل لم أقف عليه من طرق الأصحاب» و في كشف اللثام: «و ما حكاه إنما رأيناه في كتب العامه و تخالفه أخبارنا».

- ١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الوضوء حديث ٨.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٥٩ - من أبواب المواقيت حديث ١.
- ٣- ( (٣ و ٤ و ٥) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب القبلة حديث ٣ و ١ و ٢.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب الطواف حديث ١.

(للمشاهد) لها (١)(أو حكمه) (٢) و هو من يقدر على التوجّه إلى عينها بغير مشقه كثيره لا تتحمل عاده، و لو بالصعود إلى جبل أو سطح (وجهتها) و هى السّمت الذى يحتمل كونها فيه و يقطع بعدم خروجها عنه لأماره شرعيه (لغيره) أى غير المشاهد و من بحكمه (٣) كالأعمى.

(١) إن الكعبه قبله مطلقا للقريب و البعيد على المشهور للأخبار منها: مرسله الصدوق: (قال النبى صلى الله عليه و آله و سلم: لن يعمل ابن آدم عملا أعظم عند الله (عز و جل) من رجل قتل نبيا، أو هدم الكعبه التى جعلها الله (عز و جل) قبله لعباده، أو أفرغ ماءه فى امرأه حراما) (١)، و صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام: (إن لله (عز و جل) حرمت ثلاثا ليس مثلهن شىء: كتابه و هو حكمه و نور، و بيته الذى جعله قبله للناس لا يقبل من أحد توجهها إلى غيره، و عتره نبيكم) ٢.

و عن الشيخين و جماعه أن الكعبه قبله لمن فى المسجد، و المسجد قبله لمن فى الحرم، و الحرم قبله لمن خرج عنه و نسبه فى الذكرى إلى أكثر الأصحاب و يدل عليه مرسل عبد الله بن محمد الحجال عن أبى عبد الله عليه السلام: (إن الله تعالى جعل الكعبه قبله لأهل المسجد، و جعل المسجد قبله لأهل الحرم، و جعل الحرم قبله لأهل الدنيا) (٢)، و خبر أبى غره عن أبى عبد الله عليه السلام: (البيت قبله المسجد و المسجد قبله مكه و مكه قبله الحرم و الحرم قبله الدنيا) ٤.

و هى لا تصلح لمقاومه الطائفه الأولى لكثرة أخبارها و صحه أسانيدها و عدم القائل بمضمون الخبر الأخير، نعم عليه حملها على بيان اتساع جهه الاستقبال للبعيد لأن التوجه إلى الحرم توجه إلى المسجد و التوجه إلى المسجد توجه إلى الكعبه كل ذلك بالنسبه للبعيد و إلا-لا- يمكن القول بجواز استقبال طرف من أطراف الحرم أو المسجد و إن لزم الانحراف عن الكعبه انحرافا كثيرا.

و هذا هو المراد بما نسب إلى جماعه من أن الكعبه هى القبلة للقريب و جهتها للبعيد، فالمراد بالجهه هى أن استقبال عين القبلة للبعيد متسع بحيث لو استقبل جهتها لاستقبل القبلة، و لذا فسّر المحقق فى المعبر الجبهه بأنها السمت الذى فيه الكعبه، و فى التذكرة و النهايه أنها ما يظن أنها الكعبه.

(٢) أى حكم الشاهد و هو القريب من الكعبه و لكن لا يراها لمانع من حائط و غيره.

(٣) أى بحكم غير المشاهد و هو مشاهد أو قريب.

ص: ٥٤

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب القبلة حديث ٨ و ١٠.

٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب القبلة حديث ١ و ٤.

و ليست الجبهه للبعيد محصله عين الكعبه (١) و إن كان البعد عن الجسم يوجب اتساع جهه محاذاته (٢)، لأن ذلك لا يقتضى استقبال العين، إذ لو أخرجت خطوط متوازيه من مواقف البعيد المتباعد المتفقه الجبهه (٣) على وجه يزيد على جرم الكعبه لم تتصل الخطوط أجمع بالكعبه ضروره، و إلا لخرجت عن كونها متوازيه.

و بهذا يظهر الفرق بين العين و الجبهه، و يترتب عليه بطلان صلاه بعض الصفّ المستطيل زياده من قدر الكعبه لو اعتبر مقابله العين (٤).

و القول بأن البعيد فرضه الجبهه (٥) أصحّ القولين فى المسأله، خلافاً للأكثر حيث جعلوا المعبر للخارج عن الحرم استقباله (٦)، استناداً إلى روايات ضعيفه.

ثم إن علم البعيد بالجبهه بمحراب معصوم أو اعتبار رصدى (٧) و إلا عوّل على العلامات المنصوبه لمعرفتها نصاً (٨) أو استنباطاً.

(و علامه) أهل (العراق و من فى سمتهم) (٩) كبعض أهل خراسان ممن يقاربهم فى طول بلدتهم (١٠) (جعل المغرب على الأيمن و المشرق على الأيسر (١١)

(١) و هذا غير لازم بل اللازم أن يكون التوجه إلى الجبهه موجبا للتوجه إلى الكعبه عرفاً.

(٢) أى محاذاه الجسم.

(٣) كصفوف الجماعه التى يزيد طولها على جرم الكعبه.

(٤) فاستقبال الكعبه للبعيد لا- يجب أن يكون فى محاذاتها بحيث لو خرج منه خط مستقيم لوجب أن يمرّ فى جزء من أجزاء الكعبه، بل استقبالها أن يكون متوجها نحوها عرفاً و إن لم يكن بينهما خط مستقيم كما فى استقبال الكواكب و الأجرام السماويه و الأماكن البعيده.

(٥) بالمعنى المتقدم بحيث يكون استقبال الجبهه موجبا لاستقبال الكعبه عرفاً فهو راجع إلى استقبال القبله و لو للبعيد.

(٦) أى استقبال الحرم.

(٧) كما لو علم بزوال الشمس فى مكه و هو فى بلده فى يوم تكون الشمس مسامته لأهل مكه كما تقدم فتكون جهه الشمس هى جهه الكعبه بالنسبه إليه.

(٨) أى الوارده فى الأخبار و سيأتى التعرض لها.

(٩) بحيث يكون سمت قبلتهم متحداً مع سمت قبله أهل العراق.

(١٠) و كذا بالنسبه لخطوط العرض حتى يتفقان فى سمت واحد بالنسبه للتوجه إلى القبله.

(١١) ولامه أن يكون قبلتهم نقطه الجنوب، مع أن الاختيار يقتضى بانحراف قبله بعض أهل -

ص: ٥٥

(و الجدى) (١) حال غايه ارتفاعه أو انخفاضه (٢) (خلف المنكب الأيمن) (٣) و هذه العلامه (٤) ورد بها النصّ خاصه علامه للكوفه (٥) و ما ناسبها، و هى موافقه

العراق عن الجنوب إلى المغرب بمقدار غير يسير، بل غالبهم إلا قبله أهل الموصل و سنجار و هو نادر و قليل. و اعلم أن هذه العلامه مستخرجه من علم الهيئه فالأولى اتباع الطرق العلميه المنتشره فى عصرنا كالبوصله أو معرفه خطوط الطول و العرض لبلد المصلى مع معرفه خطوط الطول و العرض لمكه زادها الله شرفا ثم معرفه القبله بالنظر إليهما.

(١) ياسكان الدال، و قيل يصغّره أهل الهيئه فرقا بينه و بين البرج، و قد أنكر ابن إدريس تصغيره و أنه سأل إمام اللغه فى بغداد عن ذلك فقال: لا يصغّر.

(٢) و تقييده بهذين. لما قيل. أنه فى هاتين الحالتين يكون محاذيا للقطب و على خط نصف النهار المار بالقطبين.

(٣) لأن قبله أهل العراق منحرفه عن الجنوب إلى المغرب فوجب أن يكون منحرفا من بين المنكبين إلى خلف المنكب الأيمن.

(٤) يعنى الجدى خلف المنكب الأيمن.

(٥) ما ورد هو: موثق محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام: (سألته عن القبله فقال عليه السّلام: ضع الجدى فى قفاك وصل) (١)، و مرسل الصدوق: (قال رجل للصادق عليه السّلام: إنى أكون فى السفر و لا أهدى إلى القبله بالليل، فقال: أ تعرف الكوكب الذى يقال له جدى؟ قلت: نعم، قال: اجعله على يمينك، و إذا كنت فى طريق الحج فاجعله بين كتفيك) ٢.

و خبر إسماعيل بن أبى زياد السكونى عن جعفر بن محمد عن آبائه عليهم السّلام: (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: وَ بِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ، قال: الجدى لأنه نجم لا يزول و عليه بناء القبله و به يهدى أهل البر و البحر) ٣ و نحوه خبره الآخر ٤.

فالأخبار لم تذكر إلا الجدى علامه و قد حمل الخير الأول على أنه علامه لأهل العراق لأن السائل منهم مع أن التوجه مع جعل الجدى فى القفا أى بين المنكبين يستلزم التوجه لنقطه الجنوب لأن الجدى على خط نصف النهار المار بالقطبين و من الواضح أن قبله أهل العراق منحرفه عن الجنوب إلى المغرب إلا- فى بعض بلادها كالموصل و سنجار و عليه فلا يمكن الأخذ بإطلاق الخير، و قد حمل ما ورد فى مرسل الصدوق من جعل الجدى على-

ص: ٥٦

للقواعد المستنبطه من الهيئه و غيرها (١) فالعمل بها متعين في اوساط العراق مضافا إلى الكوفه كبغداد و المشهدين و الحله.

و أما العلامه الأولى: فإن أريد فيها بالمغرب و المشرق الاعتداليان (٢).

كما صرح به المصنف في البيان، أو الجهتان اصطلاحا و هما (٣) المقاطعتان لجهتي الجنوب و الشمال بخطين بحيث يحدث عنهما زوايا قوائم. كانت (٤) مخالفه للثانيه (٥) كثيرا، لأن الجدى حال استقامته (٦) يكون على دائره نصف النهار المارّه بنقطتي الجنوب و الشمال، فجعل المشرق و المغرب على الوجه

اليمن بأنه علامه على اواسط العراق كالكوفه و بغداد فقط مع أنه غير ظاهر من الخبر بالإضافة إلى أن هذا الوارد من الأخبار مع إجماله لا يكفي في تعيين القبلة لكل بلد فلذا ذكر الفقهاء علامات مستخرجه من علم الهيئه للبلاد الإسلاميه المعروفه، قال في الجواهر: «إن أكثر العلامات المذكوره في كتب الأصحاب أو جميعها مستخرجه من علم الهيئه»، فاللازم هو اتباع الطرق المقرره اليوم لأنها أثبت و أدق.

(١) كالتجربه و الاختبار.

(٢) بحيث إذا وضعنا على اليمن و الشمال فيكون مستقبلا لنقطه الجنوب فيلزم منه مخالفه ما هو المشاهد من انحراف قبله أهل العراق عن الجنوب إلى المغرب بمقدار غير يسير، و يلزم منه مخالفه وضع الجدى خلف المنكب الأيمن لما عرفت أن الجدى على خط نصف النهار المار بالقطين إذا وضع بين الكتفين، فإذا وضع خلف المنكب الأيمن فلازمه الانحراف عن الجنوب نحو المغرب و هذا ما ذكره الشارح مفصلا في الشرح.

(٣) أي الجهتان اصطلاحا، و اعلم بأنه لا فرق بين الاعتداليين و الجهتين الاصطلاحيتين من ناحيه التوجه إلى الجنوب في كليهما، إلا أن الجهتين اصطلاحا قد فسرها الشارح، و أما الاعتداليان فهما مشرق الشمس و مغربها في الأيام الاعتداليه و هي يومان من أيام السنه، فمن كان ساكنا على خط الاستواء فاليوم الاعتدالي الأول هو اليوم الذي تشرق الشمس و تغرب على هذا الخط في أول فصل الربيع عند ما تكون صاعده و اليوم الاعتدالي الثاني هو اليوم الذي تشرق الشمس و تغرب على خط الاستواء في أول فصل الخريف عند ما تكون نازله.

(٤) أي العلامه الأولى من جعل المغرب على اليمن و المشرق على اليسار.

(٥) أي للجدى حال كونه في غايه ارتفاعه أو انخفاضه خلف المنكب الأيمن.

(٦) و استقامته إنما تكون في غايه ارتفاعه أو انخفاضه.



السابق (١) على اليمين و اليسار يوجب جعل الجدى بين الكتفين قضيه للتقاطع، فإذا اعتبر كون الجدى خلف المنكب الأيمن (٢) لزم الانحراف بالوجه عن نقطه الجنوب نحو المغرب كثيرا، فينحرف بواسطته (٣) الأيمن (٤) عن المغرب نحو الشمال و الأيسر عن المشرق نحو الجنوب، فلا يصح جعلهما معا علامه لوجه واحده، إلا أن يدعى اغتفار هذا التفاوت، و هو بعيد (٥) خصوصا مع مخالفه العلامه للنص (٦) و الاعتبار (٧) فهي (٨) إما فاسده الوضع أو تختص ببعض جهات العراق، و هي أطرافه الغربيه. كالموصل و ما والاها. فإن التحقيق أن جهتهم نقطه الجنوب، و هي موافقه لما ذكر في العلامه (٩).

و لو اعتبرت العلامه المذكوره غير مقيده بالاعتدال و لا بالمصطلح بل بالجهتين العرفيتين (١٠) انتشر الفساد كثيرا (١١)، بسبب الزياده (١٢) فيهما (١٣) و النقصان

(١) من الاعتدالين أو الجهتين اصطلاحا.

(٢) كما هو قضيه التحديد في العلامه الثانيه.

(٣) أى بسبب انحراف الوجه عن الجنوب نحو المغرب.

(٤) أى الجانب الأيمن.

(٥) إذ يجب التوجه نحو القبلة حتى للبعيد و لا يمكن التوجه نحوها بخطين مختلفين من نقطه واحده.

(٦) و هو موثق ابن مسلم المتقدم حيث حملت العلامه فيه على قبله أهل الكوفه و ما ناسبها لأن السائل منها و قد جعل الجدى بين الكتفين لا خلف المنكب الأيمن.

(٧) لأن لازم العلامه الأولى استقبال نقطه الجنوب و الشاهد انحراف قبله أهل الكوفه عن الجنوب إلى المغرب.

(٨) أى العلامه الأولى.

(٩) أى العلامه الأولى.

(١٠) الشاملتين لكل مطالع الشمس و مغاربها.

(١١) لاختلاف مطالع الشمس و مغاربها اختلافا يصل إلى سبع و أربعين درجه.

(١٢) أى زياده الانحراف.

(١٣) في الجهتين العرفيتين.

الملحق (١) لهما (٢) تاره بعلامه الشام و أخرى بعلامه العراق و ثالثه بزياده عنهما (٣)، و تخصيصهما (٤) حينئذ بما يوافق الثانيه يوجب سقوط فائده العلامه.

و أما أطراف العراق الشرقيه كالبصره و ما والاها من بلاد خراسان فيحتاجون إلى زياده انحراف نحو المغرب عن أوساطها قليلا، و على هذا القياس (٥) (و للشام) من العلامات (جعله) أى الجدى فى تلك الحاله (٦) (خلف الأيسر) (٧) الظاهر من العبارة كون الأيسر صفة للمنكب بقرينه ما قبله، و بهذا صرّح فى البيان، فعليه يكون انحراف الشامى عن نقطه الجنوب مشرقا بقدر انحراف العراقى عنها مغربا.

و الذى صرّح به غيره. و وافقه المصنف فى الدروس و غيرها. أن الشامى يجعل الجدى خلف الكتف (٨) لا المنكب، و هذا هو الحقّ الموافق للقواعد، لأن انحراف الشامى أقلّ من انحراف العراقى المتوسط (٩)، و بالتحريير التام (١٠) ينقص الشامى عنه جزءين من تسعين جزءا مما بين الجنوب و المشرق أو المغرب (١١).

(و جعل سهيل) أول طلوعه (١٢). و هو بروزه عن الأفق. (بين العينين) لا

(١) صفة للزياده و النقصان.

(٢) للجهتين العرفيتين.

(٣) عن علامتى الشام و العراق بالانحراف نحو المغرب كثيرا.

(٤) أى تخصيص الجهتين العرفيتين.

(٥) فكلما ازدادت البلاد الشرقيه فى الطول شرقا ازدادت انحرافا نحو الغرب حتى يستقبلون عين المغرب فى مقام التوجه نحو القبلة.

(٦) أى فى غايه ارتفاعه أو انخفاضه عند ما يكون محاذيا لخط نصف النهار.

(٧) كما ذكره جماعه.

(٨) و الكتف أقرب إلى ما بين الكتفين من المنكب.

(٩) الذى يسكن أوسط العراق كالكوفه و بغداد.

(١٠) كتاب فى علم الهيئه.

(١١) فى الجواهر: «و ذلك لأن بين نقطه الجنوب و المشرق تسعين جزءا، و بينها و بين نقطه المغرب تسعين جزءا أيضا، و انحراف الشامى نحو المشرق أحد و ثلاثون جزءا من التسعين و انحراف العراقى نحو المغرب ثلاثه و ثلاثون جزءا فينقص

الشامى عن العراقى جزءين».

(١٢) لأنه يكون منحرفا عن الجنوب إلى المشرق و كلما أخذ فى الارتفاع مال إلى الغرب حتى يصل إلى غاية ارتفاعه فيكون على دائره نصف النهار.

ص: ٥٩

مطلق كونه (١) و لا- غايه ارتفاعه (٢)، لأنه فى غايه الارتفاع يكون مسامتا للجنوب، لأن غايه ارتفاع كل كوكب يكون على دائره نصف النهار المسامته له (٣) كما سلف (٤).

(و للمغرب) و المراد به بعض المغرب كالحبشه و التوبه لا المغرب المشهور (٥) (جعل الثريا و العيوق) عند طلوعهما (على يمينه و شماله) الثريا على اليمين، و العيوق على اليسار. و أما المغرب المشهور فقبلته تقرب من نقطه المشرق و بعضها يميل عنه نحو الجنوب يسيرا.

(و اليمن مقابل الشام) و لازم المقابله أن أهل اليمن يجعلون سهيلا طالعا بين الكتفين مقابل جعل الشامى له بين العينين، و أنهم يجعلون الجدى محاذيا لأذنه اليمنى، بحيث يكون مقابلا- للمنكب الأيسر فإن مقابله يكون إلى مقدم الأيمن (٦)، و هذا مخالف لما صرح به المصنف فى كتبه الثلاثه و غيره من أن اليمنى يجعل الجدى بين العينين و سهيلا غائبا بين الكتفين فإن ذلك. يقتضى كون اليمن مقابلا للعراق (٧) لا للشام.

و مع هذا الاختلاف فالعلامتان مختلفتان أيضا، فإن جعل الجدى طالعا (٨) بين العينين يقتضى استقبال نقطه الشمال (٩)، و حينئذ فتكون نقطه الجنوب بين الكتفين، و هى (١٠) موازيه لسهيل فى غايه ارتفاعه (١١) كما مر لا غائبا (١٢).

(١) كما يظهر من عباره الماتن فى اللمعه.

(٢) كما نسب للشهيد أيضا على ما فى الجواهر.

(٣) للكوكب.

(٤) فى الجدى.

(٥) الشامل لتونس و ما بعدها من البلاد الغربيه فإن قبلتهم تقرب من نقطه المشرق مع ميل يسير إلى الجنوب.

(٦) أى المنكب الأيمن المحاذى للأذن اليمنى.

(٧) أى لبعضهم و إلا فقد عرفت أن بعضهم يجعله خلف المنكب الأيمن.

(٨) أى حال استقامته.

(٩) لأن الجدى حال استقامته يكون على خط نصف النهار.

(١٠) أى نقطه الجنوب.

(١١) لأنه فى هذه الحال يكون على خط نصف النهار.

(١٢) لأن سهيلا عند الغروب يكون مائلا عن الجنوب إلى الغرب.



و مع هذا (١) فالمقابلة (٢) للعراقى (٣) لا- للشامى، هذا بحسب ما يتعلق بعباراتهم و أما الموافق للتحقيق: فهو أن المقابل للشام من اليمن هو صنعاء و ما ناسبها و هى لا تناسب شيئاً من هذه العلامات (٤)، و إنما المناسب لها (٥) عدن و ما والاها فتدبر (٦).

### فى التعويل على قبله البلد

(و) يجوز أن يعوّل على قبله البلد (٧) من غير أن يجتهد (٨) (إلا مع علم الخطأ) فيجب حينئذ الاجتهاد، و كذا يجوز الاجتهاد فيها (٩) تيامنا و تياسرا و إن لم يعلم الخطأ (١٠)

(١) الاختلاف بين العلامتين.

(٢) أى مقابله اليمين.

(٣) فى الجملة.

(٤) أى من جعل سهيل بين الكتفين طالعا و جعل الجدى مقابل الأذن اليمنى.

(٥) لهذه العلامات المذكوره.

(٦) و اعلم أن هذه العلامات مستخرجه من علم الهيئه القديم و يجب اتباع علم الهيئه الحديث لأنه أدق و أوسع.

(٧) الاعتماد على قبله بلد المسلمين فى صلاتهم و محاربيهم و قبورهم مما عليه السيره القطعيه، و هذا بحال عدم التمكن من العلم كما هو ظاهر المنتهى، بل هو ظاهر قول غالبهم، و عن الجواهر أنه يعم صوره التمكن من العلم، و لا دليل له لأن الاعتماد على قبله بلد المسلمين من الأمارات المفيده للظن فلو أمكن تحصيل العلم فلا يجوز ذلك الاعتماد.

نعم إن الاعتماد على قبله بلد المسلمين إذا لم يعلم بناؤها على الغلط مما يفيد الاطمئنان و هو علم عادى عند العرف.

(٨) كما عن الذكرى و جامع المقاصد، و هو غير ظاهر الوجه و لذا ذهب الشيخ فى المبسوط و غيره إلى وجوب الرجوع إلى الأمارات إذا ظن بعدم صحه قبله البلد بلا فرق بين أن يكون الظن على خلافها أو بمجرد التيامن أو التياسر.

(٩) فى قبله البلد.

(١٠) ذهب الشهيد فى الذكرى و تبعه جماعه على أنه لا يجوز الاجتهاد فى قبله البلد من ناحيه الجبهه و يجوز فى التيامن و التياسر فقال فى الذكرى: «و لا يجوز الاجتهاد فى الجبهه قطعاً، و هل يجوز فى التيامن و التياسر، الأقرب جوازه لأن الخطأ فى الجبهه مع استمرار الخلق و اتفاقهم ممتنع، أما الخطأ فى التيامن و التياسر فغير بعيد».

و المراد بقبله البلد محراب مسجده و توجه قبوره (١) و نحوه (٢)، و لا فرق بين الكبير (٣) و الصغير. و المراد به بلد المسلمين، فلا عبره بمحراب المجهوله (٤) كقبورها، كما لا عبره بنحو القبر و القبرين للمسلمين، و لا بالمحراب المنصوب فى طريق قلبه المارّه منهم.

## فى فقد الأمارات للقبله

(فلو فقد الأمارات) الدالّه على الجهه المذكوره (٥) هنا و غيرها (٦)(قلّد)

العدل (٧) العارف بها رجلا كان أم امرأه حرا أم عبدا.

و ظاهر كلماتهم أن النزاع فى إمكان تحصيل ظن أقوى من الظن الحاصل من استقرار سيره المسلمين، و عليه فمن الممكن اختلاف ذلك باختلاف الموارد أما الجزم بعدم الخطأ فى قبله البلد من ناحيه الجهه دون التيامن و التياسر فليس فى محله.

(١) قبور البلد.

(٢) كالجهه التى يوجهون إليها ذبحاءهم.

(٣) أى البلد الكبير.

(٤) أى البلد المجهوله أنها من بلاد المسلمين.

(٥) صفه للأمارات.

(٦) مما لم يذكره المصنف و قد ذكرها الفقهاء فى مطولاتهم و المستخرجه من قواعد علم الهيئه.

(٧) اعلم أن المدار على العلم بالقبله فإن تعذر فلا بد من التنزل إلى الظن للأمر بالتحرى فى بعض الأخبار كما ستأتى الإشارة إليه، و عليه الأخذ بالأقوى ثم القوى ثم الضعيف بلا- فرق بين أسباب الظن سواء حصل من الأمارات المذكوره أم من تقليد العارف بها سواء كان كافرا أو فاسقا، بل لو أخبر العدل و لم يحصل الظن بقوله فلا يجوز الاعتماد عليه و لو أخبر الفاسق أم الكافر و حصل الظن بقوله لكونه من أهل الخبره فيجوز بل يجب الاعتماد عليه هذا كله بحسب مقتضى القواعد، غير أن الأكثر اشترطوا عداله المخبر لعدم جواز الركون إلى نبأ الفاسق، و عن نهايه الأحكام و المختلف للعلامه اشترط كونه بالغا، و عن المختلف أيضا اشترط المذكوريه، و فى الكل تأمل ما دام المدار على الظن الحاصل من خبره، فإذا حصل الظن جاز الاعتماد على قوله رجلا كان أم امرأه بالغا كان أم صغيرا، حرا كان أم عبدا.

هذا و الأ- كثر اشترطوا الرجوع إلى العلامات أولا- ثم إلى الاعتماد على قول الغير ثانيا، و عن الشيخ فى الخلاف أنه مع فقد الأمارات يجب الصلاه إلى الأربع جهات مع عدم جواز الاعتماد على قول الغير، و فى المنع من الاعتماد على قول الغير كما فى الأخير و من وجوب الرجوع إلى الأمارات أولا كما فى الأول ضعف ظاهر لأن المدار على -





و لا فرق بين فقدتها (١) لمانع من رؤيتها كغيم و رؤيته (٢) كعمى و جهل بها كالعامى مع ضيق الوقت عن التعلم على أجدود الأقوال (٣) و هو الذى يقتضيه إطلاق العبارة، و للمصنف و غيره فى ذلك اختلاف.

و لو فقد التقليد (٤) صلى إلى أربع جهات متقاطعه

العمل بالظن من أى سبب كان إلا أن يقال إن الأمارات تفيد ظنا أقوى من الظن الحاصل من الاعتماد على قول الغير، و هو على إطلاقه ضعيف إذ يختلف باختلاف الموارد كما هو واضح لدى عينين.

(١) أى فقد الأمارات.

(٢) أى و لمانع من رؤيته.

(٣) فمن فقد الأمارات لمانع من رؤيتها فقد ذهب المصنف فى البيان و العلامه فى المختلف و القواعد إلى جواز الرجوع إلى الغير، و ذهب العلامه فى الكثير من كتبه و المصنف فى الذكرى إلى وجوب الصلاة إلى أربع جهات مع عدم جواز التقليد فى حقه، و أما من كان أعمى فقد ذهب المشهور إلى جواز التقليد فى حقه و منع الشيخ من التقليد و أوجب عليه الصلاة إلى أربع جهات.

و أما العامى فحكم عليه الشيخ بالصلاه إلى أربع جهات و التقليد ساقط فى حقه، و غيره ذهب إلى جواز التقليد مع ضيق الوقت عن التعلم و إلا فيجب عليه التعلم لتحصيل شرائط الواجب العينية.

و هذا كله ساقط لجواز التنزل إلى الظن عند فقد العلم، فالمدار على الظن من أى سبب و المنع عن بعض أسباب الظن دون البعض الآخر ليس فى محله، و القول بأن الاعتماد على التقليد لا يفيد ظنا مجازفه واضح.

(٤) المتحير و هو الفاقد للعلم بالقبله، و الفاقد للظن بها عند تعذر الأمارات و التقليد و بقيه أسباب الظن، و حكمه الصلاة إلى أربع جهات و يدل عليه مرسل خراش عن أبى عبد الله عليه السلام: (إن هؤلاء المخالفين علينا يقولون: إذا أطبقت علينا أو أظلمت فلم نعرف السماء كنا و أنتم سواء فى الاجتهاد، فقال عليه السلام: ليس كما يقولون إذا كان ذلك فليصل لأربع وجوه) (١)، و مرسل الكافى: (روى أيضا أن المتحير يصلى إلى أربعة جوانب) ٢، و مرسل الفقيه: (روى فى من لا يهتدى إلى القبلة فى مغازه أنه يصلى إلى أربعة جوانب) ٣ بالإضافة إلى موافقه قواعد الاحتياط بالصلاه إلى أربع جهات.

ص: ٦٣

على زوايا قوائم (١) مع الإمكان (٢) فإن عجز اكتفى بالممكن. و الحكم بالأربع حينئذ (٣) مشهور، و مستنده ضعيف و اعتباره حسن (٤)، لأن الصلاة كذلك (٥)

و ذهب جماعه من المتأخرين كالأردبيلي و العلامه و الشهيد فى الذكرى إلى الاكتفاء بالصلاه لجهه واحده بل و نسب إلى العماني و الصدوق لصحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (يجزى المتحير أبدا أينما توجه إذا لم يعلم أين وجه القبلة) (١)، و مرسل ابن أبى عمير عن زراره: (سألت أبا جعفر عليه السلام عن قبله المتحير فقال عليه السلام: يصلى حيث يشاء) ٢.

و حمل المشهور الطائفة الثانيه على عدم سعه الوقت فيختار جهه و يصلى إليها جمعا بين النصوص، و عن السيد ابن طاوس فى كتابه أمان الأخطار من الرجوع إلى القرعه لأنها لكل أمر مشكل و هذا منها، و فيه: إنه طرح لنصوص الطرفين من غير وجه ظاهر.

(١) حتى يقطع ييقين الاستقبال فى أحدها، أو يقطع بأن القبلة لم تخرج عن حد اليمين و اليسار بالنسبه لواحد منها، أما مع قطعه الأول فتصح الصلاة و هو ظاهر، و أما مع قطعه الثانى فتصح الصلاة لأن الجاهل إذا صلى إلى جهه ثم تبين عدم خروج القبلة عن حد اليمين و الشمال فصلاته صحيحه لصحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام:

(عن الرجل يقوم فى الصلاة ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى أنه قد انحرف عن القبلة يمينا أو شمالا، فقال عليه السلام له: قد مضت صلاته و ما بين المشرق و المغرب قبله) (٢)، و نزلت هذه الآية فى قبله المتحير: وَ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَ الْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ، و خبر الحسين بن علوان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن على عليهم السلام: (من صلى على غير القبلة و هو يرى أنه على القبلة ثم عرف بعد ذلك فلا إعادته عليه إذا كان فيما بين المشرق و المغرب) ٤، و صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (لا صلاة إلا إلى القبلة، قلت:

أين حد القبلة؟ قال عليه السلام: ما بين المشرق و المغرب قبله كله) ٥ هذا كله على المشهور و سيأتى للبحث تتمه فانتظر.

(٢) متعلق بقوله: «صلى إلى أربع جهات» و المراد به سعه الوقت.

(٣) أى حين الإمكان.

(٤) لموافقته للاحتياط.

(٥) إلى الجهات الأربع.

ص: ٦٤

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب القبلة حديث ٢ و ٣.

٢- (( ٣ و ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب القبلة حديث ١ و ٥ و ٢.

تستلزم إما القبلة أو الانحراف عنها بما لا يبلغ اليمين و اليسار، و هو موجب للصحة مطلقا (١)، و يبقى الزائد (٢) عن الصلاة الواحدة واجبا من باب المقدمه، لتوقف الصلاة إلى القبلة أو ما فى حكمها (٣) الواجب (٤) عليه (٥) كوجوب الصلاة الواحدة فى الثياب المتعدده المشتبهه بالنجس لتحصيل الصلاة فى واحد طاهر، و مثل هذا يجب بدون النص، فيبقى النص له شاهدا و إن كان مرسلا.

و ذهب السيد رضى الدين بن طاوس (رحمه الله) هنا إلى العمل بالقرعه استضعافا لسند الأربع (٦) مع ورودها لكل أمر مشتبه، و هذا منه و هو نادر (٧).

### فى كشف الخطأ بعد الصلاة

(و لو انكشف الخطأ بعد الصلاة) بالاجتهاد أو التقليد حيث يسوغ (٨) أو ناسيا للمراعاة (لم يعد ما كان بين اليمين و اليسار) (٩) أى ما كان دونهما إلى جهه

(١) سواء بقى الاشتباه أم انتفى و ظهرت المخالفه فيما بين اليمين و الشمال فى داخل الوقت أم خارجه.

(٢) الزائد عن الصلاة التى وقعت باتجاه القبلة.

(٣) أى حكم القبلة، و هو ما بين المشرق و المغرب كما تقدم.

(٤) صفه للصلاه و المعنى: لتوقف فعل الصلاة الواجب.

(٥) أى على الزائد.

(٦) فإذا جاز تركه لضعفه فسد الاكتفاء بجهه ما من دون القرعه صحيح فلا داعى لتركه.

(٧) أى و هذا المورد من موارد القرعه نادر لأن القرعه غالبا فى المعاملات عند تعذر إجراء الأصول كلها.

(٨) أى التقليد بناء على عدم جواز التقليد إلا عند فقد الأمارات الموجه للظن.

(٩) على المشهور و قد تقدم مستنده، و ذهب المفيد فى المقنعه و الشيخ فى المبسوط و الخلاف و النهايه و بنو حمزه و زهره و إدريس فى الوسيله و الغنيه و السرائر إلى وجوب الإعادة فى الوقت إذا صلى لغير القبلة باجتهاده لصحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله عن أبى عبد الله عليه السلام: (إذا صليت و أنت على غير القبلة و استبان لك أنك صليت و أنت على غير القبلة و أنت فى وقت فأعد، و إن فاتك الوقت فلا تعد) (١)، و صحيح يعقوب بن يقطين: (سألت عبدا صالحا عليه السلام عن رجل صلى فى يوم سحاب على غير القبلة ثم -

١- (١) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب القبلة حديث ١.

القبلة و إن قلّ (و يعيد ما كان إليهما) (١) محضاً (فى وقته) لا خارجه.

(و المستدبر) و هو الذى صلى إلى ما يقابل سمت القبلة الذى تجوز الصلاة إليه (٢) اختياراً (يعيد و لو خرج الوقت) (٣) على المشهور، جمعاً بين الأخبار الدالّ

طلعت الشمس و هو فى وقت أ يعيد الصلاة إذا كان قد صلى على غير القبلة و إن كان قد تحرى القبلة بجهده أ تجزيه صلاته؟ فقال عليه السّلام: يعيد ما كان فى وقت، فإذا ذهب الوقت فلا إعادته عليه (١) و نحوهما غيرهما، و الجمع العرفى يقتضى أن يكون وجوب الإعادة إذا صلى إلى غير القبلة مستديراً.

و عن بعض أنه لو استبان له أنه قد صلى على غير القبلة فتجب الإعادة فى داخل الوقت للنصوص المتقدمة، و يجب القضاء خارجه لخبر معمر بن يحيى عن أبى عبد الله عليه السّلام:

(عن رجل صلى على غير القبلة ثم تبين القبلة و قد دخل وقت صلاة أخرى قال عليه السّلام: يعيدها قبل أن يصلى هذه التى قد دخل وقتها) (٢)، و فيه: مع ضعف سنده و إعراض المشهور عنه يمكن حمله على إرادته وقت الفضيله من الصلاة الثانية فتكون هذه الرواية متطابقة مع الطائفة الثانية الحاكمة بوجوب الإعادة داخل الوقت و قد عرفت أنها محمولة على استدبار القبلة.

(١) أى إلى اليمين و اليسار فى داخل الوقت دون خارجه، أما الإعادة داخل الوقت لما دل على اعتبار القبلة فى الصلاة من دون دليل يوجب شمول القبلة لهما بالنسبة للمتخير، إذ الوارد أن قبله المتخير ما بين المشرق و المغرب، و غيره يكون خارجاً.

و أما عدم القضاء فى خارج الوقت فهو المشهور و مستندهم الأخبار المتقدمة الداله على القضاء داخل الوقت دون خارجه و قد عرفت أنها محمولة على غير قبله المتخير مما بين اليمين و اليسار.

(٢) إلى سمت القبلة.

(٣) أما لو استدبر القبلة ثم تبين الخلاف فإن كان فى داخل الوقت يعيد بالاتفاق لما دل على اعتبار القبلة فى الصلاة، و إن كان خارج الوقت فلا- يجب القضاء كما عن السيد و الحلى و العلامة و الشهيد فى جملة من كتبهما، و كذا عن الميسى و الشهيد الثانى و جماعه أخذوا بالأخبار المتقدمة الداله على القضاء داخل الوقت دون خارجه و قد عرفت أنها محمولة على غير قبله المتخير.

ص: ٦٦

١- (١) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب القبلة حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب القبلة حديث ٥.

أكثرها على إطلاق الإعادة في الوقت (١)، و بعضها على تخصيصه (٢) بالمتيامن و المتياسر (٣) و إعادته (٤) المستدبر مطلقا.

و ذهب الشيخان و سلالر و ابن زهره و العلامه في بعض كتبه و كذا الشهيد في اللمعه و الشهيد الثاني في الروضه إلى وجوب القضاء بل نسبه الأخير إلى المشهور كما في الشرح و ليس لهم شاهد إلا خبر معمر بن يحيى المتقدم و مرسل الشيخ في النهايه: (و رويت روايه أنه إذا كان صلى إلى استدبار القبلة ثم علم بعد خروج الوقت وجب عليه إعادته الصلاة) (١).

هذا و الأول قد عرفت إمكان حملته على وقت فضيله الأخرى لا على خروج وقت الأولى، و الثاني ضعيف جدا لاحتمال أن يكون الشيخ قد نقل مضمون الروايه إذ ما عدا النهايه من كتب الشيخ محكى عنه العدم، نعم قال الشيخ في النهايه بعد قوله السابق: «و هذا هو الأحوط و عليه العمل» و هو ظاهر في الاعتماد عليه من جهه الاحتياط و لا بأس به.

(١) فتحمل على المستدبر.

(٢) أى تخصيص الحكم بالإعادته.

(٣) و هي الأخبار التي دلت على عدم إعادته من صلى بين المشرق و المغرب فلازمها أن من صلى إلى المشرق و المغرب يعيد صلاته في داخل الوقت دون خارجه جمعا بينها و بين الطائفة التي دلت على مطلق الإعادته داخل الوقت دون خارجه.

(٤) عطف على تخصيصه و المعنى و بعضها على إعادته المستدبر مطلقا، و المراد بالإطلاق سواء كان داخل الوقت أم خارجه، و فيه: لا يوجد خبر قد نص على إعادته المستدبر مطلقا إلا مرسل النهايه و قد عرفت أنه وارد في القضاء فقط، و إلا خبر معمر بن يحيى و هو صريح في القضاء.

نعم يظهر من المسالك أن مراده من الخبر الدال على المستدبر مطلقا هو موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: (في رجل صلى على غير القبلة فيعلم و هو في الصلاة قبل أن يفرغ من صلاته قال: إن كان متوجها فيما بين المشرق و المغرب فليحوّل وجهه إلى القبلة ساعه يعلم، و إن كان متوجها إلى دبر القبلة فليقطع الصلاة ثم يحوّل وجهه إلى القبلة ثم يفتتح الصلاة) (٢) حيث قال في المسالك: «لأن الخبر الدال على إعادته المستدبر مطلقا عبّر عنه بلفظ دبر القبلة» و هذا اللفظ لم يرد إلا في الموثق المتقدم، و فيه: إنه صريح في داخل

ص: ٦٧

١- (١) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب القبلة حديث ١٠.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب القبلة حديث ٤.

و الأقوى الإعادة فى الوقت مطلقا (١) لضعف مستند التفصيل (٢) الموجب لتقييد الصحيح (٣) المتناول بإطلاقه موضع النزاع (٤)، و على المشهور كل ما خرج عن دبر القبلة إلى أن يصل إلى اليمين و اليسار يلحق بهما (٥)، و ما خرج عنهما نحو القبلة يلحق بها (٦).

الوقت لا فى خارجه، و قد يحمل على ما لو صلى فى آخر الوقت و لم يبق إلا مقدار ركعه ثم علم بأنه مستدبر القبلة بعد إدراك الركعه فيكون قد خرج الوقت، و هو أقرب إلى التمثل منه إلى الظهور على أنه لا يسمى قضاء لأنه أدرك من الوقت ركعه فلا يكون الخبر دالا على داخل الوقت و خارجه معا.

(١) للمتيا من و المتياسر و المستدبر و غيرهم ممن كانت قبلته إلى ما بين المشرق و المغرب.

(٢) و هو ما دل على عدم إعادته من صلى ما بين المشرق و المغرب، و فيه: إن الأخبار الداله على هذا التفصيل كثيره منها صحيح السند كصحيح معاويه بن عمار (١) و صحيح زراره المتقدمين ٢.

(٣) و هى الأخبار الداله على وجوب الإعادة داخل الوقت دون خارجه لمن استبان أنه صلى على غير القبلة و قد تقدم بعضها كصحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله (٢) و صحيح يعقوب بن يقطين ٤.

(٤) و هو من صلى ثم علم فى داخل الوقت أن قبلته ما بين اليمين و اليسار.

(٥) أى باليمين و اليسار، و تمسك الشارح لذلك بخبر عمار المتقدم حيث ورد فيه: (و إن كان متوجها إلى دبر القبلة) فقال فى المسالك: «و ما كان منه بين خط الاستدبار و خط اليمين و اليسار فهو بحكم اليمين و اليسار لا الاستدبار، و إنما كان كذلك لأن الخبر الدال على إعادته المستدبر مطلقا عبّر فيه بلفظ دبر القبلة و هو لا يتحقق إلا بما ذكر» و فيه: إن الاستدبار عرفا يشمل موضع النزاع و هذا كاف، ثم ما نسبه إلى المشهور من كون موضوع الاستدبار مختصا بما كان فى دبر القبلة فقط ليس فى محله إذ لم يذهب إليه إلا الشارح فى المسالك و الفاضل المقداد فى التنقيح، نعم يلحق ما بين اليمين و الشمال و بين الاستدبار بهما من ناحيه الحكم لا من ناحيه الموضوع.

(٦) بالقبلة لأن قبله المتحيز ما بين المشرق و المغرب كما تقدم فى الأخبار، و لازمه عدم الإعادة فى الوقت و خارجه و هذا ما التزم به المشهور من أن القبلة موضوعا ما بين -

ص: ٦٨

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب القبلة حديث ١ و ٢.

٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب القبلة حديث ١ و ٢.

(الثالث. ستر العوره)

### في المراد بالعوره

(و هي (١) القبل و الدبر للرجل) (٢) و المراد بالقبل: القضيب و الأنتيان و بالدبر:

المشرق و المغرب بالنسبه للمتخير في محله.

هذا و اعلم أن المذكور في النصوص لفظ المشرق و المغرب كما في صحيح معاويه و موثق عمّار المتقدمين و غيرهما و هو مختص بمن كانت قبلته نقطه الجنوب أو الشمال، و أما من كانت قبلته نقطه الشرق أو الغرب فقوس الإجزاء في حقه يكون ما بين الشمال و الجنوب و لذا عبّر الأكثر بأن قوس الإجزاء للجميع ما بين يمين المصلى و يساره و هو المتعين، و أما التعبير ما بين المشرق و المغرب في الفتاوى فهو تبعاً للنصوص، و التعبير في النصوص بذلك لأن الراوى قبلته نقطه الجنوب.

و اعلم أن نفى القضاء للمتيامن و المتياسر فيما لو تحرى القبله باجتهاده ثم تبين خطؤه لاختصاص نصوص نفى القضاء بالمجتهد المخطئ ففي خبر سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام: (و إن كان مضى الوقت فحسبه اجتهاده) (١)، و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (في الأعمى يؤم القوم و هو على غير القبله قال: يعيد و لا يعيدون فإنهم قد تحروا) (٢).

فما ورد مطلقاً من نفى القضاء لمن تبين خطأ قبلته لا يمكن الاعتماد على إطلاقه لورود هذه النصوص فلا بد من الحكم بالإعاده بالنسبه للناسى أو الغافل أو الجاهل للقواعد الأوليه من اشتراط استقبال القبله المقتضيه للحكم بالبطلان إلا إذا انكشف مطابقه الواقع.

(١) أى العوره، و اعلم أن البحث مختص بحال الصلاه فالستر في حال الصلاه له كيفيه خاصه و يشترط فيه ساتر خاص و يجب مطلقاً سواء كان هناك ناظر محترم أم غيره أم لا.

(٢) و يشهد له مرسل الواسطى عن أبي الحسن الماضى عليه السلام: (العوره عورتان: القبل و الدبر، و الدبر مستور بالأيتين، فإذا سترت القضيب و البيضتين فقد سترت العوره) (٣)، و مرسل الكافى: (فأما الدبر فقد سترته الأيتان و أما القبل فاستره بيدك) (٤)، و في مرسل الصدوق: (الفخذ ليس من العوره) (٤).



٣- ( (٣ و ٤) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب آداب الحمام حديث ٢ و ٣.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب آداب الحمام حديث ٤.

و عن حاشيه الإرشاد للكركى: الأولى إلحاق العجان و هو: ما بين حلقه الدبر إلى أصل القضيب، و هو غير ظاهر المستند بل صريح النصوص خروجه عن العوره لأنها قد حددت العوره بالقبل و الدبر و البيضتين.

و عن القاضى أن العوره ما بين السره إلى الركبه لخبر حسين بن علوان عن أبى جعفر عليه السلام: (إذا زوّج الرجل أمتة فلا ينظر إلى عورتها، و العوره ما بين السره و الركبه) (١).

و هو لو تم حجيته فمحمول على الاستحباب جمعا بين الأخبار.

(١) قيد لتفسير العوره بالقبل و الدبر.

(٢) لا خلاف و لا إشكال فى وجوب ستر بدن المرأة فى الجملة و يشهد له جملة من النصوص كصحيح على بن جعفر: (أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليهما السلام عن المرأة ليس لها إلا ملحفة واحده كيف تصلى؟ قال عليه السلام: تلتف فيها و تغطى رأسها و تصلى فإن خرجت رجلها و ليس تقدر على غير ذلك فلا بأس) (٢).

و إنما الكلام فى مواضع و هى: الشعر، فعن القاضى ابن البراج عدم وجوب ستره و عن الكفايه التأمّل فيه و عن الشهيد فى ألفيته التوقف فيه، و عن المدارك و البحار: «ليس فى كلام الأكثر تعرض لذكره»، بل فى المدارك: «ربما ظهر منها. أى عبارات أكثر الأصحاب. أنه غير واجب» فقد ورد فى خبر عبد الله بن بكير عن أبى عبد الله عليه السلام:

(لا بأس بالمرأة المسلمه الحره أن تصلى و هى مكشوفه الرأس) (٣) و هو مهجور عند الأصحاب لوجوب ستره كما فى جملة من الأخبار منها: خبر الفضيل عن أبى جعفر عليه السلام: (صلّت فاطمه فى درع و خمارها على رأسها ليس عليها أكثر مما وارت به شعرها و أذنيها) ٤، و صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (سأله عن أدنى ما تصلى فيه المرأة، قال عليه السلام: درع و ملحفة فتنشرها على رأسها و تجلل بها) (٤).

و الرأس فعن ابن الجنيد عدم وجوب ستره لخبر ابن بكير المتقدم و قد عرفت أنه مهجور بين الأصحاب.

و العنق فعن الألفيه للشهيد التوقف فى وجوب ستره و يشهد له خبر الفضيل المتقدم من -

ص: ٧٠

١- (١) الوسائل الباب - ٤٢ - من أبواب نكاح العبيد و الإماماء حديث ٧.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب لباس المصلى حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب لباس المصلى حديث ٥.

٤- ((٤ و ٥) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب لباس المصلى حديث ١ و ٩.

(عدا الوجه) (١) و هو ما يجب غسله منه في الوضوء (٢) أصاله (و الكفين) (٣) ظاهرهما و باطنهما من الزندين (و ظاهر القدمين) (٤) دون باطنهما، و حدّهما مفصل الساق.

و في الذكرى و الدروس ألحق باطنهما بظاهرهما، و في البيان استقرب ما هنا، و هو أحوط (للمرأة) و يجب ستر شيء من الوجه و الكف و القدم من باب المقدمه (٥)، و كذا في عوره الرجل.

و المراد بالمرأة الأنثى البالغة، لأنها تأنيث «المرء»، و هو الرجل، فتدخل فيها الأمه البالغة، و سيأتي جواز كشفها رأسها. و يدخل الشعر فيما يجب ستره، و به قطع المصنف في كتبه، و في الألفيه جعله أولى.

جهه الاقتصار على الشعر و الأذنين، و فيه: إن الاقتصار على الشعر و الأذنين بالنسبه لنفى وجوب ستر الوجه لأن العنق مستور بالخمار بحسب الغالب.

(١) بالاتفاق و يشهد له خبر الفضيل المتقدم حيث اقتصر على ستر الشعر و الأذنين، و موثق سماعه: (سألته عن المرأة تصلى متقبه؟ قال عليه السلام: إذا كشفت عن موضع السجود فلا بأس به، و إن أسفرت فهو أفضل) (١)، فما عن الوسيله من الاقتصار على موضع السجود ضعيف، كضعف ما عن الغنيه و الجمل و العقود من وجوب ستر البدن من دون استثنائه.

(٢) فالنصوص خاليه عن ذكر الوجه، إلا- أن الإجماع قد قام على استثنائه فضلا عما تقدم، و التحديد العرفي للوجه مطابق للموضوع الشرعي منه.

(٣) للإجماع المدعى عن المختلف و المنتهى و المعبر و جامع المقاصد و الروض و الذكرى و غيرها.

(٤) أما استثناء القدمين فعلى المشهور، و تردد فيه في الشرائع لصحيح على بن جعفر: (عن المرأة ليس لها إلا ملحفه واحده كيف تصلى؟ قال عليه السلام: تلتف فيها و تغطي رأسها و تصلى، فإن خرجت رجلها و ليس تقدر على غير ذلك فلا بأس) (٢) و مفهوم ذيله دال على وجوب الستر فلذا تردد.

و أما ظاهرهما فقد نص عليه الشيخ في المبسوط و المحقق في المعبر و ابن سعيد في جامعه و غيرهم، و لا دليل يقتضى هذا التخصيص، فلذا ذهب إلى تعميم الاستثناء جماعه منهم الشهيد في الدروس و ظاهر العلامه في التذكرة و التبصره و ابن إدريس في سرائره.

(٥) أى المقدمه العلميه حتى يقطع بالامتثال.

ص: ٧١

١- (١) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب لباس المصلى حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب لباس المصلى حديث ٢.

(و يجب كون الساتر طاهرا) (١) فلو كان نجسا لم تصح الصلاه (و عفى عما مرّ) (٢) من ثوب صاحب القروح و الجروح بشرطه (٣)، و ما نجس بدون الدرهم من الدم (٤) (و عن نجاسه) ثوب (المريّه للصبي) (٥) بل لمطلق الولد و هو مورد النصّ، فكان التعميم أولى (ذات الثوب الواحد) (٦) فلو قدرت على غيره و لو بشراء أو استئجار أو استعاره لم يعف عنه، و ألحق بها المربي (٧)، و به (٨) الولد المتعدّد (٩).

(١) بالاتفاق للأخبار الكثيره منها: صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن رجل أصاب ثوبه جنبه أو دم، قال عليه السلام: إن كان علم أنه أصاب ثوبه جنبه قبل أن يصلّى ثم صلى فيه و لم يغسله، فعليه أن يعيد ما صلى) (١) و قد تقدم الكلام فيه في بحث أحكام النجاسات.

(٢) و قد مرّ في بحث أحكام النجاسات.

(٣) و في بعض النسخ (بشرطيه) و هما السيلان الدائم أو في وقت لا يسع زمن فواته الصلاه و قد تقدم دليله هناك.

(٤) غير الدماء الثلاثه و قد تقدم الكلام في دليله هناك.

(٥) على المشهور لخبر أبي حفص عن أبي عبد الله عليه السلام: (سئل عن امرأه ليس لها إلا قميص واحد، و لها مولود فيبول عليها كيف تصنع؟ قال عليه السلام: تغسل القميص في اليوم مره) (٢) و سنده مشتمل على محمد بن يحيى المعاذي و قد استثناء القميون من كتاب نوادر الحكمه و ضعفه العلامة فلذا توقف الأردبيلي و سيد المدارك و صاحب المعالم في الحكم، و هو منجبر بعمل الأصحاب.

بلا فرق في المربيه بين الأم و غيرها للقطع بعدم الفرق لإسقاط خصوصيه الأمومه في حكم نجاسه بول المولود، و بلا فرق بين الصبي و الأنثى لشمول المولود الوارد في الخبر لهما و هو المنسوب إلى أكثر المتأخرين، و عن الشيخ بل نسب إلى الأكثر تخصيص ذلك بالذكر للشك في شمول المولود للأنثى أو يمنع الشمول كما عن بعض.

(٦) كما هو مورد النص.

(٧) بل نسب المنع إلى الأكثر اقتصارا على مورد النص، و عن العلامة و الشهيدين الإلحاق للقطع بعدم مدخله المربيه في حكم بول المولود حتى يقتصر عليها.

(٨) أي الولد الواحد.

(٩) للقطع بعدم مدخله وحده الوليد في حكم بوله.

١- (١) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب النجاسات حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب النجاسات حديث ١.

و يشترط نجاسته ببوله خاصه (١)، فلا يعفى عن غيره كما لا يعفى عن نجاسه البدن به (٢). وإنما أطلق المصنف نجاسه المريبه من غير أن يقيد بالثوب لأن الكلام فى الساتر، و أما التقييد بالبول فهو مورد النصّ و لكن المصنف أطلق النجاسه فى كتبه كلّها.

(و يجب غسله كلّ يوم مره) (٣) و ينبغى كونها (٤) آخر النهار (٥) لتصلى فيه أربع صلوات متقاربه بطهاره، أو نجاسه خفيفه (و) كذا عفى (عما يتعدّر إزالته فيصلى فيه للضروره) (٦) و لا يتعيّن عليه الصلاه عاريا خلافا للمشهور (و الأقرب تخيير)

(١) كما هو مورد النصّ.

(٢) أى بدن المريبه بثوبها لاختصاص النص بالثوب، مع أنه يقطع بأنه لا مدخله له فى حكم بول الوليد فيجب التعميم و لذا حكى عن بعض المتأخرين ذلك، اللهم إلا- أن يقال إن تطهير الثوب مستلزم لنزعه عن البدن مدّه طويله حتى يجف و هذا موجب للبقاء عاربه لأنه لا ثوب عندها غيره، بخلاف البدن فإنه يمكن تطهيره ثم ليس الثوب من دون هذا المحذور و لعل لهذا الاحتمال لا يقطع بتعميم الحكم إلى البدن.

(٣) كما هو مورد النصّ.

(٤) أى كون الغسله.

(٥) كما صرح بذلك جماعه منهم المحقق فى الشرائع للتعليل الذى أورده الشارح، مع أن الخبر مطلق و لذا ذهب أكثر من واحد إلى التخيير بين ساعات النهار.

(٦) إذا انحصر ثوبه فى المتنجنس و لا- يمكن تطهيره لتعذر الماء فإن كان مضطرا للبسّه لبرد و نحوه صلى فيه بلا خلاف و لا إشكال للأخبار التى سيأتى التعرض لبعضها، و لخصوص خبر الحلبي: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل يجنب فى الثوب أو يصيبه بول و ليس معه ثوب غيره، قال عليه السّلام: يصلى فيه إذا اضطر إليه) (١).

و أما إذا لم يكن مضطرا للبسّه بحيث يمكن له نزعه حال الصلاه فهل تجب الصلاه فيه أم يصلى عريانا أم يختار؟ وجوه ثلاثه:

ذهب المشهور إلى الصلاه عريانا و لكن يومى إلى الركوع و السجود إيماء لخبر الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فى رجل أصابته جنابه و هو فى الفلاه و ليس عليه إلا- ثوب واحد و أصاب ثوبه منى، قال عليه السّلام: يتيمم و يطرح ثوبه و يجلس مجتمعا فيصلى و يومى-)

ص: ٧٣

(المختار) و هو الذى لا يضطر إلى لبسه لبرد و غيره (بينه) أى بين أن يصلى فيه صلاه تامه الأفعال (و بين الصلاه عاريا فيومئى للركوع و السجود) كغيره من العراه قائما (١) مع أمن المطلع، و جالسا مع عدمه.

و الأفضل الصلاه فيه (٢) مراعاة للتماميه (٣)، و تقديمًا لفوات الوصف (٤) على

إيماء(١)، و موثق سماعه: (سألته عن الرجل يكون فى فلاه من الأرض و ليس عليه إلا ثوب واحد و أجنب فيه و ليس عنده ماء كيف يصنع؟ قال: يتيمم و يصلى عريانا قاعدا يومئى إيماء(٢)، و فى موثقه الآخر مثله إلا- أن فيه: (و يصلى عريانا قائما يومئى إيماء)٣.

و عن الشهيد فى البيان و سيد المدارك و صاحب المعالم و كشف اللثام و جوب الصلاه فى الثوب النجس لصحيح الحلبي: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن رجل أجنب فى ثوبه و ليس معه ثوب غيره، قال عليه السّلام: يصلى فيه فإذا وجد الماء غسله(٢)، و صحيح على بن جعفر عن أخيه عليه السّلام: (سألته عن رجل عريان و حضرت الصلاه فأصاب ثوبا نصفه دم أو كله دم، يصلى فيه أو يصلى عريانا؟ قال عليه السّلام: إن وجد ماء غسله و إن لم يجد ماء صلى فيه و لم يصل عريانا)٥، و صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله عن أبى عبد الله عليه السّلام: (سألته عن الرجل يجنب فى الثوب و ليس معه غيره و لا يقدر على غسله، قال: يصلى فيه)٦ و نحوها غيرها.

و ذهب المحقق فى المعتمد و العلامة فى المنتهى و المختلف و الشهيد فى الدروس و الذكري و المحقق الثانى فى جامعه و غيرهم إلى التخيير جمعا بين النصوص، و فيه: إنه جمع بلا شاهد هذا فضلا عن أن صحيح ابن جعفر المتقدم صريح بنفى الصلاه عاريا فلا بد من العمل بأخبار الصلاه بالنجس لأنها أكثر عددا و أصح سندا.

(١) للجمع بين موثقى سماعه بحمل القيام على صورته الأمن من الناظر و حمل موثق القعود على صورته عدم الأمن من الناظر.

(٢) فى النجس.

(٣) أى تماميه أفعال الصلاه و هذا هو وجه الأفضليه، و قد عرفت التعيين لترجيح نصوصه على الطائفه الأخرى.

(٤) و هو وصف الطهاره فى الساتر.

ص: ٧٤

١- (١) الوسائل الباب - ٤٦ - من أبواب النجاسات حديث ٤.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٤٦ - من أبواب النجاسات حديث ١ و ٣.

٣- (( ٤ و ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ٤٥ - من أبواب النجاسات حديث ١ و ٥ و ٦.

فوات أصل السترة، و لو لا الإجماع على جواز الصلاة فيه (١) عاريا. بل الشهره بتعيينه. لكان القول بتعيين الصلاة فيه متوجها.

أما المضطر إلى لبسه (٢) فلا شبهه في وجوب صلاته فيه.

### في عدم مغصوبه الساتر و عدم كونه من غير مأكول اللحم

(و يجب كونه) أى الساتر (غير مغصوب) (٣) مع العلم بالغضب (٤) (و غير جلد و صوف و شعر) و وبر (من غير المأكول) (٥)

(١) أى فى مورد انحصار الساتر بالنجس.

(٢) فى حال الصلاة.

(٣) بالاتفاق لأنه مع العلم بالغضب لا تتأتى تيه التقرب و لخبر إسماعيل بن جابر الجعفى عن أبى عبد الله عليه السّلام: (لو أن الناس أخذوا ما أمرهم الله به فأنفقوه فيما نهاهم عنه ما قبله منهم، و لو أخذوا ما نهاهم الله تعالى عنه فأنفقوه فيما أمرهم الله تعالى به ما قبله منهم) (١)، و خبر تحف العقول عن بعض نسخ النهج، عن أمير المؤمنين عليه السّلام فى وصيته لكميل بن زياد: (يا كميل أنظر فيم تصلى؟ و على م تصلى؟، إن لم يكن من وجهه و حله فلا قبول) ٢، و لأن النهى عن الغضب نهى عن جميع التصرفات فى المغصوب فتكون حركات الصلاة فيه منهيًا عنها و النهى فى العبادات مفسد.

(٤) و مع النسيان و الجهل به فالصلاة صحيحة لحديث الرفع المشهور (٢).

(٥) يشترط فى الساتر الصلاة أن لا يكون من أجزاء ما لا يؤكل لحمه بلا خلاف فيه و لا إشكال للأخبار منها: موثق عبد الله بن بكير: (سأل زراره أبا عبد الله عليه السّلام عن الصلاة فى الثعالب و الفنك و السنجاب و غيره من الوبر، فأخرج كتابا زعم أنه إملاء رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: إن الصلاة فى وبر كل شىء حرام أكله فالصلاة فى وبره و شعره و جلده و بوله و روثه و كل شىء منه فاسد لا تقبل تلك الصلاة حتى تصلى فى غيره مما أحل الله تعالى أكله، ثم قال: يا زراره هذا عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، فاحفظ ذلك يا زراره، فإن كان مما يؤكل لحمه فالصلاة فى وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و كل شىء منه جائز إذا علمت أنه ذكى قد ذكاه الذبح، و إن كان غير ذلك مما قد نهيت عن أكله و حرم عليك أكله فالصلاة فى كل شىء منه فاسد ذكاه الذبح أو لم يذكه) (٣).

ص: ٧٥

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب مكان المصلى حديث ١ و ٢.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب خلل الصلاة حديث ٢.

٣- (( ٤ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب لباس المصلى حديث ١.



(إلا- الخز) (١) و هو دابته ذات أربع تصاد من الماء ذكاتها كذكاه السمك، و هي (٢) معتبره في جلده (٣) لا- في وبره (٤) إجماعا (و السنجاب) (٥) مع تذكيتها لأنه ذو نفس.

بل لو وقع شعره منه على اللباس فلا تجوز الصلاة فيه لخبر إبراهيم بن محمد الهمداني:

(كتبت إليه: يسقط على ثوبى الوبر و الشعر مما لا- يؤكل لحمه من غير تقيه و لا ضروره فكتب عليه السلام: لا تجوز الصلاة فيه) (١).

(١) استثناء الخز مما قد نفى فيه الخلاف كما في التنقيح للفاضل المقداد و للأخبار الكثيره منها: خبر سليمان بن جعفر الجعفرى: (رأيت الرضا عليه السلام يصلى في جبه خز) (٢)، و خبر ابن مهزيار: (رأيت أبا جعفر الثانى عليه السلام يصلى الفريضة و غيرها في جبه خز طاروئى، و كسانى جبه خز و ذكر أنه لبسها على بدنه و صلى فيها و أمرنى بالصلاه فيها) (٣).

و أيضا هي مطلقه تشمل وبر الخز و جلده فما عن الحلوى و العلامه في المنتهى و التحرير المنع عن جلود الخز ليس في محله مع أنه قد ورد تعميم الجواز في خبر ابن أبى يعفور: (كنت عند أبى عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه رجل من الخزازين فقال له: جعلت فداك ما تقول في الصلاة في الخز؟ فقال عليه السلام: لا بأس بالصلاه فيه، فقال له الرجل: جعلت فداك إنه ميت و هو علاجى و أنا أعرفه، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: أنا أعرف به منك، فقال له الرجل: إنه علاجى و ليس أحد أعرف به منى، فتبسم أبو عبد الله عليه السلام ثم قال له:

أ تقول إنه دابه تخرج من الماء، أو تصاد من الماء فتخرج فإذا فقد الماء مات؟ فقال الرجل:

صدقت، جعلت فداك، هكذا هو، فقال أبو عبد الله عليه السلام: فإنك تقول: إنه دابه تمشى على أربع و ليس هو على حد الحيتان فتكون ذكاته خروجه من الماء، فقال له الرجل: إى و الله هكذا أقول، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: فإن الله تعالى أحله و جعل ذكاته موته كما أحل الحيتان و جعل ذكاتها موتها) (٣).

(٢) أى التذكيه.

(٣) في جل جلده.

(٤) بشرط جزه لكونه مما لا تحله الحياه هذا إذا كان الخز مما له نفس سائله.

(٥) على المشهور للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: (سأله عن أشياء منها الفراء و السنجاب فقال عليه السلام: لا بأس بالصلاه فيه) (٤).

ص: ٧٦

٢- ( (٢ و ٣) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب لباس المصلي حديث ١ و ٢.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب لباس المصلي حديث ٤.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب لباس المصلي حديث ١.

قال المصنف في الذكرى: وقد اشتهر بين التجار و المسافرين أنه غير مذكى، ولا عبره بذلك (١)، حملا لتصرف المسلمين على ما هو الأغلب (٢) (و غير ميتة) (٣) فيما يقبل الحياه كالجلد، أما ما لا يقبلها (٤) كالشعر، و الصوف فتصح الصلاة فيه من ميت إذا أخذه جزًا، أو غسل (٥) موضع الاتصال (و غير الحرير) (٦) المحض،

و عن الصدوق و الحلبي في سرائره بل عن الروض نسبتته إلى الأكثر المنع لمعارضته بموثق ابن بكير المتقدم مع أنه لا بد من العمل بها لكثرتها و تخصيص خبر ابن بكير بها.

(١) بهذا المشهور ما لم يحصل علم منه بذلك.

(٢) و هو المذكى. بل حملا لتصرف المسلمين على الصحة.

(٣) يشترط في السائر الصلاتي أن لا يكون من أجزاء الميتة بلا خلاف فيه للأخبار منها:

موثق ابن بكير المتقدم: (فإن كان مما يؤكل لحمه فالصلاه في وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و كل شيء منه جائز إذا علمت أنه ذكى قد ذكاه الذبح) (١).

(٤) أى الحياه من أجزاء الميتة كالصوف و الشعر و الوبر و العظم و القرن و المنقار و الظفر و المخلب و الريش و الظلف و السن و البيضه و الأنفحه فهى طاهره بالاتفاق فتجوز الصلاه فيها للأخبار منها: خبر الحسين بن زراره عن أبى عبد الله عليه السلام: (العظم و الشعر و الصوف و الريش، كل ذلك نابت لا يكون ميتا) (٢)، و صحيح حرير عن أبى عبد الله عليه السلام: (أنه قال لزراره و محمد: اللبن و اللبأ و البيضه و الشعر و الصوف و القرن و الناب و الحافر و كل شيء يفصل من الشاه و الدابه فهو ذكى، و إن أخذته منه بعد أن يموت فاغسله و صل فيه) ٣، و مرسل الفقيه عن الصادق عليه السلام: (عشره أشياء من الميتة ذكيه: القرن و الحافر و العظم و السن و الأنفحه و اللبن و الشعر و الصوف و الريش و البيض) ٤.

(٥) إذا أخذه نتفا لصحيح حرير المتقدم.

(٦) فيشترط في السائر الصلاتي للرجل أن لا يكون من الحرير بالاتفاق للأخبار منها:

صحيح إسماعيل بن سعد الأحوص: (سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام هل يصلى الرجل فى ثوب إبريسم؟ فقال عليه السلام: لا) (٣)، و مكاتبه محمد بن عبد الجبار إلى أبى محمد عليه السلام: (هل يصلى فى قطنسوه حرير محض أو قطنسوه ديباج؟ فكتب عليه السلام: لا تحل -

ص: ٧٧

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب لباس المصلى حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب الأطمعه المحرمه حديث ١٢ و ٣ و ٨.

٣- (٥) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب لباس المصلى حديث ١.

أو الممتزج (١) على وجه يستهلك الخليط لقلته

الصلاه فى حرير محض(١) و الثانى عام يشمل ما تتم الصلاه فيه أو لا و هذا ما ذهب إليه الصدوق فى الفقيه و العلامه فى المنتهى و المختلف و الشهيد فى البيان و جماعه.

و نسب إلى الأشهر الجواز بما لا تتم الصلاه فيه لخبر الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: (كل ما لا تجوز الصلاه فيه وحده فلا بأس بالصلاه فيه مثل التكه و الإبريسم و القلنسوه و الخف و الزنار يكون فى السراويل و يصلى فيه)(٢) إلا أن سنده مشتمل على أحمد بن هلال و هو مذموم ملعون كما عن الكشى و غال و متهم فى دينه كما عن الفهرست و قد رجع عن التشيع إلى النصب كما عن سعد بن عبد الله الأشعري على ما فى التهذيب و معه كيف يعمل بالخبر.

نعم المنع من الحرير مختص بالرجل فى حال الصلاه و غيرها، و أما المرأة فيجوز لها لبس الحرير فى غير الصلاه بالاتفاق للأخبار منها: خبر جابر الجعفى عن أبى جعفر عليه السلام:

(و يجوز للمرأة لبس الديدياج و الحرير فى غير صلاه و إحرام)(٣) ، و خبر على بن جعفر عن أخيه عليهما السلام: (سألته عن الديدياج هل يصلح لبسه للنساء؟ قال عليه السلام: لا بأس)٤، و الخبر الأول صريح فى عدم جواز لبس الحرير فى الصلاه بالنسبه للنساء و هذا ما ذهب إليه جماعه، و ذهب المشهور إلى الجواز لمرسل ابن بكير عن أبى عبد الله عليه السلام: (النساء (يلبس) يلبسن الحرير و الديدياج إلا فى الإحرام)(٤) و استثناء الإحرام فقط دليل على جواز الصلاه فيه.

وفيه: إن التلازم بين الصلاه و الإحرام ثابتة فإذا منع من اللبس فى أحدهما فيثبت المنع فى الآخر لصحيح حرير عن أبى عبد الله عليه السلام: (كل ثوب تصلى فيه فلا بأس أن تحرم فيه)(٥).

(١) فلو كان ممزوجا بغيره من دون استهلاكك فتجوز الصلاه فيه بالاتفاق للأخبار منها:

صحيح البيزنطى: (سأل الحسين بن قياما أبا الحسن عليه السلام عن الثوب الملمح بالقز و القطن، و القز أكثر من النصف أ يصلّى فيه؟ قال عليه السلام: لا بأس قد كان لأبى الحسن -

ص: ٧٨

١- (١) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب لباس المصلّى حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب لباس المصلّى حديث ٢.

٣- ((٣ و ٤) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب لباس المصلّى حديث ٦ و ٩.

٤- (٥) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب لباس المصلّى حديث ٣.

٥- (٦) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب الإحرام حديث ١.

للرجل و الخنثى) (١) و استثنى منه (٢) ما لا يتم الصلاة فيه كالتكّه و القلنسوه و ما يجعل منه فى أطراف الثوب و نحوها مما لا يزيد على أربع أصابع مضمومه (٣)، أما الافتراش له (٤) فلا يعدّ لبسا كالتدثر به (٥) و التوسّد و الركوب عليه.

### فى ما يستر فى الصلاة

(و يسقط ستر الرأس) (٦) و هو الرقبه فما فوقها (عن الأمه المحضه) التى لم

عليه السّلام منه جبات) (١)، و خبر إسماعيل بن الفضل عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فى الثوب يكون فيه الحرير فقال عليه السّلام: إن كان فيه خلط فلا بأس) ٢.

(١) إمّا احتياطا لاحتمال كونه رجلا واقعا، و إمّا لأن المنع عن لبس الحرير عام خرجت النساء بدليل فيبقى الباقي الشامل للخنثى.  
(٢) من الحرير و قد عرفت ضعفه.

(٣) إذا صح الاستثناء المذكور فلا داعى لهذا التقييد كما عليه الأكثر لعدم الدليل عليه و لذا قال فى الروض: «و لم نقف له على مستند فى أخبارنا» نعم ذهب جماعه إلى التقييد بالأربع أصابع مضمومه لما روته العامه عن عمر: (أن النبى صلى الله عليه و آله و سلم نهى عن الحرير إلا فى موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع) (٢).

(٤) فجائز على المشهور بعد كون أخبار المنع مختصه باللبس و يشهد لذلك صحيح على بن جعفر: (سألت أبا الحسن عليه السّلام عن الفراش الحرير و مثله من الديباج، و المصلى الحرير و مثله من الديباج، هل يصلح للرجل النوم عليه و التكأه و الصلاة؟ قال عليه السّلام: يفترشه و يقوم عليه و لا يسجد عليه) (٣) و منه تعرف ضعف ما عن المبسوط حيث منع من افتراشه و الاتكأه عليه.

(٥) وقع الخلاف فى صدق اللبس على التدثر فى المدارك: «الأظهر تحريمه لصدق اسم اللبس عليه» و عن جامع المقاصد و المسالك الجواز لعدم الصدق، و قال فى الجواهر:

«الظاهر عدم صدقه على الالتحاف و التدثر به» و هو مخصوص بحال الاضطجاع، و أما فى بقية الأحوال فالتدثر به مما يسمى لبسا و به يتم الجمع بينهم.

(٦) عن الأمه بالاتفاق للأخبار منها: صحيح ابن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام: (ليس على الأمه قناع) (٤) و صحيح عبد الرحمن عن أبى الحسن عليه السّلام: (ليس على الإمام أن يتقنع -

ص: ٧٩

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب لباس المصلى حديث ١ و ٤.

٢- (٣) كتر العمال ج ٨ حديث ١١٥٧، و سنن البيهقى ج ٢ ص ٤٢٣، و قد أورد فى مستدرک الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب

لباس المصلى حديث ١.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب لباس المصلى حديث ١.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب لباس المصلى حديث ١.

ينعتق منها شيء، و إن كانت مدبره، أو مكاتبه مشروطه، أو مطلقه لم تؤد شيئا، أو أم ولد، و لو انعتق منها شيء فكالحره (١) (و الصبيه) (٢) التي لم تبلغ، فتصح صلاتها تمرينا (٣) مكشوفه الرأس.

(و لا تجوز الصلاه فيما يستر ظهر القدم (٤) إلا مع الساق) بحيث يغطي شيئا

في الصلاه (١) و القناع هو ما يغطي الرأس و العنق. و إطلاق النصوص يقتضى عدم الفرق بين أقسام الأمه من القن و المدبره و المكاتبه و أم الولد و يشهد له أيضا صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: (ليس على الأمه قناع في الصلاه، و لا على المدبره قناع في الصلاه، و لا على المكاتبه إذا اشترط عليها مولاها قناع في الصلاه و هي مملوكه حتى تؤدي جميع مكاتبها. إلى أن قال، و سألته عن الأمه إذا ولدت عليها الخمار؟ قال عليه السلام: لو كان عليها لكان عليها إذا هي حاضه و ليس عليها التمتع في الصلاه (٢)، و خالف الحسن البصرى فأوجهه على الأمه إذا تزوجت أو اتخذها مولاها لنفسه و هو ضعيف.

(١) بالاتفاق لخبر حمزه بن حرمان عن أحدهما عليهما السلام: (قلت: فتغطي رأسها منه حين أعتق نصفها؟ قال عليه السلام: نعم و تصلى و هي مخمره الرأس) (٣).

(٢) و هي غير البالغه و حكمها حكم الأمه في عدم وجوب ستر رأسها و رقبته بالاتفاق للأخبار منها: لمفهوم خبر يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام: (و لا يصلح للحره إذا حاضت إلا الخمار) (٤)، و خبر أبي البخترى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي عليهم السلام: (إذا حاضت الجارية فلا تصلى إلا بخمار) (٥).

(٣) بناء على عدم مشروعيه عباده الصبى.

(٤) لما ورد من المرسل فى الوسيله لابن حمزه: (روى أن الصلاه محظوره فى النعل السندى و الشمشك) (٤) و قد فهم الفاضلان و جماعه منه أن المنع لأنه يستر ظهر القدم من دون شيء من الساق.

ص: ٨٠

١- (١) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب لباس المصلى حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب لباس المصلى حديث ٧.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب لباس المصلى حديث ١٢.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب لباس المصلى حديث ٤.

٥- (٥) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب لباس المصلى حديث ١٣.

٦- (٦) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب لباس المصلى حديث ٧.

منه فوق المفصل على المشهور، و مستند المنع ضعيف جدا و القول بالجواز قوى متين.

(و تستحب) الصلاة (فى) النعل (١)(العربيه) (٢) للتأسى (٣)(و ترك السواد (٤) عدا العمامه و الكساء و الخف) فلا يكره الصلاة فيها سودا و إن كان البياض أفضل مطلقا (٥)(و ترك) الثوب (الرقيق) (٦) الذى لا يحكى البدن و إلا لم

و فيه: مع إرساله لعل المنع من ناحيه عدم التمكن من وضع الإبهامين على الأرض فيهما، فالأقوى الجواز.

(١) للأخبار الكثيره منها: خبر عبد الله بن المغيره: (إذا صليت فصل فى نعليك إذا كانت طاهره فإن ذلك من السنه) (١) و مثله خبر عبد الرحمن بن أبى عبد الله ٢.

(٢) النصوص خاليه عن هذا القيد إلا- أن الأصحاب نزلوا النعل على ذلك، لأنها هى التى لا تمنع من السجود على الإبهامين و لتعارف لبسها عند إطلاق النصوص، مع أن سيد المدارك و المجلسى فى بحاره عمما الحكم لكل نعل تمسكا بإطلاق الأخبار.

(٣) فى خبر معاويه بن عمار: (رأيت أبا عبد الله عليه السلام يصلى فى نعليه غير مره و لم أره ينزعهما قط) (٢)، و خبر على بن مهزيار: (رأيت أبا جعفر عليه السلام صلى حين زالت الشمس يوم الترويه ست ركعات خلف المقام و عليه نعلاه لم ينزعهما) ٤ و مثلها غيرها.

(٤) بلا خلاف للأخبار منها: المرسل فى الكافى عن أبى عبد الله عليه السلام: (قلت له أصلى فى القلنسوه السوداء، فقال: لا تصل فيها فإنها لباس أهل النار) (٣)، و مرسل الكلينى:

(و روى لا- تصل فى ثوب أسود فأما الخف أو الكساء أو العمامه فلا بأس) ٦، و فى مرسل ثان: (يكره السواد إلا فى ثلاثه الخف و العمامه و الكساء) (٤).

(٥) حتى فى الخف و العمامه و الكساء، فى خبر ابن القداح عن أبى عبد الله عليه السلام: (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: البسوا البياض فإنه أطيّب و أطهر، و كفنوا فيه موتاكم) (٥) و خبر جابر عن أبى جعفر عليه السلام: (قال النبى صلى الله عليه و آله و سلم: ليس من لباسكم شىء أحسن من البياض فالبسوه و كفنوا فيه موتاكم) ٩.

(٦) لحديث الأربعمائه المروى فى الخصال: (عليكم بالصفيق من الثياب، فإن من رق ثوبه-

ص: ٨١

١- ( ( ١ و ٢ ) الوسائل الباب - ٣٧ - من أبواب لباس المصلى حديث ٧ و ١ .

٢- ( ( ٣ و ٤ ) الوسائل الباب - ٣٧ - من أبواب لباس المصلى حديث ٤ و ٦ .

٣- ( ( ٥ و ٦ ) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب لباس المصلى حديث ١ و ٢ .

٤- ( ( ٧ ) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب لباس المصلى حديث ١ .

٥- ( ( ٨ و ٩ ) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب أحكام الملابس حديث ١ و ٣ .



تصحح (١)، (وإشتمال الصمّاء) (٢) و المشهور أنه الالتحاف بالإزار و إدخال طرفيه تحت يده و جمعها على منكب واحد (٣).

## في ما يكره في الصلاة

(و يكره ترك التحنك) (٤) و هو إداره جزء من العمامه تحت الحنك (مطلقا)

للإمام و غيره بقريته القيد في الرداء (٥)، و يمكن أن يريد بالإطلاق تركه في أي حال كان و إن لم يكن مصليا، لإطلاق النصوص باستجابته و التحذير من تركه، كقول الصادق (عليه السلام): «من تعمم و لم يتحنك فأصابه داء لا دواء له فلا يلومن إلا نفسه»، حتى ذهب الصدوق إلى عدم جواز تركه في الصلاة.

(و ترك الرداء) (٦) و هو ثوب أو ما يقوم

رق دينه، لا يقوم أحدكم بين يدي الرب (جل جلاله) و عليه ثوب يشف) (١).

(١) أي الصلاة لوجوب ستر العوره لونا و حجما كما تقدم.

(٢) بالاتفاق لصحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (إياك و التحاف الصمّاء، قلت: و ما التحاف الصمّاء؟ قال: أن تدخل الثوب من تحت جناحك فتجعله على منكب واحد) (٢).

و مرسل الصدوق عن الصادق عليه السلام: (التحاف الصمّاء هو أن يدخل الرجل رداءه تحت إبطه ثم يجعل طرفيه على منكب واحد) (٣).

(٣) و هو الأيسر كما عن جماعه من أهل اللغة.

(٤) أما في حال الصلاة فعن الصدوق الحرمة قال في الفقيه: (سمعت مشايخنا يقولون لا تجوز الصلاة في طابقه و لا يجوز للمعتم أن يصلي إلا و هو متحنك) و لم يرد خبر خاص بالصلاة بل أخبار النهي عن عدم التحنك مطلقه ففي مرسل ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام: (من تعمم و لم يتحنك فأصابه داء لا - دواء له فلا يلومن إلا نفسه) (٣) و مثله غيره، و هي ظاهره في استحباب التحنك أو كراهه تركه و لو في غير الصلاة و إليه ذهب الفاضل و البهائي و جماعه، و أما تخصيص كراهه ترك التحنك في الصلاة فقط كما عن جماعه فليس له دليل ظاهر.

(٥) حيث إن كراهه تركه مخصوصه بالإمام.

(٦) يكره ترك الرداء للإمام الذي يؤم المصلين للأخبار منها: خبر سليمان بن خالد عن أبي -

٢- ( (٢ و ٣) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب لباس المصلى حديث ١ و ٦.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب لباس المصلى حديث ١.

مقامه (١) يجعل على المنكبين ثم يردّ ما على الأيسر على الأيمن (٢) (للإمام) (٣). أما غيره من المصلين فيستحب له الرداء (٤)، ولكن لا- يكره تركه بل يكون خلاف الأولى (و النقاب للمرأة (٥) و اللثام لهما) (٦) أى للرجل و المرأة، و إنما يكرهان إذا لم يمنعا شيئاً

عبد الله عليه السّلام: (عن رجل أمّ قوما في قميص ليس عليه رداء فقال: لا- ينبغى إلا- أن يكون عليه رداء أو عمامه يرتدى بها) (١).

بل لو فقد الرداء فيستحب أن يجعل شيئاً على عاتقه مرتدياً به و لو حبلاً ففي خبر عبد الله بن سنان: (سئل أبو عبد الله عليه السّلام عن رجل ليس معه إلا سراويل، قال: يحلّ التكه منه فيطرحها على عاتقه و يصلّى، قال: و إن كان معه سيف و ليس معه ثوب فليقلد السيف و يصلّى قائماً) ٢، و خبر جميل: (سأل مرازم أبا عبد الله عليه السّلام و أنا معه حاضر عن الرجل الحاضر يصلّى في إزار مؤتزرا به قال: يجعل على رقبته منديلاً أو عمامه يرتدى به) ٣، و مرفوع على بن محمد عن أبي عبد الله عليه السّلام: (في رجل يصلّى في سراويل ليس معه غيره قال: يجعل التكه على عاتقه) ٤، و خبر زراره عن أبي جعفر عليه السّلام: (أدنى ما يجزيك أن تصلّى فيه بقدر ما يكون على منكبيك مثل جناحي الخطاف) ٥.

(١) عند فقده و لو تكة السراويل أو منديلاً أو عمامه كما في الأخبار المتقدمة.

(٢) و كذا العكس إذا لم يرد كيفية خاصه في النصوص إلا كراهه اشتمال الصماء و قد عرفت معناه.

(٣) كما في خبر سليمان بن خالد.

(٤) لبقية الأخبار، غايته أن الاستحباب عام إلا أن تركه بالنسبة للإمام مكروه لقوله عليه السّلام في خبر سليمان المتقدم: (لا ينبغى إلا أن يكون عليه رداء) الظاهر في كراهه الترك، بخلاف بقية المصلين فإن تركهم له من باب ترك الأولى لعدم التعبير لهم بما يدل على كراهه الترك.

(٥) لمضمّر سماعه: (سألته عن المرأة تصلّى متنقبه قال: إن كشفت عن موضع السجود فلا بأس به و إن أسفرت فهو أفضل) (٢) و هو ظاهر في كون الإسفار مستحبا و ليس بظاهر في كراهه النقاب إذ لعله من باب ترك الأولى.

(٦) ففي خبر سماعه المتقدم: (سألته عن الرجل يصلّى فيتلو القرآن و هو مثلث فقال: لا بأس -

ص: ٨٣

١- ( (١-٢-٣-٤-٥) الوسائل الباب - ٥٣ - من أبواب لباس المصلّى حديث ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦.

٢- (٦) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب لباس المصلّى حديث ٦.

من واجبات القراءه (فإن منعاً القراءه حرماً) (١) و في حكمها (٢) الأذكار الواجبه.

(و تكره) الصلاه (في ثوب المتهم بالنجاسه (٣)، أو الغصب) (٤) في لباسه (و)

في الثوب (ذى التماثيل) (٥) أعمّ من كونها مثال حيوان وغيره (٦) (أو خاتم فيه صورته) (٧) حيوان، و يمكن أن يريد

به و إن كشف عن فيه فهو أفضل (١) و مثله غيره إلا أن الجميع ظاهر في كون ترك اللثام أفضل، لا في كراهه اللثام.

(١) أي النقب و اللثام ففي صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (هل يقرأ الرجل في صلاته و ثوبه على فيه؟ فقال: لا بأس بذلك إذا سمع المهممه) (٢) و مفهومه مع عدم السماع ففيه بأس.

(٢) أي القراءه.

(٣) و يدل عليه صحيح العيص عن أبي عبد الله عليه السلام: (في الرجل يصلّي في إزار المرأة و في ثوبها و يعتم بخمارها قال: نعم إذا كانت مأمونه) (٣) و مفهومه إن لم تكن مأمونه فلا إلا أنه محمول على الكراهه لقاعده الطهاره.

(٤) لنفس مناط النجاسه.

(٥) لصحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: (أنه كره أن يصلّي و عليه ثوب فيه تماثيل) (٤) و صحيح إسماعيل بن بزيع عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: (سأله عن الصلاه في الثوب المعلم فكره ما فيه من التماثيل) (٥).

(٦) لإطلاق الأخبار المتقدمه.

(٧) لموثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن الرجل يلبس الخاتم فيه نقش مثال الطير أو غير ذلك قال: لا تجوز الصلاه فيه) (٥) و هو محمول على الكراهه لخبر علي بن جعفر سأل أخاه عليه السلام: (عن الخاتم يكون فيه نقش تماثيل سبع أو طير أ يصلّي فيه؟ قال: لا بأس) (٦) و مثله غيره.

ص: ٨٤

١- (١) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب لباس المصلّي حديث ٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب لباس المصلّي حديث ٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤٩ - من أبواب لباس المصلّي حديث ١.

٤- ( (٤ و ٥) الوسائل الباب - ٤٥ - من أبواب لباس المصلّي حديث ٢ و ٤.

٥- (٦) الوسائل الباب - ٤٥ - من أبواب لباس المصلّي حديث ١٥.

٦- (٧) الوسائل الباب - ٤٥ - من أبواب لباس المصلّي حديث ٢٣.

بها (١) ما يعمّ المثال (٢)، و غاير بينهما تفننا، و الأول أوفق للمغايره (أو قباء مشدود في غير الحرب) (٣) على المشهور، قال الشيخ: ذكره على بن بابويه و سمعناه من الشيوخ مذاكره و لم أجد به خيرا مسندا.

قال المصنف في الذكرى بعد حكاية قول الشيخ: قلت: قد روى العامه أن النبي صلى الله عليه و آله و سلم قال: «لا يصلى أحدكم و هو محزّم» (٤) و هو كناية عن شدّه الوسط، و ظاهر استدراكه لذكر الحديث جعله دليلا على كراهه القباء المشدود، و هو بعيد (٥). و نقل في البيان عن الشيخ كراهه شدّ الوسط (٦)، و يمكن الاكتفاء في دليل الكراهه (٧) بمثل هذه الروايه (٨).

## الشرط الرابع. المكان

### إشاره

(الرابع. المكان) (٩) الذي يصلّى فيه،

### في المراد بالمكان و طاهرته

و المراد به

و منه تعرف ضعف ما عن الشيخ في النهايه و المبسوط من الحرمة و تبعه على ذلك جماعه.

(١) بالصوره.

(٢) أى مثال كل شيء حتى لغير ذى الروح.

(٣) على المشهور، و عن ظاهر المبسوط و المقنعه و الوسيله الحرمة، و ليس هناك مستند للجميع إلا ما قاله الشيخ في التهذيب: «قد ذكر ذلك على بن الحسين و سمعناه من الشيوخ مذاكره و لم أعرف به خيرا مسندا».

(٤) قد نقل أنه لا يوجد في أخبار العامه ذلك بل الموجود: (نهى أن يصلى الرجل حتى يحترم) (١).

(٥) لكونه لو سلم بحجتيه فهو لا يفيد المدعى إذ قد يحزم بغير قباء، و قد يكون القباء مشدودا من غير حزام للوسط لكونه ضيقا.

(٦) مطلقا و إن لم يكن عليه قباء.

(٧) كراهه شد الوسط.

(٨) فهى و إن كانت عاميه لكن تصلح مدركا للكراهه للتسامح في أدله السنن.

(٩) من شرائط مكان الصلاه أن يكون مباحا، و من شرائطه أن يكون طاهرا، و بالنسبه للشرط الأول فقد عرّفه جماعه بأنه الفراغ الذى يشغله بدن المصلى أو يستقر عليه و لو بوسائط بحيث لو كان مغصوبا لصدق أنه تصرف في المغصوب المنهى عنه، و عليه

فتصح-

ص: ٨٥

---

١- (١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٤٠.

هنا (١) ما يشغله من الحيز، أو يعتمد عليه و لو بواسطة، أو وسائط (٢) (و يجب كونه غير مغصوب) (٣) للمصلّى و لو جاهلا بحكمه

الصلاه بالقرب من الحائط المغصوب و تحت الخيمه و السقف المغصوبين لعدم صدق التصرف فى المغصوب.

و بالنسبه للشرط الثانى فيشترط فى المكان أن لا تكون فيه نجاسه متعدديه إلى الثوب أو البدن، و هو بالحقيقه ليس بشرط زائد على شرطيه طهاره البدن و اللباس فى الصلاه، و كذلك يشترط فيه طهاره محل السجود و إن لم تكن النجاسه متعدديه على المشهور لصحيح ابن محبوب: (سألت أبا الحسن عليه السّلام عن الجص يوقد عليه بالعذره و عظام الموتى ثم يجصّص به المسجد أ يسجد عليه؟ فكتب عليه السّلام إلى يخطه: إن الماء و النار قد طهراه) (١)

حيث أقرّ الإمام عليه السّلام السائل على اعتقاده باشتراط طهاره محل السجود.

و عن السيد اشتراط طهاره ما يلاقى بدن المصلّى و عن أبى الصلاح و جوب طهاره مواضع المساجد السبعه و يشهد لهما صحيح زراره: (سألت أبا جعفر عليه السّلام عن البول يكون على السطح أو فى المكان الذى يصلّى فيه فقال عليه السّلام: إذا جففته الشمس فصل عليه فهو طاهر) (٢) فهو ظاهر باشتراط مكان الصلاه مطلقا إما كل ما يلاقى بدن المصلّى أو خصوص المساجد السبعه، و موثق ابن بكير عن أبى عبد الله عليه السّلام: (عن الشاذكونه يصيبها الاحتلام أ يصلّى عليها؟ قال عليه السّلام: لا) (٣).

و يعارضها صحيح ابن جعفر عن أخيه عليهما السّلام: (عن البيت و الدار لا يصيبهما الشمس و يصيبهما البول، و يغتسل فيهما من الجنابه أ يصلّى فيهما إذا جفّ؟ قال عليه السّلام: نعم) (٤)

و لذلك نسب إلى الراوندى و ابن حمزه جواز السجود على النجس مع عدم التعدى، و الإنصاف يقتضى الجمع بين الأخبار بحمل أخبار المنع على محل السجود و أخبار الجواز على غيره لصحيح ابن محبوب المتقدم.

(١) أى المراد من المكان هنا بالنسبه للإباحه هو ما يشغله و ما يعتمد عليه بحيث لو كان مغصوبا لصدق أنه تصرف فى المغصوب المنهى عنه، و النهى فى العبادات مفسد كما قرّر فى محله.

(٢) بحيث يصدق مع هذه الوسائط أنه تصرف فيه عرفا.

(٣) لا ممتنع اجتماع الأمر و النهى بالواحد ذى الوجهين، فمع تعلق النهى به لأنه مغصوب لا

ص: ٨٦

١- (١) الوسائل الباب - ٨١ - من أبواب النجاسات حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب النجاسات حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب النجاسات حديث ٦.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب النجاسات حديث ١.

الشرعى (١) أو الوضعى (٢) لا بأصله (٣) أو ناسيا له (٤) أو لأصله (٥) على ما يقتضيه إطلاق العبارة و فى الأخيرين (٦) للمصنف (رحمه الله) قول آخر بالصحة، و ثالث بها (٧) فى خارج الوقت خاصة، و مثله القول فى اللباس (٨).

يتعلق به الأمر الصلاتى، و مع عدم الأمر لا يتحقق التقرب بناء على اشتراط قصد الأمر فى القربة، و أما على كفايه قصد الملاك فكذلك لاستحاله التقرب بما هو معصيه.

(١) من أن الغضب حرام و هذا ما ذهب إليه العلامة فى جملة من كتبه لأن التكليف لا يتوقف على العلم و إلا لزم الدور كما حرّر فى الأصول، و ذهب المحقق الثانى و الشهيد الثانى فى الروض و سيد المدارك إلى الصحة لامتناع تكليف الغافل بلا فرق بين القاصر و المقصر إذ المقصر معاقب على ترك التعلم و ليس على نفس الفعل الغضبى و كلام الفريقين مبنى على اشتراط قصد الأمر فى القربة، و قد حرّر فى محله كفايه قصد الملاك و عليه فالمقربيه يمكن تحصيلها من الجاهل مطلقا قاصرا أو مقصرا بل و من الناسى و الغافل و كل معذور فى ارتكاب الغضب إلا الجاهل بالحكم الوضعى كما سيأتى.

(٢) من أن النهى الغضبى مبطل للصلاة بلا فرق بين اشتراط قصد الأمر فى القربة أو لا لأنه مع علمه بالغضب و الحرمة لا تتأتى منه القربة.

(٣) أى جاهل بأصل الغضب فصلاته صحيحه لأنه معذور لحديث الرفع (١).

(٤) أى ناسيا للحكم فصلاته باطله لاستناده إلى تقصيره فى التحفظ كما فى الروض، و فيه:

ما تقدم من أنه معاقب على التقصير فى التحفظ لا على نفس الفعل فتأتى منه القربة.

(٥) أى ناسيا لأصل الغضب، قال الشارح فى الروض: «و فى إلحاق ناسى الغضب بالعالم فبعيد مطلقا كما اختاره المصنف. أى العلامة. فى القواعد، أو بالجاهل فلا يعيد مطلقا، أو الإعادة فى الوقت خاصة كما اختاره فى المختلف أوجه أحوطها الأول» و استدلل للبطان بأن الناسى مفترط هذا من جهه. و من جهه أخرى ذهب الشهيد فى الدروس و الذكرى إلى الإعادة فى الوقت خاصة لأن القضاء بحاجه إلى أمر جديد و هو غير ثابت، و الجميع كما ترى لأن الناسى للغضب تتأتى منه القربة إذا قصد الملاك فصلاته صحيحه.

(٦) و هما النسيان للحكم و النسيان للغضب و هو قوله فى البيان.

(٧) أى و للمصنف قول ثالث فى هاتين الصورتين و هو قوله فى الدروس و الذكرى.

(٨) لتحقق التصرف بالمغضوب المنهى عنه فيهما.

ص: ٨٧



و احترازنا بكون المصلى هو الغاصب عما لو كان غيره، فإنّ الصلاة فيه بإذن المالك صحيحه في المشهور (١)، كلّ ذلك مع الاختيار، أما مع الاضطرار كالمحبوس فيه فلا منع (٢) (خاليا من نجاسه متعدّيه) إلى المصلى (٣) أو محموله (٤) الذي يشترط طهارته (٥) على وجه يمنع من الصلاة، فلو لم تتعدّ أو تعدّت على

(١) قال في الروض: «و لا- فرق في فساد الصلاة في المغصوب بين الغاصب و غيره حتى الصحارى المغصوبه خلافا للسيد المرتضى هنا فإنه جوّز الصلاة فيها لغير الغاصب استصحابا لما كانت عليه قبل الغصب» و تبعه الكراچكى على ذلك، و ذهب الشيخ في المبسوط إلى عدم جواز صلاة غير الغاصب في المغصوب و لو أذن له، لعدم جواز الصلاة في المغصوب، و لكن المحقق فهم من عبارته أن الإذن للغاصب لا للمالك و من الواضح عدم جواز الصلاة في المغصوب مع إذن الغاصب، و حمل الشهيد كلام الشيخ على أن الإذن للمالك و لا تصح الصلاة في المغصوب حيثئذ لأن إذن المالك لا يفيد الإباحه بعد كونه ممنوعا من التصرف.

و الأصح في حمل كلام الشيخ في المبسوط ما فهمه ابن إدريس من أن المراد من الإذن هو الإذن المستند إلى شاهد الحال لا إلى تصريح المالك و عليه فغير الغاصب لا يجوز له الصلاة في المغصوب و إن كان شاهد الحال بإذن المالك ما زال باقيا و يكون كلامه ردا على السيد المرتضى.

(٢) بالاتفاق لحديث الرفع (١).

(٣) قد تقدم الكلام فيه.

(٤) أى محمول المصلى، فقد ذهب جماعه إلى العفو في الصلاة عن المحمول المنتجس لاختصاص دليل الطهاره في اللباس، و ذهب الأ-كثر إلى عدم العفو لعموم ما دل على المنع عن الصلاة في النجس و هو شامل للمحمول كخبير خيران الخادم: (كتبت إلى الرجل عليه السّلام أسأله عن الثوب يصيبه الخمر و لحم الخنزير أ يصلى فيه أم لا؟ فإن أصحابنا قد اختلفوا فيه، فقال بعضهم: صل فيه فإن الله تعالى إنما حرّم شربها، و قال بعضهم: لا تصل فيه، فكتب عليه السّلام: لا تصل فيه فإنه رجس) (٢) و لا عموم فيه لأنّه ظاهر في الثوب الملبوس.

(٥) احترازا عما لا تتم الصلاة فيه، كالجورب و التكه فهو من لباس المصلى و لا تشتط-

ص: ٨٨

١- (١) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب خلل الصلاة حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب النجاسات حديث ٤.

وجه يعفى عنه كقليل الدم أو إلى ما لا يتم الصلاة فيه لم يضر (١) (طاهر المسجد) (٢) بفتح الجيم، و هو القدر المعبر منه في السجود مطلقاً (٣).

### في فضل المساجد و كيفية اتخاذها و آدابها و ما يكره و ما يستحب فيها

(و الأفضل المسجد) (٤) لغير المرأه،

طهارته بالاتفاق للأخبار منها: خير زواره عن أحدهما عليهما السّلام: (كل ما كان لا تجوز فيه الصلاة وحده فلا بأس بأن يكون عليه الشىء مثل القلنسوه و التكه و الجورب) (١) و مرسل ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام: (كل ما كان على الإنسان أو معه مما لا تجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس أن يصلى فيه و إن كان فيه قدر، مثل القلنسوه و التكه و الكمره و النعل و الخفين و ما أشبه ذلك) (٢) و لهذا الخبر اشترط بعضهم فى المحمول المعفو عنه أن لا يكون مما تتم الصلاة فيه.

(١) لعدم الفرق بين العفو ابتداء و فى الأثناء، و نقل الشارح فى المسالك عن البعض دعوى الإجماع على عدم العفو فى الأثناء و قال عنه: «و هو غير واضح و الإجماع ممنوع».

(٢) تقدم الكلام فيه فى أول بحث المكان.

(٣) سواء كانت النجاسه متعديه أم غير متعديه.

(٤) يستحب إيقاع المكتوبه للرجال فى المسجد بلا خلاف فيه للأخبار الكثيره منها النبوى المشهور: (لا صلاة لجار المسجد إلا فى مسجده) (٣) و مرسل ابن أبى عمير عن بعض أصحابه: (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: إنى لأكره الصلاة فى مساجدهم فقال: لا تكره).

إلى أن قال. فأد فيها الفريضة و النافله و اقض ما فاتك) (٤)، و خبر طلحه بن زيد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي عليهم السّلام: (لا صلاة لمن لم يشهد الصلوات المكتوبات من جيران المسجد إذا كان فارغاً صحيحاً) (٥) و يتأكد ذلك فى جيران المسجد ففى خبر زريق عن أبى عبد الله عليه السّلام: (شكت المساجد إلى الله تعالى الذين لا يشهدونها من جيرانها فأوحى الله إليها و عزتى و جلالى لا- قبلت لهم صلاة واحده، و لا- أظهرن لهم فى الناس عداله، و لا- نالتهم رحمتى، و لا جاورونى فى جنتى) (٦).

ص: ٨٩

١- (١) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب النجاسات حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب النجاسات حديث ٥.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب أحكام المساجد حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أحكام المساجد حديث ١.

٥- (٥) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب أحكام المساجد حديث ٣.

٦- (٦) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب أحكام المساجد حديث ٨.

أو مطلقاً (١) بناء على إطلاق المسجد على بيتها بالنسبة إليها كما ينبه عليه (و تتفاوت)

المساجد (في الفضيله) بحسب تفاوتها في ذاتها أو عوارضها ككثير الجماعه:

(فالمسجد الحرام بمائه ألف صلاة) (٢) و منه الكعبه (٣) و زوائده الحادثه (٤)،

هذا كله للرجل و أما المرأة ففي خبر هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السّلام: (صلاه المرأة في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها، و صلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في الدار) (١)، و خبر يونس بن ظبيان عن أبي عبد الله عليه السّلام: (خير مساجد نسائك البيوت) ٢.

(١) للرجل و المرأة.

(٢) ففي خبر الحسين بن خالد عن أبي الحسن الرضا عن آباءه عليهم السّلام: (قال الباقر عليه السّلام: صلاه في المسجد الحرام أفضل من مائه ألف صلاة في غيره من المساجد) (٢)، و مرسل الصدوق: (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: الصلاه في مسجدي كألف صلاة في غيره إلا المسجد الحرام، فإن الصلاه في المسجد الحرام تعدل ألف صلاة في مسجدي) ٤.

(٣) بالنسبة للنوافل، أما الفريضة فيكره إيقاعها في الكعبه لصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام: (لا تصل المكتوبه في الكعبه) (٣)، و صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام: (لا تصل المكتوبه في جوف الكعبه) ٦ المحمولان على الكراهه لموثق يونس بن يعقوب: (قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: حضرت الصلاه المكتوبه و أنا في الكعبه فأصلى فيها؟ قال عليه السّلام: صل) (٤) و منه تعرف ضعف المنع كما عن الشيخ في الخلاف و التهذيب و النهايه و ابن البراج في مهذبته، نعم تجوز الصلاه المكتوبه على سطحها اختياراً كما عليه الأكثر إلا من القاضى حيث جوّز ذلك اضطراراً لحديث المناهى: (نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عن الصلاه على ظهر الكعبه) (٥) و هو أولى بالاتباع و إن كان ضعيف السند لعمل الأصحاب ببقية فقراته.

(٤) أى الزوائد الحادثه بعد عصر النبي صلى الله عليه و آله و سلم للأخبار منها: خبر جميل بن دراج: (قال له الطيّار و أنا حاضر: هذا الذى زيد هو من المسجد؟ فقال: نعم، إنهم لم يبلغوا بعد-

ص: ٩٠

١- ( (١ و ٢) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب أحكام المساجد حديث ١ و ٤.

٢- ( (٣ و ٤) الوسائل الباب - ٥٢ - من أبواب أحكام المساجد حديث ٤ و ٣.

٣- ( (٥ و ٦) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب القبلة حديث ١ و ٣.

٤- (٧) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب القبلة حديث ٦.

٥- (٨) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب القبلة حديث ١.

و إن كان غيرهما أفضل (١)، فإن القدر المشترك بينها فضله بذلك العدد، و إن اختص الأفضل (٢) بأمر آخر لا تقدير فيه، كما يختص بعض المسجد المشتركة في وصف بفضيله زائده عما اشترك فيه مع غيره (و النبوي) بالمدينه (بعشره آلاف) (٣) صلاه، و حكم زيادته الحادثه كما مرّ (و كلّ من مسجد الكوفه و الأقصى) سمّي به (٤) بالإضافه إلى بعده عن المسجد الحرام (بألف) صلاه (٥) (و) المسجد (الجامع)

مسجد إبراهيم و إسماعيل عليهما السّلام (١) و هذا صريح في أن الزائد في عصر أبي عبد الله عليه السّلام من جمله المسجد، بل في خبر الحسن بن النعمان عن أبي عبد الله عليه السّلام: (عما زادوا في المسجد الحرام فقال: إن إبراهيم و إسماعيل حدّا المسجد الحرام ما بين الصفا و المروه) ٢ و عليه فالخارج عنهما لا يكون من المسجد.

(١) و هو ما كان في زمن النبي صلى الله عليه و آله و سلم ما عدا الكعبه، إلا أن ظاهر النصوص أن الفضل مشترك بين الجميع بلا تفاوت.

(٢) و هو ما كان في زمن النبي صلى الله عليه و آله و سلم.

(٣) ففي خبر هارون بن خارجه: (الصلاه في مسجد الرسول صلى الله عليه و آله و سلم تعدل عشره آلاف صلاه) (٢)، و مثله خبر أبي الصامت ٤، إلا أنه قد ورد في جمله من الأخبار و هي أكثر عددا أن الصلاه فيه تعدل ألف صلاه ففي خبر جميل بن دراج: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كم تعدل الصلاه فيه؟ فقال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم:

صلاه في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاه في غيره إلا المسجد الحرام) ٥.

(٤) أى بالأقصى.

(٥) ففي خبر هارون بن خارجه عن أبي عبد الله في فضل مسجد الكوفه: (و إن الصلاه المكتوبه فيه لتعدل بألف صلاه و إن النافله فيه لتعدل بخمسائه صلاه) (٣).

و في خبر السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السّلام: (صلاه في بيت المقدس تعدل ألف صلاه، و صلاه في المسجد الأعظم مائه صلاه و صلاه في مسجد القبيله خمس و عشرون صلاه، و صلاه في مسجد السوق اثنتا عشره صلاه، و صلاه الرجل في بيته وحده صلاه واحده) (٤) و منه يعرف حكم ما سيأتي من فضل بقيه المساجد في المتن.

ص: ٩١

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٥٥ - من أبواب أحكام المساجد حديث ١ و ٢.

٢- (( ٣ و ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٥٧ - من أبواب أحكام المساجد حديث ٢ و ٣ و ٧.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٤٤ - من أبواب أحكام المساجد حديث ٣.

٤- (٧) الوسائل الباب - ٦٤ - من أبواب أحكام المساجد حديث ٢.

فى البلد للجمعه، أو الجماعه و إن تعدّد (بمائه، و) مسجد (القبيله) كالمحلّه فى البلد (بخمسه و عشرين، و) مسجد (السوق باثنتى عشره).

(و مسجد المرأه بيته) (١) بمعنى أن صلاتها فيه أفضل من خروجها إلى المسجد (٢)، أو بمعنى كون صلاتها فيه كالمسجد فى الفضيله (٣)، فلا تفتقر إلى طلبها (٤) بالخروج، و هل هو كمسجد مطلق (٥)، أو كما (٦) تريد الخروج إليه (٧) فيختلف (٨) بحسبه (٩)؟ الظاهر الثانى (١٠).

(و يستحبّ اتخاذ المساجد استحباباً مؤكداً) (١١) فمن بنى مسجداً بنى الله له بيتاً فى الجنه، و زيد فى بعض الأخبار كمفحص قطاه (١٢) و هو كمقعد الموضع

(١) قد تقدم دليله.

(٢) فلا فضل فى الصلاه فى بيتها إلا إذا أرادت الخروج إلى المسجد و مع ذلك أوقعت الصلاه فى البيت و تركت الخروج.

(٣) و إن لم ترد الخروج.

(٤) أى طلب الفضيله.

(٥) كما هو الاحتمال الثانى المتقدم.

(٦) هكذا فى كل النسخ و الأولى: «أو كلما».

(٧) إلى المسجد فيكون بيتها أفضل.

(٨) الفضل.

(٩) بحسب الخروج و عدمه.

(١٠) و هو أن الفضل فى البيت إذا أرادت الخروج إلى المسجد و قد آثرت عدمه للتستر و الصيانه.

(١١) فى صحيح أبى عبيده الحذاء: (سمعت أباً عبد الله عليه السلام يقول: من بنى مسجداً بنى الله له بيتاً فى الجنه. قال أبو عبيده: فمرّ بى أبو عبد الله عليه السلام فى طريق مكه و قد سوّيت بأحجار مسجداً فقلت له: جعلت فداك نرجو أن يكون هذا من ذاك، قال:

(نعم) (١)، و فى خبر الصدوق فى عقاب الأعمال: (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: من بنى مسجداً فى الدنيا أعطاه الله بكل شبر منه، أو قال: بكل ذراع منه مسيره أربعين ألف عام مدينه من ذهب و فضه و درّ و ياقوت و زمرد و زبرجد و لؤلؤ) ٢.

(١٢) فى خبر هاشم الحلال: (دخلت أنا و أبو الصباح على أبى عبد الله عليه السلام، فقال له أبو-

---

١- ( (١ و ٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب أحكام المساجد حديث ١ و ٤.



الذى تكشفه القطاه و تلتينه بجؤجؤها لتبيض فيه، و التشبيه به مبالغه فى الصغر، بناء على الاكتفاء برسمه حيث يمكن الانتفاع به فى أقل مراتبه و إن لم يعمل له حائط و نحوه.

قال أبو عبيده الحذاء راوى الحديث (١): مرّ بى أبو عبد الله عليه السّلام فى طريق مكه و قد سوّيت بأحجار مسجدا. فقلت: جعلت فداك نرجو أن يكون هذا من ذاك. فقال: نعم.

و يستحبّ اتخاذها (مكشوفه) (٢) و لو بعضها للاحتياج إلى السقف فى أكثر

الصباح: ما تقول فى هذه المساجد التى بنتها الحاج فى طريق مكه؟ فقال: بخ بخ، تيكك أفضل المساجد، من بنى مسجدا كمفحص قطاه بنى الله له بيتا فى الجنه(١).

(١) أى الحديث الأول.

(٢) و يدل عليه خبر عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بنى مسجده بالسميط ثم إن المسلمين كثروا فقالوا: يا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم لو أمرت بالمسجد فزيد فيه فقال: نعم، فزيد فيه و بناه بالسعيده، ثم إن المسلمين كثروا فقالوا: يا رسول الله لو أمرت بالمسجد فزيد فيه فقال: نعم فأمر به فزيد فيه و بنى جداره بالأنثى و الذكر، ثم اشتد عليهم الحرّ فقالوا: يا رسول الله لو أمرت بالمسجد فظلّم فقال: نعم، فأمر به فأقيمت فيه سوارى من جذوع النخل ثم طرحت عليه العوارض و الخصف و الإذخر، فعاشوا حتى أصابتهم الأمطار فجعل المسجد يكف عليهم، فقالوا: يا رسول الله لو أمرت بالمسجد فطّين، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: لا، عريش كعريش موسى عليه السّلام، فلم يزل كذلك حتى قبض صلى الله عليه و آله و سلم(٢) و السميط لبنه لبنه و السعيده لبنه و نصف و الذكر و الأنثى لبنتان مختلفتان.

و فى صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام: (عن المساجد المظللّه أ تكره الصلاه فيها؟ فقال: نعم، و لكن لا يضرّكم اليوم و لو قد كان العدل لرأيتم كيف يصنع فى ذلك) ٣، و فى مرسل الفقيه: (قال أبو جعفر عليه السّلام: أول ما يبدأ به قائمنا سقوف المساجد فيكسّرها و يأمر بها فتجعل عريشا كعريش موسى) ٤.

و هذه الأخبار تفيد كراهه سقف المساجد بالطين، و أما سقفها بالعريش عند الحاجه إليها-

ص: ٩٣

١- (١) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب أحكام المساجد حديث ٦.

٢- (( ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب أحكام المساجد حديث ١ و ٢ و ٤.

البلاد لدفع الحر و البرد.

(و الميضاه (١) و هى المطهره للحدث و الخبث على بابها) (٢) لا فى وسطها على تقدير سبق إعدادها على المسجديه و إلا (٣) حرم فى الخبثيه مطلقا (٤) و الحديثه إن أضرت بها (٥).

(و المناره مع حائظها) (٦) لا فى وسطها مع تقدمها على المسجديه كذلك (٧) و إلا- حرم، و يمكن شمول كونها مع الحائظ استحباب أن لا تعلق عليه (٨)، فإنها إذا فارقت بالعلو فقد خرجت عن المعيه و هو مكروه (٩).

(و تقديم الداخل) إليها (يمينه و الخارج) منها (يساره) (١٠) عكس

فلا- بأس من أجل دفع الحر و البرد، و أما كراهه تظليل المساجد فى صحيح الحلبي فتحمل إما على كون المساجد مسقوفه بالطين و إما على تظليلها بتمامها أو على تظليل خاص و إلا- فالتظليل أمر لا- بد منه لدفع الحر و البرد و لو فى بعض أجزاء المسجد.

(١) و هى إناء كبير يتوضأ منه.

(٢) لخبر إبراهيم بن عبد الحميد عن أبى إبراهيم عليه السّلام: (و اجعلوا مطاهركم على أبواب مساجدكم) (١)، ثم إن الأصحاب أرادوا من الميضاه هو موضع الخلاء و الوضوء.

(٣) فإن كان الوسط مسجدا.

(٤) سواء أضرت بالمسجديه أم لا.

(٥) أى أضرت بالمسجديه كاستلزام دخول الجنب إلى المسجد.

(٦) بل فى النهايه لا يجوز فى وسط المساجد و حملة جماعه على ما لو تقدمت المسجديه على بنائها فيلزم إشغال مكان أساسها بغير الصلاه.

(٧) كالميضاه.

(٨) لخبر السكونى عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السّلام: (أن عليا عليه السّلام مرّ على مناره طويله فأمر بهدمها ثم قال: لا ترفع المناره إلا مع سطح المسجد) ٢.

(٩) قال الشارح فى الروض: «و فى قوله عليه السّلام فى الحديث إلا- مع سطح المسجد تقويه لما فسرنا به المعيه من عدم مجاوزتها الحائظ، إذ لو تمت المعيه مع المصاحبه ابتداء و إن علت لم يتم الغرض من قوله عليه السّلام ناهيا عن التعليه إلا مع سطح المسجد».

(١٠) لخبر يونس عنهم عليهم السّلام: (الفضل فى دخول المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى إذا

ص: ٩٤

---

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب أحكام المساجد حديث ٣ و ٢.

الخلاء (١) تشريفا لليمنى فيهما (٢) (و تعاهد نعله) (٣) و ما يصحبه (٤) من عصا و شبهه، و هو استعمال حاله عند باب المسجد احتياطا للطهاره، و التعهد أفصح من التعاهد لأنه (٥) يكون بين اثنين و المصنف تبع الروايه (٦).

(و الدعاء فيهما) أى الدخول و الخروج بالمنقول (٧) و غيره (و صلاه التحيه (٨)

دخلت، و باليسرى إذا خرجت) (١).

(١) ادعى عليه الإجماع فى الغنيه و هو العمده.

(٢) فى المساجد فتقدم و فى الخلاء فتؤخر.

(٣) بأن يستعلم حاله قبل الدخول إلى المسجد استظهارا للطهاره، فى خبر عبد الله بن ميمون القداح عن جعفر عن أبيه عليهما السلام: (قال النبي صلى الله عليه و آله و سلم: تعاهدوا نعالكم عند أبواب مساجدكم) (٢) و مرسل الطبرسى عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم فى قوله تعالى: خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ (قال: تعاهدوا نعالكم عند أبواب المسجد) ٣.

(٤) لوحده المناط بينه و بين النعال استظهارا فى عدم تنجس المساجد.

(٥) أى لأن التعاهد.

(٦) حيث عبّر فيها بالتعاهد، و فى الصحاح أن التعهد أفصح.

(٧) فى خبر عبد الله بن الحسن عن أمه عن جدته فاطمه: (كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إذا دخل المسجد صلى على النبي صلى الله عليه و آله و سلم و قال: اللهم اغفر لى ذنوبى و افتح لى أبواب رحمتك، فإذا خرج من الباب صلى على النبي صلى الله عليه و آله و سلم و قال: اللهم اغفر لى ذنوبى و افتح لى أبواب فضلك) (٣) ، و موثق سماعه: (إذا دخلت المسجد فقل: بسم الله و السلام على رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، إن الله و ملائكته يصلون على محمد و آل محمد و السلام عليهم و رحمه الله و بركاته، رب اغفر لى ذنوبى و افتح لى أبواب فضلك، و إذا خرجت فقل مثل ذلك) (٤) و خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: (إذا دخلت المسجد فاحمد الله و اثن عليه و صل على النبي صلى الله عليه و آله و سلم) ٦ و تغاير مضمون الأخبار دليل على مطلق الدعاء و إن كان المأثور أفضل.

(٨) لخبر أبى ذر: (دخلت على رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و هو فى المسجد جالس فقال لى: يا أبا ذر إن للمسجد تحيه، قلت: و ما تحيته؟ قال: ركعتان تركعهما فقلت: يا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إنك -

ص: ٩٥

١- (١) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب أحكام المساجد حديث ٢.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب أحكام المساجد حديث ١ و ٣.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٤١ - من أبواب أحكام المساجد حديث ٢.

٤- ( (٥ و ٦) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب أحكام المساجد حديث ٤ و ٣.

(قبل جلوسه) و أقلها ركعتان (١) و تتكرر بتكرر الدخول و لو عن قرب و تتأدى بسنه غيرها و فريضه و إن لم ينوها معها (٢)، لأن المقصود بالتحية أن لا تنتهك حرمة المسجد بالجلوس بغير صلاه، و قد حصل، و إن كان الأفضل عدم التداخل.

و تكره إذا دخل و الإمام فى مكتوبه، أو الصلاه تقام، أو قرب إقامتها بحيث لا يفرغ منها قبله (٣) فإن لم يكن متطهراً، أو كان له عذر مانع عنها (٤) فليذكر الله تعالى (٥).

و تحيه المسجد الحرام الطواف، كما أن تحيه الحرم الإحرام و منى الرمي (٦).

(و يحرم زخرفتها) (٧) و هو نقشها بالزخرف، و هو الذهب، أو مطلق النقش

أمرتني بالصلاه فما الصلاه؟ قال: خير موضوع فمن شاء أقل و من شاء أكثر(١).

(١) و هو ظاهر الخبر المتقدم.

(٢) أى و إن لم ينو صلاه التحيه مع سنه غيرها.

(٣) أى من صلاه التحيه قبل قيام الصلاه حتى يدرك الجماعة من أولها، و هذه الكراهه لما ورد من الحث على فضل الجماعة، و الإتيان بصلاه التحيه فى هذه الصور تفويت لفضل الجماعة و لو لبعضه فتكره هذا ما دام أن المنهى هو الجلوس فى المسجد قبل الركعتين، و هما يتحققان و لو بالفريضه كما تقدم.

(٤) عن صلاه التحيه.

(٥) لأنه حسن على كل حال.

(٦) سيأتى دليل كل منه فى باب إن شاء الله تعالى.

(٧) أى تزيين المساجد بالذهب على المشهور، و علل بالإسراف و بأنه بدعه حيث لم يعهد فى زمن النبى صلى الله عليه و آله و سلم، و مرسل الراوندى عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم (لا تزخرفوا مساجدكم كما زخرفت اليهود و النصارى بيعهم) (٢)، و نوقش الأول بأنه مع قصد تعظيم الشعائر نمنع اندراجه تحت الإسراف المنهى عنه كما هو المصنوع فى المشاهد الشريفه، و نوقش الثانى بأنه ليس كل ما لم يقع فى عهد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يكون محرماً فى العصور المتأخره، و نوقش الثالث بضعف السند و بأن الزخرف مختلف فيه بين خصوص الذهب أو مطلق التزيين. هذا-

ص: ٩٦

١- (١) الوسائل الباب - ٤٢ - من أبواب أحكام المساجد حديث ١.

٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب أحكام المساجد حديث ١.

كما اختاره المصنف في الذكرى، وفي الدروس أطلق الحكم بكراهه الزخرفة والتصوير، ثم جعل تحريمهما قولاً. وفي البيان حرّم النقش والزخرفة والتصوير بما فيه روح، وظاهر الزخرفة هنا النقش بالذهب (١)، فيصير أقوال المصنف بحسب كتبه (٢) و هو غريب منه (٣).

(و) كذا يحرم (نقشها بالصور) ذوات الأرواح دون غيرها، و هو (٤) لازم من تحريم النقش (٥) مطلقاً (٦) لا من غيره (٧)، و هو قرينه أخرى على إرادته الزخرفة

و اختلف الأصحاب فبعضهم ذهب إلى حرمة التزيين بالذهب و بعضهم إلى حرمة مطلق تزيينه و لو بغير الذهب و عن جماعه كراهه التزيين بالذهب و بغيره مع أنه قد ورد في خبر على بن جعفر عن أخيه عليهما السّلام: (سألته عن المسجد ينقش في قبلته بجصّ أو أصباغ قال: لا بأس به) (١) و هو ظاهر في الجواز، ثم بعضهم حرم نقش المساجد بالصور من ذوات الأرواح و غيرها كالمحقق في الشرائع و لا دليل له عدا ما تقدم في الزخرفة، نعم يكره ذلك لخبر عمرو بن جميع (سألته أبا عبد الله عليه السّلام عن الصلاة في المساجد المصورة فقال: أكره ذلك و لكن لا يضر كم اليوم و لو قد قام العدل لرأيتم كيف يصنع في ذلك) ٢.

و ذهب البعض إلى أن تصوير ذوات الأرواح محرم فلا بد من حرمة ذلك في المساجد من باب أولى و هو متين.

(١) كما هو معنى الزخرف في جملة من كتب اللغة.

(٢) فكتبه أربعة و أقواله أربعة، ففي الذكرى حرّم النقش بالذهب و بغيره و تصوير ذوات الأرواح و غيرهم، و في البيان حرّم النقش بالذهب و بغيره و تصوير ذى الروح فقط، و في اللمعة حرّم النقش بالذهب فقط و تصوير ذوات الأرواح و غيرهم، و في الدروس كراهه النقش بالذهب و بغيره و كراهه تصوير ذوات الأرواح و غيرهم.

(٣) لقله الاختلاف في آرائه بين كتبه فكيف بهذا الاختلاف.

(٤) أي تحريم النقش بالصور.

(٥) إذا فسرنا الزخرفة به.

(٦) بالذهب كان أم بغيره.

(٧) أي لا من غير تحريم النقش مطلقاً، و الغير هو تحريم النقش بالذهب فقط كما هو المعنى الأول للزخرفة.

ص: ٩٧

بالمعنى الأول خاصة (١)، وهذا هو الأجود.

و لا ريب فى تحريم تصوير ذى الروح فى غير المساجد فففىها أولى (٢) أما تصوير غيره فلا.

(و تنجيسها) (٣) و تنجيس آلاتها (٤) كفرشها لا مطلق إدخال النجاسه إليها فى الأقوى (٥)

(و إخراج الحصى منها) (٦) إن كانت فرشاً أو جزءاً منها (٧)، أما لو كانت

(١) إذ بناء على أن الزخرفه هو الذهب فيكون الحكم بتحريم نقش الصور تأسيسياً، و لو كانت الزخرفه بمعنى النقش مطلقاً لكان الحكم المذكور تأكيدياً و التأسيس أولى من التأكيد و هو القرينه الثانيه بعد كلام جمله من أهل اللغه على أن الزخرفه هى النقش بالذهب فقط.

(٢) لأنها معده للعباده و أما حرمة تصوير ذى الروح فسيأتى دليله فى أول كتاب المتاجر.

(٣) للنبوى (جنبوا مساجدكم النجاسه) (١).

(٤) لأنها جزء من المسجد.

(٥) ذهب الأكثر إلى جواز إدخال النجاسه غير المتعديه لجواز دخول المجروح و المسلوس و المستحاضه مع أمن التلوين، و عن ظاهر كتب العلامه الإطلاق سواء كانت النجاسه متعديه أم لا و هو ضعيف إذ لا دليل عليه.

(٦) و إن فعل أعاده إليها لخبر وهب بن وهب عن جعفر عن أبيه عليهما السّلام: (إذا أخرج أحدكم الحصاه من مسجد فليردّها مكانها أو فى المسجد آخر فإنها تسبح) (٢)، و لخبر زيد الشحام (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: أخرج من المسجد حصاه قال: فردّها أو اطرحها فى مسجد) ٣.

و بما أن التعليل بالتسيح يشعر بكراهه الإخراج و كذا ردها إلى مسجد آخر دليل على عدم دخولها فى وقفيه المسجد لذا ذهب جماعه منهم المحقق فى المعبر و العلامه فى جمله من كتبه و الشهيد فى الذكرى و الدروس و البيان إلى كراهه الإخراج و استحباب ردها.

و عن الشهيد الثانى فى الروض و الروضه هنا تخصيص الحرمة بالحصى التى هى جزء من فرش المسجد إلا إذا كانت الحصى قمامه فيستحب إخراجها.

(٧) من الفرش.

ص: ٩٨



٢- ( (٢ و ٣) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب أحكام المساجد حديث ٤ و ٣.

قمامه استحَب إِخْرَاجُهَا وَ مِثْلُهَا التُّرَابُ (١)، وَ مَتَى أُخْرِجْتَ عَلَيَّ وَجْهَ التَّحْرِيمِ (فِتْعَاد) وَجُوبًا إِلَيْهَا أَوْ إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْمَسَاجِدِ، حَيْثُ يَجُوزُ نَقْلُ آلَاتِهَا إِلَيْهِ وَ مَا لَهَا (٢) لَغْنَاءُ الْأَوَّلِ، أَوْ أَوْلَوِيهِ الثَّانِي (٣).

(و يَكْرَهُ تَعْلِيْتُهَا) (٤) بَلْ تَبْنِي وَسَطًا عَرَفَا (و الْبِصَاقُ فِيهَا) (٥) وَ التَّنْخَمُ (٦) وَ نَحْوَهُ وَ كَفَّارَتُهُ دَفْنُهُ. (و رَفْعُ الصَّوْتِ) (٧) الْمَتَجَاوِزُ لِلْمَعْتَادِ، وَ لَوْ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ.

(١) أَيْ وَ مِثْلُ الْحَصِيِّ حَرْمُهُ إِنْ كَانَ فَرَشًا وَ اسْتِحْبَابًا إِنْ كَانَ قِمَامَهُ.

(٢) عَطَفَ عَلَيَّ (آلَاتِهَا).

(٣) مَعَ أَنَّ النَّصَّ وَ الْفَتْوَى عَلَيَّ عَدَمٌ هَذَا التَّقْيِيدُ وَ هَذَا كَاشَفٌ عَنِ عَدَمِ كَوْنِ الْحَصِيِّ دَاخِلَهُ فِي وَفِيهِ الْمَسْجِدِيهِ حَتَّى يَجِبَ إِرْجَاعُهَا. نَعَمْ يَسْتَحَبُّ لِلنَّصِّ الْمَتَقَدِّمِ.

(٤) لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِطْلَاعِ عَلَيَّ عَوْرَاتِ الْجِيرَانِ وَ قَدْ رَوَى أَنَّ حَائِظَ مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ كَانَ قَامَهُ (١).

(٥) لَخَبْرُ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: (أَنَّ عَلِيًّا قَالَ: الْبِزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَ كَفَّارَتُهُ دَفْنُهُ) (٢)، وَ خَبْرُ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ: مَنْ رَدَّ رِيْقَهُ تَعْظِيمًا لِحَقِّ الْمَسْجِدِ جَعَلَ اللَّهُ رِيْقَهُ صَحْهَ فِي بَدَنِهِ وَ عَوْفَى مِنْ بَلْوَى فِي جَسَدِهِ) (٣)، وَ خَبْرُ السَّكُونِيِّ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ (مَنْ رَدَّ رِيْقَهُ تَعْظِيمًا لِحَقِّ الْمَسْجِدِ جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ قُوَّةً فِي بَدَنِهِ وَ كَتَبَ لَهُ بِهَا حَسَنَةً وَ حَطَّ عَنْهَا بِهَا سَيِّئَةٌ، وَ قَالَ:

لَا تَمْرَّ بَدَاءٌ فِي جَوْفِهِ إِلَّا أْبْرَأْتَهُ) (٤).

(٦) لِحَدِيثِ الْمَنَاهِي (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ عَنِ التَّنْخَعِ فِي الْمَسَاجِدِ) (٣) وَ التَّنْخَعُ هُوَ التَّنْخَمُ، وَ مَرْفُوعُ ابْنِ الْعَسَلِ (إِنَّمَا جَعَلَ الْحَصِيَّ فِي الْمَسْجِدِ لِلنَّخَامَةِ) (٦).

(٧) لِمَرْسَلِ ابْنِ أَسْبَاطٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ الْبَيْعَ وَ الشِّرَاءَ وَ الْمَجَانِينَ وَ الصَّبِيَّانَ وَ الْأَحْكَامَ وَ الضَّالَّةَ وَ الْحُدُودَ وَ رَفْعَ الصَّوْتِ) (٤)، وَ خَبْرُ أَبِي ذَرٍّ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ (يَا أَبَا ذَرٍّ مِنْ أَجَابِ دَاعِيَ اللَّهِ وَ أَحْسَنِ عِمَارِهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ كَانَ ثَوَابُهُ مِنَ اللَّهِ الْجَنَّةَ، فَقُلْتُ: كَيْفَ يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ؟ قَالَ: لَا تَرْفَعُ فِيهَا الْأَصْوَاتَ وَ لَا يَخَاضُ فِيهَا-

ص: ٩٩

١- (١) الْوَسَائِلُ الْبَابُ - ٩ - مِنْ أَبْوَابِ أَحْكَامِ الْمَسَاجِدِ حَدِيثُ ١٠.

٢- (( ٢ ) وَ ٣ وَ ٤ ) الْوَسَائِلُ الْبَابُ - ١٩ - مِنْ أَبْوَابِ أَحْكَامِ الْمَسَاجِدِ حَدِيثُ ٤ وَ ٦ وَ ٧.

٣- (( ٥ ) وَ ٦ ) الْوَسَائِلُ الْبَابُ - ٢٠ - مِنْ أَبْوَابِ أَحْكَامِ الْمَسَاجِدِ حَدِيثُ ٣ وَ ٤.

٤- (٧) الْوَسَائِلُ الْبَابُ - ٢٧ - مِنْ أَبْوَابِ أَحْكَامِ الْمَسَاجِدِ حَدِيثُ ١.

(و قتل القمل) (١) فيدفن (٢) لو فعل (و برى النبل (٣) و) هو داخل في (عمل الصنائع) (٤) و خصّه لتخصيصه في الخبر فتأكد كراهته (و تمكين المجانين و الصبيان) (٥) منها مع عدم الوثوق بطهارتهم، أو كونهم غير مميزين، أما الصبي المميز الموثوق بطهارته المحافظ على أداء الصلوات فلا يكره تمكينه، بل ينبغي تمرينه كما يمرن على الصلاة.

(و إنفاذ الأحكام) (٦)

بالباطل و لا يشتري فيها و لا يباع و اترك اللغو ما دمت فيها، فإن لم تفعل فلا تلومن يوم القيامة إلا نفسك(١)، و مرفوع محمد بن أحمد (رفع الصوت في المساجد يكره) ٢

(١) اعترف بعضهم بعدم الوقوف على نص دال عليه و قال الشارح في الروض (أسنده في الذكرى إلى الجماعه لأن فيه استقذارا تكرهه النفس)

(٢) لما تقدم من دفن البصاق و النخامة و لما روى في صحيح ابن مسلم (كان أبو جعفر عليه السّلام إذا وجد قمله في المسجد دفنها في الحصى)(٢)

(٣) لخبر محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام: (نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عن سلّ السيف في المسجد و عن برى النبل في المسجد، قال: إنما بنى لغير ذلك)(٣)

(٤) للتعليل الوارد في خبر محمد بن مسلم المتقدم بأن المسجد قد بنى لغير ذلك و هذا كله إذا لم يستلزم حفر شيء من المسجد أو وضع آلات توجب تعطيل المسجد و إلا حرم.

(٥) لمرسل ابن أسباط المتقدم.

(٦) لمرسل ابن أسباط المتقدم، و المراد بالإنفاذ هو الحكم الصادر لقطع الخصومات لا مطلق بيان الأحكام الشرعيه للتعليم و نحوه فلم يحتمله أحد من الأصحاب و خص بالقضاء لما فيه من التشاجر و رفع الأصوات و التكاذب و ارتكاب الباطل و نحو ذلك مما لا ينبغي وقوعه في المساجد.

لكن يشكل ذلك من أن القضاء من الطاعات و المساجد محل الطاعات و العبادات، و من معروفه صدور القضاء عن أمير المؤمنين عليه السّلام في جامع الكوفة حتى أن دكه القضاء-

ص: ١٠٠

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب أحكام المساجد حديث ٣ و ٥.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ٤.

٣- (( ٤ )) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب أحكام المساجد حديث ١.

إما مطلقاً (١)، و فعل عليّ عليه السّلام له بمسجد الكوفة خارج، (٢)، أو مخصوص بما فيه جدال و خصومه، أو بالدائم لا ما يتفق نادراً، أو بما يكون الجلوس فيه (٣) لأجلها (٤) لا- بما إذا كان لأجل العبادة فاتفقت الدعوى، لما في إنفاذها حينئذ (٥) من المسارعة المأمور بها، و على أحدها (٦) يحمل فعل على عليه السّلام، و لعله بالأخير أنسب (٧)، إلا- أن دكّه القضاء به (٨) لا تخلو من منافره (٩) للمحامل.

(و تعريف الضّوالّ) (١٠) إنشادا و نشدانا و الجمع بين وظيفتي تعريفها في

معروفه فيه إلى يومنا هذا، بل و عن الشيخ أن النبي صلى الله عليه و آله و سلم كان يقضى في المسجد الجامع و لو كان مكروها ما فعله، و عن كشف اللثام (أن في بعض الكتب أنه بلغ أمير المؤمنين عليه السّلام أن شريحا يقضى في بيته فقال: يا شريح، اجلس في المسجد فإنه أعدل بين الناس و إنه و هنّ بالقاضى أن يجلس في بيته)، و لذا مال بعض المتأخرين تبعاً للشيخ و سلار و الحلبي إلى عدم الكراهه بل إلى الاستحباب.

نعم حمل النهي الوارد على القضاء المصاحب للجدل و الخصومه كما ذهب إليه الراوندى، و قضاء النبي و الولي مجرد عن ذلك، أو يحمل النهي على دوام القضاء لا ما يتفق نادراً، أو يحمل النهي على ما لو كان الجلوس في المسجد من أجل القضاء لا ما يتفق إذا كان الجلوس للعبادة و الطاعات و على الأخير يحمل فعل النبي و الولي.

(١) و إن لم يكن فيه خصومه و جدال.

(٢) لما سيأتي من المحامل.

(٣) في المسجد.

(٤) أى لأجل الأحكام.

(٥) حين جلوسه لأجل العبادة.

(٦) و معه كيف يمكن القول بأن النهي عن إنفاذ الأحكام مطلق؟.

(٧) لأن قضاءه عليه السّلام في مسجد الكوفة لم يكن نادراً و من البعيد تجرد الدعاوى عن الخصومات.

(٨) بمسجد الكوفة.

(٩) لأن الإضافة تعطى أن مكانا خاصا في المسجد كان يجلس فيه عليه السّلام من أجل القضاء، و الأولى جعل النهي عن القضاء في المساجد مخصوصا بغير المعصومين، و أما المعصوم فيجوز له بدون كراهه و كم للمعصوم من أحكام ينفرد بها.

(١٠) و هو إنشادها لمرسل على بن أسباط المتقدم، و كذا نشدائها و هو طلبها و السؤال عنها ففي مرسل الفقيه: (سمع النبي صلى الله عليه و آله و سلم رجلا ينشد ضاله في المسجد، فقال: قولوا له، لا رد -



المجامع و كراهتها فى المساجد فعله خارج الباب (و إنشاد الشعر) (١) لنهاى النبى صلى الله عليه و آله و سلم عنه، و أمره بأن يقال للمنشد «فضَّ الله فاك»، و روى نفى البأس عنه، و هو غير مناف للكراهه (٢).

قال المصنف فى الذكرى: ليس ببعيد حمل إباحه إنشاد الشعر على ما يقلّ منه و تكثر منفعتة، كبيت حكمه، أو شاهد على لغه فى كتاب الله تعالى و سنّه نبيه صلى الله عليه و آله و سلم، و شبهه، لأنه من المعلوم أن النبى صلى الله عليه و آله و سلم كان ينشد بين يديه البيت و الأبيات من الشعر فى المسجد و لم ينكر ذلك.

الله عليك فإنها بنيت لغير ذلك(١).

نعم ذكر الأصحاب أن تعريف اللقطة إنما فى المجامع و قد ورد فى خبر على بن جعفر عن أخيه عليهما السّلام: (سألته عن الضالة أ يصلح أن تنشد فى المسجد؟ قال: لا بأس) ٢

فالجمع بين النصوص مع رفع الكراهه يقتضى التعريف على أبواب المساجد لا فى داخلها.

(١) فى حديث الناهى (نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أن ينشد الشعر فى المسجد) (٢)، و خبر جعفر بن إبراهيم عن على بن الحسين عليهما السّلام (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: من سمعتموه ينشد الشعر فى المساجد فقولوا: فضَّ الله فاك، إنما نصبت المساجد للقرآن) ٤.

نعم ورد فى خبر على بن جعفر عن أخيه موسى عليهما السّلام (سألته عن الشعر أ يصلح أن ينشد فى المسجد؟ فقال: لا بأس) (٣)، و صحيح ابن يقطين عن أبى الحسن عليه السّلام (عن إنشاد الشعر فى الطواف فقال: ما كان من الشعر لا بأس به فلا بأس به) (٤).

و لذا ذهب البعض لهذين الخبرين بنفى الكراهه إلى إنشاد القليل مما يكثر نفعه كبيت حكمه أو شاهد فى مسأله علميه أو ما كان فيه عظه أو مدح للنبى صلى الله عليه و آله و سلم و الأئمة عليهم السّلام و مرآثى أبى عبد الله عليه السّلام لأن كل ذلك عباده أو راجح و لذا كان من سيره النبى صلى الله عليه و آله و سلم كما فى الذكرى أنه ينشد بين يديه البيت و الأبيات من الشعر فى المسجد.

(٢) بل يؤكدها إذ هو نفى للحرمه حينئذ.

ص: ١٠٢

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب أحكام المساجد حديث ٢ و ١.

٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب أحكام المساجد حديث ٣ و ١.

٣- (( ٥ )) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب أحكام المساجد حديث ٢.

٤- (( ٦ )) الوسائل الباب - ٥٤ - من أبواب الطواف حديث ١.

و ألحق به بعض الأصحاب ما كان منه موعظه، أو مدحا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم و الأئمه عليهم السّلام، أو مرثيه للحسين عليه السّلام، و نحو ذلك لأنه عباده لا تنافي الغرض المقصود من المساجد، و ليس ببعيد. و نهى النبي صلى الله عليه وآله و سلم محمول على الغالب من أشعار العرب الخارجه عن هذه الأساليب.

(و الكلام فيها بأحاديث الدنيا) (١) للنهي عن ذلك و منافاته لوضعها فإنها وضعت للعباده.

### في ما تكره الصلاة فيها

(و تكره الصلاة في الحمام) (٢) و هو البيت المخصوص الذي يغتسل فيه لا

(١) للمرسل عن علي عليه السّلام: (يأتى في آخر الزمان قوم يأتون المساجد فيقعدون حلقا ذكرهم الدنيا و حب الدنيا، لا تجالسوهم فليس لله فيهم حاجه) (١) و للتعليل في خبر جعفر بن إبراهيم المتقدم بأن المساجد قد نصبت للقرآن، و في مرسل الفقيه المتقدم بأنها بنيت لغير ذلك.

(٢) لمرسل عبد الله بن الفضل عن أبي عبد الله عليه السّلام (عشره مواضع لا يصلى فيها: الطين و الماء و الحمام و القبور و مسان الطريق و قرى النمل و معاطن الإبل و مجرى الماء و السبخ و الثلج) (٢) و نحوه غيره المحمول على الكراهه جمعا بينه و بين موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن الصلاة في بيت الحمام قال: إذا كان موضعا نظيفا فلا بأس) (٣) هذا كله على المشهور و ذهب أبو الصلاح إلى التحريم و هو ضعيف لخبر الجواز.

ثم إن المراد من الحمام هل ما يعم المسلخ و موطن الاغتسال كما هو المعنى العرفى أو مختص بموضع الاغتسال لملاحظه مبدأ الاشتقاق إذ هو مشتق من الحميم و هو الماء الحارّ الذي يغتسل به فلا تتعدى الكراهه إلى مسلخه و به جزم العلامه في القواعد و تبعه الشارح في الروض، و ذهب العلامه في النهايه إلى كراهه الصلاة في المسلخ لكونه مأوى الشياطين و موضع كشف العوره و لازدحام الناس فيه و دخولهم و خروجهم الموجب لانشغاله عن الصلاة، نعم ورد في خبر علي بن جعفر عن أخيه عليهما السّلام: (عن الصلاة في بيت الحمام، فقال: إذا كان الموضع نظيفا فلا بأس، يعنى المسلخ) (٤) و لم يثبت هذا-

ص: ١٠٣

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب أحكام المساجد حديث ٤.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب مكان المصلى حديث ٦.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب مكان المصلى حديث ٢.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب مكان المصلى حديث ١.

المسلخ وغيره من بيوته و سطحه. نعم تكره في بيت ناره من جهه النار (١)، لا من حيث الحمام.

(و بيوت الغائط) (٢) للنهي عنه، ولأن الملائكة لا تدخل بيتا يبالي فيه و لو في إناء، فهذا أولى (و بيوت النار) (٣) و هي المعدّه لإضرارها فيها كالأتون و الفرن لا

التفسير من المعصوم بل يحتمل أن يكون من على بن جعفر و الظاهر أنه من الصدوق راوى الخبر كما ذهب إليه جماعه، و تفسيره ليس بحجه لأن بيت الحمام ظاهر في موضع الاغتسال بملاحظه مبدأ الاشتقاق أو فيما يعمه و المسلخ عرفا، فتخصيصه بالمسلخ فقط على خلاف المعنى اللغوى و العرفى و أما سطح الحمام فلا تكره الصلاة عليه لعدم شمول الحمام له مع عدم ورود نص خاص فيه.

(١) و سيأتى دليله.

(٢) على المشهور لخبر محمد بن مروان عن أبي عبد الله عليه السّلام (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: إن جبرئيل أتاني فقال: إنا معاشر الملائكة لا ندخل بيتا فيه كلب و لا تمثال جسد و لا إناء يبالي فيه) (١) و عليه فما أعد للبول و الغائط يكون أولى بالحكم و يؤيده خبر عبيد بن زراره و عن أبي عبد الله عليه السّلام (الأرض كلها مسجد إلا بئر غائط أو مقبره) (٢) و عن ظاهر المقنعه عدم الجواز و عن النهايه النهى و لعلهما يريدان الكراهه لأن ما تقدم لا يصلح إلا للكراهه.

(٣) ففي خبر على بن جعفر عن أبي الحسن عليه السّلام (سألته عن الرجل هل يصلح له أن يصلى و السراج موضوع بين يديه في القبلة قال: لا يصلح له أن يستقبل النار) (٣)، و خبر عمار الساباطى عن أبي عبد الله عليه السّلام (لا يصلى الرجل و في قبلته نار أو حديد، قلت:

أله أن يصلى و بين يديه مجمره شبه؟ قال: نعم، فإن كان فيها نار فلا يصلى حتى ينحىها عن قبلته، و عن الرجل يصلى و بين يديه قنديل معلق و فيه نار إلا أنه بحياله قال: إذا ارتفع كان أشرّ لا يصلى بحياله) ٤.

و النهى محمول على الكراهه لمرفوع الهمداني عن أبي عبد الله عليه السّلام (لا بأس أن يصلى الرجل و النار و السراج و الصوره بين يديه، إن الذى يصلى له أقرب إليه من الذى بين يديه) ٥، و للتوقيع الخارج للأسدى عن صاحب الزمان عليه السّلام (و أما ما سألت عنه من -

ص: ١٠٤

١- (١) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب مكان المصلى حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب مكان المصلى حديث ٢.

٣- ((٣ و ٤ و ٥) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب مكان المصلى حديث ١ و ٢ و ٤.



ما وجد فيه نار مع عدم إعداده لها (١)، كالمسكن إذا أوقدت فيه و إن كثر (و)

بيوت (المجوس) (٢) للخبر و لعدم انفكاكها عن

أمر المصلى و النار و الصورة و السراج بين يديه و أن الناس قد اختلفوا فى ذلك قبلك، فإنه جائز لمن لم يكن من أولاد عبده الأصنام و النيران(١)

و هذه الأخبار ظاهره فى كراهه النار بين يدي المصلى تجاه القبلة و إليه ذهب المشهور مع ذهاب أبى الصلاح إلى التحريم و هو ضعيف، و لا- يوجد نص على كراهه الصلاة فى بيوت النار أى البيوت المعدّة لإضرام النار كالفرن و الأتون و بيت النار فى الحمام إلا أن الحكم مشهور بين الأصحاب بل صرح المحقق و الشهيد الثانيان بأنه لا فرق بين وجود النار و عدمه حال الصلاة تمسكا بإطلاق اللفظ.

و عن المعتبر و سيد المدارك و نسب إلى ظاهر الأصحاب أن المراد من بيوت النار هى مواضع عباده النيران و علله فى المدارك بأنها ليست مواضع رحمه فلا تصلح لعباده الله، نعم يكفى فى إثبات الحكم بالكراهه قولهم لقاعده التسامح فى أدله السنن.

(١) أى عدم إعداد النار للبيوت.

(٢) فى خبر الحلبي (سئل أبو عبد الله عليه السّلام: عن الصلاة فى بيوت المجوس و هى ترش بالماء قال: لا بأس به) (٢) و خبر عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام: (سألته عن الصلاة فى بيوت المجوس فقال: رش و صل) ٣، و مثله خبر أبى بصير عنه عليه السّلام ٤، و هذه الأخبار لا تدل على كراهه الصلاة فيها بل على استحباب الرش عند الصلاة بالإضافة إلى أنه يحتمل أن يكون المراد من بيوت المجوس هى بيوت النار عندهم التى اتخذت مواضع للعباده و يشهد له خبر عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن الصلاة فى البيع و الكنائس و بيوت المجوس فقال: رش و صل) (٣) و مثله خبره الآخر ٦

حيث إن عطف بيوت المجوس على البيع و الكنائس ظاهر فى كونها بيوت عباده النيران.

نعم ورد فى خبر أبى أسامه عن أبى عبد الله عليه السّلام (لا- تصل فى بيت فيه مجوسى و لا بأس بأن تصلى و فيه يهودى أو نصرانى) (٤) فإذا كان وجود المجوسى فى بيت سببا فى كراهه الصلاة لكان الحكم بالكراهه فى بيته من باب أولى، و فيه: إنه استحسان محض لا-

ص: ١٠٥

١- (١) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب مكان المصلى حديث ٥.

٢- (( ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب مكان المصلى حديث ١ و ٢ و ٣.

٣- (( ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب مكان المصلى حديث ٢ و ٤.

٤- (٧) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب مكان المصلى حديث ١.

النجاسه (١)، و تزول الكراهه برشّه (٢).

(و المعطن) (٣) بكسر الطاء واحد المعاطن، و هى مبارك الإبل عند الماء للشرب (و مجرى الماء) (٤) و هو المكان المعدّ لجريانه و إن لم يكن فيه ماء (و السبخه) (٥) بفتح الباء واحد السباخ، و هى الشىء الذى يعلو الأرض كالملاح،

نقول به و ظاهر الخبر أن وجود المجوسى فى مطلق البيوت هو السبب فى الكراهه و عليه فترتفع فيما لو وقعت الصلاه فى بيته المجرد عن المجوسى.

(١) و هذا تعليل يشمل النصرانى و اليهودى فلم خصّ بالمجوسى فقط؟

(٢) و قد عرفت أن الرش لا لرفع الكراهه بل هو مستحب عند الصلاه.

(٣) لخبر المعلّى بن خنيس عن أبى عبد الله عليه السلام (عن الصلاه فى معاطن الإبل فكرهه، ثم قال: إن خفت على متاعك شيئاً فرش بقليل ماء وصل) (١) و صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (و لا تصلّ فى أعطان الإبل إلا أن تخاف على متاعك الضيعه فاكنسه و رشه بالماء وصل فيه) ٢، و خبر على بن جعفر عن أخيه عليهما السلام (سألته عن الصلاه فى معاطن الإبل أ تصلح؟ قال: لا تصلح إلا أن تخاف على متاعك ضيعه فاكنس ثم انضح بالماء ثم صلّ) ٣ و المعاطن هى مباركها مطلقا التى تأوى إليها و هذا ما قاله العلامة فى المنتهى و نسب إلى الفقهاء كما فى الروض، و عن السرائر أن أهل الشرع لم يخصصوا ذلك بمبرك دون مبرك، نعم عن مشهور أهل اللغة أن المعاطن هى مباركها عند الشرب ليشرب علا بعد نهل و هذا ما صرح به الشهيد الثانى.

و مما يؤيد مطلق المبارك الإطلاق فى موثق سماعه (سألته عن الصلاه فى أعطان الإبل و فى مرابض البقر و الغنم فقال: إن نضحته بالماء و قد كان يابساً فلا بأس بالصلاه فيها) (٢).

(٤) لمرسل عبد الله بن الفضل المتقدم عن أبى عبد الله عليه السلام (عشره مواضع لا يصلى فيها:

الطين و الماء. إلى أن قال. و مجرى الماء و السبخ و الثلج) (٣) و هو المكان المعدّ لجريانه فيه و إن لم يكن ماء تمسكا بإطلاق اللفظ بعد عطفه على الماء فى الخبر.

(٥) و هى الأرض المالحة التى يعلوها الملاح و تكره الصلاه مع إمكان السجود عليها لا على الملاح الموجود و على ظاهرها و مستند الحكم مرسل عبد الله بن الفضل المتقدم و مثله غيره.

ص: ١٠٦

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب مكان المصلى حديث ٥ و ٢ و ٦.

٢- (٤) الوسائل الباب - ١٧ - مكان المصلى حديث ٤.

٣- (٥) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب مكان المصلى حديث ٦.

أو بكسرها و هي الأرض ذات السباخ (و قرى النمل) (١) جمع قريه، و هي مجتمع ترابها حول جحرتها (و) في نفس (الثلج) (٢) اختياراً) مع تمكن الأعضاء (٣)، أما بدونه (٤) فلا مع الاختيار.

(و بين المقابر) (٥) و إليها و لو قبراً (٦)

(١) و هي مجتمع ترابها و مستند الحكم مرسل عبد الله بن الفضل: (عشره مواضع لا يصلى فيها: الطين و الماء و الحمام و القبور و مسانّ الطريق و قرى النمل) الخبر.

(٢) لمرسل عبد الله بن الفضل المتقدم و غيره.

(٣) من الأرض بما فيها الجبهه.

(٤) أى بدون التمكن.

(٥) لمرسل عبد الله بن الفضل المتقدم (عشره مواضع لا يصلى فيها: الطين و الماء و الحمام و القبور)، و لحديث المناهى (نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أن يصلى الرجل فى المقابر و الطرق و الأرحيه و الأودية و مرابط الإبل و على ظهر الكعبه) (١)، و خبر عبيد بن زراره عن أبى عبد الله عليه السلام (الأرض كلها مسجد إلا بئر غائط أو مقبره) (٢)

و هي محموله على الكراهه كما عليه المشهور جمعا بينها و بين صحيح على بن جعفر عن أخيه عليهما السلام (عن الصلاه بين القبور هل تصلح؟ فقال: لا بأس به) (٣)، و مثله صحيح على بن يقطين ٤، و صحيح ابن خلد عن الرضا عليه السلام: (لا بأس بالصلاه بين المقابر ما لم يتخذ القبر قبله) ٥.

و ترتفع الكراهه إذا كان بينه و بين القبور عشره أذرع من كل جانب لموثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (سألته عن الرجل يصلى بين القبور قال: لا يجوز ذلك إلا أن يجعل بينه و بين القبور إذا صلى عشره أذرع من بين يديه، و عشره أذرع من خلفه، و عشره أذرع عن يمينه، و عشره أذرع عن يساره، ثم يصلى إن شاء) ٦، و عن المفيد المنع من الصلاه بدون الحائل أو البعد، و عن أبى الصلاح الحرمه و تردد فى البطلان لأخبار المنع و هما ضعيفان لأخبار الجواز.

و فى الروض «و ألحق الأصحاب بالقبور القبر و القبرين و فى دلالة الأخبار على ذلك نظر».

(٦) بأن يكون فى قبلته للنهى فى صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام (الصلاه بين القبور،

ص: ١٠٧

١- (١) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب مكان المصلى حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب مكان المصلى حديث ٤.

٣- ((٣ و ٤ و ٥ و ٦) الباب - ٢٥ - من أبواب مكان المصلى حديث ١ و ٤ و ٣ و ٥.

(إلا بحائل (١) و لو عنزه (٢) بالتحريك، و هى العصا فى أسفلها حديدہ مركززه أو معترضه (أو بعد عشره أذرع) و لو كانت القبور خلفه، أو مع أحد جانبيه فلا كراهه (٣).

(و فى الطريق) (٤) سواء كانت مشغوله بالماره، أم فارغه إن لم يعطلها و إلا حرم (٥) (و) فى (بيت فيه مجوسى) (٦) و إن لم يكن البيت له (و إلى نار مضرمه) (٧)

قال: بين خللها و لا تتخذ شيئاً منها قبله، فإن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم نهى عن ذلك، و قال: لا تتخذوا قبرى قبله و لا مسجداً (١).

(١) فقد ورد استحباب جعل شىء بين يدي المصلى حائلاً ففى خبر محمد بن إسماعيل عن الرضا عليه السلام (فى الرجل يصلى قال: يكون بين يديه كومه من تراب أو يخط بين يديه بخط) (٢)، و خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام (كان طول رحل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ذراعاً فإذا كان صلى وضعه بين يديه يستتر به ممن يمر بين يديه) (٣) و مثلها غيرها، و كلها غير ظاهره فى رفع الكراهه بالصلاه نحو القبر إذا وضع حائلاً و لذا قال فى الجواهر:

«فلم نقف على نص فى المقام فى الحائل أصلاً».

(٢) لخبر إسماعيل بن مسلم عن أبى عبد الله عن أبيه عليهما السلام (كانت لرسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عنزه فى أسفلها عكاز يتوكأ عليها و يخرجها فى العيدين يصلى إليها) (٤).

(٣) لأن صلاته ليست بين القبور حتى يشترط الحائل أو البعد المذكور لترتفع الكراهه، نعم إذا كانت فى قبلته فهى كوجود قبر واحد فيها فيشترط الحائل أو البعد حتى ترتفع الكراهه.

(٤) لمرسل عبد الله بن الفضل المتقدم (عشره مواضع لا يصلى فيها: منها مسان الطرق) (٣)، و صحيح ابن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام (عن الصلاه فى السفر فقال: لا تصل على الجاده و اعتزل على جانبيها) (٤)، و خبر الحسن بن الجهم عن أبى الحسن الرضا عليه السلام (كل طريق يوطأ فلا تصل عليه) (٧) - فرق بين الجاده العظمى أو غيرها مما يندرج تحت الطريق لخبر ابن الجهم، و النهى محمول على الكراهه لعموم مسجديه الأرض و هذا ما عليه المشهور و عن ظاهر الفقيه و المقنعه المنع من الصلاه.

(٥) فلو تعطلت الماره بصلاته فسدت الصلاه للنهى عنها بتضرر السالك.

(٦) قد تقدم الكلام فيه فى بحث بيوت المجوس.

(٧) قد تقدم البحث فيه فى بيوت النار.

- ١- (١) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب مكان المصلى حديث ٥.
- ٢- (٢ و ٣ و ٤) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب مكان المصلى حديث ٣ و ٢ و ٧.
- ٣- (٥ و ٦ و ٧) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب مكان المصلى حديث ٤ و ٥ و ٦.

أى موقده و لو سراجا أو قنديلا، و فى الروايه (١) كراهه الصلاه إلى المجرمه من غير اعتبار الإضرار (٢)، و هو كذلك، و به عتبر المصنف فى غير الكتاب، (أو) إلى (تساوير) (٣) و لو فى الوساده، و تزول الكراهه بسترها بثوب و نحوه.

(أو مصحف (٤)، أو باب مفتوحين) (٥) سواء فى ذلك القارئ و غيره، نعم يشترط الإبصار. و ألحق به التوجه إلى كل شاغل من نقش و كتابه، و لا بأس به، (أو وجه إنسان) (٦) فى المشهور فيه و فى الباب المفتوح و لا نصّ عليهما ظاهرا،

(١) و هى خبر عمار و صحيح على بن جعفر المتقدمين فى بحث بيوت النار.

(٢) و هو سطوع النار و ارتفاع لهيها.

(٣) لصحيح ابن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام (أصلى و التماثيل قدامى و أنا أنظر إليها قال:

لا، اطرح عليها ثوبا، و لا بأس بها إذا كانت عن يمينك أو شمالك أو خلفك أو تحت رجلك أو فوق رأسك، و إن كانت فى القبلة فألق عليها ثوبا و صل) (١) و مثله و غيره.

(٤) ففكره الصلاه و بين يدي المصلى مصحف مفتوح لخبر عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (فى الرجل يصلى و بين يديه مصحف مفتوح فى قبلته. قال: لا) (٢) جمعا بينه و بين خبر على بن جعفر عن أخيه عليهما السلام (سألته عن الرجل هل يصلح له أن ينظر فى نقش خاتمه و هو فى الصلاه كأنه يريد قراءته أو فى المصحف أو فى كتاب فى القبلة؟ قال: ذاك نقص فى الصلاه و ليس يقطعها) ٣ و منه تعرف ضعف الحرمة عن أبى الصلاح و إن تردد فى البطالان، ثم عن الفاضل و الشهيدين التعديه إلى كل منقوش لا اشتراك الجميع فى العله، ثم لا فرق فى المصلى بين القارئ و غيره للإطلاق. نعم يشترط عدم المانع من الإبصار كالعصى و الظلمه.

(٥) و عن المهذب البارع نسبه إلى الأكثر و عن مجمع البرهان نسبه إلى الأصحاب، و قد اعترف أكثر من واحد بعدم الدليل عليه و نقل عن المحقق أنه نسب الحكم إلى الحلبي و قال: و هو أحد الأعيان فلا بأس باتباعه، و يكفى فتواه فى مستند الحكم لقاعده التسامح.

(٦) ذكره جماعه من الأصحاب كما فى الروض، بل قيل إنه المشهور، و لا دليل عليه، نعم نسبه المحقق فى المعبر إلى الحلبي و قال: «لا- بأس باتباع فتواه لأنه أحد الأعيان»، و علّل كما فى الروض بحصول التشاغل به، و بأن فيه تشبيها بالساجد لذلك الشخص، و التعليل لا يصلح مستندا للحكم الشرعى لأنه استحسان محض.

ص: ١٠٩

١- (١) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب مكان المصلى حديث ١.

٢- (( ٢ ) و ( ٣ ) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب مكان المصلى حديث ١ و ٢.

و قد يعلل بحصول التشاغل به.

(أو حائط ينز من بالوعه) (١) يبال فيها (٢)، و لو نَزَّ بالغاظ فأولى (٣)، و فى إلحاق غيره من النجاسات وجه (٤). (و فى مراض الدواب) (٥) جمع مريض، و هو مأواها و مقرّها و لو عند الشرب (إلا) مراض (الغنم) (٦) فلا بأس بها للروايه معللا بأنها سكينه و بركه (٧) (و لا بأس بالبيعه)

(١) لمرسل البنزطى عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن المسجد ينزّ حائط قبلته من بالوعه يبال فيها فقال: إن كان نزه من البالوعه فلا تصلّ فيه، و إن كان نزه من غير ذلك فلا بأس) (١)

بعد إسقاط خصوصيه المسجديه.

(٢) كما هو مورد النص.

(٣) لأنّ الغائط أفحش لشده رائحته، و لخبر الفضيل بن يسار عن أبى عبد الله عليه السّلام (أقوم فى الصلاه فأرى قدامى فى القبله العذره فقال: تنح عنها ما استطعت) (٢) و التنحى بمقدار الاستطاعه لأنه قد شرع فى الصلاه و الخبر ظاهر فى كراهه الصلاه إلى حائط ينزّ من بالوعه غائطا و عليه فلا داعى للتمسك بأولويه الغائط على البول بالنسبه للخبر المتقدم.

(٤) استشكل فيه العلامه فى النهايه و تردد فى التذكره و كذا التردد فى المسالك، و فى الذكرى الجزم بالكراهه إذا كانت النجاسه ظاهره و أطلق فى المقنعه و فى التلخيص نسبه إلى المشهور، كلّ ذلك لإسقاط خصوصيه البول و الغائط فى الخبرين المتقدمين.

(٥) و هى الخيل و البغال و الحمير لمضمرة سماعه (لا- تصلّ فى مرابط الخيل و البغال و الحمير) (٣) بلا- فرق بين الوحشيه و الإنسيه منها و لا بين حضورها و غيابها.

(٦) لصحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام (سألته عن الصلاه فى مراض الغنم فقال: صلّ فيها) (٤)، و صحيح محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السّلام (و لا بأس بالصلاه فى مراض الغنم) ٤.

(٧) ففى الروض (لقول النبى صلى الله عليه و آله و سلم: إذا أدركتم الصلاه و أنتم فى مراح الغنم فصلوا فيها فإنها سكينه و بركه) و هذا الخبر مروى من طرق العامه لعدم وجوده فى كتبنا فضلا عن أن أخبارنا خاليه عن هذا التعليل.

ص: ١١٠

١- (١) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب مكان المصلى حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب مكان المصلى حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب مكان المصلى حديث ٣.

٤- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب مكان المصلى حديث ٢ و ١.



(و الكنيسه (١) مع عدم النجاسه). نعم يستحبّ رشّ موضع صلاته منها و تركه حتى يجفّ (٢).

و هل يشترط في جواز دخولها إذن أربابها؟ احتمله المصنف في الذكرى تبعا لغرض الواقف، و عملا بالقرينه، و فيه قوه، و وجه العدم إطلاق الأخبار بالإذن في الصلاه بها (٣).

### في تقدم المرأة على الرجل

(و يكره تقدم المرأة على الرجل، أو محاذاتها له) (٤) في حاله صلاتهما من دون

(١) لصحيح العيص عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن البيع و الكنائس يصلّى فيها؟ قال: نعم) (١)، و خبر حكم بن الحكم (سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول و سئل عن الصلاه في البيع و الكنائس. فقال: صلّ فيها قد رأيتها ما أنظفها) ٢. نعم ورد في خبر عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام (سألته عن الصلاه في البيع و الكنائس و بيوت المجوس؟ فقال: رشّ و صل) (٢).

(٢) تبه عليه في المبسوط مع أن الخبر مطلق.

(٣) و أن حالها كحال المساجد فلا يتوقف على إذن الواقف أو الناظر.

(٤) نسب إلى المشهور المنع للأخبار منها: لصحيح زراره عن أبي جعفر عليه السّلام (عن المرأة تصلى عند الرجل فقال عليه السّلام: لا تصلى المرأة بحيال الرجل إلا أن يكون قدامها و لو بصدره) (٣)، و موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (سئل عن الرجل يستقيم له أن يصلى و بين يديه امرأه تصلى قال: إن كانت تصلى خلفه فلا بأس و إن كانت تصيب ثوبه) ٥، و خبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل يصلى و المرأة بحذاه عن يمينه أو عن يساره فقال عليه السّلام: لا بأس به إذا كانت لا تصلى) (٤)، و عن السيد و الحلبي و أكثر المتأخرين الكراهه جمعا بين ما تقدم و خبر جميل عن أبي عبد الله عليه السّلام (في الرجل يصلى و المرأة تصلى بحذاه قال عليه السّلام: لا بأس) (٥)، و صحيح -

ص: ١١١

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب مكان المصلى حديث ١ و ٣.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب مكان المصلى حديث ٢.

٣- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب مكان المصلى حديث ٢ و ٤.

٤- (( ٦ )) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب مكان المصلى حديث ٢.

٥- (( ٧ )) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب مكان المصلى حديث ٦.

حائل (١)، أو بعد عشره أذرع (٢) (على) القول (الأصح) و القول الآخر التحريم، و بطلان صلاتهما (٣) مطلقا (٤)، أو مع الاقتران، و إلا المتأخره عن تكبيره الإحرام.

و لا فرق بين المحرم و الأجنبيه، و المقتديه، و المنفرده، و الصلاه الواجبه، و المندوبه (٥).

(و يزول) المنع كراهه و تحريما (بالحائل) المانع من نظر (٦) أحدهما الآخر و لو

الفضيل عن أبي جعفر عليه السّلام (إنما سميت مكة بكه لأنه يبتك فيها الرجال و النساء، و المرأه تصلى بين يديك و عن يمينك و عن يسارك و معك و لا بأس بذلك، و إنما يكره في سائر البلدان) (١).

(١) أما مع الحائل فلا بأس بالاتفاق لصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السّلام (في المرأه تصلى عند الرجل قال عليه السّلام: إذا كان بينهما حاجز فلا بأس) (٢)، و خبر محمد الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام (لا- ينبغي ذلك إلا- أن يكون بينهما ستر، فإن كان بينهما ستر أجزاءه) ٣ و مثلها غيرها.

(٢) و مع البعد المذكور فيزول النهى بالاتفاق لخبر علي بن جعفر عن أخيه عليهما السّلام (عن الرجل يصلى ضحي و أمامه امرأه تصلى بينهما عشره أذرع، قال عليه السّلام: لا بأس ليمض في صلاته) (٣).

(٣) عطف على التحريم.

(٤) سواء ابتداء معا أم لا- و قال في الروض «و كذلك أطلق كثير من الأصحاب» للنهي عن الاجتماع في الموقف المذكور و النهى في العبادات مفسد، و عن جماعه الجزم ببطلان المتأخر صلاه، و أما الذي شرع أولا بصلاته فصلاته صحيحة و موثق عمار المتقدم يشعر بصحة صلاه المتقدم حيث قال السائل: (يستقيم له أن يصلى و بين يديه امرأه تصلى) و الجواب وجود البأس في صلاته إن لم تكن تصلى خلفه و هذا هو مفهوم كلام الإمام عليه السّلام، و حصر البأس في صلاته المتأخره وقتا دليل على عدم بطلان صلاه المرأه المتقدمه بحسب الوقت كما تقدمت بحسب المكان.

(٥) لإطلاق النصوص المتقدمه.

(٦) حيث عبّر عنه بالستر كما تقدم في الخبر.

ص: ١١٢

١- (١) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب مكان المصلي حديث ١٠.

٢- (( ٢ ) و ٣ ) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب مكان المصلي حديث ٢ و ٣.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب مكان المصلي حديث ٢.

ظلمه و فقد بصر في قول (١)، لا تغميض الصحيح عينيه في الأصح (٢) (أو بعد عشره أذرع) بين موقفهما (و لو حاذى سجودها قدمه فلا منع) (٣) و المروى (٤) في الجواز كونها تصلّى خلفه، و ظاهره تأخرها في جميع الأحوال عنه، بحيث لا يحاذى جزء منها جزءا منه، و به عبّر بعض الأصحاب، و هو أجود.

### في ما يجوز السجود عليه

(و يراعى في مسجد الجبهه) بفتح الجيم، و هو القدر المعتبر منه في السجود، لا محلّ جميع الجبهه (أن يكون من الأرض (٥)، أو نباتها غير المأكول و الملبوس)

(١) و هو اختيار العلامة في التحرير و إطلاق النصوص يدفعه.

(٢) لم يذهب إليه أحد بحسب التبع، نعم استشكل في ذلك العلامة في التحرير.

(٣) كما عن جماعه منهم المفيد في المقنعه و المحقق في الشرائع و هو ظاهر المنتهى، غير أن النصوص قد اشترطت أن يكون الرجل قدامها و لو بصدره كما في صحيح زراره المتقدم (إلا أن يكون قدامها و لو بصدره) (١)، و منه تعرف ضعف القول الأول و أيضا ما ذهب إليه البعض من تأخر المرأه عن الرجل بحيث لا يحاذى جزءا منه كما استجوده الشارح.

(٤) و هو خبر عمار المتقدم (إن كانت تصلّى خلفه فلا- بأس و إن كانت تصيب ثوبه) ٢ و من القيد الأخير تعرف ضعف ما استجوده الشارح أيضا.

(٥) بالاتفاق للأخبار منها: صحيح هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام: أخبرني عما يجوز السجود عليه و عما لا يجوز؟ قال عليه السلام: السجود لا يجوز إلا على الأرض أو على ما أنبتت الأرض إلا ما أكل أو لبس، فقال له: جعلت فداك ما العله في ذلك؟ قال عليه السلام: لأن السجود خضوع لله (عز و جل) فلا ينبغي أن يكون على ما يؤكل و يلبس لأن أبناء الدنيا عبید ما يأكلون و يلبسون، و الساجد في سجوده في عباده الله (عز و جل) فلا ينبغي أن يضع جبهته في سجوده على معبود أبناء الدنيا الذين اغتروا بغرورها) (٢) و خبر الفضل بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام (لا- يسجد إلا على الأرض أو ما أنبتت الأرض إلا القطن و الكتان) ٤ و خبر الأعمش عن جعفر بن محمد عليهما السلام (لا يسجد إلا على الأرض أو ما أنبتت الأرض إلا المأكول و القطن و الكتان) ٥.

و منها تعرف حكم السجود على ما أنبتته الأرض من غير المأكول و الملبوس.

ص: ١١٣

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب مكان المصلّى حديث ٢ و ٤.

٢- (( ٣ و ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ما يسجد عليه حديث ١ و ٦ و ٣.

(عاده) (١) بالفعل، أو بالقوه القريبه منه بحيث يكون من جنسه، فلا يقدرح فى المنع توقف المأكول على طحن و خبز و طبخ، و الملبوس على غزل و نسج و غيرها (٢)، و لو خرج عنه بعد أن كان منه كقشر اللوز ارتفع المنع لخروجه عن الجنسيه (٣) و لو اعتيد أحدهما (٤) فى بعض البلاد دون بعض، فالأقوى عموم التحريم (٥). نعم لا- يقدرح النادر كأكل المخصه و العقاقير المتخذة للدواء من نبات لا يغلب أكله.

(و لا يجوز السجود على المعادن) (٦) لخروجها عن اسم الأرض بالاستحاله و مثلها الرماد (٧) و إن كان منها (٨) و أما الخزف (٩) فيبنى على خروجه بالاستحاله

(١)لأنه الظاهر من صحيح هشام المتقدم (فلا ينبغي أن يكون على ما يؤكل و يلبس) و عليه فلا بأس بالسجود على ما يؤكل فى حالات نادره كالمرض و عند المخصه مع أنه غير مأكول بحسب عادتهم.

(٢)قال الشارح فى الروض: «فلو توقف الأكل على طبخ و نحوه و اللبس على غزل و نسج و خياطه و غيرها لم يؤثر فى كونه مأكولا- و ملبوسا فالمعتبر حينئذ نوع المأكول و الملبوس فلا فرق حينئذ بين القطن قبل غزله و بعده و لو اعتبر الفعل لزم جواز السجود على الثوب غير المخيط أو المفصل على وجه لا يصلح للبس عاده و غير ذلك مما هو معلوم البطلان» انتهى و لذا نهى عن السجود على القطن و الكتان مطلقا.

(٣)أى جنس الأكل و لو بالقوه بل صار خشبا و هو من غير المأكول عاده.

(٤)اللبس أو الأكل لبعض الأصناف.

(٥)للمسك بإطلاق ما أكل و لبس فى صحيح هشام المتقدم.

(٦)لخروج المعادن عن اسم الأرض و اسم ما أنبتته، نعم لو فرض أن بعض المعادن مما يصدق عليه اسم الأرض فيجوز السجود عليه.

(٧)أى و مثل المعادن الرماد، لأنه خرج عن اسم النبات بالاستحاله كخروج المعادن و مثله الفحم أيضا.

(٨)أى و إن كان الرماد من الأرض كما لو احترق حجر ما فاستحال رمادا.

(٩)فى المدارك نسبه الجواز إلى قطع الأصحاب و عن الروض عدم العلم بالمخالف، و ذلك لصدق الأرض عليه و عدم خروجه بالطبخ عن الأرض و إن خرج عن اسم التراب، و لذا منع البعض من التيمم به لحصر التيمم عنده بالتراب و لم يمنع من السجود عليه لأن دائره السجود أوسع من دائره التيمم و لذا جاز السجود على القرطاس، و قد تقدم الكلام فى بحث التيمم فراجع.

عنها (١)، فمن حكم بطهره لزمه القول باليمنع من السجود عليه، للاتفاق على المنع مما خرج عنها بالاستحالة و تعليل من حكم بطهره بها (٢)، لكن لما كان القول بالاستحالة بذلك ضعيفا كان جواز السجود عليه قويا.

(و يجوز) السجود (على القرطاس) (٣) في الجملة إجماعا للنص الصحيح الدال

نعم ذهب الشيخ إلى أن الخزف لو كان نجسا قبل الاستحالة فيطهر بها عند ما يصير خزفا، و ألزم بأنه إذا كانت الاستحالة مطهره له لوجب أن يخرج بها عن اسم الأرض، و عليه فلا يجوز حينئذ السجود عليه، و قال الشارح في الروض «لكن لما كان القول بذلك ضعيفا لضعف حجته لم يتجه القول بعدم جواز السجود عليه» نعم الأحوط عدم السجود عليه للشك في الاستحالة، و ما تقدم في الخزف يأتي في الآجر بالتمام.

(١) عن الأرض.

(٢) بالاستحالة و المراد أن من حكم بالطهارة، علل بالاستحالة، و مع تحققها فيخرج الخزف عن الأرض فلا يجوز السجود عليه.

(٣) بالاتفاق و يدل عليه أخبار كثيرة منها: صحيح ابن مهزيار (سأل داود بن فرقد أبا الحسن عليه السلام عن القراطيس و الكواخذ المكتوبة عليها هل يجوز السجود عليها أم لا؟ فكتب عليه السلام: يجوز) (١) و صحيح جميل عن أبي عبد الله عليه السلام (أنه كره أن يسجد على قرطاس عليه كتابه) (٢) و هو ظاهر في جواز السجود على القرطاس المجرد.

و ذهب الأكثر لإطلاق النصوص إلى عدم الفرق في القراطيس بين ما كانت متخذة مما يصح السجود عليها أو لا كالمتخذ من القطن و الكتان بل و الصوف و الحرير، و سواء كانت فيها نوره من دون صبغ أو كانت مصبوغة و سواء كان مكتوبا عليها أو لا، و عن نهائه الأحكام و اللعنة و البيان و حاشيه النافع التقييد بالمتخذ من النبات، و عن حاشيه الإرشاد و الجعفريه و إرشادها و العزیه التقييد بما إذا كان من جنس ما يسجد عليه.

و الأخير متعين جمعا بين أخبار القراطيس و الأخبار المتقدمه بحصر السجود على الأرض و نباتها غير المأكول و الملبوس، و دعوى أن أخبار القراطيس مطلقه ليس في محلها إذ صحيح داود بن فرقد المتقدم إنما هو بصدد السؤال عن مانعيه الكتابه عن السجود على القراطيس و كذلك صحيح جميل المتقدم، و أما خبر صفوان الجمال الباقي من أخبار الباب و لم نذكره سابقا فهو (رأيت أبا عبد الله عليه السلام في المحمل يسجد على القرطاس و أكثر -

ص: ١١٥

١- (١) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب ما يسجد عليه حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب ما يسجد عليه حديث ٣.

عليه، و به (١) خرج عن أصله المقتضى لعدم جواز السجود عليه، لأنه مركب من جزءين لا يصح السجود عليهما، و هما النوره و ما مازجها من القطن، و الكتان، و غيرهما (٢)، فلا- مجال للتوقف فيه في الجملة و المصنف هنا خصه بالقرطاس (المتخذ من النبات) كالقطن و الكتان و القنب، فلو اتخذ من الحرير لم يصح السجود عليه، و هذا إنما يبنى على القول باشتراط كون هذه الأشياء مما لا- يلبس بالفعل حتى يكون المتخذ منها غير ممنوع، أو كونه غير مغزول أصلاً إن جوّزناه فيما دون المغزول، و كلاهما لا يقول به المصنف (٣) و أما إخراج الحرير فظاهر على هذا لأنه لا يصح السجود عليه بحال.

و هذا الشرط (٤) على تقدير جواز السجود على هذه الأشياء (٥) ليس بواضح

ذلك يومئ إيماء(١) و هو مجمل من ناحيه جنس القرطاس فلا إطلاق له.

و عليه فمع الجهل بجنس القرطاس أو مع العلم بكونها مصنوعه مما لا يصح السجود عليه كما هو المتعارف في عصرنا فلا يصح السجود عليها لعدم إحراز شرط الصحة في ما يسجد عليه، نعم إذا كان القرطاس مأخوذاً من جنس ما يسجد عليه فالكتابة عليه لا تضر بالسجود كما في خبر جميل المتقدم بشرط أن لا تستوعب الكتابة جميع أجزاء القرطاس بحيث يقع مسمى السجود على أجزاء القرطاس الخاليه عن الكتابة، لأن الكتابة بالمداد أو غيره تشكل جرماً حائلاً بين الجبهه و القرطاس، نعم إذا لم يبق للكتابة إلا اللون فقط فلا منع و لذا جاز التيمم باليد المخضوبه.

(١) و بالنص.

(٢) كالحرير، و فيه: إن الغالب و إن كان كذلك أعني المأخوذ من القطن و الكتان إلا أن المعمول من القنب كان متعارفاً و هو غير مأكول أو ملبوس فيقتصر عليه كما عرفت جمعاً بين أخبار القرطاس و أخبار المنع عن المأكول و الملبوس من نبات الأرض.

(٣) أو يقال إن القطن و الكتان قد خرجا عن الملبوس بالفعل و القوه عند ممازجه النوره لهما فلذا جاز السجود عليهما، و أما القنب فهو مما يتخذ منه الحبال فهو من غير الملبوس و المأكول و لذا قصرنا جواز السجود على القرطاس المأخوذ منه فقط.

(٤) أي المتخذ من النبات.

(٥) و هي القطن و الكتان قبل الغزل أو هي من غير الملبوس فعلاً عند ممازجه النوره لهما.

ص: ١١٦

لأنه تقييد لمطلق النص أو تخصيص لعاقبه من غير فائده (١)، لأن ذلك (٢) لا يزيله (٣) عن حكم مخالفه الأصل (٤)، فإن أجزاء النوره المنبثه فيه بحيث لا- يتميز من جوهر الخليط جزء يتم عليه السجود كافيه (٥) فى المنع (٦)، فلا يفيد (٧) ما يخالطها (٨) من الأجزاء التى يصح السجود عليها منفرده.

و فى الذكري جواز السجود عليه إن اتخذ من القنب (٩)، و استظهر المنع من المتخذ من الحرير، و بنى المتخذ من القطن و الكتان على جواز السجود عليهما، و يشكل تجويزه القنب على أصله (١٠)، لحكمه فيها (١١) بكونه ملبوسا فى بعض

(١) بناء على أن أخبار الجواز قد نصت على القرطاسيه، و هى مطلقه فيخرج بها عن نصوص التقييد بالأرض و نباتها غير المأكول و الملبوس، و قد عرفت أن أخبار القرطاسيه لا- تنص على إخراج القرطاس بما هو قرطاس لأنها إما مجمله و إما السؤال فيها بلحاظ الكتابه عليها فلا بد من تقييدها حينئذ بأخبار حصر السجود على الأرض و نباتها غير المأكول و الملبوس.

(٢) أى اشتراط كونه متخذاً من النبات.

(٣) أى يزيل القرطاس.

(٤) و هو منع السجود إلا على الأرض و نباتها، و هو ليس منهما.

(٥) خبر لقوله (فإن أجزاء النوره).

(٦) و فيه: ما قاله فى كشف اللثام: «إن المعروف أن النوره تجعل أولاً فى ماده القرطاس ثم يغسل حتى لا يبقى فيها شىء منها» و لذا قال فى مفتاح الكرامه «و الجواب الصحيح أنّ النوره ليست جزءاً منه أصلاً، و إنما توضع مع القنب أولاً كما هو الغالب ثم يغسل حتى لا يبقى فيه شىء منها أصلاً، و لهذا لم يتأمل فيه من هذه الجهه أحد من الأصحاب ممن تقدم على الشهيد، و إنى لأعجب منه و من المحقق الثانى و الشهيد الثانى و سبطه كيف يتأملون فى ذلك و يقولون إن الحكم خارج عن الأصل، و الصانعون له من المسلمين و النصارى قرييون منهم أو بين أظهرهم و لا يسألونهم عن ذلك» انتهى.

(٧) أى للقرطاس، و قد عرفت أنه يفيد.

(٨) أى يخالط النوره.

(٩) و هو المتعين كما عرفت.

(١٠) أصل المصنف.

(١١) أى لحكم المصنف فى الذكري بكون القنب ملبوسا فى بعض البلاد.

البلاد، و أن ذلك (١) يوجب عموم التحريم (٢)، و قال فيها أيضا: في النفس من القرطاس شيء، من حيث اشتماله على النوره (٣) المستحيله من اسم الأرض بالإحراق، قال: إلا- أن نقول الغالب جوهر القرطاس أو نقول: جمود النوره يردّ إليها (٤) اسم الأرض.

و هذا الإيراد (٥) متّجه لو لا خروج القرطاس بالنص الصحيح و عمل الأصحاب، و ما دفع به (٦) الإشكال غير واضح (٧)، فإن أغلبيه المسوّغ (٨) لا- يكفى مع امتزاجه بغيره (٩) و انبثاث أجزاءهما بحيث لا يتميّز، و كون جمود النوره يردّ إليها اسم الأرض في غايه الضعف، و على قوله (١٠) (رحمه الله) لو شكّ في جنس المتخذ منه. كما هو الأغلب. لم يصح السجود عليه، للشك في حصول شرط الصحه. و بهذا ينسّد باب السجود عليه غالبا، و هو غير مسموع في مقابل النصّ و عمل الأصحاب (١١).

(١) أي إذا كان متعارفا في بعض البلاد لبسه فيحرم السجود عليه مطلقا.

(٢) وفيه: إن القنب إذا لم يمازجه النوره فنعم و أما القنب الممزوج بالنوره على المعنى المتقدم فلا يصلح لبسه و لو في بعض البلاد و لذا جاز السجود عليه لأنه قد خرج عن الملبوس فعلا أو قوه، أو أن يقال إنّ لبسه في بعض البلاد على نحو النادر و هذا لا يوجب عموم التحريم إذ الذي يوجب هو القليل في قبال الكثير لا النادر في قبال الغالب الشائع.

(٣) و قد عرفت عدم اشتماله فلا داعى لبقاء شيء في النفس.

(٤) إلى النوره.

(٥) من اشتماله على النوره.

(٦) من أنّ الغالب جوهر القرطاس.

(٧) المراد.

(٨) و هو القنب بناء على حصر القرطاس به في كلامه في الذكرى.

(٩) و هو النوره التي لا- يجوز السجود عليها فكيف جوّز السجود على جوهر القرطاس بالإضافة إلى أن جوهره ممزوج بالنوره بحيث صارت جزءا منه.

(١٠) من حصر جواز السجود على القرطاس المتخذ من القنب فقط.

(١١) وفيه إنه ليس ردا للنص و لا- لعمل الأصحاب، لأن جواز السجود على القرطاس إنما هو بعد تحقق موضوعه و معرفته بالنسبه للمكلف فلو انسّد هذا الباب في تشخيص الموضوع فلا يكون ردا للحكم كما هو واضح.



(و يكره) السجود (على المكتوب) منه مع ملاقاه الجبهه لما يقع عليه اسم السجود خاليا من الكتابه، و بعضهم لم يعتبر ذلك، بناء على كون الممداد عرضا لا يحول بين الجبهه و جوهر القرطاس، و ضعفه ظاهر.

### الشرط الخامس. طهاره البدن من الحدث و الخبث

(الخامس. طهاره البدن من الحدث و الخبث)

(و قد سبق) بيان حكمهما مفصلا (١).

### الشرط السادس. ترك الكلام

#### اشاره

(السادس (٢). ترك الكلام (٣)

فى أثناء الصلاه،

ثم لا داعى لتشديد الشارح على الماتن فيما قاله فى الذكرى من حصر الجواز بالقرطاس المتخذ بالقنب بعد ما قال الشارح نفسه فى الروض «فالاقتصار فيما خرج عن الأصل على موضع الاتفاق و هو كونه متخذا من غير الملبوس طريق اليقين و سبيل البراءه» و بعد ما قال فى المسالك «و قصر الجواز على ما اتخذ من غير الملبوس هو الأحوط و قوفا فى الرخصه على موضع اليقين».

(١) أما طهاره البدن من الحدث فقد تقدم البحث فى الوضوء و الغسل و التيمم و هى توجب رفع الحدث عن البدن، و أما طهاره البدن من الخبث فقد تقدم الكلام فى ذلك مفصلا فى أحكام النجاسات عند قول المصنف و الشارح: «و هذه النجاسات العشر يجب إزالتها لأجل الصلاه عن الثوب و البدن».

(٢) و البحث فيه عن قواطع الصلاه.

(٣) تعمد الكلام مبطل للصلاه بالاتفاق للأخبار منها: موثق أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام (إن تكلمت أو صرفت وجهك عن القبلة فأعد الصلاه) (١) و صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام (فى الرجل يصيبه الرعاف قال: إن لم يقدر على ماء حتى ينصرف بوجهه أو يتكلم فقد قطع صلاته) ٢ و صحيح ابن مسلم عن أبى عبد الله عليه السّلام فيمن يأخذه الرعاف قال: (و إن تكلم فليعد صلاته) ٣ ثم لا فرق فى الكلام المبطل بين وجود مخاطب أو لا للإطلاق، و كذا لا فرق بين كونه مضطرا أو مختارا لأن حديث الرفع يرفع المؤاخذه و لا يصلح لإثبات صحه الصلاه، نعم إذا تكلم سهوا فلا تبطل صلاته بلا خلاف للأخبار منها: صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام (فى الرجل يسهو فى -

ص: ١١٩

و هو (١) على ما اختاره المصنف و الجماعة. ما تركب من

الركعتين و يتكلم فقال عليه السّلام: يتمّ ما بقى من صلاته تكلم أو لم يتكلم و لا شيء عليه(١) و صحيح ابن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن الرجل يتكلم ناسيا في الصلاة يقول: أقيموا صفوفكم فقال عليه السّلام: يتمّ صلاته ثم يسجد سجدتين)(٢).

نعم يستثنى من الكلام ذكر الله و الدعاء المباح و القرآن فإنه غير مبطل بلا خلاف و يدل عليه موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن الرجل و المرأة يكونان في الصلاة فيريدان شيئا أ يجوز لهما أن يقولوا سبحان الله؟ قال عليه السّلام: نعم، و يوميان إلى ما يريدان)(٣).

و صحيح ابن مهزيار عن أبي جعفر عليه السّلام (عن الرجل يتكلم في صلاة الفريضة بكل شيء يناجي به ربه، قال عليه السّلام: نعم)(٤) و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام (كلما ذكرت الله (عز و جل) به و النبي صلى الله عليه و آله و سلم فهو من الصلاة)٥ و خبر عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن ذكر السورة من الكتاب يدعو بها في الصلاة مثل قل هو الله أحد، قال: إذا كنت تدعو بها فلا بأس)(٥) و ظاهر الأخير اشتراط قصد الدعاء بالقرآن.

(١) أي الكلام، اعلم أنه قد وقع الاتفاق بينهم على أن الكلام المبطل هو ما كان بحرفين فصاعدا سواء كانا موضوعين لمعنى أو مهملين بلا خلاف فيه كما عن الذخيره و ادعى عليه الإجماع في الحدائق و هو المنقول عن شمس العلوم و شرح الكافية لنجم الأئمة.

و ألحقوا بالكلام المبطل شيئين الأول: ما كان من حرف واحد مفهوم لمعنى مثل (ق) من الوقايه، و في الحدائق نسبته إلى ظاهر الأصحاب لصدق الكلام عليه لغه و عرفا، بل هو كلام عند أهل العربية لتضمنه الإسناد المفيد لأن المحذوف منه كالمذكور، و إن تردد في القواعد، و عن التذكرة و النهايه و الدروس عدم البطان لكونه لا يخرج عن الحرف الواحد و المبطل ما اشتمل على حرفين فصاعدا.

الثاني: الحرف الذي بعده مده ناشئه من إشباع حركته ضما أو كسرا أو فتحا، فإن هذه المده حرف يلحقها بالواو أو الألف أو الياء فيصير المجموع حرفين و بهما تبطل الصلاة.

و أشكل عليهم الشارح هنا بعد ما استعرض ذلك عنهم بإشكالات ثلاثه:

الأول: تقييد الكلام المبطل بما اشتمل على حرفين فصاعدا و لو كانا مهملين مما لا دليل -

- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الخلل فى الصلاة حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ٤.
- ٤- ( ( ٤ و ٥ ) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ١ و ٢.
- ٥- (٤) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب القراءه فى الصلاة حديث ١.

حرفين (١) فصاعداً، وإن لم يكن كلاماً لغه (٢) ولا اصطلاحاً (٣)، وفي حكمه (٤) الحرف الواحد المفيد (٥) كالأمر من الأفعال المعتلة الطرفين، مثل «ق» من الوقايه، و«ع» من الوعايه لاشتماله على مقصود الكلام وإن أخطأ بحذف هاء السكت (٦) وحرف المد (٧) لاشتماله على حرفين فصاعداً.

و يشكل بأن النصوص خاليه عن هذا الإطلاق (٨)، فلا أقلّ من أن يرجع فيه (٩)

عليه، لأن الكلام الوارد في الأخبار محمول على المعنى العرفي و هو صادق على مطلق اللفظ الصادر و هو مطلق الصوت المقطع من جنس الكلام.

الإشكال الثاني: إن الحرف الواحد المفهم للمعنى مثل (ق) من الوقايه هو كلام عرفاً بل أيضاً بحسب أهل اللغه و العربيه، أما بحسب أهل اللغه فهو الموضوع لحرفين فصاعداً بشرط الوضع فهو كذلك لأن المقدّر فيها بمنزله الملفوظ، و أما بحسب أهل العربيه فهو المتضمن للإسناد الخبري أو الإنشائي و هو كذلك، فلا داعي للتردد فيه كما وقع من العلامه في القواعد، أو الجزم بالبطلان كما وقع منه و من الشهيد.

الإشكال الثالث: إن حرف المدّ بما هو هو ليس بحرف ولا حركه وإنما هو زياده في مطّ الحرف و النفس به و عليه فالمد ليس بحرف حتى يكون مع ما قبله موجبا للبطلان، و إشكالاته الثلاثه متينه جدا.

(١) موضوعين أو مهملين.

(٢) قد عرفت أن الشائع عند أهل اللغه هو أن الكلام ما تركب من حرفين فصاعداً إذا كان لمعنى فيخرج المهمل.

(٣) قد عرفت أن المصطلح عند أهل العربيه كالنحاه هو أن الكلام ما اشتمل على الإسناد التام الخبري أو الإنشائي، و غيره خارج.

(٤) أي حكم ما تركب من حرفين.

(٥) أي المفيد للمعنى و هو الأمر الأول الملحق عندهم بالكلام.

(٦) لأنه يجب إلحاقها بفعل الأمر إذا كان من حرف واحد.

(٧) والمدّ يحصل من إشباع أواخر الكلم، و المده إما ألف أو واو أو ياء، و مقصود الشارح أن حرف المد مع ما قبله حرفان تبطل الصلاه بهما و هذا هو الأمر الثاني الملحق عندهم بالكلام.

(٨) أي إطلاق كون الكلام ما تركب من حرفين فصاعداً، موضوعين كانا أو مهملين، فيجب حمل الكلام المبطل على المعنى العرفي و هذا هو الإشكال الأول.

(٩) في الكلام.



إلى الكلام لغه أو اصطلاحاً (١)، و حرف المدّ (٢). و إن طال مدّه بحيث يكون بقدر أحرف (٣). لا- يخرج عن كونه حرفاً واحداً في نفسه، فإن المدّ. على ما حققوه. ليس بحرف ولا- حركه، و إنما هو زياده في مطّ الحرف و النفس به، و ذلك لا يلحقه بالكلام.

و العجب (٤) أنهم جزموا بالحكم الأول مطلقاً (٥)، و توقفوا في الحرف المفهم من حيث كون المبطل الحرفين فصاعداً، مع أنه (٦) كلام لغه و اصطلاحاً (٧).

و في اشتراط كون الحرفين موضوعين لمعنى و جهان (٨)، و قطع المصنف بعدم اعتباره. و تظهر الفائده في الحرفين الحادثين من التنحنح و نحوه (٩) و قطع

(١) أي فإن لم يحمل على المعنى العرفي فيجب حمله على المعنى اللغوي أو الاصطلاحى عند أهل العربية، و أما حمله على ما يخالف الجميع فهو مما لا دليل عليه، و هذا من تنمّه الإشكال الأول.

(٢) هذا هو الإشكال الثالث المتقدم.

(٣) فيقال: مدّ بمقدار خمس ألفات، و يراد منه التقدير لزمان النطق بالألفات الخمسه لا أن المدّ هو بحقيقته خمس ألفات كما هو واضح.

(٤) شروع في عرض الإشكال الثانى.

(٥) أي جزموا بكون الكلام ما تركب من حرفين موضوعين أو مهملين.

(٦) أي مع أن الحرف المفهم.

(٧) أما لغه فلائنه من حرفين غايته أحدهما مقدر، و أما اصطلاحاً فلائنه مشتمل على الإسناد بين الفعل و الفاعل.

(٨) قد عرفت إطباقهم على عدم اشتراط كون الحرفين موضوعين لمعنى، و لذا قال فى الجواهر: «فما عن الروضه من أن فى اشتراط كون الحرفين موضوعين لمعنى و جهين، و قطع المصنف بعدم اعتباره فى غير محله قطعاً».

(٩) كالأنين و التأوه، اعلم أن الصلاه لا تبطل بصوت التنحنح و لا بصوت الأنين و التأوه و النفخ و إن كان هذا الصوت مؤلفاً من حرفين، لخروج ذلك عن مسمى الكلام عرفاً و يدل عليه مع ذلك موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن الرجل يسمع صوتاً بالباب و هو فى الصلاه فيتحننح لتسمع جاريته أو أهله لتأتيه، فيشير إليها بيده ليعلمها من بالباب، لتنظر من هو، فقال عليه السّلام: لا بأس به) (١)، و خبر إسحاق بن عمار عن -

١- (١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ٤.

العلامه بكونهما حينئذ غير مبطلين، محتجا بأنهما ليسا من جنس الكلام، و هو حسن (١).

و اعلم أن في جعل هذه التروك من الشرائط تجوزا ظاهرا، فإن الشرط يعتبر كونه متقدما على المشروط و مقارنا له، و الأمر هنا ليس كذلك (٢).

### في الفعل الكثير

(و) ترك (الفعل الكثير (٣) عادة) و هو ما يخرج به فاعله عن كونه مصليا عرفا. و لا عبره بالعدد (٤)، فقد يكون الكثير فيه قليلا كحركة الأصابع، و القليل

رجل عن أبي عبد الله عليه السلام (عن المكان يكون عليه الغبار أ فأنفخه إذا أردت السجود، فقال عليه السلام: لا بأس) (١)، نعم ورد في خبر طلحه بن زيد عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام (من أن في صلاته فقد تكلم) (٢) و هو محمول على الكراهه جمعا، أو معرض عنه بين الأصحاب كما عن غير واحد.

(١) و فيه: إن معنى الكلام عرفا ينطبق عليهما بل ينطبق على الحرف الواحد المهمل، و هذا ما ذهب إليه الشارح أولا فكيف استحسنت ذلك من العلامه، ثم إن ظاهر كلامه أن الشهيد و العلامه قد خالفا بالمهمل و حكما بعدم البطلان، و نقله عن الشهيد قد عرفت ما قاله فيه صاحب الجواهر، و أما نقله عن العلامه مع استحسانه له مع أنه على خلاف مبناه فقد قال عنه في الجواهر «و هو أغرب من الأول».

(٢) لأن التروك لا يجب تقدمها على الصلاة و إنما يعتبر مقارنتها فقط.

(٣) بل ترك كل فعل تمحى به صورته الصلاة سواء كان الفعل قليلا أو كثيرا بلا خلاف فيه و لا إشكال، و قد اعترف أكثر من واحد بعدم النص عليه، فقال في المدارك: «لم أقف على روايه تدلّ بمنطوقها على بطلان الصلاة بالفعل الكثير»، نعم مستند البطلان هو خروج المصلي عن كونه مصليا بهذا الفعل كما علّله في المعتبر و المنتهى و جماعه، و منه تعرف أن المدار على محو صورته الصلاة و ليس له ضابط خاص. فقد يكون الكثير قليلا غير ماح لصورته الصلاة كحركة الأصابع، و قد يكون القليل كثيرا ماحيا لصورته الصلاة كالوثبه الفاحشه، و منه تعرف أن عدد الركعات و التسييح بالأصابع و السبحه كما هو المتعارف عند بعض المصلين لا يضّر لعدم محو صورته الصلاة، و منه تعرف حكم السكوت الطويل الموجب لمحو صورته الصلاة دون القليل.

(٤) أي عدد الأفعال.

ص: ١٢٣

١- (١) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب السجود حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ٤.



فيه كثيرا كالوثبه الفاحشه.

و يعتبر فيه التوالى (١)، فلو تفرّق بحيث حصلت الكثره فى جميع الصلاه و لم يتحقّق الوصف (٢) فى المجتمع (٣) منها لم يضر، و من هنا كان النبىّ صلى الله عليه و آله و سلم يحمل أمامه و هى ابنه ابنته و يضعها كلما سجد ثم يحملها إذا قام (٤). و لا يقدح القليل كلبس العمامه و الرّداء و مسح الجبهه و قتل الحيّه و العقرب و هما منصوبان (٥).

### فى السكوت الطويل و البكاء و القهقهه

(و) ترك (السكوت الطويل) المخرج عن كونه مصليا (عاده) و لو خرج به عن كونه قارئاً (٦) بطلت القراءه خاصه.

(و) ترك (البكاء) (٧) بالمدّ، و هو ما اشتمل منه على صوت، لا مجرد خروج

(١) أى توالى الفعل المنافى بحيث لو فرّق على أجزاء الصلاه لخرج عن كونه ماحيا فلا بأس، نعم لو أتى به دفعه واحده و عدّ ماحيا لصوره الصلاه فهو مبطل و هذا هو مراده من التوالى.

(٢) و هو الخروج عن كونه مصليا عرفا.

(٣) أى المجتمع فعلا من دون ضم بقيه الأفعال الواقعه فى بقيه أجزاء الصلاه.

(٤) صحيح مسلم ج ٢ ص ٧٣.

(٥) ففى خبر زراره عن أبى جعفر عليه السّلام (رجل يرى العقرب و الأفعى و الحيه و هو يصلى أ يقتلها؟ قال: نعم إن شاء فعل) (١) و مثله غيره من الأخبار، و فى خبر عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (لا بأس أن تحمل المرأة صبيها. و هى تصلى و ترضعه و هى تشهد) (٢).

(٦) فالسكوت له حدّ لا يضرّ بالصلاه و لا بالقراءه، و له حدّ يضرّ بالقراءه فقط دون الصلاه و له حدّ يضرّ بالقراءه و الصلاه و المرجع هو العرف.

(٧) تعمد البكاء موجب لبطلان الصلاه على المشهور لخبر النعمان بن عبد السلام عن أبى حنيفه (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن البكاء فى الصلاه أ يقطع الصلاه؟ فقال عليه السّلام:

إن بكى لذكر جنه أو نار فذلك هو أفضل الأعمال فى الصلاه، و إن كان ذكر ميتا له فصلاته فاسده) (٣)، و عن الأردبيلي و جماعه الإشكال فيه لضعف الخبر و فيه: إن عمل الأصحاب به جابر لو هنته.

ص: ١٢٤

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ٤.

الدمع مع احتمال له لأنه (١) البكا مقصورا، والشك في كون الوارد منه في النص مقصورا أو ممدودا، وأصالة عدم المدّ معارض بأصالة صحه الصلاة، فيبقى الشك في عروض المبطل مقتضيا لبقاء حكم الصحه.

هذا و اعلم أن البكاء يمدّ و يقصر فمع المدّ يراد به البكاء المشتمل على الصوت، و مع القصر يزداد به الدموع فقط و هو المحكى عن الصحاح و الخليل و الراغب و ابن فارس و عن المقاييس نسبتة إلى النحويين، و باعتبار أن المسئول عنه في الروايه كما وصلت إلينا بالمدّ فيكون البكا مقصورا و مجردا عن الصوت فلا بأس به و إن كان لذكر الميت و قد نسب ذلك إلى المشهور بين الأصحاب كما في الحدائق، هذا و يحتمل أن يكون البكاء في الروايه مقصورا إذ لا توجد نسخ مضبوطة تقطع النزاع مع العلم بتسامح النسخ بالإضافه إلى أن لفظ البكاء بالمد قد وقع في السؤال مع أن الحكم مستفاد من الجواب و هو مشتمل على الفعل (إن بكى) و هو مطلق يشمل الحالتين، فضلا عن أصالة عدم الزيادة في اللفظ و المعنى عند الشك فيها، و أيضا لا نسلم بهذا الفرق بين الممدود و المقصور إذ المعنى العرفي أعم و لا بد أن تحمل الروايه عليه.

و في الكل تأمل أما في الأول فكل النسخ قد جاءت بالممدود فلا داعي لاحتمال غيره، و الثاني أن الفعل و إن كان كذلك إلا أن المراد منه هو الممدود للتطابق بين الجواب و السؤال و الثالث معارض بأصالة صحه الصلاة لو بكى من دون صوت، و الرابع أن الفرق بين العرف و اللغه في عصرنا غير متحقق و أن البكاء فيهما هو ما يشمل المجرد لكن اتفاق أهل اللغه على ما نقل يوجب أن يكون المعنى العرفي في زمن صدور النص متطابقا معه، و إن كان الاحتياط لا يترك في البكاء المجرد عن الصوت.

ثم اعلم أن الروايه و إن نصت على البكاء لذكر الميت لكن مقابلته مع ذكر الجنه و النار يقتضى أن يكون ذكر الميت من باب المثال لكل ما يكون من الأمور الدينويه، نعم إذا صلى و دعا الله بأمر دنيوى لكنه بكى تذللًا لله تعالى حتى يقضى حاجته فهو من المرغبات شرعا ففى خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام (إذا خفت أمرا يكون أو حاجه تريدها فابدأ بالله تعالى فمجده و أثن عليه كما هو أهله و صلّ على النبي صلى الله عليه و آله و سلم و سل حاجتك، و تباك و لو مثل رأس الذباب، إن أبى عليه السّلام كان يقول: إن أقرب ما يكون العبد من الرب (عز و جل) و هو ساجد باك)(١).

(١) أى مجرد خروج الدمع.

ص: ١٢٥

و إنما يشترك ترك البكاء (للدنيا) كذهاب مال و فقد محبوب، و إن وقع على وجه قهري في وجه (١)، و احترز بها عن الآخرة، فإن البكاء لها. كذكر الجنة و النار، و درجات المقرّبين إلى حضرته، و دركات المبّعدين عن رحمته. من أفضل الأعمال (٢). و لو خرج منه حينئذ (٣) حرفان فكما سلف (٤).

(و) ترك (القهقهه) (٥) و هي: الضحك المشتمل على الصوت و إن لم يكن فيه

(١) لا يمكن دفعه، فلو بكى على نحو الاضطرار تبطل الصلاة على المشهور بل قيل: لم يعرف مخالفا فيه لإطلاق النص، و حديث الرفع يرفع الإثم و لا يصحح ما وقع منه.

(٢) ففي خبر منصور بن يونس عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن الرجل يتباكى في الصلاة المفروضه حتى يبكى، فقال: قره عين و الله، و قال: إذا كان ذلك فاذكرني عنده) (١) و خبر سعد بن عبيدة السابري (قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: أ يتباكى الرجل في الصلاة؟ فقال: يخ بخ و لو مثل رأس الذباب) ٢.

(٣) أي و لو خرج من المصلى حين كون بكائه لذكر الجنة و النار.

(٤) من اشتراط كونهما موضوعين لمعنى فيبطل و إلا- فلا- و قد استحسنة الشارح الثاني، و لذا قال في الروض «و لو خرج منه حرفان بحيث لا يصدق عليهما اسم الكلام فكما مرّ في التنحج، و قطع المصنف. أي العلامه. هنا أيضا بعدم البطلان بهما» هذا و قد عرفت خروجهما عن اسم الكلام عرفا و ليس البطلان لأن الكلام المبطل هو ما تركب من حرفين موضوعين لمعنى دون المهملين.

(٥) فالقهقهه مبطله للصلاه بالاتفاق للأخبار منها: صحيح زراره عن أبي عبد الله عليه السّلام (القهقهه لا تنقض الوضوء و تنقض الصلاه) (٢) و موثق سماعه (سألته عن الضحك هل يقطع الصلاه؟ قال: أما التبسم فلا يقطع الصلاه و أما القهقهه فهي تقطع الصلاه) ٤

و في صحيح ابن أبي عمير عن رهط سمعوه يقول: (إن التبسم في الصلاه لا- ينقض الصلاه و لا- ينقض الوضوء، إنما يقطع الضحك الذي فيه القهقهه) ٥

و القهقهه هي الضحك المشتمل على الصوت و المدّ و الترجيع كما عن العين و تهذيب اللغة، و عليه فلا تكون مطلق الضحك و إن اشتمل على الصوت، و لكن لا- بد من كون المراد من المبطل هو مطلق الضحك لوقوعها في قبالة التبسم مع كون الخبر بصدد بيان حكم تمام أفراد الضحك، و المراد بالخبر هو موثق سماعه المتقدم.

ص: ١٢٤

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب قواطع الصلاه حديث ١ و ٥.

٢- (( ٣ و ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب قواطع الصلاه حديث ١ و ٢ و ٣.

ترجيع، و لا شده، و يكفى فيها و فى البكاء مساهما (١)، فمن ثم أطلق. و لو وقعت على وجه لا يمكن دفعه ففیه وجهان (٢)، و استقرب المصنف فى الذكرى البطلان.

### فى التطبيق و التكتف

(و التطبيق) (٣) و هو: وضع إحدى الراحتين على الأخرى راعيا بين ركبتيه، لما روى من النهى عنه، و المستند ضعيف، و المنافاه به من حيث الفعل (٤) منتفیه، فالقول بالجواز أقوى، و عليه المصنف فى الذكرى.

(و التكتف) (٥) و هو: وضع إحدى اليدين على الأخرى بحائل و غيره فوق

(١) أى مسمى الضحك و البكاء.

(٢) لم يخالف فى البطلان إلا- الأردبيلی، و مستند المشهور عموم النصوص المتقدمه، و دعوى حديث الرفع و الاضطراب و التمسك به كما عن الأردبيلی لا تنفعه لأن الخبر يرفع المؤاخذه فقط.

(٣) فعن أبى الصلاح و الشهيد و العلامه فى المختلف كراهته، و عن ابن الجنيد و الفاضلين و ظاهر الخلاف كما عن الذكرى و أيضا نسب فيها إلى أبى الصلاح التحريم مع أنه فى البيان نسب إليه الكراهه، و نسب إلى ابن مسعود و صاحبيه الأسود بن يزيد و عبد الرحمن بن الأسود الاستحباب، بل عن الخلاف للشيخ أن ابن مسعود قائل بوجوبه.

و على كل فلا- يوجد فى ذلك إلا خبر قرب الإسناد المروى عن على بن جعفر عن أخيه عليهما السلام (قال على بن الحسين عليهما السلام: وضع الرجل إحدى يديه على الأخرى فى الصلاه عمل و ليس فى الصلاه على) (١) و هذا ما أورده صاحب الجواهر و أورد عليه بأنه ناظر إلى التكتيف.

و إلا ما روته العامه عن مصعب بن سعد بن أبى وقاص (صليت إلى جنب أبى فطقت يديّ و جعلتهما بين ركبتيّ، فضرب أبى فى يدي فلما انصرف قال: يا بنى إنا كنا نفعل ذلك فأمرنا أن نضرب بالأكف على الركب) و هى مع ضعف سندها لا تدل على النهى عن التطبيق إذ لعل الوضع على الركب هو المستحب فلذا أمروا به فلا- يكون غيره مكروها، و لذا قال البعض كما فى المستمسك بأنه لا دليل عليه ظاهرا.

(٤) أى من حيث إنه فعل كثير فتبطل الصلاه.

(٥) على المشهور للأخبار منها: صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام (الرجل يضع يده

ص: ١٢٧

السره و تحتها بالكف عليه و على الزّند، لإطلاق النهى عن التكفير الشامل لجميع ذلك (إلا لتقيه) فيجوز منه ما تأدت به، بل يجب، و إن كان عندهم سنه، مع ظن الضرر بتركها، لكن لا تبطل الصلاة بتركها (١) حينئذ (٢) لو خالف (٣)، لتعلق النهى بأمر خارج بخلاف المخالفه فى غسل الوضوء بالمسح (٤) و الالتفات إلى ما وراءه (٥)

فى الصلاة و حكى اليمنى على اليسرى فقال: ذلك التكفير لا تفعل (١) و صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام (و لا تكفر فإنما يفعل ذلك المجوس) ٢ و خبر على بن جعفر عن أخيه عليهما السّلام (و سألته عن الرجل يكون فى صلاته أ يضع إحدى يديه على الأخرى بكفه أو ذراعه؟ قال: لا يصلح ذلك، فإن فعل فلا يعود له) ٣ و خبره الآخر المتقدم (وضع الرجل إحدى يديه على الأخرى فى الصلاة عمل و ليس فى الصلاة عمل) ٤.

و ذهب أبو الصلاح و المحقق فى المعتمد و جماعه إلى الكراهه و يدفعهم النهى الظاهر فى التحريم و البطلان، ثم إن جماعه كالصديق فى الفقيه و المفيد فى المقنعه و ابن زهره فى الغنيه و المحقق فى النافع و الشرائع اقتصروا على كون التكتف بوضع اليمنى على اليسرى كما هو ظاهر صحيح ابن مسلم المتقدم، و غيرهم ذهب إلى مطلق وضع إحدى اليدين على الأخرى كما هو صريح بقيه النصوص، إذا صدر منه بداعى التخضع سواء كان بينهما حائل أو لا و سواء كانا فوق السره أو تحتها و سواء وضع إحدى اليدين على الأخرى أو وضعها على الزند أو الذراع.

نعم إن صدر تقيه فلا بأس لعموم أدله التقيه، و كذا لو صدر بداعى الحكك و نحوه فلا بأس لخروجه عن كونه بداعى التخضع المنهى عنه.

(١)التقيه.

(٢)أى حين ظن الضرر بتركها.

(٣)و ترك التكفير، لأن النهى حينئذ هو نهى عن ترك التكفير و هو نهى عن وصف خارج عن أفعال الصلاة.

(٤)بحيث وجب عليه غسل القدم تقيه فخالف و مسح فالنهي هنا مبطل للوضوء لتعلقه بفعل من أفعال الوضوء و هو المسح.

(٥)فى الجملة هو مبطل بالاتفاق فإن كان ببدنه أجمع فتبطل الصلاة لصحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام (الالتفات يقطع الصلاة إذا كان بكله) (٢).

ص: ١٢٨

١- (( ١ و ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ١ و ٢ و ٥ و ٤.

٢- (٥) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ٣.

إن كان يبسنه أجمع، و كذا بوجهه عند المصنف و إن كان الفرض بعيدا (١)، أما إلى ما دون ذلك كاليمين و اليسار، فيكره بالوجه (٢) و يبطل بالبدن (٣) عمدا (٤) من حيث الانحراف عن القبلة.

## في الأكل و الشرب

(و الأكل و الشرب) (٥) و إن كان قليلا كاللحمه، إما لمنافاتها وضع

و مفهومه إذا لم يكن بكله فلا تبطل الصلاة و إن التفت بالوجه مستديرا و إليه ذهب العلامه و جماعه، و يدفعه أن الالتفات بالوجه مستديرا مبطل للصلاه لصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا التفت في صلاه مكتوبه من غير فراغ فأعد الصلاه إذا كان الالتفات فاحشا) (١) و الاستدبار بالوجه من مصاديق الالتفات الفاحش إلا أن يقال إن المراد منه ما كان بكل البدن و لكن يدفعه صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى عليهما السلام (سألته عن الرجل يكون في صلاته فيظن أن ثوبه قد انخرق أو أصابه شيء هل يصلح له أن ينظر فيه أو يمسه، قال: إن كان في مقدم ثوبه أو جانبيه فلا بأس و إن كان في مؤخره فلا يلتفت فإنه لا يصلح) (٢) و عليه يحمل موثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (إن تكلمت أو صرفت وجهك عن القبلة فأعد الصلاه) (٣).

و أما الالتفات بالوجه عن القبلة إلى ما بين اليمين و الشمال فلا تبطل الصلاه لخبر عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام (عن الالتفات في الصلاه أقطع الصلاه؟ فقال عليه السلام:

لا، و ما أحب أن يفعل) (٤) و قد حملت على هذه الصوره جمعا بينها و بين ما تقدم، و خالف فخر المحققين في هذه الصوره و أوجب بطلان الصلاه و هو ضعيف للخبر.

(١) بحيث يبقى البدن مستقبلا و الوجه مستديرا.

(٢) قد عرفت حكم التفات الوجه إلى ما بين اليمين و اليسار، و أما إلى نفس اليمين و اليسار فجائز لصحيح علي بن جعفر المتقدم (إذا كان في مقدم ثوبه أو جانبيه فلا بأس و إن كان في مؤخره فلا يلتفت فإنه لا يصلح) فجعل البطلان في النظر إلى المؤخره فغيره يكون جائزا بل و كذا النظر إلى الجانبين مما يستدعى النظر إلى عين يمين المصلي و يساره، لكن حكم بالكراهه لإطلاق موثق أبي بصير المتقدم و إن حمل على صوره الاستدبار.

(٣) لأنه مناف للاستقبال الذي هو شرط في صحه الصلاه.

(٤) بل و سهوا لإطلاق النصوص و حديث الرفع قد تقدم أنه لا يرفع إلا المؤاخذه و الإثم.

(٥) بلا خلاف فيه لكن اختلفوا في السبب الموجب للبطلان فقليل لكونه أكلا و شربا و يكفى -

١- (( ١ و ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ٢ و ٤ و ٦ و ٥.



الصلاه (١)، أو لأن تناول المأكول والمشروب ووضع في الفم وازدرداه أفعال كثيره (٢)، و كلاهما ضعيف، إذ لا دليل على أصل المنافاه (٣)، فالأقوى اعتبار الكثره فيهما عرفا (٤)، فيرجعان إلى الفعل الكثير، و هو اختيار المصنف في كتبه الثلاثه (إلا في الوتر لمن يريد الصوم) و هو عطشان (فيشرب) (٥) إذا لم يستدع منافيا غيره، و خاف فجأه الصبح قبل إكمال غرضه منه و لا فرق فيه (٦) بين الواجب و الندب.

و اعلم أن هذه المذكورات أجمع إنما تنافى الصلاه مع تعمدها (٧)، عند

حينئذ مسماهما كما عن الشيخ و فيه أنه لا دليل عليه، و قيل لأنه فعل كثير لان تناول المأكول و مضغه و ابتلاعه أفعال متعدده و كذا المشروب كما عن التذكرة و نهايه الأحكام، و قيل لأنه بالأكل و الشرب يعرض عن الصلاه كما عن الشهيد، و الحق كما عن جماعه أنهما يوجبان محو صوره الصلاه عرفا فلذا تبطل الصلاه. نعم لا بد من استثناء ابتلاع بقايا الطعام الباقية في الفم أو بين الأسنان لأنه لا يصدق عليه الأكل و لو صدق فهو لا يوجب محو صوره الصلاه عرفا و هذا الاستثناء متفق عليه أيضا.

(١) كما عن الشيخ.

(٢) كما عن العلامة.

(٣) إذ لا دليل على أن مطلق الأكل و الشرب يبطل الصلاه.

(٤) بل الأقوى جعل المناط هو محو صوره الصلاه بهما عرفا بلا فرق بين القليل و الكثير.

(٥) لخبر سعيد الأعرج عن أبي عبد الله عليه السلام (إني أبيت و أريد الصوم فأكون في الوتر فأعطش فأكره أن أقطع الدعاء و أشرب، و أكره أن أصبح و أنا عطشان، و أمامي قلبه بيني و بينها خطوتان أو ثلاث، قال عليه السلام: تسعى إليها و تشرب منها حاجتك و تعود في الدعاء) (١). نعم قيدت الروايه بما إذا لم يصدر منه المنافى بحيث لا يستدبر القبله إذا رجع بل يرجع القهقري، و هذه الرخصه مقصوره على الماء إذا كان عطشاننا و أما إذا لم يكن عطشاننا فلا. و كذا يمنع من الأكل في الصلاه لعدم شمول النص له و أيضا مخصوص بمن يريد الصوم و يخشى طلوع الفجر، و مخصوص بما إذا كان في الوتر و في حال الدعاء و إن كان الأولى تعميم الرخصه لمطلق النافله و لو كان في غير الدعاء إذا لا خصوصيه للروايه في الوتر و في الدعاء.

(٦) في الصوم لإطلاق الخبر.

(٧) لأن صدورهما سهوا لا يضر لحديث الرفع و هذا ما ذهب إليه الجليل إن لم يكن الكل و قد-

ص: ١٣٠

المصنف مطلقا (١)، وبعضها إجماعا (٢)، وإنما لم يقيد هنا اكتفاء باشرطه تركها، فإن ذلك يقتضى التكليف به (٣) المتوقف على الذكر، لأن الناسى غير مكلف ابتداء، نعم الفعل الكثير ربما توقف المصنف فى تقييده بالعمد، لأنه أطلقه فى البيان، و نسب التقييد فى الذكرى إلى الأصحاب، و فى الدروس إلى المشهور، و فى رساله الألفيه جعله من قسم المنافى مطلقا (٤) و لا يخلو إطلاقه هنا (٥) من دلالة على القيد (٦) إلحاقا له بالباقي (٧). نعم لو استلزم الفعل الكثير ناسيا انمحاء صورته الصلاه رأسا توجه البطلان أيضا، لكن الأصحاب أطلقوا الحكم.

## الشرط السابع. الإسلام

### فى تكليف الكفار

(السابع. الإسلام: فلا تصح العباده) (٨) مطلقا (٩) فتدخل الصلاه (١٠) (من الكافر) (١١) مطلقا و إن كان مرتدا مليا، أو عرفت أن حديث الرفع يرفع المؤاخذه فقط و لا يصحح الصلاه لو وقعت هذه المذكورات فى أثنائها و لذا استثنى بعضهم صورته النسيان أو الجهل بالحكم الوضعى فحكم بالبطلان.

(١) أى فى كل فرد من أفراد هذه المذكورات.

(٢) أى أن الإجماع قام على إبطال بعضها فى صورته التعمد و إن ذهب المصنف إلى إبطال جميعها فى هذه الصوره.

(٣) أى بالترك.

(٤) سواء صدر عمدا أو لا.

(٥) فى اللمعه.

(٦) و هو أن الفعل الكثير ينافى الصلاه فى صورته التعمد، لأنه لم يقيد بالإطلاق بل جعله كغيره، و قد عرفت أن الجميع عند المصنف مختص بصوره العمد.

(٧) للفعل الكثير بباقي المذكورات.

(٨) لا تصح العباده من الكفار لاشرط إيقاعها مع قصد التقرب و هو منفى من الكفار إذ لا يتأتى لهم، و لذا اشترط الإسلام فى صحه العبادات.

(٩) صلاه كان أو غيرها.

(١٠) أى تدخل فى العباده التى لا تصح من الكفار.

(١١) إن قلت: إن عدم تأتى النيه من الكفار إنما يتم فى الكافر الدهرى الذى لا يعرف الله، و أما غيره ممن جحد أمرا ضروريا

فيأتى منه قصد التقرب، قلت: مرادهم من نفى التقرب فى حق الكافر هو نفى التقرب الموجب لترتب الثواب و هذا لا يمكن فى الكافر -

ص: ١٣١

فطريا (و إن وجبت عليه) (١).

كما هو قول الأكثر، خلافا لأبي حنيفة حيث زعم أنه غير مكلف بالفروع فلا يعاقب على تركها، و تحقيق المسألة في الأصول. (و التمييز) (٢) بأن يكون له قوه يمكنه بها معرفه أفعال الصلاه ليميز الشرط من الفعل، و يقصد بسببه فعل العباده، (فلا تصح من المجنون (٣)، و المغمى عليه (٤) و الصبى (غير المميز لأفعالها) بحيث لا يفرق بين ما هو شرط فيها و غير شرط، و ما هو واجب و غير واجب، إذا تبه عليه.

### في تمرين الصبى على الصلاه

(و يمرن الصبى) على الصلاه (لست) (٥)، و فى البيان لسبع (٦)، و كلاهما

المحكوم بدخوله النار، و فيه: إنه لا دليل على ذلك و إلا للزم عدم صحه عبادات المخالفين لعدم ترتب الثواب عليها، و سيأتى له تتمه فى الحاشيه الآتية.

(١) أى وجبت العباده على الكافر و هذا هو المشهور المعروف عن الإماميه، و ادعى بعضهم الإجماع عليه و يقتضيه عموم أدله التكليف، و خالف أبو حنيفة فذهب إلى عدم تكليفهم بالفروع و يؤيده أن تكليف الكافر بالفروع مشكل مع الالتزام بعدم صحتها منه فلو أريد الإتيان بها حال الكفر مع عدم الصحه فهو تكليف ما لا يطاق و هو قبيح عقلا و لو أريد الإتيان بها بعد إسلامه فهو مناف لالتزامهم بأن العبادات الثابته حال الكفر تسقط بالإسلام للحديث النبوى المشهور: (الإسلام يجب ما قبله) (١).

و ردّ بأنهم قادرون على الامتثال الموجب للتقرب برفع الكفر فهو تكليف بالمقدور.

(٢) لأنه مع عدم التمييز فهو كالجمادات و يمتنع تكليفه و هذا واضح عقلا.

(٣) لمنافاه الجنون للنيه.

(٤) لأن الإغماء ينافى النيه كالجنون.

(٥) لخبر محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام (فى الصبى متى يصلى؟ قال: إذا عقل الصلاه، قلت: متى يعقل الصلاه و تجب عليه؟ قال: لست سنين) (٢).

(٦) لخبر الحلبي عن أبي عبد الله عن أبيه عليهما السلام (أنا نأمر صبياننا بالصلاه إذا كانوا بين خمس سنين، فمروا صبيانكم بالصلاه إذا كانوا بنى سبع سنين) ٣.

ص: ١٣٢

٢- ( (٢ و ٣) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٢ و ٥.

مروى، و يضرب عليها لتسع (١)، و روى لعشر (٢)، و يتخير (٣) بين نيه الوجوب و الندب، و المراد بالتمرين التعويد على أفعال المكلفين ليعتادها قبل البلوغ فلا يشق عليه بعده.

## الفصل الثالث. فى كيفية الصلاة

### إشاره

(الفصل الثالث. فى كيفية الصلاة)

### فى الأذان و الإقامه

### فى استحبابهما

(و يستحب) (٤) قبل الشروع فى الصلاة (الأذان و الإقامه) و إنما جعلهما من الكيفية خلافا للمشهور من جعلهما من المقدمات نظرا إلى مقارنة الإقامه لها غالبا (٥) لبطلانها (٦) بالكلام و نحوه (٧) بينها و بين الصلاة، و كونها أحد

(١) لخير عبد الله بن فضاله عن أبى عبد الله أو أبى جعفر عليهما السلام (يترك الغلام حتى يتم له سبع سنين فإذا تم له سبع سنين قيل له: اغسل وجهك و كفئك، فإذا غسلهما قيل له:

صل، ثم يترك حتى يتم له تسع سنين فإذا تمت له علم الوضوء و ضرب عليه و أمر بالصلاه و ضرب عليها، فإذا تعلم الوضوء و الصلاة غفر الله لوالديه إن شاء الله) (١).

(٢) لا يوجد خبر يدل على ضرب الطفل لعشر على الصلاة. نعم ورد فى خبر الجعفرىات مسندا: (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: مروا صبيانكم بالصلاه إذا كانوا أبناء عشر سنين) (٢).

(٣) بل ذكر جماعه تخيير الصبى فى كل عباده بين نيه الوجوب و نيه الندب، أما الوجوب لغرض التمرين على الفعل الواجب، و أما الندب لعدم وجوب العباده عليه، بل بعضهم رجح نيه الوجوب أو مطلق القربه من دون قصد الوجوب أو الندب لأن عبادات الصبى تمرينه لحديث رفع القلم، و فيه: إن حديث رفع القلم يرفع الإلزام و المؤاخذه و لا- يرفع الرجحان و المشروعيه، بل الأصح أن عباداته مشروعه لإطلاق أدله التشريع، نعم لا يقصد الوجوب و لا الندب لعدم الدليل عليه بل يقصد مطلق القربه.

(٤) سيأتى دليله إن شاء الله تعالى.

(٥) التقييد بالغالب إما باعتبار الغلبه فى أفراد الصلاة و هى الصلاة اليوميه بالنسبه إلى غيرها، و إما باعتبار أن الغالب فى أحوال المصلين مقارنة الإقامه للصلاه، و غير الغالب هو المصلى الذى يكتفى بإقامه غيره فصلاته غير مقارنة لإقامته.

(٦) أى الإقامه و سيأتى الكلام فى أنها لا تبطل، نعم يكره ذلك.

---

١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٧.

٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ٣ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٣.

الجزءين (١) فكانا كالجزء المقارن، كما دخلت النية فيها، (٢)، مع أنها خارجه عنها (٣)، متقدمه عليها (٤) على التحقيق.

## في كفيتهما

و كفيتهما (بأن ينويهما) (٥) أولا- لأنهما عبادته، فيفتقر في الثواب عليها (٦) إلى النية (٧)، إلا ما شذ (٨)، (و يكبر أربعا في أول الأذان، ثم التشهدان) بالتوحيد و الرساله، (ثم الحيعلات الثلاث، ثم التكبير، ثم التهليل، مثنى مثنى)، فهذه ثمانية عشر فصلا (٩).

(١) و هم و دفع، أما الوهم: إن الإقامه مقارنه للصلاه و أما الأذان فلا داعى لجعله من كفيه الصلاه، و دفعه: إن الإقامه أحد جزئى الأذان و الإقامه، فإذا اعتبرت المقارنه بين الصلاه و بين أحد الجزئين فقد اعتبرت أيضا بين الصلاه و بين الجزئين معا.

(٢) في الصلاه بناء على أنها جزء.

(٣) بناء على أنها شرط و هو الصحيح بدليل الوجدان.

(٤) بحيث يقع التقارن بين آخر جزء من النية و أول جزء من التكبير بناء على أن النية إخطاريه و قد عرفت أنها على نحو الداعى فلا داعى للبحث في محل النية أنها عند أول التكبير أو بين الألف و الراء من تكبيره الإحرام أو يتبدأ التكبير عند انتهائها.

(٥) أى يأتى بهما بنيه التقرب، فهما متوقفان على نيه التقرب لأنهما عباديان بالاتفاق و الارتكاز المتشرعى شاهد على ذلك.

(٦) على العباده.

(٧) أى كل عبادته لا يثاب عليها إلا بنيه التقرب، بل لا تتقوم العباده إلا بنيه التقرب.

(٨) كالأذان فى أذن المولود اليمنى و الإقامه فى أذنه اليسرى فهى عبادته يترتب عليها الثواب و غير مفتقره على النية كما قيل هذا بالنسبه للأذان و الإقامه، و يمكن أن يريد بقوله إلا ما شذ بالنسبه إلى مطلق العبادات كعرفه الله و إجلاله و تعظيمه و السجود له و سائر التخشعات فإنها عبادته لا تتوقف على النية، و كذا نفس النية فإنها أمر عبادى لا تتوقف على النية و الا لزم التسلسل.

(٩) بالاتفاق و يدل عليه الأخبار منها: خبر إسماعيل الجعفى عن أبى جعفر عليه السلام: (الأذان و الإقامه خمس و ثلاثون حرفا، فعّد ذلك بيده واحدا واحدا، الأذان ثمانية عشر حرفا، و الإقامه سبعة عشر حرفا) (١)، و خبر الحضرمى و كليب الأسدى جميعا عن أبى عبد الله

ص: ١٣٤



(و الإقامه مثني) في جميع فصولها و هي فصول الأذان إلا ما يخرجها (و يزيد بعد حيّ على خير العمل قد قامت الصلاة مرتين و يهّل في آخرها مره) واحده.

فصولها سبعة عشر (١) تنقص عن الأذان ثلاثه و يزيد اثنين، فهذه جمله الفصول المنقوله شرعا،(و لا يجوز اعتقاد شرعيه غير هذه) الفصول (في الأذان و الإقامه كالتشهد بالولاية) (٢) لعلّى عليه السلام (و أن محمدا و آله خير البريه) أو خير البشر (و إن)

عليه السلام (حكى لهما الأذان فقال: الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله، حي على الصلاة حي على الصلاة، حي على الفلاح حي على الفلاح، حي على خير العمل حي على خير العمل، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله لا إله إلا الله (١)).

نعم يعارضها طائفه من النصوص مثل صحيح صفوان عن أبي عبد الله عليه السلام (الأذان مثني مثني و الإقامه مثني مثني) ٢ و هي لا تقاوم الطائفه الأولى لأنها المشهور و عليها العمل.

(١) إنه مذهب الأصحاب و عليه عمل الطائفه و يدل عليه خبر إسماعيل الجعفي المتقدم، و ما ورد من أنها مثني مثني كصحيح صفوان المتقدم أو أنها مره مره إلا قول (الله أكبر) فإنه مرتان (٢)، و غير ذلك فهو غير معمول به و بعضه محمول على التقية.

(٢) الشهاده لعلّى عليه السلام بالولاية و إمره المؤمنين ليست جزءا من الأذان أو الإقامه بلا خلاف في ذلك و لا إشكال، قال الصدوق في الفقيه: «هذا هو الأذان الصحيح. بعد ذكر خبر الحضرمي و الأسدى المتقدم. لا يزداد فيه و لا ينقص منه، و المفوضه (لعنهم الله) قد وضعوا أخبارا زادوا بها في الأذان: (محمد و آل محمد خير البريه) مرتين، و في بعض رواياتهم بعد أشهد أن محمدا رسول الله (أشهد أن عليا ولي الله) مرتين، و لا شك في أن عليا ولي الله و أمير المؤمنين حقا، و أن محمدا و آله صلى الله عليهم خير البريه، لكن ليس ذلك في أصل الأذان، ثم قال: و إنما ذكرت ذلك ليعرف بهذه الزيادة المتهمون بالتفويض المدلسون أنفسهم في جملتنا). و قال الشيخ في النهاية: فأما ما روى في شواذ الأخبار من قول: (إن عليا ولي الله و آل محمد خير البريه) فمما لا يعمل عليه في الأذان و الإقامه، فمن عمل به كان مخطئا» و قال في المبسوط: «و أما قول. أشهد أن عليا أمير المؤمنين و آل محمد خير البريه. على ما ورد في شواذ الأخبار فليس بمعمول عليه في الأذان و لو فعله الإنسان لم يآثم به، غير أنه ليس من فضيله الأذان و لا كمال فصوله».

ص: ١٣٥

١- ( (١ و ٢) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ١ و ٩ و ٤.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ٣.

(كان الواقع كذلك) فما كل واقع حقا يجوز إدخاله في العبادات الموظفة شرعا، المحدوده من الله تعالى، فيكون إدخال ذلك (١) فيها بدعه و تشريعا، كما لو زاد في الصلاه ركعه أو تشهدا أو نحو ذلك من العبادات. و بالجمله فذلك من أحكام الإيمان لا من فصول الأذان.

قال الصدوق: إن إدخال ذلك فيه من وضع المفوضه و هم طائفه من الغلاه، و لو فعل هذه الزياده، أو إحداها بنيه أنها منه أثم في اعتقاده، و لا يبطل الأذان بفعله، و بدون اعتقاد ذلك لا حرج (٢). و في المبسوط أطلق عدم الإثم به (٣)، و مثله المصنّف في البيان.

### في استحبابهما في الخمس

(و استحبابهما ثابت في الخمس) اليوميه خاصه (٤)، دون غيرها من الصلوات

(١) بعنوان أنه من أجزاء الأذان و الإقامه.

(٢) بل يستحب لخبر الاحتجاج (إذا قال أحدكم: لا إله إلا الله محمد رسول الله فليقل: على أمير المؤمنين) (١) و هو مطلق يشمل الأذان و غيره، و لما ورد في صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام (و صل على النبي كلما ذكرته أو ذكره ذاكر عندك في أذان و غيره) (٢) فإذا استحب الصلاه على النبي صلى الله عليه و آله و سلم في أثناء الأذان مع الاعتقاد بعدم الجزئيه فكذا في غيره مما تقدم.

(٣) و إن اعتقد أنه من الأذان و قد تقدم كلامه.

(٤) بالاتفاق و يشهد له جمله من النصوص منها: صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام (ليس يوم الفطر و لا يوم و الأضحى أذان و لا إقامه، أذانهما طلوع الشمس) (٣).

و خبر إسماعيل الجعفي (أ رأيت صلاه العيدين هل فيهما أذان و إقامه؟ قال عليه السلام: ليس فيهما أذان و لا إقامه و لكنه ينادى الصلاه ثلاث مرات) (٤).

و موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا قمت إلى صلاه فريضه فأذان و أقم) (٤) و هو محمول على الفرائض الخمسه فقط جمعا بين الأخبار.

ص: ١٣٦

١- (١) الاحتجاج ج ١ ص ٢٣١ في ضمن احتجاج أمير المؤمنين (ع) في ذيل تفصيل ما كتب على العرش طبع دار النعمان سنه ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤٢ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ١.

٣- ((٣ و ٤) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب صلاه العيد حديث ٥ و ١.



و إن كانت واجبه. بل يقول المؤذن للواجب منها: الصلاة ثلاثا (١) بنصب الأولين (٢)، أو رفعهما (٣)، أو بالتفريق (٤) (أداء و قضاء (٥)، للمنفرد و الجامع (٦)، و قيل) و القائل به المرتضى و الشيخان (يجبان في الجماعه) (٧) لا- بمعنى اشتراطهما في الصلحه، بل في ثواب الجماعه على ما صرح به الشيخ في المبسوط و كذا فسره به (٨) المصنّف في الدروس عنهم مطلقا (٩).

(١) لخبر إسماعيل الجعفي المتقدم مع إلغاء خصوصيه مورده.

(٢) أي بنصب لفظ الصلاة في المره الأولى و الثانيه و أما في المره الثالثه فالوقف، و النصب على تقدير حذف العامل بتقدير: أقيموا الصلاة و أما الوقف في الثالثه فلأن الوقف مع الإعراب غير عربي كما ذكر.

(٣) على أنهما فاعل مع حذف الفعل بتقدير: حضرت الصلاة، أو كونهما مبتدأ لخبر محذوف و التقدير: الصلاة قائمه أو حاضره، أو كونهما خبرا لمبتدأ محذوف و التقدير: هذه الصلاة.

(٤) بالنصب و الرفع.

(٥) لإطلاق نصوص مشروعيتها.

(٦) رجالا أو نساء، حضرا أو سفرا على المشهور لإطلاق نصوص مشروعيتها.

(٧) فعن السيد و الشيخين و ابني حمزه و البراج أنهما واجبان على الرجال في الجماعه، و عن الغنيه و الكافي و الإصباح إطلاق الوجوب من غير تقييده بالرجال و مستندهم أخبار منها:

خبر أبي بصير عن أحدهما عليه السّلام (أ يجزى أذان واحد؟ قال عليه السّلام: إن صليت جماعه لم يجز إلا أذان و إقامه، و إن كنت وحدك تبادر أمرا تخاف أن يفوتك يجزئك إقامه إلا الفجر و المغرب فإنه ينبغي أن تؤذن فيهما و تقيم من أجل أنه لا يقصر فيهما كما يقصر في سائر الصلوات) (١).

و لكنها معارضه بصحيح على بن رئاب (سألت أبا عبد الله عليه السّلام قلت: تحضر الصلاة و نحن مجتمعون في مكان واحد، أ تجزئنا إقامه بغير أذان؟ قال عليه السّلام: نعم) (٢) و خبر الحسن بن زياد عن أبي عبد الله عليه السّلام (إذا كان القوم لا ينتظرون أحدا اكتفوا بإقامه واحده) (٣).

(٨) أي فسر الوجوب بالاشتراط في الثواب.

(٩) أي عن الجميع من دون استثناء لأحد منهم.

ص: ١٣٧

٢- ( (٢ و ٣) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ١٠ و ٨.

(و يتأكدان في الجهريه (١)، و خصوصا الغداه و المغرب) (٢) بل أوجبهما فيهما الحسن مطلقا (٣)، و المرتضى فيهما على الرجال (٤)، و أضاف إليهما (٥) الجمعة، و مثله ابن الجنيدي، و أضاف الأول الإقامه مطلقا (٦)، و الثاني هي (٧) على الرجال مطلقا (٨) (و يستحبان للنساء سرا) (٩) و يجوزان جهرا إذا لم يسمع

(١) للإجماع عن الغنيه و هو الحجه لخلو النصوص عن ذلك، و علل كما في روض الجنان «لأن في توظيف الجهر فيها دلالة على اعتناء الشارع بالتنبيه عليها، و في الأذان و الإقامه زياده تنبيه فيتأكد فيها» و هو استحسان محض.

(٢) فعن ابن أبي عقيل وجوبهما مطلقا و عن ابن الجنيدي وجوبهما على الرجال لخبر أبي بصير المتقدم (إلا الفجر و المغرب فإنه ينبغي أن تؤذن فيهما و تقيم من أجل أنه لا يقصر فيهما كما يقصر في سائر الصلوات).

و صحيح صفوان بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام (و لا بد في الفجر و المغرب من أذان و إقامه في الحضر و السفر لأنه لا يقصر فيهما في حضر و لا- سفر، و تجزئك إقامه بغير أذان في الظهر و العصر و العشاء الآخرة، و الأذان و الإقامه في جميع الصلوات أفضل) (١) و مثلها غيرها، لكنها محموله على الاستحباب المؤكد جمعا بينها و بين صحيح عمر بن يزيد (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الإقامه بغير الأذان في المغرب، فقال عليه السلام: ليس به بأس و ما أحب أن يعتاد) (٢) و إذا ثبت التفكيك في المغرب يثبت في الفجر لعدم التقصير فيهما.

(٣) على الرجال و النساء.

(٤) و كذا ابن الجنيدي.

(٥) أي و أضاف السيد المرتضى الجمعة.

(٦) أي أضاف الحسن فأوجب الإقامه في جميع الصلوات على الرجال و النساء.

(٧) أي و أضاف المرتضى أن الإقامه واجبه على الرجال في جميع الصلوات.

(٨) علق الشارح بقوله: «الإطلاق الأولى لمذهب الحسن بالنسبه إلى الرجال و النساء و قرينته تقييد المرتضى بعده، و الثانيه و هي قوله: و أضاف الأول الإقامه مطلقا بالنسبه إلى جميع الخمس بمعنى أنه أوجب الإقامه في الخمس دون الأذان مضافا إلى ما أوجه فيهما سابقا، و الإطلاق الثالثه للمرتضى في الخمس كذلك لكنه خص الوجوب بالرجال» انتهى.

(٩) لأن النساء عوره.

ص: ١٣٨

١- (١) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ٦.

## في ما لو نسيهما

(و لو نسيهما) المصلى و لم يذكر حتى افتتح الصلاة (تداركهما ما لم يركع) في الأصح (٣)، و قيل يرجع

(١) مع أنّ لو سمعت الرجال صوتها مع علمها بالسمع فهو محرم كما في الروض قال:

«إن سمعوا مع علمها حرم و لم يعتدّ به للنهي المفسد للعباده، و لو لم تعلم صح، و ظاهر المبسوط الاعتداد به مع سماعهم مطلقا و هو ضعيف، و اعتذر له في الذكرى بإمكان أن يقال إن ما كان من قبيل الأذكار و تلاوه القرآن مستثنى كما استثنى الاستفتاء من الرجال و تعلمهن منهم و المحاورات الضرورية، و يندفع بأن ذلك المستثنى للضرورة و هي منتفيه هنا» و نوقش بأن النهى غير مفسد لأنه عن أمر خارج عن الأذان و الإقامه و هو الجهر بهما فضلا عن أن النهى غير ثابت إذ كونها عوره لا يدل على تحريم سماع صوتها للسيره القاضيه بالجواز.

(٢) من النساء و كذا للرجال المحارم كما عن الروض.

(٣) كما هو المشهور لصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا افتتحت الصلاة فنسيت أن تؤذن و تقيم ثم ذكرت قبل أن ترقع فانصرف و أذن و أقم و استفتح الصلاة، و إن كنت قد ركعت فأتم على صلاتك) (١) و هو محمول على الاستحباب لصحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام (عن رجل نسي الأذان و الإقامه حتى دخل في الصلاة، قال عليه السلام: فليمض في صلاته فإنما الأذان سنه) ٢.

و عن الشيخ في التهذيب و الاستبصار جواز الرجوع قبل الفراغ من الصلاة لصحيح على بن يقطين (عن الرجل ينسى أن يقيم الصلاة و قد افتتح الصلاة قال عليه السلام: إن كان قد فرغ من صلاته فقد تمت صلاته، و إن لم يكن فرغ من صلاته فليعد) (٢). و هو مردود لما قاله العلامة في المختلف من دعوى الإجماع على خلافه فيكون مهجورا عندهم. و إطلاق النص و الفتوى شامل للمنفرد و غيره فما عن الشرائع و المبسوط من التقييد بالمنفرد ليس بوجه كما في المسالك.

و النصوص مقيدة بالنسيان فلا تشمل من كان متعمدا للترك فلا يجوز له الرجوع، و عن الشيخ في النهاية و الحلبي أنه يرجع ما لم يركع إذا تركهما متعمدا، و أما إذا تركهما نسيانا فيمضى في صلاته و لا يرجع، و هو ضعيف إذ ليس له مأخذ فيما بين أيدينا. و ذهب المشهور إلى أن ناسى الأذان و الإقامه يرجع، و كذا ناسى الأذان، و أما ناسى الإقامه فقط -

ص: ١٣٩

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ٣ و ١.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ٣.

العائد دون الناسي، و يرجع أيضا للإقامة لو نسيها، لا للأذان وحده،

### في ما يسقط الأذان فقط

(و يسقطان عن الجماعة الثانية) (١) إذا حضرت لتصلّي في مكان فوجدت جماعة أخرى قد أذنت و أقامت و أتّمت الصلاة (ما لم تتفرّق الأولى) بأن يبقى منها و لو

فلا- يرجع اقتصارا في إبطال الصلاة على موضع الوفاق كما في المسالك، مع أن الشهيد في النفلية نسب إلى المشهور جواز الرجوع في ناسي الإقامة، و عن الإيضاح و غايه المرام الإجماع على عدم جواز الرجوع في ناسي الأذان.

و على كل فالنصوص ظاهره في جواز الرجوع لناسيهما معا، و أما غيره فلا دليل عليه.

(١)الداخل للمسجد من أجل الصلاة تسقط عنه الأذان و الإقامة إذا كان في المسجد قد أقيمت صلاة الجماعة بأذان و إقامة و لم تتفرّق صفوفها، و يدل عليه الأخبار الكثيره منها:

موثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام (قلت له: الرجل يدخل المسجد و قد صلى القوم أ يؤذن و يقيم؟ قال عليه السّلام: إن كان دخل و لم يتفرّق الصف صلى بأذانهم و إقامتهم، و إن كان تفرّق الصف أذن و أقام)(١).

و خبر أبي علي (كنا عند أبي عبد الله عليه السّلام فأتاه رجل فقال: جعلت فداك صلينا في المسجد الفجر و انصرف بعضنا و جلس بعض في التسبيح فدخل علينا رجل المسجد فأذن فمتعناه و دفعناه عن ذلك، فقال أبو عبد الله عليه السّلام: أحسنت، ادفعه عن ذلك و امنعه أشدّ المنع، فقلت: فإن دخلوا فأرادوا أن يصلوا فيه جماعة؟ قال عليه السّلام: يقومون في ناحية المسجد و لا يبدو. يبدو. بهم إمام)(٢).

فالخبر الأول قد دلّ على سقوطهما عن المنفرد، و الثاني عن الجماعة، و يشترط في السقوط أن يكون الأذان و الإقامة لجماعة فيسقطان عن المنفرد و الجماعة الثانية حينئذ، و أما إذا صلى المنفرد بأذان و إقامة فلا يسقطان عن الثاني سواء كان منفردا أو جماعة لاختصاص النصوص بكون الأول جماعة، و ظاهر النصوص أن الجماعة كانت في المسجد فلو قامت جماعة في غير المسجد فهل يسقطان عن المنفرد أو الجماعة التي أدركت الأولى قبل تفرّق صفوفها؟ و الذي ذهب إليه في الذكرى التعميم لعدم تعقل الفرق، و في روض الجنان العدم لأنه خروج عن مورد النص فيقتصر في الرخصه على موردها، ثم إن تفرّق الصف يتحقق بقيام جميع المصلين من أماكنهم فلو بقي بعضهم و لو واحدا متشاغلا بالتسبيح فلا يصدق تفرّق الصف حينئذ عرفا.

ص: ١٤٠

١- (١) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب الأذان و الإقامة حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٦٥ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٢.



واحد معقبا، فلو لم يبق منها أحد كذلك و إن لم يتفرق بالأبدان لم يسقطا عن الثانيه، و كذا يسقطان عن المنفرد بطريق أولى (١)، و لو كان السابق منفردا لم يسقطا عن الثانيه مطلقا (٢).

و يشترط اتحاد الصلاتين (٣)، أو الوقت و المكان عرفا (٤)، و فى اشتراط كونه مسجدا وجهان (٥)، و ظاهر الإطلاق (٦) عدم الاشتراط (٧) و هو الذى اختاره المصنّف فى الذكري، و يظهر من فحوى الأخبار أن الحكمه فى ذلك مراعاة جانب الإمام السابق فى عدم تصوير الثانيه بصوره الجماعه و مزاياها، و لا يشترط العلم بأذان الأولى و إقامتها، بل عدم العلم بإهمالها لهما (٨) مع احتمال السقوط عن الثانيه مطلقا (٩)

(١) وجه الأولويه أن الأذان و الإقامة فى الجماعه أكد منهما فى المنفرد و مع ذلك يسقطان فى الجماعه فسقوطهما عن المنفرد أولى فضلا عن الأخبار المصرّحه بذلك كخبر أبى بصير المتقدم.

(٢) منفردا أو جماعه اقتصارا فى الرخصه على مورد النص.

(٣) كما عن الشيخ فى المبسوط و إطلاق الأخبار يقتضى عدم فلو كانت الجماعه الأولى قد صلت الظهر و أتت الجماعه الثانيه تريد صلاه العصر لاندرجوا تحت خبر أبى بصير المتقدم، نعم فى خبر أبى على ذكر الفجر و لكن لم يكن على نحو الاشتراط حتى يثبت اشتراط اتحاد الصلاتين.

(٤) أما اشتراط الوقت فهو لا- يزيد عن اشتراط اتحاد الصلاتين و قد عرفت ما فيه، و أما اشتراط المكان فواضح اقتصارا فى الرخصه على موضع النص و هو وحده المسجد بين الصلاتين.

(٥) بل قولان و قد تقدم الكلام فى ذلك.

(٦) أى إطلاق الأخبار.

(٧) و هو صحيح فى اتحاد الصلاتين و الوقت و أما فى المكان و المسجد فلا بدّ من الاشتراط كما سمعت، بل الحكمه هى مراعاة جانب الإمام الراتب و لذا ورد فى ذيل خبر أبى على المتقدم عن الجماعه الثانيه (يقومون فى ناحيه المسجد و لا يبدو. بيدر. بهم إمام) و هذا كاشف عن عدم تصوير الصلاه الثانيه بصوره الجماعه لجانب الإمام الراتب.

(٨) أى إهمال الجماعه الأولى للأذان و الإقامة حملا لفعل المسلم على الصحيح بمعنى الكامل ثوبا.

(٩) حتى مع العلم بإهمال الأولى لهما.

عملاً بإطلاق النص (١)، و مراعاة الحكمه (٢).

(و يسقط الأذان فى عصرى عرفه) (٣) لمن كان بها (و الجمعة) (٤)، و عشاء) ليله

(١) و فيه أنه و لو وجد فلا بد من حمله على ما لو أذنت الأولى و أقامت لأن غالب النصوص قد صرحت بأذان الأولى و إقامتها.

(٢) المستفاده من خبر أبى على المتقدم و فيه: إن مراعاة الحكمه فيما لو أتت الأولى بأذان و إقامه كما هو مورد خبر أبى على، و فى غير هذا المورد فلا بد من التمسك بإطلاق أدله مشروعيه الأذان و الإقامه.

(٣) بلا خلاف فيه للأخبار منها: صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام (السنه فى الأذان يوم عرفه أن يؤذن و يقيم للظهر، ثم يصلى ثم يقوم فيقيم للعصر بغير أذان و كذلك فى المغرب و العشاء بمزدلفه) (١).

و مرسل الفقيه: (إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم جمع بين الظهر و العصر بعرفه بأذان و إقامتين، و جمع بين المغرب و العشاء ب (جمع) بأذان واحد و إقامتين) ٢.

و مقتضى هذه الأخبار أن الأذان يسقط للصلاه الثانيه لمن أراد الجمع لا مع التفريق فى خصوص عرفه لمن كان بها و كذا فى المزدلفه، فما يظهر من البعض بسقوط الأذان مع التفريق و لمن كان فى خارج عرفه ضعيف جداً.

(٤) أى يسقط أذان عصر يوم الجمعة إذا جمعت بين العصر و الظهر أو بين العصر و الجمعة و يستدل له بخبر حفص بن غياث عن جعفر عن أبيه عليهما السلام (الأذان الثالث يوم الجمعة بدعه) (٢) بناء على تفسيره بأذان العصر لأنه ثالث بعد أذان الصبح و أذان الظهر، أو أنه ثالث بعد الأذان و الإقامه للظهر لكن عن جماعه أنه الأذان الثاني للظهر، الذى ابتدعه عثمان و قد رواه فى مجمع البيان عن السائب بن زيد، و عن بعض أنه ابتدعه معاويه.

و عن الشيخ الاستدلال للحكم بصحيح الفضيل و زراره و جماعه عن أبى جعفر عليه السلام (إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم جمع بين الظهر و العصر بأذان و إقامتين، و جمع بين المغرب و العشاء بأذان واحد و إقامتين) (٣)، و قد وردت جمله من النصوص على أنه جمع بين الصلاتين بأذان واحد و إقامتين كصحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام (إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم جمع بين الظهر و العصر بأذان و إقامتين، و جمع بين المغرب و العشاء فى الحضر من غير عله بأذان-

ص: ١٤٢

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ١ و ٣.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٤٩ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ١.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ٢.

(المزدلفه) (١) و هي المشعر، و الحكمه فيه (٢) مع النصّ (٣) استحباب الجمع بين الصلاتين (٤)، و الأصل في الأذان الإعلام، فمن حضر الأولى صلى الثانيه فكأننا كالصلاه الواحده (٤)، و كذا يسقط في الثانيه عن كل جامع (٤) و لو جوازا (٧) واحد و إقامتين(١).

و عليه فتخصيص سقوط أذان عصر يوم الجمعة فقط عند الجمع ليس في محله بل يشمل غيره من الأيام و يشمل غير الظهرين من يوم الجمعة و هذا ما أشكله سيد المدارك و هو في محله. و عن ابن إدريس سقوط أذان العصر يوم الجمعة لمن صلى الجمعة دون الظهر، و هو كما ترى، و عن المفيد و ابن البراج استحباب أذان العصر يوم الجمعة كسائر الأيام و يمكن حمل كلامهما على عدم الجمع بينهما لأنك قد عرفت أن السقوط لعله الجمع، ثم إن لفظ «عصرى» الوارد في كلام المصنف إنما هو بالنسبه لعرفه و الجمعة كما هو واضح.

(١) لمن كان فيها و قد تقدم الكلام فيه.

(٢) في سقوط الأذان في هذه الموارد الثلاثه.

(٣) و هو النصوص الوارده في سقوط الأذان لعصر عرفه و لعشاء المزدلفه و قد تقدمت، و أما سقوط أذان عصر الجمعة فلا يوجد عليه نص كما عرفت بل ادعى بعضهم عليه الإجماع ليس إلا.

(٤) في هذه الموارد الثلاثه، و عليه فيكون سقوط أذان الثانيه لمكان الجمع لا لخصوصيه البقعه أو لخصوص زمن الجمعة.

(٥) فلذا سقط الأذان في الثانيه إذ لا داعى للإعلام بها بعد جمعها مع الأولى.

(٦) و قد تقدم دليله و هو التأسى بفعل النبي صلى الله عليه و آله و سلم الوارد في صحيح ابن سنان المتقدم.

(٧) أى و لو كان الجمع جائزا على نحو الرخصه لأن الأصل في الصلاه التفريق و نصوص الجمع وارده على نحو الرخصه فلا يكون الجمع أفضل، نعم الجمع في عرفه و المزدلفه و يوم الجمعة مستحب أما في عرفه و المزدلفه للأمر بالجمع في صحيح ابن سنان المتقدم، و في صحيح ابن مسلم (لا- تصل المغرب حتى تأتى جمعا و إن ذهب ثلث الليل)(٢) و في موثق سماعه (عن الجمع في المغرب و العشاء الآخرة ب (جمع) فقال عليه السلام: لا- تصلها حتى تنتهى إلى (جمع) و إن مضى من الليل ما مضى)٣. و أما الأمر بالجمع في يوم الجمعة فلا يوجد في النصوص ما يدل عليه، نعم ورد أن وقت العصر في يوم الجمعة-

ص: ١٤٣

١- (١) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب المواقيت حديث ١.

٢- (( ٢ ) و ( ٣ ) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب الوقوف بالمشعر الحرام حديث ١ و ٢.

و الأذان لصاحبه الوقت (١)، فإن جمع في وقت الأولى (٢) أذن لها و أقام ثم أقام

كوقت الظهر في غيره، ففي خبر سفيان بن السمط قال: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت صلاة العصر يوم الجمعة؟ فقال: في مثل وقت الظهر في غير يوم الجمعة)<sup>(١)</sup>

و لكن لا يدل على استحباب الجمع بين الصلاتين إذ الجمع بينهما يقتضى عدم تفريقهما بنافله كما تقدم في المواقيت مع أن النبي صلى الله عليه و آله و سلم كان يقدم العصر و يأتي بها بعد الجمعة فاصلا بينهما ببقية نوافل الجمعة و كان يأتي بالعصر مع الأذان و هذا كاشف عن عدم استحباب الجمع بينهما بحيث لا نافله بينهما فضلا عن استحباب أذان العصر كما في خبر زريق عن أبي عبد الله عليه السلام (و ربما كان يصلى. أى رسول الله. يوم الجمعة ست ركعات إذا ارتفع النهار و بعد ذلك ست ركعات آخر، و كان إذا ركعت الشمس في السماء قبل الزوال أذن و صلى ركعتين فما يفرغ إلا مع الزوال، ثم يقيم للصلاة فيصلى الظهر و يصلى بعد الظهر أربع ركعات ثم يؤذن و يصلى ركعتين ثم يقيم فيصلى العصر)<sup>(٢)</sup>.

نعم في المعبر «و يجمع يوم الجمعة بين الظهرين بأذان و إقامتين. كذا قال الثلاثة و أتباعهم.

لأن يوم الجمعة تجمع صلواتها و تسقط ما بينهما من النوافل».

و عن النهايه و المنتهى للعلامه: «قال علمائنا: تجمع بين الظهرين يوم الجمعة بأذان واحد و إقامتين لأن يوم الجمعة تجمع بين الصلاتين و يسقط ما بينهما من النوافل فيكتفى فيهما بأذان واحد».

و عليه فلا- يوجد إلا الإجماع مع أنه مخالف لنصوص كيفية الإتيان بنوافل الجمعة و قد تقدمت في بحث المواقيت الداله على وقوع بعض نوافل الجمعة بين الصلاتين و هذا كاشف عن عدم استحباب الجمع بينهما.

(١) فالمناط على أنه إذا جمع في وقت الصلاة الأولى كالجمع بين الظهرين في عرفه فالأذان للأولى و للثانيه إقامه فقط، و لو جمع في وقت الصلاة الثانيه كالجمع بين العشاءين في المزدلفه فالأذان للثانيه و للأولى إقامه فقط غير أنه يؤذن للثانيه ثم يقيم للأولى ثم يقيم للثانيه، و عليه فالأذان لصاحبه الوقت، لأن الأذان للإعلام و هو مشرّع عند دخول وقت الصلاة فلذا كان دائما لصاحبه الوقت، هذا على المشهور بينهم.

و عن المحقق و العلامه و جماعه أن الأذان دائما للأولى و هو الظاهر من عباره المبسوط و يؤيده صحيح ابن سنان المتقدم (السنه في الأذان يوم عرفه أن يؤذن و يقيم للظهر ثم يصلى ثم يقوم فيقيم للعصر بغير أذان، و كذلك المغرب و العشاء بمزدلفه)<sup>(٣)</sup>.

(٢) أى في وقت فضيله الأولى، و لازمه لو جمع بعد خروج وقت الفضيله للصلاتين أن لا-

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب صلاة الجمعة و آدابها حديث ٤.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ١.

لثانيه، و إن جمع فى وقت الثانيه أذن أولا بنيه الثانيه، ثم أقام للأولى ثم للثانيه.

و هل سقوطه فى هذه المواضع (١) رخصه فيجوز الأذان، أم عزيمه فلا يشرع، وجهان (٢)، من أنه عباده توقيفيه (٣)، و لا نصّ عليه هنا بخصوصه

يكون الأذان لإحداهما.

(١)الثلاثة من الجمع و عرفه و المزدلفه.

(٢)أما فى يوم الجمع بالنسبه لسقوط أذان العصر فالمحكى عن البيان و الروضه هنا و كشف اللثام و غيرها أن السقوط عزيمه و عليه فالأذان للعصر يكون حراما، و عن المبسوط و العلامه فى جملة من كتبه و الذكرى و جامع المقاصد و غيرها أن الأذان للعصر مكروه، و عن الدروس أنه مباح.

و قد عرفت أن العمده فى سقوطه هو الإجماع، و لو سلم به فهو مجمل لا يدل على أن السقوط للعزيمه أو للرخصه فتبقى أدله مشروعيه الأذان مطلقه و به يثبت أن سقوطه على نحو الرخصه خصوصا بعد ما سمعت من خبر زريق المتقدم من أذان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم للعصر يوم الجمع.

و أما فى عرفه و المزدلفه فقد نسب إلى جماعه أن السقوط عزيمه و الأذان بدعه، و عن الشهيد فى بعض كتبه و المحقق أنه مكروه و عن الدروس الإباحه، و الوارد هو صحيح ابن سنان المتقدم المصرح بكون السنه إيقاع الصلاه الثانيه بلا أذان و هو كاشف عن عدم مشروعيه الأذان فى هذين الموردين.

و أما سقوط الأذان للثانيه عند جمعها مع الأولى فى مطلق الجمع فنصوص الجمع الداله على الإتيان بصلاتين بأذان واحد و إقامتين لا تدل على عدم مشروعيه الأذان للصلاه الثانيه، فالأقوى مشروعيته لعموم أدله مشروعيه الأذان.

(٣)شروع فى دليل كون السقوط عزيمه و حاصله: أن الأذان عباده توقيفيه فيجب ورود النص على مشروعيته فى كل مورد و النص مفقود هنا.

إن قلت: يكفى فى مشروعيته عموم أدله تشريعه.

قلت: إن هذا العموم مخصص بفعل النبى صلى الله عليه و آله و سلم عند ما صلى بأذان واحد و إقامتين.

وفيه: أن فعل النبى من أذان واحد و إقامتين إنما هو فى غير هذه المواضع الثلاثة التى هى محل البحث، و إنما فى الحضر من غير عله حتى يخفف عن أمته، فالأولى الاستدلال فى كل مورد على حده و قد تقدم التحقيق فى ذلك.

و العموم مخصّص بفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإنه جمع بين الظهرين والعشاءين لغير مانع بأذان وإقامتين، وكذا في تلك المواضع (١) والظاهر أنه (٢) لمكان الجمع (٣) لا لخصوصيه البقعه (٤)، و من أنه (٥) ذكر الله تعالى فلا وجه لسقوط أصلا (٦)، بل تخفيفا و رخصه و يشكل بمنع كونه بجميع فصوله ذكرا (٧)، و بأن الكلام (٨) في خصوصيه العباده لا في مطلق الذكر، و قد صرح جماعه من الأصحاب منهم العلامة بتحريمه في الثلاثه الأول (٩)، و أطلق الباقر سقطه (١٠) مع مطلق الجمع (١١).

(١) أى المواضع الثلاثه المتقدمه ففى مرسل الفقيه المتقدم (إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الظهر و العصر بعرفه بأذان و إقامتين، و جمع بين المغرب و العشاء ب (جمع) بأذان واحد و إقامتين) (١)، و قد عرفت عدم ورود نص بجمع النبي للظهرين بأذان و إقامتين بل سمعت أنه صلى الظهرين بأذنين كما فى خبر زريق المتقدم.

(٢) أى أن جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأذان واحد و إقامتين.

(٣) قد عرفت أن الجمع هو عدم التنفل بين الفريضتين بحيث يأتى بالثانيه عقبه الأولى كما تقدم ذلك فى بحث المواقيت، و قد تقدم ذكر النصوص الداله على جمع النبي بأذان واحد و إقامتين كما فى خبر صحيح الفضيل و زواره المتقدم (٢). و عليه فيستفاد من الجميع أن من أراد عدم التفريق بين الصلاتين يسقط أذان الثانيه فى حقه و هذا مورد رابع لسقوط الأذان كان على الشارح بيانه بعد ما أشار إليه هنا.

(٤) و هى عرفه أو المزدلفه.

(٥) أى الأذان و هو دليل على كون السقوط رخصه.

(٦) لأن ذكر الله حسن على كل حال.

(٧) فالحيعلات الثلاثه ليست ذكرا لله تعالى، و لذا لا يجوز حكايتها فى الصلاه بل تبدل بالحوقله كما نص عليه الشيخ و غيره كما فى الروض.

(٨) رد ثان و حاصله أن البحث فى الأذان بما هو عباده موظفه و مشرعه قبل الصلاه لا بما هو ذكر لله تعالى.

(٩) و هى عصرا عرفه و الجمع و عشاء المزدلفه.

(١٠) سقوط الأذان من دون توضيح أنه رخصه أو عزيمه.

(١١) سواء كان الجمع فى الموارد الثلاثه أو غيرها.

١- (١) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ٢.



و اختلف كلام المصنف (رحمه الله) ففي الذكرى توقّف في كراهته في الثلاثة استنادا إلى عدم وقوفه فيه على نصّ، ولا فتوى، ثم حكم بنفي الكراهه و جزم بانتفاء التحريم فيها و ببقاء الاستحباب في الجمع بغيرها (١) مؤوّلا الساقط بأنه أذان الإعلام، و أن الباقي أذان الذكر و الإعظام (٢)، و في الدروس قريب من ذلك، فإنه قال: ربّما قيل بكراهته في الثلاثة، و بالغ من قال بالتحريم، و في البيان: الأقرب أن الأذان في الثلاثة حرام مع اعتقاد شرعيته، و توقّف في غيرها (٣)، و الظاهر التحريم فيما لا إجماع على استحبابه منها (٤)، لما ذكرناه (٥).

(١) بغير الموارد الثلاثة.

(٢) اعلم أن الأذان على قسمين: أذان إعلام و أذان صلاة، و الذي يدل على الأول جملة كثيره من النصوص منها:

صحيح معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السّلام (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: من أذن في مصر من أمصار المسلمين سنة و جبت له الجنة) (١).

و خبر سعد الإسكاف عن أبي جعفر عليه السّلام (من أذن سبع سنين احتسابا جاء يوم القيامة و لا ذنب له) (٢).

و خبر سعد بن طريف عن أبي جعفر عليه السّلام (من أذن عشر سنين محتسبا يغفر الله مد بصره و صوته في السماء، و يصدّقه كل رطب و يابس سمعه، و له من كل من يصلى معه في مسجده سهم، و له من كل من يصلى بصوته حسنه) (٣).

و الجميع ظاهر في استحباب الأذان بما هو في نفسه لإعلام الناس دخول الوقت.

و الذي يدل على الثاني أخبار كثيره منها: خبر عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (لا صلاة إلا بأذان و إقامه) (٢) فما عن البعض من إنكار أذان الإعلام أو إنكار أذان الصلاة ليس في محله.

(٣) غير الثلاثة.

(٤) من هذه المذكورات.

(٥) من أنه توقيفي فلا يشترع إلا بدليل خاص.

ص: ١٤٧

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ١ و ٣ و ٥.

٢- (٤) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ٢.

و أما تقسيم الأذان إلى القسمين (١) فأضعف (٢) لأنه عباده خاصه أصلها الإعلام (٣)، و بعضها (٤) ذكر، و بعضها غير ذكر و تأذى وظيفته بإيقاعه سرا ينافى اعتبار أصله (٥)، و الحيعلات تنافى ذكريته، بل هو قسم ثالث، و سنه متبعه، و لم يوقعها الشارع فى هذه المواضع فيكون بدعه (٦) نعم قد يقال: إن مطلق البدعه ليس بمحرّم (٧)، بل ربما قسّمها بعضهم إلى الأحكام الخمسه،

(١) من إعلام و صلاه كما عن الشهيد فى الذكرى.

(٢) و المراد بأنه أضعف من ضعف كونه رخصه، و قد عرفت ما فى هذا الكلام.

(٣) محصل كلامه أن الأذان شرّع أولا للإعلام ثم استعمل فى غيره عند كل صلاه و لو سرا و عليه فلا يكون الأصل معتبرا فى كل أذان و أنه أذان إعلامى، و أيضا لا يمكن القول بكون الأذان ذكريا لأن الحيعلات تنافى ذلك فلذا ذهب إلى أنه قسم ثالث بعد ما خرج عن أصله، فالقول بالأذان فى هذه الموارد الثلاثه و غيرها مع عدم الدليل على مشروعيته يكون بدعه و البدعه حرام، و مما تقدم تعرف ضعف هذا الكلام أيضا فلا نعيد.

(٤) أى العباده الأذانيه.

(٥) من الإعلام فلا يمكن القول بأن كل أذان هو إعلامى.

(٦) و البدعه محرّمه لأخبار منها: صحيح الفضلاء عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليهما السّلام عن الصلاه فى شهر رمضان نافله بالليل فى جماعه (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: أيها الناس إن الصلاه بالليل فى شهر رمضان من النافله فى جماعه بدعه، و صلاه الضحى بدعه. إلى أن قال. ألا و إن كل بدعه ضلاله و كل ضلاله سييلها إلى النار) (١).

(٧) بناء على أن البدعه هى كل أمر حادث لم يكن فى زمن النبى صلى الله عليه و آله و سلم، و بناء عليه قسمت البدعه إلى الأحكام الخمسه.

فالبدعه الواجبه: كتعلم النحو و حفظ إعراب القرآن و الحديث و تدوين أصول الفقه مما له دخل فى الاستنباط.

و البدعه المستحبه: كإحداث المدارس و كل إحسان لم يكن فى العصر الأول.

و البدعه المحرمه: كمذاهب القدرية و الجبرية و المرجئه.

و البدعه المكروهه: كترتين المساجد و تزويق المصاحف.

ص: ١٤٨

و مع ذلك لا يثبت الجواز (١).

### فى استحباب رفع الصوت بهما للرجل

(و يستحب رفع الصوت بهما للرجل) (٢) بل لمطلق الذكر، أما الأنثى فتسرّ بهما كما تقدم (٣)، و كذا الخنثى (٤)، (و الترتيل فيه) (٥) بيان حروفه و إطاله وقوفه

و البدعه المباحه: كتهيئه مآكل و مشارب و ملابس و مساكن لم تكن معروفه.

هذا و لكن البدعه هى خصوص الحادث بعد عصر النبى صلى الله عليه و آله و سلم بعنوان أنها عباده قد أمر بها كما يرشد إليه خبر الفضلاء المتقدم حيث صرح بكون الجماعه فى نافله بعنوان العباده أنها بدعه. هكذا قيل، و الأولى جعل البدعه هى إدخال ما ليس من الدين فيه سواء كان فى العبادات أو المعاملات لإسقاط خصوصيه مورد النص.

(١) فإذا كانت البدعه بالمعنى الأعم من الحرام و غيره فهذا ليس بدليل على كون الأذان حينئذ جائزا بعد كونه بدعه بالمعنى الأعم إذ يحتمل أن يكون له واحد من الأحكام التكليفية الباقية غير الجواز، هذا و بقى مورد يسقط فيه الأذان و الإقامه و هو مشهور الحكم بين الأصحاب فكان على المصنف ذكره أو على الشارح استدراكه لأن اللغه بنيت على ذكر المسائل المشهوره بين الأصحاب، و هو ما لو سمع الشخص أذان غيره و إقامته فإنه يسقط عنه على نحو الرخصه، بلا خلاف فيه للأخبار منها: خبر أبى مريم الأنصارى (صلى بنا أبو جعفر عليه السّلام فى قميص بلا- إزار و لا- رداء و لا- أذان و لا إقامه. إلى أن قال. فقال عليه السّلام: و إنى مررت بجعفر عليه السّلام و هو يؤذن و يقيم فلم أتكلم فأجزأنى ذلك) (١).

و خبر عمرو بن خالد عن أبى جعفر عليه السّلام (كنا معه فسمع إقامه جار له بالصلاه فقال:

قوموا فقمنا فصلينا بغير أذان و لا إقامه، قال: و يجزيكم أذان جاركم) ٢.

(٢) فى الأذان و الإقامه إلا أن فى الإقامه أخفض منه فى الأذان لصحيح معاويه بن وهب عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن الأذان فقال: اجهر به و ارفع به صوتك، و إذا أقمت فدون ذلك) (٢)، و صحيح عبد الرحمن (إذا أذنت فلا تخفين صوتك فإن الله تعالى يأجرک مدّ صوتك فيه) ٤.

(٣) تقدم عند قوله: «و يستحبان للنساء سرا».

(٤) احتياطا لاحتمال كونها أنثى.

(٥) أى فى الأذان لخبر الحسن بن السرى عن أبى عبد الله عليه السّلام (الأذان ترتيل و الإقامه-

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ٢ و ٣.

٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ١ و ٥.

من غير استعجال،(و الحدر) هو الإسراع (فيها) (١) بتقصير الوقوف (٢) على كل فصل، لا تركه (٣) لكراهه إعرابهما حتى لو ترك الوقف أصلاً فالتسكين أولى (٤) من الإعراب، فإنه لغه عربيه، و الإعراب مرغوب عنه شرعا (٥)، و لو أعرب حينئذ (٦) ترك الأفضل و لم تبطل، أما اللحن (٧) ففي بطلانهما (٨) به وجهان (٩).

حدر(١) و قد فسره الشارح بشيئين: بيان حروفه و إطاله وقوفه، أما الأول فيدل عليه صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام (الأذان جزم بإفصاح الألف و الهاء و الإقامه حدر) ٢ و الإفصاح بهما في لفظ الجلاله الواقع في آخر التهليل و في لفظ الصلاه في (حيّ على الصلاه).

و أما الثاني فيدل عليه أن الحدر هو الإسراع و مقتضى المقابله بين الإقامه التي هي حدر و بين الأذان أن يكون الثاني في الأذان. (١) في الإقامه.

(٢) إذ يستحب الوقف عند كل فصل منهما لخبر خالد بن نجيح عن أبي عبد الله عليه السلام (الأذان و الإقامه مجزومان) (٢) و قال ابن بابويه «و في حديث آخر موقوفان» ٤

(٣) أى ترك الوقف لأنه مكروه بناء على ما تقدم من الأمر به.

(٤) التسكين غير الوقف لأن التسكين هو تسكين أواخر الكلم بخلاف الوقف فإنه تسكين عند السكوت، و هو أولى من الإعراب لأنه أقرب للجزم و الوقف المأمور بهما في الأخبار من الإعراب.

(٥) للأمر بالوقف في أواخر الفصل، و عليه فالأعراب المرغوب عنه هو في أواخر الفصل لا مطلقا.

(٦) أى حين كون الإعراب مرغوبا عنه، لعدم النهى الصريح عن الإعراب إذ ورد الأمر بالجزم مع عدم النهى عن غيره.

(٧) اعلم أن التسكين ليس بلحن لأنه لغه عربيه.

(٨) الأذان و الإقامه.

(٩) من حيث إن الأذان المنقول غير ملحون فيبطل الملحون و به قال العلامة في بعض كتبه، و ذهب المشهور إلى العدم لصدق الأذان مع اللحن، و فصل الشارح في الروض أن عدم الإبطال بشرط عدم الإخلال بالمعنى فلو نصب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم لأنه وصف فتكون الجملة -

ص: ١٥٠

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ٣ و ٢.

٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ٤ و ٥.

و يتَّجه البطلان لو غيّر المعنى كُنصب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعدم تماميه الجملة به بفوات المشهود به لغه و إن قصده، إذ لا يكفي قصد العباده اللفظيه عن لفظها (و)

المؤذن (الراتب يقف على مرتفع) (١) ليكون أبلغ في رفع الصوت (٢)، و إبلاغه المصلين، و غيره يقتصر عنه (٣) مراعاة لجانبه حتى يكره سبقه به ما لم يفرط بالتأخر (و استقبال القبلة) (٤) في جميع الفصول خصوصا الإقامه (٥)، و يكره الالتفات ببعض خاليه عن الخبر فيبطل الأذان أو الإقامه، و كذا لو مدّ لفظه أكبر بحيث صار على صيغه إكبار جمع كبير و هو الطبل.

إن قلت: مع نصب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا لحن بحسب العرييه لأنه وصف.

قلت: من اللحن ما غير المعنى المقصود لأن قصده الشهاده له بالرساله و هذا لم يتحقق، و قصده من اللفظ ذلك لا ينفعه إذ لا بد من التلفظ بالشهاده له بالرساله.

(١) لصحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام (كان طول حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قامه، فكان عليه السّلام يقول لبلال إذا أذن: يا بلال اعل فوق الجدار و ارفع صوتك بالأذان) (١)، بل و المنسوب للأذان يستحب أن يكون عدلا لمرسل الفقيه عن علي عليه السّلام (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: يؤمكم أقرأكم و يؤذن لكم خياركم) ٢.

(٢) فيكون النفع به أتم.

(٣) إما بالوقوف في أسفل من مكانه و إما أن يكون صوته أخفض.

(٤) في الأذان و الإقامه لخبر الدعائم عن علي عليه السّلام (يستقبل المؤذن القبلة في الأذان و الإقامه فإذا قال: حي على الصلاه حي على الفلاح، حوّل وجهه يمينا و شمالا) (٢).

و خبر سليمان بن صالح عن أبي عبد الله عليه السّلام (و ليتمكن في الإقامه كما يتمكن في الصلاه، فإنه إذا أخذ في الإقامه فهو في صلاه) (٣). و خبر يونس الشيباني عن أبي عبد الله عليه السّلام (إذا أقمت الصلاه فأقم مترسلا فإنك في الصلاه) ٥. و من المعلوم اشتراط الاستقبال في الصلاه، و لذا ذهب المفيد و السيد و جماعه إلى القول بوجوبه هنا و هو ضعيف لخبر علي بن جعفر عن أخيه عليهما السّلام (عن رجل يفتتح الأذان و الإقامه و هو على غير القبلة ثم يستقبل القبلة، قال عليه السّلام: لا بأس) (٤).

(٥) لما قاله الصدوق في المقنع: «و لا بأس أن تؤذن و أنت على غير وضوء مستقبل القبلة-

ص: ١٥١

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ٧ و ٣.

٢- (٣) دعائم الإسلام ج ١ ص ١٧٥ طبع دار المعارف بمصر.

٣- ( (٤ و ٥) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ١٢ و ٩.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٤٧ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ٢.

فصوله يمينا و شمالا (١) و إن كان على المناره عندنا.

## فى استحباب الفصل بينهما

(و الفصل بينهما بركعتين) (٢) و لو من الراتبه (٣)، أو سجده (٤)، أو جلسه (٥) و النصّ ورد بالجلوس (٦)، و يمكن دخول السجده فيه فإنها جلوس و زياده

و مستدبرها. إلى أن قال. و لكن إذا أقيمت فعلى وضوء، مستقبل القبله» (١) و لما تقدم من أن المقيم هو فى الصلاه.

(١) خلافا للعامه حيث استحبوا التلوى بالعنق فى الحيعلايت إذا كان على المناره و يؤيده ذيل خبر الدعائم المتقدم، و لكنه محمول على التقيه.

(٢) لصحيح سليمان بن جعفر الجعفرى (سمعتة يقول: أفرق بين الأذان و الإقامه بجلوس أو بركعتين) (٢).

(٣) لخبر زريق عن أبى عبد الله عليه السلام (و من السنه أن يتنفل بركعتين بين الأذان و الإقامه فى صلاه الظهر و العصر) ٣. و خبر رجاء بن أبى الضحاك (كان الرضا عليه السلام إذا زالت الشمس جدّد وضوءه و قام فصلى ست ركعات. إلى أن قال. ثم يؤذن و يصلى ركعتين ثم يقيم و يصلى الظهر. إلى أن قال. فإذا رفع رأسه قام فصلى ست ركعات. إلى أن قال. ثم يؤذن و يصلى ركعتين و يقنت فى الثانيه فإذا سلّم أقام و صلى العصر) (٣).

(٤) لخبر بكر بن محمد عن أبى عبد الله عليه السلام (كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول لأصحابه:

من سجد بين الأذان و الإقامه فقال فى سجوده: سجدت لك خاضعا خاشعا ذليلا، يقول الله تعالى: ملائكتى و عزتى و جلالى لأجعلن محبته فى قلوب عبادى المؤمنين و هيبتة فى قلوب المنافقين) (٤).

(٥) لموثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (و افضل بين الأذان و الإقامه بقعود أو بكلام أو بتسييح) ٦، و خبر الحسن بن شهاب عن أبى عبد الله عليه السلام (لا بدّ من قعود بين الأذان و الإقامه) ٧، و مرسل ابن فرقد عن أبى عبد الله عليه السلام (بين كل أذانين قعده إلا المغرب فإن بينهما نفسا) ٨.

(٦) و كذا بالسجده كما تقدم.

ص: ١٥٢

١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ٢ و ١٣.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٢٤.

٤- (( ٥ و ٦ و ٧ و ٨ )) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ١٤ و ١ و ٧.



مع اشتغالها على مزيه زائده،(أو خطوه) (١) و لم يجد بها المصنّف في الذكرى حديثا، لكنها مشهوره (٢)،(أو سكته) (٣) و هي مرويه في المغرب خاصه، و نسبها في الذكرى إلى كلام الأصحاب مع السجده و الخطوه، و قد ورد النصّ في الفصل بتسيحه (٤)، فلو ذكرها كان حسنا.

(و يختص المغرب بالأخيرتين) الخطوه و السكته (٥)، أما السكته فمرويه فيه، و أما الخطوه فكما تقدم، و روى (٦) فيه الجلسه، و أنه إذا فعلها كان كالمشحط بدمه في سبيل الله فكان ذكرها أولى.

### في كراهه الكلام في خلالهما

(و يكره الكلام في خلالهما) (٧) خصوصا الإقامه،

(١) ليس لها دليل إلا- ما في الفقه الرضوي (و إن أحببت أن تجلس بين الأذان و الإقامه فافعل فإن فيه فضلا كثيرا، و إنما ذلك على الإمام و أما المنفرد فيخطو تجاه القبلة خطوه برجله اليمنى ثم يقول: بالله أستفتح، و بمحمد صلى الله عليه و آله و سلم أستنجح و أتوجه، اللهم صلّ على محمد و على آل محمد و اجعلني بهم و جيبها في الدنيا و الآخره و من المقربين)(١).

(٢) و قد تقدم خبر الرضوي بها.

(٣) أي فصل بالسكوت و يدل عليه مرسل ابن فرقد المتقدم و أنها في المغرب خاصه.

(٤) كما في موثق عمار المتقدم.

(٥) فعلى مبنى الشارح و المصنّف فالخطوه لا نص فيها، و في خبر الرضوي مطلق شامل لغير المغرب، نعم تختص للمنفرد فقط. و أما السكته فقد تقدم مرسل ابن فرقد الذي خصّها بالمغرب.

(٦) في المغرب و هو خبر إسحاق الجريري عن أبي عبد الله عليه السّلام (من جلس فيما بين أذان المغرب و الإقامه كان كالمشحط بدمه في سبيل الله)(٢). و خبر زريق عن أبي عبد الله عليه السّلام (من السنه الجلسه بين الأذان و الإقامه في صلاه الغداه و صلاه المغرب، و صلاه العشاء ليس بين الأذان و الإقامه سبحة)٣ بل من الأخير يستحب الجلسه في صلاه الصبح أيضا بين أذانها و إقامتها.

(٧) أما في الأذان لموثق سماعه (سألته عن المؤذن أ يتكلم و هو يؤذن؟ فقال عليه السّلام: لا بأس حين يفرغ من أذانه)(٣).

ص: ١٥٣

- 
- ١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ٢.  
٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ١٠ و ١٣.  
٣- (٤) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الأذان و لا إقامه، حديث ٦ و ٤ و ١٢.

و لا يعيده به (١)، ما لم يخرج به (٢) عن الموالاه (٣) و يعيدها به (٤) مطلقا (٥) على ما أفتى به المصنّف و غيره. و النصّ ورد بإعادتها بالكلام بعدها (٦)

### في ما يستحب فيهما

(و يستحبّ الطهاره) (٧)

و أما في الإقامه لخبر عمرو بن أبي نصر عن أبي عبد الله عليه السّلام (أ يتكلم الرجل في الأذان؟ قال عليه السّلام: لا بأس، قلت: في الإقامه؟ قال عليه السّلام: لا) (١) و خبر أبي هارون عن أبي عبد الله عليه السّلام (الإقامه من الصلاه فإذا أقمت فلا تتكلم و لا تومئ بيديك) ٢ و هما محمولان على الكراهه جمعا بينهما و بين خبر الحسن بن شهاب عن أبي عبد الله عليه السّلام (لا بأس أن يتكلم الرجل و هو يقيم الصلاه و بعد ما يقيم إن شاء) ٣

و صحيح محمد الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن الرجل يتكلم في أذانه أو في إقامته؟ فقال عليه السّلام: لا بأس) (٢).

و لكن الكراهه في الإقامه أشدّ لخبر عمرو بن أبي نصر، و كذلك تشتد الكراهه بعد قول المؤذن: قد قامت الصلاه لخبر ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن الرجل يتكلم في الإقامه؟ قال عليه السّلام: نعم فإذا قال المؤذن: قد قامت الصلاه، فقد حرم الكلام على أهل المسجد إلا أن يكونوا قد اجتمعوا من شتى و ليس لهم إمام، فلا بأس أن يقول بعضهم لبعض: تقدم يا فلان) ٥ و الحرمة محموله على الكراهه الشديده لخبر الحسن بن شهاب المتقدم. نعم ترتفع الكراهه لو تكلم و لو بعد الانتهاء من الإقامه فيما لو كان الكلام له دخل في صلاه الجماعه كما في الخبر المتقدم.

(١) أي لا يعيد الأذان بالكلام لو صدر في أثناءه.

(٢) بالكلام في أثناء الأذان.

(٣) و إلا فيعيد لخروج الأذان عن كفيته المشروعه.

(٤) أي و يعيد الإقامه بالكلام لصحيح ابن مسلم عن أبي عبد الله عليه السّلام (لا تتكلم إذا أقمت الصلاه، فإنك إذا تكلمت أعدت الإقامه) ٦.

(٥) سواء خرجت الإقامه عن الموالاه بالكلام أو لا.

(٦) أي فيما لو كان الكلام بين الإقامه و الصلاه، و مراده من النصّ هو صحيح ابن مسلم المتقدم و هو غير ظاهر فيما قاله الشارح بل يشمل الكلام في أثناء الإقامه.

(٧) أما في الأذان لخبر الدعائم (لا بأس أن يؤذن الرجل على غير طهر، و يكون على طهر أفضل) (٣).

- ١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الأذان و الإقامة، حديث ٤ و ٦ و ١٢.
- ٢- (( ٤ و ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الأذان و الإقامة حديث ١٠ و ٧ و ٣.
- ٣- (٧) مستدرک الوسائل الباب - ٨ - من أبواب الأذان و الإقامة حديث ٢.

حالتهم و في الإقامه أكد، و ليست (١) شرطاً فيهما عندنا (٢) من الحديثين (٣)، نعم لو أوقعه (٤) في المسجد بالأكبر لغى (٥)،  
للنهي المفسد للعباده (٦)

و أما في الإقامه فلما دل على أن من أقام الصلاه فهو في صلاه مثل خبر سليمان بن صالح عن أبي عبد الله عليه السلام (فإنه إذا أخذ في الإقامه فهو في صلاه) (١) و لصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (لا بأس أن يؤذن الرجل من غير وضوء و لا يقيم إلا و هو على وضوء) (٢).

و عن المشهور جعل الطهاره شرطاً في كمال الإقامه و هو مما لا دليل عليه بل ورد في خبر علي بن جعفر عن أخيه عليهما السلام (قلت: فإن أقام هو على غير وضوء أ يصلّى بإقامته؟ قال: لا) (٣)، و لكن ذهب الشارح في الروض إلى أن الأذان و الإقامه ذكر و ليس من شرطه الطهاره و لا يزيد على قراءه القرآن و لعله لهذا اعتبروا الطهاره شرطاً للكمال.  
(١) أي الطهاره.

(٢) إشاره لخلاف السيد في المصباح و العلامه في المنتهى حيث اشترط الطهاره في الإقامه و هو الأقوى لما تقدم من الخبر و إشاره إلى خلاف إسحاق بن راهويه من العامه حيث اشترط الطهاره في الأذان و هو مردود للأخبار المتقدمه.  
(٣) الأصغر و الأكبر.

(٤) أي الأذان و خصّه بالأذان لأن المجنب لا يجوز له الدخول في الصلاه إلا متطهراً فلا بد أن يكون متطهراً منه حال الإقامه بخلاف الأذان فقط إذ لعله منصوب للأذان في البلد فقد يقدم على الأذان و هو مجنب و إن لم يكن مريداً للصلاه عقبيه.  
(٥) أي لا يجوز الاعتداد به من جهه سماعه لا من ناحيه دخول الوقت، بل من ناحيه سقوط أذان من سمعه.

(٦) و فيه منع إذا النهى للبت في المسجد و هو جنب و هو لا- يتوجه إلى الأذان للمغايره بينهما بخلاف النهى عن الغصب و قد صلى في المكان المغصوب فالنهي عن الكون الذي هو جزء الصلاه و لذا ذهب الشيخ في الخلاف و غيره إلى الإجزاء لو أذن جنباً في المسجد، و لم يخالف إلا العلامه و الشهيد الثاني فقط.  
إن قلت: إن النهى عن أحدهما مستلزم للآخر لأن الأذان موجب للبت و يستلزمه و إذا حرم الملزوم حرم لازمه.

ص: ١٥٥

١- (١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ١٢.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ٢ و ٨.

(و الحكايه لغير المؤذن) (١) إذا سمع كما يقول المؤذن و إن كان (٢) فى الصلاه، إلا الحيعلات فيها (٣) فيبدلها بالحوقله، و لو حكاها بطلت (٤)، لأنها (٥) ليست ذكرا، و كذا يجوز إبدالها فى غيرها (٦)، و وقت حكايه الفصل بعد فراغ المؤذن

قلت: قد يكون اللبث معصيه لأنه عازم على ذلك سواء أذن أو لا، و قد يكون الأذان حال خروجه من المسجد إذا أجنب فيه و هو نائم و عليه فلا ملازمه بينهما.

(١) يستحب حكايه الأذان عند سماعه بالاتفاق للأخبار منها: صحيح ابن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام (كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إذا سمع المؤذن يؤذن قال مثل ما يقوله فى كل شيء) (١).

و صحيحه الآخر عنه عليه السلام (لا تدعن ذكر الله (عز و جل) على كل حال، و لو سمعت المنادى ينادى بالأذان و أنت على الخلاء فاذكر الله (عز و جل) و قل كما يقول المؤذن) ٢.

و ظاهر الأخبار عدم الفرق بين أذان الإعلام و أذان الصلاه فى جماعه أو منفردا، و أن تكون الحكايه من غير فصل معتد به.

و ظاهرها عدم الفرق بين كون الحاكى فى الصلاه أو لا، بل فى قوله عليه السلام (لا تدعن ذكر الله (عز و جل) على كل حال) شامل للصلاه على نحو العموم لا الإطلاق، فما عن المبسوط و الخلاف و التذكره و نهايه الأحكام و غيرهم من نفى استحباب الحكايه فى الصلاه لأن الإقبال فى الصلاه أهم ليس فى محله مع أن الحكايه لا تنافى الإقبال الصلاتى، نعم نص جماعه على وجوب تبديل الحيعلات بالحوقله و إلا بطلت الصلاه لأن الحيعلات من كلام الآدميين المبطل و ليست من ذكر الله الجائز فى الصلاه على كل حال.

ثم إن الظاهر عدم الفرق فى استحباب الحكايه سواء كان المؤذن رجلا- أو امرأه و إن كان سماعها على نحو المحرم، و عن جماعه تخصيص الحكايه بالأذان المشروع للانصراف و هو لا يخلو عن قوه، و كذا لا تستحب حكايه الأذان المكروه للانصراف كأذان عصرى عرفه و الجمعة و عشاء المزدلفه و أذان غير المميز ثم إن ظاهر النصوص و الفتاوى اختصاص استحباب الحكايه بالأذان دون الإقامه.

(٢) أى السماع.

(٣) فى الصلاه.

(٤) أى الصلاه.

(٥) أى الحيعلات.

(٦) غير الصلاه لخبر الدعائم عن على بن الحسين عليه السلام (إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كان إذا سمع-

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٤٥ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ١ و ٢.

منه (١) أو معه. و ليقطع الكلام إذا سمعه غير الحكايه و إن كان قرآنا (٢)، و لو دخل المسجد أخر التحيه إلى الفراغ منه (٣).

## فى القيام و أحكامه

(ثم يجب القيام) حاله النيه، و التكبير، و القراءه (٤)، و إنما قدمه على النيه

المؤذن قال كما يقول، فإذا قال حى على الصلاه حى على الفلاح حى على خير العمل، قال: لا حول و لا قوه إلا بالله (١).

(١) من الفصل.

لتحقق المعيه فى كليهما لخبر زراره عن أبى جعفر عليه السلام (ما أقول إذا سمعت الأذان؟ قال: اذكر الله مع كل ذاكر) (٢).

(٢) لإطلاق نصوص الحكايه.

(٣) من الأذان جمعا بين الوظيفتين.

(٤) و كذا القيام المتصل بالركوع و القيام بعد الركوع، هذا و اعلم أن جمله من الأصحاب أطلقوا القول بركنيه القيام، و ادعى عليه الإجماع كما فى المعتمر و المنتهى و كشف اللثام، بل عن العلامه أنه ركن كيف اتفق، و كونه ركنا موجب لبطلان الصلاه به زياده و نقصانا عمدا أو سهوا كما هو معنى الركن عند الفقهاء.

و قد استدلوا على ذلك بالإجماع المدعى و بما دل على وجوب القيام فى الصلاه مثل صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام (و قم منتصبا، فإن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: من لم يقم صلبه فلا صلاه له) (٣) و خبر الهروى عن الرضا عليه السلام عن آبائه عليهم السلام (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: إذا لم يستطع الرجل أن يصلى قائما فليصل جالسا، فإن لم يستطع جالسا فليصل مستلقيا ناصبا رجله بحيال القبلة يومئ إيماء) (٤).

و عن غير واحد الاستشكال بركنيه القيام مطلقا لأن من ترك القيام بعد الركوع ناسيا فصلاته صحيحه كما سيأتى مع أنه لو كان ركنا مطلقا لوجب الحكم بالبطلان و لذا عدل الشهيد فى بعض فوائده و تبعه جماعه منهم ابن فهد فى مهذب و الشهيد الثانى فى غايه المرام و روضه إلى أن القيام تابع لما يقع فيه فالقيام إلى النيه شرط، و القيام فيها كحالها مردد بين الركنيه و الشرطيه، و القيام فى التكبير ركن كالتكبير، و القيام فى القراءه واجب-

ص: ١٥٧

١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤٥ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ٥.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب القيام حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب القيام حديث ١٨.

غير ركني كالقراءة، و القيام المتصل بالركوع ركن لأن الركوع لا يكون إلا عن قيام، و القيام بعد الركوع واجب غير ركني و عليه فالركنية المدعاه للقيام حال التكبير و قبل الركوع هي ركنيه عرضيه، و عن الوحيد في حاشيه المدارك أنه مراد الفقهاء.

نعم جعل صاحب الجواهر أن القيام بمجموعه في الركعه هو الركن نظير ركنيه السجود فلا يتحقق نقصه إلا بفقد الركعه للقيام و لازمته ما لو كبر جالسا ثم قرأ كذلك و قام راكعا و كان ترك القيام سهوا و نسيانا إلا أنه قام بعد الركوع لم يتحقق منه ترك القيام المفسد للصلاه و هو كما ترى هذا كله من ناحيه ركنيه القيام، و أما القيام حال النيه فهو مبنى على كون النيه إخطاريه و قد عرفت أنها على نحو الداعي و تتحقق عند التكبير.

و أما القيام عند تكبيره الإحرام فهو متفق عليه و يشهد له جمله من النصوص منها: موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (و كذلك إن وجبت عليه الصلاه من قيام نفسى حتى افتتح الصلاه و هو قاعد فعليه أن يقطع صلاته و يقوم فيفتتح الصلاه و هو قائم و لا يعتد بافتتاحه و هو قاعد)<sup>(١)</sup>. و هو كما يدل على وجوبه حال التكبير يدل على ركنيته حاله أيضا.

و عن الشيخ في المبسوط و الخلاف لو أتى ببعض التكبير منحيا صحت صلاته فقال: «بأن الأصحاب حكموا بصحة هذا التكبير و انعقاد الصلاه به و لم يفصلوا بين أن يكبر قائما أو يأتي به منحيا، فمن ادعى البطلان احتاج إلى دليل» و فيه أنه مخالف لصحيح زراره المتقدم (من لم يقم صلبه في الصلاه فلا صلاه له).

و أما القيام حال القراءة فهو واجب بالاتفاق لصحيح زراره المتقدم و غيره، غايته تركه نسيانا لا يوجب الإعادة لحديث لا تعاد الصلاه إلا من خمس<sup>(٢)</sup>.

و أما القيام الذى قبل الركوع فهو واجب بالاتفاق و للأخبار الكثيره الذى سيأتى بعضها فى مبحث القراءة إلا أنه ركن لكون حقيقه الركوع متوقفه على كونه عن قيام فلو كان جالسا ثم نهض متقوسا إلى حد الركوع فلا يقال له: قد ركع.

و أما القيام بعد الركوع فهو واجب بالاتفاق أيضا للأخبار التى سيأتى بعضها فى مبحث الركوع لكن تركه نسيانا لا يوجب الفساد لحديث لا تعاد الصلاه.

ثم إن الذى قسّم القيام و جعل كل قسم له حكم ما يدخل فيه أطلق بأن القيام فى القنوت مستحب لأن القنوت مستحب، و استشكل عليهم المحقق الثانى بأنه متصل بقيام-

ص: ١٥٨

١- (١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب القيام حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب قواطع الصلاه حديث ٤.



و التكبير مع أنه لا يجب قبلهما، لكونه شرطاً فيهما و الشرط مقدّم على المشروط، و قد أخره المصنف عنهما في الذكرى، و الدروس، نظراً إلى ذلك (١)، و ليمحّض جزءاً من الصلاة (٢)، و في الألفيه أخره عن القراءه ليجعله واجبا في الثلاثه، و لكل وجه (مستقلا به) (٣) غير مستند إلى شيء بحيث لو أزيل السناد سقط (مع)

القراءه فهو قيام واحد و لا يكون الواحد واجبا و مندوبا، و ردّ عليه الشارح في الروض بأنه ممتد يقبل الانقسام إلى الواجب و الندب.

و فيه: أنه لا يجوز بعد القراءه أن يجلس و يقنت ثم يقوم و يركع فإنه من الزيادة في الصلاة، نعم يجوز ترك القيام في القنوت بترك القنوت، و لعله هذا هو مرادهم من استحباب القيام و عليه فلا إشكال و كذا الكلام في القيام حال تكبير الركوع.

(١) أي إلى الشرطيه بحيث لا يجب قبلهما فلذا أخره عنهما.

(٢) بالنسبه للقيام حال القراءه فلا يجب إلا بعد النيه و التكبيره فيكونان شرطاً في وجوبه و حينئذ يتمحّض جزءاً من الصلاة، إذا القيام حال القراءه غير واجب قبلهما بل يجوز تركه لو لم يكمل التكبير.

(٣) يجب في القيام الاستقلال من غير معاونه بمعنى أن لا يكون مستندا إلى شيء بحيث لو أزيل السناد سقط، لدخوله في مفهوم القيام و لصحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام (و لا تستند إلى جدار و أنت تصلي إلا أن تكون مريضاً) (١) و خبر ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن الصلاة قاعداً أو متوكئاً على عصا أو حائط، فقال عليه السّلام: لا) (٢).

و عن أبي الصلاح الحلبي و سيد المدارك و المجلسي في بحاره و النراقي في المستند و البحراني في حدائقه جواز الاستناد لصحيح علي بن جعفر عن أخيه عليه السّلام (عن الرجل هل يصلح له أن يستند إلى حائط المسجد و هو يصلي؟ أو يضع يده على الحائط و هو قائم من غير مرض و لا عله؟ فقال عليه السّلام: لا بأس) (٣) و موثق ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن الرجل يصلي متوكئاً على عصا أو على حائط فقال عليه السّلام: لا بأس بالتوكؤ على عصا و الاتكاء على الحائط) (٤).

و هي إما محموله على صورته المرض جمعاً بين النصوص أو على التقية لموافقته للعامه.

ص: ١٥٩

١- (١) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب القيام حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب القيام حديث ٢٠.

٣- ((٣ و ٤) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب القيام حديث ١ و ٤.

(الممكنه (١)، فإن عجز) عن الاستقلال فى الجميع (فى البعض) (٢).

و يستند فيما يعجز عنه، (فإن عجز) عن الاستقلال أصلا (اعتمد) على شىء مقدّما على القعود فيجب تحصيل ما يعتمد عليه و لو بأجره (٣) مع الإمكان (٤)، (فإن عجز) عنه (٥) و لو بالاعتماد، أو قدر عليه (٦) و لكن عجز عن تحصيله (٧) (قعد) مستقلا كما مرّ (٨)، فإن عجز اعتمد (فإن عجز اضطلع) على جانبه

(١) فلو كان مريضا فيجوز الاعتماد لصحيح ابن سنان المتقدم.

(٢) لقاعده الميسور و المعسور.

(٣) كأن يستأجر الأدمى لوجوب القيام عليه.

(٤) على الأجره.

(٥) عن القيام.

(٦) أى قدر على القيام معتمدا على الغير.

(٧) أى تحصيل ما يعتمد عليه.

(٨) فى القيام بحيث لا يستند إلى شىء حال الجلوس، اعلم أن القيام الاضطرارى بجميع أقسامه من كونه معتمدا أو منحنيا أو مع الميل إلى أحد الجانبين أو مع عدم الاستقرار أو مع التفريغ الفاحش بين الرجلين مقدّم على الجلوس لصحيح على بن يقطين عن أبى الحسن عليه السّلام (سألته عن السفينه لم يقدر صاحبها على القيام، يصلى فيها و هو جالس يومئ أو يسجد؟ قال عليه السّلام: يقوم و إن حنى ظهره) (١). و خبر على بن جعفر عن أخيه عليهما السّلام (و أما الفريضة فيحتسب كل ركعه بركعه و هو جالس إذا كان لا يستطيع القيام) (٢) و مع إمكان القيام بأى حال منه فهو مقدم على الجلوس.

و صحيح جميل عن أبى عبد الله عليه السّلام (ما حدّ المرض الذى يصلى صاحبه قاعدا؟ فقال عليه السّلام: إن الرجل ليوعك و يخرج و لكنه أعلم بنفسه إذا قوى فليقم) (٣).

و مثله غيره من النصوص الداله على وجوب القيام عند قدره عليه و الجلوس مع العجز و يشترط فى الجلوس ما اشترط فى القيام من الانتصاب و الاستقلال لأن الجلوس بدل و كل ما وجب فى القيام وجب فى بدله.

ص: ١٦٠

١- (١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب القيام حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب القيام حديث ٥.



الأيمن، فإن عجز فعلى الأيسر (١)، هذا هو الأقوى و مختاره فى كتبه الثلاثه و يفهم منه هنا التخيير و هو قول.

و يجب الاستقبال حينئذ (٢) بوجهه (٣)، (فإن عجز) عنهما (استلقى) على ظهره، و جعل باطن قدميه إلى القبلة و وجهه بحيث لو جلس كان مستقبلا كالمحتضر (٤). و المراد بالعجز (٥) فى هذه المراتب حصول مشقه كثيره لا تتحمل

(١) للنبوى الوارد فى الفقيه (المريض يصلى قائما فإن لم يستطع صلى جالسا، فإن لم يستطع صلى على جنبه الأيمن فإن لم يستطع صلى على جنبه الأيسر، فإن لم يستطع استلقى و أوما إيماء و جعل وجهه نحو القبلة و جعل سجوده أخفض من ركوعه) (١). و موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام: (المريض إذا لم يقدر أن يصلى قاعدا، كيف قدر صلّى، إما أن يوجه فيومئ إيماء، و قال عليه السّلام: يوجه كما يوجه الرجل فى لحدّه و ينام على جانبه الأيمن ثم يومئ بالصلاه، فإن لم يقدر أن ينام على جنبه الأيمن فكيفما ما قدر فإنه له جائز، و ليستقبل بوجهه القبلة ثم يومئ بالصلاه إيماء) (٢).

و تقديم الأيمن هو المشهور لهذه النصوص، و عن جماعة منهم المحقق فى الشرائع و المفيد فى المقنعه و السيد و ابن حمزه التخيير بين الجانبين لأخبار مطلقة منها: موثق سماعه (سألته عن المريض لا- يستطيع الجلوس قال عليه السّلام: فليصل و هو مضطجع، و ليضع على جبهته شيئا إذا سجد) (٣).

و خبر على بن جعفر عن أخيه عليهما السّلام (سألته عن المريض الذى لا يستطيع القعود و لا الإيماء كيف يصلى و هو مضطجع؟ قال عليه السّلام: يرفع مروحه إلى وجهه) (٤). و لا بد من تقييدها بما سمعت لحمل المطلق على المقيد.

(٢) أى حين الاضطجاع.

(٣) لأنه يكون على هيئة المدفون و الأمر باستقبال القبلة بوجهه قد تقدم فى موثق عمار.

(٤) بلا خلاف فيه و يدل عليه النبوى المتقدم و غيره.

(٥) يراد به العجز العرفى لا العقلى، لأن العجز المستفاد من الأخبار محمول على العرف لأنهم هم المخاطبون بها.

ص: ١٤١

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب القيام حديث ١٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب القيام و الإقامه حديث ١٠.

٣- (( ٣ و ٤ ) الوسائل الباب - ١ - من أبواب القيام حديث ٥ و ٢١.

عاده، سواء نشأ منها زياده مرض، أو حدوثه، أو بطن برئه، أو مجرد المشقه البالغه، لا العجز الكلى.

(و يومئ للركوع، و السجود بالرأس) إن عجز عنهما (١). و يجب تقريب

(١) أى عن الركوع و السجود، و الإيماء بدل الركوع و السجود عند العجز عنهما مما لا خلاف فيه و يدل عليه موثق عمار المتقدم (ثم يومئ بالصلاه إيماء) (١). و النبوى المتقدم (فإن لم يستطع استلقى و أوماً إيماء و جعل وجهه نحو القبلة و جعل سجوده أخفض من ركوعه) ٢. و مرسل الفقيه عن أمير المؤمنين عليه السّلام (دخل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم على رجل من الأنصار، و قد شبكته الريح، فقال: يا رسول الله كيف أصلى؟ فقال صلى الله عليه و آله و سلم: إن استطعتم أن تجلسوه فأجلسوه و إلا فوجهوه إلى القبلة و مروه فليومئ إيماء و يجعل السجود أخفض من الركوع) ٣. و خبر إبراهيم الكرخى عن أبى عبد الله عليه السّلام (رجل شيخ لا يستطيع القيام إلى الخلاء و لا يمكنه الركوع و السجود، فقال عليه السّلام: ليومئ برأسه إيماء، و إن كان له من يرفع الخمره فليسجد، فإن لم يمكنه ذلك فليومئ برأسه) ٤ و مثلها غيرها و هو كثير.

إلا أن جماعه من الأصحاب اشترطوا حال الإيماء وضع ما يصح السجود عليه على الجبهه لأن ملاقاه الجبهه له واجبه فلا تسقط بتعذر غيرها و يدل عليه موثق سماعه المتقدم (و ليضع على جبهته شيئاً إذا سجد فإنه يجزئ عنه و لن يكلفه الله ما لا طاقه له به) (٢).

و خبر على بن جعفر المتقدم أيضاً (يرفع مروحه إلى وجهه) (٣) و مرسل الفقيه (سئل عن المريض لا يستطيع الجلوس أ يصلى و هو مضطجع و يضع على جبهته شيئاً؟ قال عليه السّلام:

نعم لم يكلفه الله إلا طاقته) ٧. و ربما قيل بالتخيير بين الإيماء و الوضع المذكور لصحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام (سألته عن المريض قال عليه السّلام: يسجد على الأرض أو على المروحه أو على مساوك يرفعه إليه هو أفضل من الإيماء) (٤).

و قيل بأن الوضع المذكور يدلّ عند تعذر الإيماء لخبر على بن جعفر المتقدم (عن المريض الذى لا يستطيع القعود و لا الإيماء، كيف يصلى و هو مضطجع؟ قال عليه السّلام: يرفع مروحه إلى وجهه و يضع على جبينه و يكبر) (٥).

ص: ١٦٢

١- (( ١ و ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب القيام حديث ١٠ و ١٥ و ١٦ و ١١.

٢- (( ٥ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب القيام حديث ٥.

٣- (( ٦ و ٧ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب القيام حديث ٢١ و ١٤.

٤- (( ٨ )) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب ما يسجد عليه حديث ١.

٥- (( ٩ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب القيام حديث ٢١.

الجبهة إلى ما يصح السجود عليه، أو تقريبه إليها (١)، و الاعتماد بها عليه (٢) و وضع باقى المساجد معتمدا (٣)، و بدونه (٤) لو تعذر الاعتماد (٥)، و هذه الأحكام آتية فى جميع المراتب السابقة، و حيث يومئ لهما برأسه يزيد السجود انخفاضا (٦) مع الإمكان، (فإن عجز) الإيمان به (غمض عينيه لهما) (٧) مزيدا للسجود تغميضا (و فتحهما)

بالفتح (٨) (لرفعهما) (٩) و إن لم يكن مبصرا (١٠) مع إمكان الفتح (١١) قاصدا

و قيل: بأن الوضع المذكور للمضطجع و المستلقى فقط مع عدم وجوب الإيمان عليه و الجمع بين الأخبار يقتضى القول الأول.

(١) أى تقريب ما يصح السجود إلى الجبهة.

(٢) أى بالجبهة على ما يصح السجود عليه.

(٣) على الأرض.

(٤) أى بدون وضع باقى المساجد.

(٥) مع أنه قيل بإيماء المساجد إلى الأرض حينئذ و هو مما لا دليل عليه.

(٦) للنبوى المتقدم (و جعل سجوده أخفض من ركوعه) (١) و كذا غيره.

(٧) أى للركوع و السجود لمرسل الفقيه عن أبى عبد الله عليه السلام (يصلى المريض قائما فإن لم يقدر على ذلك صلى جالسا، فإن لم يقدر أن يصلى جالسا صلى مستلقيا يكبر ثم يقرأ فإذا أراد الركوع غمض عينيه ثم سبح فإذا سبح فتح عينيه فيكون فتح عينيه رفع رأسه من الركوع، فإذا أراد أن يسجد غمض عينيه ثم سبح فإذا سبح فتح عينيه فيكون فتح عينيه رفع رأسه من السجود ثم يتشهد و ينصرف) (٢) فهو و إن كان واردا فى المستلقى إلا أنه يجرى فى غيره عند تعذر الإيمان.

و عن جماعه منهم سلالر و ابنا حمزه و سعيد و المحقق و الشهيد الثانيين بأن تغميض العينين للسجود أزيد منه للركوع للفرق بينهما و للأمر بزياده الإيمان للسجود على الركوع، و عن غيرهم نفى الزيادة لعدم الدليل عليها.

(٨) ليكون فعلا لا مصدرا.

(٩) أى لرفع الركوع و السجود و المراد رفع رأسه منهما.

(١٠) لإطلاق الخبر.

(١١) فتح العين بالنسبة للأعمى.

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب القيام حديث ١٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب القيام حديث ١٣.

بالأبدال (١) تلك الأفعال، وإلا أجرى الأفعال على قلبه كل واحد في محله، والأذكار على لسانه، وإلا أخطرها بالبال و يلحق  
البدل حكم المبدل في الركنيه، زياده و نقصانا مع القصد، و قيل مطلقا (٢).

## في النيه

(و النيه) (٣) و هي القصد إلى الصلاه المعينه، و لما كان القصد متوقفا على تعيين

(١) جمع بدل، فيقصد بالبدل فعل المبدل منه.

(٢) قصد البدليه أو لا، و فيه: إنه يكون مطلق التغميض ركوعا أو سجودا، و لازمه بطلان الصلاه بزيادته عمدا أو سهوا و هو مما  
لا يمكن الالتزام به.

(٣) تقدم البحث في الموضوع من أنها هي الإراده الخاصه و هي الإراده مع قصد التقرب و تقدم أنها على نحو الداعى و ليست  
بإخطاريه إلا أنه يبقى هنا أبحاث:

الأول: اشتراطها في الصلاه، و هو مما لا خلاف فيه و لا إشكال، و قد عدّ من الضروريات فضلا عن دعوى الإجماع عليه كما عن  
جماعه فضلا عن قوله تعالى وَ مَا أُمِرُوا إِلَّا لِيُعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ (١) و من أبرز مصاديق العباده الصلاه.

الثاني: وقع الكلام بينهم في أنها جزء من الصلاه أو شرط بعد الاتفاق على بطلان الصلاه بتركها عمدا و سهوا، مع الاتفاق بينهم  
على أنها ركن، إذ حقيقه الركن هو ما تبطل الصلاه بتركه عمدا و سهوا أو زيادته كذلك، و لم يتعرضوا للزياده العمديه أو  
السهويه في النيه لعدم تعقلها أو عدم ثبوت قدحها، و الاتفاق على الركنيه لا ينافى الخلاف فيها من أنها جزء أو شرط، و ذهب  
جماعه منهم المحقق في المعبر و العلامه في المنتهى و المحقق الثاني في جامع و الشهيد الثاني في روضه و الآبى في كشفه و  
سيد المدارك إلى أنها شرط لتقدمها على جميع أفعال الصلاه بما فيها التكبير الذى هو أول أفعال الصلاه و هذا شأن الشرط لأنه  
مقارن و متقدم على المشروط و لأنها لو كانت جزءا لافتقرت إلى نيه أخرى و هذا مما يلزم منه التسلسل، و للحديث النبوى (إنما  
الأعمال بالنيات و لكل امرئ ما نوى) (٢) و هو ظاهر على مغايره العمل للنيه.

و ذهب الشهيد في الذكري و العلامه في بعض كتبه و جماعه إلى أنها جزء لمقارنتها للتكبير و ما يقارن الجزء يكون جزءا.

و تردد العلامه في التذكرة بين الجزئيه و الشرطيه و هو الظاهر المحكى عن جماعه من ذكر القولين بلا- ترجيح، و فى جامع  
المقاصد أن فيها خاصه الشرط و الجزء معا، و هذا البحث-

ص: ١٦٤

١- (١) البيه الآيه: ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب النيه حديث ٢.



فى جزئيتها أو شرطيتها مما لا جدوى فيه كما صرح بذلك غير واحد بعد الاتفاق على وجوبها و على بطلان الصلاة بتركها عمداً أو سهواً، و الإعراض حينئذ أولى لعدم الفائده.

الثالث: سواء كانت النيه إخطاريه أو على نحو الداعى فلا يشترط فيها التلفظ لأن محل النيه القلب لأنها إراديه، و قد نسب الشهيد فى الذكرى إلى بعض الأصحاب التلفظ بها لأنه أشدّ عوناً على إخلاص القصد، و رده الشهيد فى البيان بأنه مكروه لأنه كلام بعد الإقامه و قد تقدم كراهه الكلام بين الإقامه و الصلاة، و قال الشارح فى الروض فى بحث تكبيره الإحرام و وصل التلفظ بالنيه بها: «و ربما نقل بعض المتأخرين جواز الوصل حينئذ وصل لفظ النيه بلفظ التكبير. عملاً بظاهر القانون العربى و هو مندفع بأن الموجب لقطعها. أى قطع همزه الله أكبر. ثبت قبل إحداث الناس التلفظ بالنيه، فإنه أمرٌ حدث بعد النبى صلى الله عليه و آله و سلم و بعد خاصته، بل بعد كثير من العلماء المتقدمين فإنهم لم يتعرضوا للبحث عن النيه، و لا عن شىء من أحكامها، بناء على أنها أمرٌ مركزوز فى جبله العقلاء حتى أن الإنسان لا يكاد يفعل فعلاً خالياً عن القصد و الداعى مع كونه عاقلاً مختاراً، فلما خلف من بعدهم خلف أضاعوا حدود الأحكام و أهملوا حقائق شرائع الإسلام فتبهم المتأخرون على النيه و قيودها و أوضحوا لهم أحكامها و حدودها، و هى تكليف سهل و أمرهين، محصلها بعث الهمه و القصد إلى فعل الصلاة المعينه لله تعالى، و هذا القدر من القصد لا يتوقف على مساعده اللسان، و كيف يتوهم العاقل أن العزم على شىء و القصد إلى فعله يتوقف على التلفظ به، و لو كان الأمر كذلك لكان الخلق فى غالب الأوقات يتكلمون بمقاصدهم إذ لا ينفكون عن المقاصد غالباً بخلاف ذلك صار عن غلبه أمر وهمى و وسواس شيطانى» انتهى.

و صريح كلامه أنها على نحو الداعى و العجب منه كيف ذهب إلى أنها إخطاريه.

الرابع: لا- يجب فى النيه قصد الأداء و لا- القضاء و لا القصر و لا التمام و لا الوجوب و لا الندب لعدم الدليل عليه إذ النيه فى الصلاة بل و فى مطلق العبادات كاليه فى بقيه الأفعال الاختياريه و تزيد عليها باشمالها على التقرب إلى الله تعالى و هذا مما لا يوجب قصد هذه الأمور المذكوره.

فما عن المشهور من قصد الأداء و القضاء و عن العلامه من قصد الوجوب و الندب مما لا دليل عليه. نعم اتفق الجميع على عدم قصد القصر و التمام.

نعم إذا اشتغلت ذمته بفعل متعدد أو كان الفعل مما ينطبق على صلاتين إحداهما واجبه و الأخرى مستحبه كصلاه الصبح و نافلتها فلا بد من القصد إلى أحدهما المعين حتى يتمحض الفعل له كما هو واضح.

المقصود بوجه ليتمكن توجه القصد إليه اعتبر فيها (١) إحضار ذات (٢) الصلاة و صفاتها المميّزه لها حيث تكون مشتركه، و القصد (٣) إلى هذا المعين متقرباً، و يلزم من ذلك (٤) كونها (معينه الفرض) (٥) من ظهر، أو عصر، أو غيرهما (و الأداء) إن كان فعلها في وقتها، (أو القضاء) إن كان في غير وقتها (و الوجوب) (٦). و الظاهر أن المراد به المجعول غايه (٧)، لأن قصد الفرض يستدعى تميّز الواجب (٨)، مع احتمال أن يريد به الواجب المميّز (٩)، و يكون الفرض إشاره إلى نوع الصلاة (١٠)، لأن الفرض قد يراد به ذلك (١١) إلا أنه غير مصطلح شرعاً (١٢)، و لقد كان

(١) في النيه.

(٢) بناء على كون النيه إخطاريه و قد عرفت ضعفه.

(٣) عطف على (إحضار ذات الصلاة).

(٤) أى من القصد إلى المعين مع إحضار ذاته و خصوصيته.

(٥) قد عرفت وجوب القصد إلى المعين إذا كان الفعل متعدداً و عليه فإن كان القصد إلى المعين متوقفاً على قصد أنها ظهر أو عصر و على قصد الأداء أو القضاء و على قصد الوجوب أو الندب فهو و إلا فهو مما لا دليل عليه كما تقدم.

(٦) يقصد الوجوب تاره على نحو الوصفيه بأن ينوى الإتيان بالصلاه الواجبه قربه إلى الله، و أخرى على نحو الغائيه بأن ينوى الإتيان بالصلاه لوجوبها، و قد ذهب بعض الأصحاب إلى اشتراط الوجوب تبعاً لما قرره المتكلمون من أنه يجب فعل الواجب لوجوبه أو لوجه وجوبه من الشكر و الأمر و اللطف، و ظاهرهم أنه يقصد الوجوب على نحو الغائيه و هذا ينافى كون الغايه هو التقرب، هذا من جهه و من جهه أخرى سواء كان قصد الوجوب على نحو الغائيه أو الوصفيه فهو مما لا دليل عليه إذ يكفى فى مقام النيه التقرب إلى الله تعالى فقط.

(٧) بأن ينوى الوجوب على نحو الغائيه.

(٨) تعليل لكون قصد الوجوب على نحو الغائيه لأنه بعد ما قصد الفرض فيكون قد قصد الوجوب على نحو الوصف فيتعين أن يكون المراد بالوجوب المذكور بعد الفرض أنه على نحو الغائيه.

(٩) لأن قصد الفرض قد حقق قصد الظهر مثلاً من بين الصلوات الخمس فيبقى مجال القصد وجوبها على نحو الوصفيه.

(١٠) من أنها رباعيه كالظهر مثلاً كما تقدم فى الحاشيه السابقه.

(١١) أى يراد بالفرض نوع الصلاة.

(١٢) إذ المصطلح أن الفرض هو الواجب.

أولى (١) بناء على أن الوجوب الغائي لا دليل على وجوبه كما تبه عليه المصنف في الذكري، ولكنه مشهور، فجرى عليه هنا (٢) (أو الندب) إن كان مندوبا، إما بالعارض كالمعاده (٣) لثلا ينافى الفرض الأول (٤) إذ يكفي في إطلاق الفرض عليه حينئذ (٥) كونه كذلك بالأصل أو ما هو أعم (٦). بأن يراد بالفرض أولا ما هو أعم من الواجب، كما ذكر في الاحتمال (٧)، وهذا قرينه أخرى عليه (٨) وهذه الأمور كلها مميزات للفعل المنوي، لا أجزاء للنية (٩)، لأنها أمر واحد بسيط و هو القصد (١٠)، و إنما التركيب في متعلقه (١١) و معروضه و هو الصلاة الواجبه، أو المندوبه المؤداه، أو المقضاه، و على اعتبار الوجوب المعلل يكون آخر المميزات الوجوب (١٢) و يكون قصده لوجوبه إشاره إلى ما يقوله المتكلمون من أنه يجب فعل الواجب لوجوبه، أو ندبه، أو لوجههما (١٣) من الشكر، أو اللطف، أو الأمر أو المركب منها (١٤) أو من بعضها على اختلاف

(١) أى قصد الوجوب على نحو الوصفيه.

(٢) بناء على الاحتمال الأول لا الثانى كما هو واضح.

(٣) أى كالصلاه الواجبه إذا صلاها منفردا ثم أعادها جماعه فإنها مستحبه.

(٤) و هو المذكور قبل الوجوب و الندب.

(٥) حين الإعاده أو حين طء العارض.

(٦) أى يراد من الندب ما كان أعم من المندوب بالعارض و غيره مما كان أصله مندوبا.

(٧) أى احتمال كون الوجوب و صفيا اللازم لكون الفرض قد أريد به نوع الصلاة و هو أعم من الواجب و المندوب.

(٨) أى و عطف الندب على الفرض بناء على تفسير الندب بالمعنى الأخير يكون قرينه على أن المراد من الفرض هو نوع الصلاة و أن الوجوب و صفى.

(٩) و لذا لم نشترطها فى النيه إلا إذا توقف القصد على لمحها فيما لو كان الفعل متعددا.

(١٠) و هذا الكشف عن حقيقه النيه هو الدليل على كونها على نحو الداعى و ليست إخطاريه، و الحاكم هو الوجدان.

(١١) أى متعلق الأمر البسيط.

(١٢) لوجوب تأخير قصد الغايه عن قصد ذبيها.

(١٣) أى وجه الوجوب و الندب و هو المناط.

(١٤) من المذكورات الثلاثه.

الآراء، و وجوب ذلك أمر مرغوب عنه، إذ لم يحققه المحققون فكيف يكلف به غيرهم؟

(و القربه) (١) و هي: غايه الفعل المتعبد به (٢)، و هو قرب الشرف لا- الزمان و المكان، لتنزهه تعالى عنهما، و أثرها (٣)، لورودها كثيرا في الكتاب و السنّه و لو جعلها لله تعالى كفى.

و قد تلخص من ذلك: أن المعتبر في النيه أن يحضر بباله (٤) مثلا صلاه الظهر الواجبه المؤداه، و يقصد فعلها لله تعالى، و هذا أمر سهل، و تكليف يسير، قل أن ينفك عن ذهن المكلف (٥) عند إرادته الصلاه، و كذا غيرها (٦) و تجشمها (٧) زياده على ذلك و سواس شيطاني، قد أمرنا بالاستعاذه منه و البعد عنه.

### في تكبيره الإحرام

(و تكبيره الإحرام) (٨) نسبت إليه، لأن بها يحصل الدخول في الصلاه و يحرم

(١) قد تقدم الدليل على اعتبارها في نيه الصلاه.

(٢) و هذا ينافي قصد الوجوب الغائي.

(٣) أي و خصها المصنف بالذكر.

(٤) بعد ما صرح بكون النيه هي القصد في الشرح و في الروض كيف يجزم هنا بأنها إخطاريه.

(٥) و هذا يتم على أنها على نحو الداعي و إلا إذا كانت إخطاريه، فالانفكاك أمر واضح.

(٦) أي غير الصلاه من العبادات.

(٧) أي تجشم النيه.

(٨) سميت به لخبر ابن القداح عن أبي عبد الله عليه السلام (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: افتتاح الصلاه الوضوء و تحريمها التكبير و تحليلها التسليم) (١) و تسمى بتكبيره الافتتاح لخبر ناصح المؤذن عن أبي عبد الله عليه السلام (فإن مفتاح الصلاه التكبير) ٢ و خبر الصدوق في المجالس عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (و أما قوله: الله أكبر. إلى أن قال. لا تفتح الصلاه إلا بها) ٣.

و لهذه الأخبار اعتبرت التكبيره أول الأجزاء الواجبه في الصلاه و أما القيام المقارن للتكبير فهو واجب لأنه شرط في التكبير، إلا أن التكبير مقدم عليه رتبة فلذا جعل بعضهم القيام أول الأجزاء لهذه الشرطيه و هو ضعيف بما سمعت. و بالتكبير يحرم على المصلى -

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب تكبيره الإحرام حديث ١٠ و ٧ و ١٢.

ما كان محللا قبلها من الكلام وغيره، و يجب التلفظ بها باللفظ المشهور (١)

المنافيات لظاهر هذه النصوص من كون تحريم الصلاة بها و أنها مفتاح الصلاة، غير أن هذا متوقف على الإتيان بالتكبيره بتمامها فحينئذ يحرم عليه منافيات الصلاة و إلا فإذا لم يتمها فيجوز له قطعها و الإتيان بالمنافى حينئذ، ثم إن تركها عمدا أو سهوا مبطل للصلاة بلا خلاف فيه عندنا لجملة من النصوص منها صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام (عن الرجل ينسى تكبيره الافتتاح، قال عليه السلام: يعيد(١) و موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (عن رجل سها خلف الإمام فلم يفتتح الصلاة، قال عليه السلام: يعيد الصلاة و لا صلاة بغير افتتاح)٢.

و باعتبار أن حقيقه الركن هو ما أوجب البطلان بنقصانه عمدا أو سهوا ذهب الأصحاب إلى ركنيه تكبيره الإحرام، و أما زيادتها عمدا أو سهوا فلا- دليل على بطلان الصلاة بها إلا الإجماع و فى الحدائق نفى الخلاف فيه، هذا بالإضافة إلى أن الركن هو ما يوجب البطلان بتركه عمدا أو سهوا من دون التعرض للزيادة كما قيل لأنه هو معناه لغه و عرفا.

(١) و هو: الله أكبر لخبر المجالس المتقدم (و أما قوله: الله أكبر. إلى أن قال. لا تفتح الصلاة إلا بها)(٢) و لمرسل الفقيه (كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أتم الناس صلاة و أجزهم، كان إذا دخل فى صلاته قال: الله أكبر، بسم الله الرحمن الرحيم)٤.

و عن الإسكافى جواز تعريف (أكبر) و عن بعض الشافعية تقديمه على لفظ الجلاله و الفصل بينهما بمثل (سبحانه و عز و جل) و جواز تبديل إحدى الكلمتين أو كليهما بما يرادفها من اللغة العربية.

و فيه: إن العبادات توقيفيه فلا مجال للرأى فيها بل لا بد من الاقتصار على ما ورد عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم تأسيسا به و لقوله: (صلوا كما رأيتمونى أصلى)(٣) و يجب أيضا الإتيان بالهمزه على نحو القطع بحيث يقطعها عما قبلها و لا يجوز و صل التكبير بما قبله و جعل الهمزه همزه وصل لأن الوارد عن صاحب الشرع هو القطع بالهمزه. و قد نسب إلى بعض الأصحاب كما فى الروض جواز الوصل عملا- بقانون اللغة العربية و هو على خلاف التأسى بالنبي صلى الله عليه و آله و سلم فى العبادات التوقيفيه فالاحتياط يقتضى البطلان و عدم الاجتزاء بها.

و مما تقدم تعرف لا بديه اللفظ العربى فى تكبيره الإحرام لتوقيفيه العبادات و كذا فى سائر-

ص: ١٦٩

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب تكبيره الإحرام حديث ١ و ٧.

٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب تكبيره الإحرام حديث ١٢ و ١١.

٣- (٥) كتر العمال ج ٤ حديث ١١٩٦.

(بالعربية) تأسيا بصاحب الشرع عليه الصلاة والسلام حيث فعل كذلك و أمرنا بالتأسي به (١)(و) كذا تعتبر العربية في (سائر الأذكار الواجبه)، أما المندوبه فيصح بها و غيرها في أشهر القولين (٢)، هذا مع القدره عليها (٣)، أما مع العجز (٤) و ضيق الوقت عن التعلم فيأتي بها حسب ما يعرفه من اللغات، فإن تعدد تخيير مراعي ما اشتملت عليه من المعنى و منه الأفضليه (٥).

(و تجب المقارنه للنيه) (٦) بحيث يكبر عند حضور القصد المذكور بالبال من

الأذكار الواجبه من القراءه و التسيحات في الركوع و السجود و في الركعتين الأخيرتين و من التشهد و التسليم.

(١) في الصلاة و الخبر قد تقدم.

(٢) بل نسب إلى المشهور و عن جامع المقاصد أنه لا يعلم قائلًا بالمنع سوى سعد بن عبد الله، و مستند المشهور أخبار منها:

مرسل الصدوق عن أبي جعفر عليه السلام (لا بأس أن يتكلم الرجل في صلاه الفريضة بكل شيء يناجى به ربه (عز و جل) (١)).

و عن الحدائق و الوحيد المنع لانصرافها إلى جواز الدعاء بغير المأثور و لا إطلاق فيها يشمل غير العربية و هو الأحوط.

(٣) على العربية.

(٤) فلو كان غير عربي فيجب عليه التعلم من باب المقدمه فإن تعذر التعلم لضيق الوقت فيحرم حينئذ بلغته مراعي في ذلك المعنى العربي من كون (أكبر) على صيغه التفضيل.

(٥) أي صيغه التفضيل في (أكبر).

(٦) بناء على أن النيه على نحو الداعي فالمقارنه أمر سهل، و أما بناء على كونها إخطاريه كما هو مبني الشهيدين و غيرهم فقد وقع الكلام في أن المقارنه بين استحضار النيه و بين جميع أجزاء التكبيره أو بينه و بين أول جزء من التكبير، و قد ذهب الشارح إلى الي الثاني لأن مقارنه النيه لأول التكبير موجه للمقارنه لأول الصلاة لأن جزء الجزء جزء، و عن الشهيد كما في الروض الأول لأن الدخول في الصلاة إنما يتحقق بتمام التكبير فلا بد من استحضارها بتمام أجزاءه و قد اتفقوا على أنه لا يجب استحضارها بعد التكبير و لا يستحب لأنه متعذر أو متعسر إذ لا ينفك الإنسان عن الذهول، مع أنه إذا كانت النيه-

ص: ١٧٠

غير أن يتخلل بينهما زمان و إن قلّ، على المشهور، و المعتبر حضور القصد عند أول جزء من التكبير، و هو المفهوم من المقارنه بينهما فى عباره المصنف، لكنه فى غيره اعتبر استمراره (١) إلى آخره (٢) إلا مع العسر، و الأول أقوى.

(و استدامه حكمها) بمعنى أن لا يحدث نيه تنافيهما، و لو فى بعض مميزات المنوى (إلى الفراغ) من الصلاه، فلو نوى الخروج منها و لو فى ثانى الحال قبله (٣) أو فعل (٤) بعض المنافيات كذلك (٥)، أو الرياء (٦) و لو ببعض الأفعال و نحو ذلك بطلت.

على نحو الداعى كما هو الحق فهى مقارنه لجميع أجزاء الصلاه من دون الالتزام باستدامه حكمها إلى آخر الصلاه.

(١) استمرار حضور القصد.

(٢) أى آخر التكبير.

(٣) أى نوى الخروج فى الحاله التاليه لحاله القصد بالخروج و لا يشترط الخروج فى حاله قصد الخروج، و يكون الضمير فى قبله) راجعا إلى ثانى الحال بحيث نوى الخروج قبل ثانى حال الخروج، فثانى الحال هو حال الفعلية و الحال الأول هو حال القصد للخروج.

(٤) عطف على الخروج و المعنى: نوى فعل بعض المنافيات.

(٥) و لو قبل الانتهاء من الصلاه بعد حال نيه.

(٦) أى بأن نوى الرياء. و الرياء مناف للقربه و قد وردت أخبار كثيره على بطلان العباده به على المشهور إلا من المرتضى حيث ذهب إلى صحتها، و حمل الأخبار على بطلان ترتب الثواب عليها، و من الأخبار خبر السكونى (قال النبى صلى الله عليه و آله و سلم: إن الملك ليصعد بعمل العبد مبتهجا به فإذا صعد بحسناته يقول الله عز و جل): اجعلوها فى سجين، إنه ليس إياى أراد به) (١)، و خبر يزيد بن خليفه عن أبى عبد الله عليه السلام (كل رياء شرك إنه من عمل للناس كان ثوابه على الناس و من عمل لله كان ثوابه على الله) (٢)، و خبر على بن جعفر عن أخيه عن آبائه عليهم السلام (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: يؤمر برجال إلى النار. إلى أن قال.

فيقول لهم خازن النار: يا أشقياء، ما كان حالكم؟ قالوا: كنا نعمل لغير الله، فقبل لنا:

خذوا ثوابكم ممن عملتم له) (٣) و خبر على بن عقبه عن أبيه عن أبى عبد الله عليه السلام (و ما كان للناس فلا يصعد إلى الله) (٤)، و خبر على بن سالم عن أبى عبد الله عليه السلام (قال الله-

ص: ١٧١

١- (١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب مقدمه العبادات حديث ٣.

٢- (( ٢ و ٣ و ٤) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب مقدمه العبادات حديث ٤ و ١ و ٥.



في الركعتين الأولتين و الثانيين

(و قراءه الحمد (١)، و سوره كامله) (٢) في أشهر القولين (إلا مع الضروره)

كضيق وقت، و حاجه يضرّ فوتها، و جهاله لها مع العجز عن التعلم فتسقط

تعالى: أنا أغنى الأغنياء عن الشريك، فمن أشرك معي غيري في عمل لم أقبله إلا ما كان لي خالصاً(١) فهي و إن كان أكثرها ظاهراً في نفي الثواب إلا- أنه ورد النهي عن الرياء، و النهي عن الرياء مبطل للعباده، و قد ورد في قوله تعالى: فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَ لَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا(٢) و في خبر مسعده بن صدقه عن جعفر بن محمد عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم (فاتقوا الله في الرياء فإنه الشرك بالله)(٣).

(١) بالاتفاق للنبي (لا صلاه إلا بفاتحه الكتاب)(٤) و صحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (سألته عن الذي لا- يقرأ بفاتحه الكتاب في صلاته، قال: لا صلاه إلا أن يقرأ بها في جهر أو إخفات)(٥) و مثله غيره.

(٢) على المشهور لصحيح منصور عن أبي عبد الله عليه السلام: (لا تقرأ في المكتوبه بأقل من سوره و لا بأكثر)(٦) ، و صحيح معاويه بن عمار قلت لأبي عبد الله عليه السلام (أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحه الكتاب؟ قال عليه السلام: نعم، قلت: فإذا قرأت فاتحه القرآن أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم مع السوره؟ قال: عليه السلام: نعم)(٧) و مثلها غيرها.

و عن جماعه منهم: القديمان و الديلمي و المحقق في المعتمد و العلامه في المنتهى و سيد المدارك عدم الوجوب لصحيح على بن رثاب عن أبي عبد الله عليه السلام (سمعتة يقول: إن فاتحه الكتاب تجوز وحدها في الفريضة)(٨).

و هو محمول على حال المرض أو الاستعجال أو الخوف لصحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (يجوز للمريض أن يقرأ في الفريضة فاتحه الكتاب وحدها، و يجوز-

ص: ١٧٢

١- (١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب مقدمه العبادات حديث ١١.

٢- (٢) الكهف الآيه: ١١٠.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب مقدمه العبادات حديث ١٦.

٤- (٤) مستدرک الوسائل الباب - ١ - من أبواب القراءه في الصلاه حديث ٥.

٥- (٥) الوسائل الباب - ١ - من أبواب القراءه في الصلاه حديث ١.

٦- (٦) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب القراءه في الصلاه حديث ٢.

٧- (٧) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب القراءه في الصلاه حديث ٥.

٨- (٨) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب القراءة في الصلاة حديث ١.

السورة من غير تعويض عنها (١)، هذا (في) الركعتين (الأوليين) سواء لم يكن غيرهما كالثنائه، أم كان كغيرها (٢) (و يجزى في غيرهما) من الركعات (الحمد وحدها أو التسبيح) (٣) بالأربع المشهوره (٤) (أربعاً) بأن يقولها مره (٥) (أو تسعاً)

بإسقاط التكبير من الثلاث على ما دلت عليه روايه حريز (٦)

لصحيح في قضاء صلاه التطوع بالليل و النهار(١) و لصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (و لا بأس بأن يقرأ الرجل في الفريضة بفاتحه الكتاب في الركعتين الأوليين إذا ما أعجلت به حاجه أو تخوف شيئاً) (٢)، و أما ما ورد من قراءه بعض السوره في الركعه فهو محمول على التقيه قطعاً لأنه موافق للعامه.

(١) بخلاف الحمد فإن لها عوضاً كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

(٢) و غير الثنائه هي الثلاثيه و الرباعيه.

(٣) بلا خلاف فيه للأخبار منها: موثق ابن حنظله عن أبي عبد الله عليه السلام (عن الركعتين الأخيرتين ما أصنع فيهما؟ فقال عليه السلام: إن شئت فقرأ فاتحه الكتاب و إن شئت فاذكر الله فهو سواء، قال: قلت: فأى ذلك أفضل؟ فقال عليه السلام: هما و الله سواء إن شئت سبحت و إن شئت قرأت) (٣).

(٤) لصحيح زراره (قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما يجزى من القول في الركعتين الأخيرتين؟ قال عليه السلام: أن تقول: سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر، و تكبر و تركع) (٤).

(٥) كما عن الشيخين و الفاضلين و الشهيدين و جماعه و نسب إلى الأشهر و الأكثر لصحيح زراره المتقدم.

(٦) عن زراره عن أبي جعفر عليه السلام (إذا كنت إماماً أو وحدك فقل: سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله، ثلاث مرات تكمله تسع تسبيحات ثم تكبر و تركع) (٥) كما في روايه الفقيه، و إليه ذهب الصدوقان و ابن أبي عقيل و أبو الصلاح، و أما في السرائر فقد نقل الخبر عن كتاب حريز تاره بمثل ما رواه الصدوق في الفقيه لكن مع إسقاط (تكمله تسع -

ص: ١٧٣

- ١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب القراءه في الصلاه حديث ٥.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب القراءه في الصلاه حديث ٢.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٤٢ - من أبواب القراءه في الصلاه حديث ٣.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٤٢ - من أبواب القراءه في الصلاه حديث ٥.
- ٥- (٥) الوسائل الباب - ٥١ - من أبواب القراءه في الصلاه حديث ١.

(أو عشرا) (١) بإثباته في الأخيره (أو اثني عشر) بتكرير الأربع ثلاثا، (٢)، ووجه الاجتزاء بالجميع (٣) ورود النص الصحيح بها (٤)، ولا يقدح إسقاط التكبير في الثاني لذلك (٥) و لقيام غيره مقامه، و زياده (٦) و حيث يؤدي الواجب بالأربع جاز ترك الزائد (٧)، فيحتمل

تسيحات) و قوله: (أو وحدك)، و أخرى نقل الخبر هكذا (إن كنت إماما فقل: سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر ثلاث مرات ثم تكبر و ترقع) (١). و لا يمكن الأخذ بزياده التكبير المروي في السرائر لأن المحكى عن المعتمر و التذكرة و المنتهى نسبة القول بالتسع إلى حريز مع عدم التكبير، و ابن إدريس مقارب لعصرهما.

(١) بإسقاط التكبير في الأولى و الثانيه من التسيحات و إثباته في الثالثه كما عن مبسوط الشيخ و جمل السيد و الغنيه و هدايه الصدوق لصحيح حريز المتقدم في روايه الفقيه بناء على أن المراد من قوله عليه السلام (ثم تكبر و ترقع) أن التكبير غير تكبير الركوع، و عن المحقق الخونساري في حاشيته على الروضة و سيد المدارك و جماعه الاعتراف بعدم الوقوف له على مستند.

(٢) لخبر رجاء بن أبي الضحاك (صحب الرضا عليه السلام من المدينة إلى مرو فكان يسبح في الأخيرين يقول: سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر ثلاث مرات ثم يكبر و يركع) (٢). و إليه ذهب الشيخ في النهايه و الشهيد في البيان و جماعه.

(٣) أى بواحد من الأربعة و هو قول في المسأله.

(٤) بالمذكورات الأربعة و قد تقدم الخبر على كل واحد منها.

(٥) أى لا يقدح إسقاط التكبير في القول الثاني و هو أن التسبيح تسع من دون تكبير لورود النص الصحيح به.

(٦) غرضه أن التسع و إن كانت أنقص من العشر بالتكبير إلا أنه لا يضر لقيام النص عليه و قد تقدم و لكونه أحد أفراد الواجب المخير، فكما أن الأربع فرد ثان بدل العشر فالتسع فرد ثالث بدل العشر، بل التسع أولى لأنه أزيد من الأربع.

(٧) هذا تفرغ على الاجتزاء بالجميع، و حاصله إذا كان الواجب متحققا بالأربع فلا بد أن يكون الزائد عنه مستحبا و هو قول لجماعه، و يحتمل أن يكون الواجب له عده أفراد أدناها الأربع و أعلاها الاثنا عشر فإذا تعدى الأربع فيكون قد ترك أحد أفراد الواجب التخيري إلى بدله فلا بد من إكماله، و القول بأن التريديد في أفراد الواجب بين الأقل و الأكثر غير معقول لتحقق الواجب في الأقل على كل حال و لو كان في ضمن الأكثر-

ص: ١٧٤

١- (١) الوسائل الباب - ٥١ - من أبواب القراءه في الصلاه حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤٢ - من أبواب القراءه في الصلاه حديث ٨.

كونه مستحبا، نظرا إلى ذلك، و واجبا مخرى، التفاتا إلى أنه أحد أفراد الواجب و جواز تركه إلى بدل، و هو الأربع و إن كان جزؤه كالركعتين، و الأربع فى مواضع التخيير، و ظاهر النصّ و الفتوى: الوجوب (١)، و به صرح المصنف فى الذكرى، و هو ظاهر العبارة هنا، و عليه الفتوى.

فلو شرع (٢) فى الزائد عن مرتبه فهل يجب عليه البلوغ إلى أخرى؟ يحتمله قضيه للوجوب. و إن جاز تركه قبل الشروع. و التخيير ثابت قبل الشروع فيوقعه (٣) على وجهه (٤)، أو يتركه، حذرا من تغيير الهيئه الواجبه و وجه العدم:

أصالة عدم وجوب الإكمال، فينصرف إلى كونه ذكر الله تعالى، إن لم يبلغ فردا آخر (و الحمد) فى غير الأوليين (أولى) (٥) من التسبيح

فلا بد أن يكون الزائد مستحبا مردود بالتخيير بين الاثنتين و الأربع فى مواضع التخيير بالنسبه للصلاه.

(١) أى وجوب إكمال الزائد عن الأربع لأن الجميع من قبيل أفراد الواجب التخييرى لا من قبيل التردد بين الواجب و المستحب، و العجب من الشارح حيث جعل ظاهر الفتوى ذلك و هو قد نقل فى الروض عن الشهيد فى كتبه الثلاثه الاستحباب.

(٢) إذا قلنا بأن التردد من قبيل التردد بين أفراد الواجب التخييرى و قلنا بوجوب قصد أحد الأفراد من حين الشروع فلا كلام، و إن لم نقل بوجوب القصد فلو انتهى من أحد الأفراد كالأربع مثلا و شرع فى الزائد فهل يجب عليه البلوغ إلى مرتبه الفرد الآخر، يحتمل ذلك لأن أفراد الواجب محدد فلا بد من الوصول إلى واحد منها، و يحتمل العدم لأن الزائد عن أحد الأفراد يكون ذكرا لله و هو حسن على كل حال.

(٣) أى الزائد.

(٤) من إيصاله إلى مرتبه من مراتب أفراد الواجب التخييرى.

(٥) ذهب الصدوق و الحسن بن أبى عقيل و الحلبي و جماعه إلى أن التسبيح أولى من قراءه الحمد سواء كان منفردا أو إماما أو مأموما لخبر محمد بن عمران و محمد بن حمزه عن أبى عبد الله عليه السلام (لأى عله صار التسبيح فى الركعتين الأخيرتين أفضل من القراءه؟ قال عليه السلام: إنما صار التسبيح أفضل من القراءه فى الأخيرتين لأن النبى صلى الله عليه و آله و سلم لما كان فى الأخيرتين ذكر ما رأى من عظمه الله (عز و جل) فدهش فقال: سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر فلذلك صار التسبيح أفضل من القراءه) (١)، و خبر رجاء بن أبى -

ص: ١٧٥

مطلقاً (١)، لروايه محمد بن حكيم عن أبي الحسن عليه السّلام و روى فضليه التسبيح مطلقاً (٢)، و لغير الإمام (٣) و تساويهما (٤)، و بحسبها (٥) اختلفت الأقوال و اختلف اختيار

الضحّاك المتقدم (أنه صحب الرضا عليه السّلام من المدينه إلى مرو فكان يسبح في الأخيرين يقول: سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر ثلاث مرات ثم يكبر و يركع) (١)

و مداومه الإمام عليه دليل على أفضليته و مثلها غيرها.

و قد ورد أفضليه القراءه في خبر محمد بن حكيم (سألت أبا الحسن عليه السّلام أيما أفضل، القراءه في الركعتين الأخيرتين أو التسبيح؟ فقال عليه السّلام: القراءه أفضل) (٢) و صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام (يجزيك التسبيح في الأخيرتين، قلت: أى شيء تقول أنت؟ قال عليه السّلام: أقرأ فاتحه الكتاب) ٣ و ظاهره مداومه المعصوم على قراءه الحمد الدال على أفضليتها.

و عن الشرائع و القواعد و جامع المقاصد بل قيل إنه المشهور على استحباب القراءه للإمام دون المأموم فالتسبيح له أفضل لصحيح معاويه (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن القراءه خلف الإمام في الركعتين الأخيرتين؟ فقال عليه السّلام: الإمام يقرأ بفاتحه الكتاب و من خلفه يسبح، فإذا كنت وحدك فاقراً فيهما و إن شئت فسبح) (٣) و مثله غيره و هو ظاهر في التساوى بالنسبه للمنفرد و عليه موثق ابن حنظله عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن الركعتين الأخيرتين ما أصنع فيهما؟ فقال عليه السّلام: إن شئت فاقراً فاتحه الكتاب و إن شئت فاذا ذكر الله فهو سواء، قال: قلت: فأى ذلك أفضل؟ فقال عليه السّلام: هما و الله سواء إن شئت سبحت و إن شئت قرأت) (٤) و الحلف على التسويه لا- يمكن حمله على التقيه فيتعين حمله على المنفرد جمعا بين النصوص و هو المتعين.

(١) إماماً أو مأموماً أو منفرداً.

(٢) إماماً أو مأموماً أو منفرداً.

(٣) أى روى فضليه التسبيح لغير الإمام و أما الإمام فيستحب له القراءه كما في صحيح معاويه.

(٤) أى تساوى القراءه و التسبيح لموثق ابن حنظله.

(٥) أى و بحسب الأخبار المختلفه.

ص: ١٧٦

١- (١) الوسائل الباب - ٤٢ - من أبواب القراءه في الصلاه حديث ٨.

٢- (( ٢ ) و ( ٣ ) الوسائل الباب - ٥١ - من أبواب القراءه في الصلاه حديث ١٠ و ١٢.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٤٢ - من أبواب القراءه في الصلاه حديث ٢.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٤٢ - من أبواب القراءة في الصلاة حديث ٣.

المصنف، فهنا رَجَّح القراءه مطلقا، و فى الدروس للإمام و التسيح للمنفرد، و فى البيان جعلهما له (١) سواء، و تردد فى الذكرى و الجمع بين الأخبار هنا لا يخلو من تعسف (٢).

### فى الجهر بالقراءه

(و يجب الجهر) (٣) بالقراءه على المشهور (فى الصبح و أولى العشاءين) (٤)

(١) أى للمنفرد و جعل القراءه للإمام أفضل.

(٢) و لعله لما قاله فى الروض «و القول بأفضليه القراءه للإمام و المساواه بينهما للمنفرد طريق الجمع بين روايتيهما كما ذهب إليه الشيخ فى الاستبصار، لكن تبقى روايه أولويه التسيح لا طريق إلى حملها إذ لا قائل بأولويته فى فرد مخصوص» انتهى.

و فيه: قد عرفت أن أفضليه التسيح للمأموم لصحيح معاويه المتقدم و عليه فالجمع بين الأخبار خال من التعسف بشهاده نفس الشارح فى روضه.

(٣) على المشهور لصحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام (فى رجل جهر فيما لا- ينبغى الإجهار فيه، و أخفى فيما لا- ينبغى الإخفاء فيه فقال عليه السّلام: أى ذلك فعل متعمدا فقد نقض صلاته و عليه الإعاده، فإن فعل ذلك ناسيا أو ساهيا أو لا يدري فلا شىء عليه و قد تمت صلاته) (١) و هو ظاهر فى وجوب الجهر و الإخفات فى مواطنهما.

و عن الإسكافى و المرتضى فى المصباح عدم الوجوب و مال إليه سيد المدارك لصحيح على بن جعفر عن أخيه عليهما السّلام (سألته عن الرجل يصلى من الفريضة ما يجهر فيه بالقراءه، هل عليه أن لا- يجهر؟ قال عليه السّلام: إن شاء جهر و إن شاء لم يفعل) (٢) ؟ و فيه: إن الأصحاب قد أعرضوا عنه.

(٤) بلا خلاف فيه لخبر الفضل بن شاذان عن أبى الحسن الرضا عليه السّلام فى حديث (أن الصلوات التى يجهر فيها إنما هى فى أوقات مظلمه فوجب أن يجهر فيها ليعلم المأز أن هناك جماعه فإن أراد أن يصلى صلّى لأنه إن لم ير جماعه علم ذلك من جهه السماع، و الصلاتان اللتان لا- يجهر فيهما إنما هما بالنهار فى أوقات مضيئه فهى من جهه الرؤيه لا- يحتاج فيها إلى السماع) (٣).

و خبر يحيى بن أكنم (سأل أبا الحسن الأول عن صلاه الفجر لم يجهر فيها بالقراءه و هى من صلوات النهار و إنما يجهر فى صلاه الليل، فقال عليه السّلام: لأن النبى كان يغلس بها فقربها من الليل) (٤)، و خبر رجاء بن أبى الضحاك عن الرضا عليه السّلام (أنه كان يجهر -

ص: ١٧٧

١- (١) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب القراءه فى الصلاه حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب القراءه فى الصلاه حديث ٦.



٣- ( (٣ و ٤) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب القراءه فى الصلاه حديث ١ و ٣.

(و الإخفات فى البواقى) للرجل.

و الحق أن الجهر و الإخفات كىفتان متضادتان مطلقا (١)، لا- يجتمعان فى مائه، فأقل الجهر: أن يسمعه من قرب منه صحىحا (٢)، مع اشتمالها (٣) على الصوت (٤) الموجب لتسميته جهرا عرفا، و أكثره: أن لا يبلغ العلو المفرط (٥)، و أقل السر: أن يسمع نفسه خاصه صحىحا، أو تقديرا (٦) و أكثره: أن لا يبلغ

بالقراءه فى المغرب و العشاء الآخره و صلاه الليل و الشفع و الوتر و الغداه و يخفى القراءه فى الظهر و العصر(١).

و مورد السؤال فى الجميع هو الجهر فى القراءه و أما غيرها كالتشهد و التسليم و ذكر الركوع و السجود و القنوت فقد ورد فى صحىح على بن يقطين عن أبى الحسن موسى عليه السلام (سألته عن الرجل هل يصلح له أن يجهر بالتشهد و القول فى الركوع و السجود و القنوت؟ قال عليه السلام: إن شاء جهر به و إن شاء لم يجهر)(٢).

و هذا كله مخصوص بالرجال بالاتفاق لكونه معلوما و لذا سئل عن الجهر للرجل فقط كما فى الخبر الأخير و لخبر ابن جعفر عن أخيه عليهما السلام (سأله عن النساء هل عليهن الجهر بالقراءه فى الفريضة؟ قال عليه السلام: لا، إلا أن تكون امرأه تؤم النساء فتجهر بقدر ما تسمع قراءتها)(٣).

(١) لا- يجتمعان فى مورد، اعلم أن الجهر و الإخفات قد وردا و ليس لهما ضابط شرعى فالمرجع هو العرف، فما كان فيه ظهور جوهر الصوت فهو الجهر و إلا فهو الإخفات.

(٢) أى سليم السمع.

(٣) أى اشتمال كىفيه الجهر.

(٤) أى جوهره.

(٥) و هو المسمى بالصياح فلا يجوز الصياح و لو فعل فالصلاه باطله، ففى خبر سماعه (سألته عن قول الله (عز و جل) وَ لَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَ لَا تَخَافَتْ بِهَا، قال: المخافته ما دون سمعك و الجهر أن ترفع صوتك شديدا)(٤) و النهى فى العباده مفسد.

(٦) عند وجود المانع كالصمم.

ص: ١٧٨

١- (١) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب القراءه فى الصلاه حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب القنوت حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب القراءه فى الصلاه حديث ٣.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب القراءه فى الصلاه حديث ٢.

(و لا جهر على المرأه) وجوبا (٢)، بل تتخير بينه وبين السرّ في مواضعه (٣) إذا لم يسمعها من يحرم (٤) استماعه صوتها، و السرّ أفضل لها مطلقا (٥)، (و تتخير الخنثى بينهما) (٦) فى موضع الجهر إن لم يسمعها الأجنبى، و إلا تعين الإخفات (٧)، و ربّما قيل: بوجوب الجهر عليها (٨)، مراعيه عدم سماع الأجنبى مع الإمكان، و إلا وجب الإخفات، و هو أحوط (٩).

(١) و قد نسب الشارح فى الروض إلى بعضهم أن أكثره هو أقل مراتب الجهر و ردّ عليه بإمكان استعمال الفرد المشترك فى جميع الصلوات و هو خلاف الواقع لأن التفصيل قاطع للشركه.

(٢) أى نفى الوجوب و قد تقدم دليله.

(٣) أى مواضع الجهر الواجب على الرجل.

(٤) فإذا سمعها فالأقرب البطلان للنهى كما عن جماعه، و عن صاحب الحدائق و غيره الإشكال فيه لكونه قد تعلق بأمر خارج عن العباده إذ تعلق بالجهر و الذى هو عباده هو التلفظ و الصوت و قد تقدم الكلام فيه.

(٥) حتى عند عدم سماع من يحرم استماعه، و الأفضليه من باب الاحتياط.

(٦) أى بين الجهر و الإخفات فى مواضع وجوب الجهر على الرجل لدوران أمره بين كونه رجلا- أو امرأه، و التخيير هنا حكم عقلى، ثم هل التخيير ابتدائى بحيث لو اختار الجهر فى أول مره فيبقى على الجهر مطلقا و هكذا فى الإخفات أو أنه استمرارى وجهان؟ هذا كله بحسب عبارته المصنف و لكن الشارح فى الروض جعل النزاع فى الخنثى من أنها هل تأخذ حكم المرأه أو حكم الرجل و جعلهما قولين، و لعل من قال بالأول لأن الجهر مختص بالرجل و رجوليه الخنثى مشكوكه فلا يجب الجهر للشك فى شرطه، و لعل أيضا من قال بالثانى أن الجهر حكم عام على كل مصل خرج منه النساء و الباقي يبقى تحته بما فيه الخنثى.

و الشارح كما سترى أكمل عبارته المصنف على نحو استعرض هذين القولين كما سترى.

(٧) و هذا هو حكم المرأه فيكون الخنثى مثلها.

(٨) و هذا هو حكم الرجل فيكون الخنثى مثله.

(٩) لأن الأمر دائر بين التعيين أعنى وجوب الجهر و بين التخيير، و التعيين الذى هو حكم المرأه هنا طريق الاحتياط.

(ثم الترتيل) (١) للقراءه، و هو لغه: الترسل فيها، و التبيين بغير بغي، و شرعا - قال فى الذكرى -: هو حفظ الوقوف، و أداء الحروف و هو المروى عن ابن عباس، و قريب منه عن على عليه السلام إلا أنه قال: و بيان الحروف، بدل أدائها.

(١) شروع فى مستحبات القراءه و ستأتى الإشاره على استحبابه من المصنف، و استحبابه متفق عليه و يدل عليه قوله تعالى: وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً (١) و مرسل ابن أبى عمير عن أبى عبد الله عليه السلام (ينبغى للعبد إذا صلى أن يرتل فى قراءته، فإذا مرّ بآيه فيها ذكر الجنة و ذكر النار سأل الله الجنة و تعوذ بالله من النار) (٢) و المرسل عن على بن أبى حمزه عن أبى عبد الله عليه السلام (إن القرآن لا يقرأ هذرمة و لكن يرتل ترتيلاً) (٣) و خبر عبد الله بن سليمان (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله (عز و جل) وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً، قال عليه السلام: قال أمير المؤمنين عليه السلام: بينه تبياناً، و لا تهذه هذ الشعر و لا تنثره نثر الرمل و لكن اقرعوا به قلوبكم القاسيه) (٤).

و عن الجوهري فى الصحاح أنه لغه «الترسل فيها و التبيين بغير بغي»، و الحاصل أنه التمهّل بالقراءه من غير عجله و هذا ما نص عليه فى مجمع البحرين أيضاً. و عن الشارح فى المسالك و الروض أن له تفسيرات متعدده شرعا.

الأول: ما عن المحقق فى المعتبر أنه تبيين الحروف من غير مبالغه و نقل أيضاً عن الشيخ.

الثانى: ما عن العلامة فى النهايه أنه بيان الحروف و إظهارها و لا يمدّها بحيث يشبه الغناء.

الثالث: ما عن الشهيد فى الذكرى أنه حفظ الوقوف و أداء الحروف و فى الذكرى أنه المروى عن ابن عباس و على عليه السلام إلا أنه قال: و بيان الحروف بدل أدائها.

و هذه التفاسير إن رجعت إلى المعنى اللغوى فهو و إلا فالعمده عليه لنص أهل اللغه عليه و لأنه قد جعل فى قبال الهذرمة فى المرسل عن على بن أبى حمزه و هو ما يفيد أن معنى الترتيل هو التمهّل بالقراءه من غير عجله.

ص: ١٨٠

١- (١) المزمّل الآيه: ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب القراءه فى الصلاه حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب قراءه القرآن حديث ٤.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب قراءه القرآن حديث ١.

(و الوقوف) (١) على مواضعه، و هي ما تمّ لفظه و معناه (٢)، أو أحدهما (٣)، و الأفضل: التام، ثم الحسن، ثم الكافي، على ما هو مقرر في محله و لقد كان يغني عنه (٤) ذكر الترتيل على ما فسّره به المصنّف (٥)، فالجمع بينهما تأكيد. نعم، يحسن الجمع بينهما لو فسّر الترتيل بأنه: تبين الحروف من غير مبالغه كما فسّره به في المعبر و المنتهى، أو بيان الحروف و إظهارها من غير مدّ يشبه الغناء كما فسّره به (٦) في النهايه و هو الموافق لتعريف أهل اللغه.

(و تعمّد الإعراب) (٧) إما بإظهار حركاته و بيانها بيانا شافيا بحيث لا يندمج

(١) قال الشارح في الروض «و الوقوف على مواضعه فيقف على التام ثم على الحسن ثم على الجائز على ما هو مقرر عند القراء تحصيلًا لفائده الاستماع إذ به يسهل الفهم و يحسن النظم و لا يتعين الوقف في موضع و لا يقبح، بل متى شاء وقف و متى شاء وصل مع المحافظة على النظم، و ما ذكره القراء قبيحا أو واجبا لا يعنون به معناه الشرعي، و قد صرح به محققوهم» انتهى.

(٢) و هو المسمى عندهم بالتام لأنه لا تعلق بما بعده لا لفظا و لا معنى و أكثر ما يوجد في الفواصل و رءوس الآيات.

(٣) فإن تم لفظا و لكنه متعلق بما بعده من حيث المعنى فهو المسمى عندهم بالكافي مثل قوله تعالى: لا رَيْبَ فِيهِ .

و إن تم معنى و لكنه متعلق بما بعده من حيث اللفظ فهو المسمى عندهم بالحسن مثل قوله تعالى: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

و إن كان متعلقا لفظا و معنى بما بعده فالوقف عليه قبيح كالوقف على المبتدأ أو المضاف.

ثم أضافوا عشره مواضع و ادّعوا أن الوقف عليها وقف غفران، و رووا عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم (إن من ضمن لي أن يقف على عشره مواضع ضمننت له الجنة) و أن هناك ثمانيه و خمسين وقفا حراما و من وقف على واحد منها فقد كفر و جعل منها الوقف على صراطِ الَّذِينَ إِلَى غير ذلك مما زخرفوه و اختلقوه من دون دليل يدل عليه.

(٤) عن الوقوف.

(٥) في الذكرى.

(٦) أى كما فسّر العلامة الترتيل بهذا المعنى في النهايه و قد تقدم عرض أقوالهم مع عرض المعنى اللغوي عن الجوهري.

(٧) فالإعراب مع الدرج واجب لأنه جزء الكلمه و إلا فلا دليل على استحبابه.

بعضها في بعض إلى حد لا يبلغ حدّ المنع (١)، أو بأن لا يكثر الوقوف الموجب للسكون خصوصا في الموضع المرجوح (٢)، و مثله حركة البناء.

(و سؤال الرحمة و التعمّود من النقمه) عند آيتيهما (٣) (مستحبّ) خبر الترتيل و ما عطف عليه، و عطفها (٤) بتم الدال على التراخي لما بين الواجب و الندب من التغير (و كذا) يستحبّ (تطويل السوره (٥) في الصبح) كهل أتاك و عمّ، لا- مطلق التطويل، (و توسّطها في الظهر و العشاء) كهل أتاك و الأعلى كذلك (٦)، (و قصرها)

(١) بحيث لو وصل الأمر إلى دمج بعضها ببعض فتعمد الإعراب حينئذ واجب و ليس بمستحب.

(٢) في الوقف الكافي مثلا.

(٣) لمرسل ابن أبي عمير المتقدم في الترتيل، و مثله غيره.

(٤) أي المذكورات.

(٥) ذكر المشهور أن المستحب هو قراءة قصار السور من المفصل في الظهرين و المغرب، و متوسطاته في العشاء و مطولاته في الصبح، و قد اعترف أكثر من واحد منهم الشارح في الروض بعدم العثور على مستند لذلك في أخبارنا و إنما اتبع المشهور في ذلك العامه، هذا من جهة و من جهة أخرى فالمشهور على أن المفصل من أول سوره محمد صلى الله عليه و آله و سلم إلى آخر القرآن، و قيل إن أوله من الحجرات أو من الجائيه أو القتال أو ق و قيل غير ذلك، و من جهة ثالثه سمي المفصل بذلك لكثرة الفصول بين سوره و مطولاته من أوله إلى عمّ و متوسطاته من عمّ إلى الضحى و قصاره من الضحى إلى آخره.

و من جهة رابعه فالوارد عندنا في هذا هو روايه سعد الإسكاف عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم (أعطيت السور الطوال مكان التوراه و المثين مكان الإنجيل، و المثاني مكان الزبور و فضّلت بالمفصّل ثمان و ستين سوره و هو مهيمن على سائر الكتب) (١). و العدد المذكور منطبق على كونه من أول سوره محمد صلى الله عليه و آله و سلم، و في خبر دعائم الإسلام (لا بأس أن يقرأ في الفجر بطوال المفصل و في الظهر و العشاء الآخره بأواسطه و في العصر و المغرب بقصاره) (٢) و هو لم يخالف المشهور إلا في الظهر.

(٦) أي لا مطلق التوسط.

ص: ١٨٢

١- (١) أصول الكافي ج ٢ كتاب فضل القرآن حديث ١٠.

٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب القراءه في الصلاه حديث ٢.

(في العصر و المغرب) بما دون ذلك. و إنما أطلق و لم يخصّ التفصيل بسور المفصل لعدم النصّ على تعيينه بخصوصه عندنا، و إنما الوارد في نصوصنا هذه السور و أمثالها (١) لكنّ المصنّف و غيره قيّدوا الأقسام بالمفصل، و المراد به (٢) ما بعد محمّد (٣) أو الفتح، أو الحجرات، أو الصفّ، أو الصافات إلى آخر القرآن. و في مبدئه أقوال آخر أشهرها الأول، سمّي مفصّلاً لكثرة فواصله بالبسملة بالإضافة إلى باقى القرآن، أو لما فيه من الحكم المفصل لعدم المنسوخ منه.

(و كذا يستحبّ قصر السوره مع خوف الضيق) بل قد يجب (٤) (و اختيار هل أتى و هل أتاك في صباح الاثنين)، و صباح (الخميس) (٥) فمن قرأهما في اليومين

(١) كما في صحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السّلام (أما الظهر و العشاء الآخرة تقرأ فيهما سواء، و العصر و المغرب سواء، و أما الغداه فأطول، و أما الظهر و العشاء الآخرة فسبح اسم ربك الأعلى و الشمس و ضحاها و نحوها، و أما العصر و المغرب فإذا جاء نصر الله و ألهاكم التكاثر و نحوها، و أما الغداه فعَمّ يتساءلون و هل أتاك حديث الغاشيه و لا أقسم بيوم القيامه و هل أتى على الإنسان حين من الدهر) (١) و خبر عيسى بن عبد الله القمى عن أبي عبد الله عليه السّلام (كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يصلّى الغداه بعَمّ يتساءلون و هل أتاك حديث الغاشيه و لا أقسم بيوم القيامه و شبهها، و كان يصلّى الظهر بسبح اسم و الشمس و ضحاها و هل أتاك حديث الغاشيه و شبهها، و كان يصلّى المغرب بقل هو الله و إذا جاء نصر الله و الفتح و إذا زلزلت، و كان يصلّى العشاء الآخرة بنحو ما يصلّى في الظهر و العصر بنحو من المغرب) (٢) و هذه الأخبار ظاهره في إلحاق الظهر بالعشاء لا في العصر و المغرب كما ذهب إليه المشهور.

(٢) بالمفصل.

(٣) على المشهور و يدل عليه خبر سعد الإسكاف المتقدم.

(٤) مراعاة للوقت.

(٥) لمرسل الفقيه (حكى من صحب الرضا عليه السّلام إلى خراسان أنه كان يقرأ في صلاه الغداه يوم الاثنين و يوم الخميس في الركعه الأولى الحمد و هل أتى على الإنسان، و فى الثانية الحمد و هل أتاك حديث الغاشيه، فإن من قرأهما في صلاه الغداه يوم الاثنين و يوم الخميس وقاه الله شر اليومين) (٢).

ص: ١٨٣

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٤٨ - من أبواب القراءه فى الصلاه حديث ٢ و ١.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٥٠ - من أبواب القراءه فى الصلاه حديث ١.

وقاه الله شرهما،(و) سورة (الجمعه و المنافقين في ظهريها و جمعتهما) (١) على طريق الاستخدام، و روى (٢) أن من تركهما فيها متعمدا فلا صلاه له، حتى قيل بوجوب قراءتهما في الجمعه و ظهريها لذلك و حملت الروايه على تأكيد الاستحباب

(١) على المشهور لصحيح زراره عن أبي جعفر عليه السّلام (اقرأ سورة الجمعه و المنافقين فإن قراءتهما سنة يوم الجمعه في الغداه و الظهر و العصر) (١) و مرفوع حريز و ربعي عن أبي جعفر عليه السّلام (إذا كان ليله الجمعه يستحب أن يقرأ في العتمه سورة الجمعه و إذا جاءك المنافقون و في صلاه الصبح مثل ذلك و في صلاه الجمعه مثل ذلك و في صلاه العصر مثل ذلك) (٢).

و في الشرائع نسبة القول بوجوبهما في الظهرين من الجمعه إلى البعض و لعله الصدوق لأنه أمر بالإعاده لو نسيهما لصحيح عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السّلام (من صلى الجمعه بغير الجمعه و المنافقين أعاد الصلاه في سفر أو حضر) (٢)، غايته أن الخبر كفتوى الصدوق مختص بالظهر و أما العصر فوجوب قراءتهما فيها مما لم يعرف قائله و لكن الخبر محمول على الاستحباب المؤكد جمعا بينها و للتعبير بالاستحباب في الأخبار المتقدمه و لخبر علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السّلام (عن الجمعه في السفر ما اقرأ فيها؟ قال: اقرأ فيهما بقل هو الله أحد) (٣) و هو ظاهر في استحباب الجمعه و المنافقين جمعا بينه و بين ما تقدم و منه تعرف وجوبهما في الجمعه كما عن السيد المرتضى.

فالضمير في (ظهريها و جمعتهما) راجع إلى الجمعه باعتبار أنها يوم، و المراد منها سورة الجمعه لإضافه السوره إليها فاختلف المراد من الضمير مع المراد من مرجعه.

(٢) كما في خبر محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السّلام (إن الله أكرم بالجمعه المؤمنين فسئها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بشاره لهم، و المنافقين توبيخا للمنافقين، و لا ينبغي تركهما فمن تركهما متعمدا فلا صلاه له) (٤)، و خبر عبد الملك الأحول عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السّلام (من لم يقرأ في الجمعه بالجمعه و المنافقين فلا جمعه له) (٤) لكنهما محمولان على الاستحباب المؤكد لما سمعت من خبر علي بن يقطين المتقدم و لخبره الآخر (سألت أبا الحسن الأول عليه السّلام: عن الرجل يقرأ في صلاه الجمعه بغير سورة الجمعه متعمدا، قال عليه السّلام: لا-

ص: ١٨٤

١- ( (١ و ٢) الوسائل الباب - ٤٩ - من أبواب القراءه في الصلاه حديث ٦ و ٣.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٧٢ - من أبواب القراءه في الصلاه حديث ١.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٧١ - من أبواب القراءه في الصلاه حديث ٢.

٤- ( (٥ و ٦) الوسائل الباب - ٧٠ - من أبواب القراءه في الصلاه حديث ٣ و ٧.



جمعا،(و الجمعة و التوحيد فى صباحها) (١) و قيل: الجمعة و المنافقين، و هو مروى أيضا،(و الجمعة و الأعلى فى عشاءها) (٢):  
المغرب و العشاء، و روى فى المغرب:

الجمعة و التوحيد، و لا مشاحه فى ذلك، لأنه مقام استحباب (٣).

بأس بذلك(١) و مثله غيره.

(١) كما فى الكثير من النصوص منها: خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام (اقرأ فى ليله الجمعة الجمعة و سبح اسم ربك  
الأعلى، و فى الفجر سورة الجمعة و قل هو الله أحد)(٢)

هذا على المشهور، و ذهب المرتضى و ابن بابويه إلى قراءة الجمعة و المنافقين فى صبح الجمعة لصحيح زراره و مرفوع حريز و  
ربعى المتقدمين.

(٢) أى فى ليله الجمعة و الذى يدل على الجمعة و الأعلى فى العشاءين هو خبر أبى بصير المتقدم، و ورد استحباب قراءة الجمعة  
و المنافقين كما فى مرفوع حريز و ربعى المتقدم، و ورد استحباب قراءة الجمعة و قل هو الله أحد فى مغرب ليله الجمعة كما فى  
خبر أبى الصباح الكناني عن أبى عبد الله عليه السّلام (إذا كان ليله الجمعة فاقرا فى المغرب سورة الجمعة و قل هو الله  
أحد)(٣).

(٣) قال المحقق فى المعبر «و لا- مشاحه فى ذلك لأنه مقام استحباب»، نعم ورد الأمر بقراءه إنا أنزلناه فى الركعه الأولى و بقل  
هو الله أحد فى الثانيه من كل صلاه بل لو عدل عن غيرهما إليهما لما فيهما من الفضل أعطى أجر السوره التى عدل عنها مضافا  
إلى أجرهما، ففى خبر الاحتجاج عن صاحب الزمان عليه السّلام (كتب إلى محمد بن عبد الله بن جعفر الحميرى فى جواب  
مسائله حيث سأله عما روى فى ثواب القرآن فى الفرائض و غيرها أن العالم عليه السّلام قال: عجباً لمن لم يقرأ فى صلاته إنا  
أنزلناه فى ليله القدر كيف تقبل صلاته؟ و روى ما زكت صلاه لم يقرأ فيها قل هو الله أحد، و روى أن من قرأ فى فرائضه  
الهمزه أعطى من الثواب قدر الدنيا، فهل يجوز أن يقرأ الهمزه و يدع هذه السور التى ذكرناها مع ما قد روى أنه لا تقبل صلاته و  
لا تزكو إلا بهما.

الثواب فى السوره على ما قد روى، و إذا ترك سوره مما فيها من الثواب و قرأ قل هو الله أحد و إنا أنزلناه لفضلهما أعطى ثواب  
ما قرأ و ثواب السوره التى ترك، و يجوز أن يقرأ غير هاتين السورتين و تكون صلاته تامه، و لكنه يكون قد ترك الأفضل).

ص: ١٨٥

١- (١) الوسائل الباب - ٧١ - من أبواب القراءة فى الصلاه حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤٩ - من أبواب قراءة فى الصلاه حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤٩ - من أبواب القراءة فى الصلاه حديث ٤.

(و تحرم) قراءه (العزيمه فى الفريضة) (١) على أشهر القولين. فتبطل (٢) بمجرد الشروع فيها عمدا للنهى، و لو شرع فيها (٣) ساهيا، عدل عنها و إن تجاوز نصفها، ما لم يتجاوز موضع السجود، و معه (٤) ففى العدول، أو إكمالها و الاجتراء بها،

(١) على المشهور و لم يعرف الخلاف إلا من ابن الجنيد، و مستند المشهور خبر زراره عن أحدهما عليهما السلام (لا تقرأ فى المكتوبه بشيء من العزائم فإن السجود زياده فى المكتوبه) (١)

و موثق سماعه (من قرأ (اقرأ باسم ربك) فإذا ختمها فليسجد. إلى أن قال. و لا تقرأ فى الفريضة اقرأ فى التطوع) (٢).

و ذهب ابن الجنيد إلى جواز القراءه مع ترك آيه السجده فإذا فرغ من الصلاه قرأها و سجد و يشهد له خبر عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (عن الرجل يقرأ فى المكتوبه سوره فيها سجده من العزائم فقال: إذا بلغ موضع السجده فلا يقرأها) (٣).

و هذا منه على مبناه من عدم وجوب السوره و التبعض جائز فيمكن قراءتها من دون قراءه موجب السجود، و المتبع الأول لوجوب السوره كما تقدم و لعمل المشهور بالخبرين السابقين.

(٢) أى الصلاه، اعلم أنه على القول المشهور المنصور من التحريم إن قرأ سوره فيها عزيمة تبطل الصلاه بمجرد الشروع لأنه إن أكمل السوره فيجب السجود و هو زياده فى المكتوبه و إن ترك موجب السجود لزم الاقتصار على الأقل من السوره و هو ممنوع، هذا كله إذا كان من نيته الإتمام حين الشروع و إلا لو كان العدم و عدل عنها إلى غيرها قبل تجاوز النصف بشرط أن تكون السجده فى النصف الآخر فلا دليل على بطلان صلاته.

(٣) ساهيا فإن تذكر قبل آيه السجده عدل عنها إلى غيرها و إن كان قد تجاوز النصف لأن نصوص العدول الآتية المقيدة بما لم يبلغ النصف منصرفه عن هذا المقام و ظاهره فيما لو كانت السوره مجزیه عند الإكمال بخلاف ما نحن فيه فإنها غير مجزیه لو أكملها فضلا عن بطلان الصلاه بها.

(٤) أى مع التجاوز لموضع السجود فذهب الشهيد فى البيان إلى الجزم بالعدول مع التذكر بعد قراءه آيه السجده أو بعد الإتمام إذا كان قبل الركوع و تابعه المحقق الثانى و صاحب الجواهر لإطلاق النهى عن قراءه العزيمه المقتضى لعدم الاجتراء و عن غيرهم أنه صحت صلاته و لا يجب عليه العدول لوقوع ما يخشى منه و هو قراءه آيه السجده، ثم على هذا

١- (١) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب القراءه فى الصلاه حديث ٦.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب القراءه فى الصلاه حديث ١ و ٢ و ٣.

مع قضاء السجود بعدها، وجهان في الثاني منهما قوه و مال المصنّف في الذكرى إلى الأول، و احترز بالفريضه عن النافله، فيجوز قراءتها فيها (١)، و يسجد لها في محله، و كذا لو استمع (٢) فيها إلى قارئ أو سمع (٣) على أجود القولين.

القول اختلفوا فهل يجب السجود عند التذكر كما في كشف الغطاء أو يؤخره إلى ما بعد الفراغ من الصلاه كما هو المعروف بينهم أو يومئ بدل السجود كما عن بعض أو يجمع بين الإيماء في الأثناء و السجود بعد الفراغ أفعال أربعه و الأحوط الأخير و إن كان الإيماء كاف لخبر أبي بصير (إن صليت مع قوم فقرأ الإمام (اقرأ باسم ربك) أو شيئاً من العزائم و فرغ من قراءته و لم يسجد فأومئ إيماء) (١) و خبر سماعه (و إذا ابتليت بها مع إمام لا يسجد فيجزيك الإيماء و الركوع) (٢) و خبر علي بن جعفر (عن الرجل يكون في صلاه في جماعه فيقرأ إنسان السجده كيف يصنع؟ قال عليه السلام: يومئ برأسه، قال:

و سألته عن الرجل يكون في صلاه فيقرأ آخر السجده فقال عليه السلام: يسجد إذا سمع شيئاً من العزائم الأربع ثم يقوم فيتم صلاته إلا أن يكون في فريضه فيومئ برأسه إيماء) (٣).

(١) في النافله بلا خلاف لموثق سماعه المتقدم.

(٢) في النافله، لا خلاف في وجوب السجود على من استمع لها للأخبار منها: خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا قرئ بشيء من العزائم الأربع فسمعتها فاسجد و إن كنت على غير وضوء) (٤).

(٣) كما عليه الأكثر لإطلاق خبر ابن جعفر عن أخيه (عن الرجل يكون في صلاه جماعه فيقرأ إنسان السجده كيف يصنع؟ قال عليه السلام: يومئ برأسه إيماء) (٥) و عن الشيخ و المحقق و العلامة و جماعه العدم لاختصاص السجود بالاستماع لا بالسماع و يدل عليه خبر ابن سنان (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سمع السجده تقرأ، قال عليه السلام:

لا يسجد إلا أن يكون منصتاً لقراءته مستمعاً لها أو يصلى بصلاته، فأما أن يكون يصلى في ناحيه و أنت تصلى في ناحيه أخرى فلا تسجد لما سمعت) ٤.

ص: ١٨٧

- ١- (١) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب القراءه في الصلاه حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٧ - من أبواب القراءه في الصلاه حديث ٢.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٤٣ - من أبواب قراءه القرآن حديث ٣ و ٤.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٤٢ - من أبواب قراءه القرآن حديث ٢.
- ٥- ( (٥ و ٤) الوسائل الباب - ٤٣ - من أبواب قراءه القرآن حديث ٣ و ١.

و يحرم استماعها في الفريضة فإن فعل، أو سماع اتفاقاً و قلنا بوجوبه له (١) أو ما لها (٢) و قضاها (٣) بعد الصلاة، و لو صَلَّى مع مخالف تقيه فقرأها تابعه في السجود و لم يعتد بها (٤) على الأقوى و القائل بجوازها منا (٥) لا يقول بالسجود لها في الصلاة فلا منع من الاقتداء به (٦) من هذه الجهة (٧)، بل من حيث فعله (٨) ما يعتقد المأموم الإبطال به.

### في الجهر بالقراءة في نوافل الليل

(و يستحب الجهر بالقراءة في نوافل الليل، و السّير في) نوافل (النهار) (٩) و كذا قيل (١٠) في غيرها من الفرائض (١١)، بمعنى استحباب الجهر بالليلية منها،

(١) أي بوجوب السجود للسمع.

(٢) و قد تقدم أخبار الإيماء.

(٣) من باب الاحتياط ليس إلا.

(٤) أي بصلاته لزياده العمديه من السجود مع عدم العلم باغتفار مثل هذا تقيه، و إن كانت التقيه ترفع تحريم إبطال الصلاة بزياده السجود.

(٥) هو ابن الجنيد حيث جَوّز قراءة العزائم في الفريضة و لكن لم يجوّز السجود في أثناء الصلاة بل أوجب ترك موجب السجود إلى ما بعد الصلاة. و عليه فالإقتداء بمن يقول بهذا القول و قد قرأ سورة العزيمه من دون موجبها غير مجز، و عدم الإجزاء لا من ناحيه زياده السجود، كيف و قد عرفت أن ابن الجنيد قد أوجب ترك موجب السجود في أثناء الصلاة بل من ناحيه أن صلاة الإمام بنظر المأموم باطله لأن الإمام قد أقدم على ما لا يجوز له قراءته و هي سورة العزيمه و المأموم يعتبر أن قراءه سورة العزيمه منهي عنها و النهي يقتضى الفساد.

(٦) أي بهذا القائل منا.

(٧) أي جهه عدم السجود في الصلاة.

(٨) فعل الإمام من قراءه السوره المنهي عنها.

(٩) بلا- خلاف فيه لمرسل ابن فضال عن أبي عبد الله عليه السّلام (السنه في صلاة النهار بالإخفات و السنه في صلاة الليل بالإجهار) (١).

(١٠) و هو المحقق الثاني في جامعه.

(١١) بشرط أن يكون لها نظير في الليل و نظير في النهار كالكسوفين فصلاه الكسوف يستحب-

---

١- (١) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب القراءة في الصلاة حديث ٢.

و السِّر في نظيرها نهارا كالكسوفين، أما ما لا نظير له (١) فالجهر مطلقا (٢) كالجمعه (٣) و العيدين (٤)، و الزلزله (٥)، و الأقوى في الكسوفين ذلك (٦)، لعدم اختصاص الخسوف بالليل (و جاهل الحمد (٧) يجب عليه التعلم) مع إمكان و سعه

فيها الإسرار لأنها تصلّى نهارا، و صلاه الخسوف يجهر فيها لأنها تصلّى ليلا و فيه: إنه يستحب الإجهار في الكسوفين بل عن المنتهى نسبته إلى علمائنا و أكثر العامه، و يدل عليه صحيح زراره و محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام الوارد في صلاه الكسوفين (و تجهر بالقراءة) (١).

(١) تمته قول المحقق الثاني. و المراد أنه ليس له فردان أحدهما ليلى و الآخر نهارى بل له فرد واحد قد يقع نهارا كالعيدين و قد يقع كالزلزله في بعض الأحيان.

(٢) سواء صلاها بالنهار أو الليل.

(٣) و استحباب الجهر فيها إجماعى و يدل عليه أخبار منها: صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام (و القراءة فيها بالجهر) (٢) بل و كذا لو صلاها ظهرا لخبر عمران الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (عن الرجل يصلّى الجمعه أربع ركعات أ يجهر فيها بالقراءة؟ قال: نعم و الفتوى في الثانية) ٣.

(٤) لخبر ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: (كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يعتم في العيدين. إلى أن قال. و يجهر بالقراءة كما يجهر في الجمعه) (٣).

(٥) إلحاقا لها بصلاه الكسوفين لأن جنس الجميع واحد.

(٦) أى الجهر و قد تقدم دليله و هو صحيح زراره و محمد بن مسلم، لا لما قاله الشارح من وقوع خسوف القمر نهارا و ذلك قبل طلوع الشمس و بعد طلوع الفجر من جهة المغرب و قبل ذهاب الحمرة المشرقيه و بعد غياب القرص من جهة المشرق.

(٧) يجب عليه تعلمها للإجماع المدعى عن المعبر و المنتهى و عن العلامة الطباطبائي في مصابحه «إن ثبت الإجماع كما في المعبر و المنتهى و إلا اتجه القول بنفى الوجوب» و ذلك لأنه لا دليل على وجوب التعلم إلا وجوب نفس الصلاه مع أنه يمكن له أن يأتي بها مأموما فتسقط عنه قراءة الحمد، و إلا كون وجوب التعلم نفسيا هو مما لا دليل عليه كما حرر في الأصول.

ص: ١٨٩

١- (١) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب صلاه الكسوف و الآيات حديث ٦.

٢- (( ٢ ) و ( ٣ ) الوسائل الباب - ٧٣ - من أبواب القراءة في الصلاه حديث ٢ و ١.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب صلاه العيد حديث ١.

الوقت (فإن ضاق الوقت قرأ ما يحسن منها) (١) أى من الحمد، هذا إذا سَمِيَ قرآنا، فإن لم يسمَ لقلته فهو كالجاهل بها أجمع.

و هل يقتصر عليه (٢)، أو يعوّض عن الفأث؟ (٣) ظاهر العبارة الأول (٤)، و فى الدروس: الثانى و هو الأشهر. ثم إن لم يعلم غيرها (٥) من القرآن كزّر ما يعلمه بقدر الفأث (٦)، و إن علم ففى التعويض منها (٧)، أو منه (٨) قولان مأخذهما كون الأبعاض أقرب إليها، و أن الشىء الواحد لا يكون أصلا و بدلا، و على التقديرين (٩) فيجب المساواه له (١٠) فى الحروف (١١)، و قيل فى الآيات (١٢).

(١) بلا خلاف و لا إشكال لقاعده الميسور.

(٢) على ما يعرفه من الحمد بشرط أن يكون قرآنا، كما عليه جماعه كما عن المعتبر و المنتهى و التحرير و مجمع البرهان و المدارك لأصالة البراءة عن وجوب العوض.

(٣) كما اختاره الشهيد فى الذكرى و الدروس و ابن سعيد فى جامعہ بل نسب إلى المشهور لوجوب قراءه الحمد و مع التعذر فينتقل إلى البدل و هو العوض عن الفأث.

(٤) حيث لم يقيدھا المصنف بالتعويض عن الفأث.

(٥) غير الحمد.

(٦) لأن الذى يعرفه من القرآن منحصر بها فلا بد من تكرار ما يعلمه منها حينئذ.

(٧) من الحمد لأنه أقرب إلى الفأث لكون الجميع من سوره الحمد، و هو قول العلامة فى التذکره.

(٨) أى من القرآن لعموم قوله تعالى: فَاقْرَأْ مَا تيسَّرَ مِنْهُ (١)، و لأن الشىء الواحد لا يكون أصلا و بدلا و هو قول العلامة فى النهايه، و فى الثانى ضعف لأن الجزء الذى يعرفه يأتى به أولا بالأصالة و يأتى به ثانيا بدلا عما لا يعرفه فتغاير البدل و المبدل منه.

(٩) سواء كان التعويض من الحمد أو من القرآن.

(١٠) أى للفأث.

(١١) كما عن المشهور لوجوب التطابق بين البدل و المبدل.

(١٢) لقوله تعالى: وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي (٢) فيجب التطابق فى الآيات سواء قصرت أو طالت كقضاء أيام الصوم.

١- (١) المزمل الآية: ٢٠.

٢- (٢) الحجر الآية: ٨٧.



و يجب مراعاة الترتيب بين البديل و المبدل، فإن علم الأول أآخر البديل (١)، أو الآخر قدّمه (٢)، أو الطرفين وسّطه (٣)، أو الوسط حفّه به (٤)، و هكذا. و لو أمكنه الائتمام قدّم على ذلك (٥)، لأنه في حكم القراءة التامه، و مثله (٦) ما لو أمكن متابعه قارئ، أو القراءة من المصحف، بل قيل بإجزائه (٧) اختيارا، و الأولى اختصاصه بالنافله، (فإن لم يحسن) شيئا منها (٨) (قرأ من غيرها بقدرها) (٩) أى

(١) لكون المبدل متأخرا.

(٢) أى قدم البديل لكون المبدل متقدما.

(٣) أى وسّط البديل بين الطرفين لكون المبدل كذلك.

(٤) أى حف الوسط بالبديل من حاشيته لكون المبدل كذلك.

(٥) أى على البديل، بل عرفت تقديمه على وجوب التعلم أيضا.

(٦) و مثل الائتمام.

(٧) أى يكون مجزيا حال الاختيار و الاضطرار فى الفريضة سواء كان قادرا على التعلم أو لا كما عن ظاهر الشرائع و التذكرة و نهايه الأحكام لخبر الحسن بن زياد الصيقل عن أبى عبد الله عليه السّلام (ما تقول فى الرجل يصلى و هو ينظر فى المصحف يقرأ فيه، يضع السراج قريبا منه؟ قال عليه السّلام: لا بأس بذلك) (١).

و عن الشهيدين و المحقق الثانى و جماعه عدم الجواز فى الفريضة لخبر على بن جعفر عن أخيه عليه السّلام (عن الرجل و المرأه يضع المصحف أمامه ينظر فيه و يقرأ و يصلى؟ قال عليه السّلام: لا يعتدّ بتلك الصلاه) ٢ و أصحاب القول الأول حملوا الخبر الثانى على الكراهه جمعا بين الأخبار، و أصحاب القول الثانى حملوا الخبر الأول على النافله جمعا بين الأخبار، و الجمع الأول هو الأظهر.

(٨) من الحمد.

(٩) على المشهور للنبوى: (إذا قمت إلى الصلاه فإن كان معك قرآن فاقرأ به، و إلا فاحمد الله تعالى و هلله و كبره) (٢) و هو ظاهر فى أن الانتقال إلى الذكر بعد تعذر قراءة القرآن مطلقا.

و فى الشرائع التخيير بين القراءة من غيرها و الذكر و النبوى يدفعه.

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٤١ - من أبواب القراءة في الصلاة حديث ١ و ٢.

٢- (٣) كنز العمال ج ٤ ص ١٩٤٦.

بقدر الحمد حرفا (١)، و حروفها مائه و خمسه و خمسون حرفا بالبسمله (٢)، إلا- لمن قرأ مالك فإنها تزيد حرفا، و يجوز الاقتصار على الأقل، ثم قرأ السوره إن كان يحسن سوره تامه و لو بتكرارها عنهما مراعيًا في البدل المساواه (فإن تعذر) ذلك كله و لم يحسن شيئًا من القراءه (ذكر الله تعالى (٣) بقدرها) أى بقدر الحمد خاصه، أما السوره فساقطه كما مر (٤).

و هل يجزى مطلق الذكر (٥)؟ أم يعتبر الواجب في الأخيرتين؟ قولان اختار ثانيهما المصنف في الذكرى لثبوت بدليته عنها (٦) في الجملة. و قيل يجزى مطلق الذكر و إن لم يكن بقدرها عملاً بمطلق الأمر (٧)، و الأول أولى، و لو لم يحسن (١) و قد تقدم دليله.

(٢) بناء على أن الحمد مشتمله على (ملك) لا على (مالك).

(٣) بالتسبيح و التكبير و التهليل و الذكر، فعن المشهور أنه يذكر الله و يسبحه و يهلله، و عن نهاية الأحكام زياده التحميد، و عن الخلاف الاقتصار على الحمد، و فى اللغه هنا الاقتصار على الذكر، و عن الجعفى و الكاتب تعيين التسبيح الواجب فى الأخيرتين، و قد تقدم النبوى المشتمل على التحميد و التهليل و التكبير، و فى النبوى المروى فى المنتهى و التذكرة (أنه قال لرجل: قل: سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر و لا حول و لا قوة إلا بالله العلى العظيم) و قد رواه فى الذكرى إلى قوله: (إلا بالله) و هو مما روته العامه (١).

و هذه الأخبار عاميه فالأولى الاقتصار على صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام (إن الله فرض من الصلاه الركوع و السجود ألا ترى لو أن رجلاً دخل فى الإسلام لا يحسن أن يقرأ القرآن أجزاءً أن يكبر و يسبح و يصلّى) (٢) و ظاهره أن التكبير للافتتاح فيقتصر على التسبيح إما مطلقه و إما ما ورد فى الركعتين الأخيرتين.

(٤) عند قول المصنف: (إلا مع الضروره).

(٥) الشامل على التحميد و التهليل و التكبير و التسبيح.

(٦) أى ثبوت بدليه الذكر الواجب عن الحمد كما هو الحكم بالتخيير بينهما فى الأخيرتين، و مقصود الشارح من قوله «فى الجملة» أى فى الأخيرتين، و لكن عرفت دلالة صحيح ابن سنان عليه أيضاً.

(٧) قال الشارح فى الروض «و فى المعبر اجترأ بمدلول الخبر النبوى مره لإطلاق الأمر».

ص: ١٩٢

١- (١) سنن البيهقى ج ٢ ص ٣٨١، و سنن أبى داود ج ١ الرقم ٨٣٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب القراءه فى الصلاه حديث ١.

الذكر قيل (١) وقف بقدرها لأنه كان يلزمه عند القدره على القراءه قيام و قراءه، فإذا فات أحدهما بقى الآخر، و هو حسن.

### فى أن الضحى و أ لم نشرح واحده و كذا الفيل و الإيلاف

(و الضحى و أ لم نشرح سورة) واحده (و الفيل و الإيلاف سورة) فى المشهور (٢) فلو قرأ إحداهما فى ركعه، وجبت الأخرى على الترتيب، و الأخبار خاليه من الدلاله على وحدتهما (٣) و إنما دلت على عدم أجزاء إحداهما، و فى بعضها (٤) تصريح بالتعدد (٥) مع الحكم المذكور (٦)، و الحكم من حيث الصلاة واحد (٧)،

(١) و هو العلامه فى النهايه.

(٢) لمرسل الشرائع «روى أصحابنا أن (الضحى) و (أ لم نشرح) سورة واحده، و كذا (الفيل) و (الإيلاف)» (١) و مثله مرسل الطبرسى فى مجمع البيان ٢، و خبر أبى العباس عن أبى عبد الله عليه السلام (الضحى و أ لم نشرح سورة واحده) (٢) و خبر القاسم بن عروه عن شجره أخى بشير النبال عن أبى عبد الله عليه السلام (أ لم تر، و لإيلاف سورة واحده) ٤ و مثله خبر أبى جميله عنه عليه السلام ٥

و يؤيده عدم جواز الاكتفاء بإحداهما فى الصلاة لأخبار منها: صحيح زيد الشحام (صلى بنا أبو عبد الله عليه السلام الفجر فقرأ الضحى و أ لم نشرح فى ركعه) (٣) و خبر المفضل بن صالح عن أبى عبد الله عليه السلام (لا- تجمع بين سورتين فى ركعه واحده إلا الضحى و أ لم نشرح، و أ لم تر كيف و لإيلاف قرئش) ٧.

و ذهب المحقق فى المعبر إلى أنهما سورتان و إن لم تجز إحداهما دون الأخرى فى الصلاة، بدليل التصريح أنهما سورتان فى خبر المفضل و لأن وضعهما فى المصحف يدل على ذلك، و الأمر سهل ما دام تجب قراءتهما معا غير أن المراسيل المتقدمه منجره باعتماد الأصحاب عليها فالأقوى أنهما سورة واحده و بينهما البسملة.

(٣) بالنظر إلى صحيح زيد الشحام و خبر المفضل المتقدمين فقط.

(٤) أى بعض الأخبار كما فى خبر المفضل بن صالح المتقدم.

(٥) أى تعدد سورتها.

(٦) أى عدم أجزاء إحداهما فلا بد من ضم الأخرى فى الصلاة.

(٧) لأنه لا بد من قراءتهما معا سواء قلنا بكونهما سورة أو سورتين.

ص: ١٩٣

٢- ( (٣ و ٤ و ٥) مستدرک الوسائل الباب - ٧ - من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ١ و ٢ و ملحقه.

٣- ( (٦ و ٧) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ١ و ٥.

و إنما تظهر الفائدة في غيرها (١) (و تجب البسملة بينهما) على التقديرين في الأصح (٢) لثبوتها بينهما تواترا، و كتبها في المصحف المجرد عن غير القرآن حتى النقط و الإعراب، و لا ينافي ذلك الواحد لو سلمت كما في سورة النمل (٣).

(١) كالنذر و أخويه.

(٢) أما على تقدير التعدد فواضح بلا خلاف فيه، و أما على تقدير الوحده فذهب الأكثر على كون البسملة بينهما لثبوتها في المصاحف عند المسلمين من صدر الإسلام و عن الشيخ و المحقق بل في البحار نسبتها إلى الأكثر و في التبيان و مجمع البيان نسبتها إلى الأصحاب من عدم البسملة بينهما لسقوطها من مصحف أبي، قال في مجمع البيان «و روى أن أبي بن كعب لم يفصل بينهما في مصحفه» (١).

(٣) فإن البسملة فيها متعددة، و فيه نظر لأن البسملة الثانيه في سورة النمل جزء آيه و لارتباط ما قبلها و ما بعدها بها بخلاف المقام.

و بقى هناك أحكام مستحبه و واجبه في القراءه و هي مشهوره فكان على المصنف ذكرها أو على الشارح استدراكها لأن اللغه مبنيه على ذكر المشهورات منها: أن البسملة جزء من كل سورة فيجب قراءتها بالاتفاق للأخبار الكثيره منها: صحيح ابن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام (عن السبع المثاني و القرآن العظيم أ هي الفاتحه؟ قال عليه السلام: نعم، قلت: بسم الله الرحمن الرحيم من السبع؟ قال عليه السلام: نعم هي أفضلهن) (٢).

و خبر ابن عمران الهمداني (كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام: جعلت فداك ما تقول في رجل ابتداء بيسم الله الرحمن الرحيم في صلاته وحده بأمر الكتاب فلما صار إلى غير أم الكتاب من السوره تركها فقال العباسي: ليس بذلك بأس؟ فكتب عليه السلام بخطه: يعيدها مرتين على رغم أنه ٣ و ما ورد من جواز تركها (٣) محمول على التقيه لموافقته للعامه و مذهبهم في ذلك مشهور. نعم لا بسملة في سوره براءه بالاتفاق لأنه هو المرسوم في جميع المصاحف.

و يجب الجهر بالبسملة في الصلاه الجهرية بلا كلام لأنها جزء مما يجب الجهر فيه، و أما في الصلاه الإخفائيه و هي الظهران فيستحب الجهر بها في الحمد و السوره على المشهور لصحيح صفوان (صليت خلف أبي عبد الله عليه السلام أياما فكان إذا كان صلاه لا يجهر فيها-

ص: ١٩٤

١- (١) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب القراءه في الصلاه حديث ٧.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب القراءه في الصلاه حديث ٢ و ٦.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب القراءه في الصلاه حديث ٢ و ٣ و ٤ و ٥.

جهر بيسم الله الرحمن الرحيم، و كان يجهر في السورتين جميعاً(١)، و خبر أبي حفص الصائغ (صليت خلف جعفر بن محمد عليه السلام فجهر بيسم الله الرحمن الرحيم)٢، و خبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام في كتابه إلى المأمون: (و الإجهار بيسم الله الرحمن الرحيم في جميع الصلوات سنة)٣.

و عن أبي الصلاح و جوب الجهر في الحمد و السوره في الأوليين و عن القاضي ابن البراج و الصدوق و جوب الجهر حتى في الأخيرتين لخبر الأعمش عن جعفر عليه السلام (و الإجهار بيسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة واجب)٢) و لكن عدّ الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم من علامات المؤمن كما في الخبر (و بما يعرف شيعته؟ قال: بصلاة الإحدى و خمسين و الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم و القنوت قبل الركوع و التختم باليمين)٣) و مثله غيره.

و ظاهره الاستحباب و لعل التعبير بالواجب في خبر الأعمش في قبال العامه الذي كان ديدنهم على ترك البسملة في السوره.

و منها: جواز العدول من سوره إلى أخرى اختياراً من دون خلاف لجمله من النصوص منها: خبر ابن أبي نصر السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام (الرجل يقوم في الصلاة فيريد أن يقرأ سوره فيقرأ قل هو الله أحد و قل يا أيها الكافرون، فقال عليه السلام: يرجع من كل سوره إلا من قل هو الله أحد و قل يا أيها الكافرون)٤) و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (عن رجل قرأ في الغداه سوره قل هو الله أحد، قال عليه السلام: لا بأس و من افتتح سوره ثم بدا له أن يرجع في سوره غيرها فلا بأس إلا قل هو الله أحد و لا يرجع منها إلى غيرها، و كذلك قل يا أيها الكافرون)٧.

و المعروف بينهم عدم جواز العدول مع تجاوز النصف، و أما قبل تجاوز النصف فجائز، و أما عند بلوغ النصف فقد وقع الخلاف، و عن المشهور أنه يجوز العدول و إن بلغ النصف لخبر البزنطي عن أبي العباس (في رجل يريد أن يقرأ سوره فيقرأ في أخرى فقال: يرجع إلى التي يريد و إن بلغ النصف)٥).

ص: ١٩٥

١- ( ( ١ و ٢ و ٣ ) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب القراءة في الصلاة حديث ١ و ٨ و ٦.

٢- (٤) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب القراءة في الصلاة حديث ٥.

٣- (٥) مستدرک الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب القراءة في الصلاة حديث ١١.

٤- ( ( ٦ و ٧ ) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب القراءة في الصلاة حديث ١ و ٢.

٥- (٨) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب القراءة في الصلاة حديث ٣.

ثم يجب الركوع (١) منحنيًا إلى أن تصل كفاه) معا (ركبتيه) فلا يكفى

نعم فى خصوص يوم الجمعة يجوز العدول من سوره التوحيد و الكافرون إلى الجمعة و المنافقين ما لم يبلغ النصف مع النسيان لا مع العمد للأخبار منها: صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام (فى الرجل يريد أن يقرأ سوره الجمعة فى الجمعة فقرأ قل هو الله أحد، قال عليه السلام: يرجع إلى سوره الجمعة) (١) و صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا افتتحت صلاتك بقل هو الله أحد و أنت تريد أن تقرأ بغيرها فامض فيها و لا- ترجع إلا- أن تكون فى يوم الجمعة فإنك ترجع إلى الجمعة و المنافقين منها) ٢ و الأخير مطلق فى يوم الجمعة سواء كان جمعه أو ظهرًا فتخصيص العدول بالجمعه كما عن البعض ليس فى محلّه.

و منها: كراهه قراءه سورتين فى الفريضة و هو المسمى بالقران للجمع بين صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام (سألته عن الرجل يقرأ السورتين فى الركعه فقال عليه السلام: لا لكل سوره ركعه) (٢)، و خبر منصور بن حازم عن أبى عبد الله عليه السلام (لا- تقرأ فى المكتوبه بأقل من سوره و لا- بأكثر) (٣)، و بين ما دل على الجواز كصحيح على بن يقطين عن أبى الحسن عليه السلام (عن القران بين السورتين فى المكتوبه و النافله، قال عليه السلام: لا- بأس) (٤)، و يشير إلى الكراهه فى الفريضة خبر على بن جعفر عن أخيه عليهما السلام (عن رجل قرأ سورتين فى ركعه، قال عليه السلام: إذا كانت نافله فلا بأس و أما الفريضة فلا يصلح) ٦ و موثق زراره عن أبى جعفر عليه السلام (إنما يكره أن يجمع بين السورتين فى الفريضة فأما النافله فلا بأس) ٧ و مثلها غيرها، و مشهور القدماء ذهبوا إلى المنع فى الفريضة ترجيحًا لنصوص المنع على نصوص الجواز و الأقوى الجمع بينهما بالكراهه.

(١) و جوب الركوع أمر ضرورى لتوقف صدق الركعه عليه و لأجله سميت بذلك و الأخبار الداله عليه كثيره سيأتى التعرض لبعضها إن شاء الله تعالى، و الواجب ركوع واحد فى كل ركعه بالاتفاق إلا فى صلاه الآيات ففى كل ركعه خمس ركوعات كما سيأتى إنشاء الله، و الواجب فيه الانحناء بمقدار تصل يدها إلى ركبتيه بلا- خلاف فى ذلك إلا من أبى حنيفه فاكتفى بمسمى الانحناء.

و الواجب منه أن تصل أطراف الأصابع إلى الركبتين لصحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام-

ص: ١٩٦

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٦٩ - من أبواب القراءه فى الصلاه حديث ١ و ٢.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب القراءه فى الصلاه حديث ١.

٣- (( ٤ )) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب القراءه حديث ٢.



٤- ( (٥ و ٦ و ٧) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب القراءة في الصلاة حديث ٩ و ١٣ و ٢.

وصولهما بغير انحناء كالانحناس (١) مع إخراج الركبتين، أو بهما (٢)، والمراد بوصولهما بلوغهما قدرا لو أراد إيصالهما وصلتا، إذ لا يجب الملاصقه (٣)، والمعتبر وصول جزء من باطنه لا-جميعه، و لا-رءوس الأصابع (٤)(مطمئنا) (٥) فيه بحيث تستقر الأعضاء (بقدر واجب الذكر) مع الإمكان.

## في ذكر الركوع

(و) الذكر الواجب (٦)(هو سبحان ربّي العظيم و بحمده، أو سبحان الله)

(فإن وصلت أطراف أصابعك في ركوعك إلى ركبتيك أجزاءك ذلك، وأحب إليّ أن تمكّن كفيك من ركبتيك فتجعل أصابعك في عين الركبة و تفرّج بينهما)(١).

و منه يظهر ضعف ما عن جماعه من عدم الاعتناء بهكذا ركوع إذ يجب إيصال باطن الكف إلى الركبتين بل في جامع المقاصد (لم أقف في كلام لأحد يعتدّ به على الاجتزاء ببلوغ رءوس الأصابع في حصول الركوع).

نعم يستحب إيصال باطن الكف و الراحة إلى الركبتين لصحيح حماد عن أبي عبد الله عليه السّلام (ثم ركع و ملأ كفيه من ركبتيه)٢ و صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السّلام (و تمكّن راحتيك من ركبتيك)(٢).

(١) تقويس الركبتين بحيث تصل يداه إليهما من غير انحناء.

(٢) أي بالتقويس مع الانحناء.

(٣) أي ملاصقه الكفين للركبتين للإجماع المدعى عن البعض لأن المقوم لحقيقه الركوع هو الانحناء المعروف لا وضع اليدين على الركبتين.

(٤) مع أنه في المسالك قال: «و الظاهر الاكتفاء ببلوغ الأصابع».

(٥) الواجب هو الطمأنينه بمقدار الذكر الواجب بلا خلاف فيه لخبر زراره عن أبي جعفر عليه السّلام (بيننا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم جالس في المسجد إذ دخل رجل فقام يصلى فلم يتمّ ركوعه و لا سجوده فقال صلى الله عليه و آله و سلم: نقر كنقر الغراب، لئن مات هذا و هكذا صلواته ليموتن على غير ديني)(٣) و النبوى (ثم اركع حتى تطمئن راکعا)(٤) و هو مما ذكره الشهيد.

(٦) ذهب المشهور إلى تعيين التسييح لجملة من الأخبار منها: صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السّلام (قلت له: ما يجزئ من القول في الركوع و السجود، فقال عليه السّلام: ثلاث -

- ١- ( (١ و ٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أفعال الصلاة حديث ٣ و ١.
- ٢- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الركوع حديث ١.
- ٣- (٤) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الركوع حديث ١.
- ٤- (٥) الذكرى: المسألة الأولى من مسائل الركوع.

(ثلاثا) للمختار، (أو مطلق الذكر للمضطر) (١)، و قيل يكفى المطلق (٢) مطلقا (٣) و هو أقوى، لدلاله الأخبار الصحيحه عليه، و ما ورد فى غيرها معينا (٤) غير مناف له لأنه (٥) بعض أفراد الواجب الكلى تخيرا، و به يحصل الجمع بينهما (٦)،

تسيحات فى ترسل و واحده تامه تجزئ(١).

و عن المبسوط و العلامه فى جمله من كتبه و جماعه من المتأخرين الاكتفاء بمطلق الذكر للأخبار أيضا منها: صحيح هشام بن الحكم عن أبى عبد الله عليه السلام (قلت له: يجزئ أن أقول مكان التسيح فى الركوع و السجود: لا إله إلا الله و الحمد لله و الله أكبر؟ فقال:

نعم كل هذا ذكر الله تعالى)(٢).

ثم على تقدير التسيح فهل يجزئ مطلقه كما عن الانتصار و الغنيه أو يتعين التسيحه الكبرى كما عن نهايه الشيخ أو يتعين ثلاث كبريات كما فى التذكرة نسبه إلى البعض أو يتخير بين التسيحه الكبرى و التسيحات الثلاث الصغريات كما عن جماعه منهم الصدوقان؟ أقوال منشؤها اختلاف الأخبار و الجمع بينها يقتضى القول الأخير.

ففى خبر معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (أخف ما يكون من التسيح فى الصلاة قال عليه السلام: ثلاث تسيحات مترسلا تقول: سبحان الله سبحان الله سبحان الله)(٣)، و فى خبر الحضرى عن أبى جعفر عليه السلام (تدرى أى شىء حد الركوع و السجود؟ قلت: لا، قال عليه السلام: سبح فى الركوع ثلاث مرات سبحان ربه العظيم و بحمده، و فى السجود: سبحان ربه الأعلى و بحمده ثلاث مرات)(٤) و تقدم صحيح زراره (ثلاث تسيحات فى ترسل و واحده تامه تجزئ).

(١) من قال بتعين التسيح فقد حمل أخبار الذكر على صورته الاضطرار.

(٢) أى مطلق الذكر.

(٣) للمختار و المضطر و قد تقدم البحث فيه.

(٤) بالتسيح.

(٥) أى التسيح.

(٦) أى بين الخبرين الدالين على الذكر و على التسيح.

ص: ١٩٨

١- (١) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الركوع حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الركوع حديث ١.

٣-٣) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب الركوع حديث ٢.

٤-٤) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الركوع حديث ٧.

بخلاف ما لو قيدناه (١)، و على تقدير تعيينه (٢) فلفظ «و بحمده» واجب أيضا تخيرا لا عينا (٣)، لخلو كثير من الأخبار عنه (٤)، و مثله القول في التسيحه الكبرى مع كون بعضها (٥) ذكرا تاما (٦).

و معنى «سبحان ربّي» تنزيها له (٧) عن النقائص، و هو منصوب على المصدر

(١) أى قيدنا الذكر بخصوص التسيح للمختار.

(٢) أى تعين الذكر بالتسيح.

(٣) فقد تقدم في خبر الحضرمي (سبح في الركوع ثلاث مرات سبحان ربي العظيم و بحمده) و ورد في صحيح هشام عن أبي عبد الله عليه السلام (عن التسيح في الركوع و السجود فقال: تقول في الركوع: سبحان ربي العظيم، و في السجود: سبحان ربي الأعلى، الفريضة من ذلك تسيحه و السنه ثلاث و الفضل في سبع) (١) فالجمع بينهما يقتضى أن يكون لفظ (و بحمده) تخيري.

(٤) و لكن في حاشية المدارك للبهاني أنها مذكوره في تسعه أخبار، و زاد في مفتاح الكرامه ثلاث روايات فيكون المجموع اثني عشر، و زاد في المستمسك خبرين فيكون المجموع أربع عشره روايه، مع أنه لم يحذف إلا في خبر هشام المتقدم فيقتضى أن يحمل ما ورد في خبر هشام على إرادته الاكتفاء في بيان الكل ببيان البعض و أنه إشاره إلى التسيحه الكبرى فإنه أقرب عرفا من الحمل على الاستحباب كما فعل الشهيدان و المحقق الثاني.

(٥) و هو سبحان الله.

(٦) فالجمع بينهما يقتضى حمل كل منهما على أنه من أفراد الذكر الواجب على نحو التخيير

(٧) قال الشارح في الروض: (التسيح لغه التنزيه، و معنى (سبحان الله) تنزيها له من النقائص مطلقا، و هو اسم منصوب على أنه واقع موقع المصدر لفعل محذوف، تقديره:

سبّحت الله سبحانا و تسيحا، أى برأته من سوء براه (٢)، و التسيح هو المصدر و سبحان واقع موقعه و عامله محذوف كما في نظائره، و لا يستعمل غالبا إلا مضافا كقولنا:

سبحان الله، و هو مضاف إلى المفعول به، أى سبّحت الله لأنه المسبّح المنزّه، قال أبو البقاء: و يجوز أن يكون مضافا إلى الفاعل لأن المعنى تنزه الله، و المعروف هو الأول.

و معنى (سبحان ربي العظيم و بحمده) تنزيها له من النقائص، و عامله المحذوف هو متعلق الجار في (و بحمده)، و المعطوف عليه محذوف يشعر به العظيم، كأنه قال: تنزيها لربي العظيم بعظمته و بحمده.

١- (١) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الركوع حديث ١.

٢- (٢) و المناسب التعبير: برأته من سوء تبرئه لا براءه.

بمحدوف من جنسه، و متعلق الجار في «و بحمده» هو العامل المحذوف، و التقدير سبّحت الله تسيحا و سبحانا و سبّحته بحمده، أو بمعنى و الحمد له نظير ما أنت ينعمه ربك بمجنون أي و النعمه له، (و رفع الرأس منه) (١)، فلو هوى من غير رفع بطل (٢) مع التعمد، و استدركه مع النسيان (٣)، (مطمئنا) (٤) و لا حد لها (٥)،

أو بحمده أنزهه فيكون عطفًا لجملة على جملة، و قيل: معنى (و بحمده) و الحمد له على حد ما قيل في قوله تعالى: ما أنت ينعمه ربك بمجنون، أي و النعمه لربك (١)

و العظيم في صفته تعالى من يقصر كل شيء سواء عنه، أو من انتفت عنه صفات النقص، أو من حصلت له جميع صفات الكمال، أو من قصرت العقول عن أن تحيط بكنه حقيقته، فإن الأصل في العظيم أن يطلق على الأجسام يقال: هذا الجسم عظيم و هذا الجسم أعظم منه، ثم ينقسم إلى ما تحيط به العين و إلى ما تحيط به كالسما و الأرض، ثم الذي لا تحيط به العين قد يحيط به العقل و قد لا يحيط، و هو العظيم المطلق، و يطلق على الله تعالى بهذا الاعتبار مجردا عن أخذ الجسم جنسا في تعريفه) انتهى كلامه.

(١) أي من الركوع.

(٢) بل بطلت صلاته، و هو مذهب علمائنا كما في المعبر و غيره للنبوي (ثم ارفع رأسك حتى تعتدل قائما) (٢) و خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا رفعت رأسك من الركوع فأقم صلبك فإنه لا صلاح لمن لا يقيم صلبه) (٣) و هذا الخبر دال على الطمأنينه حال الرفع أيضا، و صحيح حماد: (ثم استوى قائما فلما استمكن من القيام قال: سمع الله لمن حمده) (٤) و هذا أيضا دال على الطمأنينه.

(٣) مع بقاء محله و إلا إذا أتى بركن ثم تذكر عدم القيام فلا شيء عليه لحديث (لا تعاد الصلاة) (٥).

(٤) حال الرفع و قد تقدم دليله.

(٥) أي للطمأنينه.

ص: ٢٠٠

١- (١) و المعنى: ما أنت بمجنون و النعمه لربك.

٢- (٢) الذكرى: المسألة الأولى من مسائل الركوع.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الركوع حديث ٢.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أفعال الصلاة حديث ١.

٥- (٥) الوسائل الباب - ١ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ٤.



بل مسماهما فما زاد بحيث لا يخرج بها عن كونه مصليا.

(و يستحبّ التثليث في الذكر) الأكبر (١) (فصاعدا) إلى ما لا يبلغ السأم، فقد عدّ على الصادق عليه السّلام ستون تسيبحة كبرى (٢) إلا أن يكون إماما فلا يزيد على الثلاث إلا مع حبّ المأمومين الإطالة (٣).

و في كون الواجب مع الزيادة على مرّه الجميع، أو الأولى (٤) ما مرّ في تسيبحة الأخيرتين.

و أن يكون العدد (وترا) (٥) خمسا، أو سبعا (٦)، أو ما زاد منه (٧)، و عدّ

(١) أي سبحان ربي العظيم و بحمده لخبر هشام بن سالم (الفريضة من ذلك تسيبحة، و السنه ثلاث، و الفضل في سبع) (١).

(٢) كما في صحيح أبان بن تغلب (دخلت على أبي عبد الله عليه السّلام و هو يصلي فعددت له في الركوع و السجود ستين تسيبحة) (٢).

(٣) فإنه مأمور بأن يصلي بصلاته أضعفهم فإذا أحبوا الزيادة فلا نهى.

(٤) بحيث تكون هي الواجبه و الباقي مستحب، و في الذكرى أنه لو نوى وجوب غيرها جاز و كذا لو لم يقصد وجوب الأولى لتعينها، و قيل إنه من قبيل دوران الأمر بين الأقل و الأكثر، فيكون الأكثر كالأقل من أفراد الواجب التخيري، هذا كله بناء على كفايه مطلق الذكر و أما على القول الآخر من كون الواجب هو التسيبحة الكبرى أو التسيبحات الثلاث فلا بدّ أن يكون الزائد مستحبا.

(٥) لما في الخبر (إن الله سبحانه وتر يحب الوتر) (٣).

(٦) أما السبع فكما ورد في خبر هشام بن سالم المتقدم (و السنه ثلاث و الفضل في سبع) و أما التخميس فقد ذكره العلامة في القواعد إلا أنه لا نص عليه كما اعترف صاحب الجواهر بذلك.

(٧) أي ما زاد على السبع من الذكر، لخبر حمزه بن حمران و الحسن بن زياد (دخلنا على أبي عبد الله عليه السّلام و عنده قوم فصلى بهم العصر و قد كنا صلينا فعددتنا له في ركوعه سبحان ربي العظيم أربعا أو ثلاثا و ثلاثين مره) (٤)، و مضمرة سماعه (سألته عن الركوع و السجود-

ص: ٢٠١

- ١- (١) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الركوع حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب الركوع حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب الوضوء حديث ٢.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب الركوع حديث ٢.

الستين (١) لا ينافيه (٢)، لجواز الزيادة من غير عدّ (٣)، أو بيان جواز المزدوج (٤)

## في مستحبات الركوع

(و الدعاء أمامه) (٥) أى أمام الذكر بالمنقول وهو اللهم لك ركعت إلى آخره (و تسويه الظهر) (٦) حتى لو صبّ عليه ماء لم يزل لاستوائه (و مدّ العنق) مستحضراً فيه آمنت بك و لو ضربت عنقى (٧)

هل نزل في القرآن؟ قال: نعم. إلى أن قال. و من كان يقوى على أن يطول الركوع و السجود فليطوّل ما استطاع، يكون ذلك في تسييح الله و تحميده و تمجيده و الدعاء و التضرع، فإن أقرب ما يكون العبد إلى ربه و هو ساجد(١).

(١) في صحيح أبان بن تغلب المتقدم.

(٢) أى لا ينافى الوتر.

(٣) أى لجواز كون الإمام قد زاد أكثر من ستين و لم يعده أبان بن تغلب.

(٤) لأن فعله عليه السلام كقوله حجه.

(٥) لصحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (ثم اركع و قل: اللهم لك ركعت و لك أسلمت و بك آمنت و عليك توكلت و أنت ربي، خشع لك قلبي و سمعى و بصرى و شعرى و بشرى و لحمى و دمي و مخى و عصبى و عظامى و ما أقلتة قدماى، غير مستنكف و لا مستكبر و لا مستحسر، سبحان ربي العظيم و بحمده ثلاث مرات فى ترسل(٢).

(٦) لنفس صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (و تصف فى ركوعك بين قدميك تجعل بينهما قدر شبر، و تمكّن راحتيك من ركبتيك، و تضع يديك اليمنى على ركبتك اليمنى قبل اليسرى، و بلغ أطراف أصابعك عين الركبة، و فرّج أصابعك إذا وضعتها على ركبتيك.

إلى أن قال.. و أقم صلبك و مدّ عنقك و ليكن نظرك إلى بين قدميك(٣)، و صحيح حماد عن أبي عبد الله عليه السلام (ثم ركع و ملأ- كفيه من ركبتيه مفرجات، و ردّ ركبتيه إلى خلفه حتى استوى ظهره حتى لو صب عليه قطره ماء أو دهن لم تزل لاستواء ظهره، و ردّ ركبتيه إلى خلفه و نصب عنقه و غمض عينيه ثم سبّح ثلاثاً بترتيل، و قال: سبحان ربي العظيم و بحمده(٣).

(٧) فى مرسل الصدوق فى الفقيه (سأل رجل أمير المؤمنين عليه السلام فقال: يا بن عم-

ص: ٢٠٢

١- (١) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب الركوع حديث ٤.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الركوع حديث ١.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أفعال الصلاة حديث ١.

(والتجنيح) (١) بالعضدين و المرفقين بأن يخرجهما عن ملاصقه جنبه، فاتحا إبطيه كالجنحين (و وضع اليدين) (٢) على عيني الركبتين) حاله الذكر أجمع، مائلا كفيه منهما (٣) (و البدأه) في الوضع (باليمنى) (٤) حاله كونهما (مفترجتين) (٥) غير مضمومتى الأصابع (و التكبير له) قائما قبل الهوى (رافعا يديه إلى حذاء شحمتى أذنيه) (٦) كغيره من التكبيرات (و قول سمع الله لمن حمده و الحمد لله رب العالمين)

إلى آخره (٧) (في) حال (رفعه) منه، (مطمئنا) (٨)، و معنى سمع هنا استجاب (٩)

خير خلق الله، ما معنى مدّ عنقك في الركوع؟ فقال: تأويله آمنت بالله و لو ضربت عنقي) (١).

(١) بلا- خلاف فيه كما عن المنتهى لخبر ابن بزيع (رأيت أبا الحسن عليه السلام يركع ركوعا أخفض من ركوع كل من رأته يركع، و كان إذا ركع جنح بيديه) (٢) و خبر حماد عن أبي عبد الله عليه السلام من أنه (لم يستعن بشيء من بدنه على شيء منه في ركوع و لا سجود و كان مجنحا) (٣).

(٢) لصحيح زراره و حماد المتقدمين.

(٣) من الركبتين.

(٤) لصحيح زراره المتقدم.

(٥) لصحيح زراره المتقدم (و فرج أصابعك إذا وضعتها على ركبتك).

(٦) لصحيح زراره المتقدم (إذا أردت أن ترقع فقل و أنت منتصب: الله أكبر ثم اركع) (٤)

و صحيح حماد المتقدم (رفع يديه حيال وجهه و قال: الله أكبر و هو قائم ثم ركع) ٥.

(٧) أى إلى آخر المأثور، ففي صحيح زراره المتقدم (ثم قل: سمع الله لمن حمده. و أنت منتصب قائم. الحمد لله رب العالمين، أهل الجبروت و الكبرياء و العظمة، الحمد لله رب العالمين تجهر بها صوتك ثم ترفع يديك بالتكبير و تخر ساجدا) ٦.

(٨) أى يقول ذلك حال الاطمئنان كما يدل عليه صحيح زراره المتقدم.

(٩) لفظ «سمع» من الأفعال المتعدية بنفسها إلى المفعول كما تقول: سمعت كذا، و لكن عدى الفعل هنا باللام لتضمينه معنى استجاب أى: استجاب لمن حمده، و باب التضمين واسع-

ص: ٢٠٣

١- (١) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب الركوع حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب الركوع حديث ١.

٣- ( (٣ و ٥) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أفعال الصلاة حديث ٢.

٤- ( (٤ و ٦) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الركوع حديث ١.

تضميناً. و من ثمَّ عدّاه باللام كما عدّاه بإلى فى قوله تعالى: لا يَسْمَعُونَ إِلى الْمَلِئِ الأَعلى (١) لما ضمّنه معنى يصغون، و إلا فأصل السماع متعدّد بنفسه و هو (٢) خبر معناه الدعاء، لا ثناء على الحامد (و يكره أن يركع و يده تحت ثيابه)، بل تكونان بارزتين، أو فى كمّيه، نسبة المصنّف فى الذكرى إلى الأصحاب لعدم وقوفه على نصّ فيه (٣).

## فى السجده

### فى كيفيه السجده

ثم تجب سجدتان (٤) (على الأعضاء السبعة) الجبهه و الكفين و الركبتين،

و قد ورد منه فى القرآن الكثير، و منه قوله تعالى: لا يَسْمَعُونَ إِلى الْمَلِئِ الأَعلى (١) فقد ضمّن الفعل معنى الإصغاء و لذا عدى بإلى.

(١) الصافات الآية: ٨.

(٢) أى السماع قال الشارح فى الروض: «هل هذه الكلمه دعاء أم ثناء، أما من حيث اللفظ فكلّ محتمل، و لم يتعرض لذلك أحد من الأصحاب سوى المحقق الشيخ على، و توقف فى ذلك و ذكر أنه لم يسمع فيه كلاماً يدل على أحدهما.

أقول: روى الكلينى فى كتاب الدعاء بإسناده إلى المفضل قال: (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: جعلت فداك علمنى دعاء جامعاً، فقال لى: احمد الله، فإنه لا يبقى أحد يصلّى إلا دعا لك، يقول: سمع الله لمن حمده) (٢) و هذا نص فى الباب على أنه دعاء لا ثناء» انتهى كلامه.

(٣) و مستند الحكم عند الأصحاب ما رواه عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام: (سألته عن الرجل يصلّى فيدخل يده فى ثوبه، قال عليه السّلام: إن كان عليه ثوب آخر إزار أو سراويل فلا بأس، و إن لم يكن فلا يجوز له ذلك، فإن أدخل يدا واحده و لم يدخل الأخرى فلا بأس) (٣) و هو محمول على الكراهه لصحيح ابن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام: (عن الرجل يصلّى و لا يخرج يديه من ثوبه فقال عليه السّلام: إن أخرج يديه فحسن و إن لم يخرج فلا بأس) (٤) و الظاهر من الأخبار عدم تقييد الحكم بالركوع.

(٤) السجود عرفاً هو وضع الجبهه على الأرض، و الذى يجب منه فى كل ركعه سجدتان و ستأتى الإشارة إلى بعض الأخبار الداله على ذلك، و الذى هو الركن هو مجموع السجدتين فزيادتهما أو نقيصتهما عمداً أو سهواً مبطل للصلاه لحديث (لا تعاد) -

ص: ٢٠٤

١- (١) الصافات الآية: ٨.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب الركوع حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب لباس المصلي حديث ٤.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب لباس المصلي حديث ١.

و إبهامى الرجلين، و يكفى من كل منها مسماه حتى الجبهه على الأقوى، و لا بدّ مع ذلك من الانحناء إلى ما يساوى موقفه أو يزيد عليه، أو ينقص عنه بما لا

و لكن الشارع اعتبر فى السجود بالإضافة إلى وضع الجبهه على الأرض وضع بقيه الساجد السبعه، و المساجد هى الجبهه و الكفان و الركبتان و الإبهامان من الرجلين لصحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: السجود على سبعة أعظم: الجبهه و اليدين و الركبتين و الإبهامين من الرجلين، و ترغم بأنفك إرغاماً، أما الفرض فهذه السبعه، و أما الإرغام بالأنف فسنه من النبى صلى الله عليه و آله و سلم) (١) و صحيح حماد عن أبى عبد الله عليه السّلام الوارد فى تعليم الصلاه: (و سجد عليه السّلام على ثمانية أعظم: الجبهه و الكفين، و عيني الركبتين و أنامل إبهامى الرجلين، و الأنف، فهذه السبعه فرض و وضع الأنف على الأرض سنه و هو الإرغام) (٢) و خبر عبد الله بن ميمون القدّاح عن جعفر بن محمد عليهما السّلام: (يسجد ابن آدم على سبعة أعظم: يديه و رجليه و ركبتيه و جبهته) (٣) و مثلها غيرها.

و عن السيد و الحلّى تعيّن السجود على مفصل الزندين من الكفين و لا مستند لهما كما اعترف بذلك غير واحد، هذا و للجمع بين هذه الأخبار و المعنى العرفى للسجود المتقدم اعتبر الفقهاء أن ركنيه السجود تدور مدار وضع الجبهه و أما الباقي فهو واجب فى السجود.

و الجبهه لا- بد من حملها على المعنى العرفى و هو: ما بين قصاص الشعر إلى طرف الأنف الأعلى و الحاجبين طولاً و ما بين الجبين عرضاً، و النصوص خاليه عن التحديد العرضى و قد ورد التحديد الطولى فى صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: (الجبهه كلها من قصاص شعر الرأس إلى الحاجبين موضع السجود، فأیما سقط من ذلك إلى الأرض أجزاءك مقدار الدرهم أو مقدار طرف الأنمله) (٤) و مثله غيره.

هذا و المشهور ذهب إلى كفايه صدق السجود على مسمى الجبهه و لا- يجب فيها الاستيعاب لخبر بريد عن أبى جعفر عليه السّلام: (الجبهه إلى الأنف، أى ذلك أصبت به الأرض فى السجود أجزاءك، و السجود عليه كله أفضل) (٥) و موثق عمار: (ما بين قصاص الشعر إلى طرف الأنف مسجد، أى ذلك أصبت به الأرض أجزاءك) (٦).

ص: ٢٠٥

- ١- (١) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب السجود حديث ٢.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أفعال الصلاه حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب السجود حديث ٨.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب السجود حديث ٥.
- ٥- (٥ و ٦) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب السجود حديث ٣ و ٤.



يزيد عن مقدار أربع أصابع (١) مضمومه (قائلا فيهما (٢) سبحان ربّي الأعلى)

و منه تعرف ضعف ما عن الذكرى من أن الأقرب أن لا ينقص في الجبهه عن درهم لصحيح زراره المتقدم و خبر الدعائم: (أقل ما يجزئ أن تصيب الأرض من جبهتك قدر درهم) (١) إلا- أنهما محمولان على الفضل خصوصا الأول حيث صرح بكفايه طرف الأنمله و هو أقل من الدرهم بكثير.

و تعرف ضعف ما عن الحلّى و غيره من وجوب استيعاب الجبهه لصحيح على بن جعفر عن أخيه موسى عليهما السّلام: (عن المرأة تطول قصتها فإذا سجدت وقع بعض جبهتها على الأرض و بعض يغطيها الشعر، قال عليه السّلام: لا، حتى تضع جبهتها على الأرض) (٢)

و لكنه محمول على الفضل لما تقدم من الأخبار.

و أما بقيه المساجد فلا يجب فيها الاستيعاب بل يكفي مسمى وضعها على الأرض لإطلاق الأدله بل الاستيعاب محتاج إلى دليل و هو مفقود بل يتعذر الاستيعاب في عيني الركبتين.

(١) ذهب المشهور إلى مساواه موضع الجبهه للموقف بمعنى عدم علوه أو انخفاضه بأزيد عن أربع أصابع مضمومه لخبر عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام: (سألته عن السجود على الأرض المرتفعه فقال عليه السّلام: إذا كان موضع جبهتك مرتفعا عن موضع بدنك قدر لبنه فلا بأس) (٣).

و أشكل عليه بأن سنده مشتمل على النهدي و هو مشترك بين الثقه و من لم يثبت توثيقه إلا أنه غير ضائر بعد اعتماد الأصحاب عليه و العمل به.

و أشكل عليه بأنه في بعض النسخ (يديك) بالياءين بدل (بدنك) بالباء و النون، و فيه أن الأول هو الأرجح لما ورد في الكافي: «و في حديث آخر في السجود على الأرض المرتفعه قال عليه السّلام: (إذا كان موضع جبهتك مرتفعا عن رجلك قدر لبنه فلا بأس)» (٤).

و أشكل عليه بأن مفهومه ثبوت البأس للزائد عن اللبنة و هو أعم من المنع و فيه: إنه محمول على المنع لخبر عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام: (سألته عن المريض أ يحلّ له أن يقوم على فراشه و يسجد على الأرض، فقال: إذا كان الفراش غليظا قدر آجره أو أقل استقام له أن يقوم عليه و يسجد على الأرض، و إن كان أكثر من ذلك فلا) ٥.

ص: ٢٠٦

١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ٨ - من أبواب السجود حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب ما يسجد عليه حديث ٥.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب السجود حديث ١.

٤- ( (٤ و ٥) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب السجود حديث ٣ و ٢.

(و بحمده، أو ما مرّ) (١) من الثلاثة الصغرى اختياريًا، أو مطلق الذكر اضطرارًا، أو مطلقًا على المختار (مطمئنًا بقدره) (٢) اختياريًا (ثم رفع رأسه) (٣) بحث يصير جالسًا، لا مطلق رفعه (مطمئنًا) (٤) حال الرفع بمسماه (٥).

### في ما يستحبّ في السجده

(و يستحبّ الطمأنينه) بضم الطاء (عقيب) السجده (الثانيه) و هي المسماه بجلسه الاستراحه (٦) استحبابًا مؤكدًا، بل قيل بوجوبها. (و الزياده على) الذكر

و اللبنة بمقدار أربع أصابع مضمومات كما نسب ذلك في الحدائق إلى الأصحاب و قال:

«و يؤيده أن اللبن الموجود الآن في أبنيه بنى العباس في (سر من رأى) فإن الأجر الذي في أبنيتها بهذا المقدار تقريبًا».

(٢) في السجدين.

(١) من التسيحات الثلاث الصغرى، بل ما تقدم في ذكر الركوع قولًا و قائلًا و دليلًا يجري في ذكر السجود.

(٢) بقدر الذكر الواجب، و مستند الطمأنينه هنا هو مستند الطمأنينه في ذكر الركوع.

(٣) من السجود لتتحقق السجده الأولى ففي صحيح حماد عن أبي عبد الله عليه السلام الوارد في تعليم الصلاة (ثم رفع رأسه من السجود فلما استوى جالسًا قال: الله أكبر، ثم قعد على جانبه الأيسر و وضع ظاهر قدمه اليمنى على باطن قدمه اليسرى و قال: أستغفر الله ربي و أتوب إليه، ثم كبر و هو جالس و سجد الثانيه و قال كما قال في الأولى و لم يستعن بشيء من بدنه على شيء منه في ركوع و لا سجود، و كان مجنحًا و لم يضع ذراعيه على الأرض فصلّى ركعتين على هذا ثم قال: يا حماد هكذا صلّ) (١).

(٤) لخبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: (و إذا رفعت رأسك من الركوع فأقم صلبك حتى ترجع مفاصلك، و إذا سجدت فاقعد مثل ذلك) ٢.

(٥) أي بمسمى الاطمئنان.

(٦) و جلسه الاستراحه هي الجلوس بعد السجده الثانيه في الركعه الأولى و الثالثه مما لا تشهد فيها و إلا فإذا كان هناك تشهد فلا بد من هذه الجلسه.

فذهب المشهور إلى استحبابها استحبابًا مؤكدًا جمعًا بين جملة من الأخبار داله عليها كموثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا رفعت رأسك في السجده الثانيه من الركعه الأولى حين تريد أن تقوم فاستو جالسًا ثم قم) (٢) و صحيحه الآخر عنه عليه السلام: (و إذا-

١- ( (١ و ٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أفعال الصلاة حديث ١ و ٩.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب السجود حديث ٣.

(الواجب) بعدد وتر (١)، و دونه غيره (٢)(و الدعاء) أمام الذكر اللهم لك سجدت إلى آخره (٣)(و التكبيرات الأربع) للسجدتين إحداهما بعد رفعه من الركوع مطمئنا فيه (٤)

كان في الركعة الأولى و الثانية فرفعت رأسك من السجود فاستتم جالسا حتى ترجع مفاصلك فإذا نهضت فقل: بحول الله و قوته أقوم و أقعد، فإن عليا عليه السلام هكذا كان يفعل(١)، و خبر زيد الفرسى عن أبي الحسن عليه السلام: (إذا رفعت رأسك من آخر سجدة في الصلاة قبل أن تقوم فاجلس جلسه ثم بادر بركبتيك إلى الأرض قبل يديك و ابسط يديك بسطا و اتك عليهما ثم قم، فإن ذلك وقار المؤمن الخاشع لربه، و لا تطش من سجودك مبادرا إلى القيام كما يطيش هؤلاء الأقباب)(٢) و خبر الأصمغ بن نباته:

(كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا رفع رأسه من السجود قعد حتى يطمئن ثم يقوم، فقليل له: يا أمير المؤمنين عليه السلام كان من قبلك أبو بكر و عمر إذا رفعوا رؤوسهم من السجود نهضوا على صدور أقدامهم كما تنهض الإبل، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: إنما يفعل ذلك أهل الجفاء من الناس، إن هذا من توقير الصلاة)(٣).

و بين موثق زراره: (رأيت أبا جعفر عليه السلام و أبا عبد الله عليه السلام إذا رفعوا رؤوسهما من السجدة الثانية نهضا و لم يجلسا)٣ المحمول على بيان جواز الترك.

و ذهب السيد المرتضى إلى وجوبها، و مال إليه في كشف اللثام و الحدائق.

(١) لما تقدم في ذكر الركوع.

(٢) أى و دون الوتر في الفضيله غير الواجب مما زاد عليه مطلقا.

(٣) لصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا سجدت فكبر و قل: اللهم لك سجدت و بك آمنت و لك أسلمت و عليك توكلت و أنت ربي، سجد وجهي للذي خلقه و شق سمعه و بصره، الحمد لله رب العالمين، تبارك الله أحسن الخالقين، ثم قل: سبحان ربي الأعلى و بحمده ثلاث مرات، فإذا رفعت رأسك فقل بين السجدتين: اللهم اغفر لي و ارحمني و أجرني و ادفع عني، و عافني إني لما أنزلت إلي من خير فقير، تبارك الله رب العالمين)(٤).

(٤) في التكبير لصحيح حماد: (ثم استوى قائما فلما استمكن من القيام قال: سمع الله لمن -

ص: ٢٠٨

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أفعال الصلاة حديث ٩.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب السجود حديث ٢.

٣- (( ٣ و ٤ ) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب السجود حديث ٥ و ٢.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب السجود حديث ١.

و ثانيها بعد رفعه من السجده الأولى جالسا مطمئنا (١)، و ثالثها قبل الهوى إلى الثانيه كذلك (٢)، و رابعها بعد رفعه منه معتدلا (٣)، (و التخويه للرجل) بل مطلق الذكر إما فى الهوى إليه (٤) بأن يسبق يديه ثم يهوى بركبتيه (٥) لما روى (٦) أن عليا عليه السلام كان إذا سجد يتخوى كما يتخوى البعير الضامر يعنى بروكه، أو بمعنى تجافى الأعضاء حاله السجود بأن يجنح بمرفقيه و يرفعهما عن الأرض، و لا يفترشهما كافتراش الأسد (٧)، و يسمّى هذا تخويه لأنه إلقاء الخوى بين الأعضاء، و كلاهما مستحب

-حمده ثم كبر و هو قائم و رفع يديه حيال وجهه و سجد و وضع يديه إلى الأرض قبل ركبتيه فقال: سبحان ربى الأعلى و بحمده ثلاث مرات. إلى أن قال. ثم رفع رأسه من السجود فلما استوى جالسا قال: الله أكبر، ثم قعد على جانبه الأيسر و وضع ظاهر قدمه اليمنى على باطن قدمه اليسرى و قال: أستغفر الله ربى و أتوب إليه ثم كبر و هو جالس و سجد الثانيه(١).

(١) حال التكبير.

(٢) أى مطمئنا حال التكبير.

(٣) لما فى التوقيع المروى فى الاحتجاج و الغيبة للشيخ فقال عليه السلام فيه: (فإنه روى إذا رفع رأسه من السجده الثانيه و كبر ثم جلس ثم قام)(٢).

(٤) أى إلى السجود.

(٥) كما فى صحيح حماد المتقدم و مثله غيره.

(٦) فى خبر حفص الأعور عن أبى عبد الله عليه السلام: (كان على عليه السلام إذا سجد يتخوى كما يتخوى البعير الضامر، يعنى بروكه)(٣).

(٧) بل هو التجنح فى جامع البزنطى عن الحلبي عن الصادق عليه السلام: (إذا سجدت فلا تبسط ذراعيك كما يبسط السبع ذراعيه و لكن اجنح بهما فإن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كان يجنح بهما حتى يرى بياض إبطيه)(٤)، و فى صحيح حماد: (و كان مجنحا و لم يضع ذراعيه على الأرض)(٥).

ص: ٢٠٩

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أفعال الصلاة حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب السجود حديث ٨.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب السجود حديث ١.

٤- (٤) مستدرک الوسائل الباب - ٣ - من أبواب السجود حديث ٢.

٥- (٥) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أفعال الصلاة حديث ١.

للرجل، دون المرأة (١)، بل تسبق في هويها بركبتها، و تبدأ بالقعود، و تفتش ذراعيها حالته (٢) لأنه أستر، و كذا الخنثى لأنه أحوط، و في الذكرى سماها تخويه كما ذكرناه (٣) (و التورك بين السجدين) بأن يجلس على وركه الأيسر، و يخرج رجله جميعا من تحته، جاعلا رجله اليسرى على الأرض و ظاهر قدمه اليمنى على باطن اليسرى و يفضى بمقعده إلى الأرض (٤)، هذا في الذكر، أما الأنثى (٥) فترفع ركبتها، و تضع باطن كفيها على فخذيها مضمومتى الأصابع.

## في التشهد

(ثم يجب التشهد (٦): عقب) الركعة (الثانية) (٧) التي تمامها القيام من السجده

(١) ففي خبر زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (فإذا جلست. أي المرأة. فعلى أليتها ليس كما يجلس الرجل، و إذا سقطت للسجود بدأت بالقعود و بالركبتين قبل اليدين ثم تسجد لاطئه بالأرض، فإذا كانت في جلوسها ضمت فخذيها و رفعت ركبتها من الأرض، و إذا نهضت انسلت انسلالا لا ترفع عجيزتها أولا) (١).

(٢) حاله السجود لصحيح ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا سجدت المرأة بسطت ذراعيها) (٢) و مرسل ابن بكير: (المرأة إذا سجدت تضممت و الرجل إذا سجد تفتح) (٣).

(٣) عند قوله: «و يسمى هذا تخويه لأنه إلقاء الخوى بين الأعضاء» و الخوى هو الفراغ و الفسحة.

(٤) لصحيح حماد المتقدم أكثر من مره.

(٥) لخبر زراره عن أبي جعفر عليه السلام المتقدم.

(٦) و هو لغه تفعل من الشهاده و هي الخبر القاطع، و أما شرعا فهو الشهاده لله بالتوحيد و لمحمد صلى الله عليه و آله و سلم بالرسالة كما في جامع المقاصد و الروض، و يطلق التشهد على ما في الروض على ما يشمل الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله و سلم تعليقا أو بالنقل.

(٧) يجب التشهد في الثنائي مره و فيما عداها مرتين بلا خلاف فيه و يدل عليه النصوص منها: خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا جلست في الركعة الثانية فقل: بسم الله و بالله و الحمد لله و خير الأسماء لله، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أن محمدا عبده و رسوله أرسله بالحق بشيرا و نذيرا بين يدي الساعة أشهد أنك نعم الرب و أن محمدا نعم الرسول اللهم صل على محمد و آل محمد، و تقبل شفاعته في أمته و ارفع -

ص: ٢١٠

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أفعال الصلاة حديث ٤.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب السجود حديث ٢ و ٣.

الثانية،(و كذا) يجب (آخر الصلاة) إذا كانت ثلاثيه، أو رباعيه (و هو (١) أشهد أن

-درجته، ثم تحمد الله مرتين أو ثلاثا، ثم تقوم فإذا جلست فى الرابعه قلت: بسم الله و بالله و الحمد لله و خير الأسماء لله، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمدا عبده و رسوله أرسله بالحق بشيرا و نذيرا بين يدي الساعة(١) الحديث.

و خبر أحمد بن محمد بن أبي نصر: (قلت لأبى الحسن عليه السلام: جعلت فداك التشهد الذى فى الثانية يجرى أن أقول فى الرابعه؟ قال: نعم)(٢).

(١) أى التشهد، و يجب فيه الشهادتان بلا- خلاف فيه لخبر سوره بن كليب: (سألت أبا جعفر عليه السلام عن أدنى ما يجرى من التشهد، فقال عليه السلام: الشهادتان)(٣)، و صحيح محمد بن مسلم: (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: التشهد فى الصلاة، قال: مرتين، قلت: و كيف مرتين؟ قال: إذا استويت جالسا فقل: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمدا عبده و رسوله ثم تنصرف)٤.

نعم فى صحيح زراره: (قلت لأبى جعفر عليه السلام: ما يجرى من القول فى التشهد فى الركعتين الأولتين، قال: أن تقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، قلت:

فما يجرى من تشهد الركعتين الأخيرتين؟ فقال: الشهادتان)٥ و هو ظاهر فى الاجتزاء فى الأول بالشهاده الأولى لكن لا يمكن الاعتماد عليه فى قبال النصوص السابقه.

و الأكثر ذهب للاجتزاء بالشهادتين بأى لفظ اتفق لصدق الشهادتين حينئذ، نعم الفرد الأكمل للشهادتين ما ورد فى موثق الأحول عن أبى عبد الله عليه السلام: (التشهد فى الركعتين الأولتين؛ الحمد لله أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمدا عبده و رسوله، اللهم صل على محمد و آل محمد و تقبل شفاعته و ارفع درجته)(٤).

و يجب فى التشهد الصلاة على محمد و آل محمد عليهم السلام لخبر حريز عن أبى بصير و زراره عن أبى عبد الله عليه السلام: (إن الصلاة على النبى صلى الله عليه و آله و سلم من تمام الصلاة، إذا تركها متعمدا فلا صلاه له إذا ترك الصلاة على النبى صلى الله عليه و آله و سلم)(٥).

و خبر حريز الآخر عنهما عن أبى عبد الله عليه السلام الوارد فى التهذيب: (من تمام الصوم إعطاء الزكاه كما أن الصلاة على النبى صلى الله عليه و آله و سلم من تمام الصلاة، و من صام و لم يؤدها فلا-

ص: ٢١١

١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب التشهد حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب التشهد حديث ٣.

٣- (( ٣ و ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب التشهد حديث ٦ و ٤ و ١.



٤-٤ (٤) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب التشهد حديث ١.

٤-٥ (٧) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب التشهد حديث ١.

(لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمدا عبده و رسوله اللهم صل على محمد و آل محمد)، و إطلاق التشهد على ما يشمل الصلاة على محمد و آله إما تغليب، أو حقيقه شرعيه، و ما اختاره من صيغته أكملها، و هي مجزيه بالإجماع، إلا أنه غير متعين عند المصنف، بل يجوز عنده حذف وحده لا شريك له (١) و لفظه عبده (٢)، مطلقا (٣)، أو مع إضافة الرسول إلى المظهر و على هذا (٤) فما ذكر هنا يجب تخيرا كزياده التسييح، و يمكن أن يريده انحصاره فيه (٥) لدلاله النص الصحيح عليه (٦)، و في البيان تردد في وجوب ما حذفناه، ثم اختار وجوبه تخيرا.

و يجب التشهد (جالسا (٧) مطمئنا بقدره (٨)، و يستحب التورك (٩) حالته كما

-صوم له إذا تركها متعمدا، و من صلى و لم يصل على النبي صلى الله عليه و آله و سلم و ترك ذلك متعمدا فلا صلاه له(١) بالإضافة لموثق الأحوال و خبر أبي بصير المتقدمين.

(١) لصدق الشهاده بالتوحيد مع عدمه.

(٢) لصدق الشهاده بالرساله مع عدمه أيضا.

(٣) سواء أضيف الرسول إلى المضممر بأن تقول: «و أشهد أن محمدا رسوله» أو إلى الظاهر بأن تقول «و أشهد أن محمدا رسول الله» كما نسب ذلك للمصنف في الذكرى.

(٤) من جواز حذف هذه المذكورات.

(٥) أي انحصار التشهد فيما ذكره هنا.

(٦) لموثق الأحوال و موثق أبي بصير المتقدمين.

(٧) بلا- خلاف فيه و يشهد له الكثير من الأخبار منها: موثق أبي بصير المتقدم عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا جلست في الركعه الثانيه فقل بسم الله. إلى أن قال. فإذا جلست في الرابعه قلت: بسم الله)(٢) الخبر.

(٨) أي بقدر التشهد الواجب، بلا خلاف فيه كما عن مجمع البرهان بل إجماعا كما في جامع المقاصد و غيره.

(٩) و يكره الإقعاء حال التشهد لخبر حريز عن زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (لا بأس بالإقعاء فيما بين السجدين و لا ينبغي الإقعاء في موضع التشهد، إنما التشهد في -

ص: ٢١٢

١- (١) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب التشهد حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب التشهد حديث ٢.

## في السلام

### أشاره

(ثم يجب)

-الجلوس و ليس المقعى بجالس(١) و خبر عمرو بن جميع عن أبي عبد الله عليه السّلام: (و لا- يجوز الإقعاء في موضع التشهدين إلا من عله، لأن المقعى ليس بجالس، إنما جلس بعضه على بعض، و الإقعاء أن يضع الرجل أليته على عقبيه)٢.

(١) ففي موثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام: (إذا جلست في الركعه الثانيه فقل: بسم الله و بالله و خير الأسماء لله، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أن محمدا عبده و رسوله أرسله بالحق بشيرا و نذيرا بين يدي الساعه، أشهد أنك نعم الرب و أن محمدا نعم الرسول، اللهم صل على محمد و آل محمد، و تقبل شفاعته في أمته و ارفع درجته، ثم تحمد الله مرتين أو ثلاثا، ثم تقوم، فإذا جلست في الرابعه قلت: بسم الله و بالله و الحمد لله و خير الأسماء لله، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمدا عبده و رسوله أرسله بالحق بشيرا و نذيرا بين يدي الساعه، أشهد أنك نعم الرب و أن محمدا نعم الرسول، التحيات لله و الصلوات الطاهرات الطيبات الزاكيات الغاديات الرائحات السابغات الناعمات لله ما طاب و زكا و طهر و خلص و صفا لله، و أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمدا عبده و رسوله أرسله بالحق بشيرا و نذيرا بين يدي الساعه، أشهد أن ربي نعم الرب و أن محمدا نعم الرسول، و أشهد أن الساعه آتية لا- ريب فيها و أن الله يبعث من في القبور، الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدى لو لا أن هدانا الله، الحمد لله رب العالمين، اللهم صل على محمد و آل و على محمد و بارك و بارك على محمد و على آل محمد، و سلم على محمد و على آل محمد، و ترحم على محمد و على آل محمد و كما صليت و باركت و ترحمت على إبراهيم و على آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم صل على محمد و على آل محمد و اغفر لنا و لإخواننا الذين سبقونا بالإيمان و لا تجعل في قلوبنا غلى للذين آمنوا، ربنا إنك رؤوف رحيم، اللهم صل على محمد و آل محمد، و امنن عليّ بالجنه و عافني من النار، اللهم صل على محمد و آل محمد و اغفر للمؤمنين و المؤمنات و لمن دخل بيتي مؤمنا و لا- تزد الظالمين إلا- تبارا، ثم قل: السلام عليك أيها النبي و رحمه الله و بركاته، السلام على أنبياء الله و رسله، السلام على جبرئيل و ميكائيل و الملائكه المقربين، السلام على محمد بن عبد الله خاتم النبيين لا نبي بعده، و السلام علينا و على عباد الله الصالحين ثم تسلم(٢).

ص: ٢١٣

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب السجود حديث ٧ و ٦.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب التشهد حديث ٢.

(التسليم) (١) على أجود القولين عنده (٢)، و أحوطهما عندنا

## فى عبارات السلام

(و له عبارتان: السّلام علينا و على عباد الله الصّالحين (٣) و السّلام عليكم و رحمه الله)

(١) كما عن جماعه كثيره و عن الروض أنه مذهب أكثر المتأخرين لخبر القداح المروى فى الكافى عن أبى عبد الله عليه السّلام: (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: افتتاح الصلاه الوضوء و تحريمها التكبير و تحليلها التسليم) (١)، و خبر الفضل عن الرضا عليه السّلام: (إنما جعل التسليم تحليل الصلاه و لم يجعل بدلها تكبيرا أو تسيحا أو ضربا آخر لأنه لما كان الدخول فى الصلاه تحريم الكلام للمخلوقين و التوجه إلى الخالق كان تحليلها كلام المخلوقين) ٢ و مثلها غيرها.

و عن المفيد و الشيخ و الحلّى فى السرائر استحباب التسليم بل عن الخلاف أنه الأظهر من مذهب الأصحاب، و فى الذكرى هو مذهب أكثر القدماء لصحيح ابن مسلم المتقدم فى التشهد عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إذا استويت جالسا فقل أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمدا عبده و رسوله ثم تنصرف) (٢).

و صحيح على بن جعفر عن أخيه عليهما السّلام: (عن الرجل يكون خلف الإمام فيطوّل الإمام بالتشهد فيأخذ الرجل البول أو يتخوف على شىء يفوت أو يعرض له و جمع كيف يصنع؟ قال عليه السّلام: يتشهد هو و ينصرف و يدع الإمام) (٣).

و فيه: إن الخبر الثانى كما فى المحكى عن الفقيه: «يسلم و ينصرف» هذا فضلا على أن المراد بالانصراف هو التسليم لصحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام: (و إن قلت:

السلام علينا و على عباد الله الصّالحين فقد انصرفت) (٤) و خبر أبى كهيم عن أبى عبد الله عليه السّلام: (السلام عليك أيها النبى و رحمه الله و بركاته انصراف هو؟ قال عليه السّلام: لا و لكن إذا قلت: السلام علينا و على عباد الله الصّالحين فهو الانصراف) ٦.

(٢) عند المصنف.

(٣) و يدل على ذلك أخبار منها: صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام: (كلما ذكرت الله عز و جل به و النبى صلى الله عليه و آله و سلم فهو من الصلاه، و إن قلت: السلام علينا و على عباد الله الصّالحين فقد انصرفت) (٥).

ص: ٢١٤

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب التسليم حديث ١ و ١٠.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب التشهد حديث ٤.

٣- (( ٤ )) الوسائل الباب - ٦٤ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٢.

٤- (( ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب التسليم حديث ١ و ٢.

٥- (٧) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب التسليم حديث ١.

(و برکاته) (١) مخیرا فیہما (٢) (و بآیہما بدأ کان هو الواجب) و خرج به من الصلاه (و استحب الآخر) (٣). أما العبارة الأولى فعلى الاجتزاء بها، و الخروج بها من الصلاه دلت الأخبار الكثيرة، و أما الثانية فمخرجه بالإجماع، نقله المصنف و غيره.

و خبر أبی كهمس عن أبی عبد الله عليه السّلام: (سألته عن الركعتين الأولتين إذا جلست فيهما للتشهد فقلت و أنا جالس: السلام عليك أيها النبي و رحمه الله و بركاته انصراف هو؟ قال عليه السّلام: لا، و لكن إذا قلت السلام علينا و على عباد الله الصالحين فهو الانصراف) (١).

و خبر أبی بصير عن أبی عبد الله عليه السّلام: (إذا كنت إماما فإنما التسليم أن تسلم على النبي صلى الله عليه و آله و سلم و تقول: السلام علينا و على عباد الله الصالحين فإذا قلت ذلك فقد انقطعت الصلاه، ثم تؤذن القوم فتقول و أنت مستقبل القبلة: السلام عليكم، و كذلك إذا كنت وحدك تقول: السلام علينا و على عباد الله الصالحين) (٢).

(١) فيدل عليه إطلاقات التسليم مثل (تحليلها التسليم) و قد تقدم، و خبر أبی بكر عن أبی عبد الله عليه السّلام: (قلت له: إنى أصلى بقوم فقال: تسلم واحده و لا تلتفت قل: السلام عليك أيها النبي و رحمه الله و بركاته، السلام عليكم) (٣) و خبر عبد الله بن يعفور (سألت أبا عبد الله عليه السّلام: عن تسليم الإمام و هو مستقبل القبلة قال: يقول: السلام عليكم) (٤).

(٢) فيتحلل بواحد منهما كما عن جماعه، بل عن بعض نسبه إلى المشهور، و آخر نسبه إلى المتأخرين.

(٣) فإن قدّم الصيغه الأولى كانت الثانية مستحبه كما هو المشهور، و فى الذكرى عن ابن طاوس فى البشرى احتمال أن الثانية حينئذ واجبه و إن كان الخروج من الصلاه بالأولى، قال فى الذكرى: «للحديث الذى رواه ابن أذينة عن الصادق عليه السّلام فى وصف صلاه النبي صلى الله عليه و آله و سلم فى السماء أنه لما صلى، أمر الله أن يقول للملائكة السلام عليكم و رحمه الله و بركاته إلا أن يقال: هذا فى الإمام دون غيره» و فيه إن خبر ابن أذينة لم يذكر الصيغه الأولى فلا يصلح لبيان وجوب الثانية بعد سبقها بالأولى.

ثم إن قدّم الثانية استحب ذكر الأولى بعدها كما ذهب المحقق و جماعه، و لا دليل عليه فلذا ذهب البعض منهم الشهيد و غيره إلى أنه إذا قدّم الثانية اقتصر عليها.

ص: ٢١٥

- ١- (١) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب التسليم حديث ٢.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب التسليم حديث ٨.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب التسليم حديث ٣.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب التسليم حديث ١١.

و فى بعض الأخبار (١) تقديم الأول مع التسليم المستحب، و الخروج بالثانى، و عليه المصنف فى الذكرى و البيان، و أما جعل الثانى مستحبا كيف كان (٢) كما اختاره المصنف هنا فليس عليه دليل واضح. و قد اختلف فيه كلام المصنف فاختره هنا (٣) و هو من آخر ما صنّفه، و فى الرسالة الألفية و هى من أوله (٤)، و فى البيان أنكره (٥) غاية الإنكار فقال بعد البحث عن الصيغه الأولى:

و أوجبها بعض المتأخرين، و خيّر بينها و بين السلام عليكم، و جعل الثانى منهما مستحبه، و ارتكب جواز «السلام علينا و على عباد الله الصالحين» بعد «السلام عليكم»، و لم يذكر ذلك فى خبر، و لا-مصنّف. بل القائلون بوجوب التسليم و استحبابه يجعلونها مقدّمه عليه (٦)، و فى الذكرى نقل وجوب الصيغتين تخيرا عن بعض المتأخرين، و قال إنه قوىّ متين إلاّ أنه لا قائل به من القدماء.

و كيف يخفى عليهم مثله لو كان حقا. ثم قال: إن الاحتياط للدين الإتيان بالصيغتين جميعا بادئا بالسلام علينا، لا بالعكس فإنه لم يأت به خبر منقول، و لا مصنف مشهور سوى ما فى بعض كتب المحقق، و يعتقد (٧) نديه السلام علينا،

(١) و هو موثق أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: (ثم قل: السلام عليك أيها النبى و رحمه الله و بركاته، السلام على أنبياء الله و رسله، السلام على جبرئيل و ميكائيل و الملائكة المقربين، السلام على محمد بن عبد الله خاتم النبیین لا نبى بعده، و السلام علينا و على عباد الله الصالحين، ثم تسلم) (١).

(٢) سواء قدمت الصيغه الأولى أو الثانى.

(٣) أى اختار استحباب الثانى كيف كان.

(٤) من أول ما صنّفه.

(٥) أنكر استحباب الثانى كيف كان.

(٦) أى يجعلون الصيغه الأولى مقدمه على الصيغه الثانى.

(٧) من تتمه كلام الشهيد فى الذكرى، و المعنى: يأتى المصلى بالصيغتين مع اعتقاده بنديه الصيغه الأولى و وجوب الثانى.

ص: ٢١٤

و وجوب الصيغه الأخرى، و ما جعله (١) احتياطا قد أبطله فى الرساله الألفيه فقال فيها: إن من الواجب جعل المخرج ما يقدمه من إحدى العبارتين فلو جعله (٢) الثانيه لم تجز.

و بعد ذلك كله فالأقوى الاجتراء فى الخروج بكل واحده منهما، و المشهور فى الأخبار تقديم السلام علينا و على عباد الله مع التسليم المستحب (٣) إلا أنه ليس احتياطا كما ذكره فى الذكرى لما قد عرفت من حكمه بخلافه (٤) فضلا عن غيره

### فى ما يستحب فى السلام

(و يستحب فى (٥) التورك) (٦) كما مرّ (٧) (و إيماء المنفرد) بالتسليم (إلى القبله (٨) ثم يومئ بمؤخر عينه عن يمينه) (٩).

(١) إيراد من الشارح على الشهيد فى الذكرى.

(٢) أى جعل المخرج من الصلاه.

(٣) المراد به هو التسليم على النبى صلى الله عليه و آله و سلم و يدل عليه خبر أبى كهمس المتقدم و غيره إلا أن الجعفى فى كتابه الفاخر ذهب إلى وجوب التسليم منضمّا إلى إحدى الصيغتين، و عن البيان أنه مسبوق بالإجماع و ملحوق به هذا بالإضافة إلى أنه مخالف للأخبار التى جعلت الانصراف بإحدى الصيغتين و قد تقدم بعضها.

(٤) أى من حكم المصنف على خلاف هذا الاحتياط.

(٥) فى التسليم.

(٦) لتبعيته للتشهد و قد تقدم الكلام فى تورك التشهد.

(٧) أى كما تقدم معنى التورك أو لما دل على التورك فى التشهد باعتبار أن التسليم تابع له.

(٨) فى صحيح عبد الحميد بن عواض عن أبى عبد الله عليه السلام: (إن كنت تؤم قوما أجزأك تسليمه واحده عن يمينك، و إن كنت مع إمام فتسليمتين، و إن كنت وحدك فواحده مستقبل القبله) (١) و هو ظاهر فى أن المنفرد يسلم إلى القبله من دون ذكر الإيماء و عليه الفتوى.

(٩) و إليه ذهب الشيخ فى النهايه و المصباح و الحلبي فى إشارته و القاضى فى مهذب بل قيل إنه المشهور لروايه أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: (إذا كنت وحدك فسلم تسليمه واحده عن يمينك) (٢) بحمله على الإيماء بالعين الذى لا ينافى الاستقبال بالوجه جمعا بينه و بين -

ص: ٢١٧



٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب التسليم حديث ١٢.

أما الأول فلم نقف على مستنده، وإنما النص و الفتوى على كونه إلى القبلة بغير إيماء، و في الذكرى ادعى الإجماع على نفي الإيماء إلى القبلة بالصيغتين و قد أثبتته هنا و في رساله النفيه.

و أما الثاني فذكره الشيخ و تبعه عليه الجماعه و استدلوا عليه بما لا يفيد (و الإمام) يومئ (بصفحه وجهه يمينا) بمعنى أنه يتدئ به (١) إلى القبلة ثم يشير بباقيه إلى اليمين بوجهه (٢) (و المأموم كذلك) أى يومئ إلى يمينه بصفحه وجهه كالإمام مقتصرًا على تسليمه واحده إن لم يكن على يساره أحد، (و إن كان على يساره أحد سلّم أخرى) بصيغه السلام عليكم (مؤميا) بوجهه (إلى يساره) (٣) أيضا.

و جعل ابنا بابويه الحائظ كافيًا في استحباب التسليمتين للمأموم، و الكلام فيه (٤) و في الإيماء بالصفحه (٥) كالإيماء بمؤخر العين (٦) من عدم الدلاله عليه ظاهرا، لكنه مشهور بين الأصحاب لا رادّ له.

-صحيح عبد الحميد المتقدم، و قال الشارح في الروض «و في الدلاله بعد لكن دلائل السنن يتساهل فيها فيمكن الرجوع إلى قولهم في ذلك».

(١)أى بالسلام.

(٢)جمعا بين خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام: (ثم تؤذن القوم فتقول و أنت مستقبل القبلة: السلام عليكم) (١) و بين صحيح عبد الحميد المتقدم (إن كنت تؤم قوما أجزاءك تسليمه واحده عن يمينك).

(٣)لصحيح عبد الحميد المتقدم (و إن كنت مع إمام فتسليمتين) و خبر منصور عن أبى عبد الله عليه السّلام: (الإمام يسلم واحده، و من وراه يسلم اثنتين، فإن لم يكن عن شماله أحد يسلم واحده) (٢) و مثله غيره.

(٤)أى في الإيماء بالصفحه للمأموم.

(٥)أى بصفحه الوجه للإمام.

(٦)للمنفرد.

ص: ٢١٨

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب التسليم حديث ٨.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب التسليم حديث ٤.

(و ليقصد المصلّى) بصيغه الخطاب فى تسليمه (الأنبياء و الملائكة و الأئمه عليهم السّلام و المسلمين من الإنس و الجن) (١) بأن يحضرهم بياله، و يخاطبهم به، و إلّا

(١) فى خبر عبد الله بن الفضل الهاشمى عن أبى عبد الله عليه السّلام: (و السّلام اسم من أسماء الله عز و جل و هو واقع من المصلّى على ملكى الله الموكلين) (١) و فى خبر المفضل بن عمر عن أبى عبد الله عليه السّلام (قلت: فلم صار تحليل الصلاه التسليم؟ قال: لأنه تحيه الملكين) ٢.

و فى موضع من خبر المفضل المتقدم: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام لأى عله يسلم على اليمين و لا يسلم على اليسار؟ قال عليه السّلام: لأن الملك الموكل يكتب الحسنات على اليمين و الذى يكتب السيئات على اليسار، و الصلاه حسنات ليس فيها سيئات فلهدا يسلم على اليمين دون اليسار.

قلت: فلم لا يقال السّلام عليك و الملك على اليمين واحد، و لكن يقال السّلام عليكم؟ قال عليه السّلام: ليكون قد سلّم عليه و على من على اليسار و فضّل صاحب اليمين عليه بالإيماء إليه.

قلت: فلم لا يكون الإيماء فى التسليم بالوجه كله و لكن كان بالأنف لمن يصلى وحده، و بالعين لمن يصلى بقوم؟

قال عليه السّلام: لأن مقعد الملكين من ابن آدم الشدقين، فصاحب اليمين على الشدق الأيمن، و تسليم المصلّى عليه ليثبت له صلاته فى صحيفته.

قلت فلم يسلم المأموم ثلاثا؟ قال عليه السّلام: تكون واحده ردا على الإمام و تكون عليه و على ملكيه، و تكون الثانيه على يمينه و الملكين الموكلين به، و تكون الثالثه على من على يساره و ملكيه الموكلين به، و من لم يكن على يساره أحد لم يسلم على يساره إلا أن تكون يمينه إلى الحائط و يساره إلى من صلى معه خلف الإمام فيسلم على يساره.

قلت: فتسليم الإمام على من يقع؟ قال: على ملكيه و المأمومين، يقول لملكيه: اكتب سلامه صلاتى ممّا يفسدها، و يقول لمن خلفه: سلمتم و آمتتم من عذاب الله عز و جل) (٢).

و استفاد من هذه الأخبار قصد الملكين بالتسليم إلا إذا كان إماما فيقصد المأمومين أيضا، و إذا كان مأموما فيقصد الإمام أيضا.

ص: ٢١٩

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب التسليم حديث ١٣ و ١١.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب التسليم حديث ١٥.

كان تسليمه بصيغته الخطاب لغوا و إن كان مخرجا عن العهد. (و يقصد المأموم به)

مع ما ذكر (الردّ على الإمام) لأنه داخل فيمن حيّاه، بل يستحبّ للإمام قصد المأمومين به على الخصوص، مضافا إلى غيرهم، و لو كانت وظيفه المأموم التسليم مرّتين فليقصد بالأولى الردّ على الإمام، و بالثانية مقصده (١).

(و يستحبّ السلام المشهور) قبل الواجب و هو (٢) السّلام عليك أيّها النّبي و رحمه الله و بركاته السّلام على أنبياء الله و رسله السّلام على جبرئيل و ميكائيل و الملائكة المقربين، السّلام على محمّد بن عبد الله خاتم النبيّين لا نبيّ بعده.

## الفصل الرابع. في باقى مستحبات الصلاة

### إشارة

(الفصل الرابع. في باقى مستحباتها)

### في مستحبات تكبيره الإحرام

قد ذكر في تضاعيفها و قبلها جملة منها، و بقى جملة أخرى (و هى ترتيب التكبير) (٣) بتبيين حروفه، و إظهارها (٤) إظهارا شافيا (و رفع اليدين به) (٥) إلى حذاء

-أما قصد جميع الأنبياء و الملائكة و الأئمة و المسلمين من الإنس و الجن فلم يرد به نص، نعم ذكر الشارح في الروض استحباب قصد الأنبياء و الأئمة و نقل عن الشهيد أنه لو قصد الملائكة أجمعين و من على الجنين من مسلمى الجن و الإنس كان حسنا.

(١) أى من يقصدهم.

(٢) كما فى موثق أبى بصير(١) و قد تقدم مرارا.

(٣) قد تقدم مستند ترتيب القراءة، و تقدم معنى الترتيل.

(٤) أى الحروف.

(٥) أى بالتكبير للأخبار منها: خبر الأصبع عن على عليه السّلام: (لما نزلت على النّبي صلى الله عليه و آله و سلم فَصَلَّ لِرَبِّكَ وَ انْحَرْ قال صلى الله عليه و آله و سلم: يا جبرئيل ما هذه النّحية التى أمر بها ربى؟ قال عليه السّلام: يا محمد إنها ليست بنّحية و لكنها رفع الأيدى فى الصلاة) (٢) و رواه فى مجمع البيان إلا أنه قال: (ليست بنّحية و لكنه يأمرك إذا تحرمت للصلاة أن ترفع يدك إذا كبرت و إذا ركعت و إذا رفعت رأسك من الركوع و إذا سجدت، فإنه صلاتنا و صلاة الملائكة فى السماوات السبع، و إن لكل شىء زينه و إن زينه الصلاة رفع الأيدى عند كل تكبيره) ٣.

١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب التشهد حديث ٢.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب تكبيره الإحرام حديث ١٣ و ١٤.

شحمتى أذنيه (١) (كما مرّ) فى تكبير الركوع. و لقد كان بيانه (٢) فى تكبير الإحرام أولى منه فيه (٣) لأنه أولها (٤) و القول بوجوبه فيه (٥) زياده. (مستقبل القبلة ببطون)

(١) لخبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: (إذا افتتحت الصلاة فكبرت فلا تجاوز أذنيك) (١)

و صحيح صفوان: (رأيت أبا عبد الله عليه السلام إذا كبر فى الصلاة يرفع يديه حتى يكاد يبلغ أذنيه) ٢.

و أقله محاذاه اليدين للوجه و هو المشهور بين الأصحاب للأخبار منها: صحيح ابن سنان:

(رأيت أبا عبد الله عليه السلام يصلى يرفع يديه حيال وجهه حين استفتح) (٢).

و خبر ابن سنان الآخر عن أبى عبد الله عليه السلام فى قول الله (عز و جل): فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَ انْحَرْ ، قال: (هو رفع يديك حذاء وجهك) ٤.

(٢) أى بيان رفع اليدين بالتكبير.

(٣) أى أولى من بيانه فى تكبير الركوع.

(٤) أى لأن تكبير الإحرام أول التكبيرات.

(٥) أى و للقول بوجوب رفع اليدين فى تكبير الإحرام زياده على بقيه التكبيرات، و هو المحكى عن الكاتب و مال إليه الأصبهاني فى كشفه و الكاشاني فى مفاتيحه و البحراني فى حدائقه، بل عن الانتصار للسيد المرتضى و جوب رفع اليدين فى كل التكبيرات لظاهر الأوامر به و فيه: إن هذه الأوامر ظاهره فى الاستحباب لكونه زينه، و لصحيح ابن جعفر عن أخيه عليهما السلام: (على الإمام أن يرفع يده فى الصلاة ليس على غيره أن يرفع يده فى الصلاة) (٣)، و لخبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام: (إنما ترفع اليدين بالتكبير لأن رفع اليدين ضرب من الابتهاال و التبتل و التضرع، فأحب الله عز و جل أن يكون العبد فى وقت ذكره له متبتلا متضرعا مبتهلا، و لأن فى رفع اليدين إحضار النيه و إقبال القلب على ما قال و قصد، لأن الفرض من الذكر إنما هو الاستفتاح، و كل سنه فإنما تؤدى على وجه الفرض، فلما أن كان فى الاستفتاح الذى هو الفرض رفع اليدين أحب أن يؤدوا السنه على وجه ما يؤدى الفرض) (٤).

ص: ٢٢١

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب تكبيره الإحرام حديث ٥ و ١.

٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب تكبيره الإحرام حديث ٣ و ٤.

٣- (٥) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب تكبيره الإحرام حديث ٧.

٤- (٦) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب تكبيره الإحرام حديث ١١.

(اليدين) حاله الرفع (١)، (مجموعه الأصابع مبسوطة الإبهامين) على أشهر القولين (٢)، وقيل: يضمهما إليها (٣) مبتدئا به (٤) عند ابتداء الرفع، و بالوضع (٥) عند انتهائه على أصح الأقوال (٦) (و التوجه بست تكبيرات) أول الصلاة قبل تكبيره الإحرام و هو الأفضل (٧)،

(١) أى رفع اليدين، لخبر منصور: (رأيت أبا عبد الله عليه السلام افتتح الصلاة فرفع يديه حيال وجهه و استقبل القبلة بطن كفيه) (١)، و خبر جميل: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله (عز و جل) فَصَلُّ لِرَبِّكَ وَ انْحَرْ فَقَالَ بيده: هكذا، يعنى استقبال القبلة بيديه حذو وجهه القبلة فى افتتاح الصلاة) ٢.

(٢) قال فى الذكري: «و لتكن الأصابع مضمومه و فى الإبهام قولان، و فرقه أولى، و اختاره ابن إدريس تبعا للمفيد و ابن البراج و كل ذلك منصوص» و فى المعتبر: «و يستحب ضم الأصابع.

إلى أن قال. و قال علم الهدى و ابن الجنيد: يجمع بين الأربع و يفرق بين الإبهام».

و قد ورد فى صحيح حماد الوارد فى تعليم الصلاة: (فقام أبو عبد الله عليه السلام مستقبلا القبلة منتصبا فأرسل يديه جميعا على فخذه قد ضم أصابعه) (٢) و خبر زيد النرسى (أنه رأى أبا الحسن الأول عليه السلام يصلى فكان إذا كبر فى الصلاة ألزق أصابع يديه الإبهام و السبابه و الوسطى و التى تليها، و فرج بينها و بين الخنصر) (٣) و ذيله شاذ كما اعترف غير واحد بذلك. و أما تفريق الإبهام فلم يرد به نص إلا ما أشار إليه الشهيد فى الذكري.

(٣) أى يضم الإبهامين إلى الأصابع.

(٤) أى مبتدئا بالتكبير.

(٥) أى و مبتدئا بالوضع عند الانتهاء من التكبير فإذا انتهى التكبير و الرفع أرسلهما.

(٦) بل هو المشهور بين الأصحاب لأنه هو معنى الرفع بالتكبير، و قيل: يكبر حال الانتهاء من الرفع قبل الإرسال، و قيل: يكبر حال إرسالهما و النصوص غير ظاهره فى الأخيرين.

(٧) لا خلاف فى استحباب التوجه بسبع تكبيرات كما عن المنتهى للأخبار منها: صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام (أدنى ما يجزى من التكبير فى التوجه إلى الصلاة تكبيره واحده، و ثلاث تكبيرات و خمس، و سبع أفضل) (٤).

ص: ٢٢٢

١- ( ( ١ و ٢ ) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب تكبيره الإحرام حديث ١٧ و ١٧.

٢- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أفعال الصلاة حديث ١.

٣- (٤) مستدرک الوسائل الباب - ١ - من أبواب أفعال الصلاة حديث ٣.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب تكبيره الإحرام حديث ٩.

أو بعدها (١)، أو بالتفريق (٢) في كل صلاة فرض و نفل على الأقوى (٣)، سرا

و- خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا افتتحت الصلاة فكبر إن شئت واحده، و إن شئت ثلاثا، و إن شئت خمسا، و إن شئت سبعا، و كل ذلك مجز عنك غير أنك إذا كنت إماما لم تجهر إلا بتكبيره) (١).

و كون تكبيره الإحرام هي الأخيره لما في الفقه الرضوي: (و اعلم أن السابعة هي الفريضة و هي تكبيره الافتتاح و بها تحريم الصلاة) (٢).

(١) بحيث تكون تكبيره الإحرام هي الأولى و هو المحكى عن البهائي في حواشي الاثنى عشرية و الجزائري و الكاشاني و صاحب الحدائق لصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام:

(إذا افتتحت الصلاة فارفع كفيك ثم ابسطهما بسطا، ثم كبر ثلاث تكبيرات) (٣).

(٢) بحيث هو مخير في تعيين تكبيره الإحرام كما صرح بذلك غير واحد و عن المنتهي و الذكري نسبه إلى أصحابنا، و عن المفاتيح و البحار أنه لا خلاف فيه لإطلاق الأخبار التي تقدم بعضها.

(٣) ففي الجواهر: «لعله المشهور بين المتأخرين» لإطلاق النصوص، و في الحدائق دعوى انصرافها إلى خصوص الواجبه أو اليوميه، و عن السيد التخصيص بالفرائض فقط، و الانصراف ممنوع.

نعم ذهب الشيخان و القاضي و العلامه في التحرير و التذكرة و نهايه الأحكام أن التوجيه بسبع تكبيرات مختص بسبعه مواضع و هي: كل صلاة واجبه، و أول ركعه من صلاة الليل، و مفردة الوتر، و أول ركعه من نافله الظهر، و أول ركعه من نافله المغرب، و أول ركعه من صلاة الإحرام، و الوتيره، و عن سلالر إبدال صلاة الإحرام بالشفع، و عن ابن بابويه الاقتصار على الستة الأول بإخراج الوتيره، بل ربما نسب الأخير إلى المشهور.

و عن الشيخ الاعتراف بعدم وقوفه على خبر مسند يشهد بهذا الاختصاص و كذا حكى عن الفاضل، مع أنهما ممن نسب إليهما القول بالاختصاص.

نعم قد ورد في فلاح السائل عن أبي جعفر عليه السلام: (افتتح في ثلاثه مواطن بالتوجه و التكبير: في الزوال و صلاة الليل و المفردة من الوتر، و قد يجزيك فيما سوى ذلك من -

ص: ٢٢٣

١- (١) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب تكبيره الإحرام حديث ٩ و ٣.

٢- (٢) فقه الرضا (ع) باب الصلوات المفروضه ص ١٠٥ تحقيق مؤسسه آل البيت (عم) لإحياء التراث.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب تكبيره الإحرام حديث ١.



مطلقاً (١) (يكبر ثلاثاً) منها (٢) (و يدعو) بقوله: «اللهم أنت الملك الحق لا إله إلا أنت» إلى آخره (٣)، (و اثنتين و يدعو) بقوله: «لبيك و سعديك» إلى آخره، (و واحده)

-التطوع أن تكبر تكبيره لكل ركعتين (١).

و فى الفقه الرضوى (ثم افتتح بالصلاه و توجه بعد التكبير فإنه من السنه الموجهه فى ست صلوات و هى: أول ركعه من صلاه الليل، و المفرده من الوتر، و أول ركعه من نوافل المغرب، و أول ركعه من ركعتى الزوال، و أول ركعه من ركعتى الإحرام، و أول ركعه من ركعات الفرائض) (٢).

و حملت هذه الأخبار على تأكد الاستحباب فى هذه المواضع و هو الظاهر من المقنع للمفيد.

(١) أى فى جميع الست سواء تقدمت على تكبيره الإحرام أو تأخرت لخبر أبى بصير المتقدم:

(غير أنك إذا كنت إماماً لم تجهر إلا بتكبيره) (٣)، و صحيح الحلبي (و إن كنت إماماً فإنه يجزيك أن تكبر واحده تجهر فيها و تسر ستاً) (٤)، و خبر الحسن بن راشد: (سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن تكبيره الافتتاح فقال عليه السلام: سبع، قلت: روى عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم أنه كان يكبر واحده، فقال عليه السلام: إن النبى صلى الله عليه و آله و سلم كان يكبر واحده يجهر بها و يسر ستاً) ٥.

هذا للإمام، و أما المأموم فيسر بها كباقي الأذكار و أما المنفرد فيتخير، و عن الجعفى استحباب الجهر بتكبيره الإحرام للجميع و لم يظهر مستنده.

(٢) أى من تكبيرات الإحرام.

(٣) فى صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: (إذا افتتحت الصلاه فارفع كفيك ثم ابسطهما بسطاً ثم كبر ثلاث تكبيرات ثم قل: اللهم أنت الملك الحق لا إله إلا أنت، سبحانك إني ظلمت نفسي فاغفر لى ذنبي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، ثم تكبر تكبيرتين ثم قل: لبيك و سعديك و الخير فى يديك و الشر ليس إليك، و المهدي من هديت، لا ملجأ منك إلا إليك، سبحانك و حنانيك، تباركت و تعاليت، سبحانك رب البيت، ثم تكبر تكبيرتين ثم تقول: وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ عَالِمٍ -

ص: ٢٢٤

١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ٥ - من أبواب تكبيره الإحرام حديث ١.

٢- (٢) فقه الرضا (ع) باب صلاه الليل ص ١٣٨ تحقيق مؤسسه آل البيت (عم) لإحياء التراث.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب تكبيره الإحرام حديث ٣.

٤- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب تكبيره الإحرام حديث ١ و ٢.

(و يدعو) بقوله: «يا محسن قد أتاك المسىء» إلى آخره (١). و روى أنه يجعل هذا الدعاء قبل التكبيرات (٢)، و لا يدعو بعد السادسة (٣)، و عليه المصنف فى الذكرى، مع نقله ما هنا (٤) و الدروس و النفلية (٥)، و فى البيان كما هنا، و الكل حسن (٦).

و روى جعلها (٧) ولاء من غير دعاء بينها (٨)، و الاقتصار على خمس، و ثلاث (٩)

-الغيب و الشهاده حنيفا مسلما و ما أنا من المشركين، إِنَّ صَلَاتِي وَ نُسُكِي وَ مَحْيَايَ وَ مَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَ بِذَلِكَ أُمِرْتُ وَ أَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ثم تعوذ من الشيطان الرجيم، ثم اقرأ فاتحه الكتاب(١).

(١) قال الشارح فى شرح النفلية: «و روى الدعاء عقيب السادسة بقوله: يا محسن قد أتاك المسىء و قد أمرت المحسن أن يتجاوز عن المسىء، و أنت المحسن و أنا المسىء فصل على محمد و آل محمد و تجاوز عن قبيح ما تعلم منى»(٢) و ذكره الشهيد فى الذكرى إلا أن المشهور هو الأول.

(٢) ورد فى فلاح السائل عن ابن أبى عمير عن بكر بن محمد الأزدي عن أبى عبد الله عليه السلام:

(كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول لأصحابه: من أقام الصلاة و قال قبل أن يحرم و يكبر: يا محسن قد أتاك المسىء، و قد أمرت المحسن أن يتجاوز عن المسىء، و أنت المحسن و أنا المسىء فبحق محمد و آل محمد صل على محمد و آل محمد و تجاوز عن قبيح ما تعلم منى، فيقول الله تعالى: ملائكتى اشهدوا أنى قد عفوت عنه و أرضيت عنه أهل تبعاته)(٣)

(٣) كما فى صحيح الحلبي المتقدم.

(٤) أى مع نقل الشهيد فى الذكرى ما ذكره هنا فى اللمع.

(٥) عطف على الذكرى.

(٦) لأنه مروى.

(٧) أى التكبيرات.

(٨) لموثق زراره: (رأيت أبا جعفر عليه السلام أو قال سمعته استفتح الصلاة بسبع تكبيرات ولاء)(٤).

لصحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (أدنى ما يجزى من التكبير فى التوجه إلى الصلاة-

ص: ٢٢٥

١- (١) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب تكبيره الإحرام حديث ١.

٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ٦ - من أبواب تكبيره الإحرام حديث ٦.

٣- (٣) مستدرک الوسائل الباب - ٩ - من أبواب القيام حديث ٢.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب تكبيره الإحرام حديث ٢.

(و يتوجّه) أى يدعو بدعاء التوجّه و هو: «وجّهت وجهي للذي فطر السموات و الأرض» إلى آخره (بعد التحريمه) (١) حيث ما فعلها.

## فى مستحبات التشهد

(و تربع المصلى قاعدا) (٢) لعجز، أو لكونها نافله بأن يجلس على ألييه و ينصب ساقيه و وركيه، كما تجلس المرأه متشهده (حال قراءته، و يثنى رجله حال ركوعه جالسا) بأن يمدّهما، و يخرجهما من ورائه، رافعا ألييه عن عقبه، مجافيا فخذه عن طيه ركبتيه، منحنيا قدر ما يحاذى وجهه ما قدام ركبتيه، (و تورّكه حال تشهده) (٣)

-تكبيره واحده، و ثلاث تكبيرات و خمس، و سبع أفضل(١)، و خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: (إذا افتتحت الصلاه فكبر إن شئت واحده، و إن شئت ثلاثا، و إن شئت خمسا، و إن شئت سبعا، فكل ذلك مجز عنك غير أنك إذا كنت إماما لم تجهر إلا بتكبيره)٢.

(١) لصحيح الحلبي المتقدم، غير أن ظاهر الأخبار أن دعاء التوجه قبل القراءه بعد التكبيرات سواء كانت تكبيره الإحرام هى السابعه أو لا.

(٢) من يصلى جالسا إما للعجز إذا كانت الصلاه فريضه و إما لكونها نافله حيث يجوز له الصلاه عن جلوس فيستحب له أن يجلس جلوس القرفصاء و هو أن يرفع فخذه و ساقيه و هو المصرح به فى القواعد و غيره بأن يتربع حال القراءه، و عن المعتمر نسبه إلى مذهبنا و عن المدارك إلى علمائنا لحسنه حمران عن أحدهما عليهما السلام: (كان أبى إذا صلى جالسا تربع فإذا ركع ثنى رجله) (٢) و حمل التربع على القرفصاء مع أنه أحد معانيه و لا ينحصر فيه لكون القرفصاء أقرب إلى القيام من بقيه معانى التربع و أما ثنى الرجلين فهو افتراش الرجلين تحته بحيث إذا قعد يقعد على صدرهما بعد رفع ألييه عن عقبه.

(٣) أى حال تشهد المصلى عن جلوس و نسب للشيخ فى المبسوط و أتباعه بل و إلى سائر المتأخرين لاستحباب التورّك فى مطلق التشهد كما فى صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (و إذا قعدت فى تشهدك فألصق ركبتيك الأرض و فرج بينهما شيئا، و ليكن ظاهر قدمك اليسرى على الأرض و ظاهر قدمك اليمنى على باطن قدمك اليسرى و ألتاك على الأرض، و أطراف إبهامك اليمنى على الأرض و إياك و القعود على قدميك فتأذى بذلك) (٣)، نعم فى الشرائع نسبه التورّك حال التشهد لمن يصلى جالسا إلى القيل و عن ابن -

ص: ٢٢٤

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب تكبيره الإحرام حديث ٩ و ٣.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب القيام حديث ٤.

٣- (( ٤ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أفعال الصلاه حديث ٣.

بأن يجلس على ورکه الأيسر كما تقدّم (١)، فإنه (٢) مشترك بين المصلّي قائما و جالسا،

## فى مستحبات القيام و الركوع

(و النظر قائما إلى مسجده) (٣) بغير تحديق، بل خاشعا به، (و راکعا إلى ما بين رجليه (٤) و ساجدا إلى) طرف (أنفه (٥)، و متشهدا إلى حجره) (٦)، كل ذلك مروى إلا الأخير فذكره الأصحاب و لم نقف على مستنده.

نعم هو مانع من النظر إلى ما يشغل القلب ففيه مناسبه كغيره.

(و وضع اليدين قائما على فخذيّه بحذاء ركبتيه (٧). مضمومه الأصابع) (٨)

-سعيد فى جامعه استحباب التربع له حال التشهد لإطلاق حسنه حمران، و عن صاحب الجواهر استحباب التربع له بين السجدين للإطلاق المذكور، و لكن يمكن القول بأن حسنه حمران ظاهره فيما قبل الركوع باستحباب التربع و أما ما بعده فلا بد من تحكيم بقيه الأدله.

(١) من معنى التورك.

(٢) أى فإن التورك حال التشهد.

(٣) لصحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (إذا قمت فى الصلاه فلا تلصق قدمك بالأخرى، دع بينهما فصلا، إصبعا أقل ذلك إلى شبر أكثره، و أسدل منكيك و أرسل يديك و لا تشبك أصابعك و ليكونا على فخذيك قبالة ركبتيك و ليكن نظرك إلى موضع سجودك) (١).

(٤) لصحيح زراره المتقدم: (فإن وصلت أطراف أصابعك فى ركوعك إلى ركبتيك أجزاءك ذلك. إلى أن قال. و أقم صلبك و مدّ عنقك و ليكن نظرك إلى ما بين قدميك) ٢.

(٥) و نسبه الشهيد فى الذكرى إلى جماعه من الأصحاب، و قال فى الحدائق: «و هو يؤذن بعدم وقوفه على مستنده و بذلك صرح غيره أيضا، و مستنده الذى وقفت عليه كتاب الفقه الرضوى حيث قال: و يكون بصرك وقت السجود إلى أنفك، و بين السجدين فى حجرك، و كذلك فى وقت التشهد» (٢).

(٦) لخبر الفقه الرضوى المتقدم، و علله فى المنتهى «لثلا يشغل قلبه عن عباده الله تعالى».

(٧) لصحيح زراره المتقدم: (و ليكونا على فخذيك قبالة ركبتيك).

(٨) لصحيح حماد: (فقام أبو عبد الله عليه السلام مستقبل القبلة منتصبا فأرسل يديه جميعا على فخذيّه قد ضمّ أصابعه، و قرب بين قدميه حتى كان بينهما ثلاث أصابع مفرجات، -

١- ( (١ و ٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أفعال الصلاة حديث ٣.

٢- (٣) الحدائق ج ٨ ص ٣٠١.

و منها الإبهام، (و راعا على عيني ركبتيه الأصابع و الإبهام مبسوطه) هنا (١)(جمع) (٢) تأكيد لبسط الإبهام و الأصابع و هي (٣) مؤنثه سماعيه فلذلك أكدها بما يؤكد به جمع المؤنث. و ذكر الإبهام لرفع الإبهام. و هو تخصيص بعد التعميم لأنها إحدى الأصابع، (و ساجدا بحذاء أذنيه (٤)، و متشهدا و جالسا) لغيره (٥)(على فخذيته (٦) كهيئته القيام) في كونها مضمومه الأصابع بحذاء الركبتين.

## في القنوت

(و يستحبّ القنوت) (٧) استحبابا مؤكدا، بل قيل بوجوبه (عقيب قراءة)

و استقبال بأصابع رجليه جميعا القبلة لم يحرفهما عن القبلة بخشوع و استكانه(١).

(١) حال الركوع لصحيح حماد المتقدم (ثم ركع و ملأ كفيه من ركبتيه مفرجات).

(٢) أى البسط و التفريق لجميع الأصابع و ليس لخصوص الإبهام، و إنما ذكر الإبهام بعد ذكر الأصابع زياده في التأكيد لرفع الإبهام في كون التفريغ لبقية الأصابع دون الإبهام.

(٣) أى الإصبع.

(٤) لخبر حماد المتقدم: (ثم كبر و هو قائم و رفع يديه حيال وجهه ثم سجد و بسط كفيه مضمومتى الأصابع بين ركبتيه حيال وجهه).

(٥) أى لغير التشهد كالجلوس بين السجدين.

(٦) قال العلامة في التذكرة: «و يستحب وضعهما حاله الجلوس للتشهد و غيره على فخذيته مبسوطتين مضمومتى الأصابع بحذاء عيني ركبتيه، عند علمائنا لأن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كان إذا قعد يدعو يضع يده اليمنى على فخذه اليمنى و يده اليسرى على فخذه اليسرى».

(٧) القنوت لغه هو الخضوع لله و الدعاء و الطاعة، و على الأخير حمل قوله تعالى: وَ كَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ (٢) و الثانى هو المتعارف بين المتشرعه، و على الأول حمل قوله تعالى: وَ قَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ (٣).

و استحبابه بالمعنى المتعارف عند المتشرعه على المشهور شهره عظيمه، و نسب الوجوب للصدوق، و يشهد له خبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام: (و القنوت سنّه واجبه في الغداه و الظهر و العصر و المغرب و العشاء) (٤).

ص: ٢٢٨

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أفعال الصلاة حديث ١.

٢- (٢) التحريم الآيه: ١٢.

٣- (٣) البقره الآيه: ٢٣٨.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب القنوت حديث ٤.



(الثانيه) فى اليوميه مطلقا (١)،...

و- خبر الأعمش عن جعفر بن محمد عليهما السّلام: (و القنوت فى جميع الصلوات سنّه واجبه فى الركعه الثانيه قبل الركوع و بعد القراءه) (١).

و خبر وهب بن عبد ربه عن أبى عبد الله عليه السّلام: (من ترك القنوت رغبه عنه فلا صلاه له) ٢.

و لكنها محموله على الاستحباب لصحيح البزنطى عن الرضا عليه السّلام: (قال أبو جعفر عليه السّلام فى القنوت: إن شئت فاقت و إن شئت فلا تقنت، قال أبو الحسن عليه السّلام:

و إذا كانت التقيه فلا تقنت و أنا أتقلد هذا) (٢). و هو صريح فى جواز ترك القنوت عند عدم التقيه هذا فضلا عن أن خبر وهب ظاهر فى جواز ترك القنوت لا من باب الرغبه عنه.

(١) جهريه كانت أو إخفائيه، ففى الذكرى نسب إلى ابن أبى عقيل وجوب القنوت فى خصوص الجهريه و يشهد له موثق سماعه: (سألته عن القنوت فى أى صلاه هو؟ فقال:

كل شىء يجهر فيه بالقراءه فيه قنوت) (٣) و لكنه محمول على تأكد الاستحباب لموثق أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام: (عن القنوت فقال عليه السّلام: فيما يجهر فيه بالقراءه، فقلت له: إنى سألت أباك عليه السّلام عن ذلك فقال عليه السّلام لى: فى الخمس كلها، فقال عليه السّلام: رحم الله أبى عليه السّلام، إن أصحاب أبى أتوه فسألوه فأخبرهم بالحق، ثم أتونى شكاكاً فأفتيتهم بالتقيه) (٤) و هو ظاهر أن التخصيص بالجهريه من أجل التقيه و إلا فالقنوت فى الجميع بلا فرق بين الجهريه و الإخفائيه.

و موثق زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: (القنوت فى كل الصلوات، فقال محمد بن مسلم فذكرت ذلك لأبى عبد الله عليه السّلام فقال: أما ما لا يشك فيه فما جهر فيه بالقراءه) (٥).

و يتأكد أكثر من بين الصلوات الجهريه بالصبح و المغرب و الجمعة و الوتر لصحيح سعد عن أبى الحسن الرضا عليه السّلام: (سألته عن القنوت، هل يقنت فى الصلوات كلها أم فيما يجهر فيه بالقراءه؟ قال عليه السّلام: ليس القنوت إلا فى الغداه و الجمعة و الوتر و المغرب) ٧.

ص: ٢٢٩

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب القنوت حديث ٦ و ١١.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب القنوت حديث ١.

٣- (( ٤ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب القنوت حديث ١.

٤- (( ٥ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب القنوت حديث ١٠.

٥- (( ٦ و ٧ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب القنوت حديث ٤ و ٥ و ٦.

و في غيرها (١) عدا الجمعة ففيها قنوتان (٢) أحدهما في الأولى قبل الركوع، و الآخر في

(١) سواء كانت من النوافل الراتبه أو لا، بل قال في التذكرة: «و هو مستحب في كل صلاه مره واحده فرضا كانت أو نفلا أداء أو قضاء عند علمائنا أجمع» و يدل عليه جملة من الأخبار منها: صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام: (سألته عن القنوت فقال عليه السلام: في كل صلاه فريضه و نافله) (١) و صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: (القنوت في كل صلاه في الفريضه و التطوع) ٢.

(٢) لا خلاف في أن القنوت المستحب في كل صلاه هو مره واحده بعد القراءه و قبل الركوع في الركعه الثانيه و يدل عليه جملة من الأخبار منها: خبر الأعمش عن جعفر بن محمد عليهما السلام: (و القنوت في جميع الصلوات سنّه واجبه في الركعه الثانيه قبل الركوع و بعد القراءه) (٢).

و صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: (ما أعرف قنوتا إلا قبل الركوع) (٣).

و صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (القنوت في كل صلاه في الركعه الثانيه قبل الركوع) ٥ و مثله غيره.

نعم ورد في خبر معمر بن يحيى عن أبي جعفر عليه السلام: (القنوت قبل الركوع و إن شئت بعده) ٦ و حملة في المعتبر على أن ما قبل الركوع هو الأفضل، و حملة الشيخ على أن القنوت بعد الركوع هو للقضاء أو حال التقية، و فيه أن الحمل على التقية لا معنى له لأن العامه لا يقولون بالتخير، إلا في الجمعة ففيها قنوتان ففي الركعه الأولى واحد قبل الركوع و في الركعه الثانيه الثاني بعد الركوع على المشهور و يشهد له صحيح أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: (سأله بعض أصحابنا و أنا عنده عن القنوت في الجمعة فقال عليه السلام له: في الركعه الثانيه، فقال له: قد حدثنا به بعض أصحابنا أنك قلت له في الركعه الأولى، فقال عليه السلام: في الأخيره، و كان عنده ناس كثير فلما رأى غفله منهم قال عليه السلام: يا أبا محمد في الأولى و الأخيره، فقال له أبو بصير بعد ذلك: قبل الركوع أو بعده؟ فقال له أبو عبد الله عليه السلام: كل قنوت قبل الركوع، إلا الجمعة فإن الركعه الأولى القنوت فيها قبل الركوع و الأخيره بعد الركوع) (٤) و صحيح زراره عن أبي جعفر -

ص: ٢٣٠

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب القنوت حديث ٨ و ١٢.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب القنوت حديث ٦.

٣- (( ٤ و ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب القنوت حديث ٦ و ١ و ٤.

٤- (( ٧ )) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب القنوت حديث ١٢.

الثانية بعده، و الوتر ففيها قنوتان قبل الركوع و بعده (١)، و قيل يجوز فعل القنوت

-عليه السّلام: (على الإمام فيها. أى فى الجمعه. قنوتان: قنوت فى الركعه الأولى قبل الركوع و فى الركعه الثانية بعد الركوع، و من صلاها وحده فعليه قنوت واحد فى الركعه الأولى قبل الركوع)(١).

و ذهب الصدوق فى الفقيه إلى أنها كغيرها فيها قنوت واحد فى الركعه الثانية قبل الركوع و هو الظاهر من الحلى فى سرائره، و فيه: إنه طرح لهذه النصوص بلا- موجب و عن المفيد فى المقنعه و العلامه فى المختلف أن فى الجمعه قنوتا واحدا فى الركعه الأولى للأخبار منها: خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام: (القنوت قنوت يوم الجمعه فى الركعه الأولى بعد القراءه)(٢) و تقدم صحيح زراره: (و من صلاها وحده فعليه قنوت واحد فى الركعه الأولى قبل الركوع) و هى محموله على بيان مرتبه من مراتب الفضل و إلا فیردّ علمه إلى أهله.

(١) فالمشهور ذهب إلى قنوت واحد فى الوتر قبل الركوع للأخبار الكثيره منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام: (عن القنوت فى الوتر فقال عليه السّلام: قبل الركوع)(٣).

و ذهب المحقق فى المعتمد و تبعه عليه العلامه فى التذکره و الشهيد فى الدروس و الشارح هنا فى الروضه إلى أن فى الوتر قنوتين قبل الركوع و بعده لمرسل أحمد بن عبد العزيز الرازى عن أبى الحسن الأول عليه السّلام: (كان إذا استوى من الركوع فى آخر ركعته من الوتر قال: اللهم إنك قلت فى كتابك المنزل: كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ \* وَ بِالْأَشْجَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ (٤) طال و الله هجوعى و قلّ قيامى، و هذا السحر و أنا أستغفرک لذنوبى، استغفار من لا يملك لنفسه ضرا و لا نفعا و لا موتا و لا حياه و لا نشورا، ثم يخر ساجدا)(٥).

و فى روايه الكافى: (كان أبو الحسن الأول عليه السّلام إذا رفع رأسه من آخر ركعه الوتر قال: هذا مقام من حسناته نعمه منك و شكره ضعيف و ذنبه عظيم و ليس له إلا رفقك-

ص: ٢٣١

١- (١) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب القنوت حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب القنوت حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب القنوت حديث ٥.

٤- (٤) الذاريات الآيه: ١٧-١٨.

٥- (٥) مستدرک الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب القنوت حديث ١ و ٢.

مطلقا (١) قبل الركوع و بعده، و هو حسن للخبر (٢)، و حملة على التقيه ضعيف لأن العامه لا يقولون بالتخير، و ليكن القنوت (بالمرسوم) على الأفضل (٣)، و يجوز بغيره

و رحمتك، فإنك قلت في كتابك المنزل على نبيك المرسل صلى الله عليه و آله و سلم (١) ثم ذكر بقيه الخبر المتقدم.

و أشكل عليه بأن استحباب الدعاء المذكور لا يستلزم استحباب قنوت آخر إذ ليس كل دعاء قنوتا و إلا لزم استحباب القنوت فى الركوع و السجود و فيما بين السجدين إلى غير ذلك من الموارد و هذا مما لا يمكن الالتزام به.

(١) سواء نسيه قبل الركوع أو لا.

(٢) و هو خبر معمر بن يحيى و قد تقدم و تقدم الكلام فيه.

(٣) ذكر أكثر من واحد استحباب أن يقنت بالأدعية الواردة عن الأئمة عليهم السلام للتأسي بهم.

و الأفضل كلمات الفرج كما ذكره الشيخ و جماعه بل عن البحار نسبه إلى الأصحاب، بل عن السيد و الحلبي: «رؤى أنها. أى كلمات الفرج. أفضله»، و قد ورد الأمر بدعاء الفرج فى خبر أبى بصير. الوارد فى قنوت الجمعة. عن أبى عبد الله عليه السلام: (القنوت قنوت يوم الجمعة فى الركعه الأولى بعد القراءه تقول فى القنوت: لا- إله إلا- الله الحليم الكريم، لا- إله إلا- الله العلى العظيم، لا- إله إلا- الله رب السماوات السبع و رب الأرضين السبع و ما فيهن و ما بينهن و رب العرش العظيم و الحمد لله رب العالمين، اللهم صل على محمد و آله كما هديتنا به، اللهم صل على محمد و آله كما أكرمتنا به، اللهم اجعلنا ممن اخترته لدينك و خلقته لجنتك، اللهم لا ترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا و هب لنا من لدنك رحمه إنك أنت الوهاب) (٢).

و فى الفقه الرضوى: (و قل فى قنوتك بعد فراغك من القراءه قبل الركوع: اللهم أنت الله لا إله إلا أنت الحليم الكريم، لا إله إلا أنت العلى العظيم، سبحانك رب السماوات السبع و رب الأرضين السبع، و ما فيهن و ما بينهن و رب العرش العظيم، يا الله ليس كمثله شىء صل على محمد و آل محمد و اغفر لى و لوالدى و لجميع المؤمنين و المؤمنات إنك على كل شىء قدير، ثم اركع) (٣) و هو ظاهر فى استحبابه فى كل صلاه مع اختلاف بألفاظ الدعاء مع الخبر المتقدم.

ص: ٢٣٢

١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب القنوت حديث ١ و ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب القنوت حديث ٤.

٣- (٣) مستدرک الوسائل الباب - ٦ - من أبواب القنوت حديث ٤ و ٧.

(و أفضله كلمات الفرج) و بعدها (١) «اللهم اغفر لنا و ارحمنا و عافنا و اعف. عنا في الدنيا و الآخرة إنك على كل شيء قدير»  
(٢)،

و قال الشهيد في الذكرى: «و اختار ابن أبي عقیل الدعاء بما روى عن أمير المؤمنين عليه السلام في القنوت: اللهم إليك شخصت الأبصار و نقلت الأقدام و رفعت الأيدي و مدت الأعناق، و أنت دعيت بالألسن و إليك سرهم و نجواهم في الأعمال، ربنا افتح بيننا و بين قومنا بالحق و أنت خير الفاتحين، اللهم إنا نشكو إليك فقد نبينا و غيبه إمامنا و قله عددنا و كثره عدونا و تظاهر الأعداء علينا و وقوع الفتن بنا، ففرج ذلك اللهم بعدل تظهره و إمام حق نعرفه، إله الحق آمين رب العالمين.

قال: و بلغنى أن الصادق عليه السلام كان يأمر شيعة أن يقتنوا بهذا بعد كلمات الفرج»(١)

و هذا ظاهر في معروفه القنوت بدعاء الفرج بين أصحاب الإمام عليه السلام.

هذا و اعلم أن النصوص اختلفت في ألفاظ دعاء الفرج و العمده على صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام الوارد في تلقين المحتضر: (إذا أدركت الرجل عند النزاع فلقنه كلمات الفرج: لا إله إلا الله الحليم الكريم، لا إله إلا الله العلي العظيم، سبحان الله رب السماوات السبع و رب الأرضين السبع و ما فيهن و ما بينهن و رب العرش العظيم، و الحمد لله رب العالمين)(٢).

و ذكر المفيد و جماعه أن يقول قبل التحميد: «و سلام على المرسلين»، نعم روى سليمان بن حفص المروزي عن أبي الحسن الثالث يعنى الهادى عليه السلام: (لا تقل في صلاة الجمعة في القنوت: سلام على المرسلين)(٣) و قيل: إن النهى لاحتمال أنه من التسليم المحلل، و فيه: إنه لا يصح التحليل به قبل تماميه بقيه أجزاء الصلاة و الذى يخفف الخطب ضعف الخبر.

(١) أى بعدها في الفضيله لا في الذكر.

(٢) فقد ورد هذا الدعاء في جملة من النصوص منها: صحيح سعد بن أبي خلف عن أبي عبد الله عليه السلام: (يجزيك في القنوت: اللهم اغفر لنا و ارحمنا و عافنا و اعف عنا في الدنيا و الآخرة إنك على كل شيء قدير)(٤).

ص: ٢٣٣

١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ٦ - من أبواب القنوت حديث ٤ و ٧.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب الاحتضار حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب القنوت حديث ٦.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب القنوت حديث ١.

و أقله سبحان الله ثلاثا (١) أو خمسا (٢).

و يستحب رفع اليدين به موازيا لوجهه (٣)، بطونهما إلى السماء (٤)، مضمومتى الأصابع إلا الإبهامين (٥)، و الجهر به للإمام و المنفرد، و السرّ للمأموم (٦)، و يفعله الناسى قبل الركوع بعده (٧)...

(١) لخبر أبي بكر بن أبي سماك عن أبي عبد الله عليه السلام: (يجزى من القنوت ثلاث تسيحات) (١).

(٢) لخبر أبي بصير عنه عليه السلام: (سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن أدنى القنوت، فقال عليه السلام: خمس تسيحات) ٢ و مرسل حريز عن أبي جعفر عليه السلام: (يجزيك من القنوت خمس تسيحات في ترسل) ٣.

(٣) و قد نسب إلى الأصحاب كما عن المعتمر و الذكرى و يدل عليه صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: (ترفع يديك في الوتر حيال وجهك) (٢) مع القطع بعدم الفرق بين قنوت الوتر و قنوت غيرها. و عن المفيد أنه يرفع يديه حيال صدره و وجهه غير ظاهر.

(٤) نسب إلى الأصحاب كما عن المعتمر و الذكرى، و هو كاف للتسامح في أدله السنن، نعم استدل عليه بصحيح ابن سنان المتقدم: (و تتلقى بباطنهما السماء) لكن هذه الزيادة و إن ذكرت في المعتمر و الذكرى لكنها غير موجودة في الوسائل بل و في التهذيب و الفقيه و هما قد أوردا الخبر.

(٥) قال في الجواهر: «و كذا لم أقف في شيء مما وصلني من النصوص على الأمر بتفريق الإبهامين و ضم الأصابع في خصوص القنوت».

(٦) يستحب الجهر بالقنوت سواء كانت الصلاة جهريه أو إخفاتييه لصحيح زراره: (قال أبو جعفر عليه السلام: القنوت كله جهار) (٣) إلا المأموم فيستحب له الإسرار لخبر أبي بصير:

(ينبغي للإمام أن يسمع خلفه كلما يقول، و لا ينبغي لمن خلف الإمام أن يسمعه شيئا مما يقول) (٤) و فيه: إنه أعم من الإخفات و من عدم الجهر به على نحو يسمعه الإمام فلو جهر به بحيث لا يسمعه الإمام فلا نهى عنه.

(٧) أى بعد الركوع للأخبار منها: صحيح محمد بن مسلم و زراره بن أعين (سألنا أبا جعفر -

ص: ٢٣٤

١- ( ( ١ و ٢ و ٣ ) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب القنوت حديث ٣ و ١ و ٢.

٢- (٤) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب القنوت حديث ١.

٣- (٥) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب القنوت حديث ١.

٤- (٦) الوسائل الباب - ٥٢ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٣.

و إن قلنا (١) بتعيينه قبله (٢) اختيارا فإن لم يذكره حتى تجاوز (٣) قضاؤه بعد الصلاة جالسا، ثم فى الطريق مستقبلا (٤) (و يتابع المأموم إمامه فيه) و إن كان مسبقا (٥).

(و ليدع فيه (٦) و فى أحوال الصلاة (٧) لدينه و دنياه من المباح)، و المراد به

عن الرجل ينسى القنوت حتى يركع، قال عليه السلام: يقنت بعد الركوع، فإن لم يذكر فلا شيء عليه (١).

و صحيح ابن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام: (عن القنوت ينسأه الرجل، فقال: يقنت بعد ما يركع، فإن لم يذكر حتى ينصرف فلا شيء عليه) ٢.

(١) إن وصله.

(٢) أى بتعيين القنوت قبل الركوع و قد تقدم الكلام فيه.

(٣) أى تجاوز الركوع بحيث دخل فى السجود فيقضيه بعد الصلاة لصحيح أبى بصير:

(سمعت يذکر عند أبى عبد الله عليه السلام قال فى الرجل إذا سها عن القنوت: قنت بعد ما ينصرف و هو جالس) (٢).

(٤) أى مستقبلا للقبلة لصحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام (رجل نسى القنوت فذكره و هو فى بعض الطريق فقال عليه السلام: يستقبل القبلة ثم ليقله، ثم قال: إنى لأكره للرجل أن يرغب عن سنه رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أو يدعها) ٤.

(٥) بحيث كان الإمام فى الثانية و المأموم فى الأولى ففى موثق عبد الرحمن بن أبى عبد الله عن أبى عبد الله عليه السلام: (فى الرجل يدخل الركعة الأخيره من الغداه مع الإمام فقنت الإمام أيقنت معه؟ قال عليه السلام نعم و يجزيه من القنوت لنفسه) (٣).

(٦) أى فى قنوت الصلاة، ففى صحيح إسماعيل بن الفضل: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القنوت و ما يقال فيه، قال عليه السلام: ما قضى الله على لسانك و لا أعلم فيه شيئا موقتا) (٤) و مثله غيره.

(٧) عند الركوع و السجود لصحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: (كلما ذكرت الله عز و جل و النبى صلى الله عليه و آله و سلم فهو من الصلاة) (٥) و مثله غيره.

ص: ٢٣٥

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب القنوت حديث ١ و ٢.

٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب القنوت حديث ٢ و ١.

٣- (٥) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب القنوت حديث ١.

٤- (٦) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب القنوت حديث ١.





هنا (١) مطلق الجائز (٢) و هو غير الحرام،(و تبطل) الصلاة (لو سأل المحرّم) (٣) مع علمه بتحريمه، و إن جهل الحكم الوضعى و هو البطلان. أما جاهل تحريمه ففى عذره وجهان (٤) أوجودهما العدم (٥)، صرّح به فى الذكرى و هو ظاهر الإطلاق هنا

## فى التعقيب

(و التعقيب) (٦) و هو الاشتغال عقيب الصلاة بدعاء، أو ذكر

(١) أى المراد بالمباح فى القنوت و الدعاء.

(٢) فى شمل المباح.

(٣) ذكر أكثر من واحد بعدم جواز الدعاء لطلب الحرام و فى المنتهى الإجماع عليه و هو العمده لاعتراف جماعه بعدم الوقوف على خبر أو أثر يدل عليه سوى الإجماع المذكور.

و فى التذكرة الإجماع على بطلان الصلاة به و كذا فى كشف اللثام فإن تم فهو و إلا فىشكل الحكم بالبطلان للشك فى شمول قدح الكلام الموجب لبطلان الصلاة لمثله، فقد ورد فى صحيح على بن مهزيار عن أبى جعفر الباقر عليه السّلام: (سألته عن الرجل يتكلم فى صلاه الفريضة بكل شىء يناجى به ربه قال عليه السّلام: نعم) (١) و هو شامل له و إن كان يحرم السؤال به.

نعم إذا دعا على شخص ظلما فلا يجوز لصحيح هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السّلام:

(إن العبد ليكون مظلوما فلا يزال يدعو حتى يكون ظالما) (٢) و ظاهره حرمة ظلم الغير بالدعاء و هو موجب للبطلان لأن النهى فى العبادات مفسد و إن كان جاهلا بالبطلان.

و أما إذا كان الدعاء على الغير بغير ظلم فهو جائز ففى صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام:

(تدعو فى الوتر على العدو و إن شئت سميتهم) (٣) و خبر عبد الله بن هلال عن أبى عبد الله عليه السّلام:

(إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قد قنت و دعا على قوم بأسمائهم و أسماء آبائهم و عشائهم) ٤ و فى مكاتبه إبراهيم بن عقبه إلى أبى الحسن عليه السّلام: (جعلت فداك قد عرفت بعض هؤلاء الممطوره فأقنت عليهم فى صلاتى؟ قال عليه السّلام: نعم، أقنت عليهم فى صلاتك) ٥.

(٤) وجه البطلان أنه لا- فرق بين العالم و الجاهل فى مبطلات الصلاة و هذا منها، و وجه عدم البطلان: أن الجهل عذر عقلا و شرعا.

(٥) أى عدم العذر.

(٦) استحباب التعقيب من ضروريات الدين كما فى الجواهر ففى خبر حماد بن عيسى عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إن الله

---

١- (١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥٣ - من أبواب الدعاء حديث ١.

٣- (( ٣ و ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب القنوت حديث ١ و ٢ و ٣.

و هو (١) غير منحصر، لكثرة ما ورد منه عن أهل البيت عليهم السّلام (و أفضله التكبير ثلاثا) (٢)، رافعا بها يديه إلى حذاء أذنيه، واضعا لهما على ركبتيه أو قريبا

-بالدعاء في أدبار الصلوات(١) و في خبر مسعده بن صدقه عن أبي عبد الله عليه السّلام:

(كان أبي يقول في قول الله تبارك و تعالى: فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ فإذا قضيت الصلاة بعد أن تسلم و أنت جالس فانصب في الدعاء من أمر الدنيا و الآخرة، فإذا فرغت من الدعاء فارغب إلى الله (عز و جل) أن يتقبلها منك)٢.

و خبر على بن جعفر عن أخيه عن أبي عبد الله عليه السّلام: (ما من مؤمن يؤدى فريضه من فرائض الله إلا- كان له عند أدائها دعوه مستجاب)٣ و في النبوى: (من صلى فريضه فله عند الله دعوه مستجاب)٤.

و هي صريحه في كون التعقيب هو الدعاء في دبر الصلاه، إلا أن التعقيب يشمل الذكر لخبر حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السّلام: (تكون للرجل الحاجه يخاف فوتها فقال:

يدلج و ليذكر الله عز و جل فإنه في تعقيب ما دام على وضوئه)٢).

و قد ورد الحث الشديد عليه ففي خبر الوليد بن صبيح عن أبي عبد الله عليه السّلام:

(التعقيب أبلغ في طلب الرزق من الضرب في البلاد)٣) و مرسل منصور بن يونس عن أبي عبد الله عليه السّلام (من صلى صلاه فريضه و عقب إلى أخرى فهو ضيف الله، و حق على الله أن يكرم ضيفه)٤).

و معالجه النفس و تصبرها على التعقيب و عدم اشتغالها بالأمر الدنيوي مما لا يطيقه إلا ذو حظ عظيم لذا ورد في خبر عبد الله بن محمد عن أبي عبد الله عليه السّلام: (ما عالج الناس شيئا أشد من التعقيب)٨.

(١) أى التعقيب غير منحصر بذكر أو دعاء خاص.

(٢) لخبر زراره عن أبي جعفر عليه السّلام: (إذا سلمت فارفع يديك بالتكبير ثلاثا)٥) و خبر المفضل بن عمر: (قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: لأى عله يكبر المصلى بعد التسليم ثلاثا يرفع بها يديه؟ فقال عليه السّلام: لأن النبى صلى الله عليه و آله و سلم لما فتح مكة صلى بأصحابه الظهر عند-

ص: ٢٣٧

١- (( ١ و ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب التعقيب حديث ٦ و ٧ و ١٢ و ١٥.

٢- (( ٥ )) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب التعقيب حديث ٣.

٣- (( ٦ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب التعقيب حديث ١.

٤- (( ٧ و ٨ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب التعقيب حديث ٥ و ٢.

٥-٩) مستدرک الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب التعقیب حدیث ٤.

منهما (١) مستقبلا بباطنهما القبلة (٢)، (ثم التهليل بالمرسوم) وهو «لا إله إلا الله إلهها واحدا ونحن له مسلمون» (٣)... إلخ.

(ثم تسبيح الزهراء)، و تعقيبها بثم من حيث الرتبة لا الفضيله، و إلا فهي أفضله (٤) مطلقا، بل روى أنها أفضل من ألف ركعه لا تسبيح عقبها (٥) (و كيفيتها)

-الحجر الأسود، فلما سلّم رفع يديه و كبر ثلاثا و قال: لا إله إلا الله وحده وحده، أنجز وعده و نصر عبده و أعز جنده و غلب الأحراب وحده، فله الملك و له الحمد يحيى و يميت و هو على كل شىء قدير، ثم أقبل على أصحابه فقال: لا تدعوا هذا التكبير و هذا القول فى دبر كل صلاه مكتوبه، فإن من فعل ذلك بعد التسليم و قال هذا القول كان قد أدى ما يجب عليه من شكر الله تعالى على تقوية الإسلام و جنده (١).

(١) ليتحقق معنى تعدد الرفع.

(٢) كما عن المفيد لما ورد فى تكبيره الإحرام و لعله لكون كيفية التكبير فى الجميع واحده.

(٣) أورد فى البحار نقلا عن مصباح الشيخ: «ثم يسلم ثم يرفع يديه بالتكبير إلى حياض أذنيه فيكبر ثلاث تكبيرات فى ترسل واحد ثم يقول ما ينبغى أن يقال عقيب كل فريضه و هو: لا إله إلا الله إلهها واحدا و نحن له مسلمون، لا إله إلا الله و لا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين و لو كره المشركون، لا إله إلا الله ربنا و رب آبائنا الأولين، لا إله إلا الله وحده وحده صدق عبده و أنجز وعده و نصر عبده و أعز جنده و هزم الأحراب وحده، فله الملك و له الحمد يحيى و يميت و يميت و يحيى و هو حى لا يموت بيده الخير و هو على كل شىء قدير» (٢) و قال المجلسى بعد ذلك: «فأما التهليلات الأول إلى قوله و رب آبائنا الأولين فلم أرها فى روايه، و فى النهايه ذكر الأوليين إلى قوله و لو كره الكافرون و ترك الثالثه و قوله لا إله إلا الله وحده».

(٤) أى تسبيحات الزهراء أفضل التعقيب فى خبر صالح بن عقبه عن أبى جعفر عليه السلام:

(ما عبد الله بشىء من التحميد أفضل من تسبيح فاطمه، و لو كان شىء أفضل منه لنحله رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فاطمه) (٣).

(٥) فى خبر أبى خالد القمط عن أبى عبد الله عليه السلام: (تسبيح فاطمه عليها السلام فى كل يوم فى دبر كل صلاه أحب إلى من صلاه ألف ركعه فى كل يوم) ٤.

ص: ٢٣٨

١- (١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب القنوت حديث ٢.

٢- (٢) البحار ج ٨٣ ص ٤٣ باب سائر ما يستحب عقيب كل صلاه حديث ٥٤.

٣- (( ٣ و ٤ ) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب التعقيب حديث ١ و ٢.

(أن يكبر أربعاً و ثلاثين) مرّه (و يحمد ثلاثاً و ثلاثين و يسبح ثلاثاً و ثلاثين (١) ثم)

و فى خبر زراره بن أعين عن أبى عبد الله عليه السّلام: (تسبيح فاطمه عليها السّلام الزهراء من الذكر الكثير الذى قال الله (عز و جل): اذكروا الله ذكراً كثيراً) (١).

و خبر أبى هارون المكفوف عن أبى عبد الله عليه السّلام: (يا أبا هارون إنا نأمر صبياننا بتسبيح فاطمه عليها السّلام كما نأمرهم بالصلاه، فالزمه فإنه لم يلزمه عبد فشقى) ٢.

و خبر محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام: (من سبح تسبيح فاطمه عليها السّلام ثم استغفر غفر له، و هى مائه باللسان و ألف فى الميزان و تطرد الشيطان و ترضى الرحمن) ٣.

و خبر ابن أبى نجران عن رجل عن أبى عبد الله عليه السّلام: (من سبح الله فى دبر الفريضة تسبيح فاطمه المائه مره و أتبعها بلا إله إلا الله مره غفر له) (٢).

و فى خبر ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام: (من سبح تسبيح فاطمه عليها السّلام منكم قبل أن يثنى رجله من المكتوبه غفر له) (٣).

(١) على المشهور بين الأصحاب شهره عظيمه بل فى الوسائل عليه عمل الطائفه و يشهد له جملة من النصوص منها: خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فى تسبيح فاطمه عليها السّلام تبدأ بالتكبير أربعاً و ثلاثين ثم التحميد ثلاثاً و ثلاثين ثم التسبيح ثلاثاً و ثلاثين) (٤).

و صحيح ابن عذافر: (دخلت مع أبى على أبى عبد الله عليه السّلام فسأله أبى عن تسبيح فاطمه فقال: الله أكبر حتى أحصى أربعاً و ثلاثين مره ثم قال: الحمد لله حتى بلغ سبعا و ستين ثم قال سبحان الله حتى بلغ مائه، يحصيها بيده جملة واحده) ٧.

خلافاً للصدوق و الإسكافى من تقديم التسبيح على التحميد لخبر المفضل بن عمر عن أبى عبد الله عليه السّلام: (سبح تسبيح فاطمه عليها السّلام و هو: الله أكبر أربعاً و ثلاثين مره و سبحان الله ثلاثاً و ثلاثين مره و الحمد لله ثلاثاً و ثلاثين مره، فو الله لو كان شىء أفضل منه لعلمه رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إياها) (٥).

و مرسل الفقيه عن أمير المؤمنين عليه السّلام: (إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال له و لفاطمه: ألا أعلمكما ما هو خير لكما من الخادم، إذا أخذتما منامكما فكبرا أربعاً و ثلاثين تكبيره-

ص: ٢٣٩

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب التعقيب حديث ١ و ٢ و ٣.

٢- (٤) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب التعقيب حديث ٣.

٣- (٥) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب التعقيب حديث ٥.

٤- ( (٦ و ٧) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب التعقيب حديث ٢ و ١.

٥- (٨) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب التعقيب حديث ٣.

(الدعاء) بعدها بالمنقول (١)،...

و- سبحا ثلاثا و ثلاثين تسبيحه و احمدا ثلاثا و ثلاثين تحميده، فقالت فاطمه: رضيت عن الله و عن رسوله(١) و قد رواه فى العليل بسند أكثر رجاله من العامه. و مثلهما خبر داود بن فرقد(٢)، و التوقيع الوارد فى الاحتجاج(٣)، لكن الشهره و عمل الأصحاب على الطائفة الأولى من تقديم التحميد على التسبيح.

و يستحب أن يكون التسبيح بسبحه من طين قبر الحسين صلوات الله عليه ففى خبر الحسن بن محبوب: (أن أبا عبد الله عليه السلام سئل عن استعمال الترتين من طين قبر حمزه و الحسين عليه السلام و التفاضل بينهما، فقال عليه السلام: السبحة التى من طين قبر الحسين عليه السلام تسبح بيد الرجل من غير أن يسبح)(٤)، و فى مرسل الطبرسى عن أبى عبد الله الصادق عليه السلام: (من أدار سبحة من ترابه الحسين عليه السلام مره واحده بالاستغفار أو غيره كتب الله له سبعين مره، و أن السجود عليها يخرق الحجب السبع)٥.

(١) أى بما ورد عن النبى و الأئمة عليهم السلام، و هى كثيره جدا منها: ما ورد فى صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (أقل ما يجزيك من الدعاء بعد الفريضة أن تقول: اللهم إنى أسألك من كل خير أحاط به علمك و أعوذ بك من كل شر أحاط به علمك، اللهم إنى أسألك عافيتك فى أمورى كلها، و أعوذ بك من خزي الدنيا و عذاب الآخرة)(٥).

و خبر محمد الواسطى: (سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا تدع فى دبر كل صلاه: أعيد نفسى و ما رزقنى ربى بالله الواحد الأحد الصمد حتى تختمها، و أعيد نفسى و ما رزقنى ربى برب الفلق حتى تختمها، و أعيد نفسى و ما رزقنى ربى برب الناس حتى تختمها)(٦).

و فى خبر الحسين بن حماد عن أبى جعفر عليه السلام (من قال دبر صلاه الفريضة قبل أن يثنى رجليه: أستغفر الله الذى لا إله إلا هو الحى القيوم ذا الجلال و الإكرام و أتوب إليه، ثلاث مرات غفر الله له ذنوبه و لو كانت مثل زبد البحر)٨.

و فى خبر ابن مهزيار: (كتب محمد بن إبراهيم إلى أبى الحسن عليه السلام: إن رأيت يا سيدى أن تعلمنى دعاء أدعوه به فى دبر صلواتى، يجمع الله لى به خير الدنيا و الآخرة، فكتب عليه السلام: تقول: أعوذ بوجهك الكريم و عزتك التى لا ترام و قدرتك التى لا-

ص: ٢٤٠

- ١- (١) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب التعقيب حديث ٢.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب التعقيب حديث ٩.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب التعقيب حديث ٤.
- ٤- (( ٤ و ٥) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب التعقيب حديث ٢ و ٤.
- ٥- (٦) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب التعقيب حديث ١.



٤- ( (٧ و ٨) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب التعقيب حديث ٣ و ٤.

(ثم بما سنح (١)،)

## فى سجدةى الشكر

(ثم سجدةا الشكر (٢)،...)

-يمتنع منها شىء من شر الدنيا والآخرة و من شر الأوجاع كلها(١).

وقد وردت الأخبار بقراءة آيه الكرسي و بقراءة قل هو الله أحد اثنتى عشره مره و بالشهادتين و الإقرار بالأئمه عليهم السّلام و بسؤال الله الجنة و التعوذ به من النار إلى غير ذلك.

(١) للمصلى.

(٢) اعلم أنه يستحب السجود للشكر عند تجدد النعم و عند دفع النقم و عقيب الفرائض بل مطلق الصلاة و لو كانت نافله.

بل يستحب السجود للشكر عند تذكر النعمه أو تذكر دفع النقمه إن لم يكن قد سجد لهما سابقا، بل يستحب السجود شكرا للتوفيق لفعل الخير و لو مثل الصلح بين اثنين ففى خبر جابر عن أبى جعفر الباقر عليه السّلام: (إن أبى على بن الحسين ما ذكر لله عز و جل) نعمه عليه إلا سجد، و لا قرأ آيه من كتاب الله (عز و جل) فيها سجود إلا سجد و لا دفع الله عنه سوءا يخشاه أو كيد كائد إلا سجد، و لا فرغ من صلاه مفروضه إلا سجد، و لا وفق لإصلاح بين اثنين إلا سجد و كان أثر السجود فى جميع مواضع سجوده، فسّمى السجاد لذلك(٢).

و فى خبر أبى الحسين الأسدى: (أن الصادق عليه السّلام قال: إنما يسجد المصلى سجده بعد الفريضة ليشكر الله تعالى ذكره فيها على ما منّ به عليه من أداء فرضه، و أدنى ما يجزى فيها شكرا لله ثلاث مرات(٣) و خبر ابن فضال عن أبى الحسن الرضا عليه السّلام: (السجده بعد الفريضة شكرا لله عز و جل) على ما وفق له العبد من أداء فريضه، و أدنى ما يجزى فيها من القول أن يقال: شكرا لله شكرا لله ثلاث مرات، قلت: فما معنى قوله شكرا لله؟ قال: يقول هذه السجده منى شكرا لله على ما وفقنى له من خدمته و أداء فرضه، و الشكر موجب للزياده فإن كان فى الصلاه تقصير لم يتم بالنوافل تمّ بهذه السجده(٤).

و فى خير مرازم عن أبى عبد الله عليه السّلام: (سجده الشكر واجبه على كل مسلم تتم بها-

ص: ٢٤١

١- (١) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب التعقيب حديث ٣ و ٧.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب سجدةى الشكر حديث ٨.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب سجدةى الشكر حديث ٢.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب سجدةى الشكر حديث ٣.

(و يعفّر بينهما) (١) جبينه و خديّه الأيمن منهما ثم الأيسر مفترشا ذراعيه و صدره

-صلاتك و ترضى بها ربك و تعجب الملائكة منك، و إن العبد إذا صلى ثم سجد سجده الشكر فتح الرب تبارك و تعالى الحجاب بين العبد و بين الملائكة فيقول: يا ملائكتي انظروا إلى عبدى أدّى فرضى و أتمّ عهدي، ثم سجد لى شكرا على ما أنعمت به عليه، ملائكتى ما ذا له عندى؟ فتقول الملائكة: يا ربنا رحمتك، ثم يقول الرب تبارك و تعالى:

ثم ما ذا له؟ فتقول الملائكة: يا ربنا جنتك، فيقول الرب تعالى: ثم ما ذا؟ فتقول الملائكة:

يا ربنا كفايه مهمّ، فيقول الرب تعالى: ثم ما ذا؟ فلا يبقى شىء من الخير إلا قالته الملائكة فيقول الله تعالى: يا ملائكتى ثم ما ذا؟ فتقول الملائكة: يا ربنا لا علم لنا، فيقول الله تعالى لأشكرنه كما شكرنى و أقبل إليه بفضلى و أريه رحمتى(١).

و هذه النصوص و غيرها و إن جعلت سجده الشكر عقيب الفريضة فقط، إلا أنه فى خبر المفضل قد ورد سجده الشكر عقيب النافلة، و الخبر عن الصادق عليه السّلام: (إذا قام العبد نصف الليل بين يدي ربه فضلى له أربع ركعات فى جوف الليل المظلم ثم سجد سجده الشكر بعد فراغه فقال: ما شاء الله، ما شاء الله مائه مره، ناداه الله جل جلاله من فوق عرشه: عبدى إلى كم تقول ما شاء الله، أنا ربك و إلى المشيئه، و قد شئت قضاء حاجتك فسلنى ما شئت(٢).

ثم إن هذه الأخبار و إن عبرت بسجده الشكر الداله على السجود مره واحده إلا أنه ورد فى بعض الأخبار التعبير بسجدي الشكر مثل خبر سعد الأشعري عن أبى الحسن الرضا عليه السّلام: (سألته عن سجدي الشكر) ٣ الحديث.

و مرسل الكفعمى عن على عليه السّلام: (كان يقول إذا سجد سجدي الشكر: وعظنتى فلم أتعظ و زجرتنى عن محارمك فلم أنزجر، و غمرتنى أياديك فما شكرت، عفوك عفوك يا كريم(٣). و لعل التعبير بسجدي الشكر باعتبار التعفير الواقع بينهما و التعبير بالسجده باعتبار عدم استيفاء الرفع من السجود فلذا يطلق عليه سجده الشكر.

(١) التعفير هو الوضع على العفر و هو التراب، و المراد به وضع الخدين على التراب ففى مرسل على بن يقطين عن أبى عبد الله عليه السّلام: (أوحى الله إلى موسى عليه السّلام: أ تدرى لم اصطفيتك بكلامى دون خلقى؟ قال: يا رب و لم ذاك؟ قال: فأوحى الله عز و جل إليه:

يا موسى إننى قلبت عبادى ظهرا لبطن فلم أجد فيهم أحدا أذلّ لى نفسا منك، يا موسى -

ص: ٢٤٢

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب سجدي الشكر حديث ٥.

٢- (( ٢ ) و ٣ ) الوسائل الباب - ١ - من أبواب سجدي الشكر حديث ٤ و ٦.

٣- (٤) مستدرک الوسائل الباب - ٥ - من أبواب سجدي الشكر حديث ٤.

و بطنه (١)، واضعا جبهته مكانها (٢) حال الصلاة قائلا فيهما (٣): «الحمد لله شكرا شكرا» مائة مره، و فى كل عاشره شكرا للمجيب (٤)،...

-إنك إذا صليت وضعت خديك على التراب، أو قال على الأرض (١)، و خبر إسحاق بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (كان موسى بن عمران عليه السّلام إذا صلى لم يفتل حتى يلصق خده الأيمن بالأرض و خده الأيسر بالأرض) ٢.

و هذا المعنى للتعفير معقد إجماع المنتهى كما قيل، و لكن فى الذكرى و غيرها ممن تأخر عنها أن التعفير يصدق بوضع الجبينين أو الخدين مختيرا بينهما لمرسل الشيخ فى التهذيب عن أبى محمد العسكري عليه السّلام: (علامات المؤمن خمس: صلاه الخمسين و زياره الأربعين و التختم فى اليمين و تعفير الجبين و الجهر بسم الله الرحمن الرحيم) (٢). و الأولى الجمع بين تعفير الجبينين و الخدين جمعا بين النصوص و هذا ما فعله الشارح هنا.

(١) فى خبر يحيى بن عبد الرحمن: (رأيت أبا الحسن الثالث عليه السّلام سجد سجده الشكر فأفرش ذراعيه و ألصق جؤجؤه و صدره و بطنه بالأرض، فسألته عن ذلك فقال: كذا يجب) (٣) و مثله غيره.

(٢) أى مكان الجبهه.

(٣) فى سجدي الشكر.

(٤) مرسل الشيخ فى مصباحه عن على بن الحسين عليهما السّلام: (كان يقول فى سجده الشكر مائة مره الحمد لله شكرا، و كلما قاله عشر مرات قال: شكرا للمجيب، ثم يقول: يا ذا المنّ الذى لا ينقطع أبدا و لا يحصيه غيره عددا، و يا ذا المعروف الذى لا ينفد أبدا، يا كريم يا كريم، ثم يدعو و يتضرع و يذكر حاجته) (٤). و هو غير مطابق مع ما ذكره فى المتن بالتمام، و قد ورد ذكر شكرا شكرا مائة مره كما فى خبر سليمان بن حفص المروزي: (كتب إلى أبو الحسن الرضا عليه السّلام: قل فى سجده الشكر مائة مره شكرا شكرا، و إن شئت عفوا عفوا) ٦.

و ورد القول يا رب حتى ينقطع النفس كما فى مرسل الصدوق عن الصادق عليه السّلام:

(إن العبد إذا سجد فقال: يا رب يا رب حتى ينقطع نفسه قال له الرب تبارك و تعالى: لييك ما حاجتك) (٥).

ص: ٢٤٣

- ١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب سجدي الشكر حديث ١ و ٢.
- ٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٥٦ - من أبواب المزار من كتاب الحج حديث ١.
- ٣- (( ٤ )) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب سجدي الشكر حديث ٢.
- ٤- (( ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب سجدي الشكر حديث ٤ و ٢.
- ٥- (( ٧ )) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب سجدي الشكر حديث ٣.

و دونه شكرا مائه (١)، و أقله شكرا ثلاثا (٢) (و يدعو) فيهما (٣) و بعدهما (٤) (بالمرسوم).

(١) لخبر المروزي المتقدم.

(٢) لخبر الأسدي المتقدم: (و أدنى ما يجزى فيها شكرا لله ثلاث مرات).

(٣) قد تقدم مرسل الشيخ المتضمن للدعاء في سجده الشكر، و تقدم مرسل الكفعمي عن أمير المؤمنين عليه السلام: (أنه كان يقول إذا سجد سجدة الشكر: و عظمتني فلم أتعظ و زجرتني عن محارمك فلم أنزجر، و غمرتني أياديك فما شكرت، عفوك عفوك يا كريم) و هناك الكثير من الأدعية الواردة عنهم عليهم السلام في سجده الشكر فراجع الباب السادس من أبواب سجدة الشكر في الوسائل، و الباب الخامس منها في المستدرک.

(٤) أي بعد السجدة، ففي الجعفریات عن الصادق عن آبائه عن علي عليهم السلام: (إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: إذا أراد الانصراف من الصلاة مسح جبهته بيده اليمنى ثم يقول: اللهم لك الحمد، لا إله إلا أنت عالم الغيب و الشهادة، اللهم أذهب عنا الهمم و الحزن و الفتنة، ما ظهر منها و ما بطن، و قال؛ ما أحد من أمتي يفعل ذلك إلا - أعطاه الله (عز و جل) ما سألت) (١).

فائده: ذهب المشهور إلى استحباب الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله و سلم كلما ذكر، أو ذكر عنده، و ذهب الصدوق و المقداد في كنز العرفان إلى الوجوب و اختاره صاحب الحدائق و جماعه و هو غير بعيد كما في المدارك لصحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (و صل على النبي صلى الله عليه و آله و سلم. كلما ذكرته أو ذكره ذاكر عندك في أذان أو غيره) (٢)، و يعضده جملة من الأخبار منها: خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: من ذكرت عنده فنسى أن يصلي عليّ خطأ الله تعالى به طريق الجنة) (٣).

و خبر عبيد الله بن عبد الله عن رجل عن أبي جعفر عليه السلام: (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: و من ذكرت عنده فلم يصل عليّ فلم يغفر الله له) ٤.

و خبر الإرشاد عن علي بن الحسين عليهما السلام (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: البخيل كل البخيل الذي إذا ذكرت عنده لم يصل عليّ) ٥.

و المرسل في عده الداعي: (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: أجفى الناس رجل ذكرت بين يديه فلم يصل عليّ) ٦.

إلا أنه قام الإجماع كما عن المعتمد و المنتهى و التذكرة و الخلاف و الناصرية على عدم -

ص: ٢٤٤

١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ٤ - من أبواب سجدة الشكر حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤٢ - من أبواب الأذان و الإقامة حديث ١.

٣- ( (٣ و ٤ و ٥ و ٦) الوسائل الباب - ٤٢ - من أبواب الذكر حديث ١ و ٣ و ١٤ و ١٨.

-الوجوب مؤيدا بالسيره خصوصا في المؤذنين و في الكثير من الأدعيه و الخطب المحكيه عن الأئمه الطاهرين عدم الصلاه عليه مع ذكره فيها، ثم لا- فرق في ذلك بين ذكره باسمه الشريف أو بلقبه أو كنيته لصدق ذكره صلى الله عليه و آله و سلم في الجميع كما عن البعض، و في الحدائق جزم بالاسم العلمى و فصل في الألقاب و الكنى بين المشتهر تسميته بها و غيره و اختار العدم في الثانى مع استظهار كون الضمير الراجع إليه من قبيل الثانى و لا يخفى أنه على خلاف إطلاق صدق الذكر، و لكن التأمل في النصوص يعطى و لو انصرفا أن المدار على ذكره باسمه العلمى فقط دون بقيه الألقاب و الكنى فضلا عن الضمائر.

بل إذا كتب اسمه فيستحب أن يكتب الصلاه عليه صلى الله عليه و آله و سلم لما رواه الجزائرى في الأنوار النعمانيه (من صلى علىّ في كتاب لم تزل الملائكه تستغفر له ما دام اسمى في ذلك الكتاب)(١)، ثم لا تعتبر كيفيه خاصه في الصلاه عليه لإطلاق الأخبار، نعم لا بد من ضمّ الآل إليه ففى خبر ابن القداح عن أبى عبد الله عليه السلام: (سمع أبى رجلا متعلقا بالبيت و هو يقول: اللهم صل على محمد، فقال له أبى عليه السلام: لا تبتريها، لا تظلمنا حقنا، قل: اللهم صل على محمد و أهل بيته)(٢) و فى خبر عبد الله الحسن. كذا فى الوسائل. بن على عن أبيه عن جده: (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم من قال: صلى الله على محمد و آله قال الله (جل جلاله): صلى الله عليك، فليكثر من ذلك، و من قال: صلى على محمد و لم يصل على آله لم يجد ربح الجنة و ربحها يوجد من مسير خمسمائه عام)(٣).

و فى خبر عمار بن موسى: (كنت عند أبى عبد الله عليه السلام فقال رجل: اللهم صل على محمد و أهل بيت محمد، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: يا هذا لقد ضيقت علينا، أما علمت أن أهل البيت خمس أصحاب الكساء، فقال الرجل: كيف أقول؟ قال: قل اللهم صل على محمد و آل محمد فسكون نحن و شيعتنا قد دخلنا فيه)(٤).

و عن فخر المحققين: «نقل عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال: لا تفرقوا بينى و بين آلى بعلى»(٥) بل روى ابن حجر فى صواعقه عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم: (لا تصلوا علىّ الصلاه البتراء، فقالوا: و ما الصلاه البتراء؟ فقال: تقولون اللهم صل على محمد و تمسكون، بل قولوا: اللهم صل على محمد و آل محمد)(٦).

ص: ٢٤٥

١- (١) الأنوار النعمانيه ج ٣ ص ٣٧٣، نور أحوال العالم و المتعلم الفائده الحاديه عشره فى الكتابه.

٢- (( ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٤٢ - من أبواب الذكر حديث ٢ و ٦ و ١١.

٣- (٥) مستدرک الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب الذكر حديث ١٠.

٤- (٦) الصواعق المحرقه لابن حجر ص ١٤٤ طبع القايره سنه ١٣٧٥ هجرية.

(الفصل الخامس. فى التروك)

يمكن أن يريد بها ما يجب تركه، فىكون الالتفات (١) إلى آخر الفصل المذكور بالتبع، و أن يريد (٢) بها ما يطلب تركه أعم من كون الطلب مانعا من النقيض (و هى ما سلف) فى الشرط السادس (٣)،

### فى التأمين

(و التأمين) (٤) فى جميع أحوال الصلاة، و إن كان عقيب الحمد، أو دعاء (إلا لتقيه) فيجوز حينئذ،...

و قد ورد فى خبر معاوية بن عمار: (ذكرت عند أبى عبد الله الصادق عليه السلام بعض الأنبياء فصليت عليه فقال: إذا ذكر أحد من الأنبياء فابدأ بالصلاة على محمد و آله ثم عليه، صلى الله على محمد و آله و على جميع الأنبياء) (١).

و قد روى الطريحي فى مجمع البحرين فى مادته شيع: (أن النبى صلى الله عليه و آله و سلم جلس ليلا- يحدث أصحابه فى المسجد فقال: يا قوم إذا ذكرتم الأنبياء الأولين فصلوا علىّ ثم صلوا عليهم، و إذا ذكرتم أبى إبراهيم فصلوا عليه ثم صلوا علىّ) صلى الله عليه و آله و على جميع الأنبياء و المرسلين و الصديقين و الشهداء و الصالحين.

(١) إشاره، إلى قول المصنف فى آخر الفصل: و يكره الالتفات يمينا و شمالا، و المعنى فىكون ذكر الالتفات إلى آخر ما ذكره الماتن فى هذا الفصل المذكور بالتبع.

(٢) أى و يمكن أن يريد.

(٣) من ترك الكلام و ترك الفعل الكثير الماحى لصوره الصلاة بل ترك السكوت الطويل الماحى أيضا و ترك البكاء للدينا و ترك القهقهه، و ترك التكتف و التطبيق للخبر و ترك الالتفات إلى الوراء و ترك الأكل و الشرب.

(٤) قال العلامة فى المنتهى: «قال علماؤنا: يحرم قول آمين، و تبطل به الصلاة، و قال الشيخ سواء كان ذلك سرا أو جهرا، فى آخر الحمد أو قبلها، للإمام و المأموم، و على كل حال، و ادعى الشيخان و السيد المرتضى إجماع الإماميه عليه» و يدل عليه الأخبار منها:

صحيح جميل عن أبى عبد الله عليه السلام: (إذا كنت خلف إمام فقرأ الحمد و فرغ من قراءتها فقل أنت: الحمد لله رب العالمين، و لا تقل آمين) (٢).

و خبر محمد الحلبي: (سألت أبا عبد الله عليه السلام أقول إذا فرغت من فاتحه الكتاب: آمين، قال: لا) ٣-.



---

١- (١) الوسائل الباب - ٤٣ - من أبواب الذكر حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب القراءة فى الصلاة حديث ١ و ٣.

بل قد يجب (١)، (و تبطل الصلاة بفعله لغيرها) (٢) للنهي عنه في الأخبار المقتضى للفساد في العباد، و لا تبطل بقوله: «اللهم استجب» (٣) و إن كان بمعناه، و بالغ من أبطل به كما ضعف قول من كره التأمين (٤) بناء (٥)...

و صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام الوارد في تعليم الصلاة: (و لا تقولن إذا فرغت من قراءة تك: آمين، فإن شئت قلت: الحمد لله رب العالمين) (١).

و صحيح معاوية بن وهب: (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أقول آمين إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم و لا الضالين، قال: هم اليهود و النصارى) ٢ و ترك الجواب عن السؤال مع التعرض لأمر آخر غير مسئول عنه دليل على عدم الجواز و إلا لو كان جائزا لأبداه إذ لا خوف في إبداء الجواز لأنه مذهب العامه، و النهي في العبادات مفسد، و ذهب جماعه كالإسكافي و أبي الصلاح إلى الكراهه و احتمله المحقق في المعتمد و هو مما لا- وجه له بعد ثبوت النهي المفسد، نعم احتج له في المعتمد بخبر جميل: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الناس في الصلاة جماعه حين يقرأ فاتحه الكتاب: آمين، قال: ما أحسنها و أخفض الصوت بها) (٢) و قد حمل على التقيه كما عن الشيخ لإجماع الطائفة على ترك العمل به.

ثم إن مورد النصوص النهي عنه بعد الفاتحه كما هو المتعارف عند العامه، و عن جماعه حرمة في جميع أحوال الصلاة و أنه مبطل لأنه من كلام الآدميين، و فيه: إنه من أسماء الأفعال فهو دعاء مثل استجب فلو وقع عقيب دعاء لكان دعاء للاستجاب.

(١) بلا إشكال فيه لعموم أدله التقيه.

(٢) لغير التقيه.

(٣) فعن المحقق و العلامة في التذكرة أنه مبطل للصلاة لأنه بمعنى آمين المنهى عنه و فيه: إن النهي عن خصوص التأمين و أما غيره فهو دعاء عام و مقتضى حديث الرفع عدم البطلان.

(٤) و هو قول المحقق في المعتمد.

(٥) استدل على الكراهه بأن لفظ آمين هو دعاء باستجاب الدعاء و قد وقع محله لأن الفاتحه مشتمله على الدعاء و لذا جاء أن الفاتحه قد قسمت بين الله و بين عبده فأولها ثناء و آخرها دعاء.

ص: ٢٤٧

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب القراءه في الصلاة حديث ٤ و ٢.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب القراءه في الصلاة حديث ٥.

على أنه (١) دعاء باستجابته ما يدعوه به، و أن الفاتحة (٢) تشتمل على الدعاء لا لأن (٣) قصد الدعاء بها (٤) يوجب استعمال المشترك في معنييه على تقدير قصد الدعاء بالقرآن، و عدم فائده التأمين مع انتفاء الأول (٥)، و انتفاء القرآن مع انتفاء الثاني (٦) لأن قصد الدعاء (٧) بالمنزل منه (٨) قرآنا (٩) لا ينافيه (١٠)، و لا- يوجب الاشتراك لاتحاد المعنى (١١)، و لاشتماله (١٢) على طلب الاستجابته لما يدعوه به أعم من الحاضر (١٣).

و ردّ على هذا الاستدلال بأن قراءه الفاتحة مع قصد القرآنيه لا تكون دعاء فلا محل لقول آمين و إن قرئت مع قصد الدعاء فتخرج عن القرآنيه فلا تكون سوره فتبطل الصلاه، و إن قصد القرآنيه و الدعاء معا لزم استعمال المشترك في كلا معنييه.

و فيه: إن قصد القرآنيه و الدعاء معا لا يلزم ذلك المحذور بل المعنى واحد و هو الدعاء المنزل قرآنا و الله سبحانه و تعالى كلف المكلفين بهذه الصيغه في الصلاه. و إنما الذى يوجب البطلان هو النهى المفسد كما عرفت.

(١) أن التأمين.

(٢) فيكون التأمين قد وقع عقيب الدعاء فقد أخذ محله.

(٣) و المعنى أن تضعيف القول بالكراهه ليس لأنه إذا قصد الدعاء بالفاتحة يلزم استعمال المشترك في كلا معنييه.

(٤) بالفاتحة.

(٥) و هو قصد الدعاء.

(٦) و هو عند عدم قصد القرآنيه المتحقق بقصد الدعاء.

(٧) رد على من استدل على البطلان بلزوم استعمال المشترك في كلا معنييه لو قصد الدعاء بالفاتحة لتكون محلا للتأمين.

(٨) من القرآن.

(٩) حال من الضمير فى (المنزل منه).

(١٠) لا ينافى كونه قرآنا لأن قصد الدعاء لا يخرج عن القرآنيه.

(١١) إذ يبقى المعنى واحدا كما عرفت.

(١٢) أى و لاشتمال التأمين.

(١٣) أى أعم من الدعاء الذى سبق فى الفاتحة و لما يدعوه به فيما بعد و عليه فيجوز الإتيان بالتأمين عقيب الفاتحة باعتبار ما سيدعوه به فيما بعد لا باعتبار قصد الدعاء بالفاتحة ليلزم المحذور السابق.



و إنما الوجه (١) النهى، و لا تبطل بتركه (٢) فى موضع التقية لأنه خارج عنها.

و الإبطال فى الفعل (٣) مع كونه كذلك لاشتماله على الكلام المنهى عنه.

### فى ترك الواجب عمدا

(و كذا ترك الواجب عمدا) (٤) ركنا كان أم غيره، و فى إطلاق الترك على ترك الترك (٥). الذى هو (٦) فعل الضد. و هو الواجب نوع من التجوز (٧) (أو) ترك (أحد الأركان الخمسه و لو سهوا (٨)، و هى النيه و القيام و التحريمه و الركوع)

(١) فى تضعيف القول بالكراهه هو النهى الوارد عن التأمين، و النهى فى العبادات مفسد.

(٢) أى لا تبطل الصلاة بترك التأمين فى موضع التقية الموجه له، كما نصّ على ذلك جماعه منهم صاحب الجواهر و غيره لعدم كون التأمين من الكيفيه اللازمه فى صحه الصلاة عند العامه. فمخالفه النهى لا توجب النهى عن العباده فى حال التقية حتى تبطل الصلاة.

(٣) دفع لما قد يتوهم من أن التأمين لو كان خارجا عن الكيفيه اللازمه فى صحه الصلاة عند العامه فلم حكم ببطلان الصلاة به عند عدم التقية؟ و الدفع أن البطلان ناشئ من كون التأمين من كلام الأدميين المنهى عنه فيكون مبطلا.

(٤) بلا- خلاف فيه لفوات الكل بفوات جزئه و انعدام المشروط بعدم شرطه، و حديث لا- تعاد قاصر عن شمول العامد غير المعذور.

(٥) لأن قول الماتن: و كذا ترك الواجب معطوف على التأمين فيندرج فى التروك الذى هو عنوان هذا الفصل.

(٦) و هو راجع إلى ترك الترك.

(٧) لأن الترك يكون فى الفعل لا فى الترك. هذا و كذا الزيادة العمديه للواجب ركنا أو غيره مبطل للصلاه لصحيح أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: (من زاد فى صلاته فعليه الإعاده) (١)، و صحيح زراره و بكير بن أعين عن أبى جعفر عليه السلام: (إذا استيقن أنه زاد فى صلاته المكتوبه لم يعتد بها، و استقبل صلاته استقبالا إذا كان قد استيقن يقينا) ٢ و إن زاد فى الوسائل: (أنه زاد فى صلاته المكتوبه ركعه) إلا أن هذه الزيادة غير موجوده فى الكافى، نعم هى موجوده فى روايه زراره المرويه فى باب السهو فى الركوع، لا- فى روايه زراره و بكير المرويه فى باب من سها فى الأربع و الخمس فراجع. ثم إن الماتن و الشارح لم يتعرضا لهذا الفرع لأن البحث عندهما فى التروك لا فى الأفعال.

(٨) أما الترك العمدى فهو موجب لبطلان الصلاة لفوات الكل بفوات جزئه، و أما الترك-

-السهوى ففى ترك النيه لأنها ركن بإجماع العلماء كما عن المنتهى و التذكرة، و بالإجماع كما عن الوسيله و التحرير، و لم يقل أحد بأنها ليست بركن كما عن التنقيح، و عن التذكرة و النهايه و الذكرى و قواعد الشهيد و التنقيح و فوائد الشرائع الإجماع على بطلان الصلاة بتركها عمدا و سهوا، و بذلك يخرج عن عموم حديث لا تعاد الصلاة.

و فى ترك التكبيره سهوا بالإجماع كما عن الذكرى و جامع المقاصد و المدارك و التذكرة و المنتهى و المعتبر بالإضافة إلى الأخبار منها: صحيح زراره: (سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل ينسى تكبيره الافتتاح قال عليه السلام: يعيد)<sup>(١)</sup> و موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: (عن رجل سها خلف الإمام فلم يفتح الصلاة، قال عليه السلام: يعيد الصلاة و لا صلاحه بغير افتتاح)<sup>٢</sup>.

و أما ترك القيام الركنى، و قد عرفت أنه ركن حال التكبير و كذا المتصل بالركوع كما تقدم الكلام مفصلا فى بحث القيام، و عرفت أن ركنيته عرضيه، ثم تركه فى هاتين الحالتين موجب لبطلان الصلاة و لو سهوا أما فى حال التكبير فيدل عليه موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: (و كذلك إن وجبت عليه الصلاة من قيام فنسى حين افتتاح الصلاة و هو قاعد، فعليه أن يقطع صلاته و يقوم فيفتح الصلاة و هو قائم و لا يعتد بافتتاحه و هو قاعد)<sup>(٢)</sup>.

و أما فى المتصل بالركوع فتركه نسيانا موجب ترك الركوع الركنى لأنه لا ركوع إلا عن قيام و ترك الركوع الركنى موجب للبطلان و لو سهوا كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

و أما ترك الركوع و لو سهوا فهو موجب للبطلان إن لم يمكن تداركه على المشهور شهره عظيمه للصحيح عن رفاعه عن أبى عبد الله عليه السلام: (سألته عن رجل ينسى أن يركع حتى يسجد و يقوم، قال عليه السلام: يستقبل)<sup>(٣)</sup>، و خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: (إذا أيقن الرجل أنه ترك ركعه من الصلاة و قد سجد سجدين و ترك الركوع استأنف الصلاة)<sup>٥</sup>، و خبر أبى بصير الآخر: (سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل نسى أن يركع قال عليه السلام: عليه الإعادة)<sup>٦</sup> و مثلها غيرها و يكفينا حديث لا تعاد و هو صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (لا تعاد الصلاة إلا من خمسه: الطهور و الوقت -

ص: ٢٥٠

- 
- ١- ( (١ و ٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب تكبيره الإحرام حديث ١ و ٧.
  - ٢- (٣) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب القيام حديث ١.
  - ٣- ( (٤ و ٥ و ٦) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الركوع حديث ١ و ٣ و ٤.

(و السجدة معا)، أما إحداهما (١) فليست ركنا على المشهور، مع أن الركن بهما

و القبلة و الركوع و السجود، ثم قال عليه السلام: القراءه سنه و التشهد سنه و التكبير سنه و لا تنقض السنه الفريضة(١).

و هناك أقوال آخر فى المسأله فعن ابن بابويه و ابن الجنيد التفصيل بين الركعه الأولى فتبطل دون غيرها من الركعات فلو نسي الركوع فى البقيه و لم يتذكر إلا بعد السجود فيحذف السجدين و يجعل الثالثه ثانيه و الرابعه ثالثه، و ليس له مستند إلا الفقه الرضوى حيث ورد فيه: (و إن نسيت الركوع بعد ما سجدت من الركعه الأولى فأعد صلاتك لأنه إذا لم تصح لك الركعه الأولى لم تصح صلاتك)(٢) إلى آخره، و هو لا يقاوم ما تقدم من الأخبار.

و اختار الشيخ فى المبسوط التفصيل بين الركعتين الأولىين و ثالثه المغرب و بين الأخيرتين من الرباعيه فاختر البطلان فى الأول، و الصحه فى الثانى بإسقاط السجدين و إتمام الصلاه بعد تدارك الركوع، و ليس له مستند أصلا كما اعترف به غير واحد. نعم جمع بين الأخبار بذلك بحمل أخبار البطلان على الشق الأول و بحمل أخبار الصحه التى سيأتى التعرض لها على الشق الثانى و هو جمع تبرعى لا شاهد له.

و نسب للشيخ فى المبسوط إلى بعض أصحابنا الحكم بالصحه مطلقا مع إسقاط الزائد و تدارك الركوع و يشهد له صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: (فى رجل شك بعد ما سجد أنه لم يركع قال عليه السلام: فإن استيقن فليلق السجدين اللتين لا ركعه لهما فيبنى على صلاته على التمام، و إن كان لم يستيقن إلا بعد ما فرغ و انصرف فليقم و ليصل ركعه و سجدين و لا شىء عليه)(٣) و هو لا يصلح لمعارضه ما سبق و قد دل على البطلان لأنه أكثر و أوضح و أوثق و أحوط و العمل به أشهر.

ثم إن ترك السجدين سهوا موجب للبطلان إن لم يمكن التدارك و قيل إنه مما لا خلاف فيه لحديث لا تعاد.

(١) أى إحدى السجدين، فلو نسي سجده حتى ركع فلا تبطل صلاته و عليه قضاء السجده فيما بعد على المشهور لأن الركن هو مجموع السجدين و يشهد له صحيح ابن جابر عن أبى عبد الله عليه السلام: (فى رجل نسي أن يسجد السجده الثانيه حتى قام فذكر و هو قائم -

ص: ٢٥١

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أفعال الصلاه حديث ١٤.

٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الركوع حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب الركوع حديث ٢.

-أنه لم يسجد، قال عليه السّلام: فليسجد ما لم يركع، فإذا ركع فذكر بعد ركوعه أنه لم يسجد فليمض على صلاته حتى يسلم ثم يسجدها، فإنها قضاء(١)، و موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (أنه سأله عن رجل نسي سجده، فذكرها بعد ما قام و ركع قال:

يمضى فى صلاته و لا يسجد حتى يسلم، فإذا سلم سجد مثل ما فاتته)٢ و مثلها صحيح أبى بصير٣ و خبر على بن جعفر٤.

و عن العماني و الكليني بطلان الصلاة بنسيان السجده و لم يمكن تداركها لخبر المعلّى بن خنيس: (سألت أبا الحسن الماضى عليه السّلام عن الرجل ينسى السجده من صلاته، قال عليه السّلام: إذا ذكرها قبل ركوعه سجدها و بنى على صلاته ثم سجد سجدتى السهو بعد انصرافه، و إن ذكرها بعد ركوعه أعاد الصلاة، و نسيان السجده فى الأولتين و الأخيرتين سواء(٢).

و فيه: إن الخبر ضعيف فى نفسه لأنه مرسل هذا فضلا عن أن المعلّى قد قتل فى حياه الإمام الصادق عليه السّلام فكيف يروى عن الكاظم عليه السّلام بالإضافة إلى أنه لا يقاوم النصوص المتقدمه لأنها أكثر و أصح سندا.

و قال الشارح فى الروض: «و ربما نقل عن ابن أبى عقيل أن الإخلال بالواحد مبطل و إن كان سهوا لصدق الإخلال بالركن إذ الماهيه المركبه تفوت بفوات جزء منها و قد تقرر أن الركن مجموع السجدين و لروايه المعلّى بن خنيس الداله على ذلك» و أما الروايه فقد عرفت ما فيها و أما الدليل الأول فقد رده الشهيد فى الذكرى بقوله: «و الجواب أن انتفاء الماهيه هنا غير مؤثر مطلقا و إلا لكان الإخلال بعضو من أعضاء السجود مبطلا و لم يقل به أحد، بل المؤثر هو انتفاؤها بالكلية، و لعل الركن مسمى السجود و لا يتحقق الإخلال به إلا بترك السجدين معا».

ورد الشارح فى الروض على جواب الشهيد بقوله: «و فيه نظر لأن الركن إذا كان هو المجموع لزم منه البطلان بفوات الواحد لاستلزامه الإخلال به، فاللازم إما عدم ركيته المجموع أو بطلان الصلاة بكل ما يكون إخلالا به، و ما ادّعاء من لزوم البطلان بالإخلال بعضو من أعضاء السجود غير ظاهر، لأن وضع ما عدا الجبهه لا- دخل له فى السجود كالذكر و الطمأنينه، بل هى واجبات له خارجه عن حقيقته، و إنما حقيقته وضع-

ص: ٢٥٢

١- (( ١ و ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب السجود حديث ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٨.

٢- (( ٥ )) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب السجود حديث ٥.



يكون مركبا، و هو يستدعى فواته بفواتها (١).

و اعتذار المصنف فى الذكرى بأن الركن مسمى السجود (٢) و لا يتحقق الإخلال به إلا بتركهما معا خروج عن المتنازع فيه (٣) لموافقته (٤) على كونهما معا هو الركن و هو يستلزم الفوات بإحداهما، فكيف يدعى (٥) أنه مسما، و مع ذلك (٦) يستلزم بطلانها (٧) بزياده واحده لتحقق المسمى (٨)، و لا- قائل به، و بأن انتفاء الماهيه (٩) هنا (١٠) غير مؤثر مطلقا (١١)، و إلا لكان الإخلال بعضو من أعضاء

-الجبهه على الأرض و ما فى حكمها.

و أما الجواب الثانى فففيه خروج عن السؤال من رأس، لأنه وارد على جعل المجموع معا ركنا كما قد اشتهر بين الأصحاب، مع أن الترام ما ذكر يستلزم بطلان الصلاه بزياده السجده الواحده لتحقق المسمى و لم يقل به أحد، فإن ابن أبى عقيل إنما حكم ببطلان الصلاه بنسيان الواحده لا بزيادتها على ما نقله عنه المجيب، و بالجمله فالحكم بذلك مناف للحكم بعدم البطلان بفوات الواحده إن تم أن الركن مطلقا يبطل الصلاه بزيادته و نقصانه مطلقا» انتهى، و قد أشار الشارح إلى ذلك فيما كتبه فى الروضه و إن كان ما كتبه هنا لا يخلو من إجمال لا يمكن فهمه إلا بما قدمناه.

(١) أى فوات الركن بفوات السجده و يكون الحق مع ابن أبى عقيل.

(٢) و هو الجواب الثانى للشهيد فى الذكرى.

(٣) لأن كلام ابن أبى عقيل مبنى على كون الركن هو مجموع السجدين لا مسمى السجود.

(٤) أى لموافقته الشهيد فى الذكرى على كون السجدين معا هو الركن.

(٥) أى فكيف يدعى الشهيد فى الذكرى بعد اعتراف أن الركن هو مجموع السجدين بأن الركن هو مسمى السجود.

(٦) أى و مع كون الركن هو مسمى السجود فيلزم بطلان الصلاه بزياده الركعه لتحقق المسمى حينئذ و هذا ما لم يقل به أحد.

(٧) أى بطلان الصلاه بزياده ركعه واحده.

(٨) أى مسمى السجود و هو الركن بحسب الفرض.

(٩) الجواب الأول للشهيد فى الذكرى عن استدلال ابن أبى عقيل، و هذا الجواب مبنى على كون الركن هو مجموع السجدين.

(١٠) أى فى الأحكام الشرعيه لأن ماهياتها مخترعه من قبل الشارع فقد ينتفى الجزء و لا ينتفى الكل إذا حكم الشارع بثبوتها لأن تقررها بيد الشارع وضعها و رفعها.

(١١) لا كلا و لا بعضا.



السجود مبطلا بل المؤثر انتفاؤها رأسا (١)، فيه ما مرّ (٢). و الفرق بين الأعضاء غير الجبهه و بينها (٣) بأنها (٤) واجبات خارجه عن حقيقته (٥) كالذكر و الطمأنينه دونها (٦).

و لم يذكر المصنف حكم زياده الركن مع كون المشهور أن زيادته على حد نقيصته (٧)...

(١) أى انتفاء الماهيه من رأسها بأن لم يتحقق شىء من السجود فى مجموع الركعتين.

(٢) أى ما مرّ فى أول البحث من أن الركن إذا كان مجموع السجدين فهو منتف بفتوات جزئه الذى هو السجده الواحده.

(٣) و بين الجبهه.

(٤) أى بأن الأعضاء غير الجبهه.

(٥) عن حقيقه السجود كما تقدم فى مبحث السجود.

(٦) دون الجبهه فإن السجود متقوم بوضعها على الأرض لغه و عرفا كما تقدم بحثه هناك.

(٧) فتبطل الصلاه بزياده الركن عمدا أو سهوا، أما عمدا فلما تقدم من أن مطلق الزياده العمديه للواجب تبطل الصلاه و قد بسطنا القول فيه عند شرح قوله: «نوع من التجوز فراجع».

و أما الزياده السهويه للركن فللإجماع بناء على أن الركن هو ما يوجب الإخلال به إبطال الصلاه زياده و نقيصه عمدا و سهوا، و عن المذهب البارع نسبته إلى الفقهاء، و يؤيده ما فى الحدائق من نفى الخلاف عن أن زياده تكبيره الإحرام سهوا توجب بطلان الصلاه، و ما فى مجمع البرهان من الإجماع على قدح زياده الركوع و السجدين، و فى المدارك من أنه لا يعلم فيه مخالفا، و عن الرياض نفى الخلاف فيه.

و لكن عن الروض و جامع المقاصد تفسير الركن بما يبطل الصلاه بتركه عمدا أو سهوا من دون دخل للزياده فى معناه و حكى تفسيره بذلك عن الشيخ فى المبسوط و جمع ممن تأخر عنه.

هذا و لفظ الركن لم يرد فى خبر أو أثر و إنما هو مصطلح فى ألسنه الفقهاء فإن تم الإجماع على كونه شاملا للزياده السهويه فهو و إلا فالمرجع بقيه النصوص الوارده فى أبوابها.

فبالنسبه للنيه فلا- يكاد يتصور زيادتها بناء على أنها الداعى إذ هو واحد مستمر من أول الصلاه إلى آخرها، نعم بناء على أنها إخطاريه فيمكن زيادتها و لكن زيادتها لا تضر لأن الاستدامه الفعلية أقوى من الحكميه و قد اكتفوا بالحكميه حذرا من الحرج و العسر فلو

تنبيهها على فساد الكليه (١) فى طرف الزيادة، لتخلفه (٢) فى مواضع كثيره لا- تبطل زيادته (٣) سهوا، كاليه فإن زيادتها مؤكده (٤) لنيابه الاستدامه الحكيمه عنها (٥) تخفيفا فإذا حصلت (٦) كان أولى (٧)، و هى مع التكبير فيما لو تبين للمحتاط الحاجه إليه (٨) أو سلم على نقص، و شرع فى صلاه أخرى...

فرض الإتيان بالفعل عليه من دون حرج فهو المطلوب. و أما القيام فقد عرفت أنه ركن حال التكبير و المتصل بالركوع فلا يعقل زيادته إلا بزيادة التكبير و زياده الركوع فهو ركن عرضى كما تقدم.

و أما تكبيره الإحرام فزيادتها السهوويه موجب للبطان للإجماع و فى الحدائق نفى الخلاف فيه، و أما الزيادة السهوويه للركوع أو السجدين فلا دليل على بطلانه للصلاه إلا الإجماع المدعى فى كلمات غير واحد ليس إلا.

و أما التمسك بحديث لا تعاد على أن زياده الركوع و السجود موجب للإعاده ليس فى محله لأن سياقه ناظر إلى النقيصه لا إلى الزيادة فافهم.

(١) أى عدم ذكر المصنف لزياده الركن إنما هو تنبيه على أن الكليه الشائعه بين الفقهاء أن الركن يبطل الصلاه بزيادته و لو سهوا فاسده.

(٢) أى لتخلف الحكم ببطان الصلاه بزياده الركن سهوا.

(٣) أى لا تبطل الصلاه بزياده الركن.

(٤) أى مؤكده لبقاء النيه استدامه و هذا مبنى على كونها إخطاريه.

(٥) أى عن النيه الفعلية للحرج و العسر كما عرفت.

(٦) أى النيه الفعلية بالزياده المدعاه.

(٧) أى كان الحاصل أولى من الاستدامه الحكيمه.

(٨) أى الحاجه إلى الاحتياط و ذلك فيما لو شك بين الثلاث و الأربع فأتى بصلاه الاحتياط ثم بعد الفراغ علم أن صلاته ناقصه فيكون الاحتياط مكملًا- لها و تجزيه، و يغتفر ما زيد من الأركان من النيه و تكبيره الإحرام لخبر عمار بن موسى الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام: (فقم فصل ما ظننت أنك نقصت فإن كنت قد أتممت لم يكن عليك فى هذه شىء، و إن ذكرت أنك نقصت كان ما صليت تمام ما نقصت) (١) سواء كانت صلاه الاحتياط عن جلوس أو قيام و خالف فى الموجز فحكم بالإعاده إذا كانت صلاه الاحتياط عن جلوس و قد تبين أن الركعه التى فاتته عن قيام، و فى كشف الالتباس: لم أجد له موافقا.

١- (١) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث ٣.

قبل فعل المنافى مطلقاً (١) و القيام إن جعلناه مطلقاً ركناً كما أطلقه (٢)، و الركوع فيما لو سبق به المأموم إمامه سهواً ثم عاد إلى المتابعه (٣)، و السجود فيما لو زاد

(١) مثال آخر للزيادة السهوياً للركن من دون أن تبطل الصلاة، كما لو صلى الظهر ركعتين ثم سلم و شرع في فريضه أخرى و لم يأت بالمنافى بينهما ثم تذكر نقصان الأولى، فيعدل بما صلّاه للثانيه إلى الأولى إن أمكن اكتمال الأولى بما آتاه للثانيه و لا تضر زياده النيه و تكبيره الإحرام لما رواه في الاحتجاج عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري عن صاحب الزمان عليه السلام: (أنه كتب إليه يسأله عن رجل صلى الظهر و دخل في العصر، فلما صلّى من صلاه العصر ركعتين استيقن أنه صلى الظهر ركعتين كيف يصنع؟ فأجاب عليه السلام: إن كان أحدث بين الصلاتين حادثه يقطع بها الصلاه أعاد الصلاتين، و إن لم يكن أحدث حادثه جعل الركعتين الأخيرتين تتمه لصلاه الظهر، و صلى العصر بعد ذلك) (١).

و فيه: إنه مرسل و مهجور بين الأصحاب فلا يعتمد عليه فلا يصح جعل هذا المورد من موارد الزيادة السهوياً للركن غير المضرة. (٢) أي كما أطلقه المصنف في قوله السابق: «أو ترك أحد الأركان الخمسه و لو سهواً و هي النيه و القيام و التحريمه و الركوع و السجدتان معا».

و تتحقق زيادته السهوياً غير المبطله كما لو قام إلى الثالثه ثم تذكر أنه نسي التشهد فيرجع و يتشهد ثم يقوم، و لكن قد عرفت أن القيام الركني هو المقارن للتكبير و المتصل بالركوع و عليه فهو قيام خاص فلا استثناء من الكليه السابقه و ليس هذا من موارد الزيادة السهوياً للركن غير المبطله.

(٣) على المشهور لصحيح ابن يقطين: (سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يركع مع الإمام يقتدى به ثم يرفع رأسه قبل الإمام قال عليه السلام يعيد ركوعه معه) (٢) و مثلها رواه سهل الأشعري ٣.

و كذا في السجود فيجب العود للمتابعه لصحيح الفضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن رجل صلى مع إمام يأت به ثم رفع رأسه من السجود قبل أن يرفع الإمام رأسه من السجود، قال عليه السلام: فليسجد) ٤ و خبر ابن فضال عن أبي الحسن عليه السلام:

(قلت له: أسجد مع الإمام فأرفع رأسي قبله أعيد؟ قال: أعد و اسجد) ٥.

ص: ٢٥٦

١- (١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث ١.

٢- ((٢ و ٣ و ٤ و ٥) الوسائل الباب - ٤٨ - من أبواب صلاه الجماعة حديث ٣ و ٢ و ١ و ٥.

واحد (١) إن جعلنا الركن مسماً (٢)، وزياده جمله الأركان غير النيه، و التحريمه فيما إذا زاد ركعه آخر الصلاه و قد جلس بقدر واجب التشهد (٣)، أو أتم المسافر

-نعم لو أتم و لم يرجع فتصح صلاته. و عن العلامه فى التذكره و النهايه و سيد المدارك استحباب الإعادة جمعاً بين ما تقدم و خبر غياث بن إبراهيم: (سئل أبو عبد الله عليه السّلام عن الرجل يرفع رأسه من الركوع قبل الإمام، أيعود يركع إذا أبطأ الإمام و يرفع رأسه معه؟ قال: لا) (١).

(١) سهواً.

(٢) مسمى السجود، و قد عرفت أن الركن هو مجموع السجدين للإجماع، و عليه فليس هذا المورد من موارد الزيادة السهوويه للركن غير المبطله.

(٣) ذهب الشيخ فى التهذيب و العلامه فى القواعد و المختلف و موضع من القواعد و المنتهى و المحقق فى المعتمد و الشهيد فى الألفيه و الثانى فى الروض و المسالك بل نسبه فى المسالك إلى المتأخرين إلى صحه صلاته إذا زاد ركعه و قد جلس فى آخر صلاته بمقدار التشهد الواجب لصحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: (عن رجل صلى خمسا فقال عليه السّلام: إن كان قد جلس فى الرابعه قدر التشهد فقد تمت صلاته) (٢) و خبر محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام: (عن رجل استيقن. بعد ما صلى الظهر. أنه صلى خمسا، قال عليه السّلام:

و كيف استيقن؟ قلت: علم، قال عليه السّلام: إن كان علم أنه كان جلس فى الرابعه فصلاه الظهر تامه فليقم فليضيف إلى الركعه الخامسه ركعه و سجدتين فتكونان ركعتين نافله و لا شىء عليه) ٣ و مثلها غيرها.

و ذهب المشهور خصوصاً القدماء إلى أن زياده الركعه مبطله للصلاه لموثق زيد الشحام:

(سألته عن الرجل يصلى العصر ست ركعات أو خمس ركعات، قال عليه السّلام: إن استيقن أنه صلى خمسا أو ستا فليعد) (٣) و صحيح زراره. المروى فى الكافى فى باب السهو فى الركوع. عن أبى جعفر عليه السّلام: (إذا استيقن أنه زاد فى الصلاه المكتوبه ركعه فليستقبل صلاته استقبالا) (٤)، و صحيح منصور بن حازم عن أبى عبد الله عليه السّلام: (سألته عن رجل صلى فذكر أنه زاد سجده، قال عليه السّلام: لا يعيد صلاه من سجده و يعيدها من -

ص: ٢٥٧

١- (١) الوسائل الباب - ٤٨ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ٦.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه حديث ٤ و ٥.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه حديث ٣.

٤- (٥) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب الركوع حديث ١.

ناسيا إلى أن خرج الوقت (١).

و اعلم أن الحكم بركنيه النيه هو أحد الأقوال فيها، و إن كان التحقيق يقتضى كونها بالشرط أشبه (٢).

### فى ركنيه القيام

و أما القيام فهو ركن فى الجملة (٣) إجماعا على ما نقله العلامة (٤)،...

-ركعه(١) و مثلها غيرها.

و الترجيح لهذه الطائفة بعد إعراض القدماء عن الطائفة الأولى و موافقتها لبعض العامة حيث حكى عن الثورى و أبى حنيفه ما يوافق مضمونها.

(١) فلا- يعيد و إن زاد فى صلاته لأنها مغفوره على المشهور لخبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام: (عن الرجل ينسى فيصلى فى السفر أربع ركعات، قال عليه السّلام: إن ذكر فى ذلك اليوم فليعد و إن لم يذكر حتى يمضى ذلك اليوم فلا إعاده عليه) (٢) بعد حمل السؤال على الظهرين بقرينه أربع ركعات، و حمل اليوم على النهار، و يؤيده صحيح العيص عن أبى عبد الله عليه السّلام: (عن رجل صلى و هو مسافر فأتم الصلاه، قال عليه السّلام: إن كان فى وقت فليعد و إن كان الوقت قد مضى فلا) (٣) بعد حملة على النسيان.

و عن الصدوق و والده و الشيخ فى المبسوط و جوب الإعاده مطلقا لصحيح الحلبي: (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: صليت الظهر أربع ركعات و أنا فى سفر، قال عليه السّلام: أعد) (٤).

(٢) ظاهره أن القول بشرطيه النيه يتنافى مع القول بركنيتها، و كأن القول بالركنيه منحصر عند القائلين بالجزئيه.

مع أنه قد عرفت سابقا الاتفاق على ركنيتها و إن اختلفوا فى أنها جزء أو شرط فقد صرح الشارح فى الروض بقوله: «و لكن اختلف فى كونها شرطا لها أو جزءا منها مع الاتفاق على بطلان الصلاه بتركها عمدا و سهوا» مع العلم أن النقيصه العمديه و السهويه المبطله للصلاه هى مفهوم الركن كما تقدم، و عن التنقيح: «لم يقل أحد بأنها ليست بركن».

(٣) باعتبار أن الركن هو المقارن لتكبيره الإحرام و المتصل بالركوع، و قد تقدم أنه ركن عرضى و أشبعنا الكلام فى بحث القيام فراجع.

(٤) قد تقدم فى بحث القيام أن العلامة ادعى الإجماع على ركنيته كيفما اتفق و لذا ناقشه الشارح هنا.

ص: ٢٥٨

١- (١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب الركوع حديث ٢.

٢- ((٢ و ٣ و ٤) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب صلاه المسافر حديث ٢ و ١ و ٦.



و لولاه (١) لأمكن القدح فى ركنيته، لأن زيادته و نقصانه لا يبطلان إلا مع اقترانه بالركوع (٢)، و معه (٣) يستغنى عن القيام، لأن الركوع كاف فى البطلان. و حينئذ فالركن منه (٤)، إما ما اتصل بالركوع و يكون إسناد الإبطال إليه (٥) بسبب كونه أحد المعرفين له (٦)، أو يجعل ركنا كيف اتفق (٧)، و فى موضع لا تبطل (٨) بزيادته (٩) و نقصانه (١٠) يكون مستثنى كغيره (١١)، و على الأول (١٢) ليس مجموع القيام المتصل بالركوع ركنا (١٣)، بل الأمر الكلى منه (١٤)، و من ثم لو نسى القراءه، أو أبعاضها لم تبطل الصلاه، أو يجعل الركن منه ما اشتمل على ركن كالتحريره (١٥)،...

(١) أى و لو لا الإجماع.

(٢) و كذا مع مقارنته للتكبير.

(٣) و مع الركوع الزائد.

(٤) أى من الركوع و لذا قلنا سابقا إن ركنيه القيام المتصل بالركوع عرضيه.

(٥) إلى القيام الزائد.

(٦) للبطلان و هذا دفع لما قد يتوهم من أن الركن هو الركوع فلا فائده فى إطلاق الركنيه على القيام و دفعه أنه لا ضير فى استناد الإبطال إلى زياده الركوع و إلى زياده القيام لأن كل واحد منهما معرّف و دال على البطلان لأن العلل و الأسباب الشرعيه معرفات للأحكام و ليست عللا عقليه.

(٧) كما هو رأى العلامه فى المنتهى.

(٨) أى الصلاه.

(٩) كما لو نسى التشهد و تذكر فى قيام الثالثه فإنه يهدم القيام و يتشهد.

(١٠) كما لو قرأ جالسا ناسيا للقيام بعد تحقق التكبيره عن قيام و تذكر بعد القراءه فوقف و ركع عن قيام.

(١١) من الأركان التى استثنيت زيادتها و نقيصتها السهوويه، و قد تقدم قبل قليل موارد من الزيادة السهوويه للركن غير المبطله فليكن هذا منها.

(١٢) من كون الركن هو القيام المتصل بالركوع.

(١٣) فيشمل القيام المصاحب للقراءه.

(١٤) و هو الجزء الأخير المتصل بالركوع لما تقدم من أن القيام قبل الركوع مأخوذ فى مفهوم الركوع.

(١٥) و هو الحق و قد تقدم.



و يجعل (١) من قبيل المعرفات السابقه (٢).

و أما التحريمه فهى التكبير المنوى به الدخول فى الصلاه، فمرجع ركنيتها إلى القصد لأنها ذكر لا تبطل بمجرد (٣).

و أما الركوع فلا إشكال فى ركنيته (٤)، و يتحقق بالانحناء إلى حدّه، و ما زاد عليه من الطمأنينه، و الذكر، و الرفع منه واجبات زائده عليه (٥)، و يتفرّع عليه بطلانها بزيادته (٦) كذلك و إن لم يصحبه غيره و فيه بحث (٧).

و أما السجود ففى تحقق ركنيته ما عرفته (٨)، (و كذا الحدث) المبطل للطهاره من جمله التروك التى يجب اجتنابها، و لا فرق فى بطلان الصلاه به بين وقوعه عمدا و سهوا على أشهر القولين (٩).

(١) أى القيام المقارن للتحريمه.

(٢) فيصح إسناد البطلان إليه عند عدمه كما يصح إسناد البطلان إلى التحريمه عند عدمها.

(٣) بمجرد الذكر إذ يجوز مطلق الذكر فى الصلاه و لذا جاز التوجه بست تكبيرات أخرى، و قد تقدم البحث فى ركنيه تكبيره الإحرام، و تقدم البحث فى تعيين تكبيره الإحرام من بين التكبيرات السبع.

(٤) و قد تقدم فى ثنايا هذا الفصل الدليل على أن زيادته و نقصانه عمدا و سهوا مبطل للصلاه و هذا هو معنى الركن.

(٥) كما تقدم بحثه فى أول بحث الركوع.

(٦) أى بطلان الصلاه بزياده الركوع بما هو انحناء إلى حد الركوع و إن لم يصحبه غيره من بقيه الواجبات المصاحبه للركوع.

(٧) حيث ذهب الشيخ فى الخلاف إلى أن الطمأنينه فى الركوع ركن، و ردّ عليه الشهيد فى الذكري بأن الأصل ينفى ذلك و يصدق مسمى الركوع بالانحناء مع أن الركن هو الركوع، و بأن الطمأنينه قد وجبت للذكر و هو غير ركن.

(٨) فى أثناء هذا الفصل من كون الركن هو مجموع السجدين أو مسمى السجود.

(٩) و لم يخالف إلا الشيخ المفيد فى المتيّم لو أحدث فى الصلاه ناسيا و وجد الماء تطهر و بنى على ما مضى من صلاته من دون استدبار، و تبعه عليه الشيخ فى النهايه و احتمله فى التهذيب و الاستبصار لصحيح زراره و محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: (رجل دخل فى الصلاه و هو متيّم فصلى ركعه ثم أحدث فأصاب ماء، قال عليه السلام: يخرج و يتوضأ -

(و يحرم قطعها) أى قطع الصلاة الواجبه (اختياراً) (١) للنهى عن إبطال العمل

-ثم بينى على ما مضى من صلاته التى صلى بالتييمم(١).

و قال فى المعتبر: «و هذه الروايه متكرره فى الكتب بأسانيد مختلفه و أصلها محمد بن مسلم، و فيها إشكال من حيث إن الحدث يبطل الطهاره و تبطل ببطلانها الصلاة، و اضطر الشيخان بعد تسليمهما إلى تنزيلها على المحدث سهواً، و الذى قالاه حسن، لأن الإجماع على أن الحدث يبطل الصلاة فيخرج من إطلاق الروايه، و لا بأس بالعمل بها على الوجه الذى ذكره الشيخان فإنها روايه مشهوره».

و فيه: إنه قد تقدم جملة من النصوص فى باب الطهارات على ناقضيه الحدث للطهاره، و هذه الروايه لا تصلح لمعارضه ما تقدم بالإضافة إلى إمكان حمل هذه الروايه على صحه الصلوات السابقه التى صلاها بالتييمم لا على الركعه أو الركعتين كما عن العلامه فى المختلف.

(١) فعن جامع المقاصد: «لا- ريب فى تحريم قطع الصلاة الواجبه اختياراً»، و عن المدارك و غيرها: «بلا خلاف يعرف» و عن كشف اللثام: «الظاهر الاتفاق عليه» و عن مجمع البرهان: «إجماعى» و عن شرح المفاتيح أنه من بديهيات الدين. و استدل له بقوله تعالى:

وَلَا تُبْطَلُوا أَعْمَالَكُمْ (٢)، و فيه: إن سياقه يدل على عدم جواز إبطال الأعمال التامه بالكفر و الارتداد.

و استدل له بنصوص التحريم و التحليل و أن تكبيرها التحريم و تحليها التسليم(٣) كما عن الحدائق، و فيه: إنها شامله للنافله مع أنه يجوز قطعها فيتعين حملهما على التحليل و التحريم الوضعيين لا التكليفيين.

و استدل له بخبر زراره و أبى بصير: «لا- تعودوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاة فتطمعوه، فإن الشيطان خبيث معتاد لما عود فليمض أحدكم فى الوهم و لا يكثرن نقض الصلاة(٤)» و فيه: إنه دال على جواز القطع و إنما النهى عن إطاعه الشيطان، لا على حرمه قطع الصلاة فضلاً عن شموله للنافله التى يجوز قطعها.

و استدل له بصحيح معاويه بن وهب عن أبى عبد الله عليه السلام: (سأله عن الرعاف أ ينقض -

ص: ٢٤١)

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ١٠.

٢- (٢) محمد (ص) الآيه: ٣٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب تكبيره الإحرام، و الباب - ١ - من أبواب التسليم.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة حديث ٢.

المقتضى له (١) إلا ما أخرجه الدليل. و احترز بالاختيار عن قطعها لضروره (٢) كقبض غريم، و حفظ نفس محترمه من تلف، أو ضرر (٣)، و قتله حيه يخافها على نفس محترمه، و إحراز مال يخاف ضياعه، أو لحدث (٤) يخاف ضرر إمساكه و لو بسريان النجاسه إلى ثوبه أو بدنه، فيجوز القطع في جميع ذلك، و قد يجب لكثير من هذه الأسباب، و يباح لبعضها كحفظ المال اليسير الذى يضّرّ فوته و قتل الحيه التى لا يخاف أذاها.

و يكره لإحراز يسير المال الذى لا يبالى بفواته، و قد يستحبّ لاستدراك

-الوضوء؟ قال عليه السّلام: لو أن رجلا رعى في صلاته و كان عنده ماء أو من يشير إليه بماء فتناوله فمال برأسه فغسله فليبين على صلاته و لا يقطعها(١) و بصحيح حريز عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إذا كنت فى صلاه فريضه فرأيت غلاما لك قد أبق، أو غريما لك عليه مال، أو حيه تتخوفها على نفسك، فاقطع الصلاه فاتبع غلامك أو غريمك و اقتل الحيه)(٢) و مثله موثق سماعه ٣ و الأمر بالقطع للرخصه و ليس للوجوب و تعليقه على السبب دليل على عدم الرخصه عند انتفاء السبب. و الخبر الأخير حصر عدم القطع بالفريضه فقط.

(١) أى للتحريم.

(٢) اقتصر بعضهم على مورد الضروره، و آخرون على العذر، و قسم ثالث جعل القطع منقسما إلى الأقسام الخمسه فقد يجب القطع كما إذا توقف حفظ نفسه أو نفس محترمه على القطع و قد يستحب كما إذا توقف حفظ المال الذى يستحب حفظه عليه و كذلك تقطع استحبابا لتدارك الأذان و الإقامه عند نسيانها إذا تذكّر قبل الركوع و لاستدراك الجمع و المنافقين فى ظهر الجمع، و قد يجوز القطع لدفع الضرر المالى الذى لا يضره تلفه، و قد يكره فيما لو كان القطع لدفع الضرر المالى اليسير، و يحرم القطع إذا لم يكن هناك عذر و لا سبب.

(٣) عطف على «من تلف».

(٤) عطف على «لضروره».

ص: ٢٤٢

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب قواطع الصلاه حديث ١١.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب قواطع الصلاه حديث ١ و ٢.

الأذان المنسي، وقراءه الجمعتين (١) في ظهرها (٢) و نحوهما (٣) فهو (٤) ينقسم بانقسام الأحكام الخمسه (٥)

## في ما يجوز في الصلاة وما يكره من الأعمال

(و يجوز قتل الحيه) و العقرب في أثناء الصلاة من غير إبطال إذا لم يستلزم فعلا- كثيرا للإيذن فيه نسا (٦)،(و عدّ الركعات بالحصى) و شبهها (٧) خصوصا لكثير السهو (٨)(و التّبسم) (٩) و هو ما لا صوت فيه من الضحك على

(١)أى الجمعه و المنافقين من باب التغليب.

(٢)أى ظهر و عصر الجمعه.

(٣)كالإقامه المنسيه فيستحب القطع لاستدراكها.

(٤)أى قطع الصلاة الواجبه.

(٥)و الأولى الاقتصار على مورد الضروره لا مطلق العذر.

(٦)ففى خبر زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: (رجل يرى العقرب و الأفعى و الحيه و هو يصلى أ يقتلها؟ قال عليه السّلام: نعم إن شاء فعل) (١) و خبر محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السّلام: (عن الرجل يكون فى الصلاة فيرى الحيه و العقرب يقتلها إن أذياه؟ قال:

نعم) ٢ و خبر عمار: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل يكون فى الصلاة فيقرأ فيرى حيّه بحياله، يجوز له أن يتناولها فيقتلها؟ فقال: إن كان بينه و بينها خطوه واحده فليخط و ليقتلها و إلا فلا) (٢) و مثلها غيرها.

(٧)كالخاتم.

(٨)ففى خبر حبيب الخثعمى: (شكوت إلى أبى عبد الله عليه السّلام كثره السهو فى الصّلاه، فقال: احص صلاتك بالحصى، أو قال: احفظها بالحصى) (٣) و خبر حبيب بن المعلّى عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إنى رجل كثير السهو فما أحفظ صلاتى إلا بخاتمى أحوله من مكان إلى مكان، فقال: لا بأس به) ٥ و خبر عبد الله بن المغيرة عنه عليه السّلام: (لا بأس أن يعدّ الرجل صلاته بخاتمه أو بحصى يأخذ بيده فيعدّ به) ٦.

(٩)لموثق سماعه: (سألته عن الضحك هل يقطع الصلاة؟ قال: أما التّبسم فلا يقطع الصلاة و أما القهقهه فهى تقطع الصلاة) (٤) و خبر ابن أبى عمير عن رهط سمعوه: (إن التّبسم فى الصلاة لا ينقض الصلاة و لا ينقض الوضوء، إنما يقطع الضحك الذى فيه القهقهه) ٨.

- ١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ١ و ٢.
- ٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ٤.
- ٣- (( ٤ و ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث ١ و ٢ و ٣.
- ٤- (( ٧ و ٨ )) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ٢ و ٣.

كراهيه (١)،(و يكره الالتفات يمينا و شمالا) بالبصر أو الوجه (٢)، ففي الخبر (٣) «أنه لا- صلاة لملتفت»، و حمل على نفى الكمال جمعا، و في خبر آخر عنه صلى الله عليه و آله و سلم «أ ما يخاف الذي يحول وجهه في الصلاة أن يحول الله وجهه وجه حمار» (٤). و المراد

(١) لأنه مناف للخشوع في الصلاة.

(٢) الحكم بالكراهه جمعا بين صحيح على بن جعفر عن أخيه عليهما السّلام: (عن الرجل يكون في صلاته فيظن أن ثوبه قد انخرق أو أصابه شيء هل يصلح له أن ينظر فيه أو يمسه؟ قال عليه السّلام: إن كان في مقدم ثوبه أو جانبه فلا بأس، و إن كان في مؤخره فلا يلتفت فإنه لا يصلح) (١) و بين خبر عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السّلام: (عن الالتفات في الصلاة أ يقطع الصلاة؟ فقال عليه السّلام: لا، و ما أحب أن يفعل) ٢، و قد تقدم تمام الكلام في الالتفات إلى ما ورائه في الشرط السادس فراجع.

(٣) و قد رواه عبد الله بن سلام عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم: (لا تلتفتوا في صلاتكم فإنه لا صلاة لملتفت) (٢) و هو من أخبار العامه.

(٤) ففي أسرار الصلاة للشهيد الثاني (رحمه الله): «روى عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم: أن العبد إذا اشتغل بالصلاة جاءه الشيطان و قال له: أذكر كذا، اذكر كذا حتى يضلّ الرجل أن يدري كم صلى، و قال صلى الله عليه و آله و سلم: أ ما يخاف الذي يحول وجهه في الصلاة أن يحول الله وجهه وجه حمار» (٣) و هو من أخبار العامه على الظاهر، و قد ورد من طرقنا عنده أخبار منها: خبر الخضر بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السّلام: (إذا قام العبد إلى الصلاة أقبل الله عليه بوجهه، فلا يزال مقبلا عليه حتى يلتفت ثلاث مرات، فإذا التفت ثلاث مرات أعرض عنه) (٤).

و خبر أبي البختری عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السّلام: (الالتفات في الصلاة اختلاس من الشيطان، فإياكم و الالتفات في الصلاة فإن الله مقبل على العبد إذا قام في الصلاة، فإذا التفت قال الله تبارك و تعالی: يا بن آدم عمن تلتفت ثلاثه، فإذا التفت الرابعه أعرض الله عنه) (٥) و خبر ابن القداح عن جعفر بن محمد عن أبيه قال: قال: على -

ص: ٢٤٤

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ٤ و ٥.

٢- (٣) عمده القارى ج ٣ ص ٥٣.

٣- (٤) بحار الأنوار ج ٨١ ص ٢٥٩، باب آداب الصلاة حديث ٥٨.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ١.

٥- (٦) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ٢.



تحويل وجه قلبه كوجه قلب الحمار في عدم اطلاعه على الأمور العلوية، و عدم إكرامه بالكمالات العلية (و التثاؤب) (١) بالهمز، يقال تشاءت و لا يقال تثاوت قاله الجوهرى (و التمطى) و هو مدّ اليدين، فعن الصادق عليه السلام أنهما من الشيطان (٢) (و العبث) (٣) بشيء من أعضائه لمنافاته الخشوع المأمور به، و قد رأى النبي صلى الله عليه و آله و سلم

-عليهم السلام: (للمصلى ثلاث خصال: ملائكة حافين من قدميه إلى أعنان السماء، و البرّ ينتشر عليه من رأسه إلى قدمه، و ملك عن يمينه و عن يساره فإن التفت قال الرب تبارك و تعالى: إلى خير منى تلتفت يا بن آدم؟ لو يعلم المصلى من يناجى ما انفتل) (١).

(١) ففى خبر أحمد بن محمد بن أبي نصر: (سمعت الرضا عليه السلام يقول: التثاؤب من الشيطان و العطسه من الله عز و جل) (٢) و صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (إذا قمت فى الصلاة فعليك بالإقبال على صلاتك. إلى أن قال. و لا تتشاءب و لا تتمطى) (٣)

و خبر الفضيل عن أحدهما عليهما السلام: (أنه قال فى الرجل يتشاءب و يتمطى فى الصلاة قال: هو من الشيطان و لا يملكه) (٤) و فى صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام:

(سألته عن الرجل يتشاءب فى الصلاة و يتمطى قال: هو من الشيطان و لن يملكه) (٥).

(٢) كما فى صحيح الحلبي المتقدم.

(٣) ففى خبر حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه لما علمه الصلاة قال: (هكذا صل و لا تلتفت و لا تعبت يديك و أصابعك) (٤) و خبر أنس بن محمد عن أبيه عن جعفر بن محمد عن آبائه عليهم السلام فى وصيه النبي صلى الله عليه و آله و سلم لعلى عليه السلام: (يا على إن الله كره لأمتى العبث فى الصلاة) (٧) و مرسل الفقيه: (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: إن الله كره لى ست خصال و كرهتهن للأوصياء من ولدى و أتباعهم من بعدى: العبث فى الصلاة) (٨) و فى حديث الأربعمائه عن على عليه السلام: (و لا يعبث الرجل فى صلاته بلحيتيه. إلى أن قال. ليخشع الرجل فى صلاته فإن من خشع قلبه لله (عز و جل) خشعت جوارحه فلا تعبت بشيء) (٩) و مرفوع أحمد بن محمد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا قمت فى الصلاة فلا تعبت بلحيتك و لا برأسك و لا تعبت بالحصى و أنت تصلى إلا أن تسوى حيث تسجد فلا بأس) (١٠) و صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (عليك بالإقبال على صلاتك و لا تعبت فيها بيدك و لا برأسك و لا بلحيتك) (١١) و مثلها غيرها.

ص: ٢٤٥

١- (١) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ٣.

٢- (( ٢) و ٣ و ٤ و ٥) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ١ و ٢ و ٣ و ٤.

٣- (( ١١-١٠-٩-٨-٧-٦) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ١ و ٣ و ٤ و ٦ و ٧ و ٨.

رجلا يعبث في الصلاة فقال: «لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه (١)، (والتنخّم)، و مثله البصاق (٢) و خصوصا إلى القبلة، و اليمين، و بين يديه، (و الفرقعه) بالأصابع (٣)، (و التأوّه (٤) بحرف واحد)، و أصله قول «أوّه» عند الشكايه و التوجع، و المراد هنا النطق به على وجه لا يظهر منه حرفان، (و الأئين به) أى بالحرف الواحد، و هو مثل التأوّه، و قد يخصّ الأئين بالمرضى، (و مدافعه)

(١) ففي الجعفریات مسندا عن على عليه السّلام: (إن رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم أبصر رجلا يعبث بلحيته في الصلاة فقال: أما أنه لو خشع قلبه لخشعت جوارحه) (١).

(٢) ففي صحيح حماد الوارد في تعليم الصلاة عن أبي عبد الله عليه السلام: (يا حماد هكذا صل و لا تلتفت و لا تعبت بيديك و أصابعك، و لا تيزق عن يمينك و لا عن يسارك و لا بين يديك) (٢) و خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا قمت إلى الصلاة فاعلم أنك بين يدي الله، فإن كنت لا تراه فاعلم أنه يراك، فأقبل قبل صلاتك، و لا تمتخط و لا تيزق و لا تنقض أصابعك) (٣) و في خبر سهل بن داره عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام: (من حبس ريقه إجلالا لله في صلاته أورثه الله صحة حتى الممات) (٣).

(٣) كما في خبر أبي بصير المتقدم و في صحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السّلام: (سألته عن الرجل يلتفت في الصلاة قال: لا و لا ينقض أصابعه) (٤) و صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السّلام: (عليك بالإقبال على صلاتك. إلى أن قال. و لا تفرقع أصابعك فإن ذلك كله نقصان من الصلاة) (٤) و خبر مسمع أبي سيار عن أبي عبد الله عليه السلام: (إن النبي صلى الله عليه وآله و سلم سمع خلفه فرقعه، فرقع رجل أصابعه في صلاته، فلما انصرف قال النبي صلى الله عليه وآله و سلم: أما إنه حظ من صلاته) (٥).

(٤) حكم جماعه بكراهه التأوّه و الأئين لدخولهما في العبث، و في خبر طلحه بن زيد عن جعفر عن أبيه عن على عليهم السّلام: (من أن في صلاته فقد تكلم) (٤) بناء على أن الأئين هنا ليس من الكلام لأنه بحرف واحد و قد حمل عند الأصحاب على الكراهه.

ص: ٢٤٤

- ١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ١١ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ٣.
- ٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أفعال الصلاة حديث ١ و ٩.
- ٣- (٤) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ٤.
- ٤- (( ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ١ و ٣.
- ٥- (٧) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ٢.
- ٦- (٨) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ٤.

(الأخبثين) البول و الغائط (١) (و الريح)، لما فيه من سلب الخشوع و الإقبال بالقلب الذى هو روح العباده، و كذا مدافعه النوم، و إنما يكره إذا وقع ذلك قبل التلبس بها مع سعه الوقت، و إلا حرم (٢) القطع إلا أن يخاف ضررا (٣).

قال المصنف فى البيان: و لا يجبره (٤) فضيله الائتمام، أو شرف البقعه، و فى نفى الكراهه باحتياجه إلى التيمم نظر (٥)

### فى ما يختص بالمرأه من الأعمال فى الصلاه

(تممه). المرأه كالرجل فى جميع ما سلف

—هذا و اعلم أن التأوه و الأنين يجب أن يكون بحرف و إلا لو زاد لكان من الكلام المبطل، هذا من جهه و من جهه أخرى أن الأنين للمريض و التأوه للأعم منه و من غيره.

(١) للنصوص منها: خبر الحضرمى عن أبيه عن أبى عبد الله عليه السلام: (إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: لا تصل و أنت تجد شيئا من الأخبثين) (١) و فى وصيه النبى صلى الله عليه و آله و سلم لعلى عليه السلام: (يا على: ثمانيه لا تقبل منهم الصلاه: العبد الآبق حتى يرجع إلى مولاه، و الناشز و زوجها عليها ساخط و مانع الزكاه. إلى أن قال. و السكران، و الزبين و هو الذى يدافع البول و الغائط) ٢، و فى خبر إسحاق بن عمار: (سمعت أبا عبد الله الصادق عليه السلام: لا صلاه لحاقن و لا لحاقب و لا لحاذق، فالحاقن الذى به البول، و الحاقب الذى به الغائط، و الحاذق الذى قد ضغطه الخف) ٣.

و صحيح عبد الرحمن بن الحجاج: (سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يصيبه الغمز فى بطنه و هو يستطيع أن يصبر عليه أ يصلى على تلك الحال أو لا- يصلّى؟ فقال: إن احتمل الصبر و لم يخف إجمالا عن الصلاه فليصل و ليصبر) (٢) و من الأخير يعرف كراهه مدافعه الريح بل كل ما يوجب العجله فى الصلاه و كل ما ينافى الخشوع. كالصلاه مع النوم، و فى صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (و لا تقم إلى الصلاه متكاسلا و لا متناعسا و لا متثاقلا فإنها من خلال النفاق) (٣).

(٢) فمع ضيق الوقت فلا كراهه لوجوب الاشتغال بالصلاه مع الضيق.

(٣) فيجوز القطع.

(٤) يعنى كراهه مدافعه الثلاثه، و لا ترتفع الكراهه بالائتمام أو بالصلاه فى بقعه شريفه مع مدافعه الثلاثه، بحيث لو ذهب لتجديد الوضوء و الاستراحه من الثلاثه لفاتته الجماعه أو الصلاه فى ذلك المكان الشريف.

(٥) بحيث لو استراح من الثلاثه لوجب عليه التيمم لعدم وجود الماء، فيجب عليه التحفظ-

ص: ٢٤٧

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب قواطع الصلاه حديث ٣ و ٤ و ٥.

٢- (٤) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب قواطع الصلاه حديث ١.

٣-٥) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أفعال الصلاة حديث ٥.

إلا- ما استثنى، و تختصّ عنه أنه (يستحبّ للمرأة) حره كانت أم أمه (أن تجمع بين قدميها في القيام (١)، و الرجل يفرّق بينهما بشبر إلى فتر (٢)، و دونه قدر ثلاث أصابع منفرجات (٣)،(و تضمّ ثديها إلى صدرها) يديها (٤)(و تضع يديها فوق ركبتها راعه). ظاهره أنها تنحنى قدر انحناء الرجل: و تخالفه في الوضع، و ظاهر الرواية (٥) أنه يجزيها من الانحناء أن تبلغ كفّاهما ما فوق ركبتها، لأنه علّله فيها بقوله: «لثلاث تطأئي كثيرا فترتفع عجيزتها»، و ذلك لا يختلف باختلاف

-على الطهاره المائيه، فهل ترتفع الكراهه حينئذ في مدافعه الثلاثه؟ نظر من إطلاق أدله الكراهه الشامله للمقام و من كون الطهاره المائيه واجبه التحفظ فلا كراهه مع هذا الوجوب، هذا كله إذا كانت المدافعه و التحفظ على الطهاره المائيه لا توجب ضررا و إلا فيجب التيمم حينئذ.

(١) لصحيح زراره: (إذا قامت المرأة في الصلاة جمعت بين قدميها و لا تفرّج بينهما، و تضم يديها إلى صدرها لمكان ثديها، فإذا ركعت وضعت يديها فوق ركبتها على فخذها لثلاث تطأئي كثيرا فترتفع عجيزتها، فإذا جلست فعلى أليتها ليس كما يجلس الرجل، و إذا سقطت للسجود بدأت بالقعود و بالركبتين قبل اليدين ثم تسجد لاطئه بالأرض، فإذا كانت في جلوسها ضمت فخذها و رفعت ركبتها من الأرض، و إذا نهضت انسلت انسلالا لا ترفع عجيزتها أولا)(١).

(٢) الشبر معروف، و الفتر ما بين الإبهام و السبابه ففي صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام:

(إذا قمت في الصلاة فلا تلتصق قدمك بالأخرى، دع بينهما فصلا إصبعاً أقل ذلك إلى شبر أكثره)(٢).

(٣) لصحيح حماد عن أبي عبد الله عليه السلام الوارد في تعليم الصلاة: (فقام أبو عبد الله عليه السلام مستقبلاً القبلة منتصباً فأرسل يديه جميعاً على فخذه قد ضمّ أصابعه، و قرب بين قدميه حتى كان بينهما ثلاث أصابع مفرجات)(٣).

(٤) كما في صحيح زراره المتقدم.

(٥) و هي صحيح زراره المتقدم، و كلام الماتن لا يخالف ظاهر الرواية.

ص: ٢٤٨

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أفعال الصلاة حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أفعال الصلاة حديث ٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أفعال الصلاة حديث ١.

وضعهما، بل باختلاف الانحناء، (و تجلس) حال تشهدها و غيره (على أليها) (١) بالياءين من دون تاء بينهما على غير قياس، تشبه أليه بفتح الهمزة فيهما و التاء في الواحد.

(و تبدأ بالقعود) على تلك الحاله (٢) (قبل السجود)، ثم تسجد (فإذا شهدت ضمت فخذوها، و رفعت ركبتها من الأرض، و إذا نهضت انسلت) (٣) انسلالا معتمده على جنبيها بيديها، من غير أن ترفع عجزتها. و يتخير (٤) الخنثى بين هيئه الرجل و المرأه.

(١) لصحيح زراره المتقدم.

(٢) أى على الأليين مع أنه فى صحيح زراره تبدأ بالقعود بالركبتين فى قبال الرجل فيستحب له وضع اليدين قبل الركبتين.

(٣) كل ذلك لصحيح زراره المتقدم.

(٤) وجه التخير لاحتمال أنه رجل و لاحتمال أنه امرأه مع كون الحكم غير إلزامى، نعم لو كان إلزاميا فيجب عليه الاحتياط إن أمكن.

ص: ٢٦٩

## الفصل السادس. فى بقيه الصلوات

### اشاره

(الفصل السادس. فى بقيه الصلوات)

### فى صلاه الجمعه

### فى كيفيتها

الواجبه، و ما يختاره من المندوبه (فمنها الجمعه، و هى ركعتان كالصبح (١) عوض الظهر) فلا- يجمع بينهما (٢)، فحيث تقع الجمعه صحيحه تجزى عنها (٣)، و ربما استفيد من حكمه (٤) بكونها عوضها (٥) مع عدم تعرضه لوقتها (٦): أن وقتها وقت الظهر فضيله و أجزاء (٧)، و به قطع فى الدروس و البيان، و ظاهر النصوص

(١) ما عدا القنوت على ما ستعرف تفصيله فيما بعد.

(٢) فتسقط الظهر مع الإتيان بالجمعه بلا- خلاف فيه بل هو من الضروريات كما فى الجواهر، بل الجمعه هى الظهر يوم الجمعه كما تدل عليه الأخبار المستفيضه منها:

صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما: (سألته عن أناس فى قريه هل يصلون الجمعه جماعه؟ قال عليه السّلام: نعم و يصلون أربعا إذا لم يكن من يخطب) (١).

(٣) عن الظهر.

(٤) من حكم المصنف.

(٥) أى بكون الجمعه عوض الظهر.

(٦) أى مع عدم تعرض المصنف لوقت الجمعه.

(٧) تجب الجمعه عند زوال الشمس على المشهور شهره عظيمه للأخبار منها: خبر ربيعى و فضيل عن أبى جعفر عليه السّلام: (إن من الأشياء أشياء موسعه و أشياء مضيقه، فالصلاه مما وسّع فيه تقدّم مره و تؤخر أخرى، و الجمعه مما ضيّق فيها، فإن وقتها يوم الجمعه ساعه تزول، و وقت العصر فيها وقت الظهر فى غيرها) (٢).

و عن السيد جعل أول الوقت عند قيام الشمس كما حكاه عنه الشيخ فى الخلاف، و فى السرائر: «لم أجد للمرئضى تصنيفا و لا مسطورا بما حكاه شيخنا عنه، و لعله سمعه منه فى الدرس و عرفه مشافهه» إلا أنه لا مستند له، نعم استدل له بصحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام: (لا صلاه نصف النهار إلا يوم الجمعه) (٣) و فيه: إن نصف النهار هو زوال الشمس فيكون على

و استدلل له العلامة بما روته العامه عن وكيع الأسمى: (شهدت الجمعة مع أبى بكر-

ص: ٢٧٠

---

١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ٦.



فكانت صلاته و خطبته قبل نصف النهار(١) و هو بالإضافه إلى عدم حجته لا يقاوم النصوص الكثيره الداله على أن الزوال أول وقت الجمعة.

و أما آخر وقتها فقد اختلف فيه فعن الأكثر بل قيل هو المشهور إلى أن يصير ظل كل شيء مثله و تدل عليه النصوص منها: خبر إسماعيل بن عبد الخالق: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الصلاه فجعل لكل صلاه وقتين إلا الجمعة في السفر و الحضر فإنه قال: وقتها إذا زالت الشمس، و هي في ما سوى الجمعة لكل صلاه وقتان، و قال:

و إياك أن تصلى قبل الزوال فو الله ما أبالي بعد العصر صليتها أو قبل الزوال(٢) و قد تقدم أن لكل صلاه وقتان وقت فضيله و وقت أجزاء و بما أن وقت فضيله الظهر إلى المثل و وقت أجزاءها إلى المثليين مع الحكم أن الجمعة لها وقت واحد فيستكشف أن وقتها هو وقت فضيله الظهر في غيرها و هو الزمن الممتد إلى المثل، و أن وقت العصر يوم الجمعة يتدئ من المثل إلى الغروب و هو وقت أجزاء الظهر في غيرها فلذا ورد في خبر ربعي و فضيل المتقدم: (و وقت العصر فيها وقت الظهر في غيرها).

و عن المجلسيين أن وقتها ممتد إلى أن يبلغ الظل قدمين بناء على أن وقتها هو وقت فضيله الظهر في غيرها، مع أن فضيله الظهر تمتد إلى القدمين، و قد تقدم في المواقيت أن القدمين هما ذراع و أن الشاخص المتعارف عندهم لمعرفة الزوال كان ذراعا فلو كان اعتبار المثليه هو وقت الفضيله فلا يفرق الحال بين المثل و القدمين.

و عن ابن زهره و أبي الصلاح أن وقتها ممتد بمقدار ما يسع الأذان و الخطبتين و صلاه الجمعة و هذا ما يستغرق ساعه تقريبا و لذا نسب إلى الجعفي أن وقتها ممتد ساعه بعد الزوال و يدل على هذا القول خبر زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (أول وقت الجمعة ساعه تزول الشمس إلى أن تمضي ساعه تحافظ عليها، فإن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: لا يسأل الله (عز و جل) عبد فيها خيرا إلا أعطاه الله(٣) ، و خبر عبد الأعلى بن أعين عن أبي عبد الله عليه السلام: (إن من الأشياء أشياء مضيقه ليس تجرى إلا- على وجه واحد، منها وقت الجمعة ليس لوقتها إلا وقت واحد حين تزول الشمس(٤) ، و خبر زراره عن أبي جعفر-

ص: ٢٧١

١- (١) صحيح مسلم ج ٣ ص ٩.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ١٨.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ١٩.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ٢١.

يدل عليه، و ذهب جماعه إلى امتداد وقتها إلى المثل خاصه، و مال إليه المصنف فى الألفيه، و لا شاهد له إلا أن يقال بأنه وقت للظهر أيضا.

(و يجب فيها تقديم الخطبتين (١)...) (١)

-عليه السّلام: (إن من الأمور أمورا مضيقه و أمورا موسعه، و إن الوقت وقتان، و الصلاه مما فيه السعه فربما عجل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و ربما أخر إلا صلاه الجمعه، فإن صلاه الجمعه من الأمر المضيق إنما لها وقت واحد حين تزول، و وقت العصر يوم الجمعه وقت الظهر فى سائر الأيام) (١) و مثلها غيرها. و وجه الاستدلال بالأخيرين أن تحديد الوقت بالزوال و أنه وقت واحد فلا محاله يكون ممتدا إلى ساعه تقريبا حتى يسع الأذان و الخطبتين و الصلاه.

و عن ابن إدريس و الشهيد فى الدروس و البيان و جماعه إلى أن وقت الجمعه هو وقت الظهر فضيله و أجزاء قضاء لحق البدليه، و فيه: لا معنى لهذا التمسك فى قبال تلك النصوص المتقدمه.

و العجب من الشارح حيث جعل قول الشهيد فى الدروس و البيان هو ظاهر النصوص و كأنه أتبع الشهيد فى البيان حيث جعله ظاهر الأدله مع أن النصوص قد عرفت أنها داله على ضيق وقت الجمعه، و قد اعترف بالروض بأن خبر زراره عن أبى جعفر المتقدم يصلح للاستشهاد على قول المشهور من التحديد بالمثل فكيف جعل التحديد بالمثل مما لا شاهد له إلا أن يجعل المثل لوقت فضيله الظهر و وقت أجزاءها معا كما هو قول فى المسأله على ما تقدم فى المواقيت بل هو الظاهر من كلامه.

(١) بلا- خلاف فيه للأخبار منها: خبر زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: (و إنما وضعت الركعتان اللتان أضافهما النبى صلى الله عليه و آله و سلم يوم الجمعه للمقيم لمكان الخطبتين مع الإمام، فمن صلى يوم الجمعه فى غير جماعه فليصلها أربع ركعات كصلاه الظهر فى سائر الأيام) (٢).

و خبر الفضل عن الرضا عليه السّلام: (إنما صارت صلاه الجمعه إذا كان مع الإمام ركعتين. إلى أن قال. لأن الناس يتخطون إلى الجمعه من بعد فأحب الله (عز و جل) أن يخفف عنهم لموضع التعب الذى صاروا إليه و لأذن الإمام يحبسهم للخطبه و هم منتظرون للصلاه و من انتظر الصلاه فهو فى الصلاه فى حكم التمام، و لأن الصلاه مع الإمام أتمّ و أكمل لعلمه و فقهه و فضله و عدله، و لأن الجمعه عيد و صلاه العيد ركعتان و لم تقصر لمكان الخطبتين) (٣).

ص: ٢٧٢

١- (١) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب صلاه الجمعه حديث ٣.  
٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب صلاه الجمعه ١ و ٣.

و- خبر البزنطي عن داود بن الحصين عن أبي العباس عن أبي عبد الله عليه السلام (لا جمعه إلا بخطبه، وإنما جعلت ركعتين لمكان الخطبتين) (١).

و صحيح محمد بن مسلم: (سألته عن الجمعة فقال: بأذان وإقامه، يخرج الإمام بعد الأذان فيصعد المنبر فيخطب ولا يصلى الناس ما دام الإمام على المنبر، ثم يقعد الإمام على المنبر قدر ما يقرأ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، ثم يقوم فيفتتح خطبته ثم ينزل فيصلى بالناس فيقرأ بهم في الركعة الأولى بالجمعه و في الثانية بالمنافقين) (٢).

و خالف بعض العامة كمالك والأوزاعي وإسحاق وأبي ثور وابن المنذر وأحمد على روايه فاجتروا بخطبه واحده و هم محجوجون بهذه النصوص المصرحة بالخطبتين، و يجب تقديمها على الصلاة للأخبار منها: خبر أبي مريم عن أبي جعفر عليه السلام: (سألته عن خطبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقبل الصلاة أو بعدها؟ قال: قبل الصلاة ثم يصلى) (٣).

و خبر الفضل عن الإمام الرضا عليه السلام: (إنما جعلت الخطبه يوم الجمعة في أول الصلاة و جعلت في العيدين بعد الصلاة، لأن الجمعة أمر دائم و تكون في الشهر مرارا و في السنه كثيرا، و إذا كثر ذلك على الناس ملّوا و تركوا و لم يقيموا عليه و تفرقوا عنه، فجعلت قبل الصلاة ليحتسبوا على الصلاة و لا يتفرقوا و لا يذهبوا، و أما العيدين فإنما هو في السنه مرتين و هو أعظم من الجمعة و الزحام فيه أكثر و الناس فيه أرغب، فإن تفرق بعض الناس بقى عامتهم و ليس هو كثير فيملّوا و يستخفوا به) (٤).

(١) بلا خلاف أجده فيه كما في الجواهر ففي صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: (في خطبه يوم الجمعة و ذكر خطبه مشتمله على حمد الله و الثناء عليه و الوصيه بتقوى الله و الوعظ. إلى أن قال. و اقرأ سورة من القرآن و ادع ربك و صل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم و ادع للمؤمنين و المؤمنات، ثم تجلس قدر ما يمكن هنيهة ثم تقوم و تقول: و ذكر الخطبه الثانيه و هي مشتمله على حمد الله و الثناء عليه و الوصيه بتقوى الله و الصلاة على محمد و آله و الأمر بتسميه الأئمه عليهم السلام إلى آخرهم و الدعاء بتعجيل الفرج. إلى أن قال. و يكون آخر كلامه إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ... الآية) (٤).

و خبر سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام: (يخطب. يعنى إمام الجمعة. و هو قائم يحمد الله-

١- (١) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب صلاة الجمعة ٣ و ٩.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ٧.

٣- (( ٣ و ٤ ) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ٢ و ٤.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ١.

بصيغته «الحمد لله» (و الثناء عليه) (١) بما سنع. و فى وجوب الثناء زياده على الحمد نظر (٢) و عبارته كثير. و منهم المصنف فى الذكرى. خاليه عنه (٣). نعم هو موجود فى الخطب المنقوله عن النبى و آله عليه و عليهم السلام (٤)،...

و يثنى عليه ثم يوصى بتقوى الله ثم يقرأ سوره من القرآن صغيره ثم يجلس، ثم يقوم فيحمد الله و يثنى عليه و يصلى على محمد صلى الله عليه و آله و سلم و على أئمة المسلمين و يستغفر للمؤمنين و المؤمنات فإذا فرغ من هذا أقام المؤذن فصلّى بالناس ركعتين يقرأ فى الأولى بسوره الجمعه و فى الثانية بسوره المنافقين(١).

و خبر الفضل عن الإمام الرضا عليه السلام: (و إنما جعلت خطبتين ليكون واحده للثناء على الله و التمجيد و التقديس لله (عز و جل) و الأخرى للحوائج و الأعداء و الإنذار و الدعاء و لما يريد أن يعلمهم من أمره و نهيه ما فيه الصلاح و الفساد)٢.

و الأخير و إن كان خاليا عن التحميد لكنه محمول على بيان المقصد الأصلي من الخطبتين من دون ذكر جميع ما له الدخل فيهما فلا يعارض ما تقدم من ذكر الحمد فى الخطبتين و الأولى أن يكون التحميد بلفظ الحمد لله كما فى صحيح محمد بن مسلم بل عن التذكرة يتعين ذلك للاحتياط و للتأسى و لأنه مأمور به فلا يجوز العدول إلى غيره.

(١) زياده على الحمد للأمر به فى صحيح ابن مسلم و خبر سماعه المتقدمين، و الثناء عليه هو الوصف بما هو أهله و لا يتقدر بقدر فيكفى أدناه.

(٢) من عطف الثناء على الحمد كما فى الأخبار و هذا يقتضى المغايره و قد ادعى عليه الإجماع كما فى الخلاف و الغنيه، و من كون الثناء هو تفسير الحمد كما فى كشف اللثام و يؤيده خلو عبارات جماعه من الأصحاب منه، و المتعين هو زياده الثناء على الحمد للأخبار.

(٣) عن الثناء.

(٤) فى مصباح الشيخ عن جابر عن أبى جعفر عليه السلام: (خطب أمير المؤمنين صلوات الله عليه يوم الجمعة فقال: الحمد لله ذى القدره و السلطان و الرأفه و الامتتان، أحمده على تتابع النعم و أعوذ به من العذاب و النقم) (٢) الحديث. و فى خبر زيد بن وهب: (خطب أمير المؤمنين عليه السلام يوم الجمعة فقال: الحمد لله الولي الحميد الحكيم المجيد الفعال لما يريد، علام الغيوب و ستار العيوب خالق الخلق و منزل القطر و مدبر الأمر رب السماء و الأرض و الدنيا و الآخرة وارث العالمين و خير الفاتحين، الذى من عظم شأنه أنه لا شىء مثله،-

ص: ٢٧٤

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب صلاه الجمعه حديث ٢ و ٦.

٢- (٣) مستدرک الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب صلاه الجمعه حديث ١.

إلا أنها (١) تشتمل على زياده على أقل الواجب (٢). (و الصلاة على النبي و آله) بلفظ الصلاة أيضا (٣)، و يقرنها بما شاء من النسب (٤) (و الوعظ) (٥) من الوصيه بتقوى

-تواضع كل شيء لعظمته و ذل كل شيء لعزته و استسلم كل شيء لقدرته، و قر كل شيء قراره لهيبته، و خضع كل شيء من خلقه لملكه و ربوبيته، الذى يمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه و أن تقوم الساعه و يحدث شيء إلا بعلمه، نحمده على ما كان و نستعينه من أمرنا على ما يكون و نستغفره و نستهديه (١) الحديث.

و فى مجمع البيان عن أول خطبه خطبها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم هى خطبه الجمعة فى بنى سالم بن عوف فقال: (الحمد لله الذى أحمده و أستعينه و أستغفره و أستهديه و أؤمن به و لا أكفره و أعادى من يكفره) ٢ الخبر.

(١) أى أن الخطب المنقول.

(٢) أى أقل الواجب من الثناء و هو مسماه.

(٣) كالتحميد بلفظ الحمد لله، فعن الأكثر وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله و سلم فى الخطبتين لصحيح ابن مسلم المتقدم، و عن المحقق فى النافع و المعبر و عن السيد عدم وجوب الصلاة فى الخطبه الأولى لخبر سماعه المتقدم حيث ذكر الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله و سلم فى الخطبه الثانيه فقط و لكن لا بد من تقيدها بصحيح ابن مسلم.

(٤) أى النعوت و الأوصاف، فى مصباح الشيخ عن جابر عن أبى جعفر عليه السلام: (خطب أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) فقال: الحمد لله ذى القدره و السلطان. إلى أن قال.

و أشهد أن محمدا عبده و رسوله قفى به المرسلين و ختم به النبيين و بعثه رحمه للعالمين (صلى الله عليه و على آله أجمعين)، و قد أوجب الصلاة عليه و أكرم مثواه لديه و أجمل إحسانه إليه أوصيكم عباد الله بتقوى الله. إلى أن قال فى الخطبه الثانيه: و أشهد أن محمدا عبده المصطفى و رسوله المجتبى و أمينه المرتضى أرسله بالحق بشيرا و نذيرا و داعيا إليه و سراجا منيرا، فبلغ رسالته و أدى الأمانه و نصح الأمه و عبد الله حتى أتاه اليقين، فصلى الله عليه و آله فى الأولين و صلى الله عليه و آله فى الآخرين و صلى الله عليه و آله يوم الدين، أوصيكم عباد الله بتقوى الله) (٢).

(٥) فعن الأ-كثر وجوبه فى الخطبتين لصحيح ابن مسلم المتقدم، و عن النافع و المعبر للمحقق عدم وجوب الوعظ فى الخطبه الثانيه لموثق سماعه المتقدم، و لكن لا بد من تقيده-

ص: ٢٧٥

١- (( ١ و ٢ )) مستدرک الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ٢ و ٣.

٢- (٣) مستدرک الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ١.

اللَّهِ وَ الْحَثُّ عَلَى الطَّاعَةِ، وَ التَّحْذِيرُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ، وَ الْاِغْتِرَارُ بِالْدُنْيَا، وَ مَا شَاكَلَ ذَلِكَ.

وَ لَا يَتَعَيَّنُ لَهُ لَفْظُ (١)، وَ يَجْزَى مَسْمَاهُ فَيَكْفَى أَطِيعُوا اللَّهَ أَوْ اتَّقُوا اللَّهَ وَ نَحْوَهُ، وَ يَحْتَمِلُ وَجُوبَ الْحَثِّ عَلَى الطَّاعَةِ، وَ الزَّجْرَ عَنِ الْمَعْصِيَةِ لِلتَّاسِي (٢) (وَ قَرَأَهُ سُورَهُ (٣) خَفِيفَهُ) قَصِيرَهُ، أَوْ آيَهُ تَامَهُ الْفَائِدَةُ بِأَنَّ تَجْمَعُ مَعْنَى مُسْتَقِلًا يَعْتَدُّ بِهِ مِنْ

-بصحيح ابن مسلم فضلا عن أن ما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام في خطبتي الجمعة كما في المصباح مشتمل على الوعظ. و قد جعل في المدارك عدم تحقق الخطبه عرفا إلا بالحمد و الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله و سلم و الوعظ و هو في محله.

(١) بل عن بعضهم نفى الخلاف فيه، و اختلاف الخطب المنقوله عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم و الأئمة عليهم السلام شاهد على ذلك، و لا يجب فيه التطويل بل لو قال: أطيعوا الله كفى كما نبه عليه العلامة في النهاية.

و عنه في النهاية: «أنه لا يكفي الاقتصار على التحذير من الاغترار بالدنيا و زخارفها لأنه قد يتناهى به المنكرون للمعاد، بل لا بد من الحمل على طاعة الله و المنع من المعاصي»، و يؤيده ما في موثق سماعه المتقدم: (يوصى بتقوى الله)، و ما في صحيح ابن مسلم المتقدم: (و الوصيه بتقوى الله) و هو الأولي.

(٢) فقد تقدم خبر جابر عن مصباح الشيخ الوارد في خطبتي أمير المؤمنين عليه السلام يوم الجمعة فقد ذكر أنه قال عليه السلام في الخطبه الأولى: (أوصيكم عباد الله بالتقوى) و كذا في الخطبه الثانيه فراجع.

(٣) تجب قراءه سورهُ خفيفه أى قصيره فى الخطبتين على المشهور و العمده هو موثق سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام: (ينبغى للإمام الذى يخطب بالناس يوم الجمعة أن يلبس عمامه فى الشتاء و الصيف، و يتردى ببرد يمينه أو عدنى، و يخطب و هو قائم، يحمد الله و يثنى عليه ثم يوصى بتقوى الله ثم يقرأ سورهُ من القرآن قصيره، ثم يجلس ثم يقوم فيحمد الله و يثنى عليه و يصلى على النبي صلى الله عليه و آله و سلم و على أئمة المسلمين، و يستغفر للمؤمنين و المؤمنات، فإذا فرغ من هذا قام المؤذن فأقام فصلى بالناس ركعتين) (١) الحديث.

و صحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام فى خطبه يوم الجمعة: (و ذكر خطبه مشتمله على حمد الله و الثناء عليه و الوصيه بتقوى الله و الوعظ. إلى أن قال. و اقرأ سورهُ من القرآن و ادع ربك و صلّ على النبي صلى الله عليه و آله و سلم و ادع للمؤمنين و المؤمنات، ثم تجلس قدر ما-

ص: ٢٧٤

وعد، أو وعيد، أو حكم، أو قصه تدخل في مقتضى الحال، فلا يجزى مثل «مدهامتان» (١)،...

-يمكن هنيهة ثم تقوم و تقول، و ذكر الخطبة الثانية و هي مشتملة على حمد الله و الثناء عليه و الوصية بتقوى الله و الصلاة على محمد و آله و الأمر بتسميه الأئمة عليهم السلام إلى آخرهم و الدعاء بتعجيل الفرج. إلى أن قال. و يكون آخر كلامه إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ... الآية(١).

و لكن خبر سماعه قد ذكر السورة في الخطبة الأولى فقط مع اشتماله على الكثير من المستحبات خصوصا أنه قد ورد بلفظ (ينبغي) الظاهر في عدم الوجوب فلذا ذهب أكثر المتأخرين كما في الروض إلى عدم وجوب سورة كاملة في الخطبة الأولى، و أما وجوب القراءة في الخطبة الثانية فليس عليه دليل من الأخبار إلا ما ورد في صحيح ابن مسلم:

(و يكون آخر كلامه إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ... الآية) و هذا لا يدل على وجوب قراءة السورة، إلا أن الشيخ في الخلاف و أكثر المتأخرين ذهبوا إلى الاجتزاء بالآية التامة التي تفيد معنى يعتد به بالنسبة إلى مقصود الخطبة سواء تضمنت وعدا أو وعيدا أو حكما أو قصصا فلا يجزى فيها نحو قوله تعالى: مُدْهَامَتَانِ (٢) و لا نحو قوله تعالى:

فَأَلْقَى السَّحْرَةَ سَاجِدِينَ (٣).

و القول بوجوب السورة في الأولى لخبر ابن مسلم المتقدم مع الاكتفاء بالآية في الثانية هو المتعين إذ لا دليل على الاستحباب بعد ورود الأمر بذلك و كون السند صحيحا لا يجوز طرحه.

و عن الذكري و المقاصد العلية و المفاتيح و غيرها قراءة ما تيسر لخبر صفوان بن يعلى: (أنه سمع النبي صلى الله عليه و آله و سلم يقرأ على المنبر و نادوا يا مالک) (٤) و هو مع كونه عاميا لا دلالة فيه إذ يمكن سماعه يقرأ في أثناء الموعظه.

و نسب للشيخ في الاقتصاد و الخلاف و ابن سعيد و ابن زهره قراءة السورة الخفيفة في الفصل بين الخطبتين، و هذا مما لا مستند له كما في الجواهر.

(١)الرحمن الآية: ٦٤.

ص: ٢٧٧

١- (١) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة الجمعة و آدابها حديث ١.

٢- (٢) الرحمن الآية: ٦٤.

٣- (٣) الشعراء الآية: ٤٦.

٤- (٤) صحيح مسلم ج ٣ ص ١٣.

و «ألقى السحره ساجدين» (١) و يجب: فيهما (٢) النيه (٣) و العربيه (٤)، و الترتيب بين الأجزاء كما ذكر (٥)، و الموالاه (٦) و قيام الخطيب مع قدره (٧)، و الجلوس

(١) الشعراء الآية: ٤٦.

(٢) في الخطبتين.

(٣) كما عن العلامه في نهايه الأحكام و الشهيد الثاني في الروض و الروضه، و المحقق الثاني في جامع المقاصد، لأصاله العباديه في كل الواجبات إلا ما خرج بالدليل، و لأن الخطبتين مكان الركعتين ففي صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: (إنما جعلت الجمعة ركعتين من أجل الخطبتين فهي صلاه حتى ينزل الإمام) (١) و مثله غيره.

و فيه: إن الأصل في الواجبات التوصليه كما قرر في محله، و الخبر محمول على أن الخطبتين في حكم الصلاه من ناحيه الثواب لخبر الفضل بن شاذان عن الإمام الرضا عليه السلام: (إنما صارت الجمعة إذا كان مع الإمام ركعتين. إلى أن قال. لأن الناس يتخطون إلى الجمعة من بعد، فأحب الله (عز و جل) أن يخفف عنهم لموضع التعب الذي صاروا إليه، و لأن الإمام يحبسهم للخطبه و هم منتظرون للصلاه و من انتظر الصلاه فهو في الصلاه في حكم التمام) ٢. و لذا لم يتعرض الأكثر للنيه في الخطبتين.

(٤) على المشهور للتأسي، و عن جماعه التفريق بين الحمد و الصلاه على النبي صلى الله عليه و آله و سلم فتجب العربيه و بين الوعظ فلا تجب و يجوز بغيرها لأن المقصود من الوعظ فهم معناه بأي لغة كان، و ذهب الشارح في الروض و هو ظاهر المنظومه للطباطبائي إلى وجوب العربيه في الوعظ و أيده في الحقائق بأن البلاد التي فتحت في صدر الإسلام من الروم و الفرس لم ينقل أن الوعظ كان فيها بالعربيه و لو وقع لنقل.

(٥) من تقديم الحمد ثم الصلاه ثم الوعظ ثم القراءه على المشهور فلو خالف أعاد على ما يحصل به الترتيب مع عدم فوات الموالاه، و يستفاد بعضه من موثق سماعه، لكن في الروض و المدارك نظر في تعينه، و عن المنتهى عده من المستحبات لعدم وجود خبر صريح في وجوب الترتيب إلا أن الترتيب أحوط.

(٦) عرفا بحيث يصدق عليه لفظ الخطيب، و على ما يصدر لفظ الخطبه.

(٧) بلا خلاف فيه لبدليه الخطبتين عن الركعتين المشروطتين بالقيام، و لصحيح معاويه عن أبي عبد الله عليه السلام: (إن أول من خطب و هو جالس معاويه. إلى أن قال. الخطبه و هو قائم خطبتان يجلس بينهما جلسه لا يتكلم فيها قدر ما يكون فصل ما بين الخطبتين) (٢). و خبر -

ص: ٢٧٨

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب صلاه الجمعة و آدابها حديث ٤ و ٣.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ١.



بينهما (١)، و إسماع العدد المعبر (٢)، و الطهارة من الحدث، و الخبث فى أصح

-أبى بصير: (سأل عن الجمعة كيف يخطب الإمام؟ قال: يخطب قائماً إن الله يقول:

وَ تَرَكُوكَ قَائِمًا) (١). و صحيح عمر بن يزيد عن أبى عبد الله عليه السلام: (و ليقعد قعدة بين الخطبتين) ٢ و هو ظاهر فى كون الخطيب قائماً حال الخطبة، بل صرح البعض بوجوب الطمأنينة حال القيام لبدليه الخطبتين عن الركعتين، و فيه: قد تقدم أن البدليه لا- تشمل جميع الأحكام بل القدر المتيقن منها هو الثواب فضلاً عن أنه لم يثبت استدامه المعصوم على الطمأنينة حال الخطبة، بل كما فى الحدائق ربما كان الظن بخلافها خصوصاً إذا طالت الخطبة.

و أما مع العجز عن القيام و لو مستنداً على شىء فقد صرح جماعه بجواز الجلوس حينئذ بل قيل هو المشهور خصوصاً مع تعذر الاستخلاف قضاء للبدليه عن الركعتين و إن كان الأحوط الاستتابة مع إمكانها.

(١) بين الخطبتين، على المشهور للتأسى و للأمر به فى خبر عمر بن يزيد المتقدم و كذا فى صحيح ابن مسلم و موثق سماعه المتقدمين، و عن المعبر احتمال الاستحباب لأن فعل النبى له قد يكون للاستراحة، و تابعه العلامة فى المنتهى، و فيه: إن الدليل على وجوب الجلوس غير منحصر بفعل النبى صلى الله عليه و آله و سلم بل هناك أخبار كثيرة قد أمرت به و ظاهرها الوجوب.

و يشترط فى الجلوس أن تكون خفيفه لصحيح ابن مسلم المتقدم: (ثم تجلس قدر ما يمكن هنيهة ثم تقوم) (٢)، و فى خبره الآخر: (ثم يقعد الإمام على المنبر قدر ما يقرأ قل هو الله أحد ثم يقوم فيفتح خطبته) ٤، و عن جماعه عدم وجوب التقييد بمقدار ما يقرأ سورة الإخلاص بل يكفى صدق الهنيهة و هو كذلك.

(٢) يجب على الإمام رفع الصوت فى الخطبة بحيث يسمع العدد المعبر فى انعقاد الجمعة كما صرح به العلامة و الشهيدان و جماعه لما روى: (أنه صلى الله عليه و آله و سلم كان إذا خطب يرفع صوته كأنه منذر جيش) (٣)، و لظهور النصوص المتضمنه للفظ (خطبهم و يخطب بهم) فى وجوب إسماعهم ففى خبر زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (و لا- جمعه لأقل من خمسة من المسلمين أحدهم الإمام، فإذا اجتمع سبعة و لم يخافوا أمهم بعضهم و خطبهم) (٤).

ص: ٢٧٩

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ٣ و ٢.

٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ١ و ٣.

٣- (٥) صحيح مسلم ج ٣ ص ١١.

٤- (٦) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ٤.

القولين (١) و الستر (٢)، كل ذلك للاتباع، و إصغاء (٣) من يمكن سماعه من

و تردد المحقق في الشرائع و غيره للأصل و لضعف ما روى عن العامة، و لكون أخبار الخطابه ظاهره في وجوب الخطبه على الإمام لا في على وجوب إسماعهم و لذا لو كان بعض العدد المعتبر مصابا بصمم أو كلهم لأمكن الإجزاء كما ذهب إليه العلامة في التذكرة و تبعه عليه غير واحد.

(١) للتأسي، و لكون الخطبتين بدلا عن الركعتين كما تقدم في بعض الأخبار و من المعروف اشتراط الصلاه بالطهاره من الحدث و الخبث، و ذهبت جماعه إلى عدم الاشتراط منهم المحقق في الشرائع و النافع و المعتبر و الحلبي و الآبي و العلامة في جمله من كتبه لعدم وجوب التأسي فيما لم يعلم وجهه، و لأن نصوص البدليه محموله على البدليه في الثواب، و عن البيان و الدروس اختصاص الطهاره بالحدثيه لا غير و لم يعلم مستنده، و إن ادعى الانصراف إلى الحدثيه من لفظ الطهاره و لكن لم يرد اشتراط الطهاره في الخطبه حتى يجرى الانصراف بل الدليل منحصر بنصوص البدليه التي عرفت عدم عمومها لجميع الأحكام الثابته للصلاه، هذا كله بالنسبه للإمام، و أما المأموم فلا- قائل باشتراط الطهاره فيه حال الخطبه، قال الشارح في المسالك: «ظاهر الأصحاب أنها. أى الطهاره. مختصه بالخطيب دون المأمومين» و في الروض: «لم أقف على قائل بوجوبها على المأموم».

(٢) أى الستر الصلاتي للرجل و المرأه للتأسي و لنصوص بدليه الخطبتين.

(٣) فيجب على المأموم السامع أن يصغى إلى الخطيب، سواء كان متكلماً أو لا، لأن الإصغاء هو الاستماع و هذا لا يستلزم عدم الكلام، فما عن القاموس من جعل ترك الكلام جزءاً مقدماً في الإصغاء ليس في محله إلا أن يكون مراده أنه جزء غالبى.

هذا و نسب الوجوب إلى الأكثر و فى الذكرى أنه المشهور لانتفاء فائده الخطبه بدونه و لخبر الدعائم عن أمير المؤمنين عليه السلام: (يستقبل الناس الإمام عند الخطبه بوجوههم و يصغون إليه) (١)، و لما دل على الصمت كخبر محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام: (إذا خطب الإمام يوم الجمعة فلا ينبغي لأحد أن يتكلم حتى يفرغ الإمام من خطبته) (٢)، و خبر المناهى: (نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عن الكلام يوم الجمعة و الإمام يخطب فمن فعل ذلك فقد لفا، و من لفا فلا جمعه له) (٣) و مثلها غيرها.

و عن الشيخ فى المبسوط و التبيان و المحقق فى النافع و المعتبر و العلامة فى جمله من كتبه و جماعه استحباب الإصغاء ضروره عدم توقف صدق الخطبه الواجبه على الإصغاء بل هى -

ص: ٢٨٠

١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ٥.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ١ و ٤.

## فى بلاغه الخطيب

(و يستحب بلاغه الخطيب) (٢) بمعنى جمعه بين الفصاحة التى هى ملكه يقتدر بها على التعبير عن مقصوده بلفظ فصيح، أى خال عن ضعف التأليف، و تنافر الكلمات، و التعقيد، و عن كونها غريبه وحشيه، و بين البلاغه التى هى ملكه يقتدر بها على التعبير عن الكلام الفصيح، المطابق لمقتضى الحال بحسب الزمان، و المكان، و السامع، و الحال، (و نراهته) عن الرذائل الخلقية و الذنوب الشرعية (٣)

-متوقفه على التلطف بها من المتكلم ليس إلا كما أن فائده الخطبه غير منحصره فى الإصغاء فى غير الوعظ بل هو لإظهار العبوديه بالتحميد و الثناء عليه (جل و علا)، و خبر الدعائم ضعيف السند لا يصلح لاعتماد الوجوب، و أخبار الصمت محموله على كراهه الكلام جمعا بينها و بين خبر أبى البخترى عن جعفر عن أبيه عليهما السّلام: (أن عليا قال: يكره الكلام يوم الجمعة و الإمام يخطب و فى الفطر و الأضحى و الاستسقاء) (١).

(١) سواء سمعوا الخطبه أو لا و قد اتفقوا على أن الكلام فى أثناء الخطبه لا يبطل الجمعة و لكن وقع الخلاف بينهم فى الإثم و عدمه، ففى المشهور حرمه الكلام على السامع و يدل عليه مضافا إلى وجوب الإصغاء بناء على تلازمهما، و كون الخطبه بدلا عن الركعتين ما عن جامع البنزطى عن الإمام الرضا عليه السّلام: (إذا قام الإمام يخطب فقد وجب على الناس الصمت) (٢)، و قد رواه فى الدعائم (٣) عن أبى عبد الله عليه السّلام إلا أنه محمول على الكراهه كما سمعت بالإضافه إلى ما روته العامه: (أن رجلا سأل النبى صلى الله عليه و آله و سلم و هو يخطب يوم الجمعة: متى الساعة؟ فقال صلى الله عليه و آله و سلم: ما أعددت لها؟ فقال: حب الله و رسوله صلى الله عليه و آله و سلم، فقال: إنك مع من أحببت) (٤).

و عن المرتضى تحريم كل ما لا يجوز مثله فى الصلاه لكون الخطبتين بدلا عن الركعتين، و عن المعتمر: «لكنه ضعيف».

(٢) قال الشارح فى الروض: «و إنما استحب ذلك لكون الكلام حينئذ يكون له أثر يبين فى القلوب و ذلك أمر مطلوب».

(٣) بشرط عدم منافاتها للعداله كالصغيره مع عدم الإصرار، و مستند الاستحباب ليكون وعظه أوقع فى النفوس كاستحباب المحافظه على أوائل الأوقات و غيرها من المستحبات الأكيده.

ص: ٢٨١

١- (١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ٥.

٢- (٢) نقله فى المعتمر و المختلف.

٣- (٣) مستدرک الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ٢.

٤- (٤) صحيح البخارى ج ٨ ص ٤٩.

بحيث يكون مؤتمرا بما يأمر به، منزجرا عما ينهى عنه، لتقع موعظته في القلوب، فإن الموعظه إذا خرجت من القلب دخلت في القلب، وإذا خرجت من مجرّد اللسان لم تتجاوز الآذان (و محافظته على أوائل الأوقات) ليكون أوفق لقبول موعظته (و التعمّم) شتاء وصيفا للتأسي (١) مضيفا إليها الحنك (٢)، و الرداء (٣)، و لبس أفضل الثياب (٤) و التطيب (٥)، (و الاعتماد على شيء) حال الخطبه من سيف، أو قوس، أو عصا للاتباع (٦).

### في من تنعقد به الجمعة

(و لا تنعقد) الجمعة (إلا بالإمام) العادل عليه السلام، (أو نائبه) خصوصا (٧)،

(١) لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعتم صيفا و شتاء و لخبر سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام: (ينبغي للإمام الذي يخطب بالناس يوم الجمعة أن يلبس عمامه في الشتاء و الصيف، و يتردى ببرد يمينه أو عدني)، (١) و لصحيح عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا كانوا سبعة يوم الجمعة فليصلوا في جماعه و ليلبس البرد و العمامه، و يتوكأ على قوس أو عصا، و ليقعد قعده بين الخطبتين، و يجهر بالقراءه و يقنت في الركعه الأولى منهما قبل الركوع) (٢) و لأن التعمم أوقر في النفوس.

(٢) أي إلى العمامه، و قد تقدم الدليل على استحباب التحنك في شرائط الصلاة.

(٣) لخبر سماعه و صحيح عمر بن يزيد المتقدمين، و لأن الرداء أوقر في النفوس.

(٤) ففي خبر هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام: (ليترين أحدكم يوم الجمعة يغتسل و يتطيب، و يسرح لحيته و يلبس أنظف ثيابه، و ليتهيا للجمعه، و ليكن عليه في ذلك اليوم السكينه و الوقار، و ليحسن عباده ربه، و ليفعل الخير ما استطاع، فإن الله يطلع إلى الأرض ليضاعف الحسنات) (٣)، و صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (لا تدع الغسل يوم الجمعة فإنه سنه، و شمّ الطيب و لبس صالح ثيابك) (٤).

(٥) لما مرّ من خبري هشام و زراره و غيرهما.

(٦) و لخبر عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام: (و يتوكأ على قوس أو عصا) (٤).

(٧) أي المنصوب للجمعه فقط.

ص: ٢٨٢

١- (١) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ٥.

٣- ( (٣ و ٤) الوسائل الباب - ٤٧ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ٢ و ٣.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ٢.

أو عموماً (١) (و لو كان) النائب (فقيها) جامعاً لشرائط الفتوى (مع إمكان)

(١) أى المنسوب للجمعه و غيرها كالولاه على الأمصار المنصوبين من قبل الإمام عليه السّلام هذا و اعلم أنه لا- خلاف بين القدماء أن الجمعه لا تجب إلا بحضور الإمام المعصوم عليه السّلام أو نائبه، بل قال فى الجواهر: «بلا خلاف أجده بين الأساطين من علماء المؤمنين بل المسلمين عدا الشافعى فلم يعتبرهما، بل هو من ضروريات فقه الإماميه إن لم يكن مذهبهم، بل يعرفه المخالف لهم منهم كما نسبه جماعه منهم إليهم على ما قيل» و ادعى عليه الإجماع كما عن جماعه، و بأن النبى صلى الله عليه و آله و سلم كان يعين للجمعه إماماً كما يعين القضاء و كذا الخلفاء من بعده، و لما دل على أن الجمعه من مناصب الإمامه كالقضاء و الحدود ففى خبر الجعفرىات عن على بن الحسين عن أبيه عليهما السّلام: (أن علياً عليه السّلام قال: لا يصح الحكم و لا الحدود و لا الجمعه إلا بإمام) (١)، و فى خبر الدعائم عن على عليه السّلام: «لا- يصلح الحكم و لا الحدود و لا الجمعه إلا بإمام» ٢، و فى الجواهر «و المروى عن كتاب الأشعثيات أن الجمعه و الحكومه لإمام المسلمين، و فى رساله الفاضل بن عصفور روى مرسلًا عنهم عليهم السّلام أن الجمعه لنا و الجماعه لشيعتنا، و كذا روى عنهم عليهم السّلام لنا الخمس و لنا الأنفال و لنا الجمعه و لنا صفو المال، و النبوى المشهور أربع للولاه: الفىء و الحدود و الصدقات و الجمعه» (٢).

و خبر الدعائم عن على عليه السّلام: (لا جمعه إلا مع إمام عدل تقى) (٣)، و فى كتاب العروس لجعفر بن أحمد القمى عن أبى جعفر عليه السّلام: (صلاه يوم الجمعه فريضه و الاجتماع إليها فريضه مع الإمام) ٥ و هذه الطائفة و إن كانت ضعيفه السند لإرسالها لكنها منجبره ببقية الأدله.

و لما ورد فى الصحيحه السجديه فى دعاء يوم الجمعه و ثانى العيدين: (اللهم إن هذا المقام مقام لخلفائك و أصفيائك و مواضع أمنائك فى الدرجه الرفيعه التى اختصاصتهم بها قد ابتزوها و أنت المقدر لذلك. إلى أن قال. حتى عاد صفوتك و خلفائك مغلوبين مقهورين مبتزين يرون حكمك مبدلاً و كتابك منبوذاً) (٤).

و لصحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام: (تجب الجمعه على سبعة نفر من -

ص: ٢٨٣

١- ( (١ و ٢) مستدرک الوسائل الباب - ٥ - من أبواب صلاه الجمعه حديث ٢ و ٤.

٢- (٣) جواهر الكلام ج ١١ ص ١٥٨.

٣- ( (٤ و ٥) مستدرک الوسائل الباب - ٥ - من أبواب صلاه الجمعه حديث ٤ و ٥.

٤- (٦) الصحيحه السجديه رقم الدعاء ٤٨.

-المسلمين ولا تجب على أقل منهم: الإمام وقاضيه والمدعى حقا والمدعى عليه، والشاهدان، والذي يضرب الحدود بين يدي الإمام(١) وهذا الأخير ظاهر في اشتراط الإمام المعصوم في وجوب الجمعة، وأما بقيه الأخبار التي استدلت بها على الاشتراط فهي ظاهره في إمام الجماعة أو الإمام الذي يحسن خطبه، وهذا أعم من المعصوم عليه السلام كما هو المدعى.

و عن الشهيد الثاني في رسالته في صلاة الجمعة القول بوجوب الجمعة عينا مع عدم اشتراط وجوبها بحضور المعصوم أو نائبه، و تبعه عليه سيد المدارك والكاشاني وجماعه و استدلت له بقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تُدِىَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ (٢) و بالأخبار و ادعى تواترها كما في المدارك منها: صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: (إنما فرض الله (عز و جل) على الناس من الجمعة إلى الجمعة خمسا و ثلاثين صلاة، منها صلاة واحدة فرضها الله (عز و جل) في جماعه و هي الجمعة، و وضعها عن تسعه، عن الصغير و الكبير و المجنون و المسافر و العبد و المرأة و المريض و الأعمى و من كان على رأس فرسخين)(٣).

و صحيح أبي بصير و محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: (من ترك الجمعة ثلاثا متواليات بغير عله طبع الله على قلبه) ٤ بل أنهاها بعضهم إلى مائتي حديث بحيث أن أربعين حديثا قد صرح بالوجوب، و خمسين حديثا ظاهره الوجوب و تسعين حديثا يدل على المشروعيه و الباقي يدل على فضل الجمعة، و هي مطلقه لم تشترط حضور الإمام عليه السلام أو نائبه.

و قال الشهيد الثاني في رسالته المعموله في صلاة الجمعة بعد ما أورد بعض هذه الأخبار:

«فكيف يسع المسلم الذي يخاف الله تعالى إذا سمع مواقع أمر الله تعالى و رسوله و أئمة عليهم السلام بهذه الفريضة و إيجابها على كل مسلم أن يقصر في أمرها و يهملها إلى غيرها و يتعلل بخلاف بعض العلماء فيها».

و مع ذلك كله لا بد من تقييد هذه الأدلة بحضور الإمام عليه السلام أو نائبه لما سمعت من أدله الاشتراط و للسيرة القائمة بين أصحاب الأئمة عليهم السلام على الترك فلو كانت الجمعة واجبه-

ص: ٢٨٤

- ١- (١) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ٥.
- ٢- (٢) الجمعة الآية: ٩.
- ٣- (( ٣ و ٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ١ و ١١.

-عينا على كل مسلم من دون اشتراط حضور الإمام أو نائبه فكيف ساغ لهم تركها بأجمعهم؟.

و الذى يدل على سيرتهم القائمه على ترك الجمعه صحيح زراره: (حنا أبو عبد الله عليه السلام على صلاه الجمعه حتى ظننت أنه يريد أن تأتيه فقلت: نغدو عليك؟ فقال: لا، إنما عنيت عندكم) (١)، و موثقه عبد الملك عن أبي جعفر عليه السلام: (مملك يهلك و لم يصل فريضه فرضها الله، قلت: كيف أصنع؟ قال: صلوا جماعه يعنى صلاه الجمعه) ٢.

و الذى فتح هذا القول بالوجوب العيني و عدم اشتراط حضور الإمام أو نائبه هو الشهيد الثانى فى رسالته و قد استقرب صاحب الجواهر أنه كتبها فى أوائل اجتهاده لأنه فى بقيه كتبه من الروض و المسالك و الروضه قد اشترط الحضور و لم يقل بالوجوب العيني، هذا كله فى زمن حضور الإمام عليه السلام، و أما فى زمن الغيبه كعصورنا فقد وقع الخلاف بينهم فقد ذهب ابن إدريس و سائر و الطبرسى و التونى و الفاضل الأصفهانى فى كشفه، إلى حرمه اقامتها و عدم مشروعيتها فى زمن الغيبه و قد نسب للمرتضى و ابن حمزه و ابن زهره و للشيخ فى كتاب الجمل و الخلاف و إلى الشهيد فى الذكرى.

و استدل له بأن المشروط عدم عند عدم شرطه فإذا كانت الجمعه مشروطه بحضور الإمام فهى محرمه عند غيبته، و لأن الجمعه من مناصب الإمامه فكما اشترط إذنه فى الحضور فيشترط فى الغياب، و لأن الظهر ثابتة بيقين فلا تسقط بفعل غيرها و ذهب المشهور إلى مشروعيتها فى زمن الغيبه و إن كانت الجمعه من مناصب الإمامه لصدور الإذن منهم عليهم السلام لشيعتهم فى إقامتها و هذا مطلق يشمل زمن الحضور و الغياب و الذى يدل على صدور الإذن جمله من النصوص بل ادعى فى الجواهر تواترها منها: صحيح زراره المتقدم الوارد فى الحث على إقامه الجمعه، و موثق عبد الملك المتقدم كذلك.

و منها: صحيح منصور عن أبي عبد الله عليه السلام: (يجمع القوم يوم الجمعه إذا كانوا خمسه فما زادوا فإن كانوا أقل من خمسه فلا جمعه لهم) (٢)، و صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (قلت لأبى جعفر عليه السلام: على من تجب الجمعه؟ قال: تجب على سبعة نفر من المسلمين، و لا جمعه لأقل من خمسه من المسلمين أحدهم الإمام، فإذا اجتمع سبعة و لم يخافوا أمهم بعضهم و خطبهم) (٣)، و خبر الفضل بن عبد الملك: (سمعت أبا عبد الله عليه السلام: إذا كان قوم فى قريه صلوا الجمعه أربع ركعات، فإن كان لهم من يخطب لهم جمعوا إذا كانوا خمس نفر، و إنما جعلت الركعتين لمكان الخطبتين) ٥ و مثلها غيرها.-

ص: ٢٨٥

١- ( (١ و ٢) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب صلاه الجمعه حديث ١ و ٢.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاه الجمعه حديث ٧.

٣- ( (٤ و ٥) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاه الجمعه حديث ٤ و ٥.

و- منها: ما ورد في بيان كيفية الجمعة و أحكامها كخبر عمر بن حنظله: (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: القنوت يوم الجمعة، فقال عليه السلام: أنت رسولي إليهم في هذا، إذا صليتم في جماعه ففي الركعه الأولى و إذا صليتم وحدانا ففي الركعه الثانيه) (١).

و نوقشت هذه الأخبار بأنها إذن خاص لجماعه خاصه كما في خبرى زراره و عبد الملك أو أنها إذن في وقت الحضور فقط، أو أنها قد صدرت من إمامين و هما الباقر و الصادق و هذا ينفع بالنسبه لمن كان في عصرهما و أما في عصر زمن الغيبه فلا يجدى إلا إذن الغائب عليه السلام و هو غير موجود.

و المناقشه مردوده لأن هذه الأخبار ظاهره في أن حكم الجمعة بنفسها عند عدم وجوبها لعدم حضورها مع المعصوم هو استحباب إتيانها بمعنى أنها أحد فردى الواجب من الظهر و الجمعة إلا أن الجمعة أفضل لمكان الحث عليها و الترغيب بها.

هذا و ذهب المحقق الثانى أن التخيير المذكور ثابت للفقيه في زمن الغيبه، و عليه فلا يشرع فعل الجمعة في الغيبه بدون حضور الفقيه الجامع للشرائط، و نسب للعلامه في المختلف و للشهيد في شرح الإرشاد و هو الظاهر من عباره الدروس و اللمعه هنا، و دليلهم أن الفقيه هو المنصب من قبلهم عليهم السلام في الحكم و القضاء و الإفتاء و الحدود و غير ذلك مما هو من مناصب الإمامه و صلاه الجمعة منها.

و فيه: إن النصوص المستفيضه و المتواتره المتضمنه للإذن من قبلهم عليهم السلام في إقامة الجمعة خاليه عن اشتراط الإذن، بل أكثرها صريح في عدم الاشتراط كصحيحى زراره و صحيح منصور بن حازم و خبر عبد الملك و خبر الفضل و خبر ابن حنظله، و قد تقدم ذكر الجميع، و أما أدله نصب الفقيه لكل ما هو من مناصب الإمامه و بهذا قال البعض بولايته فسيأتى التعرض له إن شاء الله تعالى فيما بعد و ستعرف عدم النصب إلا في الإفتاء و القضاء ليس إلا.

ثم إذا أقيمت فهل يجب السعى إليها للآيه: إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ (٢) و هو ظاهر الشهيد في شرح الإرشاد، و عن فخر المحققين و كشف اللثام و جماعه عدم وجوب السعى إليها و يستدل لهم بصحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام:

(صلاه الجمعة فريضه و الاجتماع إليها فريضه مع الإمام، فإن ترك رجل من غير عله-

ص: ٢٨٦

١- (١) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب القنوت حديث ٥.

٢- (٢) الجمعة الآيه: ٩.



(الاجتماع (١) فى الغيبه). هذا قيد فى الاجتزاء بالفقيه حال الغيبه (٢) لأنه منصوب من الإمام عليه السّلام عموماً بقوله: «انظروا إلى رجل قد روى حديثنا» إلى آخره (٣)، و غيره (٤).

-ثلاث جمع فقد ترك ثلاث فرائض، و لا يدع ثلاث فرائض من غير عله إلا منافق(١).

(١) لعدم التقية.

(٢) و هو ظاهر فى كون التخيير فى زمن الغيبه ثابت للفقيه الجامع للشرائط فقط كما هو قول المحقق الثانى و قد عرفت ضعفه.

(٣) و هو إشاره إلى مقبوله عمر بن حنظله و قد ورد فيه: «ينظران من كان منكم ممن قد روى حديثنا و نظر فى حلالنا و حرامنا و عرف أحكامنا فليرضوا به حكماً فإنى قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فإنما استخفّ بحكم الله و علينا ردّ و الرادّ علينا الراد على الله و هو على حدّ الشرك بالله»(٢) و ليس فيه (انظروا إلى رجل) كما أورده الشارح.

(٤) كمشهوره أبى خديجه: (بعثنى أبو عبد الله عليه السّلام إلى أصحابنا فقال: قل لهم إياكم إذا وقعت بينكم خصومه. إلى أن قال. أن تحاكموا إلى أحد من الفساق، اجعلوا بينكم رجلاً قد عرف حلالنا و حرامنا فإنى قد جعلته عليكم قاضياً و إياكم أن يخاصم بعضكم بعضاً إلى السلطان الجائر)(٣).

و صريح هذين الخبرين أن الفقيه مما له منصب القضاء لرفع الخصومه ليس إلا، و ليس فيها ظهور أو إشعار بأن للفقيه حق إقامه الجمع دون غيره من المسلمين، فضلاً عن عدم دلالتها على أن للفقيه كل ما ثبت للمعصوم عليه السّلام من مناصب الإمامه.

و أما التوقيع الوارد عن الحجّه عليه السّلام: (و أما الحوادث الواقعه فارجعوا فيها إلى رواه حديثنا فإنهم حجّتى عليكم و أنا حجّه الله)(٤) فهو ظاهر فى الإفتاء، و لهذا قلنا إن للفقيه حق القضاء و الإفتاء فقط، و ما تقدم هو عمده دليل من قال بولاية الفقيه و قد عرفت عدم دلالتها، و منه تعرف عدم كون الفقيه مأذوناً بخصوصه لإقامه الجمع فى زمن الغيبه.

ص: ٢٨٧

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاه الجمع حديث ٨ و ١٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب صفات القاضى حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب صفات القاضى حديث ٦.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب صفات القاضى حديث ٩.

و الحاصل أنه مع حضور الإمام عليه السّلام لا تتعدّد الجمعه إلا به، أو بنائيه الخاص و هو المنصوب للجمعه، أو لما هو أعم منها (١)، و بدونه (٢) تسقط، و هو موضع وفاق.

و أما في حال الغيبه. كهذا الزمان. فقد اختلف الأصحاب في وجوب الجمعه و تحريمها: فالمصنّف هنا أوجبها مع كون الإمام (٣) فقيها لتتحقق الشرط و هو إذن الإمام (٤) الذي هو شرط في الجمله (٥) إجماعا، و بهذا القول صرّح في الدروس أيضا، و ربما قيل بوجوبها حينئذ (٦) و إن لم يجمعها فقيه عملا- بإطلاق الأدله و اشتراط الإمام عليه السّلام، أو من نصبه إن سلّم فهو مختصّ بحاله الحضور، أو بإمكانه (٧)، فمع عدمه (٨) يبقى عموم الأدله من الكتاب و السنّه خاليا عن المعارض، و هو ظاهر الأكثر و منهم المصنّف في البيان، فإنهم يكتفون بإمكان الاجتماع مع باقى الشرائط (٩).

و ربما عبروا عن حكمها حال الغيبه بالجواز تاره، و بالاستحباب أخرى نظرا إلى إجماعهم على عدم وجوبها حينئذ عينا (١٠)، و إنما تجب على تقديره (١١) تخيرا

(١) من الجمعه كالولاه.

(٢) و بدون حضور الإمام أو نائبه الخاص تسقط الجمعه.

(٣) أى إمام الجمعه.

(٤) أى إذن الإمام المعصوم عليه السّلام، و لكن قد عرفت أن المعصوم قد أذن للجميع في إقامه الجمعه عند عدم التقيه و لم ينحصر الإذن بالفقيه الجامع للشرائط.

(٥) مع غض البصر عن كون الإذن خاصا أو عاما.

(٦) أى في حال الغيبه.

(٧) قد عرفت أن إقامه الجمعه في حال الغيبه و إن لم يجمعها فقيه لورود الإذن منهم عليهم السّلام، لا لكون الاشتراط مختصا بحال الحضور أو إمكانه.

(٨) أى عدم الحضور أو عدم إمكان إقامه الجمعه للمعصوم عليه السّلام.

(٩) لورود الإذن لهم في الإقامه بلا فرق بين الحضور و عدمه ما دام المعصوم أو نائبه لا يمكن لهما إقامه الجمعه.

(١٠) لإجماعهم على أن الوجوب العيني مشروط بحضور المعصوم أو نائبه.

(١١) على تقدير إمكان الاجتماع في حال الغيبه.

بينها، و بين الظهر، لكنها عندهم أفضل من الظهر و هو معنى الاستحباب، بمعنى أنها واجبه تخيرا مستحبه عينا كما فى جميع أفراد الواجب المخير إذا كان بعضها راجحا على الباقي، و على هذا ينوى بها الوجوب و تجزى عن الظهر، و كثيرا ما يحصل الالتباس فى كلامهم بسبب ذلك (١) حيث يشترطون الإمام، أو نائبه فى الوجوب إجماعا، ثم يذكرون حال الغيبه، و يختلفون فى حكمها فيها (٢) فيوهم أن الإجماع المذكور يقتضى عدم جوازها حينئذ بدون الفقيه (٣)، و الحال أنها فى حال الغيبه لا تجب عندهم عينا (٤)، و ذلك (٥) شرط الواجب العيني خاصة (٦). و من هنا (٧) ذهب جماعه من الأصحاب (٨) إلى عدم جوازها حال الغيبه لفقد الشرط المذكور.

و يضعف بمنع عدم حصول الشرط أولا لإمكانه بحضور الفقيه (٩)، و منع اشتراطه (١٠) ثانيا لعدم الدليل عليه من جهة النص فيما علمناه (١١).

(١) أى بسبب اشتراط المعصوم أو نائبه فى الوجوب العيني ثم الحكم بأنها فى حال الغيبه مستحبه أو مباحه.  
(٢) فى الغيبه.

(٣) لأنه النائب عن المعصوم بعد كون الجمعه من مناصب الإمامه.

(٤) و لذا حكموا تاره باستحبابها و أخرى بإباحتها مع إمكان الاجتماع مع باقى الشرائط.

(٥) أى حضور المعصوم أو نائبه.

(٦) بعد عدم ثبوت الفقيه نائبا عن المعصوم فى إقامه الجمعه، بل ما ورد إنما هو فى القضاء و الإفتاء ليس إلا.

(٧) من دعوى الإجماع على أن وجوب الجمعه مشروط بالمعصوم أو نائبه.

(٨) كابن إدريس و سلالر و ظاهر المرتضى و قد تقدم عرضه بالتفصيل.

(٩) و فيه أن أدله تنصيه منحصر فى القضاء و الإفتاء ليس إلا، نعم كان على الشارح تضعيف هذا القول بورود الإذن منهم عليهم السلام فى إقامه الجمعه لكل من يمكن له الاجتماع مع باقى الشرائط سواء وجد فقيه أو لا.

(١٠) أى منع اشتراط حضور المعصوم أو نائبه فى الوجوب العيني للجمعه.

(١١) و فيه: يكفى فى الاشتراط دعاء السجاده عليه السلام الوارد فى الصحيحه السجديه و قد تقدم ذكره فضلا عن أخبار دعائم الإسلام و الجعفریات بالإضافة إلى سيره أصحاب الأئمه عليهم السلام على ترك الجمعه الكاشف عن اشتراط الجمعه بحضور المعصوم أو نائبه..

و ما يظهر من جعل مستنده الإجماع فإنما هو على تقدير الحضور (١)، أما في حال الغيبة فهو محل النزاع فلا يجعل (٢) دليلا فيه (٣) مع إطلاق القرآن الكريم (٤) بالحث العظيم المؤكّد (٥) بوجوه كثيره (٦) مضافا إلى النصوص المتضافره على وجوبها بغير الشرط المذكور (٧) بل في بعضها ما يدلّ على عدمه (٨) نعم يعتبر اجتماع باقى الشرائط و منه (٩) الصلاه على الأئمه و لو إجمالا (١٠)، و لا ينافيه ذكر غيرهم (١١).

(١) و فيه لو كان كذلك لما احتاج الفقهاء إلى ثبوت الإذن في إقامه الجمع حالي الغيبه مع أن الكتب الفقهيه عندهم مليئه نقضا و إبراما بالبحث في وجود إذن المعصوم.

(٢) أى الإجماع على الاشتراط.

(٣) أى فى الاشتراط.

(٤) و هو قوله تعالى: إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَ ذَرُوا الْبَيْعَ (١)

و فيه: إن الآيه فى مقام بيان وجوب السعى عند الانعقاد و ليس فى مقام بيان ما له الدخلى فى الانعقاد كما هو محل النزاع.

(٥) هذا الإطلاق.

(٦) منها: تخصيص النداء بالمؤمنين، و سوق الكلام على طريق الخطاب للإشعار بأن المذكور أمر مهم عظيم الشأن، و كون النهى عما يضادها من البيع و غيره، و قوله تعالى عقيب ذلك: ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ .

(٧) أى بغير اشتراط حضور المعصوم أو نائبه، و مراده من هذه النصوص هى نصوص الإذن الصادر منهم عليهم السّلام كقوله عليه السّلام فى صحيح زراره: (فإذا اجتمع سبعة و لم يخافوا أمهم بعضهم و خطبهم) و قد تقدم نقله سابقا.

(٨) كصحيح زراره المتقدم و لكن عرفت و رودها مورد الإذن منهم عليهم السّلام فهو على الاشتراط أدل.

(٩) أى و من باقى الشرائط.

(١٠) من دون ذكر أسمائهم بالتفصيل، قد تقدم أن أجزاء الخطبه الواجبه هى الحمد و الصلاه على النبى و آله و الوعظ و قراءه سوره من القرآن خفيفه، و الصلاه على الأئمه عليهم السّلام مندرج فى الثانى كما هو واضح.

(١١) من خلفاء الجور إذا كان للتقيه.

ص: ٢٩٠

و لو لا دعواهم الإجماع على عدم الوجوب العيني (١) لكان القول به (٢) في غاية القوه (٣)، فلا- أقل من التخييري مع رجحان الجمعه، و تعبير المصنف و غيره بإمكان الاجتماع يريد به الاجتماع على إمام عدل (٤)، لأن ذلك (٥) لم يتفق في زمن ظهور الأئمه غالبا (٦)، و هو السر (٧) في عدم اجتزائهم (٨) بها عن الظهر مع ما نقل من تمام محافظتهم عليها، و من ذلك سرى الوهم

### في عدد من تنعقد بهم الجمعه

(و اجتماع خمسه فصاعدا)

(١) إلا بحضور المعصوم أو نائبه.

(٢) أى بالوجوب العيني و إن لم يحضر المعصوم أو نائبه.

(٣) كما ذهب إليه في رسالته المعموله في صلاه الجمعه و هي من أول ما صنّف ثم عدل عنه إلى اشتراط الوجوب العيني بالحضور كما تقدم بسط الكلام فيه.

(٤) أى غير فاسق.

(٥) أى عداله إمام الجمعه.

(٦) لأن المقيم للجمعه في عصر الحضور هو السلطان الجائر أو الولاه على الأمصار، و فسقهم مشهور معلوم عند العوام فضلا عن الخواص.

(٧) أى عدم عداله إمام الجمعه في زمن الحضور.

(٨) أى في عدم اجتزاء أصحاب الأئمه عليهم السّلام بالجمعه عن الظهر ففي خبر أبي بكر الحضرمي: (قلت لأبي جعفر عليه السلام: كيف تصنع يوم الجمعه؟ قال عليه السّلام: كيف تصنع أنت؟ قلت: أصلى في منزلي ثم أخرج فأصلي معهم، قال: كذلك أصنع أنا) (١)، و خبر حمران بن أعين: (قلت لأبي جعفر عليه السّلام: جعلت فداك إنا نصلي مع هؤلاء يوم الجمعه و هم يصلون في الوقت فكيف نصنع؟ فقال: صلّوا معهم فخرج حمران إلى زراره فقال له: قد أمرنا أن نصلي معهم بصلاتهم، فقال زراره: ما يكون هذا إلا بتأويل. فقال له حمران: قم حتى نسمع منه، قال: فدخلنا عليه فقال له زراره: إن حمران أخبرنا عنك إنك أمرتنا أن نصلي معهم فأنكرت ذلك، فقال لنا: كان الحسين بن علي عليه السّلام يصلي معهم ركعتين فإذا فرغوا قام فأضاف إليها ركعتين) ٢، و صحيح زراره: (قلت لأبي جعفر عليه السّلام: إن أناسا رووا عن أمير المؤمنين عليه السّلام أنه صلّى أربع ركعات بعد الجمعه لم يفصل بينهن بتسليم فقال: يا زراره إن أمير المؤمنين عليه السّلام صلى خلف فاسق فلما سلّم و انصرف قام أمير المؤمنين عليه السّلام فصلّى أربع ركعات لم يفصل بينهن بتسليم،-

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ٣ و ٥.

(أحدهم الإمام) في الأصح، و هذا يشمل شرطين:

أحدهما: العدد و هو الخمسه في أصح القولين لصحه مستنده (١) و قيل

فقال له رجل إلى جنبه: يا أبا الحسن صليت أربع ركعات لم تفصل بينهن؟ فقال: إنها أربع ركعات مشبهات فسكت، فو الله ما عقل ما قال له (١) و الأخير و إن كان ظاهرا بل صريحا في أن عدم الاجتزاء بالجمعه من أجل فسق إمام الجمعه إلا أن الشارح يريد أن يستدل من هذه الأخبار أن إتيانهم بالظهر إنما كان لفسق إمام الجمعه فقط لا لأن وجوب الجمعه مشروط بحضور المعصوم أو نائبه و لذا نسب الوهم إلى من اعتقد أن إتيانهم بالظهر إنما كان لأجل أن الجمعه مشروطة بالحضور، و قد عرفت من دعاء الصحيفه السجديه و غيرها أن الجمعه من مناصب الإمامه فوجوبها العيني مشروط به كما تقدم.

(١) لا خلاف في اشتراط العدد في صحه الجمعه و إنما الخلاف في عدده فذهب المشهور أنه خمسه أحدهم الإمام اقتصارا في تقييد الآيه الشريفه على موضع الوفاق و للأخبار الداله على ذلك منها: صحيح منصور عن أبي عبد الله عليه السّلام: (يجمع القوم يوم الجمعه إذا كانوا خمسهم فما زاد، و إن كانوا أقل من خمسهم فلا جمعه لهم) (٢)، و صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السّلام: (لا- تكون الخطبه و الجمعه و صلاه ركعتين على أقل من خمسهم رهط، الإمام و أربعة) (٣)، و صحيح البقباق عن أبي عبد الله عليه السّلام (إذا كان قوم في قريه صلوا الجمعه أربع ركعات، فإن كان لهم من يخطب بهم جمعوا إذا كانوا خمسهم نفر) (٤).

و عن الصدوق و الشيخ و بنى حمزه و زهره و البراج أنه سبعة أحدهم الإمام للأخبار منها:

صحيح عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السّلام (إذا كانوا سبعة يوم الجمعه فليصلوا في جماعة) (٥). و خير محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السّلام: (تجب الجمعه على سبعة نفر من المسلمين، و لا تجب على أقل منهم: الإمام و قاضيه و المدعى حقا و المدعى عليه و الشاهدان و الذى يضرب الحدود بين يدي الإمام) (٦). و جمع الشيخ بين الطائفتين بحمل أخبار السبعة على الوجوب العيني و بحمل أخبار الخمسه على الوجوب التخييري و يؤيده صحيح زراره: (قلت لأبي جعفر عليه السّلام: على من تجب الجمعه؟ قال: تجب على سبعة نفر من المسلمين و لا جمعه لأقل من خمسهم من المسلمين أحدهم الإمام، فإذا اجتمع سبعة و لم يخافوا أمهم بعضهم و خطبهم) (٣)، فقله عليه السّلام: (لا- جمعه لأقل من خمسهم) يشمل الوجوب العيني و التخييري، و الثابت مع السبعة هو الوجوب العيني.

ص: ٢٩٢

١- (١) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب صلاه الجمعه حديث ٤.

٢- (( ١-٢-٣-٤-٥-٦ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاه الجمعه حديث ٧ و ٢ و ٦ و ١٠ و ٩.

٣- (٧) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاه الجمعه حديث ٤.

سبعة، و يشترط كونهم ذكورا (١) أحرارا (٢) مكلفين (٣) مقيمين (٤) سالمين عن المرض (٥)...

و لو قيل: إن أخبار الخمسة تدل على المشروعيه و أخبار السبعة على الوجوب لكان أنسب.

(١) بلا خلاف فيه و يدل عليه صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام فى حديث: (منها صلاة واحده فرضها الله عز و جل) فى جماعه و هى الجمعه و وضعها عن تسعه: عن الصغير و الكبير و المجنون و المسافر و العبد و المرأه و المريض و الأعمى و من كان على رأس فرسخين(١)، و صحيح ابن مسلم و أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث: (منها صلاة واجبه على كل مسلم أن يشهدا إلا خمسه: المريض و المملوك و المسافر و المرأه و الصبى)٢ و مثلها غيرها.

(٢) فلا تجب على العبد بلا خلاف فيه للنصوص السابقه، و بقيد الحريه يخرج القن و المدبّر و المكاتب مطلقا و إن أدّى بعض ما عليه لأذن المبعّض ليس بحرّ، و يمكن القول بأن الوارد فى النصوص استثناء المرأه فيبقى الخنثى تحت عموم من يجب عليه الحضور، و أيضا قد استثنى العبد و لا يصدق على المبعّض و لذا ذهب الشيخ فى المبسوط إلى الوجوب على المبعّض إذا هياه المولى فاتفقت الجمعه فى نوبته، و فيه: أنه يصدق عليه أنه عبد مكاتب و قد تحرر بعضه و عليه فلا يجب عليه الحضور تمسكا بإطلاق الخبر.

(٣) فيشترط البلوغ و العقل، و هو من الضروريات كما فى الجواهر، نعم تصح من المميز بناء على صحه عباداته و شرعيتها.

(٤) فلا تجب على المسافر بلا خلاف فيه للنصوص السابقه، و يدخل فى المسافر كل مسافر حكمه التقصير، و يخرج حينئذ كثير السفر و ناوى الإقامه و العاصى بسفره، و أما المسافر الذى لا يجب عليه التقصير كالحاصل فى أحد المواضع الأربعة فجزم العلامة فى التذكره بوجوب حضوره، و قطع الشهيد فى الدروس بتخيره بين الفعل و الترك و الأظهر عدم الوجوب لعموم النصوص السابقه و إن جاز له الإتمام بدليل من خارج.

(٥) أما المريض فلا يجب عليه الحضور بالاتفاق، و صرح العلامة فى التذكره بعدم الوجوب سواء شقّ عليه الحضور أو لا تمسكا بإطلاق النصوص السابقه، و اعتبر الشهيد الثانى فى المسالك و الروض و جماعه تقييده بالمشقه التى لا يتحمل مثلها عاده أو خوف زياده المرض أو بطلان البرء، و هو تقييد للنص من غير دليل، و يلحق بالمريض الكبير الذى يعجز عن-

ص: ٢٩٣



و البعد (١) المسقطين، و سيأتي ما يدل عليه.

-السعى إلى الجمعة أو تحصل له مشقه و قد صرح باستثنائه في صحيح زراره المتقدم.

و كذا لا يجب الحضور على الأعمى بلا خلاف فيه للنصوص السابقة، و هي مطلقه سواء كان مما يشق عليه الحضور و عدمه، و سواء وجد قائدا أو كان قريبا للمسجد للإطلاق.

و ذهب الشيخ إلى استثناء صاحب العرج مع أن النصوص خاليه منه، نعم قيده المحقق في المعتمد بالبالغ حد الإقعاد و هو حسن لأن من هذا شأنه فهو من مصاديق المريض و غير متمكن للسعى إلى الجمعة.

و اعلم أن في حكم هذه الأعذار المطر بل في التذكرة أنه لا خلاف فيه بين العلماء، و يدل عليه صحيح عبد الرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام: (لا بأس أن تدع الجمعة في المطر) (١). و ألحق العلامة و بعض من تأخر عنه بالمطر الوحل و الحر و البرد الشديدين إذا خاف الضرر معهما، و هو حسن للحرج، و ألحق الشهيد الثاني في المسالك و الروض خائف احتراق الخبز أو فساد الطعام و يجب تقييده بالمضر فوته كما في المدارك.

(١) فلا يجب الحضور على من بعد أكثر من فرسخين للأخبار الآتى بعضها، لكن اختلفوا فعن الشيخ في المبسوط و الخلاف و المرتضى و ابن إدريس بل هو المشهور أن حده أزيد من فرسخين لصحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: (تجب على من كان منها على رأس فرسخين، فإذا زاد على ذلك فليس عليه شيء) (٢).

و اختار الصدوق و ابن حمزه أنه من كان على رأس الفرسخين فلا يجب عليه الحضور لصحيح زراره عن أبي جعفر المتقدم: (و وضعها عن تسعه. إلى أن قال. و من كان منها على رأس فرسخين) (٣) و حملت هذه الروايه على إرادته الزائد عن الفرسخين لأن الترجيح للخبر السابق المؤيد بطائفه من الأخبار التي سيمر عليك بعضها.

و ذهب ابن أبي عقيل إلى أن الجمعة تجب من غدا من منزله بعد صلاه الغداه فيدرك الجمعة، و ذهب ابن الجنيد إلى وجوب السعى إليها على كل مسلم إذا راح منها أدرك منزله قبل خروج نهار يومه و مستندهما صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (الجمعه واجبه على من إن صلى الغداه في أهله أدرك الجمعة، و كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إنما يصلى العصر في وقت الظهر في سائر الأيام كي إذا قضاوا الصلاه مع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم رجعوا إلى -

ص: ٢٩٤

١- (١) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ٦.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ١.

و ثانيهما: الجماعة بأن يأتوا بإمام منهم، فلا تصح فرادى (١). وإنما

-رحالهم قبل الليل، و ذلك سنة إلى يوم القيامة(١).

و أوجب عنها بأن المراد منها هو الفرسخان لصحيح محمد بن مسلم و زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (تجب الجمعة على كل من كان منها على فرسخين) ٢، و لخبر الفضل بن شاذان عن الإمام الرضا عليه السلام: (إنما وجبت الجمعة على من يكون على فرسخين لا أكثر من ذلك لأن ما يقصّر فيه الصلاة يريدان ذاهبا، أو يريد ذاهبا و يريد جاثيا، و يريد أربعة فراسخ، فوجبت الجمعة على من هو على نصف البريد الذي يجب فيه التقصير، و ذلك أنه يجيء فرسخين و يذهب فرسخين فذلك أربعة فراسخ و هو نصف طريق المسافر) ٣.

ثم من لا يجب عليه حضور الجمعة فلو تكلف الحضور وجب عليه الجمعة و انعقدت به سوى من خرج عن التكليف كالصبي و المجنون فالحكم في المسافر و الأعمى و المريض و الهرم و البعيد مقطوع به بين الأصحاب كما في المدارك و أما في المرأة فلو حضرت لا تحتسب من العدد بالاتفاق لصحيح الفضل بن عبد الملك: (فإن كان لهم من يخطب لهم جمعوا إذا كانوا خمسهم نفر) (٢) و هو ظاهر في الرجال فقط.

و لكن هل تسقط عنها الظهر و تجزئها الجمعة لخبر حفص بن غياث عن ابن أبي ليلى قال:

«إن الله (عز و جل) فرض الجمعة على جميع المؤمنين و المؤمنات و رخص للمرأة و المسافر و العبد أن لا يأتوها، فلما حضروها سقطت الرخصة و لزمهم الفرض الأول، فمن أجل ذلك أجزأ عنهم، فقلت: عمن هذا؟ فقال: عن مولانا أبي عبد الله عليه السلام» (٣)، و في الصحيح عن أبي همام عن أبي الحسن عليه السلام: (إذا صلت المرأة في المسجد مع الإمام يوم الجمعة الجمعة ركعتين فقد نقصت صلاتها، و إن صلت في المسجد أربعاً نقصت صلاتها، لتصل في بيتها أربعاً أفضل) (٤) و وجه الاستدلال أن نقص الصلاة محمول على نقصان الثواب الدال على صحة الجمعة و إجزائها.

(١) لا خلاف في اشتراط الجماعة في الجمعة فلا تصح فرادى و إن حصل العدد للأخبار منها: صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (منها صلاة واحدة فرضها الله عزّ و جلّ في جماعه و هي الجمعة) (٥).

ص: ٢٩٥

١- (١ و ٢ و ٣) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ١ و ٥ و ٤.

٢- (٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ٦.

٣- (٥) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ١.

٤- (٦) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ١.

٥- (٧) الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ١.

يشترطان في الابتداء لا في الاستداه (١)، فلو انفضّ العدد بعد تحريم الإمام أتم الباقون و لو فرادى، مع عدم حضور من ينعقد به الجماعة (٢)، و قبله (٣) تسقط و مع العود (٤)...

و اعلم أن الجماعة تتحقق بنيه المأمومين الاقتداء بالإمام، فلو أخلوا بها أو أحدهم لم تصح صلاه المنخلّ و عليه فيعتبر في انعقاد الجمعه نيه العدد المعتبر، ثم هل يجب على الإمام نيه الإمامه؟ قيل: نعم لكون الإمامه لا تحصل إلا بالنيه و إليه ذهب العلامة في النهايه و الشهيد في الذكرى و الدروس و البيان و جماعه، و قيل: لا يجب لحصول الإمامه إذا اقتدى به و هو اختيار جماعه من متأخري الأصحاب كما في الجواهر، و إن كان الاحتياط لا ينبغي تركه.

(١) فلو انفضّ العدد في أثناء الخطبه أو بعدها قبل التلبس بالصلاه سقط وجوب الجمعه لعدم تحقق شرطه، و لو عادوا من دون فصل طويل صلوا الجمعه بل و حتى لو طال الفصل ما لم يخرج وقت الجمعه للإطلاق و لو عاد غيرهم بعد انفضاضهم أعاد الإمام الخطبه لظهور النصوص في الصلاه مع المخطوبين و في خبر ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: (الجمعه لا تكون إلا لمن أدرك الخطبتين) (١).

و لو انفضوا بعد التلبس بالصلاه أتم الإمام لأن العدد المعتبر شرط في الابتداء لا يعلم فيه مخالفا للنهي عن قطع العمل، و اعتبر العلامة في التذكرة أن يكون انفضاضهم بعد إدراكهم ركعه مع الإمام لخبر الفضل بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام: (من أدرك ركعه فقد أدرك الجمعه) ٢ و فيه: إنه أجنبي عن المدعى.

و لو انفض الإمام قدموا واحدا منهم و أكملت جماعه، و لو تعذر أكملت فرادى فتكون الجماعة أيضا شرطا في الابتداء لا في الدوام كما في الروض، و يمكن القول إن الإكمال إنما هو للاستصحاب و للنهي عن إبطال العمل و هذا لا يفيد في صحه الإجزاء لأن الجمعه مشروطه بالجماعه و العدد كما في النصوص المتقدمه و ظاهرها أنهما شرط مطلقا فالأحوط الإكمال ثم الإتيان بالظهر إذا أكملت الجمعه فرادى أو أكملت جماعه مع نقصان العدد المعتبر.

(٢) كما لو انفضوا و تركوا الإمام لوحده أو انفض الإمام مع غالب المأمومين فلم يبق إلا واحد، أو انفض الإمام و لم يكن في المأمومين إمام عادل.

(٣) أى قبل تحريم الإمام تسقط الجمعه لعدم تحقق شرطها من العدد المعتبر.

(٤) أى عود من تركها.

ص: ٢٩٦

فى أثناء الخطبه يعاد ما فات من أركانها (١).

### فى من تسقط الجمعه عنهم

(و تسقط) الجمعه (عن المرأه) و الخنثى للشكك فى ذكوريته التى هى (٢) شرط الوجوب،(و العبد) و إن كان مبعضا و اتفقت فى نوبته مهايا (٣)، أم مدبرا، أم مكاتبا لم يؤد جميع مال الكتابه،(و المسافر) الذى يلزمه القصر فى سفره، فالعاصى به و كثيره، و ناوى إقامه عشره كالمقيم (٤)،(و الهّم) و هو الشيخ الكبير (٥) الذى يعجز عن حضورها، أو يشق عليه مشقه لا تتحمل عاده،(و الأعمى) و إن وجد قائدا، أو كان قريبا من المسجد (٦)(و الأعرج) البالغ عرجه حدّ الإقعاد (٧)، أو الموجب لمشقه الحضور كالهّم،(و من بعد منزله) عن موضع تقام فيه الجمعه كالمسجد (بأزيد من فرسخين) (٨) و الحال أنه يتعدّر عليه إقامتها عنده، أو فيما دون فرسخ (٩)،(و لا ينعقد جمعتان فى أقلّ من فرسخ) بل يجب على من يشتمل عليه الفرسخ الاجتماع على جمعه واحده كفايه.

(١) إذا تحقق الفصل الطويل المخلّ، بل يمكن القول بعدم إعادته ما فات منها للإطلاق كما عن العلامه فى التذكره و قد تقدم الكلام فيه.

(٢) أى الذكوريه، و فيه إن الوجوب على كل مسلم خرجت منه المرأه بالنص فيبقى الخنثى تحته كما تقدم.

(٣) و المهاياه هى التوافق بين العبد و سيده على أن يكون يوما له و يوما لسيده بحسب ما فيه من الرقيه و الحريره خلافا للشيخ فى المبسوط و قد تقدم الكلام فيه.

(٤) قد تقدم الكلام فيه.

(٥) قد تقدم الكلام فيه أيضا.

(٦) لإطلاق النصوص و قد تقدم الكلام فيه.

(٧) قد عرفت خلو النصوص عن العرج و التقييد للمحقق فى المعتبر.

(٨) على المشهور و قد تقدم الكلام فيه.

(٩) مراده أن الجمعه التى تقام فى مكان أزيد من فرسخين عن مكان المصلّى لا يجب حضورها فتسقط عنه، و أما سقوط الجمعه عنه مطلقا فمشروط بأحد أمرين: تعذر إقامتها عنده لعدم تحقق شرائطها، و تعذر إقامتها فيما دون الفرسخ لأن من اشتمل عليه الفرسخ يجوز لهم إقامه الجمعه تخيرا بينها و بين الظهر بحيث لو أقامها أهل الفرسخ المجاور لكان بين الجمعتين فرسخ فصاعدا و يدل عليه أخبار منها: صحيح ابن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام: (يكون فى الجماعتين ثلاثه أميال. إلى أن قال. فإذا كان بين



و لا يختص الحضور (١) بقوم إلا أن يكون الإمام فيهم (٢)، فمتى أخلوا به (٣) أثموا جميعا (٤). و محصل هذا الشرط و ما قبله أن من بعد عنها بدون فرسخ يتعين عليه الحضور (٥)...

-الجماعتين في الجمعة ثلاثة أميال فلا بأس أن يجمع هؤلاء و يجمع هؤلاء(١).

و موثقه الآخر عنه عليه السلام: (إذا كان بين الجماعتين ثلاثة أميال فلا بأس أن يجمع هؤلاء و يجمع هؤلاء و لا يكون بين الجماعتين أقل من ثلاثة أميال)(٢).

و عن الموجز: «لا تعدد الجمعة في دون الفرسخ إلا بندها حال الغيبة»، و قال في الجواهر: «و هو غريب»، و في كشف اللثام: «لم يقل بذلك أحد و لا دل عليه دليل».

و اشتراط الفرسخ بين الجمعيتين سواء كانتا في مصر واحد أو مصرين و سواء فصل بينهما بنهر عظيم كدجله أو لا- لإطلاق الأخبار، و لم تعتبر العامه الفرسخ بين الجمعيتين فعن الشافعي و مالك أنه لا جمعيتين في بلد واحد و إن عظم، و أجازة أبو حنيفة استحسانا و عن أحمد إذا كبر البلد جاز أن تقام فيه جمعتان مع الحاجة و إلا- فلا، هذا و اعلم أن عبارته الشارح «فيما دون الفرسخ» بالنسبة لعقد جمعه ابتداء، مع أن البعض حملها بالنسبة للجمعه المنعقدة في مكان آخر، و بناء عليه أشكل بأنه إذا كان دون الفرسخ فيجب عليه الحضور و كان على الشارح أن يقول: أو فيما دون فرسخين، ثم كثر الكلام في رفع الإشكال حتى اعتبر أن هذه العبارة مما اشتهرت بالإشكال في هذا الكتاب و لم يظفر لها بمعنى كما عن بعض المحشيين، و الإشكال مندفع لأن الشارح ناظر لعقد جمعه لا للسعي إلى جمعه منعقدة و لذا عقب الكلام بقوله: «بل يجب على من يشتمل عليه الفرسخ الاجتماع على جمعه واحده كفايه».

(١) أي حضور الجمعة بمعنى عقدها ابتداء.

(٢) بحيث كان عادلا و قادرا على الخطابه.

(٣) بالحضور.

(٤) و هذا مبني على الوجوب العيني للجمعه و قد عرفت أن وجوبها مشروط بحضور المعصوم أو نائبه، و أما في عصورنا الحاضرة فلا يتعين إقامتها بل يتخير المصلي بينها و بين الظهر فتركها مع الإتيان بالظهر لا يوجب الإثم.

(٥) بمعنى السعي إلى الجمعه المنعقدة هذا في زمن الحضور و أما في زمن الغيبة فقد تقدم تقويه عدم وجوب السعي إلا مع الإمام المعصوم أو نائبه الخاص للخبر.

ص: ٢٩٨

١- (١) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ٢.

و من زاد عنه (١) إلى فرسخين يتخير بينه (٢) و بين إقامتها عنده، و من زاد عنهما (٣) يجب (٤) إقامتها عنده (٥)، أو فيما دون الفرسخ (٦) مع الإمكان (٧)، و إلا سقطت.

و لو صلّوا أزيد من جمعه فيما دون الفرسخ صحت السابقة خاصه، و يعيد اللاحقه ظهرا (٨)، و كذا المشتبه مع العلم به (٩) فى الجمله (١٠) أما لو اشتبه السبق و الاقتران و جب إعادة الجمعه (١١) مع بقاء وقتها خاصه على الأصح مجتمعين، أو متفرّقين

(١) عن الفرسخ.

(٢) بين الحضور بمعنى السعى إلى الجمعه المنعده.

(٣) عن الفرسخين.

(٤) بناء على الوجوب العيني للجمعه و قد تقدم تضعيفه.

(٥) فى مكان إقامته.

(٦) لأنه يجب على أهل الفرسخ إقامتها على نحو الوجوب التخيري.

(٧) أى إمكان الاجتماع و استجماع باقى الشرائط.

(٨) بلا- خلاف فيه للنهى فى موثق ابن مسلم المتقدم: «و لا يكون بين الجماعتين أقل من ثلاثه أميال» (١) و صحه السابقه لعدم شمولها تحت النهى لعدم وجود جمعه أخرى عند انعقادها بخلاف اللاحقه فيشمّلها النهى، و النهى فى العبادات مفسد فيتعين إعادتها ظهرا، هذا كله مع عدم كل منهما بوجود الآخر و إلا فلا يصح للنهى عن الانفراد بالصلاه عن الأخرى المقتضى للفساد. و كذا لو اقترتنا فيبطلان معا لامتناع الحكم بصحتهما معا لوجود النهى السابق، مع استحاله ترجيح إحداهما فلم يبق إلا بطلانهما، و يتحقق الاقتران بتكبيره الإحرام من الإمامين.

(٩) بالسبق.

(١٠) بحيث لا يعلم السابق منهما و إن علم بتحقيق السابق لأحدهما غير المعين فأعادتهما ظهرا للقطع ببطلان إحداهما و لا يحصل اليقين ببراءه الذمه إلا بالإعادة ظهرا، ثم إن تعين الظهر عليهما لسبق وقوع جمعه صحيحه من أحدهما و لا تشرع جمعه أخرى حينئذ.

(١١) لعدم تيقن حصول جمعه صحيحه هذا كله مع اتساع الوقت و إلا- فتجب الظهر و هو اختيار الشيخ و الشهيد و استجوده الشارح فى الروض، و ذهب العلامة إلى وجوب الجمعه و الظهر معا عليهما لأن الواقع لو كان هو السابق فالفرض هو الظهر و إن كان الاقتران-





بالمعتبر (١)، و الظهر مع خروجه (٢) (و يحرم السفر) إلى مسافه أو الموجب تفويتها (بعد الزوال على المكلف بها) (٣) اختياراً (٤) لتفويته الواجب (٥) و إن أمكنه (٦) إقامتها فى طريقه، لأن تجويزه (٧)...

فالفرض هو الجمعه و لا يقين بأحدهما فلا تتيقن البراءة إلا بالجمع بينهما.

و فيه: إن هذا مبنى على الوجوب العيني للجمعه أو على وجود نائب خاص للإمام فى الجمعيتين و معه فالجمعه هى الأصل و لا يعدل عنها إلى الظهر إلا بعد فوات وقتها و المفروض عدمه فالأقوى هو قول الشيخ.

(١) بحيث يكون بينهما فرسخ فصاعداً.

(٢) خروج الوقت.

(٣) أى بالجمعه و المعنى: من وجبت عليه الجمعه يحرم عليه السفر بعد الزوال لتعين الجمعه عليه بلا- خلاف فيه لظهور الآيه: فَاسْتَعِزُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَ ذُرُّوا الْبَيْعَ (١) فى الأمر بترك ما ينافيها ضروره عدم خصوصيه للبيع، فضلاً عن أن الأمر بالسعى يوجب النهى عن السفر على القول بأن الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده الخاص و إن كانت الملازمه ضعيفه كما حرر فى الأصول.

نعم يكره له السفر بعد طلوع الفجر إلى ما قبل الزوال و لا- يكره السفر ليله الجمعه بالاتفاق ففى خبر السرى عن أبى الحسن الهادى عليه السلام: (يكره السفر و السعى فى الحوائج يوم الجمعه بكره من أجل الصلاه، فأما بعد الصلاه فجائز يتبرك به) (٢).

(٤) متعلق بالسفر.

(٥) تعليل لحرمة السفر، و المعنى أن السفر المذكور موجب لتفويت الواجب أعنى السعى إلى الجمعه و تفويت الواجب محرم.

(٦) أمكن المسافر إقامة الجمعه فى طريق سفره تمسكاً بعموم النهى عما ينافى السعى. و ذهب المحقق الثانى إلى الجواز لحصول الغرض و هو فعل الجمعه و يضعف بأن السفر إذا ساغ وجب التقصير و معه تسقط الجمعه لسقوطها عن المسافر، و إذا كان السفر المذكور موجبا لتفويت الجمعه الواجبه لكان محرماً لأن تفويت الواجب محرم، و عليه فيلزم تحريم السفر من فرض جوازه و هو من مصاديق ما يقتضى وجوده عدمه، و هو مراد الشارح من الدورى فى كلامه الآتى.

(٧) أى تجويز السفر.

ص: ٣٠٠

١- (١) الجمعه الآيه: ٩.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥٢ - من أبواب صلاه الجمعه حديث ١.

على تقديره (١) دورى (٢). نعم يكفى ذلك فى سفر قصير لا يقصر فيه (٣)، مع احتمال الجواز فيما لا قصر فيه مطلقا (٤) لعدم الفوات. و على تقدير المنع فى السفر الطويل يكون عاصيا به (٥) إلى محل لا يمكنه فيه (٦) العود إليها، فتعتبر المسافه حينئذ (٧)، و لو اضطر إليه (٨) شرعا كالحج حيث يفوت الرفقه أو الجهاد حيث لا- يحتمل الحال تأخيرها، أو عقلا بأداء التخلف إلى فوات غرض يضر به فواته لم يحرم (٩)، و التحريم على تقديره (١٠) مؤكّد (١١). و قد روى أن قوما سافروا كذلك فخسف بهم (١٢)، و آخرون اضطرم عليهم خباؤهم من غير أن يروا نارًا.

(١) على تقدير إمكان المسافر من إقاحتها فى طريق السفر.

(٢) مراده منه ما يلزم من وجوده العدم لا ما يلزم توقف الشئ على نفسه.

(٣) بشرط عدم فوات الجمعه و إلا لحرم لوجوب ترك ما ينافى السعى إلى الجمعه المنعده كما هو صريح الآيه المتقدمه.

(٤) و لو كان السفر طويلا ككثير السفر بشرط عدم الفوات أيضا.

(٥) أى بالسفر.

(٦) أى لا يمكن المسافر فى هذا المحل العود إلى الجمعه المنعده.

(٧) و المعنى فإذا تحقق عدم إمكان العود فحينئذ يبتدأ سفره الشرعى الموجب للتقصير و تحتسب المسافه من ذلك المكان، و أما ما قبله فلا يترخص لأنه عاص.

(٨) إلى السفر.

(٩) أى لم يحرم السفر لنفى الحرج.

(١٠) أى على تقدير التحريم.

(١١) لعقاب فاعله فى الدنيا كما فى الأخبار التى سيوردها فضلا عن الأدله الداله على حرمة.

(١٢) فقد أورد الشهيد الثانى فى رساله الجمعه: (عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم: من سافر يوم الجمعه دعا عليه ملكاه أن لا يصاحب فى سفره، و لا تقضى له حاجه، و جاء رجل إلى سعيد بن المسيب يوم الجمعه يوّدعه لسفر فقال: لا تعجل حتى تصلّى، فقال: أخاف أن تفوتنى أصحابى، ثم عجل فكان سعيد يسأل عنه حتى قدم قوم فأخبروه أن رجله انكسرت، فقال سعيد: إني كنت لأظنّ أنه سيصيبه ذلك.

و روى أن سيادا كان يخرج فى الجمعه لا يحزّجه مكان الجمعه من الخروج فخسف به و بيغلتها، فخرج الناس و قد ذهب بغلته فى الأرض، فلم يبق منها إلا أذناها و ذنبها.

و روى أن قوما خرجوا إلى سفر حين حضرت الجمعة فاضطرم عليهم خباؤهم نارا من -

ص: ٣٠١

(ويزاد في نافلتها) عن غيرها من الأيام (أربع ركعات) مضافه إلى نافله الظهرين يصير الجميع عشرين كلها للجمعه فيها (١)، (و الأفضل جعلها) أي  
-غير نار يرونها(١).

و كما يحرم السفر بعد الزوال يحرم البيع يوم الجمعة بعد الأذان لقوله تعالى: إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ (٢)، و أكثر الأصحاب علقوا التحريم على الأذان كما هو صريح الآيه، بل صرح بعضهم بالكراهه قبل الأذان بعد الزوال، و علقه الشيخ في الخلاف على جلوس الإمام على المنبر باعتبار وقوع الأذان بين يديه، و ذهب العلامة في الإرشاد و تبعه الشارح في الروض إلى أن التعليق على الزوال لأنه السبب الموجب للصلاه، و ما النداء الوارد في الآيه إلا من باب الإعلام بدخول الوقت و لذا لو فرض تأخر الأذان عن الزوال لسبب فيجب السعي و يحرم البيع و إن لم يؤذن المؤذن و هو الأجود، ثم إن العلامه في جملة من كتبه حرم غير البيع من العقود لا اشتراك الجميع في ترك السعي، و عن المحقق في المعتمد الاقتصار على البيع لا اختصاص الآيه به، و فيه: إنما خصّ البيع بالذكر لكونه هو الغالب في المعاملات الموجهه لترك السعي.

ثم لو خالف و باع أثم إلا أن البيع صحيح لأن النهي في المعاملات غير مفسد، و ذهب الشيخ إلى البطلان لأن النهي مفسد عنده مطلقا و هو ضعيف.

(١) أي في الجمعة كيوم، ففي المدارك: «مذهب الأصحاب استحباب التنفل يوم الجمعة بعشرين ركعه زياده عن كل يوم بأربع ركعات»، قال العلامة (رحمه الله) في النهايه:

«و السبب فيه أن الساقط ركعتان فيستحب الإتيان ببدلهما، و النافله الراتبه ضعف الفرائض، و مقتضى ذلك اختصاص استحباب الزيادة بمن صلى الجمعة و الأخبار مطلقه».

أقول: سيأتى في خبر زريق استحباب صلاه العشرين و لو صلى الظهر يوم الجمعة، و يدل على هذه الزيادة خبر الفضل بن شاذان عن الإمام الرضا عليه السلام: (إنما زيد في صلاه السنه يوم الجمعة أربع ركعات تعظيما لذلك اليوم، و تفرقه بينه و بين سائر الأيام) (٢).

و مثله غيره إلا أن الإسكافي ذهب إلى زياده ست ركعات لصحيح سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: (سألته عن الصلاه يوم الجمعة: كم ركعه هي قبل الزوال؟ قال عليه السلام: ست ركعات بكره، و ست بعد ذلك اثنتا عشره ركعه، و ست ركعات بعد-

٢- (٢) الجمعة الآيه: ٩.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ١.

العشرين (سداس) (١) مفرقه ستا ستا (فى الأوقات الثلاثة) المعهوده و هى انبساط الشمس بمقدار ما يذهب شعاعها و ارتفاعها و قيامها وسط النهار قبل الزوال، (و ركعتان) و هما الباقيتان من العشرين عن الأوقات الثلاثة تفعل (عند الزوال) بعده على الأفضل (٢)، أو قبله بيسير...

-ذلك ثمانى عشره ركعه، و ركعتان بعد الزوال فهذه عشرون ركعه، و ركعتان بعد العصر فهذه ثنتان و عشرون ركعه(١) و لكنه مهجور لإعراض الأصحاب عنه، و عن الصدوقين أنه كسائر الأيام لصحيح الأعرج عن أبى عبد الله عليه السلام: (عن صلاه النافله يوم الجمعة فقال: ست عشره ركعه قبل العصر ثم قال: و كان على عليه السلام: يقول ما زاد فهو خير) ٢ و لكنه لا ينافى ما دل على الزيادة.

(١) بأن يأتى ستا عند انبساط الشمس و ستا عند ارتفاعها و ستا قبل الزوال و بر كعتين عند الزوال على المشهور و ليس عليه دليل ظاهر من النصوص فى صحيح البنزطى عن أبى الحسن عليه السلام: (النوافل فى يوم الجمعة ست ركعات بكره و ست ركعات ضحوه و ركعتين إذا زالت الشمس، و ست ركعات بعد الجمعة)(٢) و مثله خبر يعقوب بن يقطين ٤ و خبر مراد بن خارجه ٥، نعم فى صحيح سعد الأشعري إشعار بذلك لكنه مهجور عند الأصحاب لزيادة ركعتين بعد العصر.

(٢) بل بعد الفريضة و يشهد له جملة من النصوص منها: خبر محمد بن مسلم المروى فى المصباح عن أبى عبد الله عليه السلام: (عن صلاه الجمعة قال: وقتها إذا زالت الشمس فصل الركعتين قبل الفريضة و إن أبطأت حتى يدخل الوقت هنيهة فابدأ بالفريضة ودع الركعتين حتى تصليهما بعد الفريضة)(٣).

و فى خبر حريرى: (سمعتة يقول: أما أنا فإذا زالت الشمس يوم الجمعة بدأت بالفريضة و أخرت الركعتين إذا لم أكن صليتهما) ٧.

و خبر سليمان بن خالد عن أبى عبد الله عليه السلام: (قلت له: أيما أفضل أقدم الركعتين يوم الجمعة أو أصليهما بعد الفريضة؟ قال: تصليهما بعد الفريضة)(٤) و المرسل عن أبى عبد الله عليه السلام: (سألته عن الركعتين اللتين قبل الزوال يوم الجمعة قال: أما أنا فإذا زالت الشمس بدأت بالفريضة) ٩.

ص: ٣٠٣

١- ( ( ١ و ٢ ) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ٥ و ٧.

٢- ( ( ٣ و ٤ و ٥ ) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ١٩ و ١٠ و ١٢.

٣- ( ( ٦ و ٧ ) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ٦ و ٧.

٤- ( ( ٨ و ٩ ) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ١٤ و ١٥.

على روايه (١)، و دون بسطها كذلك جعل سنه الانبساط بين الفريضةين (٢)، و دونه فعلها أجمع يوم الجمعة كيف اتفق (٣)،

### فى من تأخر عن الإمام فى الصلاه

(و المزاحم) فى الجمعة (عن السجود) فى

(١) فى مرسل أبى بصير: (تقديمها أفضل من تأخيرها) (١).

و خبر على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام: سألته عن ركعتى الزوال يوم الجمعة قبل الأذان أو بعده؟ قال: قبل الأذان (٢).

و خبر على بن يقطين عن أبيه: (سألت أبا الحسن عليه السلام: عن النافله التى تصلى يوم الجمعة وقت الفريضة قبل الجمعة أفضل أو بعدها؟ قال: قبل الصلاه) (٣) بحمله على ما قبل الزوال، بل أفضليتها قبل الزوال عند الشك بدخوله لخبر عبد الرحمن بن عجلان عن أبى جعفر عليه السلام: (إذا كنت شاكا فى الزوال فصل الركعتين و إذا استيقنت الزوال فصل الفريضة) (٤)، و خبر زريق عن أبى عبد الله عليه السلام: (ربما كان يقدم عشرين ركعه يوم الجمعة فى صدر النهار، فإذا كان عند زوال الشمس أذن و جلس جلس ثم أقام و صلى الظهر، و كان لا يرى صلاه عند الزوال يوم الجمعة إلا الفريضة، و لا يقدم صلاه بين يدي الفريضة إذا زالت الشمس. إلى أن قال. و ربما كان يصلى يوم الجمعة ست ركعات إذا ارتفع النهار و بعد ذلك ست ركعات آخر و كان إذا ركعت الشمس فى السماء قبل الزوال أذن و صلى ركعتين فما يفرغ إلا مع الزوال ثم يقيم للصلاه فيصلى الظهر) (٤) و هذا الخبر صريح فى استحباب التنفل بعشرين ركعه يوم الجمعة لو صلى الظهر و لم يأت بالجمعه.

(٢) بحيث يصلى ستا عند ارتفاع الشمس و ستا عند قيامها و ركعتين عند الزوال و ستا بين الجمعة و العصر و هذا ما يدل عليه صحيح البيهقي و خبر ابن يقطين و خبر مراد بن خارجه التى تقدم الكلام فيها.

(٣) فلو أتى بها أول النهار لجاز كما يدل عليه صدر خبر زريق المتقدم و خبر عمر بن حنظله عن أبى عبد الله عليه السلام: (صلاه التطوع يوم الجمعة إن شئت من أول النهار، و ما تريد أن تصليه يوم الجمعة فإن شئت عجلته فصليته من أول النهار، أى النهار شئت قبل أن تزول الشمس) (٥).

ص: ٣٠٤

١- (١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ٩.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ٢.

٣- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ٣ و ١١.

٤- (٥) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ٤.

٥- (٦) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب صلاه الجمعة حديث ٨.

الركعة الأولى (يسجد) بعد قيامهم عنه (١)، (و يلتحق) (٢) و لو بعد الركوع (٣)، (فإن لم يتمكن منه) إلى أن سجد الإمام في الثانية، و (سجد مع ثانيه الإمام نوى بهما)

الركعة (الأولى) لأنه لم يسجد لها بعد (٤)،...

(١) عن السجود.

(٢) أى يلتحق بالإمام.

(٣) من الركعة الثانية للإمام بحيث لم يرفع الإمام رأسه من الركوع و إلا لو رفع لحرم عليه المتابعه لكونه مسبقا بركن.

(٤) و تحرير المسألة على نحو يرفع الإبهام هو: لو زوحم المأموم فلم يمكنه السجود مع الإمام لم يجز له السجود على ظهر غيره أو رجليه بالاتفاق منا خلافا لبعض العامة حيث جَوِّز ذلك، فإن أمكنه السجود بعد قيام الإمام و اللحاق به قبل الانتهاء من الركوع فعل ذلك و صحت جمعته بلا خلاف فيه، و قد وقع مثله في صلاة عسفان حيث سجد النبي صلى الله عليه و آله و سلم و بقي صف لم يسجد معه، و السبب في الجميع هو الحاجة و الضروره.

ثم إذا لم يمكنه السجود حتى سجد الإمام للثانية فيسجد معه من دون متابعته في الركوع و إلا تبطل صلاته لزياده الركن خلافا لمالك و الشافعي، و إذا سجد معه فينوي أنهما سجدتان للأولى ثم يأتي بركعه ثانية لنفسه بعد تسليم الإمام و تصح جمعته بلا خلاف فيه بيننا.

نعم لو نوى أن السجدين للثانية قيل بالبطلان كما عن الشيخ في النهاية و القاضى فى المذهب و المحقق فى المعتمد و النافع و الفاضل فى القواعد و جماعه لعدم جواز الاعتداد بهما ما دام لم تثبت له ركعه تامه و لو أعادهما للأولى للزم زياده الركن و هو موجب للبطلان.

و ذهب الشيخ فى المبسوط و المرتضى و يحيى بن سعيد و جماعه بأنه لو سجد للثانية فيحذفهما ثم يسجد سجدتين للأولى فتكمل له ركعه ثم يتمها بأخرى لخبر حفص بن غياث عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فى رجل أدرك الجمعة و قد ازدحم الناس فكبر مع الإمام و ركع و لم يقدر على السجود، و قام الإمام و الناس فى الركعة الثانية و قام هذا معهم فركع الإمام و لم يقدر هذا على الركوع فى الركعة الثانية من الزحام و قدر على السجود كيف يصنع؟

فقال عليه السّلام: أما الركعة الأولى فهى إلى عند الركوع تامه فلما لم يسجد لها حتى دخل فى الركعة الثانية لم يكن ذلك له، فلما سجد فى الثانية فإن كان نوى هاتين السجدين للركعة الأولى فقد تمت له الأولى، فإذا سلم الإمام قام فصلى ركعه، فيسجد فيها ثم يتشهد و يسلم، و إن كان لم ينو السجدين للركعة الأولى لم تجز عنه الأولى و لا الثانية، -



أو يطلق فتتصرفان إلى ما فى ذمته (١).

و لو نوى بهما الثانية بطلت الصلاة لزياده الركن فى غير محله، و كذا لو زوحم عن ركوع الأولى، و سجودها، فإن لم يدركهما مع ثانية الإمام (٢) فانت

و عليه أن يسجد سجدتين ينوى أنهما للركعة الأولى، و عليه بعد ذلك ركعة ثانية يسجد فيها (١) و نوقش بأن حفص بن غياث عامى، و قال فى الذكرى: «ليس ببعيد العمل بهذه الرواية لاشتهارها بين الأصحاب و عدم وجود ما ينافيها فى هذا الباب».

(١) فيكونان للأولى و كذا مع الذهول عن القصد كما فى المدارك.

(٢) فلو أدركهما مع ثانية الإمام قبل الركوع فتصح لصحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فى رجل صلى فى جماعه يوم الجمعة فلما ركع الإمام ألجأه الناس إلى جدار أو أسطوانه فلم يقدر على أن يركع و لا يسجد حتى رفع القوم رءوسهم، أ يركع ثم يسجد و يلحق بالصف و قد قام القوم أم كيف يصنع؟ قال عليه السّلام: يركع و يسجد ثم يقوم فى الصف و لا بأس بذلك) (٢)، و قد رواه الشيخ فى التهذيب بزياده: (فهل يجوز له أن يركع و يسجد وحده ثم يستوى مع الناس فى الصف؟ فقال عليه السّلام: نعم لا بأس بذلك) (٣). هذا كله إذا أدرك الإمام قبل أن يرفع رأسه من ركوع الثانية، و أما لو أدركه بعد رفع رأسه من ركوع الثانية فعن التذكرة و النهاية الإشكال فى إدراكه الجمعة لأنه لم يدرك مع الإمام ركوعا، و عن المنتهى و الذكرى أنه أدرك مع الإمام ركعة حكما متمسكين بإطلاق صحيح عبد الرحمن المتقدم، و فيه: إنه ظاهر بل صريح فى اشتراط إدراكه قبل الانتهاء من الركوع.

و لو لم يدركهما حتى رفع الإمام رأسه من السجود فهل يجب عليه قطعها و استئنافها ظهرا و هو الذى تقتضيه قواعد المذهب أو يجب عليه العدول إلى الظهر لانعقادها صحيحه مع النهى عن قطعها و هو اختيار المحقق فى المعتمد أو أنه يتمها جمعه لأن الجماعه إنما تعتبر ابتداء لا استدامه كما استظهره فى المدارك، و فيه: إن الجمعة قد فاتته لعدم إدراكه ركعة مع الإمام فيجب استئنافها ظهرا حينئذ. و لذا من لم يحضر الخطبه و أول الصلاة و أدرك مع الإمام ركعة صلى جمعه بالإجماع للأخبار منها: صحيح الفضل بن عبد الملك عن أبى عبد الله عليه السّلام: (من أدرك ركعة فقد أدرك الجمعة) (٣).

ص: ٣٠٦

١- (١) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ٢.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ١ و ٣.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ٦.

الجمعه لا يشترط إدراك ركعه منها معه، و استأنف الظهر مع احتمال العدول لانعقادها صحيحه، و النهى عن قطعها مع إمكان صحتها (١).

## فى صلاة العيدين

### فى شروطها و كيفيتها

(و منها صلاة العيدين) (٢). و أحدهما عيد مشتق من العود لكثرة عوائد الله تعالى فيه على عباده، و عود السرور و الرحمه بعوده، و يآؤه منقلبه عن واو، و جمعه على أعياد غير قياس، لأن الجمع يردّ إلى الأصل، و التزموه كذلك للزوم الياء فى مفرده و تميزه عن جمع العود.

(و تجب) صلاة العيدين و جوبا عينيا (٣) (بشروط الجمعه) العينيه (٤)، أما

و صحيح عبد الرحمن العزمى عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إذا أدركت الإمام يوم الجمعه و قد سبقك بركعه فأضف إليها ركعه أخرى و اجهر فيها فإن أدركته و هو يتشهد فصل أربعاً) (١).

و صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إذا أدركت الإمام قبل أن يركع الركعه الأخيره فقد أدركت الصلاه و إن أنت أدركته بعد ما ركع فهى الظهر أربع) ٢.

(١) أى صحه الجمعه كما اختاره سيد المدارك على ما تقدم.

(٢) العيدان هما اليومان المعروفان من الفطر و الأضحى، و أحدهما عيد، و يآؤه منقلبه عن واو لأنه مأخوذ من العود، إما لكثرة عوائد الله تعالى فيه على عباده و إما لعود السرور و الرحمه بعوده، و الجمع أعياد على غير قياس لأن حق الجمع رد الشىء إلى أصله، و إنما فعلوا ذلك للزوم الياء فى مفرده و للفرق بين جمعه و بين جمع عود الخشب.

(٣) بلا شبهه و لا إشكال و هو مما لا خلاف فيه و يدل عليه قوله تعالى: قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى (٢) ففى خبر الدعائم عن جعفر بن محمد عليهما السّلام فى تفسير هذه الآيه: (يعنى صلاة العيد فى الجبانه) (٣) و فى مرسل الفقيه: (سئل الصادق عليه السّلام عن قول الله (عز و جل): قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى . قال: من أخرج الفطره، فقيل له:

وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى . قال: خرج إلى الجبانه فصلّى) (٤) و للأخبار منها: صحيح جميل عن أبى عبد الله عليه السّلام: (صلاه العيدين فريضه و صلاه الكسوف فريضه) (٥).

(٤) و أهمها حضور المعصوم عليه السّلام أو نائبه بلا خلاف فيه و ادعى عليه الإجماع كما عن غير-

- ١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ٥ و ٣.
- ٢- (٣) الأعلى الآيه: ١٤-١٥.
- ٣- (٤) مستدرك الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاة العيد حديث ٢.
- ٤- (٥) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب صلاة العيد حديث ٤.
- ٥- (٦) الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاة العيد حديث ١.

-واحد و للأخبار منها: موثق سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام: (قلت له: متى نذبح؟ قال عليه السلام: إذا انصرف الإمام، قلت: فإذا كنت في أرض ليس فيها إمام فأصلي بهم جماعة؟ قال: إذا استقلت الشمس، و قال: لا بأس بأن تصلي وحدك و لا صلاة إلا مع إمام) (١) و هو ظاهر في إمام الأصل لمقابلته مع صلاة الجماعة عند عدم حضوره عليه السلام، و هو من أوضح الأخبار على اشتراط المعصوم في وجوب صلاة العيدين و إلا- فقد وردت جملة من الأخبار أوردتها الشيخ الحر في وسائله إلا أنه قد نوقشت بأنها غير ظاهره في إمام الأصل أعني المعصوم بل هي ظاهره في إمام الجماعة بحيث تشترط الجماعة في صلاة العيدين، و المناقشه ضعيفه في بعضها و هي غير وارده في الموثق المذكور.

و خبر عبد الله بن زبيان عن أبي جعفر عليه السلام: (يا عبد الله ما من يوم عيد للمسلمين أضحى و لا فطر إلا و هو يجدد الله لآل محمد عليهم السلام فيه حزنا، قلت: و لم؟ قال: إنهم يرون حقهم في أيدي غيرهم) (٢) و هو دال على أن إقامه صلاة العيدين من مناصب الإمامه كالجمعه و مما يدل على ذلك أيضا دعاء السجاده عليه السلام في الصحيفة السجادية و كان يدعو به في الجمعه و ثاني العيدين: (اللهم إن هذا المقام مقام لخلفائك و أصفيائك و مواضع أمانتك في الدرجه الرفيعه التي اختصاصتكم بها قد ابتزوها و أنت المقدر لذلك إلى أن قال. حتى عاد صفوتك و خلفائك مغلوبين مقهورين مبتزين يرون حكمك مبدلا و كتابك منبوذا) (٣).

و استشكل فيه سيد المدارك حتى ذهب صاحب الحدائق إلى وجوبها على الجامع و المنفرد في حال الغيبه و هو ضعيف لما ذكرناه من الأدله.

و اشتراط الجماعة للأخبار منها: صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (من لم يصل مع الإمام في جماعه يوم العيد فلا صلاة له و لا قضاء عليه) (٤).

و اشتراط العدد للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (أنه قال: في صلاة العيدين إذا كان القوم خمسسه أو سبعة فإنهم يجمعون الصلاه كما يصنعون يوم الجمعه) (٥).

و اشتراط الخطبه سيأتي ما يدل عليه.

ص: ٣٠٨

- ١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاة العيد حديث ٦.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب صلاة العيد حديث ١.
- ٣- (٣) الصحيفة السجادية رقم الدعاء ٤٨.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاة العيد حديث ٣.
- ٥- (٥) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب صلاة العيد حديث ١.

التخيرييه فكاختلال الشرائط (١) لعدم إمكان التخيير هنا (٢)،(و الخطبتان بعدها) (٣) بخلاف الجمعة، و لم يذكر وقتها (٤) و هو ما بين طلوع الشمس و الزوال (٥)، و هي ركعتان (٦) كالجمعه (و يجب فيها التكبير زائدا عن المعتاد) من تكبيره الإحرام،

(١)و المعنى لا تجب صلاه العيدين تخيرا كعدم وجوبها إذا اختل شيء من شرائطها.

(٢)لعدم وجود بدل لها بخلاف الجمعة فبدلها الظهر عند الفوات.

(٣)بلا- خلاف فيه منا و من غيرنا إلا عثمان بن عفان فقد قدّمهما على الصلاه بدعه لأنه لما أحدث إحداثه كان إذا فرغ من الصلاه قام الناس ليرجعوا فلما رأى ذلك قدم الخطبتين و احتبس الناس للصلاه و يدل على ذلك أخبار كثيره منها: خبر معاويه: (سألته عن العيدين فقال: ركعتان. إلى أن قال. و الخطبه بعد الصلاه و إنما أحدث الخطبه قبل الصلاه عثمان)(١).

و خبر محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام في صلاه العيدين: (الصلاه قبل الخطبتين بعد القراءه سبع في الأولى و خمس في الأخيره، و كان أول من أحدثها بعد الخطبه عثمان لما أحدث إحداثه كان إذا فرغ من الصلاه قام الناس ليرجعوا، فلما رأى ذلك قدّم الخطبتين و احتبس الناس للصلاه)٢.

(٤)أى وقت صلاه العيد.

(٥)على المشهور و يدل على أن أول وقتها طلوع الشمس أخبار منها: صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السّلام: (ليس يوم الفطر و لا يوم الأضحى أذان و لا إقامه، أذانهما طلوع الشمس، إذا طلعت خرجوا)(٢) و تنزيل الطلوع منزله الأذان مشعر بدخول وقتها حينئذ.

و عن جماعه من القدماء التصريح بأن وقتها عند الطلوع أو عند انبساطها فلا بد من حمله على وقت الفضيله.

و يدل على أن انتهاء وقتها عند الزوال صحيح محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السّلام:

(إذا شهد عند الإمام شاهدان أنهما رأيا الهلال منذ ثلاثين يوما أمر الإمام بالإفطار في ذلك اليوم إذا كانا شهدا قبل زوال الشمس، فإن شهدا بعد زوال الشمس أمر الإمام بإفطار ذلك اليوم و أخر الصلاه إلى الغد فصلى بهم)(٣).

(٦)بلا خلاف و يدل على ذلك الأخبار الكثيره و سيأتى التعرض لبعضها.

ص: ٣٠٩

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب صلاه العيد حديث ١ و ٢.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب صلاه العيد حديث ٥.

٣- (( ٤ )) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب صلاه العيد حديث ١.

و تكبير الركوع و السجود (خمسا في) الركعه (الأولى و أربعا في الثانيه) بعد القراءه فيهما في المشهور (١) (و القنوت بينهما) على وجه التجوز (٢)، و إلا فهو بعد كل تكبيره، و هذا التكبير و القنوت جزءان منها (٣)، فيجب حيث تجب، و يسنّ حيث تسنّ، فتبطل بالإخلال بهما عمدا على التقديرين.

(و يستحبّ) القنوت (بالمرسوم) (٤) و هو: «اللهمّ أهل الكبرياء و العظمه» إلى

(١) ففي صحيح إسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام في صلاه العيدين قال: (يكبر واحده يفتح بها الصلاه ثم يقرأ أم الكتاب و سوره، ثم يكبر خمسا يقنت بينهما، ثم يكبر واحده و يركع بها، ثم يقوم فيقرأ أم الكتاب و سوره يقرأ في الأولى سبح اسم ربك الأعلى و في الثانيه و الشمس و ضحاها ثم يكبر أربعا و يقنت بينهما ثم يركع بالخامسه) (١).

و ما ورد من تعيين السوره محمول على الفضل لصحيح جميل عن أبي عبد الله عليه السلام:

(سألته عن التكبير في العيدين قال: سبع و خمس و قال: صلاه العيدين فريضه، و سألته ما يقرأ فيهما؟ قال: و الشمس و ضحاها و هل أتاك حديث الغاشيه و أشباههما) ٢، و ما ورد من كون التكبير ثلاثا بعد القراءه و إن شاء خمسا و إن شاء سبعا كما في صحيحه زراره ٣ فهو متروك عند الأصحاب، و عن ابن الجنيد جعل التكبير في الأولى قبل القراءه و في الثانيه بعد القراءه لجملة من النصوص منها: صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: (التكبير في العيدين في الأولى سبع قبل القراءه، و في الآخره خمس بعد القراءه) (٢) و لكن الطائفه الأولى أشهر و عليها العمل لمخالفتها للعامه.

(٢) لأنه لا تكبير بعد الأخيره.

(٣) ذهب الشيخ في أحد قوليّه و المحقق إلى أنهما مستحبان لصحيح زراره المتقدم من جعل التكبير ثلاثا و إن شاء خمسا و إن شاء سبعا و هو ظاهر في استحباب التكبير و يكون القنوت تابعا له، و الأكثر على الوجوب للنصوص التي تقدم بعضها و الداله على تحديد التكبير بالخمس في الأولى و بالأربع في الثانيه.

(٤) ففي خبر محمد بن عيسى بن أبي منصور عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (تقول بين كل تكبيرتين في صلاه العيدين: اللهم أهل الكبرياء و العظمه و أهل الجود و الجبروت، و أهل العفو و الرحمه و أهل التقوى و المغفره، أسألك في هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيدا و لمحمد صلى الله عليه و آله و سلم ذخرا و مزيدا، أن تصلى على محمد و آل محمد كأفضل ما صليت على عبد من -

ص: ٣١٠

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب صلاه العيد حديث ١٠ و ٤ و ١٧.

٢- (( ٤ )) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب صلاه العيد حديث ١٨.

آخره، و يجوز بغيره (١)، و بما سنح (٢)،

## فى إتيانها فرادى

(و مع اختلال الشروط) الموجبه (٣) (تصلّى جماعه، و فرادى مستحبا) (٤)،...

عبادك، و صل على ملائكتك و رسلك، و اغفر للمؤمنين و المؤمنات و المسلمين و المسلمات الأحياء منهم و الأموات، اللهم  
إنى أسألك خير ما سألك عبادك المرسلون، و أعود بك من شرّ ما عاذ بك منه عبادك المرسلون(١)، و فى خبر جابر عن  
أبى جعفر عليه السّلام:

(كان أمير المؤمنين عليه السّلام إذا كبر فى العيدين قال بين كل تكبيرتين: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد  
أن محمدا عبده و رسوله، اللهم أهل الكبرياء) ٢ إلى آخر ما ذكر فى الخبر السابق.

(١) كما فى خبر بشر بن سعيد عن أبى عبد الله عليه السّلام: (تقول فى دعاء العيدين بين كل تكبيرتين: الله ربى أبدا و الإسلام  
دينى أبدا، و محمد نبىى أبدا، و القرآن كتابى أبدا، و الكعبه قبلتى أبدا، و على ولىى أبدا، و الأوصياء أئمتى أبدا و تسميهم إلى  
آخرهم، و لا أحد إلا الله) ٣.

لكن العمل على ما فى مصباح الشيخ: (فإذا كبر قال: اللهم أهل الكبرياء و العظمه و أهل الجود و الجبروت، و أهل العفو و  
الرحمه و أهل التقوى و المغفره، أسألك بحق هذا اليوم الذى جعلته للمسلمين عيدا و لمحمد صلى الله عليه و آله و سلم ذخرا و  
مزيدا أن تصلى على محمد و آل محمد، و أن تدخلنى فى كل خير أدخلت فيه محمدا و آل محمد، و أن تخرجنى من كل سوء  
أخرجت منه محمدا و آل محمد صلواتك عليه و عليهم، اللهم إنى أسألك خير ما سألك به عبادك الصالحون، و أعود بك  
مما استعاذ منه عبادك الصالحون) (٢) و فى نسخه (عبادك المخلصون).

(٢) لاختلاف ألفاظ الدعاء فى الأخبار الكاشف عن استحبابه و عن جواز الدعاء بما شاء المصلى و لصحيح محمد بن مسلم. عن  
أحدهما عليهما السّلام: (سألته عن الكلام الذى يتكلم به فيما بين التكبيرتين فى العيدين، قال: ما شئت من الكلام الحسن) (٣)،  
و إن كان الأولى الاقتصار على ما ورد عنهم عليهم السّلام لأنهم أعرف من غيرهم بالخطاب و مقتضى الحال.

(٣) أى الموجبه للصلاه.

(٤) على الأكثر للأخبار منها: صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام: (من لم يشهد جماعه

ص: ٣١١

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب صلاه العيد حديث ٢ و ٣ و ٤.

٢- (٤) مستدرک الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب صلاه العيد حديث ٢.

٣- (٥) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب صلاه العيد حديث ١.

و لا يعتبر حينئذ (١) تباعد العيدين بفرسخ (٢). و قيل مع استحبابها تصلى فرادى

-الناس فى العيدين فليغتسل و ليتطيب بما وجد، و ليصل فى بيته وحده كما يصلى فى جماعه(١).

و خبر منصور عن أبى عبد الله عليه السلام: (مرض أبى يوم الأضحى فصلّى فى بيته ركعتين ثم ضحى)٢.

و خبر الإقبال: (روى محمد بن أبى قره بإسناده عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن صلاه الأضحى و الفطر فقال: صلها ركعتين فى جماعه و غير جماعه)٣.

و عن الصدوق فى المقنع و ابن أبى عقيل عدم المشروعيه مطلقا لصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: (سألته عن الصلاه يوم الفطر و الأضحى قال: ليس صلاه إلا مع إمام)٢(٢) و مقتضى الجمع حمله على نفى الوجوب لا- المشروعيه و عن المرتضى و أبى الصلاح بل و عن المفيد و الشيخ فى التهذيب و المبسوط تعين الانفراد بها و لا تصح حينئذ جماعه، بل فى الرياض: «قواه من فضلاء المعاصرين جماعه» لموثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام:

(هل يؤم الرجل بأهله فى صلاه العيدين فى السطح أو فى بيت؟ قال: لا يؤم بهنّ و لا يخرجن و ليس على النساء خروج)٣(٣) ، و موثق سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام: (لا صلاه فى العيدين إلا مع الإمام فإن صليت وحدك فلا بأس)٤(٤).

وفيه: إن النهى فى الأول لعدم الجماعه على النساء، و الثانى غير صريح فى تعين الانفراد إذا لم يكن إمام الأصل فضلا عن موثق سماعه الآخر عن أبى عبد الله عليه السلام: (قلت له: متى يذبح؟ قال: إذا انصرف الإمام، قلت: فإذا كنت فى أرض. قريه. ليس فيها إمام فأصلى بهم جماعه فقال: إذا استقلت الشمس، و قال: لا بأس أن تصلى وحدك و لا صلاه إلا مع إمام)٧ فتقريره عليه السلام على صلاتها جماعه دليل على مشروعيتها كذلك.

(١) أى حين استحبابها.

(٢) اعلم أن المشهور إذا وجبت صلاه العيد وجب أن تكون المسافه بينها و بين الصلاه الثانيه فرسخ فما زاد كما اشترط فى الجمعة، و استدلل له بخبر ابن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام: (قال الناس لعلى عليه السلام: ألا تخلف رجلا يصلى بضعفه الناس فى العيدين؟-

ص: ٣١٢

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب صلاه العيد حديث ١ و ٣ و ٤.

٢- (٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاه العيد حديث ٤.

٣- (٥) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب صلاه العيد حديث ٢.

٤- (( ٦ و ٧ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاه العيد الحديث ٥ و ٦.



## فى عدم قضائها

(و لو فاتت) فى وقتها لعذر و غيره (لم تقضى) فى أشهر القولين للنص (٢)، و قيل: تقضى كما فاتت، و قيل: أربعا مفصوله و قيل: موصوله و هو ضعيف المأخذ.

فقال: لا أخالف السنه(١) بناء على أن المطلوب هو صلاه ثانيه فى البلد الواحد، و فيه:

إن المطلوب هو صلاه ثانيه فى المسجد فى قبال صلاه المعصوم فى الصحراء و يدل عليه خبر الدعائم: (قيل له: يا أمير المؤمنين. عليه السلام. لو أمرت من يصلى بضعفاء الناس يوم العيد فى المسجد قال: إنى أكره أن أسنن سنه لم يستنها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم)٢، و عليه فالذى كرهه عليه السّلام هو الصلاه فى المسجد لا- تكرار الصلاه فى البلد و لا أقل من الاحتمال الموجب للإجمال و استدلال اعتبار الوحده بسيره النبى صلى الله عليه و آله و سلم حيث لم يعلم إقامة صلاتين فى بلد واحد، و فيه: إنه لا يدل على المنع كما هو واضح إذ عدم الفعل أعم من الحرمة و من عدم الضروره لتكرار الفعل و لذا توقف العلامة فى التذكرة و النهايه فى اشتراط ذلك، و تابعه سيد المدارك.

و عن الشهيدين فى الذكرى و الدروس و روض الجنان إن هذا الشرط معتبر عند وجوب الصلاه، و أما مع مندوبيتها فلا يمنع التعدد إذ لا دليل على اعتبار الوحده فى هذا الحال.

(١) لانتفاء المقتضى إذ لا يوجد سامع فى البين.

(٢) و هو صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: (من لم يصل مع الإمام فى جماعه يوم العيد فلا صلاه له و لا قضاء عليه)(٢) و هذا ما عليه المشهور سواء كانت الصلاه واجبه أو مندوبه و سواء كان فواتها عمدا أو لعذر للإطلاق.

و عن ابن إدريس يستحب قضاؤها لصحيح محمد بن قيس عن أبى جعفر عليه السّلام: (إذا شهد عند الإمام شاهدان أنهما رأيا الهلال منذ ثلاثين يوما أمر الإمام بالإفطار فى ذلك اليوم إذا كانا شهدا قبل زوال الشمس، فإن شهدا بعد زوال الشمس أمر الإمام بإفطار ذلك اليوم و أخر الصلاه إلى الغد فصلى بهم)(٣)، و مرفوع محمد بن أحمد: (إذا أصبح الناس صياما و لم يروا الهلال و جاء قوم عدول يشهدون على الرؤيه فليفتروا و ليخرجوا من الغد أول النهار إلى عيدهم)٥ و العمل عليها لأن صحيح زراره ناظر إلى نفي القضاء-

ص: ٣١٣

١- (( ١ و ٢ )) مستدرک الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب صلاه العيد حديث ٦ و ٢.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاه العيد حديث ٣.

٣- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب صلاه العيد حديث ١ و ٢.

(و يستحبّ الإصحار بها) (١)، مع الاختيار للاتباع (٢) (إلا- بمكه) فمسجدها أفضل (٣) (و أن يطعم) بفتح حرف المضارعه فسكون الطاء ففتح العين مضارع طعم بكسرهما كعلم أى يأكل (فى) عيد (الفطر قبل خروجه) إلى الصلاة، (و فى الأضحى بعد عوده من أضحيتته) بضم الهمزة و تشديد الياء، للاتباع (٤)، و الفرق

على من فاتته الصلاة الواجبه و هذا لا ينافى استحبابها بعد خروج وقتها إذا كان لعذر عدم العلم بالعيد كما هو مورد الخبرين الأخيرين، و موافقتهما للعامة لا توجب طرحهما لعدم المعارض لهما و لذا نفى البأس عن هذا القول سيد المدارك و نسب إلى الكليني من القدماء. و عن ابن الجنيد أنه من فاتته صلاة العيد قضاها أربعا مفصولات، يعنى بتسليمتين، و عن على بن بابويه أنه قضاها أربعا موصولات يعنى بتسليمه واحده و يشهد لهما خبر أبى البخترى عن جعفر عن أبيه عن على عليهم السلام: (من فاتته صلاة العيد فليصل أربعا) (١) و فيه: إن أبا البخترى عامى و هو ضعيف و كذاب كما فى رجال النجاشى و الفهرست، و قال الشهيد فى الذكرى: «لم نقف على مأخذهما و روايه الأربع مع ضعف سندها مطلقه»، و ذلك لعدم دلالتها على أن الأربع قضاء و لذا حملها الشيخ فى التهذيب على الجواز و التخيير بين أن يصلى ركعتين كصلاة العيد و بين أربع كيف شاء من غير أن يقصد بها القضاء.

(١) للأخبار منها: معتبره على بن رثاب عن أبى بصير. يعنى ليث المرادى. عن أبى عبد الله عليه السلام: (لا ينبغى أن تصلى صلاة العيدين فى مسجد مسقف، و لا فى بيت إنما تصلى فى الصحراء أو فى مكان بارز) (٢).

(٢) أى للتأسى كما فى صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: (إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كان يخرج حتى ينظر إلى آفاق السماء و قال: لا تصلين يومئذ على بساط و لا باريه) ٣ و مثله غيره.

(٣) لخبر حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السلام: (السنه على أهل الأمصار أن يبرزوا من أمصارهم فى العيدين إلا أهل مكة، فإنهم يصلون فى المسجد الحرام) ٤ و مثله غيره.

(٤) لصحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (كان أمير المؤمنين عليه السلام لا يأكل يوم الأضحى -

١- (١) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب صلاة العيد حديث ٢.

٢- (( ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب صلاة العيد حديث ٢ و ١٠ و ٣.

لائح (١) و ليكن الفطر فى الفطر، على الحلو للاتباع (٢)، و ما روى (٣) شاذاً من الإفطار فيه على التربه المشرفه محمول على العله جمعا

### فى كراهه التنفل قبلها و ما يستحب بعدها

(و يكره التنفل قبلها) (٤) بخصوص القبليه (٥)، (و بعدها) إلى الزوال بخصوصه للإمام و المأموم (٦) (إلا بمسجد النبى صلى الله عليه و آله و سلم) فإنه يستحب أن يقصده الخارج إليها (٧) و يصلّى به ركعتين قبل

-شيئا حتى يأكل من أضحيته، و لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم و يؤدى الفطره، ثم قال:

و كذلك نفعل نحن (١).

(١) إذ صلاه عيد الفطر متوقف على الإفطار قبلها بخلاف صلاه عيد الأضحى فلا يتوقف على الإفطار قبلها بل هو متوقف على الأضحى قبلها.

(٢) لخبر الجعفرىات: (أن النبى صلى الله عليه و آله و سلم كان إذا أراد أن يخرج إلى المصلّى يوم الفطر كان يفطر على تمرات أو زيبات) (٢)، و فى فقه الرضا: (و الذى يستحب الإفطار عليه فى يوم الفطر الزبيب، و التمر و أروى عن العالم عليه السّلام الإفطار على السكر) ٣.

(٣) لخبر النوفلى: (قلت لأبى الحسن عليه السّلام: إنى أفطرت يوم الفطر على طين و تمر فقال لى:

جمعت بركه و سنه) (٣)، و فى الفقه الرضوى: (و روى أفضل ما يفطر عليه طين قبر الحسين عليه السّلام) (٤).

(٤) أى قبل صلاه العيدين.

(٥) أى ليس هناك سبب للكراهه إلا قبله صلاه العيدين و بعديتها.

(٦) ففى خبر محمد بن مسلم: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الصلاه فى الفطر و الأضحى قال: ليس فيهما أذان و لا إقامه و ليس بعد الركعتين و لا قبلهما صلاه) (٥) و مثله غيره، و صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: (صلاه العيدين مع الإمام سنه، و ليس قبلهما و لا بعدهما صلاه ذلك اليوم إلى الزوال) (٦)، و صحيحه الآخر عن أبى جعفر عليه السّلام:

(لا تقض و تر ليلتك إن كان فاتك حتى تصلّى الزوال فى يوم العيدين) (٧).

(٧) أى إلى صلاه العيد.

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب صلاة العيد حديث ٢.
- ٢- ( (٢ و ٣) مستدرک الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب صلاة العيد حديث ١ و ٢.
- ٣- (٤) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب صلاة العيد حديث ١.
- ٤- (٥) مستدرک الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب صلاة العيد حديث ٢.
- ٥- (٦) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب صلاة العيد حديث ٤.
- ٦- (٧) الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاة العيد حديث ٢.
- ٧- (٨) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب صلاة العيد حديث ٩.

خروجه للاتباع (١). نعم لو صليت (٢) في المساجد لعذر، أو غيره استحَبَّ صلاة التحية للداخل (٣) وإن كان مسبقاً والإمام يخطب لفوات الصلاة (٤) المسقط (٥) للمتابعه (٦) (و يستحب التكبير) في المشهور (٧)، وقيل يجب للأمر به (في الفطر)

(١) لخبر محمد بن الفضل الهاشمي عن أبي عبد الله عليه السلام: (ركعتان من السنة ليس تصليان في موضع إلا في المدينة، قال: تصلى في مسجد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في العيد قبل أن يخرج إلى المصلى ليس ذلك إلا بالمدينة، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعله) (١).

(٢) أي صلاة العيد.

(٣) قال الشارح في الروض: «و لو أقيمت الصلاة في مسجد لعذر استحَبَّ صلاة التحية فيه أيضاً لأنه موضع ذلك، قال في التذكرة: و صلى و إن كان الإمام يخطب و لا يصلى العيد لأنه إنما سنَّ له الاشتغال مع الإمام بما أدرك، لا قضاء ما فاتته» انتهى.

(٤) أي صلاة العيد و قد فاتته لأن الخطبه بعد الصلاة في العيد.

(٥) صفه للفوات.

(٦) أي متابعه الإمام فما دام قد فاتته صلاة العيد مع الإمام فلا يلزم المأموم متابعه الإمام في الخطبه فلا مانع من الاشتغال بصلاة التحية حينئذ.

(٧) خلافاً للمرتضى في الانتصار حيث ذهب للوجوب، و مستند المشهور روايه سعيد النقاش: (قال أبو عبد الله عليه السلام لى: أما أن في الفطر تكبيراً و لكنه مسنون، قال:

قلت: و أين هو؟ قال: في ليله الفطر في المغرب و العشاء الآخرة، و في صلاة الفجر و في صلاة العيد ثم يقطع، قال: قلت: كيف أقول؟ قال: تقول: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله و الله أكبر، الله أكبر و لله الحمد الله أكبر على ما هدانا، و هو قول الله (عز و جل) وَ لَتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ . يعنى الصيام. وَ لَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ (٢). و هو صريح في الاستحباب و عليه يحمل خبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام: (كتب إلى المأمون: و التكبير في العيدين واجب في الفطر في دبر خمس صلوات و يبدأ به في دبر صلاة المغرب ليله الفطر) ٣، و خبر الأعمش: (و التكبير في العيدين واجب، أما في الفطر ففي خمس صلوات مبتدأ به من صلاة المغرب ليله الفطر إلى صلاة العصر من يوم الفطر و هو أن يقال: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله و لله الحمد، الله أكبر على ما هدانا و الحمد لله على أما أبلانا لقوله (عز و جل):. وَ لَتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَ لَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا -

ص: ٣١٦

١- (١) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب صلاة العيد حديث ١٠.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب صلاة العيد حديث ٢ و ٥.

(عقيب أربع) صلوات (أولها المغرب ليلته (١)، و في الأضحى (٢) عقيب خمس عشره)

صلاه للناسك (بمنى (٣)، و) عقيب (عشر بغيرها)، و بها لغيره (٤)(أولها ظهر يوم النحر) و آخرها صبح آخر التشريق، أو ثانيه (٥) و لو فات بعض هذه الصلوات كبر

- هَدَاكُمْ . و بالأضحى في الأمصار في دبر عشر صلوات مبتدأ به من صلاه الظهر يوم النحر إلى صلاه الغداه يوم الثالث، و في منى في دبر خمس عشره صلاه مبتدئا به من صلاه الظهر يوم النحر إلى صلاه الغداه يوم الرابع، و يزداد في هذا التكبير: و الله أكبر على ما رزقنا من بهيمه الأنعام(١).

(١) أى ليله العيد و ينتهى عقيب صلاه العيد كما هو المشهور و يدل عليه خبر النقاش المتقدم، و عن الصدوق ضم الظهرين إلى هذه الصلوات الأربع و مستنده خبر الأعمش المتقدم، و الحمل على اختلاف مراتب الفضل هو المتعين، و عن ابن الجنيد ضم النوافل أيضا و لم يعرف مستنده، و قيل: إن مستنده هو حسن ذكر الله على كل حال و هو كما ترى.

(٢) و مستند الاستحباب فيه صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام: (سألته عن التكبير أيام التشريق أ واجب هو أم لا؟ قال: يستحب فإن نسي فليس عليه شيء)(٢).

(٣) أولها ظهر يوم العيد و آخرها صبح اليوم الثالث عشر كما في خبر الأعمش المتقدم و صحيح زراره عن أبى عبد الله عليه السلام: (عن التكبير في أيام التشريق في دبر الصلوات فقال: التكبير في منى في دبر خمس عشره صلاه و في سائر الأمصار في دبر عشر صلوات، و أول التكبير في دبر صلاه الظهر يوم النحر تقول فيه: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله و الله أكبر، الله أكبر و لله الحمد الله أكبر على ما هدانا، الله أكبر على ما رزقنا من بهيمه الأنعام. و إنما جعل في سائر الأمصار في دبر عشر صلوات لأنه إذا نفر الناس في نفر الأول أمسك أهل الأمصار عن التكبير، و كبر أهل منى ما داموا بمنى إلى نفر الأخير)(٣).

(٤) أى و بعشر لغير الناسك إن كان بمنى، لأن التكبير عقيب خمس عشره كما في الأخبار لمن كان في منى منصرف إلى خصوص الناسك فيها.

(٥) أى ثانى أيام التشريق لمن كان بغير منى أو لغير الناسك بها.

ص: ٣١٧

١- (١) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب صلاه العيد حديث ٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب صلاه العيد حديث ١٠.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب صلاه العيد حديث ٢.

مع قضائها (١)، و لو نسي التكبير خاصه أتى به حيث ذكر (٢) (و صورته: «الله أكبر، الله أكبر، لا- إله إلا- الله، و الله أكبر، الله أكبر على ما هدا» (٣)، و يزيد في)

تكبير (الأضحى) على ذلك (الله أكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام) (٤) و روى فيهما (٥) غير ذلك بزياده و نقصان (٦)، و في الدروس اختار: «الله أكبر» ثلاثا، لا إله إلا الله، و الله أكبر الحمد لله على ما هدا و له الشكر على ما أولانا» و الكل جائز (٧)، و ذكر الله حسن على كل حال.

### في ما لو اتفق عيد و جمعه

(و لو اتفق عيد و جمعه (٨) تخير القروى) الذى حضرها فى البلد من قريه قريه

(١) أى قضاء هذه الصلاه الفائته و لو فى غير أيام التشريق لعموم اقض ما فات كما فات، مع أن فى الأخبار اختصاص التكبير عقيب هذه الصلوات فى أيام التشريق فقط.

(٢) و إن كان الأمر بالتكبير عقيب الصلوات لكن مع النسيان فيؤتى بالتكبير عند الالتفات لقاعده الميسور و المعسور، مع أنه قد تقدم صحيح على بن جعفر بعدم التكبير لو نسيه عقيب الصلاه.

(٣) على المشهور مع زياده (و له الشكر على ما أولانا)، و الذى يدل على تشبيه التكبير أولا خبر النقاش المتقدم المروى فى بعض نسخ التهذيب و خبر الأعمش المتقدم، مع أن خبر النقاش المروى فى الكافى و الفقيه و أكثر نسخ التهذيب تثليث التكبير أولا كما نقلناه سابقا.

و فى خبر النقاش المتقدم: (لا- إله إلا- الله و الله أكبر و لله الحمد) و التحميد الأخير محذوف فى قول المشهور، بل عبارات الأصحاب مختلفه فى كيفية التكبير اختلافا فاحشا و العمده فيه خبر النقاش المتقدم.

(٤) كما فى خبر الأعمش المتقدم.

(٥) فى التكبيرين فى الفطر و الأضحى.

(٦) راجع الوسائل الباب. ٢٠ و ٢١. من أبواب صلاه العيد.

(٧) إما لأنه مروى و إما لحسن ذكر الله على كل حال.

(٨) يتخير من صلى العيد فى حضور الجمعه على المشهور بين الأصحاب لصحيح الحلبي:

(سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الفطر و الأضحى إذا اجتمعا يوم الجمعه فقال: اجتمعا فى زمان على عليه السلام فقال: من شاء أن يأتى الجمعه فليأت و من قعد فلا يضره و ليصل الظهر) (١).

---

١- (١) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب صلاة العيد حديث ١.



كانت، أم بعيده، (بعد حضور العيد في حضور الجمعة) فيصلّيها واجبا (١) و عدمه (٢) فتسقط و يصلّي الظهر، فيكون وجوبها عليه تخييرا (٣)، و الأقوى عموم التخيير (٤) لغير الإمام، و هو الذي اختاره (٥) المصنف في غيره (٦) أما هو (٧) فيجب عليه الحضور (٨)، فإن تمت الشرائط صلاها، و إلا سقطت عنه، و يستحب له

و خصّ ابن الجنيد الرخصة بالبعيد النائي لخبر إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليهما السّلام: (إن على بن أبي طالب عليه السّلام كان يقول: إذا اجتمع عيدان للناس في يوم واحد فإنه ينبغي للإمام أن يقول للناس في خطبته الأولى إنه قد اجتمع لكم عيدان فأنا أصليهما جميعا، فمن كان مكانه قاصيا فأحبّ أن ينصرف عن الآخر فقد أذنت له) (١)، و خبر سلمه عن أبي عبد الله عليه السّلام: (اجتمع عيدان على عهد أمير المؤمنين عليه السّلام فخطب الناس فقال: هذا يوم اجتمع فيه عيدان فمن أحبّ أن يجمع معنا فليفعل، و من لم يفعل فإن له رخصه، يعني من كان متنجسا) ٢. و هما صريحان في تخصيص الرخصة بالنائي و لذا عمل بهما جماعه من المتأخرين.

ثم إن الرخصة للمأموم فقط لعدم ظهور النصوص فيما يشمله بل ظاهر خبر إسحاق خلافه فيجب على الإمام الحضور كما قطع بذلك جمع من الأصحاب منهم السيد المرتضى، فما عن الشيخ في الخلاف من تخيير الإمام أيضا ليس في محله.

و عن القاضي و الحلبيين عدم الرخصة لقصور النصوص عن تخصيص أدله وجوب الجمعة، و فيه: إن خبر الحلبي صحيح السند و مؤيد بعمل الأصحاب فيتعين العمل به.

(١) أي الجمعة عند حضوره.

(٢) أي عدم الحضور.

(٣) بعد ما كانت عليه عينا.

(٤) للنائي و غيره من المأمومين كما هو المشهور لإطلاق صحيح الحلبي لكن عرفت بلا بديه تقييده.

(٥) أي اختار عموم التخيير.

(٦) في غير هذا الكتاب.

(٧) أي الإمام.

(٨) قد تقدم الكلام فيه.

ص: ٣١٩

إعلام الناس بذلك في خطبه العيد (١).

## في صلاة الآيات

### إشاره

(و منها. صلاة الآيات)

### في سببها

جمع آيه و هي العلامه، سميت بذلك (٢) الأسباب (٣) المذكوره لأنها علامات على أهوال الساعه، و أخاويها (٤)، و زلازلها، و تكوير الشمس، و القمر،(و)

الآيات التي تجب لها الصلاه (هي الكسوفان) (٥) كسوف الشمس، و خسوف القمر

(١) تأسيا بأمر المؤمنين كما في صحيح الحلبي و خبر سلمه المتقدمين، بل و هو مما ينبغي فعله على كل إمام كما في خبر إسحاق بن عمار المتقدم.

(٢) أي بالآيات.

(٣) نائب فاعل لفعل (سميت)، و تسمى هذه الصلاه بصلاه الكسوف الشامل لاحتجاب القمرين لكثرة وقوعه بالنسبه إلى غيره من الآيات، مع ورود أكثر النصوص به ففي صحيح زراره و محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السّلام: (كل أخاويف السماء من ظلمه أو ريح أو فزع فصلّ له صلاه الكسوف حتى يسكن) (١)، و في خبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السّلام: (إنما جعل للكسوف صلاه، لأنه من آيات الله (تبارك و تعالی)، لا يدرى الرحمه ظهرت أم لعذاب؟ فأحبّ النبي صلى الله عليه و آله و سلم أن تفرع أمته إلى خالقها و راحمها عند ذلك ليصرف عنهم شرها و يقيهم مكروهها، كما صرف عن قوم يونس حين تضرعوا إلى الله (عز و جل) (٢).

(٤) جمع أخواف الذي هو جمع خوف.

(٥) بالاتفاق للأخبار منها: خبر علي بن عبد الله عن أبي الحسن موسى عليه السّلام: (لما قبض إبراهيم بن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم جرت فيه ثلاث سنن، أما واحده فإنه لما مات انكسفت الشمس فقال الناس: انكسفت الشمس لفقد ابن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، فصعد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم المنبر فحمد الله و أثنى عليه ثم قال: يا أيها الناس إن الشمس و القمر آيتان من آيات الله، يجريان بأمره مطيعان له، لا ينكسفان لموت أحد و لا لحياته، فإذا انكسفتا أو واحده منهما فصلوا، ثم نزل فصلي بالناس صلاه الكسوف) (٣).

- ١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من صلاة الكسوف حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من صلاة الكسوف حديث ٣.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاة الكسوف حديث ١٠.

ثانها باسم أحدهما تغليبا (١)، أو لإطلاق الكسوف عليهما حقيقه، كما يطلق الخسوف على الشمس أيضا، واللام للعهد الذهني و هو الشائع من كسوف النيرين، دون باقى الكواكب (٢)، و انكساف الشمس بها (٣) (و الزلزله) (٤) و هى رجفه الأرض (و الريح السوداء أو الصفراء، و كلّ مخوّف سماويّ) (٥) كالظلمه

(١) قال فى القاموس: «يقال كسف الشمس و القمر كسوا احتجا كانكسفا، و الله إياهما حجبهما، و الأحسن فى القمر خسف و فى الشمس كسفت»، و عن الجوهرى فى الصحاح جعل انكسفت الشمس من كلام العامه، و هو و هم لأن الأخبار مملوءه به كالخبر المتقدم.

(٢) أى دون كسوف باقى الكواكب فلا تجب الصلاه لعدم دليل عليه فى النصوص و الأصل البراءه.

(٣) أى بالكواكب فلا- تجب الصلاه كما هو المشهور لانصراف الأخبار عنه و ظهوره بانكساف الشمس و القمر فقط لأنه المتعارف.

(٤) لخبر سليمان الديلمى: (سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الزلزله ما هى؟ فقال: آيه، ثم ذكر سببها. إلى أن قال. قلت: فإذا كان ذلك ما أصنع؟ قال: صلّ صلاه الكسوف) (١) و مثله غيره، و هو مطلق سواء حصل منها خوف أو لا.

(٥) على المشهور لصحيح زراره و محمد بن مسلم: (قلنا لأبى جعفر عليه السلام: هذه الرياح و الظلم التى تكون هل يصلى لها؟ فقال عليه السلام: كل أخاويف السماء من ظلمه أو ريح أو فزع فصلّ له صلاه الكسوف حتى يسكن) (٢)، و عن البعض و لم يعرف قائله كما فى الشرائع الاستجاب، و نقل عن أبى الصلاح عدم تعرضه لغير الكسوفين و على كل فاستدل له:

بمرسل الفقيه: (و كان النبى صلى الله عليه و آله و سلم إذا هبّت ريح صفراء أو حمراء أو سوداء تغيّر وجهه و اصفر لونه و كان كالخائف الوجل حتى تنزل من السماء قطره من مطر فيرجع إليه لونه و يقول: جاءكم بالرحمه) (٣) و ظاهره ترك النبى للصلاه.

و فيه: أنه ليس فى مقام بيان ما يجب فعله عند حدوث الريح حتى يستكشف من عدم-

ص: ٣٢١

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاه الكسوف حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاه الكسوف حديث ١.

٣- (٣) الفقيه باب ٨١، حديث ٢٠.

السوداء أو الصفراء المنفكة عن الريح، و الريح العاصفه زياده على المعهود و إن انفكت عن اللونين (١) أو اتصفت بلون ثالث.

و ضابطه: ما أخاف معظم الناس (٢)، و نسبه الأخاوييف إلى السماء باعتبار كون بعضها فيها (٣)، أو أراد بالسماء مطلق العلو، أو المنسوبة إلى خالق السماء و نحوه (٤) لإطلاق نسبه (٥) إلى الله تعالى كثيرا. و وجه وجوبها للجميع صحيحه زراره (٦) عن الباقر عليه السلام المفيده للكل، و بها يضعف قول من خصّها بالكسوفين (٧)، أو أضاف إليهما شيئا مخصوصا كالمصنف فى الألفيه (٨).

و هذه الصلاه ركعتان فى كل ركعه سجدتان، و خمس ركوعات، و قيامات (٩)،...

-الذكر عدم وجوب الصلاه بالإضافه إلى صحيح ابن مسلم و يريد عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليهما السلام: (إذا وقع الكسوف أو بعض هذه الآيات فصلّها ما لم تتخوف أن يذهب وقت الفريضة) (١).

(١) الأسود و الأصفر.

(٢) إذ لا عبره بخوف النادر أو بغير المخوف لأن النصوص بعضها مختص بالخوف و بعضها لا يعم غيره.

(٣) أى فى السماء فيشمل ما لو كان المخوف أرضيا كما عن جماعه و فيه: إن النصوص منصرفه عنه بل بعضها ظاهر فى المخوف السماوى فقط كصحيح زراره و محمد بن مسلم المتقدم: (كل أخاوييف السماء من ظلمه أو ریح أو فزع فصلّ له صلاه الكسوف حتى يسكن).

(٤) كخالق السماء و فاطر السماء و لو ترك لفظ «و نحوه» لكان أولى.

(٥) أى نسبه السماوى.

(٦) بل صحيحه زراره و محمد بن مسلم و قد تقدمت أكثر من مره.

(٧) كأبى الصلاح لأنه ترك ذكر غيرهما.

(٨) حيث قال فيها. على ما نقل. «و أما الآيات فهى الكسوفان و الزلزله و كل ریح مظلمه سوداء أو مخوفه».

(٩) أى و خمس قيامات.

ص: ٣٢٢

## في كيفيتها

(و يجب فيها النيه، و التحريمه، و قراءه الحمد، و سوره، ثم الركوع،)

(١) أي و خمس قراءات كل ذلك للأخبار منها: خبر عبد الله بن ميمون عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام: (انكسفت الشمس في زمان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فصلى بالناس ركعتين) (١).

و صحيح الفضلاء عن كليهما أو أحدهما عليهما السلام: (إن صلاة كسوف الشمس و القمر و الرجفه و الزلزله عشر ركعات و أربع سجعات، صلاها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و الناس خلفه في كسوف الشمس. إلى أن قال. فتكبر بافتتاح الصلاة ثم تقرأ أم الكتاب و سوره ثم تركع ثم ترفع رأسك من الركوع فتقرأ أم الكتاب و سوره ثم تركع ثانيه، ثم ترفع رأسك من الركوع فتقرأ أم الكتاب و سوره ثم تركع الثالثه، ثم ترفع رأسك من الركوع فتقرأ أم الكتاب و سوره ثم تركع الرابعه، ثم ترفع رأسك من الركوع فتقرأ أم الكتاب و سوره ثم تركع الخامسه، فإذا رفعت رأسك قلت: سمع الله لمن حمده، ثم تخزّ ساجدا فتسجد سجدتين، ثم تقوم فتصنع مثل ما صنعت في الأولى، قلت: و إن هو قرأ سوره واحده في الخمس ركعات يفرّقها. ففرّقها. بينها؟ قال: أجزاء أم الكتاب في أول مره، فإن قرأ خمس سور مع كل سوره أم الكتاب، و القنوت في الركعه الثانيه قبل الركوع إذا فرغت من القراءه، ثم تقنت في الرابعه مثل ذلك، ثم في السادسه، ثم في الثامنه، ثم في العاشره) (٢).

و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن صلاة الكسوف كسوف الشمس و القمر، قال: عشر ركعات و أربع سجعات يركع خمسا ثم يسجد في الخامسه، ثم يركع خمسا ثم يسجد في العاشره، و إن شئت قرأت سوره في كل ركعه و إن شئت قرأت نصف سوره في كل ركعه، فإذا قرأت سوره في كل ركعه فاقراً فاتحه الكتاب، و إن قرأت نصف سوره أجزاءك أن لا تقرأ فاتحه الكتاب إلا- في أول ركعه حتى تستأنف أخرى، و لا- تقل سمع الله لمن حمده في رفع رأسك من الركوع إلا في الركعه التي تريد أن تسجد فيها) (٣).

و هما متضمنان لغالب أحكام صلاة الكسوف و عليهما العمده و العمل مع صحيح زراره و محمد بن مسلم الآتي ذكره و ما ورد أنها ركعتان في أربع سجعات و أربع ركعات كما في خبر أبي البختری (٤) أو أنها ثمان ركعات كما يصلى ركعه و سجدتين كما في خبر أبي بصير (٥) فهو مردود إلى أهله.

ص: ٣٢٣

١- (١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب صلاة الكسوف حديث ١.

٢- (( ٢ ) و ( ٣ ) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب صلاة الكسوف حديث ١ و ٧.

٣- (( ٤ ) و ( ٥ ) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب صلاة الكسوف حديث ٤ و ٥.

(ثم يرفع) رأسه منه إلى أن يصير قائماً مطمئناً، (و يقرأُهما) (١) هكذا (خمسا ثم يسجد سجدتين، ثم يقوم إلى الثانيه و يصنع كما صنع أولاً) هكذا هو الأفضل (و يجوز) له الاقتصار على (قراءة بعض السوره) و لو آيه (الكل ركوع. و لا يحتاج إلى) قراءه (الفاتحه إلا- في القيام الأول) و متى اختار التبويض (فيجب إكمال سوره في كل ركعه مع الحمد مره) بأن يقرأ في الأول (٢) الحمد و آيه، ثم يفرّق الآيات على باقى القيامات بحيث يكملها في آخرها، (و لو أتم مع الحمد في ركعه سوره)

أى قرأ في كل قيام منها الحمد و سوره تامه (و بعض في) الركعه (الأخرى) كما ذكر (جاز (٣) بل لو أتم السوره في بعض الركوعات، و بعض في آخر جاز) (٤).

و الضابط: أنه متى ركع عن سوره تامه و جب في القيام عنه (٥) الحمد و يتخير بين إكمال سوره معها (٦) و تبويضها (٧)، و متى ركع عن بعض سوره تخير في القيام بعده (٨) بين القراءه من موضع القطع (٩)...

(١) أى الحمد و سوره.

(٢) أى فى القيام الأول.

(٣) كما يستفاد ذلك من صحيح الرهط المتقدم.

(٤) كما يستفاد من صحيح الحلبي المتقدم.

(٥) عن هذا الركوع.

(٦) مع الحمد.

(٧) أى تبويض السوره.

(٨) بعد الركوع.

(٩) بالنسبه للسوره و يدل عليه صحيح زراره و محمد بن مسلم: (سألنا أبا جعفر عليه السلام عن صلاه الكسوف كم هي ركعه أو كيف نصلها؟ فقال: هي عشر ركعات و أربع سجادات، تفتتح الصلاه بتكبيره و تركع بتكبيره و ترفع رأسك بتكبيره إلا في الخامسة التى تسجد فيها و تقول: سمع الله لمن حمده، و تقنت في كل ركعتين قبل الركوع فتطيل القنوت و الركوع على قدر القراءه و الركوع و السجود، فإن فرغت قبل أن ينجلي فاقعد و ادع الله حتى ينجلي فإن انجلي قبل أن تفرغ من صلاتك فأتهم ما بقى و تجهر بالقراءه، قلت: كيف القراءه فيها؟ فقال: إن قرأت سوره في كل ركعه فاقراً فاتحه الكتاب، فإن نقصت من السور شيئاً فاقراً من حيث نقصت و لا تقرأ فاتحه الكتاب، قال: و كان يستحب أن يقرأ فيها بالكهف و الحجر إلا أن يكون إماماً يشقّ على من خلفه، و إن -

و من غيره (١) من السوره متقدّماً و متأخراً، و من غيرها (٢)، و تجب إعادته الحمد فيما عدا الأول (٣) مع احتمال عدم الوجوب (٤) فى الجميع (٥). و يجب مراعاته سوره (٦) فصاعداً (٧) فى الخمس و متى سجد و جب إعادته الحمد سواء كان سجوده عن سوره تامه (٨) أم بعض سوره (٩) كما لو كان قد أتم سوره قبلها فى الركعه، ثم له

-استطعت أن تكون صلاتك بارزا لا يجتلك بيت فافعل، و صلاه كسوف الشمس أطول من صلاه كسوف القمر، و هما سواء فى القراءه و الركوع و السجود(١).

و هو ظاهر فى وجوب القراءه من حيث ما قطع من السوره و هو الحجه على الشهيدين حيث جوزا القراءه من أى موضع شاء من السوره سواء كان من حيث قطع أو متقدماً عليه أو متأخراً عنه، و هو ظاهر فى وجوب إكمال السوره المقطوعه و هو الحجه على الشهيدين تبعاً للشيخ فى المبسوط من جواز رفضها و قراءه غيرها.

(١) أى من غير موضع القطع من السوره متقدماً أو متأخراً و قد عرفت ضعفه.

(٢) أى من غير السوره المقطوعه بحيث يتركها و يشرع بسوره أخرى و قد عرفت ضعفه.

(٣) أى فيما عدا لو شرع فى الركوع التالى من موضع قطع السوره فى الركوع السابق، و قد عرفت تعيين الشروع من موضع القطع فالقول بوجوب الحمد فى غيره لا دليل عليه.

(٤) عدم وجوب الحمد.

(٥) سواء شرع من موضع القطع، أو من غيره من السوره متقدماً أو متأخراً، أو من غيرها و قد عرفت تعيين الأول فقط و عرفت عدم وجوب الحمد فيه.

(٦) فى خمس قيامات بعد قراءه الحمد فى القيام الأول.

(٧) بعد قراءه الحمد لكل سوره لصحيح الرهط المتقدم: (فمع كل سوره أم الكتاب) و صحيح الحلبي المتقدم: (و إن قرأت نصف سوره أجزاءك أن لا- تقرأ فاتحه الكتاب إلا- فى أول ركعه حتى تستأنف أخرى) أى تستأنف سوره ثانيه فتقرأ فاتحه الكتاب، و فى صحيحى البنظلى و ابن جعفر: (إذا ختمت سوره و بدأت بأخرى فاقراً فاتحه الكتاب)(٢).

(٨) و هو المتعين لأن النصوص الداله على تفريق السوره إنما تدل على تفريقها بين الركوعات فى الركعه الأولى و عليه فلا إطلاق فيها حتى يتمسك به لجواز تبعض السوره بين ركوعات الركعه الأولى و ركوعات الثانيه و إن ادعاه البعض و تمسك به حتى قيل بأنه لا خلاف فيه ظاهر.

(٩) فيجب الحمد فى الركعه الثانيه، و يكون قراءتها فى أول القيام الأول، و احتمال فى-



- ١- (١) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب صلاة الكسوف حديث ٦.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب صلاة الكسوف حديث ١٣.

أن يبنى على ما مضى، أو يشرع في غيرها، فإن بنى عليها وجب سورة غيرها كامله (١) في جملة الخمس.

(و يستحبّ القنوت عقيب كلّ زوج) من القيامات تنزيلا- لها منزله الركعات، فيقنت قبل الركوع الثانى و الرابع و هكذا (٢)،(و التكبير للرفع من الركوع) فى الجميع (٣) عدا الخامس و العاشر من غير تسميع (٤)، و هو (٥) قرينه كونها (٦) غير ركعات (و التسميع) و هو قول «سمع الله لمن حمده»(فى الخامس و العاشر خاصة) (٧) تنزيلا للصلاه منزله ركعتين (٨). هكذا ورد النصّ (٩) بما يوجب اشتباه

-التذكرة عدم وجوب الحمد حينئذ لعدم إتمام السوره و قد عرفت أن المبنى ضعيف لوجوب إتمام السوره فى الركعه الأولى بركوعاتها الخمسه.

(١) بعد قراءة الحمد.

(٢) لصحيح الرهط المتقدم.

(٣) لصحيح زراره و محمد المتقدم: (تفتح الصلاه بتكبيره و ترقع بتكبيره و ترفع رأسك بتكبيره إلا فى الخامسة التى تسجد فيها و تقول: سمع الله لمن حمده).

(٤) فى الجميع عدا الخامس و العاشر.

(٥) أى عدم التسميع إلا فى الخامس و العاشر.

(٦) أى كون الركعات.

(٧) لصحيح زراره و محمد المتقدم و صحيح الحلبي المتقدم: (و لا تقل سمع الله لمن حمده فى رفع رأسك من الركوع إلا فى الركعه التى تريد أن تسجد فيها).

(٨) بل هو المصرح به فى النصوص ففى خبر عبد الله بن ميمون عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام: (انكسفت الشمس فى زمان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فصلّى بالناس ركعتين) (١) الخبر بل قطع بذلك جامع المقاصد و لم أجد من صرح بالخلاف نعم مشهور القدماء عبّروا عنها بأنها عشر ركعات متابعه للنصوص و هذا لا يدل على كونها عندهم كذلك بل هى ركعتان بعشر ركوعات.

(٩) أى بخمس قنوتات و تسميعتين فأوجب الاشتباه فى أنها عشر ركعات نظرا إلى القنوتات الخمسه، و إلى أنها ركعتان نظرا إلى التسميع، و قد عرفت تصريح النصوص بأنها ركعتان فلا داعى لهذا التردد.

١- (١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب صلاة الكسوف حديث ١.

حالتها و من ثم حصل الاشتباه لو شك في عددها نظرا إلى أنها ثنائية أو أزيد.

و الأقوى أنها في ذلك ثنائية، و أن الركوعات أفعال، فالشك فيها (١) في محلها يوجب فعلها (٢)، و في عددها يوجب البناء على الأقل (٣)، و في عدد الركعات (٤) مبطل (٥) (وقراءه) السور (الطوال) كالأنبياء و الكهف (٦) (مع السعه)، و يعلم ذلك (٧) بالأرصاء، و إخبار من يفيد قوله الظنّ الغالب من أهله، أو العدلين، و إلا فالتخفيف أولى، حذرا من خروج الوقت خصوصا على القول بأنه (٨) الأخذ في الانجلاء (٩). نعم لو جعلناه إلى تمامه أتجه التطويل، نظرا إلى

(١) في الركوعات.

(٢) لأصالة عدم فعل المشكوك أو لقاعده الاشتغال.

(٣) لقاعده الاشتغال.

(٤) إذا شك أنه في الركعة الأولى أو الثانية، أو إذا شك أنه في الركوع الخامس أو السادس لأن مرجعه للشك في عدد الركعات.

(٥) لما سيأتي في مبحث الخلل أن الشك في الثنائية مبطل.

(٦) لمرسل المفيد في المقنعه: (و روى عن أمير المؤمنين عليه السّلام أنه صلى بالكوفه صلاه الكسوف فقرأ فيها بالكهف و الأنبياء، و ردها خمس مرات، و أطال في ركوعها حتى سال العرق على أقدام من كان معه، و غشى على كثير منهم) (١)، و في صحيح زراره و محمد المتقدم: (يستحب أن يقرأ فيها بالكهف و الحجر).

(٧) أي سعه وقتها.

(٨) أي الوقت.

(٩) كما هو المشهور لصحيح حماد عن أبي عبد الله عليه السّلام: (ذكروا انكساف القمر و ما يلقي الناس من شدته، فقال أبو عبد الله عليه السّلام: إذا انجلى منه شيء فقد انجلى) (٢)، و عن جماعه أن وقتها إلى تمام الانجلاء لصحيح الرهط المتقدم: (صلاها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و الناس خلفه في كسوف الشمس ففرغ حين فرغ و قد انجلى كسوفها) (٣) الظاهر في تمام الانجلاء، و مثله موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام: (إن صليت الكسوف إلى أن يذهب الكسوف عن الشمس و القمر، و تطول في صلاتك فإن ذلك أفضل، و إن أحببت -

ص: ٣٢٧

١- (١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب صلاه الكسوف حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب صلاه الكسوف حديث ٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب صلاة الكسوف حديث ١.

المحسوس (١)، (و الجهر فيها) (٢) و إن كانت نهاريه على الأصح.

(و كذا يجهر في الجمعة و العيدين) استحبابا إجماعا (٣).

- أن تصلى فتفرغ من صلاتك قبل أن يذهب الكسوف فهو جائز (١).

هذا كله في الكسوفين و أما في غيرهما فإن كانت صلاة الآيات للزلزله فوقتها غير محدد بل يمتد إلى آخر العمر على المشهور و ادعى عليه الإجماع و لإطلاق دليل وجوبها كما في خبر سليمان الديلمي عن أبي عبد الله عليه السلام الوارد في الزلزله: (قلت: فإذا كان ذلك فما أصنع؟ قال: صلّ صلاة الكسوف) (٢) و الأمر بها يقتضى وجوب المبادره إليها لأن قوله: فما أصنع، يعنى ما أصنع في تلك الساعه لا في مده العمر و لذا نسب في الذكرى إلى الأصحاب وجوب المبادره إليها بمجرد حصولها، ثم إذا عصى فتجب المبادره في الزمن الثانى و هكذا للاستصحاب.

و إن كانت صلاة الآيات لغير الزلزله من المخوف السماوى فوقتها مده وقت الآيه لذيلى صحيح زرارته و محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام: (كل أخاويف السماء من ظلمه أو ريح أو فرع فصلّ له صلاة الكسوف حتى يسكن) (٣) و قوله حتى يسكن سواء كان قيذا للماده أو الهيئه دليل على توقيت الصلاه به و أكثر القدماء و المتأخرين لم يذهبوا إلى توقيتها، بل هى كالزلزله لأن الذليل المتقدم وارد مورد بيان حكمه التشريع لا أنه قيد للحكم أو الصلاه، و عن التذكره و الدروس أن كل آيه تضيق وقتها عن العباده يكون وقت الصلاه دائما فيها و لا توقيت و إلا فوقت الصلاه وقت زمان الآيه.

(١) من غير مراجعه أهل الخبره.

(٢) نسبه في المنتهى إلى علمائنا لصحيح زرارته و محمد بن مسلم المتقدم: (و تجهر بالقراءه) (٤).

و إطلاقه يشمل الليل و النهار، و عن البعض استحباب الإخفات في كسوف الشمس لأن صلاته نهاريه و هو في غير محله و لذا قال السيد الطباطبائى في منظومته:

و القول بالكسوف بالإسرار يضعف بالإجماع و الأخبار

(٣) أما في الجمعة فقد وردت جمله من الأخبار تأمر بالجهر فيها منها: صحيح عمر بن يزيد-

ص: ٣٢٨

١- (١) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب صلاة الكسوف حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاة الكسوف حديث ٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاة الكسوف حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب صلاة الكسوف حديث ٦.

(و لو جامعته) صلاة الآيات (الحاضرة) اليوميه (قدّم ما شاء) منهما مع سعه وقتها (١)، (و لو تضيقت إحداهما) خاصه (قدّمها) (٢) أى المضيقة، جمعا بين الحقين (و لو تضيقتا) معا (فالحاضرة) مقدّمه (٣)، لأن الوقت لها بالأصالة، ثم إن بقي وقت الآيات صلاها أداء، وإلا سقطت (٤) إن لم يكن فرط في تأخير إحداهما، وإلا فالأقوى وجوب القضاء (٥)، (و لا تصلّى) هذه الصلاة (على الراحله) و إن كانت

عن أبي عبد الله عليه السلام: (ليقعد قعدة بين الخطبتين و يجهر بالقراءة) (١).

و صحيح جميل عن أبي عبد الله عليه السلام: (و لا يجهر الإمام فيها بالقراءة. أى الظهر، إنما يجهر إذا كانت خطبه) ٢.

و صحيح محمد بن مسلم: (سألته عن صلاة الجمعة في السفر، فقال: يصنعون كما يصنعون في الظهر و لا يجهر الإمام فيها بالقراءة، و إنما يجهر إذا كانت خطبه) ٣ و هي و إن كانت داله على الوجوب إلا أن الإجماع المحكى عن جماعه يقتضى حملها على الاستحباب.

و أما في العيدين ففي خبر ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: (كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يعتّم في العيدين. إلى أن قال. و يجهر بالقراءة كما يجهر في الجمعة) (٢) و التسويه تقتضى الاستحباب أيضا بالإجماع.

(١) على المشهور عملا- بالقواعد الأولية في كلتا الصلاتين، و عن الصدوقين و الشيخ في النهايه و ابني حمزه و البراج و جوب تقديم الفريضة لصحيح ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: (سألته عن صلاة الكسوف في وقت الفريضة فقال عليه السلام: ابدأ بالفريضة) (٣)

و لكنه معارض بصحيحه الآخر و هو صحيح ابن مسلم و بريد عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام: (إذا وقع الكسوف أو بعض هذه الآيات فصلّها ما لم تتخوف أن يذهب وقت الفريضة) ٦ و هو صريح في جواز تقديم صلاة الآيات على الفريضة.

(٢) بلا إشكال و لا خلاف لعدم صلاحية الموسع لمزاحمه المضيق فيتعين تقديم المضيقة.

(٣) أى اليوميه بلا خلاف فيه و عن الذكرى الإجماع عليه لأهميه الفريضة بل يكفي في تقديمها احتمال أهميتها.

(٤) للعبء عن أدائها في وقتها مع كون قدره على الامتثال شرط في صحتها التكليف.

(٥) و هذا ما تقتضيه القواعد بعد التقصير في الأداء، و القضاء ثابت لعموم: (من فاتته فريضة-

- ٢- (٤) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب صلاة العيد حديث ١.
- ٣- ( (٥ و ٦) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب صلاة الكسوف حديث ١ و ٤.



معقوله (١) (إلا- لعذر) كمرض، و زمن (٢) يشقّ معهما النزول مشقه لا- تتحمل عادة فتصلى على الراحله حينئذ (كغيرها من الفرائض،)

### في ما لو فاتت هذه الصلاة

(و تقضى) هذه الصلاة (مع الفوات وجوبا مع تعمد الترك (٣)، أو نسيانه) (٤) بعد العلم بالسبب...

-فليقضها) و سيأتى التعرض له فى مبحث الخلل فالقول بأنه لا قضاء لأنه محتاج إلى أمر جديد و هو مفقود ليس فى محله. و كذا القول بأنه لا قضاء فى صلاة الآيات لبعض النصوص ففيه: إنه سيأتى التعرض لها فى المسألة الآتية.

(١) أى مشدوده العقال، بلا خلاف فى ذلك إلا من ابن الجنيّد حيث جوّز صلاة الكسوف على ظهر الدابة اختيارا و لو كانت ماشيه و يردّه أن صلاة الآيات كالفرائض اليوميّه فيعتبر فيها ما اعتبر فى اليوميّه و يدلّ عليه جملة من الأخبار منها: خبر عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام: (أ يصلّى الرجل شيئا من المفروض راكبا؟ فقال: إلا من ضروره) (١).

و صحيح عبد الرحمن عن أبى عبد الله عليه السّلام: (لا يصلّى على الدابة الفريضة إلا مريض) (٢).

(٢) بفتح الزاى و كسر الميم و هو يوجب استرخاء الأعضاء بحيث لا يقدر على القيام.

(٣) لمرسل حريز عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إذا انكسف القمر فاستيقظ الرجل فكسل أن يصلّى فليغتسل من غد و ليقض الصلاة، و إن لم يستيقظ و لم يعلم بانكساف القمر فليس عليه إلا القضاء بغير غسل) (٢)، و موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إن لم تعلم حتى يذهب الكسوف ثم علمت بعد ذلك فليس عليك صلاة الكسوف، و إن أعلمك أحد و أنت نائم فعلمت ثم غلبتك عينك فلم تصلّ فعليك قضاؤها) (٤)، و مرسل الكليني:

(و فى روايه أخرى: إذا علم بالكسوف و نسى أن يصلّى فعليه القضاء) (٥) فهو دال على القضاء مع عدم النسيان بالأولويه و ما عن المرتضى فى المصباح. على ما قيل. من نفى القضاء مطلقا إذا احترق بعض القرص للنصوص النافيه للقضاء التى سيأتى التعرض لها ليس فى محله لأنه لا بد من تقييدها بما ذكر.

(٤) على المشهور شهره عظيمه و يدلّ عليه مرسل الكافى المتقدم، و ما عن الشيخ فى النهايه و المبسوط و تابعه ابن حمزه من نفى القضاء مطلقا و إن كان ناسيا إذا احترق بعض القرص للنصوص النافيه للقضاء التى سيأتى التعرض لها ليس فى محله لأنه لا بد من تقييدها بما ذكر أيضا.

ص: ٣٣٠

١- ((١ و ٢) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب القبلة حديث ٤ و ١.

٢- ((٣ و ٤ و ٥) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب صلاة الكسوف حديث ٥ و ١٠ و ٣.

مطلقا (١)، (أو مع استيعاب الاحتراق) للقرص أجمع (مطلقا) سواء علم به، أم لم يعلم حتى خرج الوقت (٢).

أما لو لم يعلم به، و لا استوعب الاحتراق فلا قضاء و إن ثبت بعد ذلك

(١) استوعب الاحتراق القرص أو لا.

(٢) الجاهل يقضى مع استيعاب الاحتراق على المشهور شهره عظيمه و يدل عليه صحيح محمد بن مسلم و الفضيل بن يسار: (قلنا لأبى جعفر عليه السّلام: أ تقضى صلاه الكسوف و من إذا أصبح فعلم و إذا أمسى فعلم؟ قال عليه السّلام: إن كان القرصان احترقا كليهما قضيت، و إن كان قد احترق بعضهما فليس عليك قضاؤه) (١)، و صحيح زراره و محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إذا انكسفت الشمس كلها و احترقت و لم تعلم، ثم علمت بعد ذلك فعليك القضاء، و إن لم تحترق كلها فليس عليك قضاء) (٢)، و خبر حريز عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إذا انكسف القمر و لم تعلم به حتى أصبحت ثم بلغك فإن كان احترق كله فعليك القضاء، و إن لم يكن احترق كله فلا قضاء عليك) (٢).

و عن الصدوقين و أبى على و المفيد و المرتضى فى الانتصار و الشيخ فى الخلاف و القاضى و الحلبي و ابن إدريس و جوب القضاء على الجاهل مطلقا سواء استوعب الاحتراق القرص أو لا لإطلاق مرسل حريز عن أبى عبد الله عليه السّلام: (و إن لم يستيقظ و لم يعلم بانكساف القمر فليس عليه إلا القضاء بغير غسل) (٤). و فيه: أنه لا بدّ من تقييده بالأخبار السابقة.

و عن بعض و لم يعرف قائله نفى و جوب القضاء مطلقا احترق القرص أو لا- لخبر الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام: (عن صلاه الكسوف تقضى إذا فاتتنا؟ قال: ليس فيها قضاء، و قد كان فى أيدينا أنها تقضى) (٥) و الظاهر أن القيد الأخير من الراوى و لصحيح على بن جعفر عن أخيه عليه السّلام: (سألته عن صلاه الكسوف هل على من تركها قضاء؟ قال: إذا فاتتك فليس عليك قضاء) (٦) و مثله ما عن جامع البزنطى (٧).

و فيه: إنه لا بدّ من حملها على الجهل مع عدم استيعاب الاحتراق جمعا بينها و بين ما تقدم، و هذه الأخبار الثلاثة هى مستند من نفى و جوب القضاء إذا تركها عمدا أو نسيانا و لكن لا بدّ من تقييدها بما دل على القضاء مع الترك العمدى أو كان الترك نسيانا و قد تقدم.

ص: ٣٣١

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب صلاه الكسوف حديث ١ و ٢.

٢- (( ٧-٦-٥-٤-٣ )) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب صلاه الكسوف حديث ٤ و ٥ و ٩ و ٧ و ١١.

وقوعه (١) بالبينه (٢)، أو التواتر في المشهور (٣). وقيل: يجب القضاء مطلقا (٤) وقيل لا- يجب مطلقا (٥) وإن تعيّد ما لم يستوعب. وقيل (٦): لا يقضى الناسى ما لم يستوعب، و لو قيل بالوجوب مطلقا (٧) في غير الكسوفين (٨)، وفيهما مع

(١) أى وقوع الاحتراق غير المستوعب.

(٢) متعلق بقوله: «ثبت» وهو محتاج إلى دليل إثباتى لأنه جاهل عند حدوث الآيه.

(٣) قيد لكل ما تقدم.

(٤) استوعب الاحتراق أو لا وقد تقدم بيان قائله مع دليله.

(٥) عمدا أو جاهلا كما هو قول المرتضى فى المصباح.

(٦) وهو قول الشيخ فى النهايه و المبسوط و تابعه ابن حمزه فى الوسيله.

(٧) علم به أو لم يعلم فضلا عن التارك عمدا أو نسيانا.

(٨) كالزلزله و لكل مخوّف سماوى، هذا و النصوص خاليه عن التعرض لمن ترك صلاه الآيات فى غير الكسوفين إلا- أن مقتضى القواعد وجوب القضاء و تحقيقه يستدعى بسط الكلام فنقول:

قد عرفت سابقا أن صلاه الآيات للزلزله ممتد إلى آخر العمر فتركها فى بعض الأزمنه عمدا أو نسيانا أو جهلا لا يوجب سقوطها فيما بعد، بل تكون أداء عند ما تقع.

و أما صلاه الآيات لغير الزلزله فهى و إن كانت موقته بوقت الآيه كما عن جماعه على ما تقدم بيانه إلا أن القضاء ثابت لعموم ما دل على وجوب قضاء ما فات مثل خبر زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: (أربع صلوات يصلها الرجل فى كل ساعه: صلاه فاتتك فمتى ذكرتها أدبتها) (١) الخبر.

و دعوى أن الفوت متحقق عند الترك العمدى أو النسيان و لكن غير متحقق عند الجهل مدفوعه بأن الجهل ليس بعذر لأن التكاليف مشتركه بين العالم و الجاهل.

هذا كله بحسب القواعد إلا- أن مشهور الأصحاب ذهب إلى وجوب القضاء لصلاه الآيات فى غير الكسوفين إذا كان الترك عمدا أو نسيانا بل فى الجواهر نفى وجدان الخلاف فيه لما تقدم، و ذهب المشهور إلى عدم وجوب القضاء إذا كان الترك عن جهل لا من جهه عدم تماميه القواعد العامه بل من جهه أن القضاء غير واجب إذا كان الترك عن جهل فى الكسوفين مع عدم احتراق القرص ففى غيرهما من باب أولى، و وجه الأولويه أن الكسوفين أقوى فى الوجوب لكثرة ما دل من الأخبار عليهما.

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب قضاء الصلوات حديث ١.

الاستيعاب (١) كان قويا عملا بالنص (٢) في الكسوفين، و بالعمومات (٣) في غيرهما.

(و يستحبّ الغسل) للقضاء (مع التعمد و الاستيعاب) (٤)

و فيه: إنه استحسان محض لا- يمكن رفع اليد به عن مقتضى القواعد العامه الموجهه للقضاء و لذا احتمله في النهايه و قواه الشارح هنا في الروضه و جزم به الوحيد البهبهاني و نفى عنه البعد في الذخيره.

(١) أى و في الكسوفين مع استيعاب الاحتراق.

(٢) و قد تقدم الكلام فيه فراجع.

(٣) أى عموم قضاء ما فات.

(٤) فالمتعمد لترك صلاه الكسوف مع استيعاب الاحتراق عليه القضاء كما تقدم و يستحب له الغسل حينئذ على المشهور و عليه إطباق المتأخرين خلافا لجماعه من القدماء كالشيخين و المرتضى و سلالر و ابن البراج و ابن حمزه و الحلبي حيث ذهبوا إلى الوجوب.

و مستند الوجوب الأمر به في جملة من الأخبار منها: مرسل حريز عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا انكسف القمر فاستيقظ الرجل فكسل أن يصلى فليغتسل من غد و ليقض الصلاه، و إن لم يستيقظ و لم يعلم بانكساف القمر فليس عليه إلا القضاء بغير غسل) (١).

و مرسل الفقيه عن أبي جعفر عليه السلام: (الغسل في سبعة عشر موطناً. إلى أن قال:

و غسل الكسوف إذا احترق القرص كله فاستيقظت و لم تصلّ فعليك أن تغتسل و تقضى الصلاه) (٢) و مثله صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر ٣ عليه السلام المروي في الخصال، و في خبره عنه عليه السلام الوارد في التهذيب (و غسل الكسوف إذا احترق القرص كله فاغتسل) ٤ و الفقه الرضوي: (و إذا احترق القرص كله فاغتسل، و إن انكسفت الشمس أو القمر و لم تعلم به فعليك أن تصلّيها إذا علمت، فإن تركتها متعمدا حتى تصبح فاغتسل فصلّ، و إن لم يحترق القرص فاقضها و لا تغتسل) (٣).

و لكن الإجماع كما عن غير واحد على الاستحباب خصوصا أن مرسل الفقيه و صحيح ابن-

ص: ٣٣٣

١- (١) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ١، و الباب - ١٠ - من أبواب صلاه الكسوف حديث ٥.

٢- (( ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ٤ و ٥ و ١١.

٣- (٥) مستدرک الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ١، و الباب - ٩ - من أبواب صلاه الكسوف

حديث ١.

و إن تركها جهلا (١)، بل قيل: بوجوبه،

## في الأغسال المسنونه

### في غسل الجمعة

(و كذا يستحبّ الغسل للجمعه) (٢)

-مسلم مشتملان على الكثير من الأغسال المسنونه هذا فضلا عن أن الكثير من القائلين بالوجوب ذهبوا إلى الاستحباب بل قيل: (إن أكثر من قال بالوجوب من القدماء كالشيخين و المرتضى و سلالر و ابن البراج و ابن حمزه فقد خالف نفسه في موضع آخر من كتابه أو كتاب آخر له، فذهب إلى الندب أو تردد بينه و بين الوجوب، فلم يتمحض للقول بالوجوب إلا الصدوق و الحلبي، بل الحلبي وحده لعدم صراحه كلام غيره) انتهى.

هذا و المراد بالكسوف ما يعم كسوف الشمس و القمر بل في المصاييح أنه محل وفاق فضلا عن التصريح بهما في الفقه الرضوي المتقدم و إن كان مرسل حريز مختصا بالقمر فقط، و مشروعيه الغسل وجوبا أو ندبا مشروطه بالقيدين من التفريط العمدي مع استيعاب الاحتراق كما هو صريح مرسل حريز و مرسل الفقيه فما عن سلالر من استحباب الغسل للقضاء من دون ذكر الاستيعاب و ما عن الذكري من الاقتصار على الاستيعاب دون ذكر التفريط ليس في محله إلا أن يكون تركهما للباقي للمعروفه.

ثم إن ظاهر النصوص و الفتاوى أن مشروعيه الغسل للقضاء، و عن المختلف استحبابه للأداء لإطلاق خبر ابن مسلم المتقدم و المروى عن التهذيب و فيه أنه لا بد من حمله على القضاء خصوصا أنه قيد بذلك في مرسل الفقيه و الخصال.

(١) لإطلاق خبر ابن مسلم الوارد في التهذيب و لكن قد عرفت تقييده بخصوص الترك العمدي.

(٢) على المشهور، و ذهب الصدوقان و الكليني و البهائي إلى الوجوب لأخبار منها: خبر عبد الله بن المغيرة عن أبي الحسن الرضا عليه السّلام: (سألته عن الغسل يوم الجمعة، فقال: واجب على كل ذكر أو أنثى عبد أو حر) (١) و مثله خبر البنزطي ٢ و قريب منه مرفوع أحمد بن محمد بن يحيى ٣ و صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السّلام: (في حديث الجمعة. و الغسل فيها واجب) ٤، و مرسل المفيد عن العبد الصالح عليه السّلام: (يجب غسل الجمعة على كل ذكر أو أنثى من حر أو عبد) ٥.

إلا أنها محمولة على الاستحباب المؤكد لخبر الحسين بن خالد: (سألت أبا الحسن الأول عليه السّلام: كيف صار غسل الجمعة واجبا؟ فقال: إن الله أتم صلاه الفريضة بصلاه النافله، و أتم صيام الفريضة بصيام النافله، و أتم وضوء الفريضة بغسل يوم الجمعة، ما-

ص: ٣٣٤

استطرد هنا ذكر الأغسال المسنونه لمناسبه ما. و وقته ما بين طلوع الفجر يومها (١) إلى الزوال (٢)،

- كان من ذلك من سهو أو تقصير أو نسيان أو نقصان (١) و إتمام وضوء الفريضة ليس بواجب كعدم وجوب إتمام الصلاة و الصيام الواجبين بما ذكر.

و صحيح علي بن يقطين: (سألت أبا الحسن عليه السلام عن الغسل في الجمعة و الأضحى و الفطر، قال: سنه و ليس بفريضة) ٢ و هو صريح في نفى الوجوب، و خبر علي بن أبي حمزه عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن غسل العيدين أ واجب هو؟ قال: هو سنه، قلت:

فالجمعه؟ قال: هو سنه) ٣، و خبر أبي البختری المروى في جمال الأسبوع عن جعفر عن أبيه عليهما السلام عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم: (يا عليّ على الناس في كل سبعة أيام الغسل، فاغتسل في كل جمعه و لو أنك تشتري الماء بقوت يومك و تطويه فإنه ليس شيء من التطوع أعظم منه) (٢).

نعم قد ورد الحث عليه كثيرا و صرح الأخبار بكراهه تركه ففي خبر الأصبغ: (كان أمير المؤمنين عليه السلام: إذا أراد أن يوبخ الرجل يقول: و الله لأنت أعجز من تارك الغسل يوم الجمعة، فإنه لا يزال في طهر إلى الجمعة الأخرى) (٣)، و رواه الصدوق في العلل إلا أنه قال: (فإنه لا يزال في هم إلى الجمعة الأخرى) ٤، و خبر محمد بن سهل عن أبيه:

(سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يدع غسل الجمعة ناسيا أو غير ذلك، قال: إن كان ناسيا فقد تمت صلاته، و إن كان متعمدا فالغسل أحبّ إليّ، فإن هو فعل فليستغفر الله و لا يعود) (٤) و مثله غيره، و في كتاب العروس للشيخ جعفر بن أحمد القمي عن أبي عبد الله عليه السلام: (لا يترك غسل يوم الجمعة إلا فاسق) (٥).

(١) يوم الجمعة.

(٢) لا خلاف في أن أول وقته طلوع الفجر الصادق و يدل عليه صحيح زراره و الفضيل:

(قلنا له: أ يجزى إذا اغتسلت بعد الفجر للجمعه؟ فقال: نعم) (٦)، و خبر ابن بكير عن -

ص: ٣٣٥

- ١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ٧ و ٩ و ١٢.
- ٢- (٤) مستدرک الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ٩.
- ٣- (( ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ٢ و ٣.
- ٤- (٧) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ٣.
- ٥- (٨) مستدرک الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ٢.
- ٦- (٩) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ١.

و أفضله ما قرب إلى الآخر (١)، و يقضى بعده إلى آخر السبت (٢) كما يعجله (٣)

-أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن الليالي التي يغتسل فيها من شهر رمضان. إلى أن قال.

و الغسل أول الليل قلت: فإن نام بعد الغسل؟ قال: هو مثل غسل يوم الجمعة إذا اغتسلت بعد الفجر أجزاءك) (١).

و يمتد وقته إلى الزوال على المشهور بين الأصحاب و لم يخالف إلا الصدوقان حيث جوزا الغسل عند الذهاب إلى الصلاة و لو بعد الزوال و يشهد لهما خبر البنزطي عن الرضا عليه السلام: (كان أبي يغتسل يوم الجمعة عند الرواح) ٢ و هو قاصر الدلالة لالتزام المعصوم بالصلاة أول الوقت عند الزوال فلا بد أن يكون غسله قبل الزوال هذا فضلا عن الإجماع المحكى عن جماعه إلى أن الوقت إلى الزوال، نعم احتمال بعضهم أن وقته ممتد إلى انتهاء يوم الجمعة عملا بإطلاق الأدلة و يردده أن الغسل قد شرع للصلاة ففي الفقيه عن أبي عبد الله عليه السلام: (في عله غسل يوم الجمعة إن الأنصار كانت تعمل في نواضحها و أموالها، فإذا كان يوم الجمعة حضروا المسجد فتأذى الناس بأرواح آبائهم و أجسادهم فأمرهم رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بالغسل فجزت بذلك السنة) (٢).

(١) أى إلى الزوال ففي التذكرة: «و كل ما قرب كان أفضل قاله علماؤنا» و يشهد له مداومه الكاظم عليه السلام على ذلك كما فى خبر البنزطي المتقدم.

(٢) بلا خلاف فيه ظاهر، لخبر سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام: (فى الرجل لا يغتسل يوم الجمعة فى أول النهار قال: يقضيه آخر النهار فإن لم يجد فليقضه من يوم السبت) (٣)، و خبر ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام: (سألته عن رجل فاته الغسل يوم الجمعة قال:

يغتسل ما بينه و بين الليل فإن فاته اغتسل يوم السبت) ٥ و ظاهرهما عدم القضاء فى ليله السبت و يؤيده مرسل حريز عن أبي جعفر عليه السلام: (لا بد من الغسل يوم الجمعة فى السفر و الحضر و من نسى فليعد من الغد) ٦ و هذا ما ذهب إليه جماعه منهم المحقق، و إن نسب إلى الأ-كثر كما فى البحار و إلى الأصحاب كما فى المجمع جواز القضاء ليله السبت و لكنه لا دليل عليه ظاهر.

(٣) أى يعجل غسل الجمعة.

ص: ٣٣٦

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ٢ و ٣.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ١٥.

٣- (( ٤ و ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ٣ و ٤ و ١.



خائف عدم التمكن منه (١) في وقته (٢) من الخميس (٣)،

## في باقى الأغمال المسنونه

(و) يومى (العيدىن) (٤)،

(١) أى من الغسل.

(٢) أى فى وقت الغسل ما بين الطلوع إلى الزوال و هو متعلق بقوله: (عدم التمكن).

(٣) متعلق بقوله: (يعجله) و التعجيل يوم الخميس هو المعروف بين الأصحاب من دون خلاف لمرسل محمد بن الحسين عن أبى عبد الله عليه السّلام: (قال لأصحابه: إنكم تأتون غدا منزلا ليس فيه ماء، فاغسلوا اليوم لغد، فاغسلنا يوم الخميس للجمعه) (١)، و خبر الحسين بن موسى بن جعفر عن أمه و أم أحمد: (كنا مع أبى الحسن عليه السّلام بالبادية و نحن نريد بغداد، فقال لنا يوم الخميس: اغتسلا اليوم لغد يوم الجمعة، فإن الماء بها غدا قليل، فاغسلنا يوم الخميس ليوم الجمعة) (٢). و عن المحقق و العلامة فى القواعد و جملة من الأصحاب الاقتصار على جواز التعجيل عند إعواز الماء و قوفا فى الرخصه على مورد النص، و عن الشيخ فى النهايه و المبسوط و العلامة فى التذكرة و ابن إدريس و الشهيدىن التعميم لمطلق الفوات تنقيحا لمناط الحكم بعد حمل إعواز الماء على المثال و إنما المدار على عدم الفوات.

(٤) فاستحباب الغسل فيهما مما لا خلاف فيه و يدل عليه أخبار منها: صحيح على بن يقطين: (سألت أبا الحسن عليه السّلام عن الغسل فى الجمعة و الأضحى و الفطر، قال: سنه و ليس بفريضه) (٢).

و خبر سماعه عن أبى عبد الله عليه السّلام: (غسل يوم الفطر و يوم الأضحى سنه لا أحب تركها) (٤).

و وقته من طلوع الفجر لخبر على بن جعفر عن أخيه موسى عليهما السّلام: (سألته هل يجزيه أن يغتسل بعد طلوع الفجر، هل يجزيه ذلك من غسل العيدىن؟ قال: إن اغتسل يوم الفطر و الأضحى قبل الفجر لم يجزه، و إن اغتسل بعد طلوع الفجر أجزاءه) (٣).

و أما انتهاؤه فعن سيد المدارك أنه ممتد بامتداد اليوم عملا بإطلاق الأدله، و عن العلامة فى أحد قوليّه و ابن إدريس إلى ما قبل الخروج إلى الصلاه، و عن الذكرى إلى الزوال و قد نسب إلى ظاهر الأصحاب لموثق عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السّلام: (عن الرجل ينسى أن يغتسل يوم العيد حتى يصلى قال: إن كان فى وقت فعليه أن يغتسل و يعيد الصلاه، و إن مضى الوقت فقد جازت صلاته) (٤) و وقت صلاه العيد إلى الزوال.

ص: ٣٣٧

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الأغمال المسنونه حديث ١ و ٢.

٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الأغمال المسنونه حديث ١ و ٢.

٣- (٥) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ١.

٤- (٦) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ٣.

(و) ليالى (فرادى شهر رمضان) الخمس عشره، و هي (١) العدد الفرد من أوله إلى آخره (٢)،

(١) أى الخمس عشره.

(٢) كما عن جماعه منهم الشيخ و لا- يوجد له إلا- ما قاله السيد ابن طاوس فى الإقبال فى سياق أعمال الليله الثالثه من شهر رمضان: «و فيها يستحب الغسل على مقتضى الروايه التى تضمنت أن كل ليله مفرده من جميع الشهر يستحب فيها الغسل» (١) و هذا كاف فى الثبوت للتسامح فى أدله السنن.

و كذا يستحب الغسل فى العشر الأواخر من شهر رمضان شفعتها و وترها لمرسل ابن أبى عمير عن أبى عبد الله عليه السلام: (كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يغتسل فى شهر رمضان فى العشر الأواخر فى كل ليله) (٢).

و يستحب الغسل فى أول ليله من شهر رمضان لخبر سماعه عن أبى عبد الله: (و غسل أول ليله من شهر رمضان مستحب) (٣) و مثله غيره.

و يستحب الغسل فى ليله النصف منه بلا خلاف فيه لما رواه ابن طاوس عن ابن أبى قره بإسناده عن أبى عبد الله عليه السلام: (يستحب الغسل فى أول ليله من شهر رمضان و ليله النصف منه) (٤)، و مرسل المفيد عن الصادق عليه السلام. على ما فى الإقبال. (يستحب الغسل ليله النصف من شهر رمضان) ٥.

و يستحب الغسل فى ليله السابع عشر منه لصحيح ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: (الغسل فى سبعة عشر موطنا: ليله سبع عشره من شهر رمضان و هى ليله التقى الجمعان، و ليله تسع عشره و فيها يكتب الوفد وفد السنه. وفد الله. و ليله إحدى و عشرين و هى الليله التى أصيب فيها أوصياء الأنبياء و فيها رفع عيسى بن مريم و قبض موسى عليه السلام، و ليله ثلاث و عشرين يرجى فيها ليله القدر) (٥). و مثله غيره و هو كثير.

و يستحب الغسل فى ليله تسع عشره و إحدى و عشرين و ثلاث و عشرين لصحيح ابن مسلم المتقدم و غيره بل ورد النهى عن ترك الغسل فى الأخيرين كما فى خبر سماعه عن -

ص: ٣٣٨

١- (١) الإقبال ص ١٢٠.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ١٠.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ٣.

٤- (( ٤ و ٥) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ١ و ٩.

٥- (٦) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ١١.

(و ليله الفطر) (١) أولها (و ليلتي نصف رجب (٢) و شعبان) (٣) على المشهور في الأول، و المروى في الثاني، (و يوم المبعث) (٤) و هو السابع و العشرين من رجب على المشهور (٥)،

-أبي عبد الله عليه السلام في حديث: (و غسل أول ليله من شهر رمضان مستحب و غسل ليله إحدى و عشرين سنة و غسل ليله ثلاث و عشرين سنة لا تتركها لأنه يرجى في إحداهما ليله القدر)<sup>(١)</sup>.

بل يستحب الغسل مرتين في ليله الثالث و العشرين من شهر رمضان فقد روى ابن طاوس في الإقبال عن بريد بن معاوية عن أبي عبد الله عليه السلام: (رأيتُه اغتسل ليله ثلاث و عشرين من شهر رمضان مرتين، مره من أول الليل و مره من آخر الليل)<sup>(٢)</sup>.

(١) لخبر الحسن بن راشد: (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن الناس يقولون: إن المغفرة تنزل على من صام شهر رمضان ليله القدر، فقال: يا حسن إن القاريجار إنما يعطى أجرته عند فراغه، و ذلك ليله العيد، قلت: جعلت فداك فما ينبغي لنا أن نعمل فيها؟ فقال:

إذا غربت الشمس فاغتسل)<sup>(٣)</sup> و القاريجار فارسي معرب و معناه العامل و الأجير، و ظاهر الرواية أن الغسل أول الليله.

(٢) فعن الوسيله أن عده في المندوب بلا خلاف و عن الصيمري نسبه إلى الروايه، و في الإقبال: (وجدنا في كتب العبادات عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال: من أدرك شهر رجب فاغتسل في أوله و أوسطه و آخره خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه)<sup>(٤)</sup> و نوقش أنه مرسل و أنه ظاهر في استحباب الغسل في يوم النصف لا في ليلته.

(٣) بلا- خلاف فيه لخبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: (صوموا شعبان و اغتسلوا ليله النصف منه، ذلك تخفيف من ربكم و رحمه)<sup>(٥)</sup>.

(٤) و هو يوم السابع و العشرون من رجب، و الغسل فيه مستحب بلا خلاف فيه كما في الجواهر و عن العلامه و الصيمري نسبه إلى الروايه، و هذا كاف في ثبوته للتسامح.

(٥) قيد للحكم بالاستحباب بعد عدم وجود نص و إلا فالمبعث هو يوم السابع و العشرون من دون خلاف.

ص: ٣٣٩

- ١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ٣.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ١.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ١.
- ٥- (٥) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ١.

(و الغدير) (١) و هو الثامن عشر من ذى الحجة،(و) يوم (المباهله) (٢)، و هو الرابع و العشرون من ذى الحجة على الأصح (٣). و قيل: الخامس و العشرون،(و) يوم (عرفه) (٤) و إن لم يكن بها (٥)،(و نيروز الفرس) (٦)

(١)لأخبار منها: خبر العبدى عن أبى عبد الله عليه السّلام: (من صلى فيه ركعتين يغتسل عند زوال الشمس من قبل أن تزول مقدار نصف ساعه. و يّين كيفية الصلاه إلى أن قال. ما سأل الله حاجه من حوائج الدنيا و الآخره إلا- قضيت له كائنه ما كانت)(١).

(٢)لموثق سماعه عن أبى عبد الله عليه السّلام: (و غسل المباهله واجب)(٢) و المراد منه تأكد الاستحباب.

(٣)لخبر العنبرى المروى فى المصباح عن أبى إبراهيم موسى بن جعفر عليهما السّلام: (يوم المباهله يوم الرابع و العشرون من ذى الحجة تصلى فى ذلك اليوم ما أردت. ثم قال. و تقول و أنت على غسل: الحمد لله رب العالمين)(٣) الخبر.

و هو المشهور بين الأصحاب و قد نسبه ابن طاوس فى الإقبال إلى أصح الروايات، و حكى فيه قولاً بالسابع و العشرين و آخر بالواحد و العشرين، و ذهب المحقق فى المعبر إلى أنه الخامس و العشرون.

(٤)بلا خلاف فيه للأخبار منها: صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام: (الغسل من الجنابه و يوم الجمعة و يوم الفطر و يوم الأضحى و يوم عرفه عند زوال الشمس)(٤) الخبر.

(٥)لخبر عبد الرحمن بن سيابه: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن غسل يوم عرفه فى الأمصار فقال: اغتسل أينما كنت)(٥).

(٦)على المشهور بين المتأخرين كما فى الجواهر لخبر المعلى بن خنيس عن أبى عبد الله عليه السّلام المروى فى المصباح و مختصره: (إذا كان يوم النيروز فاغتسل)(٦) الخبر، و لكن يعارضه ما فى المناقب: (حكى أن المنصور تقدم إلى موسى بن جعفر عليهما السّلام إلى الجلوس للتهنئه فى يوم النيروز و قبض ما يحمل إليه فقال: إنى قد فتشت الأخبار عن جدى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فلم أجد-

ص: ٣٤٠

١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب بقيه الصلوات المندوبه حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الأغسال المندوبه حديث ٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤٧ - من أبواب بقيه الأغسال المندوبه حديث ٢.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الأغسال المندوبه حديث ١٠.

٥- (٥) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الأغسال المندوبه حديث ١.

٦- (٦) الوسائل الباب - ٤٨ - من أبواب الأغسال المندوبه حديث ١.

و المشهور الآن (١) أنه يوم نزول الشمس في الحمل و هو الاعتدال الربيعي، (و الإحرام) (٢) للحج، أو للعمرة (و الطواف) (٣)

-لهذا العيد خبراً، و أنه سنة الفرس و محابها الإسلام، و معاذ الله أن نحیی ما محاه الإسلام(١).

و فی الدعائم عن أمير المؤمنين عليه السلام: (أنه أهدي إليه فالزوج فقال: ما هذا؟ قالوا:

يوم نيروز، قال: فنورزوا إن قدرتم كل يوم)(٢) و هو ظاهر في عدم كون النيروز من الأعياد الإسلامية.

(١)المشهور و المعروف بين العلماء و الناس أن يوم النيروز هو يوم انتقال الشمس إلى الحمل و يرشد إليه خبر المعلى بن خنيس: (دخلت على أبي عبد الله عليه السلام في صبيحه يوم النيروز. إلى أن قال. و هو أول يوم طلعت فيه الشمس و هبت به الرياح اللواقح و خلقت فيه زهره الأرض)(٣).

و قيل: هو اليوم العاشر من أيار كما عن بعض المحاسيين و علماء الهيثه، و قيل: إنه تاسع شباط كما عن صاحب كتاب الأنوار، و قيل: إنه يوم نزول الشمس في أول الجدى، و عن المهذب أنه المشهور بين فقهاء العجم بخلاف أول الحمل، و قيل: إنه السابع عشر من كانون الأول بعد نزول الشمس في الجدى بيومين، و قيل: هو أول يوم من فروردين ماه و هو أول شهور الفرس.

(٢)شروع في الأغسال الفعلية بعد الانتهاء من الأغسال الزمانيه، و الغسل للإحرام مستحب على المشهور و عن ابن أبي عقيل أنه واجب للأمر به في بعض الأخبار و التعبير عنه ببعض آخر بالواجب المحمول على تأكيد الاستحباب ففي صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: (الغسل في أربعه عشر موطناً: غسل الميت و غسل الجنب، و غسل من غسل الميت، و غسل الجمعة و العيدين و يوم عرفه و غسل الإحرام و دخول الكعبه و دخول المدينه و دخول الحرم و الزياره، و ليله تسع عشره و إحدى و عشرين و ثلاث و عشرين من شهر رمضان)(٤) و مثله غيره، و هو مطلق يشمل إحرام الحج و إحرام العمره، الواجب منهما أو المستحب.

(٣)لخبر على بن أبي حمزه عن أبي الحسن عليه السلام: (إن اغتسلت بمكه ثم نمت قبل أن-

ص: ٣٤١

١- (١) مناقب شهر آشوب ج ٤ ص ٣١٨ باب معالي أموره (ع).

٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب بقیه الصلوات المندوبه حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤٨ - من أبواب بقیه الصلوات المندوبه حديث ٣.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ٧.

واجبا كان، أم ندبا،(و زياره) أحد (المعصومين) (١).

و لو اجتمعوا (٢) فى مكان واحد تداخل (٣) كما يتداخل (٤) باجتماع أسبابه مطلقا (٥)(و للسعى إلى رؤيه المصلوب بعد ثلاثه) أيام من صلبه

-تطوف فأعد غسلك(١) و هو مطلق يشمل طواف الحج و العمره و الزياره بل و طواف النساء.

(١)نسب إلى قطع الأصحاب كما فى كشف اللثام و المصاييح للأخبار منها: موثق سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام: (و غسل الزياره واجب إلا من عله)(٢) و هو محمول على تأكد الاستحباب و صحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام الوارد فى تعداد الأغسال:

(و يوم الزياره و يوم تدخل البيت و يوم الترويه و يوم عرفه)٣.

(٢)أى اجتمع بعض ما ذكر فى مكان واحد كاجتماع الجمعه مع العيدين، أو اجتماع الجمعه أو العيدين و غيرهما مع الإحرام أو الطواف أو الزياره.

(٣)أى الغسل.

(٤)أى الغسل.

(٥)سواء كانت أسبابه واجبه أو مندوبه أو بالتفريق، فإن كانت كل الأسباب واجبه و الجنابه واحد منها فلا خلاف فى التداخل لجملة من النصوص منها: موثق عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام: (سألته عن المرأه يواقعها زوجها ثم تحيض قبل أن تغتسل، قال: إن شاءت أن تغتسل فعلت، و إن لم تفعل فليس عليها شىء، فإذا طهرت اغتسلت غسلا واحدا للحيض و الجنابه)(٣).

و إن كانت الأسباب بعضها واجب و بعضها مندوب فعلى المشهور التداخل، و عن القواعد و الإرشاد و جامع المقاصد و التذكرة البطلان لامتناع اجتماع الوجوب و الندب فى شىء فيمتنع نيتهما معا و يردده صحيح زراره: (إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزاءك غسلت ذلك للجنابه و الجماعه و عرفه و النحر و الحلق و الذبح و الزياره، فإذا اجتمعت عليك حقوق الله أجزاءها عنك غسل واحد، ثم قال: و كذلك المرأه يجزيها غسل واحد لجنابتها و إحرامها و جمعتها و غسلها من حيضها و عيدها)(٤) فقولته: (إذا اجتمعت عليك حقوق-

ص: ٣٤٢

١- (١) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب مقدمات الطواف حديث ٢.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ٣ و ٥.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٤٣ - من أبواب الجنابه حديث ٧.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٤٣ - من أبواب الجنابه حديث ١.



مع الرؤيه (١)، سواء في ذلك مصلوب الشرع، وغيره (و التوبه (٢) عن فسق، أو)

اللّه) مطلق يشمل ما لو كانت الأسباب كلها مستحبه أو واجبه أو بالتفريق، و سواء كان الواجب منها غسل الجنابه أو غيره و منه تعرف ما لو كانت الأسباب كلها مستحبه و هو المشهور، و عن التحرير و القواعد و الإرشاد العدم و رجحه في جامع المقاصد و مال إليه في الدروس لأصالة عدم التداخل، و فيه: لا- معنى لجريان هذا الأصل بعد ورود الأخبار الداله على الاجتزاء و منها صحيح زراره المتقدم الذي هو صريح في هذا الفرع.

(١) و الأصل فيه مرسل الفقيه: (و روى أن من قصد إلى مصلوب فنظر إليه و جب عليه الغسل عقوبه) (١)، و عن أبي الصلاح القول بوجوبه للتصريح به في الخبر و لكنه مرسل مع شهره الندب بين الأصحاب فلا بد من حمله على تأكيد الاستحباب هذا و الغسل مشروط بأمرين بالسعي و الرؤيه كما هو ظاهر الخبر فلو رآه من غير سعي أو سعى و لم يراه فلا غسل، ثم إن الأصحاب قيدوا الرؤيه و السعي بأنهما بعد ثلاثه أيام من صلبه و الخبر المتقدم خال عن هذا القيد و قيل: إن الصلب ثلاثه أيام جائز شرعا و يكون النظر إليه فيها لا- عقوبه فيه، و إنما يحرم بقاؤه بعد الثلاثه فجعل الغسل عقوبه على النظر كما هو صريح الخبر لا بد من تخصيصه بالنظر الممنوع و قد عرفت أنه بعد الثلاثه. ثم إن إطلاق الخبر يشمل المصلوب بحق و غيره و هذا ما ذهب إليه جماعه، و عن الصيمري و جماعه تخصيص المصلوب بالمصلوب بحق لأنه هو الذي يحرم النظر إليه بعد الثلاثه لحرمة بقائه مصلوبا إلى هذا الوقت، و أما المصلوب بظلم فيحرم بقاؤه من أول يوم فضلا عن حرمة أصل الفعل.

(٢) بلا- خلاف فيه و العمده فيه خبر مسعده بن زياد: (كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فقال له رجل: بأبي أنت و أمي إني أدخل كنيفا لي، و لى جيران و عندهم جوار يتغنين و يضربن بالعود، فربما أطلت الجلوس استماعا، فقال: لا تفعل، فقال الرجل: و الله ما أتيتهن إنما هو سماع أسمعه بأذني، فقال عليه السلام: لله أنت أ ما سمعت الله (عز و جل) يقول:

إِنَّ السَّمْعَ وَ البَصِيرَ وَ الفُؤَادَ كُلُّهُ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً ، فقال: بلى و الله كأنى لم أسمع بهذه الآيه من كتاب الله من عربى و لا عجمى، لا جرم إني لا أعود إن شاء الله، و إني أستغفر الله.

فقال له: قم فاغتسل و صلّ ما بدا لك، فإنك كنت مقيما على أمر عظيم، ما كان أسوأ حالك لو متّ على ذلك، احمد الله و سلّه التوبه من كل ما يكره، فإنه لا يكره إلا كل -

ص: ٣٤٣

(كفر)، بل عن مطلق الذنب و إن لم يوجب الفسق كالصغيره النادره. و تبه بالتسويه على خلاف المفيد حيث خصّه بالكبائر،(و) صلاه الحاجه (١)، (و) صلاه

-قبيح، و القبيح دعه لأهله فإن لكل أهلا(١) و قوله عليه السّلام: (كنت مقيما على أمر عظيم) ظاهر في الإصرار فلذا ذهب المشهور إلى أن الغسل للتوبه عن الكبيره أو الكفر و يدل على الثاني خبر معروف بن خربوذ عن أبي جعفر عليه السّلام: (دخلت عليه فأنشأت الحديث فذكرت باب القدر، فقال: لا أراك إلا هناك أخرج عنى، قلت: جعلت فداك إنى أتوب منه فقال: لا والله حتى تخرج إلى بيتك و تغسل ثوبك و تغتسل و تتوب منه إلى الله كما يتوب النصراني من نصرانيته(٢). و أورد الطبرسى في أعلام الورى و الراوندى فى قصص الأنبياء عن على بن إبراهيم فى حديث فى مجيء الأنصار إلى النبى صلى الله عليه و آله و سلم و بعثه مصعب بن عمير إلى المدينه ليدعو قبائل الأوس و الخزرج إلى الإسلام و يعلمهم القرآن و معالم الدين. إلى أن ذكر. دخول أسيد بن خضير من الأوس عليه و ميله إلى الإسلام فقال: (كيف تصنعون إذا دخلتم فى هذا الأمر؟ قال: نغتسل و نلبس ثوبين طاهرين و نشهد الشهادتين و نصلى الركعتين، فرمى بنفسه مع ثيابه فى البئر، ثم خرج و عصر ثوبه(٣). و مثله غيره و اقتصر فى الغنيه على الكبيره و نسب إلى المفيد و هو ظاهر الشرائع و القواعد لعدم تحقق الفسق بالصغيره إلا مع الإصرار الذى يجعلها كبيره.

و عن المنتهى دعوى الإجماع على التعميم للكبيره و الصغيره و قد نسب إلى المشهور و هذا لعله كاف فى ثبوته للتسامح فى أدله السنن.

(١) بلا خلاف للأخبار الكثيره منها: صحيح زواره عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فى الأمر يطلبه الطالب من ربه، قال: تصدق فى يومك على ستين مسكينا، على كل مسكين صاعا بصاع النبى صلى الله عليه و آله و سلم من تمر أو بر أو شعير، فإذا كان الليل اغتسلت فى الثلث الباقي و لبست أدنى ما يلبس من تعول من الثياب إلا أن عليك فى تلك الثياب إزار ثم تصلى ركعتين(٤) الخبير.

و خبر عبد الرحيم القصير: (دخلت على أبى عبد الله عليه السّلام فقلت: جعلت فداك إنى اخترعت دعاء، فقال: دعنى من اختراعك، إذا نزل بك أمر فافزع إلى رسول الله و صلّ -

ص: ٣٤٤

١- (١) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ١.

٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ١.

٣- (٣) مستدرک الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ٥.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب بقيه الصلوات المندوبه حديث ١.

(الاستخاره) (١) لا مطلقهما (٢)، بل فى موارد مخصوصه من أصنافهما (٣)، فإن منهما ما يفعل بغسل، و ما يفعل بغيره (٤) على ما فصل فى محله (٥)، (و دخول الحرم) (٦) بمكه مطلقا (٧)، (و) لدخول (مكه و المدينه) (٨)...

—ركعتين تهديهما إلى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، قلت: كيف أصنع؟ قال: تغتسل و تصلى ركعتين(١).

(١) لخير سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام: (و غسل الاستخاره مستحب)(٢)، و فى الفقه الرضوى: (و غسل الاستخاره و غسل طلب الحوائج من الله تبارك و تعالى)(٣) و ليس فى كليهما ذكر الصلاه بل ظاهرهما الاستحباب لنفس الاستخاره من دون أن تكون الاستخاره بالصلاه إلا أن الغسل لصلاه الاستخاره مما ادعى عليه الإجماع كما فى الغنيه و فى المعتبر أنه مذهب الأصحاب و فى التذكرة عند علمائنا و فى الروض أنه عمل الأصحاب.

(٢) أى مطلق الصلاه يقترحها المكلف للحاجه أو الاستخاره قال فى جامع المقاصد: «ليس المراد بصلاه الحاجه و الاستخاره أى صلاه اقترحها المكلف لأحد الأمرين، بل المراد بذلك ما نقله الأصحاب عن الأئمه عليهم السلام و له مظان فليطلب منها».

(٣) أضاف صلاتى الحاجه و الاستخاره.

(٤) أى و منهما ما يفعل بغير غسل.

(٥) راجع الوسائل و مستدركه أبواب صلاه الاستخاره و باب استحباب الصلاه لقضاء الحاجه من أبواب بقيه الصلوات المندوبه.

(٦) بلا خلاف لصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: (الغسل فى سبعة عشر موطناً).

إلى أن قال. و إذا دخلت الحرمين و يوم تحرم و يوم الزياره و يوم تدخل البيت و يوم الترويه و يوم عرفه(٤) الخبر، و صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام: (إن الغسل فى أربعة عشر موطناً. إلى أن قال. و دخول الكعبه و دخول المدينه و دخول الحرم) ٥ و الحرم هنا ظاهر فى الحرم المكى.

(٧) سواء كان محرماً أو محلاً للإطلاق.

(٨) لصحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: (سمعتة يقول: الغسل من الجنابه. إلى أن قال. و حين تدخل مكة و المدينه) ٦.

ص: ٣٤٥

١- (١) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب بقيه الصلوات المندوبه حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ٣.

٣- (٣) مستدرك الوسائل الباب - ١ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ١.

٤- (( ٤ و ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الأغسال المسنونه حديث ١١ و ٧ و ١.

مطلقاً (١) شرفهما الله تعالى. و قيد المفيد دخول المدينة بأداء فرض، أو نفل،(و)

دخول (المسجدين) الحرمين (٢)،(و كذا) لدخول (الكعبة) (٣) أعزها الله تعالى و إن كانت جزءا من المسجد إلا أنه يستحبّ بخصوص دخولها، و تظهر الفائدة فيما لو لم ينو دخولها (٤) عند الغسل السابق (٥)، فإنه لا يدخل فيه، كما لا يدخل غسل المسجد في غسل دخول مكة إلا بنيته عنده (٦)، و هكذا (٧)، و لو جمع المقاصد تداخلت (٨).

(١) بين مريد الزياره و غيره بالنسبه للمدينه و بين مريد العمره أو الحج و غيرهما بالنسبه لمكه للإطلاق. و عن المقنعه للمفيد اختصاص الغسل بمن يريد الدخول إلى المدينة لأداء فرض أو نفل و هو ضعيف.

(٢) أما المسجد الحرام بلا خلاف فيه كما عن الوسيله و عليه الإجماع كما في الغنيه و الخلاف، و لفحوى ما دل على استحباب الغسل لدخول المسجد النبوى لأنه أفضل منه، و عن الجعفى وجوب الغسل و هو شاذ إذ المستند لا يصلح إلا للاستحباب بناء على قاعده التسامح.

و أما المسجد النبوى بلا- خلاف فيه لخبر ابن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام: (الغسل من الجنابه. إلى أن قال. و إذا أردت دخول البيت الحرام، و إذا أردت دخول مسجد الرسول صلى الله عليه و آله و سلم)(١).

(٣) بلا خلاف فيه و يدل عليه صحيح ابن مسلم و خبره و صحيح ابن سنان المتقدم و موثق سماعه عن أبى عبد الله عليه السّلام: (و غسل دخول البيت واجب) ٢ و هو محمول على تأكد الاستحباب.

(٤) دخول الكعبه.

(٥) للدخول فى المسجد الحرام، و إلا- لو كان ناويا فيكفى نيه كليهما بغسل واحد بل و كذا لو نوى معهما غسل الحرم و غيره مما يمكن اجتماعه فى يوم واحد.

(٦) أى إلا بنيه غسل المسجد عند غسل دخول مكه.

(٧) لو نوى غسل دخول مكه عند غسل دخول الحرم.

(٨) تقدم الكلام فيه.

ص: ٣٤٦

## في الصلاة المنذوره و شبهها

(و منها. الصلاة المنذوره و شبهها) (١) من المعاهد، و المحلوف عليه. (و هي تابعه للنذر المشروع، و شبهه) (٢) فمتى نذر هيئه مشروع في وقت إيقاعها (٣)، أو عددا مشروعا (٤) انعقدت (٥) و احترز بالمشروع عما لو نذرهما عند ترك واجب، أو فعل محرم شكرا، أو عكسه (٦) زجرا، أو ركعتين بركوع واحد (٧)، أو سجدتين (٨) و نحو ذلك (٩)، و منه (١٠) نذر صلاة العيد في غيره (١١) و نحوها (١٢).

و ضابط المشروع ما كان فعله جائزا قبل النذر في ذلك الوقت (١٣)، فلو نذر ركعتين جالسا، أو ماشيا، أو بغير سوره، أو إلى غير القبلة ماشيا، أو راكبا و نحو ذلك (١٤) انعقد (١٥)، و لو أطلق (١٦) فشرطها شرط الواجب في أجود القولين.

(١) كما لو حلف أو عاهد على الإتيان بصلاه ما.

(٢) كاليمين و المعاهده المشروعين.

(٣) كما لو نذر صلاة العيد في يوم العيد.

(٤) كما لو نذر صلاة الليل المؤلفه من ثمانى ركعات.

(٥) أى الصلاة بمعنى وجب الإتيان بها لوجوب الوفاء بالنذر و أخويه.

(٦) أى عند فعل الواجب أو ترك الحرام زجرا لاشتراط رجحان متعلق النذر كما سيأتى بيانه في كتاب النذر.

(٧) فهى هيئه غير مشروع إذ كل ركعه متقومه بالركوع و السجدتين.

(٨) أى ركعتين بسجدتين فقط.

(٩) مما يخالف الهيئه المشروعه للصلاه الواجبه و المندوبه.

(١٠) أى من غير المشروع.

(١١) فى غير العيد فهو نذر للمشروع فى غير وقته الشرعى.

(١٢) كندر إقامة صلاة الجمعة فى غير يوم الجمعة.

(١٣) أى الوقت الذى نذر إيقاعها فيه.

(١٤) كالقرآن بين السورتين.

(١٥) لجواز الإتيان بالنافله عن جلوس و فى حال المشى و بغير سوره، و بدون الاستقبال عند المشى و الركوب و القرآن بين

السورتين فيها و نحو ذلك.

(١٦)أى أطلق الصلاه المنذوره فتنصرف إلى ذات الركوع و السجود دون صلاه الجنازه، و أقل -

ص:٣٤٧

(و منها. صلاة النيايه بإجاره) (١) عن الميت تبرعا (٢)، أو بوصيته النافذه (٣)، (أو تحمّل) (٤) من الولي و هو أكبر الولد المذكور (عن الأنب) لما فاته من الصلاه في مرضه، أو سهوا أو مطلقا (٥)، و سيأتي تحريره. (و هي (٦) بحسب ما يلتزم به) (٧) كيفيه و كميته.

-ما يجزئه منها ركعتان، لأنهما أقل عدد مشروع، و ثبوت الوتر بركعه واحده إنما كان بدليل خاص، و عن ابن إدريس الاكتفاء بركعه واحده لصدق الصلاه عليها و تابعه جماعه.

و بنى الشارح في المسالك الخلاف على أن المعتبر هل هو أقل واجب أو أقل صحيح فعلى الأول لا بد من ركعتين مشروطتين بشروط الصلاه الواجبه و على الثاني يجوز الاكتفاء بركعه واحده بشروط الصلاه المستحبه.

(١) يجوز الاستتجار للصلاه على المشهور بعد عموم صحه العقود و كون المحل قابلا للنيايه، و عن المفاتيح و الكفايه التردد فيه حيث لم يرد فيه نص بخصوصه و إنما ورد النص في الحج و قياس الصلاه على الحج باطل و هو ضعيف إذ الدليل كما عرفت و ليس هو القياس.

بل الأخبار الكثيره (١) الوارده في الصلاه و الصوم و الحج و العتق و الداله على جواز الاستتجار فيها كاشفه عن جواز الاستتجار لسائر العبادات عن الأموات إذا فاتتهم.

(٢) التبرع من المستأجر الذي هو الوارث غالبا.

(٣) فيما لو كانت الإجاره من ثلث التركه.

(٤) و هي المسماة بصلاه الولي و سيأتي التعرض لها بالتفصيل في فصل صلاه القضاء.

(٥) فيشمل العمده.

(٦) أي صلاه النيايه.

(٧) بعقد الإجاره و هو عقد لازم يوجب تنفيذ متعلقه.

ص: ٣٤٨

(و من المندوبات. صلاة الاستسقاء) (١)

(١) اعلم أن السبب في حبس المطر عن العباد شيوع المعصية و كفران النعمة و التمادى في البغى و الفساد و منع الحقوق و الحكم بغير ما أنزل الله و نحو ذلك من المعاصى التى تغير النعم و تنزل النقم و تحبس الرحمه عن العباد قال الله تعالى: إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ (١) ، و قال تعالى: وَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعَمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَ الْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ (٢). و فى الفقيه مرسلا عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم: (إذا غضب الله على أمه ثم لم ينزل بها العذاب. عذاب الاستئصال. غلت أسعارها و قصرت أعمارها، و لم ترحب تجارتها و لم تزك ثمارها و لم تغزر أنهارها، و حبس الله عنها أمطارها و سلط عليها أشرارها) (٣) ، و فى خبر عبد الرحمن بن كثير عن الصادق عليه السلام: (إذا فشت أربعة ظهرت أربعة، إذا فشا الزنا كثرت الزلازل، و إذا أمسكت الزكاه هلكت الماشيه، و إذا جار الحكام فى القضاء أمسك القطر من السماء، و إذا خفرت الذمه نصر المشركون على المسلمين) ٤.

و فى الخبر عن أبى جعفر الباقر عليه السلام: (أما أنه ليس سنه أقل مطرا من سنه، و لكن الله يضعه حيث يشاء، إن الله جل جلاله) إذا عمل قوم بالمعاصى صرف عنهم ما كان قدر لهم من المطر فى تلك السنه إلى غيرهم و إلى النبات و البحار و الجبال) (٤)

و لذا فينبغى عند قله المطر أن تكون صلاة الاستسقاء بعد التوبه و الإقلاع عن المعاصى و إرجاع الحقوق إلى أهلها، هذا و يستحب صلاة الاستسقاء بالاتفاق منا و لم يخالف إلا أبو حنيفة حيث جعل السنه عند ذلك الدعاء خاصه، لأن النبى استسقى بالدعاء كما جاء فى أخبار روتها العامه و الخاصه، فقد روى الكلينى فى روضته عن أبى عبد الله عليه السلام:

(أتى قوم رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فقالوا: يا رسول الله، إن بلادنا قد قحطت و تواتت السنون علينا فادع الله تعالى يرسل السماء، فأمر رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بالمنبر فأخرج، و اجتمع الناس فصعد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و دعا و أمر الناس أن يؤمنوا، فلم يلبث أن هبط جبرئيل عليه السلام فقال: يا محمد أخبر الناس أن ربك قد وعدهم أن يمطروا يوم كذا و كذا، و ساعه كذا-

ص: ٣٤٩

١- (١) الرعد الآية: ١١.

٢- (٢) النحل الآية: ١١٢.

٣- (( ٣ ) ( ٤ ) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب صلاة الاستسقاء حديث ٢ و ١.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٣٧ - من أبواب الأمر و النهى حديث ٤ من كتاب الأمر بالمعروف.



و هو (١) طلب السقيا، و هو أنواع أدناه الدعاء (٢) بلا صلاة، و لا خلف صلاة، و أوسطه الدعاء خلف الصلاة (٣)، و أفضله الاستسقاء بركعتين، و خطبتين، (و هي (٤) كالعيدين) (٥) في الوقت، و التكييرات الزائدة في الركعتين و الجهر،

و كذا، فلم يزل الناس ينتظرون ذلك اليوم و تلك الساعة، حتى إذا كانت تلك الساعة أهاج الله ريحا فأثارت سحابا و جللت السماء و أرخت عزاليها، فجاء أولئك النفر بأعيانهم إلى النبي صلى الله عليه و آله و سلم فقالوا: يا رسول الله ادع الله أن يكف السماء عنا فإننا قد كدنا أن نغرق، فاجتمع الناس و دعا النبي صلى الله عليه و آله و سلم و أمر الناس أن يؤمنوا على دعائه، فقال له رجل: يا رسول الله أسمعنا فكل ما تقول ليس يسمع، فقال: قولوا اللهم حوالينا و لا علينا، اللهم صبها في بطون الأودية و في منابت الشجر و حيث يرعى أهل الوبر، اللهم اجعلها رحمة و لا- تجعلها عذابا(١) و استسقاؤه بالدعاء لا يمنع من استسقاؤه (صلوات الله عليه و آله) بالصلاة، ففي الذكري: (أنه استسقى النبي و على و الأئمة (عليهم الصلاة و السلام) و الصحابة و صلوا ركعتين). ففي خبر طلحة بن زيد عن أبي عبد الله عن أبيه عليهما السلام:

(أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم صلى للاستسقاء بركعتين و بدأ بالصلاة قبل الخطبة و كبر سبعا و خمسا و جهر بالقراءة)(٢).

و في خبر الجعفریات مسندا عن الصادق عن أبيه عن علي عليهم السلام: (مضت السنة في الاستسقاء أن يقوم الإمام فيصل ركعتين ثم يستسقى بالناس)(٣) و الأخبار فيها كثيرة و سيأتي نقل بعضها.

(١) أي الاستسقاء.

(٢) كما مر عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم.

(٣) لخبر عبد الله بن بكير سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في الاستسقاء: (يصل ركعتين و يقلب رداءه الذي على يمينه فيجعله على يساره و الذي على يساره على يمينه و يدعو الله فيستسقى)(٤).

(٤) أي صلاة الاستسقاء.

(٥) بلا خلاف فيه و يدل عليه أخبار منها: صحيح هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام:-

ص: ٣٥٠

١- (١) روضه الكافي حديث ٢٦٦ ص ١٨٣ الطبعة الثالثة طبع دار الأضواء و أخرج بعضه في الوسائل الباب - ٩ - من أبواب صلاة الاستسقاء حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب صلاة الاستسقاء حديث ١.

٣- (٣) مستدرک الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاة الاستسقاء حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب صلاة الاستسقاء حديث ١.

و القراءه، و الخروج إلى الصحراء، و غير ذلك، إلا أن القنوت هنا يطلب الغيث، و توفير المياه، و الرحمه (و يحوّل) الإمام و غيره (الرداء يمينا و يسارا) بعد الفراغ من الصلاه فيجعل يمينه يساره، و بالعكس، للاتّباع (١)، و التفاؤل (٢)، و لو جعل مع

(سألته عن صلاه الاستسقاء قال: مثل صلاه العيدين، يقرأ فيها و يكبر فيها، يخرج الإمام فيبرز إلى مكان نظيف في سكينه و وقار و خشوع و مسكنه و يبرز معه الناس، فيحمد الله و يمجده و يثنى عليه و يجتهد في الدعاء و يكثر من التسبيح و التهليل و التكبير، و يصلّى مثل صلاه العيدين ركعتين في دعاء و مسأله و اجتهاد، فإذا سلّم الإمام قلب ثوبه و جعل الجانب الذي على المنكب الأيمن على المنكب الأيسر، و الذي على الأيسر على الأيمن، فإن النبي صلى الله عليه و آله و سلم كذلك صنع) (١).

و هذا الصحيح ظاهر في كونها مثل صلاه العيدين كيفية و وقتا و خطبه، فضلا عن خبر طلحه المتقدم الدال على كون تكبيرات صلاه الاستسقاء كتكبيرات صلاه العيد، إلا أنه يجعل مواضع القنوت في العيد استعطاف الله سبحانه و سؤاله الرحمه بإرسال الغيث لأنه هو المراد من الصلاه، و يتخير من الأدعيه ما تيسر و إلا فليقل ما نقل في أخبار أهل البيت عليهم السلام فإنه أفضل لأنهم أعرف بمعاني الكلام و مقتضى الحال، و في كتاب البلد الأمين للشيخ الكفعمي: «أفضل القنوت في صلاه الاستسقاء ما روى عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم و هو: (أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم الرحمن الرحيم ذا الجلال و الإكرام، و أسأله أن يتوب عليّ توبه عبد ذليل خاضع فقير بائس مسكين مستكين، لا يملك لنفسه نفعا و لا ضرا و لا موتا و لا حياه و لا نشورا).

اللهم معتق الرقاب و رب الأرباب و منشئ السحاب و منزل القطر من السماء إلى الأرض بعد موتها، فائق الحب و النوى و مخرج النبات و جامع الشتات، صلّ على محمد و آل محمد و اسقنا غيثا مغيثا، غدقا مغدقا، هنيئا مريئا، تنبت به الزرع و تدرّ به الضرع و تحيي به مما خلقت أنعاما و أناسي كثيرا، اللهم اسق عبادك و بهائمك و انشر رحمتك، و أحي بلادك الميته» (٢).

(١) كما في صحيح هشام المتقدم و اعلم أن هذا التحويل إنما يتم إما بجعل ظاهره باطنه أو بجعل أعلاه أسفله.

(٢) بأن يتحول الجذب إلى الخصب كما حوّل رداءه، ففي مرسل ابن أبي عمير عن أبي -

ص: ٣٥١

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاه الاستسقاء حديث ١.

٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاه الاستسقاء حديث ٥.

ذلك أعلاه أسفله، و ظاهره باطنه كان حسنا (١)، و يترك محولا حتى ينزع (٢).

و لتكن الصلاة بعد صوم ثلاثه (٣) أيام (٣)، أطلق بعديتها عليها (٤) تغليبا، لأنها (٥) تكون في أول الثالث (آخرها الاثني) و هو منصوص (٦) فلذا قدّمه، (أو)

عبد الله عليه السلام: (سألته لأى عله حوّل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فى صلاة الاستسقاء رداءه الذى على يمينه على يساره و الذى على يساره على يمينه؟ قال: أراد بذلك تحوّل الجذب خصبا) (١). و هذا التحول مختص بالإمام كما هو ظاهر النصوص بل صريح صحيح هشام المتقدم.

(١) قد عرفت أن التحويل يتم بأحد الأمرين فجعل التحويل يتم بمعنى ثالث مع إضافة الأمرين إليه كما هو ظاهر العبارة مما لا يتم تعقله، و قد قيل: إنه إذا كان مقورا يتم التحويل بجعل ما على اليسار على اليمين و كذا العكس من دون قلب أعلاه و لا باطنه و على هذا بنى الشارح كلامه فى المسالك حيث قال: «و لا يشترط تحويل الظاهر باطنا و بالعكس و لا الأسفل أعلى و بالعكس و إن كان جائزا» و مثله ما فى الروض، و نقل فى الجواهر مثله عن الشهيد الأول و المحقق الثانى.

و مع ذلك لم نشاهد المقوّر حتى نتصور إمكان التحويل المسنون من دون قلب الظاهر و لا قلب الأسفل بالإضافة إلى عدم إمكانه و لذا حصر صاحب الجواهر و غيره التحويل المسنون بأحدهما و أشكل على الشارح و غيره بعدم تحققه.

(٢) ظاهره حتى يسقط الرداء لوحده، و النصوص خاليه عنه.

(٣) من مستحبات هذه الصلاة أن يصوم الناس ثلاثه أيام لخبر السراج: (أرسلنى محمد بن خالد إلى أبى عبد الله عليه السلام أقول له: الناس قد أكثروا على فى الاستسقاء فما رأيك فى الخروج غدا؟ فقلت ذلك لأبى عبد الله عليه السلام فقال لى: قل له ليس الاستسقاء هكذا، قل له: يخرج فيخطب الناس و يأمرهم بالصيام اليوم و غدا و يخرج بهم يوم الثالث و هم صيام) (٢) و مثله غيره.

(٤) أى أطلق بعديه صيام الثلاثه على الثلاثه.

(٥) أى لأن الصلاة.

(٦) لخبر مره مولى ابن خالد: (صاح أهل المدينة إلى محمد بن خالد فى الاستسقاء فقال لى:

انطلق إلى أبى عبد الله عليه السلام فسله ما رأيك فإن هؤلاء قد صاحوا إلى فأتيته فقلت له،-

ص: ٣٥٢

١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب صلاة الاستسقاء حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاة الاستسقاء حديث ١.

(الجمعه) (١) لأنها وقت لإجابته الدعاء حتى روى أن العبد ليسأل الحاجه فيؤخر قضاؤها إلى الجمعة (٢)، (و) بعد (التوبه) (٣) إلى الله تعالى من الذنوب، و تطهير الأخلاق من الرذائل، (و ردّ المظالم) (٤) لأن ذلك أرجى للإجابته، و قد يكون القحط بسبب هذه كما روى (٥)، و الخروج من المظالم من جمله التوبه جزءا، أو شرطا (٦)، و خصّيتها اهتماما بشأنها، و ليخرجوا حفاه و نعالهم بأيديهم (٧)،...

فقال لى: قل له فليخرج، قلت: متى يخرج جعلت فداك؟ قال يوم الاثنين (١).

و خبر العيون عن العسكرى عن آبائه عن الرضا عليهم السّلام فى حديث: (إن المطر احتبس فقال له المأمون: لو دعوت الله (عز و جل)، فقال له الرضا عليه السّلام: نعم، قال: فمتى تفعل ذلك؟ و كان يوم الجمعة، فقال: يوم الاثنين، فإن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أتانى البارحة فى منامى و معه أمير المؤمنين عليه السّلام و قال: يا بنى انتظر يوم الاثنين فابرز إلى الصحراء و استسق فإن الله (عز و جل) سيسقيهم) (٢).

(١) لم يرد فيه نص خاص فى الاستسقاء، نعم ورد فيه عمومات عامه قد ذكرها الشارح فى المتن و لذا خير غير واحد بينهما بل قيل: هو المشهور بين المتأخرين، بل عن المفيد و أبى الصلاح الاقتصار على الجمعة لأن يوم الاثنين يوم نحس لا تطلب فيه الحوائج و أنه مما تبرك به بنو أمية و تتشام منه آل محمد (صلوات الله عليهم) لقتل سيد الشهداء الحسين (صلوات الله عليه) فيه حتى ورد أن من صامه أو طلب فيه الحوائج متبركا حشر مع بنى أمية (٣).

و مع هذا فالعمل على الاثنين للأخبار المتقدمه لا بعنوان التبرك بل لما ورد من خصوصيه الخروج يوم الاثنين عن معدن الوحي و التنزيل.

(٢) و هو مرفوع ابن محبوب عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إن المؤمن ليدعو فى الحاجه فيؤخر الله حاجته التى سأل إلى يوم الجمعة ليخصّه بفضل يوم الجمعة) (٤).

(٣) عطف على قوله: (بعد صوم ثلاثه أيام)، و تقدم الدليل عليه.

(٤) تقدم الدليل عليه.

(٥) قد تقدم الكلام فيه.

(٦) بل المتعين أن يكون شرطا لأن التوبه هى الندم.

(٧) لا يعرف له شاهد كما فى الجواهر غير أنه من أوصاف التدلل و هو مطلوب فى المقام.

ص: ٣٥٣

- ٢-٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاة الاستسقاء حديث ٢.
- ٣-٣) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب آداب السفر، و الباب - ٢١ - من أبواب الصوم المندوب.
- ٤-٤) الوسائل الباب - ٤١ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ١.

فى ثياب بذله (١) و تخشع (٢)، و يخرجون الصبيان، و الشيوخ، و البهائم (٣)، لأنهم مظنه الرحمه على المذنبين، فإن سقوا و إلا عادوا ثانيا و ثالثا من غير قنوط، بانين

(١) أى مبتذله كذلك لأنه مطلوب فى المقام.

(٢) لصحيح هشام بن الحكم عن أبى عبد الله عليه السلام الوارد فى صلاه الاستسقاء: (يخرج الإمام و يبرز إلى مكان نظيف فى سكينه و وقار و خشوع و مسكنه) (١).

و أن يكون الخروج إلى الصحراء ففى خبر أبى البخترى عن أبى عبد الله عليه السلام: (مضت السنه أنه لا يستسقى إلا بالبرارى حيث ينظر الناس إلى السماء، و لا يستسقى بالمساجد إلا بمكه) (٢).

(٣) على المشهور للنبوى: (لو لا أطفال رضع و شيوخ رقع و بهائم رقع لصب عليكم العذاب صبا) (٣)، هذا و أن يكون خروج الإمام على هيئه خروجه يوم العيد و المؤذنون بين يديه و يدل عليه خبر مره مولى محمد بن خالد الوارد فى الاستسقاء. و قد تقدم صدره سابقا.

عن أبى عبد الله عليه السلام: (قلت: كيف يصنع؟ قال: يخرج المنبر ثم يخرج و يمشى كما يمشى يوم العيدين و بين يديه المؤذنون فى أيديهم عنزهم. أى عصيهم. حتى إذا انتهى إلى المصلى يصلى بالناس ركعتين بغير أذان و لا إقامة، ثم يصعد المنبر فيقلب رداءه فيجعل الذى على يمينه على يساره و الذى على يساره على يمينه، ثم يستقبل القبلة فيكبر الله مائه تكبيره رافعا بها صوته، ثم يلتفت إلى الناس عن يمينه فيسبح الله مائه تسيحه رافعا بها صوته، ثم يلتفت إلى الناس عن يساره فيهلل الله مائه تهليله رافعا بها صوته، ثم يستقبل الناس فيحمد الله مائه تحميده ثم يرفع يديه و يدعو، ثم يدعو فإنى لأرجو أن لا تخيبوا) (٤).

ثم يخطب و يبألف فى تضرعاته لخبر طلحه بن زيد عن أبى عبد الله عن أبيه عليهما السلام: (أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم صلى للاستسقاء ركعتين و بدأ بالصلاه قبل الخطبه) (٥) و مثله غيره.

ثم إذا تأخرت الإجابة فيستحب تكرار الخروج بلا- خلافاً فيه لوجود السبب المقتضى للاستحباب فى الخبر: (إن الله يحب الملحين فى الدعاء) (٦).

ص: ٣٥٤

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاه الاستسقاء حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب صلاه الاستسقاء حديث ١.

٣- (٣) سنن البيهقى ج ٣ ص ٣٤٥.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاه الاستسقاء حديث ٢.

٥- (٥) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب صلاه الاستسقاء حديث ١.

٦- (٦) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الدعاء حديث ٨.

على الصوم الأول (١) إن لم يفطروا بعده، وإلا فبصوم مستأنف.

## في نافله شهر رمضان

(و منها. نافله شهر رمضان) (٢)

(١)متصلا بصوم يوم التكرير.

(٢)على المشهور شهره عظيمه، و لم يخالف إلا الصدوق بأنه لا نافله في شهر رمضان زياده على غيره لخبر محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: (كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى العشاء الآخرة آوى إلى فراشه لا يصلى شيئا إلا بعد انتصاف الليل، لا في شهر رمضان ولا في غيره) (١) و صحيح الحلبي: (سألته عن الصلاة في شهر رمضان فقال: ثلاث عشره ركعه، منها الوتر و ركعتا الصبح بعد الفجر، كذلك كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى و أنا كذلك أصلى، و لو كان خيرا لم يتركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (٢) و صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام مثله إلا أنه في الأخير قال: (و لو كان فضلا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعمل به و أحق) (٣).

و مستند المشهور روايات كثيره منها: خبر أبي خديجه عن أبي عبد الله عليه السلام: (كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا جاء شهر رمضان زاد في الصلاة، و أنا أزيد فزيدوا) (٤).

و خبر جابر بن عبد الله: (إن أبا عبد الله عليه السلام قال له: إن أصحابنا هؤلاء أبوا أن يزيدوا في صلاتهم في رمضان، و قد زاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته في رمضان) (٥).

و خبر جميل بن صالح عن أبي عبد الله عليه السلام: (إن استطعت أن تصلى في شهر رمضان و غيره في اليوم و الليله ألف ركعه فافعل فإن عليا عليه السلام كان يصلى في اليوم و الليله ألف ركعه) (٦).

و خبر المفضل بن عمر عن أبي عبد الله عليه السلام: (تصلى في شهر رمضان زياده ألف ركعه) (٧) الخبر و مثله غيره كثير.

و عليه لا بد من تأويل الطائفة الأولى أو ردها إلى أهلها و إن اشتملت على الصحيح لأن الطائفة الثانية أكثر عددا و عليها العمل و حمل العلامه في المختلف الطائفة الأولى بأن-

ص: ٣٥٥

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب نافله شهر رمضان حديث ٣ و ١ و ٢.

٢- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب نافله شهر رمضان حديث ٢ و ٤.

٣- (٦) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب نافله شهر رمضان حديث ١.

٤- (٧) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب نافله شهر رمضان حديث ١.

(و هي) (١) في أشهر الروايات (ألف ركعه) موزّعه على الشهر (٢)(غير الرواتب في) الليالي (العشرين) الأول (عشرون): كل ليلة ثمان بعد المغرب، و اثنتا عشرة بعد العشاء)، و يجوز العكس،(و في) كل ليلة من (العشر الأخيره ثلاثون)

-السؤال فيها عن النوافل الراتبه هل تزداد في شهر رمضان لا عن مطلق النافله و هو بعيد عن ظاهرها و حملها الشيخ في التهذيب على صلاه النافله جماعه لا فرادى و هو أبعد من الأول فیتعين طرحها إن لم يمكن تأويلها.

(١)للإجماع كما في المعتبر على الألف و يؤيده خبر المفضل المتقدم، و عن الصفواني كما في الذكرى أنها سبعمائه ركعه، و عنه كما في الإقبال تسعمائه ركعه، و في روايه ألف لأنه شاك في مائه ركعه في ليلة تسع عشره من شهر رمضان.

(٢)اعلم أن الروايات الواردة في تعداد نافله شهر رمضان مختلفه اختلافا عظيما، إلا أنه في خبر مسعده بن صدقه عن أبي عبد الله عليه السلام: (مما كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يصنع في شهر رمضان كان يتنفل في كل ليلة و يزيد على صلاته التي كان يصلها قبل ذلك منذ أول ليلة إلى تمام عشرين ليلة في كل ليلة عشرين ركعه، ثماني ركعات منها بعد المغرب و اثنتي عشره بعد العشاء الآخره، و يصل في العشر الأواخر في كل ليلة ثلاثين ركعه اثنتي عشره ركعه منها بعد المغرب و ثماني عشره بعد العشاء الآخره و يدعو و يجتهد اجتهادا شديدا، و كان يصل في ليلة إحدى و عشرين مائه ركعه و يصل في ليلة ثلاث و عشرين مائه ركعه و يجتهد فيهما(١)).

و الأمر بالعشرين و ترتيبها قد ورد في عدّه أخبار أيضا، و المشهور على هذا الترتيب إلا أن المحكي عن القاضي العكس بجعل اثنتي عشره ركعه بعد المغرب و ثماني ركعات بعد العشاء لموثق سماعه (سألته عن رمضان كم يصل في فيه؟ فقال: كما يصل في غيره إلا- أن لرمضان على سائر الشهور من الفضل ما ينبغي للعبد أن يزيد في تطوعه، فإن أحبّ و قوى على ذلك أن يزيد في أول الشهر عشرين ليلة، كل ليلة عشرين ركعه سوى ما كان يصل قبل ذلك، يصل من هذه العشرين اثنتي عشره ركعه بين المغرب و العتمه، و ثماني ركعات بعد العتمه)٢ و الجمع بين الخبرين يقتضى التخيير بين الترتيبين كما عن الفاضل و ثاني الشهيدين و جماعه، و لا بأس به فإنه مستحب في مستحب فيجوز للمصلي بسطها بأحد الوجهين.

ص: ٣٥٦



ركعه: ثمان منها بعد المغرب، و الباقي بعد العشاء (١)، و يجوز اثنتا عشره بعد المغرب، و الباقي بعد العشاء (٢) (و فى لىالى الإفراڊ) (٣) الثلاث، و هى التاسعه عشره، و الحاديه و العشرون، و الثالثه و العشرون، (كل ليله مائه) مضافه إلى ما عین لها سابقا، (٤)، و ذلك تمام الألف خمسمائه فى العشرين، و خمسمائه فى العشر.

(١) و الباقي هو اثنتان و عشرون ركعه، و ترتيبها بهذا النحو هو المشهور بين الأصحاب شهره عظيمه و للأخبار منها: خبر على بن أبى حمزه عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إلى أن قال فإذا دخل العشر الأواخر فصل ثلاثين ركعه كل ليله ثمان قبل العتمه و اثنتين و عشرين بعد العتمه) (١).

و خير الحسن بن على عن أبيه: (كتب رجل إلى أبى جعفر عليه السّلام. إلى أن قال. و فى العشر الأواخر ثمانى ركعات بين المغرب و العتمه و اثنتين و عشرين ركعه بعد العتمه) ٢.

و عن الغنيه و إشاره سبق و المهذب و الكافى بجعل اثنتى عشره ركعه بعد المغرب و ثمانى عشره ركعه بعد العشاء لخبر مسعده بن صدقه المتقدم: (و يصلى فى العشر الأواخر فى كل ليله ثلاثين ركعه اثنتى عشره منها بعد المغرب و ثمانى عشره بعد العشاء الآخره) ٣، و الجمع بينهما يقتضى التخيير كما فى الذكرى و الروض و الروضه هنا و غيرها.

(٢) و هناك ترتيب ثالث و هو جعل اثنتين و عشرين ركعه بعد المغرب و ثمانى بعد العشاء لموثق سماعه (إلى أن قال: فإذا بقى من رمضان عشر لىال فليصل ثلاثين ركعه فى كل ليله سوى هذه الثلاث عشره ركعه. أى صلاه الليل مع ركعتى الفجر. يصلى بين المغرب و العشاء اثنتين و عشرين ركعه و ثمانى ركعات بعد العتمه) (٢).

و لذا جاز التمييز بينها و بين الترتيب الأول جمعا بين الأخبار كما فى المسالك و المعتبِر.

(٣) جمع فرد بمعنى لا نظير له و هى لىالى القدر.

(٤) أى من الوظيفه السابقه بحيث يأتى بعشرين ركعه فى الليله التاسعه عشره، و أن يأتى بثلاثين ركعه فى كل من الليله الحاديه و العشرين و الثالثه و العشرين، و هذا ما عليه الأكثر لخبر أحمد بن محمد بن مطهر: (كتبت إلى أبى محمد عليه السّلام. إلى أن قال: و صل ليله إحدى و عشرين مائه ركعه و صل ليله ثلاث و عشرين مائه ركعه، و صل فى كل ليله فى العشر الأواخر ثلاثين ركعه) ٥ و مثله غيره.

و لا يوجد صلاه مائه ركعه فى الليله التاسعه عشره إلا ما رواه فى الإقبال عن الرساله-

ص: ٣٥٧

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب نافله شهر رمضان حديث ٤ و ٧ و ٢.

٢- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب نافله شهر رمضان حديث ٣ و ٨.

(و يجوز الاقتصار عليها (١) فيفترق الثمانين) المتخلفه و هي العشرون في التاسع عشر، و الستون في الليلتين بعدها (على الجمع) الأربع (٢). فيصلّى في يوم

-الغريه للشيخ المفيد قال: (يصلّى في العشرين ليله. إلى أن قال: و يصلّى في العشر الأواخر كل ليله ثلاثين ركعه يضيف إلى هذا الترتيب في ليله تسع عشره و ليله إحدى و عشرين و ليله ثلاث و عشرين عن كل ليله مائه ركعه، و ذلك تمام الألف ركعه، قال:

و هي روايه محمد بن أبي قره في كتاب عمل شهر رمضان فيما اسنده عن علي بن مهران عن مولانا الجواد عليه السلام(١).

(١) أي على المائه في ليالي القدر.

(٢) فيصلّى في كل يوم جمعه من الجمع الأربع مبتدئاً من أول الشهر عشر ركعات بصلاه علي و فاطمه و جعفر (صلوات الله و سلامه عليهم)، و في ليله الجمعه من آخر الشهر عشرين صلاه بصلاه علي عليه السلام و في عشيه تلك الجمعه أي ليله السبت عشرين ركعه بصلاه فاطمه لخبر المفضل بن عمر عن أبي عبد الله عليه السلام: (تصلّى في شهر رمضان زياده ألف ركعه، قلت: و من يقدر على ذلك؟ قال: ليس حيث تذهب، أليس تصلّى في شهر رمضان زياده ألف ركعه في تسع عشره منه في كل ليله عشرين ركعه، و في ليله تسع عشره مائه ركعه، و في ليله إحدى و عشرين مائه ركعه، و في ليله ثلاث و عشرين مائه ركعه، و تصلّى في ثمان ليال منه في العشر الأواخر ثلاثين ركعه فهذه تسعمائه و عشرون ركعه؟ قلت: جعلني الله فداك فزجت عنى. إلى أن قال: فكيف تمام الألف ركعه؟.

قال: تصلّى في كل يوم جمعه من شهر رمضان أربع ركعات لأمير المؤمنين، و تصلّى ركعتين لابنه محمد صلى الله عليه و آله و سلم و تصلّى بعد الركعتين أربع ركعات لجعفر الطيار، و تصلّى في ليله الجمعه في العشر الأواخر لأمير المؤمنين عليه السلام عشرين ركعه و تصلّى في عشيه الجمعه ليله السبت عشرين ركعه لابنه محمد (صلى الله عليه و آله و عليها). إلى أن قال: فأما صلاه أمير المؤمنين عليه السلام فإنه يقرأ فيها بالحمد في كل ركعه و خمسين مره قل هو الله أحد، و يقرأ في صلاه ابنه محمد صلى الله عليه و آله و سلم في أول ركعه الحمد و إنا أنزلناه في ليله القدر مائه مره، و في الركعه الثانيه الحمد و قل هو الله أحد مائه مره، فإذا سلّمت في الركعتين سبح تسبيح الزهراء. إلى أن قال: و قال لى: تقرأ في صلاه جعفر في الركعه الأولى الحمد و إذا زلزلت الأرض و في الثانيه الحمد و العاديات و في الثالثه الحمد و إذا جاء نصر الله و في الرابعه الحمد و قل هو الله أحد(٢).

ص: ٣٥٨

١- (١) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب نافله شهر رمضان الحديث ١٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب نافله شهر رمضان حديث ١.

كُلَّ جمعه عشا بصلاه عليّ و فاطمه و جعفر عليهم السّلام. و لو اتفق فيه (١) خامسه (٢) تخيّر في الساقطه (٣). و يجوز أن يجعل لها (٤) قسطا يتخير في كميته، و في ليله آخر جمعه عشرون بصلاه عليّ عليه السّلام، و في ليله آخر سبت عشرون بصلاه فاطمه، و أطلق تفریق الثمانين على الجمع مع وقوع عشرين منها ليله السبت تغليبا، و لأنها عشيه جمعه تنسب إليها في الجملة. و لو نقص الشهر سقطت (٥) وظيفه ليله الثلاثين، و لو فات شيء منها استحب قضاؤه و لو نهارا و في غيره (٦)، و الأفضل قبل خروجه (٧).

### في نافله الزياره

(و منها. نافله الزياره)

للأنبياء و الأئمه عليهم السّلام. و أقلها ركعتان (٨) تهدي للمزور، و وقتها بعد الدخول و السلام (٩)، و مكانها مشهده و ما قاربه، و أفضله عند الرأس بحيث يجعل القبر على يساره، و لا يستقبل شيئا منه.

### في صلاه الاستخاره

(و) صلاه (الاستخاره) بالرقاع الست (١٠)...

(١) في شهر رمضان.

(٢) أي جمعه خامسه.

(٣) و إسقاط الأخيره متجه.

(٤) للجمعه الخامسه.

(٥) بل يأتي بها قبل الغروب لأن المدار الإتيان بألف ركعه.

(٦) أي غير النهار من الليالي الباقيه.

(٧) خروج شهر رمضان لأن مشروعيه الألف في شهر رمضان.

(٨) و يجوز الأكثر.

(٩) كما هو المعروف على ما في الجواهر و عن الغنيه أنها بعد الزياره إن كانت عن قرب، و إن كانت عن بعد فالصلاه مقدمه على الزياره، و مثله ما عن إشاره السبق، و في الجواهر: «و لم أعثر لهما على نص في ذلك».

(١٠) لخبر هارون بن خارجه عن أبي عبد الله عليه السّلام: (إذا أردت أمرا فخذ ست رقع فاكتب في ثلاث منها: بسم الله الرحمن الرحيم خيره من الله العزيز الحكيم لفلان ابن فلانه افعل، و في ثلاث منها: بسم الله الرحمن الرحيم خيره من الله العزيز الحكيم لفلان ابن



... و غيرها (١).

-فلانه لا تفعل، ثم ضعها تحت مصلاك، ثم صل ركعتين فإذا فرغت فاسجد سجده و قل فيها مائه مره: أستخير الله برحمته خيره في عافيه، ثم استو جالسا و قل: اللهم خر لي و اختر لي في جميع أمورى في يسر منك و عافيه ثم أضرب بيدك إلى الرقاع فشوشها و اخرج واحده واحده فإن خرج ثلاث متواليات افعل، فافعل الأمر الذى تريده، و إن خرج ثلاث متواليات لا تفعل فلا تفعله، و إن خرجت واحده افعل و الأخرى لا تفعل فاخرج من الرقاع إلى خمس فانظر أكثرها فاعمل به و دع السادس لا تحتاج إليها(١).

و مثله غيره.

و عن ابن إدريس التشديد في إنكار صلاه الاستخاره بالرقاع، و فى الذكرى: «إنكار ابن إدريس الاستخاره بالرقاع لا مأخذ له مع اشتهاها بين الأصحاب و عدم راد لها سواه و سوى الشيخ نجم الدين فى المعتبر، و كيف تكون شاذه و قد دونه المحدثون فى كتبهم و المصنفون فى مصنفاتهم، و قد صنف السيد السعيد العالم العابد صاحب الكرامات الظاهره و المآثر الباهره أبو الحسن على بن طاوس الحسنى كتابا ضخما فى الاستخارات، و اعتمد فيه على روايه الرقاع، و ذكر من آثارها عجائب و غرائب أرانا الله تعالى إياها و قال: إذا توالى الأمر فى الرقاع فهو خير محض و إن توالى النهى فهو شر محض، و إن تفرقت كان الخير و الشر موزعا بحسب تفرقها على أزمنه ذلك الأمر بحسب ترتبها).

(١) و هى صلاه الاستخاره بالبندق كما فى مرفوع على بن محمد عنهم عليهم السلام: (قال لبعض أصحابه عن الأمر يمضى فيه و لا يجد أحدا يشاوره كيف يصنع؟ قال: شاور ربك، فقال له: كيف؟ قال: أنو الحاجه فى نفسك ثم اكتب رقعتين فى واحده لا، و فى واحده نعم، و اجعلهما فى بندقتين من طين ثم صل ركعتين و اجعلهما تحت ذيلك و قل: يا الله إني أشاورك فى أمرى هذا و أنت خير مستشار و مشير، فأشر على بما فيه صلاح و حسن عاقبه، ثم ادخل يدك فإن كان فيها نعم فافعل، و إن كان فيها لا فلا تفعل، هكذا شاور ربك(٢).

و تجوز الاستخاره بالسبحه لما رواه الشهيد فى الذكرى عن ابن طاوس عن محمد الآوى الحسينى عن صاحب الأمر عليه السلام: (تقرأ الفاتحه عشر مرات و أقله ثلاثه، و دونه مره ثم تقرأ القدر عشرا ثم تقول هذا الدعاء: اللهم إني أستخيرك لعلمك بعاقبه الأمور،-

ص: ٣٦٠

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاه الاستخاره حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاه الاستخاره حديث ٢.

و- أستشيرك لحسن ظني بك في المأمول والمحذور، اللهم إن كان الأمر الفلاني مما قد نيبت بالبركة أعجازه و بواديه و حفّت بالكرامه أيامه و لياليه فخر لي اللهم لي فيه خيره ترد شموسه ذلولاً و تقعض أيامه سروراً، اللهم إما أمر فآتمر و إما نهى فأنتهى، اللهم إنى أستخيرك برحمتك خيره في عافيه، ثم تقبض على قطعه من السبحه تضرر حاجه، فإن كان عدد القطعه زوجاً فهو افعل و إن كان فرداً لا- تفعل و بالعكس(١) و عن كتاب الحدايق عن كتاب السعادات لوالده: «خيره مرويه عن الإمام الصادق عليه السّلام: يقرأ الحمد مره و الإخلاص ثلاثاً و يصلى على محمد و آله خمس عشره مره، ثم يقول: اللهم إنى أسألك بحق الحسين و جده و أبيه و أمه و أخيه و الائمه التسعه من ذريته أن تصلى على محمد و آل محمد و أن تجعل لي الخيره في هذه السبحه و أن ترينى ما هو الأصلاح لي في الدين و الدنيا، اللهم إن كان الأصلاح فى دينى و دنياى و عاجل أمرى و آجله فعل ما أنا عازم عليه فمرنى و إلا فانهنى إنك على كل شىء قدير، ثم تقبض قبضه من السبحه و تعدّها سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا- الله إلى آخر القبضه، فإن كان الأخيره سبحان الله فهو مخير بين الفعل و الترك، و إن كان الحمد لله فهو أمر و إن كان لا إله إلا الله فهو نهى»(٢)

و عن الشهيد الأول فى مجموعه الجباعى: «طريق الاستخاره الصلاه على محمد و آله سبع مرات و بعده: يا أسمع السامعين و يا أبصر الناظرين و يا أسرع الحاسبين و يا أرحم الراحمين و يا أحكم الحاكمين، صل على محمد و آل محمد ثم الزوج و الفرد»(٣).

و فى نفس المجموعه عن البهائى: «سمعنا مذاكره عن مشايخنا عن القائم (عجل الله تعالى فرجه) فى الاستخاره بالسبحه أنه يأخذها و يصلى على النبى و آله ثلاث مرات، و يقبض على السبحه و يعدّ اثنتين اثنتين، فإن بقيت واحده فهو افعل، و إن بقيت اثنتان فهو لا تفعل»(٤).

و أما الاستخاره بالقرآن فى خبر اليسع القمى: (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: أريد الشىء فأستخير الله فيه فلا يوفق فيه الرأى أفعله أو أدعه؟ فقال: أنظر إذا قمت إلى الصلاه فإن الشيطان أبعد ما يكون من الإنسان إذا قام إلى الصلاه، أى شىء يقع فى قلبك فخذ به، و افتتح المصحف فانظر إلى أول ما ترى فيه فخذ به إن شاء الله)(٤) و قد وردت عدّه روايات(٥) بمضامين آخر-.

ص: ٣٤١

١- (١) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب صلاه الاستخاره حديث ١.

٢- (٢) الجواهر ج ١٢ ص ١٧٣.

٣- ( (٣ و ٤) مستدرک الوسائل الباب - ٧ - من أبواب صلاه الاستخاره حديث ٤ و ٥.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب صلاه الاستخاره حديث ١.

٥- (٦) مستدرک الوسائل الباب - ٥ - من أبواب صلاه الاستخاره.

و قد يشكل على أصل الاستخاره بالمصحف الشريف بما روى فى الكافى عن أبى عبد الله عليه السلام: (لا تتفأل بالقرآن)(١) و حمل على أن التفؤل لبيان ما سيقع بخلاف الاستخاره فإنها طلب معرفه الأمر الذى سيعزم عليه.

هذا و النصوص كلها صريحها و ظاهرها على استخاره الإنسان لنفسه، و فى كتاب الاستخارات لابن طاوس عن أبى عبد الله عليه السلام: «كنا نتعلم الاستخاره كما نتعلم السوره من القرآن ثم قال: ما أبالى إذا استخرت الله على أى جنبى وقعت»(٢) و فى مكارم الأخلاق عن جابر بن عبد الله: «كان النبى صلى الله عليه و آله يعلمنا الاستخاره كما يعلمنا السوره من القرآن»(٣)

و هما ظاهران فى استحباب تعلم الاستخاره فضلا عن ممارستها بنفسه، و هى أولى من الاستنباه لخلو النصوص عن ذلك بل كان الإمام بين ظهراى أصحابه و لم يدل دليل على أنهم كانوا يستنبونه بل يأمرهم بالاستخاره فضلا عن أن الاستخاره تقتضى التخشع و التذلل و التوجه و هذه أمور لا- يحسن فيها الاستنباه إلا- أن العمل على الاستنباه لعموم أدله التوكيل و الوكالة، و للاستشفاع بالنائب و هو مما لا بأس به.

هذا و الأخبار على استحباب الاستخاره كثيره مهما كان الفعل الذى يراد فعله ففى خبر ناجيه عن أبى عبد الله عليه السلام: (كان إذا أراد شراء العبد أو الدابه أو الحاجه الخفيفه أو الشىء اليسير استخار الله فيه سبع مرات، فإذا كان أمرا جسيما استخار الله مائه مره)(٤)

و خبر عبد العظيم عن محمد الجواد عن أبيه عن آبائه عن أمير المؤمنين عليهم السلام: (بعثنى رسول الله صلى الله عليه و آله إلى اليمن فقال: و هو يوصينى: يا على ما حار من استخار و لا ندم من استشار)٥ و خبر هارون بن خارجه عن أبى عبد الله عليه السلام: (إذا أراد أحدكم أمرا فلا يشاور فيه أحدا من الناس حتى يبدأ فيشاور الله تبارك و تعالى، قلت:

و ما مشاوره الله جعلت فداك؟ قال: تبدأ فتستخير الله فيه أولا ثم تشاور فيه فإنه إذا بدأ بالله أجرى له الخيره على لسان من يشاء من الخلق)٦ و فى خبر محمد بن مضارب عن أبى عبد الله عليه السلام: (من دخل فى أمر بغير استخاره ثم ابتلى لم يؤجر)(٥) و مرسل المحاسن عن أبى عبد الله عليه السلام: (قال الله عز و جل: من شقاء عبدى أن يعمل الأعمال فلا يستخيرنى)٨.

ص: ٣٦٢

١- (١) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب قراءه القرآن حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاه الاستخاره حديث ١٠.

٣- (٣) مستدرک الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاه الاستخاره حديث ٤.

٤- (٤) (٤ و ٥ و ٦) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب صلاه الاستخاره حديث ١ و ١١ و ٢.

٥- (٥ و ٧ و ٨) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب صلاه الاستخاره حديث ١ و ٢ و ٣ و ٦.

(و) صلاة (الشكر) (١) عند تجدد نعمه، أو دفع نقمه على ما رسم في كتب مطوّله، أو مختصه به (و غير ذلك) من الصلوات المسنونه كصلاه النبي (٢) صلى الله عليه و آله و سلم يوم

بل يستحب الرضى بما خرجت به الخيره ففي الخبر عن ابي عبد الله عليه السلام: (قلت: من أبغض الخلق إلى الله؟ قال: من يتهم الله، قلت: و أحد يتهم الله؟ قال: نعم من استخار الله فجاءته الخيره بما يكره فسخط فذلك الذي يتهم الله) (١) و في خبر عيسى بن عبد الله مسندا عن علي عليه السلام: (قال الله (عز و جل): إن عبدى يستخيرنى فأخير له فيغضب) ٢.

و من مكملات الخيره شرف المكان و الزمان و في حال السجود على طهاره مع عدم التكلم في أثناء الاستخاره و كل ما له الدخل في استجابته الدعاء و بعد الشيطان و تحقق التوجه القلبي و الله العالم بحقائق الأشياء.

(١) لخبر هارون بن خارجه عن ابي عبد الله عليه السلام: (قال في صلاة الشكر: إذا نعم الله عليك بنعمه فصل ركعتين تقرأ في الأولى بفاتحه الكتاب و قل هو الله أحد، و تقرأ في الثانية بفاتحه الكتاب و قل يا أيها الكافرون، و تقول في الركعه الأولى في ركوعك و سجودك: الحمد لله شكرا شكرا و حمدا، و تقول في الركعه الثانية في ركوعك و سجودك: الحمد لله الذى استجاب دعائى و أعطانى مسألتى) (٢).

و عن الصدوقين أنه يقول في ركوع الأولى: الحمد لله شكرا، و في سجودها: شكرا لله و حمدا، و يقول في ركوع الثانية و سجودها: الحمد لله الذى قضى حاجتى و أعطانى مسألتى، و قال في الجواهر: «و لم نعره عليه في روايه».

و ظاهر الخبر أنها عند تجدد النعم، و عن البعض أنها تستحب عند تجدد النعم و دفع النقم و قضاء الحوائج و هو لا بأس به.

و الخبر مطلق و عن ابن البراج أن وقتها عند ارتفاع النهار، و قال في الجواهر: «لم نعرف مستنده».

(٢) ففي مصباح المتعبد: «صلاه النبي صلى الله عليه و آله و سلم هما ركعتان، تقرأ في كل ركعه الحمد مره و إنا أنزلناه خمس عشره مره و أنت قائم، و خمس عشره مره في الركوع، و خمس عشره مره إذا استويت قائما، و خمس عشره مره إذا سجدت، و خمس عشره مره إذا رفعت رأسك، و خمس عشره مره في السجده الثانية، و خمس عشره مره إذا رفعت رأسك من السجده -

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب صلاه الاستخاره حديث ١ و ٢ و ٣ و ٤.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب بقيه الصلوات المندوبه حديث ١.



-الثانيه، ثم تقوم فتصلي أيضا ركعه أخرى كما صليت الركعه الأولى، فإذا سلمت عقبته بما أردت و انصرفت و ليس بينك و بين الله (عز و جل) ذنب إلا غفره لك(١).

و رواه السيد ابن طاوس في جمال الأسبوع و زاد: «و الدعاء بعدها: لا إله إلا الله ربنا و رب آباؤنا الأولين، لا إله إلا الله إلها واحدا و نحن له مسلمون، لا إله إلا الله لا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين و لو كره المشركون، لا إله إلا الله وحده و وحده، أنجز وعده و نصر عبده و أعزّ جنده و هزم الأحزاب وحده، فله الملك و له الحمد و هو على كل شيء قدير، اللهم أنت نور السماوات و الأرض و من فيهن، فلك الحمد، و أنت قيام السماوات و الأرض و من فيهن و لك الحمد، و أنت الحق و وعدك الحق و قولك الحق و إنجازك حق و الجنه حق و النار حق، اللهم لك أسلمت و بك آمنت و عليك توكلت و بك خاصمت و إليك حاكمت، يا رب يا رب اغفر لي ما قدمت و أخرت، و ما أسررت و أعلنت، أنت إلهي لا إله إلا أنت، صل على محمد و آل محمد، و ارحمني و اغفر لي و تب عليّ إنك أنت كريم رءوف رحيم»(٢).

(١) كما في المصباح على ما في الجواهر: «و فعلها صلى الله عليه و آله و سلم يوم الجمعة».

(٢) كما في خبر المفضل بن عمر المتقدم عن أبي عبد الله عليه السّلام: (فأما صلاة أمير المؤمنين عليه السّلام فإنه يقرأ فيها بالحمد في كل ركعه و خمسين مره قل هو الله أحد)(٣).

و خبر ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام: (من صلى أربع ركعات يقرأ في كل ركعه قل هو أحد خمسين مره لم يفتل و بينه و بين الله ذنب)(٤) و مرسل الشيخ في المصباح: (روى عن الصادق جعفر بن محمد عليه السّلام أنه قال: من صلى منكم أربع ركعات صلاة أمير المؤمنين عليه السّلام خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه و قضيت حوائجه، يقرأ في كل ركعه الحمد مره و خمسين مره قل هو الله أحد)٥.

و هي أربع ركعات بتسليمتين كما هو الأصل في النوافل و عن بعض قدماء الأصحاب كما في الجواهر و الخلاف و أنها بتسليمه واحده.

(٣) ففي خبر المفضل بن عمر المتقدم عن أبي عبد الله عليه السّلام: (و يقرأ في صلاة ابنه محمد).

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب بقيه الصلوات المندوبه حديث ١.

٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ٢ - من أبواب بقيه الصلوات المندوبه حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب نافله شهر رمضان حديث ١.

٤- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب بقيه الصلوات المندوبه حديث ١ و ٢.

و جعفر (١)...

-صلى الله عليه وآله و عليها. فى أول ركعه الحمد و إنا أنزلناه فى ليله القدر مائه مره، و فى الركعه الثانيه الحمد و قل هو الله أحد مائه مره، فإذا سلمت فى الركعتين سبّح تسبيح فاطمه الزهراء(١).

نعم فى خبر هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السّلام: (من صلى أربع ركعات فقرأ فى كل ركعه بخمسين مره قل هو الله أحد كانت صلاه فاطمه و هى صلاه الأوابين)(٢) و قد تقدم أنها صلاه على عليه السّلام فلذا قال الصدوق فى الفقيه: «كان شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد يروى هذه الصلاه و ثوابها إلا أنه يقول لا أعرفها بصلاه فاطمه، و أما أهل الكوفه فإنهم يعرفونها بصلاه فاطمه»٣.

(١) و تسمى بصلاه الحبه و صلاه التسبيح، ففى خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم لجعفر: يا جعفر ألا أمنحك؟، ألا أعطيك؟، ألا أحبوك؟، فقال له جعفر: بلى يا رسول الله، فظن الناس أنه يعطيه ذهباً أو فضه فتشوق الناس لذلك.

فقال له: إني أعطيك شيئاً إن أنت صنعته فى كل يوم كان خيراً لك من الدنيا و ما فيها، و إن صنعته بين يومين غفر الله لك ما بينهما، أو كل جمعه أو كل شهر أو كل سنه غفر لك ما بينهما تصلى أربع ركعات تتدبّر فتقرأ و تقول إذا فرغت: سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر، تقول ذلك خمس عشره مره بعد القراءه، فإذا ركعت قلته عشر مرات، فإذا رفعت رأسك من الركوع قلته عشر مرات، فإذا سجدت قلته عشر مرات، فإذا رفعت رأسك من السجود فقل بين السجدين عشر مرات، فإذا سجدت الثانيه فقل عشر مرات فإذا رفعت رأسك من السجده الثانيه قلت عشر مرات و أنت قاعد قبل أن تقوم، فذلك خمس و سبعون تسبيحه فى كل ركعه، ثلاث مائه تسبيحه فى أربع ركعات، ألف و مائتا تسبيحه و تهليله و تكبيره و تحميده إن شئت صليتها بالنهار و إن شئت صليتها بالليل)(٣).

فهى أربع ركعات بتسليمتين على المشهور لأنه الأصل فى النوافل و لصريح خبر أبى حمزه الثمالى عن أبى جعفر الوارد فى صلاه جعفر عليهما السّلام: (إلى أن قال. ثم تشهد و تسلّم ثم يقوم فيصلّى ركعتين أخرابين يصنع فيهما مثل ذلك ثم تسلّم)٥ فما عن ظاهر المقنع-

ص: ٣٦٥

١- (١) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب نافله شهر رمضان حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب بقيه الصلوات المندوبه حديث ٢ و ٣.

٣- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاه جعفر حديث ١ و ٥.

-للصدوق أنها بتسليمه واحده ليس فى محله. و لا- ينبغى الفصل بين أداء الأربع لصحيح ابن الريان: (كتبت إلى ابى الحسن الماضى الأخير عليه السّلام أسأله عن رجل صلى صلاه جعفر ركعتين ثم تعجله عن الركعتين الأخيرتين حاجه أ يقطع ذلك لحادث يحدث؟ أ يجوز له أن يتمها إذا فرغ من حاجته و إن قام عن مجلسه أم لا يحتسب بذلك إلا أن يستأنف الصلاه و يصلى الأربع ركعات كلها فى مقام واحد؟ فكتب عليه السّلام: بل إن قطعه عن ذلك أمر لا بد له منه فليقطع ثم ليرجع فليبين على ما بقى منها إن شاء الله)(١).

و كيفيتها أن يقرأ فى الأولى الحمد مره و إذا زلزلت مره و فى الثانية العاديات و فى الثالثه إذا جاء نصر الله و فى الرابعه قل هو الله أحد على المشهور لخبر المفضل بن عمر عن أبى عبد الله عليه السّلام الوارد فى نافله شهر رمضان. إلى أن قال:.. تقرأ فى صلاه جعفر فى الركعه الأولى الحمد و إذا زلزلت الأرض و فى الثانية الحمد و العاديات و فى الثالثه الحمد و إذا جاء نصر الله و فى الرابعه الحمد و قل هو الله أحد(٢) و خبر إبراهيم بن عبد الحميد عن أبى الحسن موسى عليه السّلام: (تقرأ فى الأولى إذا زلزلت و فى الثانية و العاديات و فى الثالثه إذا جاء نصر الله و فى الرابعه قل هو الله أحد قلت: فما ثوابها؟ قال: لو كان عليه مثل رمل عالج ذنوبا غفر الله له، ثم نظر إلى فقال: إنما ذلك لك و لأصحابك)(٣) و عن الصدوق جواز قراءتها بالحمد و الإخلاص فى الجميع و يؤيده ما فى الفقه الرضوى: «و إن شئت صليتها كلها بقل هو الله أحد»(٤).

و ظاهر الأخبار بل صريحها جواز إيقاعها فى الليل أو النهار كما فى خبر أبى بصير المتقدم لكن أفضل أوقاتها الجمعه لما ورد عن الناحيه المقدسه فى جواب الحميرى فى صلاه جعفر: (أى أوقاتها أفضل فوقّ عليه السّلام: أفضل أوقاتها صدر النهار يوم الجمعه)(٥).

و يجوز احتسابها من النوافل الراتبه لصحيح ذريح عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إن شئت صل صلاه التسبيح بالليل و إن شئت بالنهار و إن شئت فى السفر و إن شئت جعلتها من نوافلك و إن شئت جعلتها من قضاء صلاه)(٦) و خبر أبى بصير عن أبى جعفر عليه السّلام (صل صلاه جعفر فى أى وقت شئت من ليل أو نهار، و إن شئت حسبتها من نوافل-

ص: ٣٦٦

- ١- (١) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب صلاه جعفر حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب نافله شهر رمضان حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاه جعفر حديث ٣.
- ٤- (٤) مستدرک الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاه جعفر حديث ١.
- ٥- (٥) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب صلاه جعفر حديث ١.
- ٦- (٦) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب صلاه جعفر حديث ١.

## في النوافل المطلقة

(و أما النوافل المطلقة فلا حصر لها) فإنها قربان كل تقى (٢)، و خير موضوع فمن شاء استقل و من شاء استكثر (٣).

-الليل و إن شئت حسبتها من نوافل النهار، و تحسب لك من نوافلك و تحسب لك من صلاه جعفر(١).

فما عن ابن الجنييد من أنه لا يجب احتسابها من التطوع الموظف ليس في محله كما عن ابن أبي عقيل أنه لا يحسبها من صلاه الليل.

هذا و عن الشهيد في البيان جواز احتسابها من الفرائض و مال إليه في الذكرى و الروض لعدم التغيير الفاحش و الأحوط الأقوى عدم جواز الاحتساب لأصالة عدم التداخل بعد ظهور اخبار الاحتساب في خصوص النوافل.

ثم لو سها عن التسييح أو بعضه في بعض الأحوال قضاءه حيث يذكره لما ورد عن الناحية المقدسه في جواب مسائل الحميري: (حيث سأله عن صلاه جعفر: إذا سها في التسييح في قيام أو قعود أو ركوع أو سجود، و ذكره في حاله أخرى قد صار فيها من هذه الصلاه هل يعيد ما فاته من ذلك التسييح في حاله التي ذكره، أم يتجاوز في صلاته؟ التوقيع: إذا سها في حاله عن ذلك ثم ذكره في حاله أخرى قضى ما فاته في حاله التي ذكره)(٢).

(١) من صلاه لكل إمام من الأئمة الطاهرين و قد عقد لها الشيخ الحر بابا في وسائله(٣)

و هناك صلاه ليله الفطر و صلاه يوم الغدير و صلاه يوم عاشوراء و صلاه الرغائب ليله أول جمعه من رجب و صلاه ليله النصف من شعبان و صلاه ليله المبعث و يومه و صلاه الوصيه و صلاه أول الشهر و صلاه يوم المباهله و قد أوردتها جميعا و غيرها مما لم يذكره الشيخ الحر في وسائله في أبواب بقيه الصلوات المندوبه.

(٢) كما جاء في الأخبار منها: صحيح زراره عن أبي عبد الله عليه السلام: (الصلاه قربان كل تقى)(٤).

(٣) ففي النقليه للشهيد عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم: (الصلاه خير موضوع فمن شاء استقلّ و من شاء -

١- (١) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب صلاه جعفر حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب صلاه جعفر حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٥٣ - من أبواب بقيه الصلوات المندوبه حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٢.

(الفصل السابع)

### فى العمد و السهو

(فى) بيان أحكام (الخلل) الواقع (فى الصلاة) الواجبه (١) (و هو) أى الخلل (إما) أن يكون صادرا (عن عمد) و قصد إلى الخلل سواء كان عالما بحكمه (٢)، أم لا- (أو سهو) بعزوب (٣) المعنى عن الذهن حتى حصل بسببه (٤) إهمال بعض الأفعال، (أو شك) و هو تردد الذهن بين طرفى النقيض، حيث لا رجحان لأحدهما على الآخر. و المراد بالخلل الواقع عن عمد و سهو ترك شىء (٥) من أفعالها، و بالواقع (٦) عن شك النقص الحاصل للصلاه بنفس الشك (٧)، لا أنه (٨) كان سببا للترك كقسيميه (٩) (فى العمد تبطل) الصلاه (للإخلال) أى بسبب الإخلال (بالشرط) (١٠) كالطهاره و الستر، (أو الجزء) و إن لم يكن ركنا كالقراءه،

-استكثر(١) و فى كتاب الغايات لجعفر بن أحمد القمى عن أبى ذر فى حديث: (قلت: يا رسول الله إنك أمرتنى بالصلاه ما الصلاه؟ قال: الصلاه خير موضوع استكثر أم استقل) ٢.

(١) احتراز عن المندوبه لجواز ترك السوره فيها و ترك الاستقرار حال المشى و كذا الاستقبال، و جواز البناء على الأقل و الأكثر عند الشك و نحو ذلك.

(٢) من البطلان.

(٣) أى بذهاب، و هو تفسير للسهو و معناه معروف.

(٤) أى بسبب السهو.

(٥) و كذا زيادته و كان عليه ذكره إلا أن يقال أن الزيادة العمديه و السهويه راجعه إلى نقص فى الهيئه المشروعه.

(٦) أى و المراد بالخلل الواقع عن شك.

(٧) لأن الشك بنفسه مبطل للصلاه فى بعض الصور.

(٨) أى لا أن الشك.

(٩) من العمد و السهو.

(١٠) و كذا الجزء حتى الإخلال بالحرف من القراءه و الذكر بلا خلاف فيه لفوات المشروط بفوات شرطه و فوات الكل بفوات

---

١- (( ١ و ٢ )) مستدرک الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الفرائض حدیث ٩ و ٨.

و أجزاءها حتى الحرف الواحد. و من الجزء الكيفيه (١) لأنها جزء صوري. (و لو كان) المخلّ (جاهلا) بالحكم الشرعي كالوجوب، أو الوضعي كالبطلان (٢) (إلا- الجهر و الإخفات) (٣) في مواضعهما فيعذر الجاهل بحكمهما، و إن علم به (٤) في محله (٥) كما لو ذكر الناسي (و في السهو يبطل ما سلف) من السهو عن أحد الأركان الخمسه (٦) إذا لم يذكره حتى تجاوز محله (٧)، (و في الشك) في شيء من

(١) فتركها العمدي موجب لترك الموالاه بين الأجزاء مع العلم أن الموالاه جزء.

(٢) المعروف بين الأصحاب أن الجاهل بالحكم سواء كان تكليفيا أم وضعيا بمنزله العامد لعموم أدله الجزئية، و امتناع اختصاص الأدله بالعالم للزوم الدور.

و فيه: إن حديث لا تعاد (١) مختص بالمعذور جمعا بينه و بين أدله وجوب الأجزاء و هو يشمل الجاهل بالحكم التكليفي فقط إذ الجاهل الوضعي غير معذور بعد علمه بالوجوب.

و عليه فلو ترك جزءا غير ركني جاهلا بحكمه التكليفي فلا تجب الإعادة لحديث لا تعاد و كذا لو ترك شرطا غير ركني، نعم لو ترك جزءا ركنيا و لو جهلا- بالتكليف فالإعادة ثابتة لحديث لا تعاد و قد تقدم الكلام فيه مفصلا في الفصل الخامس في التروك.

و لو ترك شرطا ركنيا كما لو صلى قبل الوقت أو مستدبرا إلى القبلة أو بغير وضوء أو غسل فالإعادة متحققه لحديث لا تعاد و لما ثبت أن الاستدبار مبطل حتى في صورته الجهل كما تقدم، و كذا لو سجد على موطن نجس جهلا بالحكم على ما تقدم الكلام فيه.

(٣) للأخبار منها: صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (في رجل جهر فيما لا- ينبغى الإجهار فيه، و أخفى فيما لا ينبغى الإخفاء فيه فقال عليه السلام: أي ذلك فعل متعمدا فقد نقض صلاته و عليه الإعادة، فإن فعل ذلك ناسيا أو ساهيا أو لا يدري فلا شيء عليه و قد تمت صلاته) (٢).

و هو مطلق يشمل الجاهل التكليفي و الوضعي و يشمل ما لو تذكر بعد الفراغ من القراءة أو في الأثناء، و في النسيان كذلك.

(٤) بالحكم.

(٥) أي في محل الجهر أو الإخفات.

(٦) قد بسطنا الكلام فيه في الفصل الخامس في التروك.

(٧) و محل الركن ما لم يدخل في ركن آخر و سيأتي الكلام في تداركه ما لم يدخل في ركن آخر.

- ١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أفعال الصلاة حديث ١٤.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب القراءة في الصلاة حديث ١.



ذلك (١) (لا يلتفت إذا تجاوز محلّه) (٢).

و المراد بتجاوز محلّ الجزء المشكوك فيه، الانتقال إلى جزء آخر بعده بأن شك في النية بعد أن كبر، أو في التكبير بعد أن قرأ، أو شرع فيهما (٣)، أو في القراءة

(١) اعلم أنه إذا شك في فعل جزء من أجزاء الصلواته سواء كان ركناً أم غيره فلا يخلو إما أن يكون الشك قبل الدخول في غيره المرتب عليه و إما أن يكون بعده فإن كان قبله وجب الإتيان بالمشكوك بلا خلاف لقاعده الاشتغال و لجمله من النصوص الخاصة. منها:

صحيح عمران الحلبي: (في الرجل يشك و هو قائم فلا يدرى ركع أم لا؟ قال عليه السلام: فليركع) (١).

و صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله: (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل رفع رأسه من السجود فشك. قبل أن يستوى جالساً. فلم يدر أسجد أم لم يسجد؟ قال عليه السلام: يسجد) (٢).

و إن كان الشك بعد الدخول في غيره المرتب عليه لا يلتفت بلا خلاف فيه لصحيح زراره: (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل شك في الأذان و قد دخل في الإقامة قال عليه السلام: يمضى، قلت: رجل شك في الأذان و الإقامة و قد كبر، قال عليه السلام:

يمضى، قلت: رجل شك في التكبير و قد قرأ قال عليه السلام: يمضى، قلت: شك في القراءة و قد ركع قال عليه السلام: يمضى، قلت: شك في الركوع و قد سجد قال عليه السلام: يمضى على صلاته، ثم قال عليه السلام: يا زراره إن خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء) (٣).

و صحيح إسماعيل عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث: (إن شك في الركوع بعد ما سجد فليمض، و إن شك في السجود بعد ما قام فليمض، كل شيء شك فيه. مما قد جاوزه و دخل في غيره. فليمض عليه) (٤) فضلاً عن نصوص أخرى، و من هذين الخبرين و غيرهما استفاد الفقهاء قاعده التجاوز و هي عدم الاعتناء بالشك بعد الدخول في الغير المعبر عنه بتجاوز المحل، و كان الشك في أصل الوجود بنحو مفاد كان التامه.

(٢) و محله هو قبل الدخول في الغير المرتب عليه من بقيه أجزاء الصلاة.

(٣) أى في التكبير أو القراءة بحيث شك في النية بعد الشروع في التكبير، و شك في التكبير بعد الشروع في القراءة فهو من موارد تجاوز المحل.

ص: ٣٧٠

١- (١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب الركوع حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب السجود حديث ٦.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب السجود حديث ٤.

و أبعاضها بعد الركوع، أو فيه (١) بعد السجود، أو فيه (٢) أو في التشهد بعد القيام. و لو كان الشك في السجود بعد التشهد، أو في أثنائه و لمّا يتم ففي العود إليه قولان (٣) أجودهما العدم، أما مقدمات الجزء كالهوى، و الأخذ في القيام قبل الإكمال (٤) فلا يعدّ انتقالاً إلى جزء (٥)، و كذا الفعل المندوب (٦) كالقنوت.

### في ما لو كان الشك في محله

(و لو كان) الشكّ (فيه) أى في محله (أتى به) لأصالة عدم فعله، (فلو ذكر فعله) سابقاً بعد أن فعله ثانياً (بطلت) الصلاة (إن كان ركناً) لتحقق زياده الركن

(١) أى في الركوع.

(٢) أى في السجود.

(٣) الأكثر على العدم لتحقق تجاوز المحل بالدخول في التشهد المترتب على السجود و عن العلامه في النهايه وجوب العود ما لم يركع و هو ضعيف جدا إذ لا دليل له إلا قياسه على من نسي السجود فإنه يرجع إليه إذا تذكر قبل الركوع و يدفعه أخبار قاعده التجاوز، و عن الشهيد في الذكرى وجوب العود لصحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله عن أبى عبد الله عليه السلام في حديث: (فقلت: رجل نهض من سجوده فشك قبل أن يستوى قائماً فلم يدر أسجد أم لم يسجد؟ قال: يسجد) (١).

و فيه: إنه ظاهر فيما لو نهض من السجود مع عدم تخلل التشهد فهو أجنبي عن محل النزاع.

(٤) أى إكمال القيام.

(٥) و يؤيده ما ورد في صحيح عبد الرحمن عن أبى عبد الله عليه السلام: (قلت: فرجل نهض من سجوده فشك. قبل أن يستوى قائماً. فلم يدر أسجد أم لم يسجد؟ قال عليه السلام:

يسجد) (٢).

(٦) فلا يعدّ الدخول فيه انتقالاً إلى جزء حتى تجرى قاعده التجاوز و هذا ما ذهب إليه الشهيد في الذكرى و الشارح في الروض و الروضه هنا و غيرهما، و لكن إطلاق الأخبار الداله على قاعده التجاوز تشمله فقوله عليه السلام في صحيح زراره المتقدم: (يا زراره إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء) (٣) فهو صريح في أن المدار على الدخول-

ص: ٣٧١

١- (١) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب السجود حديث ٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب السجود حديث ٦.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث ١.

المبطله (١). و إن كان سهوا (٢) و منه (٣) ما لو شك في الركوع. و هو قائم فركع، ثم ذكر فعله قبل رفعه في أصح القولين (٤)...

في غير المشكوك سواء كان جزءا واجبا أم لا. هذا و قد تقدم البحث في قاعده التجاوز.

يبقى الكلام في قاعده الفراغ و هي عدم الاعتناء بالشك بعد الفراغ من العمل و يدل عليها جمله من النصوص، منها: صحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: (رجل شك في الوضوء بعد ما فرغ من الصلاة قال عليه السلام: يمضى على صلاته و لا يعيد) (١).

و صحيحه الآخر عن أبي جعفر عليه السلام: (كل ما شككت فيه بعد ما تفرغ من صلاتك فامض و لا تعيد) ٢.

و صحيحه الثالث عن أبي عبد الله عليه السلام: (في الرجل يشك بعد ما ينصرف من صلاته؟ فقال عليه السلام: لا يعيد و لا شيء عليه) (٢).

و موثقه الرابعه عن أبي جعفر عليه السلام: (كل ما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو) ٤.

و موثقه الخامسه عن أبي عبد الله عليه السلام: (كل ما مضى من صلاتك و طهورك فذكرته تذكرا فامضه و لا إعاده عليك فيه) (٣).

و هذه النصوص ظاهره في عدم الاعتناء بالشك بعد الفراغ من العمل إذا كان الشك في الصحه و الفساد فيكون الشك فيها بنحو مفاد كان الناقصه بخلاف الشك في قاعده التجاوز فإنه بمفاد كان التامه.

(١) وصف لزياده الركن، و قد بسطنا القول في حكم الزيادة السهويه للركن في الفصل الخامس في التروك.

(٢) أى و إن كان الإتيان بالزيادة الركنيه سهوا.

(٣) أى و من الإتيان بالزيادة الركنيه سهوا.

(٤) لأن الركوع لغه الانحناء و هو كذلك شرعا و الزائد واجبات فيه كالذكر و الطمأنينه و رفع الرأس بعده، و عليه فيندرج تحت الزيادة السهويه للركن و هي مبطله للصلاه.

و ذهب الشيخ و المرتضى و الشهيد في الذكرى إلى عدم البطلان لإمكان جعل هذا الركوع جزءا من الهوى للسجود فيكملة هويا بخلاف ما لو ذكر بعد الرفع فلا يكون جزءا من الهوى فتتحقق الزيادة المبطله.

ص: ٣٧٢

٢- (٣ و ٤) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب الخلل في الصلاة حديث ٢ و ١.

٣- (٥) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب الخلل في الصلاة حديث ٣.

لأن ذلك (١) هو الركوع، و الرفع منه أمر زائد عليه (٢) كزياده الذكر و الطمأنينه (و إلا يكن) ركنا (فلا) إبطال لوقوع الزيادة سهوا (٣) (و لو نسي غير الركن) من الأفعال و لم يذكر حتى تجاوز محله (فلا التفات) (٤) بمعنى أن الصلاة لا تبطل بذلك، و لكن قد يجب له شيء آخر من سجود (٥)، أو قضاء (٦) أو هما (٧) كما سيأتي (و لو لم يتجاوز محله أتى به) (٨).

و المراد بمحل المنسَى (٩) ما بينه و بين أن يصير فى ركن، أو يستلزم العود إلى المنسَى زياده ركن (١٠)، فمحل السجود و التشهد المنسيين ما لم يركع فى الركعه اللاحقه له (١١) و إن قام، لأن القيام لا يتمحّض للركنيه إلى أن يركع كما مر.

و كذا القراءه و أبعاضها و صفاتها (١٢) بطريق أولى (١٣). و أما ذكر السجود و واجباته

و فيه: إن الأفعال بالنيات و قد نوى بالانحناء الركوع فلا يمكنه بعد ذلك جعله جزءا من هوى السجود.

(١) أى ما وقع منه قبل التذكر و هو الانحناء.

(٢) على الركوع.

(٣) الزيادة السهويه لغير الركن لا تبطل الصلاة بلا خلاف لعموم حديث لا تعاد (١) بناء على شموله للزيادة و النقيصه معا كما هو الظاهر من إطلاقه.

(٤) و لا تبطل صلاته بالاتفاق لحديث لا تعاد المتقدم.

(٥) و هو سجدا السهو للنقيصه.

(٦) كما فى نسيان التشهد و السجده الواحده.

(٧) أى السجود و القضاء فى التشهد و السجده الواحده.

(٨) بلا خلاف فيه لوجوب امتثاله بعد حرمة قطع الصلاة.

(٩) هو كل ما لم يكن العود إليه موجبا لزياده ركن، فلو عاد إليه و لزم زياده الركن فقد تجاوز محله. كل ذلك لحديث لا تعاد و لكون الزيادة الركنيه مبطله و لو كانت سهوا.

(١٠) تفسير ثان لمحل المنسَى.

(١١) أى للسجود و التشهد المنسيين.

(١٢) المراد منها هو الإعراب و التشديد و نحو ذلك.

(١٣) وجه الأولويه أنّ القراءه متمحّضه بغير الركنيه بخلاف القيام فإن بعض مصاديقه ركن -

---

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أفعال الصلاة حديث ١٤.

غير وضع الجبهة فلا يعود إليها متى رفع رأسه، وإن لم يدخل في ركن (١).

و واجبات الركوع كذلك لأن العود إليها يستلزم زياده الركن، وإن لم يدخل في ركن (و كذا الركن) المنسى يأتي به ما لم يدخل في ركن آخر، فيرجع إلى الركوع ما لم يصر ساجداً، وإلى السجود ما لم يبلغ حد الركوع. و أما نسيان التحريمه (٢) إلى أن شرع في القراءة، فإنه وإن كان مبطلاً مع أنه لم يدخل في ركن إلا أن البطلان مستند إلى عدم انعقاد الصلاه (٣) من حيث فوات المقارنه بينها وبين النيه، و من ثم جعل بعض الأصحاب المقارنه ركناً، فلا يحتاج إلى الاحتراز عنه (٤) لأن الكلام في الصلاه الصحيحه.

### في ما يقضى بعد إكمال الصلاه

(و يقضى) من الأجزاء المنسيه التي فات محلها (بعد) إكمال (الصلاه السجده)

الواحد (٥)...

- كالقيام حال التكبير و القيام الذي عنه تركع و عليه فإذا كان الدخول في القيام ليس دخولا في الركن مع أن بعض مصاديقه ركن فالدخول في القراءة المتمحضه بعدم الركنيه من باب أولى.

(١) لأن العود إليها يستدعى العود إلى السجود و هذا ما يلزم زياده ركن.

(٢) أى تكبيره الإحرام.

(٣) لأن تحريمها التكبير كما تقدم في بحث تكبيره الإحرام، و ليس عدم انعقادها فوات المقارنه بينها و بين النيه لما عرفت سابقا أن هذا مبنى على كون النيه إخطاريه و هو قول قد تقدم تضعيفه لأن النيه على نحو الداعى.

(٤) عن نسيان التحريمه.

(٥) فلو نسيها حتى ركع فعليه قضاؤها بعد الصلاه على المشهور لصحيح ابن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام: (فى رجل نسى أن يسجد السجده الثانيه حتى قام فذكر و هو قائم أنه لم يسجد، قال عليه السلام: فليسجد ما لم يركع، فإذا ركع فذكر بعد ركوعه أنه لم يسجد فليمض على صلاته حتى يسلم ثم يسجدها، فإنها قضاء) (١) و موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: (سأله عن رجل نسى سجده فذكرها بعد ما قام و ركع قال: يمضى فى صلاته و لا يسجد حتى يسلم فإذا سلم سجد مثل ما فاته) ٢. و مثلها غيرها.

و عن العماني و الكليني بطلان الصلاه بنسيان السجده و لم يمكن تداركها لخبر المعلّى بن -

ص: ٣٧٤



(والتشهد) أجمع (١)، و منه الصلاة على محمد وآله، (و الصلاة على النبي وآله) لو

-خيس: (سألت أبا الحسن الماضي عليه السلام في الرجل ينسى السجده من صلاته قال عليه السلام: إذا ذكرها قبل ركوعه سجدها و بنى على صلاته ثم سجد سجدتي السهو بعد انصرافه، و إن ذكرها بعد ركوعه أعاد الصلاة، و نسيان السجده في الأوليين و الأخيرتين سواء) (١).

و فيه: إن الخبر مرسل فضلا عن أن المعلّى قد قتل في حياه الإمام الصادق عليه السلام فكيف يروى عن الكاظم عليه السلام إلا أن يقال أنه روى عنه في زمن أبيه و يردده التعبير بلفظ الماضي الظاهر في أنه قد تحمل أعباء الإمامه و في هذه الحاله لم يكن المعلّى حيّا.

و نقل عن ابن أبي عقيل أن الإخلال بالواحد مبطل و لو كان سهوا و قد تقدم في الفصل الخامس الكلام في تضعيفه.

(١) على المشهور للأخبار منها: صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: (في الرجل يفرغ من صلاته و قد نسي التشهد حتى ينصرف فقال عليه السلام: إن كان قريبا رجع إلى مكانه فتشهد و إلا طلب مكانا نظيفا فتشهد فيه) (٢).

و صحيح حكم بن حكيم عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن رجل ينسى من صلاته ركعه أو سجده أو الشئ منها ثم يذكر بعد ذلك قال عليه السلام: يقضى ذلك بعينه قلت: أ يعيد الصلاة؟ قال عليه السلام: لا) (٣).

و خبر على بن أبي حمزه عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا قمت في الركعتين الأوليين و لم تتشهد فذكرت قبل أن ترقع فاقعد فتشهد، و إن لم تذكر حتى ترقع فامض في صلاتك كما أنت، فإذا انصرفت سجدت سجدتين لا ركوع فيهما ثم تشهد التشهد الذي فاتك) (٤).

و فيه: إن صحيح ابن مسلم ظاهر في التشهد الأخير فقط، و صحيح ابن حكيم لا- يعمل بعمومه في غير التشهد، و لكن هذه معارضه بأخبار قد سكنت عن القضاء منها: صحيح سليمان بن خالد: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي أن يجلس في الركعتين الأوليين فقال: إن ذكر قبل أن يركع فليجلس و إن لم يذكر حتى يركع فليتم الصلاة حتى-

ص: ٣٧٥

١- (١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب السجود حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب التشهد حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الخلل في الصلاة حديث ٦.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث ٢.

نسيها منفردة (١)، و مثله ما لو نسي أحد التشهدين (٢) فإنه أولى بإطلاق التشهد عليه، أما لو نسي الصلاة على النبي خاصة، أو على آله خاصة، فالأجود أنه لا يقضى، كما لا يقضى غيرها من أجزاء التشهد على أصح القولين، بل أنكر بعضهم (٣) قضاء الصلاة على النبي و آله لعدم النص، و ردّه المصنف في الذكرى

-إذا فرغ فليسلم و ليسجد سجدة السهو(١) و مثله صحيح ابن أبي يعفور ٢ و خبر الحسين بن أبي العلاء ٣ و غيرها.

و لذا حكى عن المقنع و الفقيه و رساله المفيد عدم القضاء و الاكتفاء بتشهد سجود السهو، إلا أن الأقوى هو الأول في خصوص التشهد الأخير لصحيح ابن مسلم بل لمطلق التشهد لخبر علي بن أبي حمزه جمعا بين الأخبار.

(١) لا يوجد في النصوص ما يدل على وجوب قضائها إلا إطلاق صحيح حكم بن حكيم و قد عرفت أنه لا يمكن العمل بإطلاقه و لذلك لا بد من الرجوع إلى أصل البراءة القاضي بعدم القضاء مؤيدا بحديث لا تعاد، و لذا أنكر ابن إدريس شرعيه قضائها.

و احتج الشهيد في الذكرى للقضاء بأن التشهد يقضى بالنص فكذا أبعاضه تسويه بين الجزء و الكل، و فيه: إن هذه التسويه ممنوعه لأن الصلاة تقضى و لا- تقضى أجزاءها، و مجموع السجده الواحده تقضى و لا تقضى واجباتها منفردة كالذكر و الطمأنينه، إن قلت:

إن الذكر و الطمأنينه ليس من أجزاء السجده الواحده لأنها حقيقه هي وضع الجبهه على الأرض و هذه واجبات خارجه عن حقيقتها قلت: كذلك في الصلاة على النبي و آله فهو خارج عن حقيقه التشهد و هو واجب في واجب.

هذا فضلا عن أن القاعده المذكوره لو سلمت لوجب أن تقضى الكلمه الواحده و الحرف الواحد من التشهد إذا تركه نسيانا و لا يظن أنه يلتزم بذلك.

(٢) إما لقاعده ما يقضى كله تقضى أجزاءه كما عن الشهيد في الذكرى و إما لصدق التشهد عليه حقيقه كما عن الشارح في الروض و قد تقدم ذكر النصوص التي توجب قضاء التشهد.

و فيه: أما القاعده فقد عرفت ما فيها و أما صدق التشهد عليه فهو ثابت إلا أن النصوص الداله على وجوب القضاء ظاهره في مجموع التشهد المشتمل على الشهادتين فقط، فغيره يبقى تحت أصل البراءه الموجب للعدم بالإضافة إلى حديث لا تعاد(٢).

(٣) و هو ابن إدريس.

ص: ٣٧٦

١- ( ( ١ و ٢ و ٣ ) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب التشهد حديث ٣ و ٤ و ٥.

٢- (٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أفعال الصلاة حديث ١٤.

بأن التشهد يقضى بالنص فكذا أبعاضه تسويه بينهما. وفيه (١) نظر لمنع (٢) كليه الكبرى و بدونها لا يفيد. و سند المنع أن الصلاة مما تقضى، و لا يقضى أكثر أجزائها، و غير الصلاة من أجزاء التشهد (٣) لا يقول هو (٤) بقضائه، مع ورود دليله فيه (٥)، نعم قضاء أحد التشهدين قوى لصدق اسم التشهد عليه (٦) لا لكونه جزءا. إلا أن يحمل التشهد (٧) على المعهود (٨)، و المراد بقضاء هذه الأجزاء الإتيان بها بعدها (٩) من باب «فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ» (١٠) لا القضاء المعهود (١١)، إلا مع خروج الوقت قبله (١٢).

(١) أى فى رد المصنف.

(٢) تقدم الكلام فيه.

(٣) كالكلمة الواحدة و الحرف الواحد.

(٤) أى الشهيد.

(٥) أى مع ورود دليل القضاء فى التشهد.

(٦) قد عرفت أن النصوص الداله على القضاء ظاهره فى التشهد الاصطلاحى، لا فى التشهد اللغوى.

(٧) الوارد فى النصوص الداله على القضاء.

(٨) و هو الحق كما عرفت.

(٩) أى بعد الصلاة مباشرة كما فى صحيح ابن جابر المتقدم: (فليمض على صلاته حتى يسلم ثم يسجدها) (١) هذا فى السجده، و فى التشهد صحيح ابن مسلم المتقدم: (رجع إلى مكانه فتشهد) (٢) إلا أن فى خبر على بن حمزه المتقدم تقديم سجدة السهو على قضاء المنسى حيث قال: (فامض فى صلاتك كما أنت فإذا انصرفت سجدت سجدتين لا ركوع فيهما، ثم تشهد التشهد الذى فاتك) (٣). و لكن الأ-كثر على كون قضاء المنسى بعد الصلاة مباشرة و هو الموافق للاعتبار العقلى ثم يأتى بسجدة السهو.

(١٠) أى إذا انتهت منها.

(١١) و هو الإتيان بها بعد خروج وقتها.

(١٢) أى قبل المأتى بالمنسى.

ص: ٣٧٧

٢-٢ (٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب التشهد حديث ٢.

٣-٣ (٣) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب الخلل في الصلاة حديث ٢.

(و يسجد لهما) (١) كذا فى النسخ بثنيه الضمير جعلاً للتشهد و الصلاة (٢) بمنزله واحد، لأنها جزؤه (٣) و لو جمعه (٤) كان أجد (٥) (سجدةى السهو). و الأولى

(١) أما فى السجده المنسيه فهو مجمع عليه كما فى التذكرة و ليس فيه نص بالخصوص بل بعض النصوص المتقدمه فى نسيان السهو دال على عدم سجدةى السهو كصحيح أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: (سألته عن نسي أن يسجد سجده واحده فذكرها و هو قائم، قال: يسجدها إذا ذكرها ما لم يركع فإن كان قد ركع فليمض على صلاته فإذا انصرف قضاها و ليس عليه سهو) (١) و موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: (و سئل عن الرجل ينسى الركوع أو ينسى سجده هل عليه سجده السهو؟ قال: لا قد أتم الصلاة) (٢)

و الأخير لا يمكن الأخذ بظاهره بالنسبه إلى الركوع.

إلا أن مستندهم على وجوب سجدةى السهو حينئذ مرسل ابن أبى عمير عن بعض أصحابه عن سفيان بن السمط عن أبى عبد الله عليه السلام: (تسجد سجدةى السهو فى كل زياده تدخل عليك أو نقصان) (٣).

و أما فى التشهد المنسى بلا خلاف فيه لمرسل ابن أبى عمير المتقدم، فضلا عن أن النصوص الداله على وجوب قضاء التشهد قد صرحت بسجدةى السهو كصحيح سليمان بن خالد عن أبى عبد الله عليه السلام: (عن رجل نسي أن يجلس فى الركعتين الأولىين. إلى أن قال: فليتم الصلاة حتى إذا فرغ فليسلم و ليسجد سجدةى السهو) (٤).

و صحيح ابن أبى يعفور: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلى الركعتين من المكتوبه فلا يجلس فيهما حتى يركع فقال: يتم صلاته ثم يسلم و يسجد سجدةى السهو و هو جالس قبل أن يتكلم) (٥).

(٢) أى الصلاة على النبى و آله.

(٣) أى لأن الصلاة المذكوره جزء التشهد و يدل على وجوب سجدةى السهو لنسيان الصلاة المذكوره عموم مرسل ابن أبى عمير المتقدم.

(٤) أى جمع المصنف الضمير و قال: و يسجد لها.

(٥) لأن المذكور فى كلام المصنف ثلاثه و هى: السجده و التشهد و الصلاة على النبى و آله.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب الخلل فى الصلاة حديث ٣.

٤- ( (٤ و ٥) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب التشهد حديث ٣ و ٤.

تقديم الأجزاء على السجود لها (١) كتقديمها عليه (٢) بسبب غيرها و إن تقدم (٣)، و تقديم سجودها (٤) على غيره (٥) و إن تقدم سببه أيضا (٦). و أوجب المصنف ذلك كله في الذكرى، لارتباط الأجزاء بالصلاة، و سجودها (٧) بها.

(و يجبان (٨) أيضا) مضافا إلى ما ذكر (٩) (للتكلم ناسيا (١٠)، و للتسليم في)

(١) و المعنى: فالأولى تقديم الأجزاء المنسية على سجدتى السهو المترتين على نسيان هذه الأجزاء.

(٢) و المعنى: كتقديم الأجزاء المنسية على سجود السهو المترتب بسبب آخر غير نسيان هذه الأجزاء، كما لو تكلم في القراءة ناسيا ثم نسى التشهد فأتى بالتشهد أولا ثم بسجدتى السهو لنسيان القراءة لأن التشهد المنسى جزء و حقه أن يؤتى به أولا بخلاف سجدتى السهو.

(٣) أى تقدم سبب سجدتى السهو رتبة على الأجزاء المنسية.

(٤) أى سجود السهو للأجزاء المنسية.

(٥) على سجود السهو المترتب بسبب آخر غير نسيان الأجزاء، و إن كان سبب السجود حينئذ متقدما رتبة على هذه الأجزاء المنسية ففي المثال المتقدم: يأتى بالتشهد ثم بسجدتى السهو له ثم بسجدتى السهو لزياده الكلام.

(٦) أى لنفس العلة الموجهة لتقديم الأجزاء المنسية على سجدتى السهو بسبب غيرها كذلك تقدم سجدتى السهو للأجزاء المنسية على سجدتى السهو لزياده الكلام.

(٧) أى سجدتا السهو للأجزاء المنسية فإنها مرتبطة بالأجزاء.

(٨) أى سجدتا السهو.

(٩) من نسيان السجده و التشهد.

(١٠) على المشهور شهره عظيمه و يدل عليه أخبار منها: صحيح عبد الرحمن بن الحجاج:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتكلم ناسيا في الصلاة يقول: أقيموا صفوفكم قال: يتم صلاته ثم يسجد سجدتين (١).

و عن الصدوقين العدم لصحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (في الرجل يسهو في الركعتين و يتكلم فقال عليه السلام: يتم ما بقى من صلاته. تكلم أو لم يتكلم. و لا شيء عليه) (٢) و حمل على نفي الإعادة أو الإثم جمعا بين الأدله.

ص: ٣٧٩

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الخلل فى الصلاه حديث ٥.



(الأولين ناسيا) (١) بل للتسليم في غير محله مطلقا (٢)،(و) الضابط وجوبهما (٣) (للزيادة، أو النقيصه (٤) غير المبطله (٥) للصلاه، لروايه سفيان بن السمط عن الصادق عليه السلام. و يتناول ذلك زياده المندوب ناسيا (٦)، و نقصانه (٧) حيث يكون

(١) على المشهور شهره عظيمه و استدل له بمرسل ابن أبي عمير المتقدم الوارد في كل زياده و نقصان: (تسجد سجدي السهو في كل زياده تدخل عليك أو نقصان) (١) و هو العمده، و ما استدل من النصوص الخاصه غير دال عليه كمثله صحيح الأعرج: (سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم سلم في ركعتين فسأله من خلفه يا رسول الله أحدث في الصلاه شيء؟ فقال: و ما ذلك؟ قال: إنما صليت ركعتين، فقال:

أ كذلك يا ذا اليمين و كان يدعى ذو الشمالين، فقال: نعم، فبني على صلاته فأتتم الصلاه أربعا. إلى أن قال. و سجد سجديتين لمكان الكلام) (٢).

(٢) فيشمل ما لو سلم على الثالثه و هو في صلاه رابعيه.

(٣) أى وجوب سجدي السهو.

(٤) فقد نسبته الشيخ في الخلاف إلى بعض أصحابنا و ربما حكى عن الصدوق، و نسب إلى العلامه و كثير ممن تأخر عنه و استدل له بمرسل ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن سفيان بن السمط عن أبي عبد الله عليه السلام: (تسجد سجدي السهو في كل زياده تدخل عليك أو نقصان) (٣).

و العجب من الشهيد في الدروس حيث قال: «لم نظفر بقائله و لا بمأخذه» مع أن مأخذه ما ذكرنا، و هو الذى نسبته إلى العلامه في الذكرى و قد اختاره هناك فكيف ينكره هنا.

(٥) فالزياده المبطله كالتكلم عمدا، و النقيصه المبطله كترك جزء عمدا كذلك.

(٦) لصدق الزيادة عليه. و فيه: إن زياده المندوب لا تكون زياده في أجزاء الصلاه و إنما هي أمور مستحبه وقعت في الصلاه و لذا ذهب أكثر من واحد إلى القول بعدم وجوب سجدي السهو للمندوب الزائد سهوا.

(٧) كما نص عليه الفاضل و الشهيدان و جماعه و يصدق النقص فيما لو كان عازما على فعله.

و فيه: إنه ليس نقصانا في ماهية الصلاه أو فردها و إنما هو عدم الإتيان بأمر مستحب قد نوى فعله فلا يصدق عليه نقصان في الصلاه حتى تجب سجديتا السهو.

ص: ٣٨٠

١- (١) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب الخلل في الصلاه حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣ - أبواب الخلل في الصلاه حديث ١٦.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث ٣.

قد عزم على فعله كالقنوت، و الأ-جود خروج الثاني إذا لا يسمّى ذلك نقصانا، و فى دخول الأول نظر، لأن السهو (١) لا يزيد على العمد.

و فى الدروس أن القول بوجوبهما (٢) لكلّ زياده، و نقصان لم نظفر بقائله و لا بمأخذه، و المأخذ ما ذكرناه، و هو (٣) من جمله القائلين به (٤)، و قبله الفاضل، و قبلهما الصدوق.

(و للقيام فى موضع قعود و عكسه) ناسيا (٥)، و قد كانا داخلين فى الزيادة و النقصان، و إنما خصهما تأكيدا، لأنه قد قال بوجوبه لهما (٦) من لم يقل بوجوبه لهما (٧) مطلقا،...

(١) أى الإتيان به سهوا لا يزيد على الإتيان به عمدا مع أن الإتيان العمدى لا يوجب سجدة السهو.

(٢) أى بوجوب سجدة السهو.

(٣) أى المصنف فى الذكرى.

(٤) بهذا القول كما فى الذكرى بل و فى المتن هنا.

(٥) نسب إلى الأكثر كما فى السرائر لصحيح معاوية بن عمار: (سألته عن الرجل يسهو فيقوم فى حال قعود أو يقعد فى حال قيام قال: يسجد سجدة بعد التسليم و هما المرغمتان ترغمان الشيطان) (١) و موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (عن السهو ما تجب فيه سجدة السهو؟ قال عليه السلام: إذا أردت أن تقعد فقم، أو أردت أن تقوم فقعدت، أو أردت أن تقرأ فسبحت، أو أردت أن تسبح فقرأت فعليك سجدة السهو، و ليس فى شىء مما يتم به الصلاة سهو) ٢.

و عن الشيخين و الكلينى و القديمين و والد الصدوق و المحقق و العلامة فى المنتهى أنه لا يجب لموثق سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام: (من حفظ سهوه فأتته فليس عليه سجدة السهو) (٢) و فيه: إن الخبرين السابقين نص فيقدمان.

(٦) أى بوجوب السجود للقيام و القعود فى موضع الآخر.

(٧) أى بوجوب السجود للزيادة و النقصان سواء كانتا قياما أو قعودا أو غيرهما. كابن إدريس و ابن زهره.

ص: ٣٨١

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب الخلل فى الصلاة حديث ١ و ٢.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الخلل فى الصلاة حديث ١١.

(و للشك بين الأربع و الخمس) (١) حيث تصح معه (٢) الصلاة (٣)، (و يجب فيهما النية) (٤) المشتمله (٥) على قصدهما (٦)، و تعيين السبب إن تعدد (٧)، و إلا فلا (٨)، و استقرب المصنف فى الذكرى اعتباره مطلقا (٩)، و فى غيرها عدمه مطلقا، و اختلف أيضا اختياره فى اعتبار نيه الأداء، أو القضاء فيهما (١٠)، و فى الوجه (١١): و اعتبارهما أولى. و النيه مقارنه لوضع الجبهه على ما يصح السجود عليه، أو بعد الوضع على الأقوى (١٢).

(١) إذا شك بين الأربع و الخمس بعد إكمال السجدين فيبنى على الأربع و يتم صلاته ثم يسجد سجدة السهو على المشهور لصحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام:

(إذا كنت لا تدري أربعا صليت أم خمسا، فاسجد سجدة السهو بعد تسليمك، ثم سلم بعدهما) (١) و مثله موثق أبى بصير ٢.

فما عن الخلاف من البطالان و عن المفيد و الصدوقين و غيرهم من عدم وجوب سجدة السهو ليس فى محله لأن هذه النصوص حجه عليهم.

(٢) مع هذا الشك.

(٣) كما تقدم من أنه بعد إكمال السجدين.

(٤) لأنهما عباده بالاتفاق.

(٥) أى النيه.

(٦) لما تقدم فى بحث نيه الوضوء و الصلاة أن النيه مؤلفه من القصد مع التقرب.

(٧) لتعدد المكلف به و عدم تشخص الفعل لأحدها بغير النيه كما عن جماعه، و الحق عدم التعيين للأصل.

(٨) لا- يجب تعيين السبب إذا كان واحدا لإطلاق الأدله و الأصل أيضا خلافا لنهايه الفاضل و الذكرى فيجب لتوقف صدق الامتثال على ذلك و فيه منع واضح.

(٩) تعدد السبب أو لا.

(١٠) فى سجدة السهو و يحتمل أن يكون فى الذكرى و غيرها.

(١١) قد عرفت أنه لا يجب التعرض لنيه الأداء و القضاء و الوجه فى أصل الصلاة فكذا فى سجدة السهو.

(١٢) اعلم أن سجدة السهو لا يجب فيها التكبير على المشهور كما سيأتى فلذا من تعرض للنيه جعل وقتها أول السجود بمعنى أنها تقارنه و هذا مبنى على كون النيه إخطاريه، ثم إن-

---

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب الخلل في الصلاة حديث ١ و ٣.

(و ما يجب فى سجود الصلاه) من الطهاره و غيرها من الشرائط، و وضع الجبهه على ما يصح السجود عليه، و السجود على الأعضاء السبعه و غيرهما من الواجبات (١)، و الذكر (٢)، إلا أنه هنا مخصوص بما رواه الحلبي (٣) عن الصادق

-الشهيد فى البيان جَوِّزَ مقارنة النيه للتكبير و إن كان التكبير مستحبا، و هو حسن لصدق المقارنه عرفا، و الشارح هنا فى الروضه و المحقق الثانى فى جامعه أنه لو نوى بعد الوضع فالأقوى الصحه و لعله لصدق المقارنه عرفا، و فى الجميع أن النيه على نحو الداعى و هى متحققه من أول الأمر و مستمره إلى الآخر فلا معنى للبحث عن وقتها.

(١) كرفع الرأس من السجده الأولى و الطمأنينه حال الذكر فى السجود، و الطهاره و الستر و الاستقبال كما عن جماعه منهم الشهيدان إلا أنه ليس فى الأدله تعرض لشيء من ذلك، نعم هو مقتضى الاحتياط. و جعل سجود السهو عقيب الصلاه مباشره قبل التكلم كما فى صحيح ابن أبى يعفور الوارد فى نسيان التشهد حيث قال فيها: (و إن لم يذكر حتى ركع فليتيم صلاته ثم يسجد سجدين و هو جالس قبل أن يتكلم) (١). هذا و عدم تعرض الشهيدين للتكبير قبل السجدين كاشف عن عدم وجوبه عندهما للأصل، و لكن هل هو مستحب أو لا؟ ذهب المشهور إلى استحبابه لموثق عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام:

(سألته عن سجدي السهو هل فيهما تكبير أو تسيح؟ فقال: لا، إنما هما سجدتان فقط فإن كان الذى سها الإمام كبر إذا سجد و إذا رفع رأسه ليعلم من خلفه أنه قد سها، و ليس عليه أن يسبح فيهما و لا فيهما تشهد بعد السجدين) (٢) و هو ظاهر فى الإمام فقط و أن التكبير للإعلام لا للسجدين و لذا ذهب جمع من الأصحاب إلى عدم استحبابه.

(٢) المشهور على وجوب الذكر فى السجدين، و عن جماعه منهم المحقق فى المعبر و النافع و العلامه فى المنتهى و المختلف العدم للأصل مضافا إلى موثق عمار المتقدم: (إنما هما سجدتان فقط. إلى أن قال: و ليس عليه أن يسبح فيهما و لا فيهما تشهد بعد السجدين).

و مستند المشهور صحيح الحلبي الآتى، و مقتضى الجمع استحباب الذكر لا وجوبه، و على فرض القول بوجوبه فهل يتعين الذكر بصيغه خاصه و هى الوارده فى صحيح الحلبي الآتى كما عن الشيخ و العلامه و الشهيد أو يجزى مطلق الذكر لاختلافه و تعدده فى الصحيح المذكور.

(٣) صحيح الحلبي. على ما فى الفقيه. عن أبى عبد الله عليه السلام: (أنه قال: تقول فى سجدي -

ص: ٣٨٣

١- (١) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب التشهد حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الخلل فى الصلاه حديث ٣.

عليه السلام. (و ذكرهما «بسم الله و بالله و صلى على محمد و آل محمد»). و فى بعض النسخ (١)، «و على آل محمد»، و فى الدروس (٢) «اللهم صل على محمد و آل محمد

-السهو: بسم الله و بالله و صلى الله على محمد و آل محمد، قال: و سمعته مره أخرى يقول:

بسم الله و بالله السلام عليك أيها النبي و رحمه الله و بركاته (١) و مثله عن الكافي إلا أن فيه: (اللهم صل) (٢) بدل: (و صلى الله). و نفسه قد رواه الشيخ فى التهذيب: (سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول فى سجدة السهو: بسم الله و بالله و صلى الله على محمد و آل محمد، و سمعته مره أخرى يقول فيهما: بسم الله و بالله و السلام عليك أيها النبي و رحمه الله و بركاته) (٣).

و عليه فالتخير بين صيغتين الأولى: «بسم الله و بالله اللهم صلى على محمد و آل محمد» و الثانية: «بسم الله و بالله السلام عليك أيها النبي و رحمه الله و بركاته» لتضمن التخير فى صحيح الحلبي على اختلاف نقله.

غير أن الصيغه الأولى فيها احتمالات.

الأول: اللهم صلى على محمد و آل محمد، كما فى الكافي.

الثانى: و صلى الله على محمد و آل محمد، كما فى الفقيه.

الثالث: بسم الله و بالله و صلى الله على محمد و آل محمد، كما عن التقي و المحقق الثانى فى حاشيه النافع أنه ذكرها و لم يظهر له مأخذ.

الرابع: بسم الله و بالله و صلى الله على محمد و على آل محمد، كما عن بعض نسخ الفقيه.

و الصيغه الثانية فيها احتمالان:

الأول: بسم الله و بالله السلام عليك أيها النبي و رحمه الله و بركاته، كما فى الفقيه و الكافي.

الثانى: بسم الله و بالله و السلام عليك أيها النبي و رحمه الله و بركاته، كما فى التهذيب.

و عن الوحيد الجزم بترك الواو و لعله لاتفاق الفقيه و الكافي عليه، و الأولى العمل على ما فى الكافي بتمام الصيغتين لأنه أثبت.

(١) نسخ الفقيه.

(٢) و هو الموافق لروايه الكافي.

ص: ٣٨٤

٢- (٢) فروع الكافي ج ١ ص ٣٥٦ حديث ٥.

٣- (٣) التهذيب ج ٢ ص ١٩٦ حديث ٧٧٣.



أو «بسم الله و بالله و السّلام عليك (١) أيها النّبي و رحمه الله و بركاته»، أو بحذف واو العطف (٢) من السّلام و الجميع مروى (٣) مجزئ، ثم يتشهد (٤) بعد رفع رأسه معتدلا (و يسلم) (٥). هذا هو المشهور بين الأصحاب، و الروايه الصحيحه

(١) كما فى التهذيب.

(٢) كما فى روايه الكافى و الفقيه.

(٣) أما الصيغتان فنعم، و أما الاختلاف فى ألفاظ الصيغتين فهو من قبيل اشتباه الحجه باللاحجه و قد عرفت ترجيح روايه الكافى.

(٤) على المشهور لجملة من النصوص، منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام: (إذا لم تدر أربعا صليت أم خمسا أم نقصت أم زدت، فتشهد و سلم و اسجد سجدين بغير ركوع و لا قراءه، يتشهد فيهما تشهدا خفيفا) (١).

و صحيح على بن يقطين: (سألت أبا الحسن عليه السّلام عن الرجل لا يدري كم صلى، واحده أو اثنتين أم ثلاثا قال: يبنى على الجزم و يسجد سجدي السهو و يتشهد تشهدا خفيفا) (٢).

و روايه سهل بن اليسع عن الإمام الرضا عليه السّلام: (يبنى على يقينه و يسجد سجدي السهو بعد التسليم و يتشهد تشهدا خفيفا) (٣).

و لكن يعارضها موثق عمار المتقدم (إنما هما سجدتان فقط. إلى أن قال. و ليس عليه أن يسبح فيهما و لا فيهما تشهد بعد السجدين) (٤). و مقتضى الجمع هو استحباب التشهد كما عن العلامة فى المختلف و جماعه.

هذا و المراد بالتشهد الخفيف هو: أشهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله اللهم صل على محمد و آل محمد، و قد نسب ذلك إلى الأصحاب، و يحتمل أن يكون المراد بالخفيف هو التشهد المعروف مع حذف الزيادات المستحبه منه.

(٥) على المشهور لصحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام: (إذا كنت لا تدري أربعا صليت أم خمسا فاسجد سجدي السهو بعد تسليمك ثم سلم بعدهما) (٥) و مثله موثق أبى -

ص: ٣٨٥

١- (١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الخلل فى الصلاه حديث ٦.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب الخلل فى الصلاه حديث ٢.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الخلل فى الصلاه حديث ٣.

٥- (٥) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب الخلل فى الصلاه حديث ٢، و الباب - ١٤ - من أبواب الخلل فى الصلاه حديث ١.

داله عليه (١). وفيه أقوال آخر (٢) ضعيفه المستند (٣).

## في الشكيات

### في الشك في عدد الثنائيه أو الثلاثيه

(و الشاك في عدد الثنائيه (٤)،...)

-بصير(١)، لكن في موثق عمار المتقدم عدم الوجوب حيث قال: (ولا- فيهما تشهد بعد السجدين) و مقتضى الجمع هو استحباب التسليم.

(١) أي على المشهور و مراده من الروايه هو: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا لم تدر أربعا صليت أم خمسا أم نقصت أم زدت فتشهد و سلم و اسجد سجدين بغير ركوع و لا قراءه، تشهد فيهما تشهدا خفيفا)(٢).

(٢) منها: وجوب التشهد من غير تسليم كما عن الصدوق في المقنع.

و منها استحباب الجميع ما عدا السجدين و هو ظاهر العلامه في المختلف.

و منها: استحباب التشهد و التسليم مع وجوب الذكر كما عن ابن إدريس، و هكذا.

و اعلم أن الشارح ردّ موثق عمار الدال على عدم التشهد و التسليم بضعف سنده فلا يقاوم صحيح الحلبي مع إمكان حمله على التقيه كما قال في الروض.

(٣) لاعتماد الجميع على موثق عمار و قد عرفت رأى الشارح فيه، هذا و تجب المبادرة إلى السجود للسهو عقيب الصلاة كما عليه المشهور لصحيح ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث: (يتم صلاته ثم يسلم و يسجد سجدة السهو و هو جالس قبل أن يتكلم)(٣) و للأمر به عقيب التسليم كما في صحيح سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام: (حتى إذا فرغ فليسلم و ليسجد سجدة السهو)٤.

نعم لو عصى و أخر لا تجب إعاده الصلاة على المشهور لأن سجدة السهو لإرغام الشيطان كما تقدم في بعض النصوص من دون دخل لهما في نفس الصلاة، و الإتيان به فيما بعد لبقاء الأمر حتى يتحقق الامتثال.

و كذا لو نسي فيأتي به كما في موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: (في الرجل إذا سها في الصلاة فينسى أي يسجد سجدة السهو قال: يسجدهما متى ذكر)(٤).

(٤) الشك فيها مبطل على المشهور بين الأصحاب و يدل عليه جملة من النصوص، منها:

صحيح الحلبي و حفص بن البختري و غيره عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا شككت في-

- 
- ١- (١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب الخلل فى الصلاة حديث ٣.
  - ٢- (٢) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب الخلل فى الصلاة حديث ٤، و الباب - ٢٠ - منه حديث ٢.
  - ٣- (٣ و ٤) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب التشهد حديث ٤ و ٣.
  - ٤- (٥) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب الخلل فى الصلاة حديث ٢.

-المغرب فأعد، و إذا شككت في الفجر فأعد(١) و صحيح العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام:

سألت عن الرجل يشك في الفجر؟ قال يعيد، قلت: المغرب؟ قال عليه السلام: نعم و الوتر و الجمعة، من غير أن أسأله) ٢ و صحيح ابن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن الرجل يصلى و لا يدرى واحده أم اثنتين قال: يستقبل حتى يستيقن أنه قد أتم، و في الجمعة و في المغرب و في الصلاة في السفر) ٣ و موثق سماعه: (سألته عن السهو في صلاة الغداة، قال: إذا لم تدر واحده صليت أم اثنتين فأعد الصلاة من أولها، و الجمعة أيضا إذا سها فيها الإمام فعليه أن يعيد الصلاة لأنها ركعتان، و المغرب إذا سها فيها فلم يدر كم ركعه صلى فعليه أن يعيد الصلاة) ٤ و التعليل بأنها ركعتان يقتضى تعميم الحكم ببطلان الصلاة بالشك إذا كانت ثنائيه بلا فرق بين الصبح و بين صلاة الجمعة و صلاة الظهرين و العشاء للمسافر و صلاة الآيات إذا شك بين الركوع الخامس و السادس لأنه شك بين الأولى و الثانيه فضلا عن التصريح في صحيح محمد بن مسلم بكل ما ذكرنا ما عدا صلاة الآيات.

و عن الصدوق التخيير بين الإعادة و بين البناء على الأقل جمعا بين ما تقدم و بين خبر الحسين بن أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن الرجل لا يدرى أ ركعتين صلى أم واحده؟ قال: يتم) (٢).

و موثق عمار: (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل شك في المغرب فلم يدر ركعتين صلى أم ثلاثا؟ قال: يسلم ثم يقوم فيضيف إليها ركعه) (٣) و موثقه الآخر: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل لم يدر صلى الفجر ركعتين أو ركعه؟ قال: يتشهد و ينصرف ثم يقوم فيصلى ركعه فإن كان قد صلى ركعتين كانت هذه تطوعا، و إن كان قد صلى ركعه كانت هذه تمام الصلاة).

قلت: فصلى المغرب فلم يدر اثنتين صلى أم ثلاثا؟ قال: يتشهد و ينصرف ثم يقوم فيصلى ركعه فإن كان صلى ثلاثا كانت هذه تطوعا، و إن كان صلى اثنتين كانت هذه تمام الصلاة) ٧. و لكن لا بد من طرحها لعدم مقاومه ما تقدم و قال الشيخ في الاستبصار عن خبرى عمار: «إن هذين الخبرين شاذان مخالفان للأخبار كلها و إن الطائفة قد أجمعت على ترك العمل بهما».

ص: ٣٨٧

١- (( ١ و ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الخلل في الصلاة حديث ١ و ٧ و ٢ و ٨.

٢- (( ٥ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث ٢٠.

٣- (( ٦ و ٧ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الخلل في الصلاة حديث ١١ و ١٢.

(أو الثلاثيه (١)، أو في الأوليين من الرباعيه (٢) أو في عدد غير محصور) بأن لم يدر كم صلى ركعه (٣)، (أو قبل إكمال السجدين) (٤)...

(١) على المشهور و تشهد له النصوص المتقدمه و عن الصدوق التخيير هنا أيضا بما تقدم لما تقدم، و فيه: ما تقدم.

(٢) على المشهور بين الأصحاب لصحيح زراره عن أحدهما عليهما السلام: (رجل لا يدرى واحده صلى أم اثنتين؟ قال: يعيد) (١) و مثله صحيح رفاعه ٢ و غيره، و صحيح الفضل بن عبد الملك: (إذا لم تحفظ الركعتين الأولتين فأعد صلاتك) ٣ و صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (كان الذي فرضه الله تعالى على العباد عشر ركعات و فيهن القراءة، و ليس فيهنّ و هم، يعنى سهوا، فزاد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم سبعا و فيهن الوهم و ليس فيهن قراءه، فمن شك في الأوليين أعاد حتى يحفظ و يكون على يقين، و من شك في الأخيرتين عمل بالوهم) ٤ و الأخبار كثيره. و عن الصدوق التخيير بين الإعادة و البناء على الأقل جمعا بين ما تقدم و بين جمله من النصوص منها: خبر عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي إبراهيم عليه السلام (في الرجل لا يدرى أ ركعه صلى أم اثنتين؟ قال: يبني على الركعه) (٢) و خبر ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن رجل لا يدرى أ ركعتين صلى أم واحده؟ قال:

يتم بركعه) ٦ و خبر الحسين بن أبي العلاء المتقدم ٧. و هذه أيضا لا بدّ من طرحها أو تأويلها لعدم مقاومتها للأخبار الكثيره المتقدمه.

(٣) لصحيح عبد الله بن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام: (إن شككت فلم تدر أ في ثلاث أنت أم في اثنتين أم في واحده أم في أربع فأعد الصلاه و لا تمض على الشك) (٣)

و صحيح صفوان عن أبي الحسن عليه السلام: (إن كنت لا تدرى كم صليت و لم يقع وهمك على شيء فأعد الصلاه) ٩. و مثلهما غيرهما.

(٤) أى شك بين الاثنتين و الثلاث قبل إكمال السجدين فيعيد لأنه يشترط حفظ الأوليين من الشك كما في صحيح الفضل المتقدم و هذا لا يتم إلا بعد إكمال السجدين و يدل عليه أيضا صحيح زراره عن أحدهما عليهما السلام: (قلت له: رجل لم يدر اثنتين صلى أم ثلاثا، فقال: إن دخله الشك بعد دخوله في الثالثه مضى في الثالثه ثم صلى الأخرى و لا شيء عليه و يسلم) (٤) و هو ظاهر في اشتراط إكمال السجدين، و مفهومه: مع عدم الإكمال لا يمضى بل يعيد، و عليه يحمل إطلاق خبر عبيد بن زراره عن أبي عبد الله عليه السلام:-

ص: ٣٨٨

١- (( ١ و ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الخلل في الصلاه حديث ٦ و ١٢ و ١٣ و ١.

٢- (( ٥ و ٦ و ٧ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الخلل في الصلاه حديث ٢٣ و ٢٢ و ٢٠.

٣- (( ٨ و ٩ )) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الخلل في الصلاه حديث ٢ و ١.

٤- (١٠) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الخلل في الصلاة حديث ١ و ٣.

المتحقق (١) بإتمام ذكر السجده الثانيه (٢) (فيما يتعلق بالأوليين) و إن أدخل معهما غيرهما (٣)، و به (٤) يمتاز عن الثالث (٥) (يعيد) الصلاه لا بمجرد الشك بل بعد استقراره بالتروى عند عروضة (٦)، و لم يحصل ظن بطرف من متعلقه، و إلا بنى عليه (٧) فى الجميع،...

-سألته عن رجل لم يدر ركعتين صلى أم ثلاثا؟ قال: (١). و عليه فالشك بعد الإكمال هو شك فى تحقق الثالثه، و قيل الإكمال هو شك فى تحقق الثانيه.

(١) أى الإكمال.

(٢) فعن المحقق فى المسائل البغداديه و ابن طاوس فى البشرى إن إكمال الركعه متحقق بالركوع و احتمله الشهيد فى الذكرى لأن الركعه مستفاده من الركوع لغه و لذا ورد أن صلاه الآيات عشر ركعات (٢).

و فيه: إن الركعه شرعا مؤلفه من الركوع و السجود فلا داعى لإخراج الثانى عنها و عن الشهيد الثانى فى كتبه و نسب إلى الشهيد الأول و مال إليه المحقق الثانى أنه متحقق بإتمام الذكر الواجب لأن الواجب من الركعه يتم عند مقدار السجود الذى يؤتى به بالذكر الواجب، و أما الرفع من السجود فليس من أجزاء السجود و لا من أجزاء الركعه.

و عن المشهور أنه متحقق برفع الرأس من السجده الثانيه لأن الرفع من أجزاء الركعه، و أشكل عليه: بأنه واجب مقدمه لإحراز ما بقى من الصلاه.

و عن الشهيد فى الذكرى أنه متحقق بوضع الجبهه فى السجده الثانيه لأن الذكر غير داخل فى ماهيه الركعه، و عن بعض أنه متحقق بوضع الجبهه فى السجده الأولى و لذا لو فاته الباقي نسيانا لتحققت الركعه.

و الأحوط العمل على قول المشهور لارتكاز المشرعه.

(٣) بأن كان الشك بين الاثنتين و الثلاث قبل إكمال السجدين.

(٤) بهذا القيد الأخير.

(٥) أى عن الشك فى الأوليين من الرباعيه.

(٦) لانصراف الأخبار إلى الشك المستقر لا البدوى الذى يمكن أن يرتفع.

(٧) على الظن، اعلم أن الظن فى الركعات بحكم اليقين على المشهور لصحيح صفوان عن أبى الحسن عليه السلام: (إن كنت لا تدري كم صليت و لم يقع وهمك على شىء فأعد-

١- (١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الخلل في الصلاة حديث ١ و ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من صلاة الكسوف.



و كذا في غيره (١) من أقسام الشك (و إن أكمل) الركعتين (الأوليين) بما ذكرناه من ذكر الثانيه (٢)، و إن لم يرفع رأسه منها (و شك في الزائد) بعد التروى (٣).

### في الصور الصحيحه

(فهنا صور خمس) (٤) تعم بها البلوى أو أنها منصوصه، و إلا فصور الشك

(الصلاه) (١) و مفهومه: فإن وقع الوهم بمعنى الظن فلا- تعد، و صحيح عبد الرحمن بن سيابه و البقباق عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا لم تدر ثلاثا صليت أو أربعاً و وقع رأيك على الثلاث فابن على الثلاث، و إن وقع رأيك على الأربع فسلم و انصرف) (٢) و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (إن كنت لا تدري ثلاثا صليت أم أربعاً. إلى أن قال:

و إن ذهب وهمك إلى الثلاث فقم فصل الركعه الرابعه و لا تسجد سجدة السهو، فإن ذهب وهمك إلى الأربع فتشهد و سلم ثم اسجد سجدة السهو) (٣) و عن ابن إدريس معاملة الظن معاملة الشك في الأوليين فقط، و أما في الأخيرتين فحكمه حكم اليقين و لم يعرف له مستند خصوصاً أن الخبر الأول مطلق يشمل الأوليين.

(١) و هو الظن في الأفعال فإنه بحكم اليقين على المشهور بل عن المحقق الثاني عدم الخلاف فيه للنبوى العالى: (إذا شك أحدكم في الصلاه فلينظر أخرى ذلك إلى الصواب فليبن عليه) (٤).

(٢) أى ذكر السجده الثانيه.

(٣) لأنه لو انقلب شكه بعد التروى إلى الظن أو اليقين فلهما حكم مغاير لحكم الشك فالعمل على الحادث بعد التروى حينئذ.

(٤) بعد ما ذكر الشكوك المبطله للصلاه، أراد أن يذكر الشكوك التى تصح الصلاه معها، و صورها متشعبه، إلا أن ديدن الفقهاء الاقتصار على أربع صور لأنها مورد النص أو لأنها عامه البلوى، و عن الشارح وجوب معرفتها عينا بخلاف غيرها من مسائل الشك فتجب كفايه، و فيه: إنه لا- دليل على التفرقه بينها و بين غيرها من المسائل، و الصور الأربعه هى: الشك بين الاثنتين و الثلاث بعد إكمال السجدين، و الشك بين الثلاث و الأربع مطلقاً، و الشك بين الاثنتين و الأربع بعد إكمال السجدين، و الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع، و أما الصوره الخامسه التى ذكرها الماتن فسيأتى الكلام فيها.

ص: ٣٩٠

١- (١) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الخلل فى الصلاه حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الخلل فى الصلاه حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الخلل فى الصلاه حديث ٥.

٤- (٤) سنن البيهقى ج ٢ ص ٣٣٠.

أزيد من ذلك كما حرره في رساله الصلاه و سيأتي أن الأولى (١) غير منصوصه (الشك بين الاثنتين و الثلاث) بعد الإكمال (٢)،(و الشك بين الثلاث و الأربع)

(١) لم يرو فيها نص بخصوصه لكن الأخبار المطلقة تشملها.

(٢) أي بعد إكمال السجدين و قد تقدم وجهه، ثم إنه يبنى على الأكثر. أعنى الثلاث. كما هو المشهور و يدل عليه موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام: (كلما دخل عليك من الشك في صلاتك فاعمل على الأكثر قال: فإذا انصرفت فأتم ما ظننت أنك قد نقصت) (١). و موثقه الآخر عنه عليه السّلام: (يا عمار أجمع لك السهو كله في كلمتين، متى ما شككت فخذ بالأكثر فإذا سلمت فأتم ما ظننت أنك نقصت) (٢) و موثقه الثالث عنه عليه السّلام: (عن شيء من السهو في الصلاه؟ فقال: ألا أعلمك شيئاً إذا فعلته ثم ذكرت أنك أتممت أو نقصت لم يكن عليك شيء؟ قلت: بلى، قال: إذا سهوت فابن على الأكثر فإذا فرغت و سلمت فقم فصل ما ظننت أنك نقصت، فإن كنت قد أتممت لم يكن عليك في هذه شيء، و إن ذكرت أنك كنت نقصت كان ما صليت تمام ما نقصت) (٣).

هذا و عن الصدوق في المقنع مبطله هذا الشك لصحيح عبيد بن زراره عن أبي عبد الله عليه السّلام: (عن رجل لم يدر ركعتين صلى أم ثلاثا قال عليه السّلام: يعيد، قلت: أ ليس يقال لا يعيد الصلاه فقيه؟ قال: إنما ذلك في الثلاث و الأربع) (٢) و فيه: إنه محمول على الشك بين الاثنتين و الثلاث قبل إكمال السجدين و قد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

و عن الصدوق في الفقيه البناء على الأقل و يشهد له جملة من النصوص، منها: موثق عمار عن أبي الحسن عليه السّلام: (إذا شككت فابن على اليقين، قلت: هذا أصل؟ قال عليه السّلام: نعم) (٣) و فيه: إنه اليقين الوارد فيه ليس هو الأقل، بل الأكثر بدليل روايه العلاء: (قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: رجل صلى ركعتين و شك في الثالثه؟ قال عليه السّلام:

يبنى على اليقين فإذا فرغ تشهد و قام قائما فصل ركعه بفاتحه القرآن) (٤) فالأمر بصلاه ركعه منفصله يقتضى على كون المراد من اليقين هو الأكثر لأنه لا داعى للركعه المنفصله على تقدير البناء على الأقل. هذا و اعلم أن أخبار اليقين المتقدمه لما لم تكن ظاهره في البناء على الأكثر عند بعضهم جعل هذه المسأله مما لم يرد فيها نص خاص كما عن الشهيد في الذكرى و قد صرح به الشارح هنا.

ص: ٣٩١

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب الخلل في الصلاه حديث ٤ و ١ و ٣.

٢- (٤) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاه حديث ٣.

٣- (٥) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب الخلل في الصلاه حديث ٢.

٤- (٦) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الخلل في الصلاه حديث ٢.

مطلقاً (١) (و يبنى على الأكثر فيهما (٢) ثم يحتاط) بعد التسليم (بركعتين جالسا، أو ركعه قائما (٣) و الشك بين الاثنتين و الأربع يبنى على الأربع (٤) و يحتاط بركعتين)

و عن والد الصدوق التخيير بين البناء على الأقل مع التشهد في كل ركعه و بين البناء على الأكثر كما هو المشهور و ليس له مستند إلا ما عن الفقه الرضوى و هو لا يقاوم ما تقدم من الأخبار.

(١) سواء كان قائما أو راکعا أو ساجدا أو بعد إكمال السجدين، فيبنى على الأكثر لموثقات عمار المتقدمه فضلا عن جملة من النصوص الخاصة، منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (إن كنت لا تدري ثلاثا صليت أم أربعاً و لم يذهب وهمك إلى شيء فسلم ثم صل ركعتين و أنت جالس تقرأ فيهما بأم الكتاب) (١) و مرسل جميل عن أبي عبد الله عليه السلام: (فيمن لا يدري أثلاثاً صلى أم أربعاً و وهمه في ذلك سواء فقال عليه السلام: إذا اعتدل الوهم في الثلاث و الأربع فهو بالخيار إن شاء صلى ركعه و هو قائم و إن شاء صلى ركعتين و أربع سجدة و هو جالس) ٢.

(٢) في هاتين الصورتين.

(٣) أما في الصورة الثانية. أعنى الشك بين الثلاث و الأربع. لمرسل جميل، و عن العماني و الجعفي تعين الجلوس عليه لأن أكثر أخبار هذا الباب متضمنه للركعتين جالسا كصحيح الحلبي المتقدم، و العمل على الأول لانجبار ضعف المرسل بعمل الأصحاب. و أما في الصورة الأولى. أعنى الشك بين الاثنتين و الثلاث. لما تقدم في الصورة السابقة لوحده المناط من احتمال نقص الركعه و هو بعينه موجود هنا.

(٤) بشرط أن يكون الشك بعد إكمال السجدين و البناء على الأربع لموثقات عمار المتقدمه و لجملة من النصوص الخاصة، منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا لم تدري اثنتين صليت أم أربعاً و لم يذهب وهمك إلى شيء فتشهد و سلم، ثم صل ركعتين و أربع سجدة تقرأ فيهما بأم الكتاب ثم تشهد و تسلم، فإن كنت إنما صليت ركعتين كانتا هاتان تمام الأربع، و إن كنت صليت أربعاً كانتا هاتان نافله) (٢).

و صحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن رجل صلى ركعتين فلا يدري ركعتين هي أو أربع؟ قال عليه السلام: يسلم ثم يقوم فيصل ركعتين بفتح الكتاب و يتشهد و ينصرف و ليس عليه شيء) ٤ و أما ما في صحيح العلاء عن محمد بن مسلم: (سألته عن الرجل لا يدري صلى ركعتين أم أربعاً؟ قال: يعيد الصلاة) ٥ كما ذهب إليه-

ص: ٣٩٢

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الخلل في الصلاة حديث ٥ و ٢.

٢- (( ٣ و ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب الخلل في الصلاة حديث ١ و ٦ و ٧.

(قائما، و الشكك بين الاثنين و الثلاث و الأربع بينى على الأربع (١) و يحتاط بركعتين قائما ثم بركعتين جالسا على المشهور). و رواه ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام، عاطفا لركعتي الجلوس بتم كما ذكرنا هنا، فيجب الترتيب بينهما. و في الدروس -الصدوق في المقنع فهو محمول على ما قبل إكمال السجدين أو مطروح.

و نصوص هذا الباب متفق على كون الركعتين المفصولتين من قيام فلذا اتفقت فتوى الأصحاب على ذلك.

(١) على المشهور لمرسل ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام: (في رجل صلى فلم يدر اثنتين صلى أم ثلاثا أم أربعاً؟ قال عليه السلام: يقوم فيصلى ركعتين من قيام و يسلم، ثم يصلى ركعتين من جلوس و يسلم، فإن كانت أربع ركعات كانت الركعتان نافله، و إلا تمت الأربع) (١).

و عن الصدوقين و ابن الجنيد أنه يصلى ركعه من قيام و ركعتين من جلوس لصحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي إبراهيم عليه السلام: (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل لا يدرى اثنتين صلى أم ثلاثا أم أربعاً؟ فقال: يصلى ركعه من قيام ثم يسلم ثم يصلى ركعتين و هو جالس) ٢. و ما يوجد في بعض نسخ الوسائل أنه: «يصلى ركعتين من قيام» اشتباه لتصريح الصدوق في الفقيه أن المروي هو ركعه من قيام.

و على كل ففي الذكرى قال: «و هو قوي من حيث الاعتبار، لأنهما تنضمام حيث تكون الصلاة اثنتين و يجتزئ بإحدهما حيث تكون ثلاثا إلا- أن النقل و الأخبار تدفعه» و مراده بالنقل و الأخبار هو مرسل ابن أبي عمير هذا من جهة و من جهة أخرى فالاعتبار يقتضى عدم قوه هذا القول لأنه إذا كانت الصلاة واقعا اثنتين فانضمام ركعه قيام إلى ركعتي الجلوس و إن كان كافيا في إتمامها لكن الإشكال في زياده التشهد و التسليم و إن كانت ثلاثا فالاجتزاء بأحدهما يقتضى لغويه الآخر.

ثم إن المشهور على تقديم الركعتين من قيام على ركعتي الجلوس لعطف ركعتي الجلوس على ما قبلها بتم الدال على الترتيب كما في مرسل ابن أبي عمير المتقدم ثم هل يجوز أن يصلى بدل الركعتين جلوسا ركعه من قيام، قيل: نعم لتساويهما في البدليه، بل الركعه من قيام أقرب إلى حقيقه ما يحتمل فواته من ركعتي الجلوس و هذا ما اختاره الشهيدان، و قيل: لا لأن فيه خروجاً عن المنصوص كما عن المفيد و ابن زهره، هذا و ذهب سائر إلى وجوب الركعه من قيام و عدم جواز ركعتي الجلوس و ليس له مستند.

ص: ٣٩٣

جعله أولى، وقيل: يجوز إبدال الركعتين جالسا بركعه قائما، لأنها أقرب إلى المحتمل فواته، وهو حسن، (وقيل يصلّي ركعه قائما، وركعتين جالسا ذكره)

الصدوق (ابن بابويه) وأبوه وابن الجنيد (وهو قريب) من حيث الاعتبار (١). لأنهما ينضمّان حيث تكون الصلاة اثنتين، و يجتزى بإحدهما حيث تكون ثلاثا، إلا أن الأخبار تدفعه، (و الشك بين الأربع والخمس (٢)، و حكمه قبل الركوع كالشك بين الثلاث والأربع) فيهدم الركعه ويتشهد و يسلم و يصير بذلك شاكا بين الثلاث والأربع فيلزمه حكمه (٣)، و يزيد عنه (٤) سجدة السهو لما هدمه من القيام، و صاحبه من الذكر.

(و بعده) أى بعد الركوع سواء كان قد سجد (٥)، أم لا (يجب سجدة السهو) لإطلاق النص (٦). «بأن من لم يدر أربعا صلّى، أم خمسا يتشهد و يسلم

(١) بل لصحيح عبد الرحمن كما تقدم.

(٢) بعد ما تقدم صور الشك المبطله و غيرها فيما لو كان طرفا الشك من إعداد الرباعيه أراد أن يستعرض الشك بين عدد الرباعيه و غيرها. و الصور المتصوره كثيره جدا لأن الشك قد يكون بين طرفين و قد يكون أكثر و قد يكون الشك حال القيام أو حال الركوع أو ما بعد السجدة حتى حكى عن الشهيد إنهاؤها إلى مائتين و خمسين صوره إلا أن المهم منها هو صور الشك بين الأربع والخمس و هى أربع صور.

الصورة الأولى: فيما لو شك بين الأربع والخمس بعد إكمال السجدة، و قد تقدم حكمه من البناء على الأربع و يسجد سجدة السهو ليس إلا.

الصورة الثانية: ما لو شك بين الأربع والخمس حال القيام فيجب عليه هدم القيام فينقلب شكه بين الثلاث والأربع فيأخذ حكمه مع زياده سجدة السهو لزياده القيام المنهدم، و فى الحدائق نفى الخلاف عنه.

الصورة الثالثة: ما لو كان الشك بين الأربع والخمس بعد الدخول فى الركوع إلى ما قبل إكمال السجدة و سيأتى التعرض لها.

(٣) أى حكم الشاك بين الثلاث والأربع.

(٤) عن الشاك بين الثلاث والأربع.

(٥) بشرط عدم الإكمال.

(٦) ذهب المحقق و الشهيد إلى الصحه لإطلاق صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام:

(إذا كنت لا تدري أربعا صليت أم خمسا فاسجد سجدة السهو بعد تسليمك ثم سلم -



و يسجد سجدتي السهو». (وقيل (١): تبطل الصلاة لو شكّ و لما يكمل السجود إذا كان قد ركع) لخروجه عن المنصوص (٢). فإنه (٣) لم يكمل الركعة حتى يصدق عليه أنه شك بينهما، و تردده (٤) بين المحذورين: الإكمال المعرّض للزيادة (٥)، و الهدم المعرّض للنقصان (٦) (و الأصحّ الصحة) لقولهم عليهم السلام: «ما أعاد الصلاة فقيه»

-بعدهما(١) و خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام: (إذا لم تدر خمسا صليت أم أربعا فاسجد سجدتي السهو بعد تسليمك و أنت جالس ثم سلم بعدهما) ٢ و هما متفاوتان باختلاف يسير مع ما نقله الشارح من الخبر.

و ذهب المشهور إلى البطلان.

أولا: لأن الأخبار المتقدمة ظاهره فيمن أكمل الرابعه و هذا لا يتم إلا بعد إكمال السجدين، و موردنا ليس منه، و عليه فلا يصح التمسك بإطلاقها.

و ثانيا: أنه لا- يمكن علاج هذا الشك لأن العلاج إما بالإكمال و إما بالهدم فإن أكمل فيلزم زياده ركن عمدا بناء على أن ما بيده خامسه و إن هدم و جلس متشهدا فيلزم منه نقصان ركعه تامه بناء على أن المهدوم هي الرابعه، و يلزم منه زياده ركن الركوع الذى أعرض عنه و زيادته السهوويه مبطله أيضا. و ردّ بأنه نلتزم بالإكمال و لا يوجد محذور إلا احتمال زياده السجود و الركوع الركنيه و هذا ليس بمانع لوروده فيما لو شك بين الأربع و الخمس بعد إكمال السجدين، فزياده الركن وارده بناء على احتمال أن ما بيده خامسه و مع ذلك حكم بالصحة مع سجدتي السهو بالاتفاق فليكن هذا مثله خصوصا أننا أمرنا بإتمام الصلاة و معالجه الشك الوارد فيها ما أمكن كما فى الخبر عن حمزه بن حمران عن أبي عبد الله عليه السّلام: (ما أعاد الصلاة فقيه قط، يحتال لها و يدبرها حتى لا يعيدها)(٢).

(١) هو قول المشهور.

(٢) إذ المنصوص ظاهر بعد إكمال السجدين كما تقدم.

(٣) تعليل لخروجه عن المنصوص.

(٤) الدليل الثانى للمشهور على البطلان، و المعنى: و تردد الشك المذكور.

(٥) لزياده الركن بناء على أنها خامسه.

(٦) لنقصان ركعه بتمامها بناء على أنها رابعه حيث إنه يهدمها و يجلس متشهدا مسلما ثم يسجد سجدتي السهو.

ص: ٣٩٥

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب الخلل فى الصلاة حديث ١ و ٣.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب الخلل فى الصلاة حديث ١.

يحتال فيها و يدبرها، حتى لا يعيدها و لأصالة عدم الزيادة (١). و احتمالها (٢) لو أثر لأثر في جميع صورها (٣)، و المحذور إنما هو زيادة الركن، لا الركن المحتمل زيادته (٤).

## مسائل سبع

### إشارة

(مسائل سبع)

### الأولى لو غلب على ظنه بعد التروى أحد طرفي ما شك فيه

الأولى. (لو غلب على ظنه) بعد التروى (أحد طرفي ما شك فيه، أو أطرافه (٥) بنى عليه) أى على الطرف الذى غلب عليه ظنه، و المراد أنه غلب عليه ثانياً، بعد أن شك فيه أولاً، لأن الشك لا يجمع غلبه الظن، لما عرفت من

(١) دليل ثان للشارح على الصحة، و فيه: إنه أصل مثبت لا نقول بحجتيه.

(٢) أى احتمال الزيادة بناء على أن ما بيده خامسه لو أمرنا بالإتمام كما هو قول المحقق و الشهيد.

(٣) ليس لها فيما ذكره الماتن إلا صورته و هى: ما لو شك بين الأربع و الخمس بعد إكمال السجدين، فاحتمال الزيادة الركنيه بناء على أن ما بيده خامسه لا يضر و لذا حكم بصحة الصلاة بعد البناء و على الأقل مع سجدة السهو.

(٤) و فيه: إن هناك فرقا بين موردنا و بين الشك بين الأربع و الخمس بعد إكمال السجدين مع الاشتراك باحتمال زيادة الركن و هو: أن ما بعد الإكمال منصوص و قد تقدم ذكر النص بخلاف المقام فإنه غير منصوص، و إلحاقه بالمنصوص قياس.

فضلا عن أن احتمال زيادة الركن بعد إكمال السجدين هو احتمال لزيادته سهوا بخلاف المقام فاحتمال زيادته على القول بالإتمام هو احتمال لزيادته عمدا و توضيحه: أنه بعد إكمال السجدين يكون شكه حين الالتفات دائرا بين الأربع التامه و الخمسه فلو بنى على الأربع لأنها الأقل و هو الأصل فى الشكوك فلا يلزم من هذا البناء فعل يوجب بطلان الصلاة لو كانت واقعا خمس ركعات إلا ما قد صدر منه من الزيادة السهويه للركن بخلاف ما قبل إكمال السجدين فلو التفت و أراد البناء على الأربع فيلزم منه إتمام الركعة التى بيده، و هذا الإتمام موجب لبطلان الصلاة لو كانت واقعا خمس ركعات لأنه زيادة ركن عمدا.

و بهذا بان الفرق بين صورتين فالأقوى الحكم ببطلان الصلاة فى موردنا لعدم إمكان العلاج كما عليه المشهور و إن حكمنا بالصحة عند الشك بين الأربع و الخمس بعد إكمال السجدين لورود النص فيه.

(٥) أى أطراف الشك فيما لو شك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع.





اقتضاء الشك تساوى الطرفين، و الظن رجحان أحدهما. و لا فرق فى البناء على الطرف الراجح بين الأوليين و غيرهما (١)، و لا بين الرباعيه و غيرها (٢)، و معنى البناء عليه فرضه واقعا، و التزام حكمه من صحه و بطلان، و زياده و نقصان، فإن كان فى الأفعال (٣) و غلب الفعل بنى على وقوعه، أو عدمه (٤) فعلة إن كان فى محله (٥)، و فى عدد الركعات (٦) يجعل الواقع ما ظنه من غير احتياط. فإن غلب الأقل بنى عليه و أكمل، و إن غلب الأكثر من غير زياده فى عدد الصلاه كالأربع تشهد و سلم، و إن كان زياده كما لو غلب ظنه على الخمس صار كأنه زاد ركعه آخر الصلاه، فتبطل إن لم يكن جلس عقيب الرابعه بقدر التشهد (٧) و هكذا.

(و لو أحدث قبل الاحتياط، أو الأجزاء المنسيه) التى تتلافى بعد الصلاه (تطهر و أتى بها) من غير أن تبطل الصلاه (على الأقوى) (٨)...

(١) كما عليه المشهور بخلاف ابن إدريس فخصه فى غير الأوليين و قد تقدم الكلام فيه فى أوائل بحث الشك فى الركعات.

(٢) كالثنائيه و الثلاثيه لإطلاق الأخبار التى تقدم الكلام فيها سابقا.

(٣) أيضا قد تقدم الكلام فيه هناك.

(٤) معطوف على قوله: «و غلب الفعل» و المعنى: و غلب عدم الفعل على الظن فلا بد أن يأتى به.

(٥) و إن لم يكن فى محله فإن كان ركنا فتبطل الصلاه و إن كان غير ركنى فإن كان المنسى سجده واحده أو تشهدا فيقضى و إلا فلا.

(٦) معطوف على قوله: «فإن كان فى الأفعال»، و المعنى و إن كان الظن فى عدد الركعات.

(٧) و لإفتصح و تقدم الكلام فيه فى الفصل الخامس فى التروك.

(٨) ها هنا مسائل:

الأولى: صلاه الاحتياط هل يعتبر فيها ما يعتبر فى الصلاه من شرائط و أجزاء بالجملة، قيل: نعم لأنها صلاه و يعتبر ذلك من الضروريات و عليه فأما النيه فيكفى فى إثباتها صراحه أدله ركعه الاحتياط التى تقدم بعضها. فى كونها معرضا لكونها نافله.

و أما التكبير فعلى المشهور نعم لدعوى الإجماع عليه كما عن بعض و لخبر زيد الشحام:

(سألته عن رجل صلى العصر ست ركعات أو خمس ركعات قال: إن استيقن أنه صلى خمسا أو ستا فليعد، و إن كان لا يدرى أ زاد أم نقص فليكبر و هو جالس ثم ليركع ركعتين يقرأ فيهما بفاتحه الكتاب فى آخر صلاته ثم يتشهد) (١) بالإضافة إلى كونها معرضا-



لكونها نافله و لا صلاه بغير افتتاح.

و المحكى عن الراوندى وجود الخلاف فيه من بعض أصحابنا و استدلل له لكونها فى معرض الجزئيه للصلاه الأصلية و هو مانع من التكبير للزوم زياده الركن و يدفعه ما قد سمعته من الأدله.

و أما الفاتحه فعلى المشهور أيضا كذلك للأمر بها فى كل النصوص التى تعرضت لركعه الاحتياط و قد تقدم بعضها، فما عن المفيد و الحلبي و الحلبي من التخيير بين الفاتحه و بين التسييح لأنها قائمه مقام ثالثه أو رابعه فيثبت التخيير فى البديل كما هو ثابت فى المبدل فهو ضعيف لأنه اجتهاد فى قبال النص.

و أما السوره فليست بواجبه بالاتفاق لخلو النصوص عنها مع تعرضها للفاتحه لعدم وجوب السوره سواء كانت جزءا من الصلاه لأنها مقام الثالثه أم الرابعه أو كانت نافله، و منه تعرف عدم مشروعيه الأذان و الإقامه و السوره و القنوت لها.

ثم إنه يجب الإخفات فى القراءه حتى فى البسملة كما عن الدروس و البيان و دليله غير ظاهر بل مقتضى القاعده التخيير بين الجهر و الإخفات لإطلاق الأخبار الداله على قراءه الفاتحه فى ركعه الاحتياط بل و يستحب الجهر بالبسملة لإطلاق ما دل على استحبابه.

نعم يشترط فيها الركوع و السجود و التشهد و التسليم كما صرحت بذلك الأخبار الكثيره و قد تقدم ذكر بعضها فى مطاوى الأبحاث السابقه فراجع.

المسأله الثانيه: إذا وقع المنافى بين الصلاه الأصلية و بين صلاه الاحتياط فهل تبطل الصلاه الأصلية أو لا؟ و هذا مبنى على الخلاف فى كون صلاه الاحتياط هل هى صلاه مستقله كما عن ابن إدريس و جماعه أو أنها جزء للصلاه الأصلية كما نسب إلى المشهور أو أنها صلاه منفرده من جهه و تمام من جهه أخرى كما ذهب إليه العلامه و ولده و جماعه؟

و دليل الأول لوجوب النيه و تكبيره الإحرام فيها و لا شىء من جزء الصلاه كذلك و لازمه لو وقع المنافى بينها و بين الصلاه الأصلية لا تبطل الأصلية.

و دليل الثانى لظاهر قوله عليه السلام فى خبر أبى بصير: (إذا لم تدر أربعا صليت أم ركعتين فقم و اركع ركعتين) (١) و الفاء للتعقيب، و هو ينافى تسويغ الحدث مما يكشف عن أنها جزء من الصلاه الأصلية، و لقوله عليه السلام فى خبر ابن أبى يعفور: (و إن كان صلى أربعا كانت هاتان نافله، و إن كان صلى ركعتين كانت هاتان تمام الأربع و إن تكلم فليسجد سجدة السهو) ٢. و الأمر بسجدة السهو للكلام الصادر بين الصلاه الأصلية و ركعتي -

ص: ٣٩٨

لأنه (١) صلاة منفردة، و من ثمّ وجب فيها (٢) النيه و التحريمه و الفاتحه، و لا صلاة إلا بها، و كونها جبرا (٣) لما يحتمل نقصه من الفريضه و من ثمّ وجبت المطابقه بينهما (٤) لا- يقتضى الجزئيه (٥)، بل يحتمل ذلك، و البدليه (٦) إذ لا- يقتضى (٧) المساواه من كل وجه، و لأصالة الصحه (٨)...

-الاحتياط ظاهر فى كون ركعتا الاحتياط جزءا من الأصلية، و لازمه بطلان الأصلية لو وقع المنافى بينها و بين صلاة الاحتياط و الحق هو الثالث لصريح الأخبار به كخبر ابن أبى يعفور المتقدم و غيره، و عليه فلو وقع المنافى فبطل الأصلية كما أنه تجب المبادره إلى الاحتياط لوجه الجزئيه كما يجب التكبير و النيه و تعين الفاتحه و التشهد و التسليم لوجه الاستقلالیه.

المسأله الثالثه: لو وقع المنافى بين الصلاة و أجزاء المنسيه كالتشهد و السجده الواحده فبطل الصلاة على الأقوى لأنها أجزاء صلاتيه فالحدث الواقع بينها و بين الصلاة واقع فى أثناء الصلاة و هو يوجب البطلان، و هذا ما ذهب إليه جماعه منهم العلامة فى النهايه.

و قيل: لا تبطل لتماميه الصلاة بالتسليم، و الأجزاء المنسيه خارجه عن الجزئيه و إلا لبطلت الصلاة بتخلل الأركان بين محلها و تلافيها، و هو ضعيف لأن تلافيها إنما كان بعنوان قضاء الأجزاء عقب الصلاة.

(١) أى الاحتياط، و أما الأجزاء المنسيه فسيأتى الكلام من الشارح فيها.

(٢) فى صلاة الاحتياط.

(٣) دليل من قال أنها جزء من الصلاة.

(٤) بين الصلاة المفروضه و بين صلاة الاحتياط فلو احتتمل نقص المفروضه بركعه فيأتى بركعه احتياط و إلا فركعتان.

(٥) خبر لقوله: «و كونها جبرا»، لأنه لو كانت جزءا لما احتاجت صلاة الاحتياط إلى النيه و تكبيره الإحرام و الفاتحه.

(٦) و المعنى كما يحتمل كونها جزءا يحتمل كونها بدلا.

(٧) تعليل لاحتمال البدليه و ذلك لأنه لا يشترط التساوى بين البدل و المبدل من كل وجه بدليل جواز مشروعيه صلاة الاحتياط من ركعتى الجلوس مع أن الفائت على تقديره ركعه من قيام، و إذا كانت بدلا فتكون صلاة منفردة لاشتمالها على نيه و تكبيره الإحرام و الفاتحه.

(٨) أى صحه الصلاة الأصلية لو وقع المنافى بينها و بين صلاة الاحتياط. فبه: إن قاعده الاشتغال محكمه و يشك فى براءه الذمه لو وقع المنافى.

و عليه المصنف في مختصراته (١)، و استضعفه في الذكرى، بناء على أن شرعيته ليكون استدراكا للفائت منها. فهو على تقدير وجوبه جزء، فيكون الحدث واقعا في الصلاة، و لدلاله ظاهر الأخبار عليه.

و قد عرفت دلالة البدليه (٢)، و الأخبار (٣) إنما دلت على الفوريه و لا نزاع فيها، و إنما الكلام في أنه بمخالفتها هل يَأْتُم خاصه. كما هو مقتضى كلِّ واجب أم يبطلها. و أما الأجزاء المنسيه فقد خرجت عن كونها جزءا محضا (٤)، و تلافيها بعد الصلاة فعل آخر. و لو بقيت على محض الجزئيه كما كانت لبطلت بتخلل الأركان بين محلها و تلافيها.

(و لو ذكر ما فعل فلا إعادته (٥) إلا أن يكون قد أحدث) أى ذكر نقصان

(١) و هي الدروس و البيان و الألفيه و هي مختصرات بالنسبه إلى الذكرى.

(٢) فلا يجب في البديل أن يكون جزءا كالمبدل و لذا كان البديل مشتملا على النيه و التحريمه و الفاتحه بخلاف المبدل.

(٣) و مقصوده منها هو خبر أبى بصير المتقدم حيث ورد فيه: (إذا لم تدر أربعا صليت أو ركعتين فقم و اركع ركعتين) (١) و الفاء التعقيبيه تنافى تسويغ الحدث، و رده الشارح بأن الفاء تدل على الفوريه و لا تدل على أن مخالفه الفوريه توجب الإثم فقط أو مع البطلان.

و فيه: إن الأخبار غير منحصره في هذا الخبر فهناك أخبار آخر كخبر ابن أبى يعفور المتقدم و غيره، و قد عرفت أن صريح الأخبار بأنها صلاه مستقله من جهه و جزءا من الصلاه الأصليه من جهه أخرى و عليه فالحدث الواقع بينها و بين المفروضه ينافى الحكم بصحة الصلاه الأصليه.

(٤) بدليل تخلل الأركان بين محلها و تلافيها.

إن قلت: لو خرجت عن الجزئيه فلم وجب الإتيان بها؟

قلت: وجب الإتيان بها لدليل من خارج.

و فيه: إن تلافيها فيما بعد بدليل خارجي إنما كان بعنوان أنها أجزاء صلاتيه.

(٥) اعلم أنه لو أتى بالمنافى قبل صلاه الاحتياط ثم تبين له تماميه الصلاه المفروضه فلا تجب الإعادته لتبين صحتها واقعا، كما أن الحكم كذلك لو تبين تماميه الصلاه المفروضه قبل صلاه الاحتياط و إن لم يأت بالمنافى، و اعلم أنه لو صلى صلاه الاحتياط ثم تبين تماميه -

ص: ٤٠٠

الصلاه بحيث يحتاج إلى إكمالها بمثل ما فعل (١) صحت الصلاه و كان الاحتياط

-المفروضه فتقع صلاه الاحتياط نافله كما هو صريح الأخبار التي تقدم بعضها، و لو تبين تماميه المفروضه فى أثناء صلاه الاحتياط فيجوز له قطعها لأنها نافله مع جواز قطع النافله، و يجوز إكمالها مع تميمها بركعه أخرى إذ لا مشروعيه للنوافل إلا بركتين.

و اعلم أنه لو تبين نقصان الصلاه المفروضه بعد الانتهاء من صلاه الاحتياط فلا تجب إعاده المفروضه و تكون صلاه الاحتياط جابره لنقص المفروضه كما هو صريح الأخبار المتقدمه كما فى موثق عمار: (و إن ذكرت أنك كنت نقصت كان ما صليت تمام ما نقصت) (١) بلا- فرق بين كون صلاه الاحتياط ركعتين من جلوس أو ركعه من قيام و إن كان الفائت ركعه من قيام كل ذلك لصريح الأخبار المتقدمه. و عن الموجز البطالان مع المخالفه كما لو صلى ركعتين من جلوس فى الشك بين الثلاث و الأربع، و هو اجتهاد فى قبال النص.

و اعلم أنه لو تبين قبل الشروع فى صلاه الاحتياط نقصان المفروضه فلا يجوز له الشروع فى صلاه الاحتياط لأن أدله تشريعها مختصه بصوره بقاء الشك و المفروض انتفاؤه، بل يجب عليه إتمام ما نقص حينئذ بلا خلاف فيه كما فى الجواهر مع سجدتى السهو للتسليم الواقع فى آخر صلاته لأنه سلم حتى يتفرغ لصلاه الاحتياط و يعالج الشك الموجود.

و اعلم أنه لو تبين له نقصان صلاته المفروضه و هو فى أثناء الاحتياط كما لو شك بين الثلاث و الأربع ثم اشتغل بركعه الاحتياط قائما و قد تذكر فى أثناءها كون صلاته ثلاثا فيحتمل إكمال صلاه الاحتياط و الاكتفاء بها جابره لإطلاق الأخبار و يحتمل إلغاء الاحتياط و الرجوع إلى حكم من تذكر ركعه لأن أخبار الاحتياط منصرفه إلى خصوص ما لو تذكر بعد تماميه صلاه الاحتياط.

نعم لو كان عليه صلاتا احتياط كما لو شك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع فأتى بركتين من قيام ثم تذكر أن صلاته المفروضه كانت اثنتين فالأقوى الحكم بصحة ما أتى من الاحتياط و أنها جابره للمفروضه و لا يجب عليه إكمال سجدتى الاحتياط من جلوس لأن الأمر بها فى الأخبار فى خصوص هذا الفرض مشروط بقاء الشك بين أطرافه الثلاثه و المفروض تبدله إلى صورته القطع بكون المفروضه قد أتى منها بركتين فقط.

(١) أى تذكر نقصان الصلاه بعد تماميه صلاه الاحتياط.

ص: ٤٠١

متّما لها (١) و إن اشتمل (٢) على زيادة الأركان من النيه، و التكبير، و نقصان بعض كالقيام لو احتاط جالسا، و زيادة الركوع، و السجود فى الركعات المتعدده (٣) للامتنال (٤) المقتضى للإجزاء، و لو اعتبرت المطابقه (٥) محضا لم يسلم احتياط ذكر فاعله الحاجه إليه، لتحقق الزيادة (٦) و إن لم تحصل المخالفه (٧)، و يشمل ذلك (٨) ما لو أوجب الشك احتياطين (٩)، و هو ظاهر (١٠) مع المطابقه (١١)، كما لو تذكّر أنها اثنتان (١٢) بعد أن قدّم ركعتى القيام، و لو ذكر أنها ثلاث (١٣) احتمل كونه كذلك (١٤)، و هو ظاهر الفتوى لما ذكر (١٥)...

(١) لصريح الأخبار كما تقدم الكلام فيه.

(٢) أى الاحتياط.

(٣) كما لو أتى بالاحتياط من جلوس، فإنه يزيد فى الركوعات و السجودات ضعف الفأئ.

(٤) تعليل لصحة المفروضه، و الامتنال هو مطابقه المأتى به للمأمور به فى أخبار الاحتياط.

(٥) بين الاحتياط و الفأئ الذى تذكّره.

(٦) من النيه و التحريمه فى الاحتياط.

(٧) أى لم تحصل المخالفه بين الاحتياط و الفأئ من المفروضه بأن كان الفأئ ركعه من قيام و قد أتى بركعه من قيام احتياطا.

(٨) أى الحكم بصحة الصلاه فيما لو تذكّر نقصان الصلاه بعد صلاه الاحتياط.

(٩) كالشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع فإنه يوجب ركعتين من قيام و ركعتين من جلوس.

(١٠) أى الحكم بصحة الصلاه المفروضه.

(١١) بين الاحتياط و الفأئ الذى تذكّره.

(١٢) أى أن المفروضه كانت ركعتين فقط و قد أتى بركعتى الاحتياط من قيام فتكون صلاه الاحتياط جابره حينئذ و إن لم يأت بعد بركعتى الاحتياط من جلوس. و قد تقدم الكلام فيه.

(١٣) أى أن المفروضه ثلاث ركعات بعد ما أتى بركعتى الاحتياط من قيام.

(١٤) أى احتمل كون الحكم هو صحة الصلاه المفروضه.

(١٥) من الامتنال المقتضى للأجزاء. إن قلت: إن المأتى به احتياطا لا يوافق الفأئ إذ يزيد عليه بركعه.

قلت: لا- يضر و إلا لو وجبت المطابقه لوجب أن لا يسلم احتياط من الزيادة على الفأئ لاشتمال كل احتياط على نيه و تكبيره



إحرام.

و فيه: إنه مبني على كون إحدى ركعتي القيام بدلا عن الفاتت مع أن النص قد جعل -

ص: ٤٠٢

و إلحاقه (١) بمن زاد ركعه آخر الصلاة سهواً، و كذا لو ظهر الأول (٢) بعد تقديم صلاة الجلوس (٣)، أو الركعه قائماً (٤) إن جَوَّزناه (٥). و لعله السر (٦) في تقديم ركعتي القيام. و على ما اخترناه (٧) لا تظهر المخالفة (٨) إلا- في الفرض الأول (٩) من فروضها (١٠)،...

-البدل عن الفائت هو ركعتان من جلوس ففي مرسل ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام: (في رجل صَلَّى فلم يدر اثنتين صَلَّى أم ثلاثاً أم أربعاً قال: يقوم فيصلِّي ركعتين من قيام و يسلم ثم يصلِّي ركعتين من جلوس و يسلم، فإن كانت أربع ركعات كانت الركعتان نافله و إلا تمت الأربع) (١).

(١) الجملة حاله و المعنى أنه بزياده ركعه القيام من صلاة الاحتياط يلحق بمن زاد سهواً خامسه على صلاته المفروضه و قد جلس قبلها بقدر التشهد فإنه يحكم بالصحة على ما تقدم الكلام فيه فكذلك هنا.

(٢) أى ما لو تذكر أنها اثنتان.

(٣) أى ركعتي الجلوس.

(٤) بدل ركعتي الجلوس كما اختاره الشهيدان و قد تقدم الكلام فيه.

(٥) أى جوزنا التقديم.

(٦) أى لعل حصول المطابقه هو السر في تقديم ركعتي القيام على ركعتي الجلوس إذا تبين أن المفروضه اثنتان.

(٧) من وجوب تقديم ركعتي القيام على ركعتي الجلوس.

(٨) بين الاحتياط و الفائت.

(٩) و هو ما لو تذكر أنها ثلاث.

(١٠) أى من فروض المخالفة، و اعلم أن فروض المخالفة عنده و التي ذكرها سابقاً ثلاثه.

الأول: ما لو تبين أنها ثلاث و قد أتى بركعتي القيام.

الثاني: ما لو تبين أنها اثنتان و قد أتى بركعتي الجلوس أولاً بناء على جواز التقديم.

الثالث: ما لو تبين أنها اثنتان و قد أتى بركعه القيام أولاً بناء على جواز التبديل و التقديم.

ففي الفرض الأول تظهر المخالفة بفوات التشهد و التسليم عقيب أول ركعه من ركعتي الاحتياط و أمره سهل لأن اغتفار زياده الركن كالنيه و التكبير في صورته الموافقه يقتضى -

---

١- (١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث ٤.

و أمره سهل (١) مع إطلاق النص (٢)، و تحقق الامتثال الموجب للإجزاء. و كيف كان فهو أسهل (٣) من قيام ركعتين من جلوس مقام ركعه من قيام إذا ظهرت الحاجة إليه (٤) في جميع الصور (٥).

هذا إذا ذكر بعد تمامه (٦)، و لو كان في أثائه (٧) فكذلك (٨) مع المطابقه (٩) أو لم يتجاوز القدر المطابق فليسلم عليه (١٠). و يشكل مع المخالفه. خصوصا مع الجلوس (١١). إذا كان قد ركع للأولى، لاختلال نظم الصلاة، أما قبله (١٢) فيكمل

-اغتفار فوات ما ليس بركن في صورته المخالفه بطريق أولى و لذا علق الشارح على قوله:

فهو أسهل «و وجه الأسهليه أن الجلوس في التشهد ليس بركن إجماعا و ما يحصل به الزيادة في الاحتياط على كل حال من النية و التكبير أعظم من الجلوس، فاغتفار الأركان يوجب اغتفار الفعل الذى ليس بركن إجماعا بطريق أولى».

و المخالفه منحصره في هذه الصورة لأنه يجب في صورتين الأخيرتين من صور المخالفه المذكوره تقديم ركعتي الاحتياط من قيام فإذا فرضنا أنه تذكر أنها اثنتان فلا مخالفه في البين.

(١) و أمر الفرض الأول الذى ظهرت فيه المخالفه سهل و قد عرفت وجه السهوله.

(٢) كمرسل ابن أبى عمير المتقدم و غيره.

(٣) أى الفرض الأول.

(٤) إلى الاحتياط.

(٥) سواء كان الشك مما اقتضى احتياطا واحدا أم احتياطين، لأنه يلزم زياده الركوعات و السجديات في ركعتي الجلوس عن الفائت.

(٦) أى إذا ذكر أن المفروضه اثنتان أو ثلاث ركعات بعد تماميه الاحتياط.

(٧) أى لو كان التذكر في أثناء الاحتياط فيما لو كان الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع.

(٨) يحكم بصحة الصلاة.

(٩) كما لو شرع في ركعتي القيام فتذكر أنها اثنتان.

(١٠) كما لو أكمل ركعه من ركعتي القيام فتذكر أنها ثلاث.

(١١) كما لو شرع في ركعتي الجلوس فتذكر أنها ثلاث و كان قد ركع و سجد للركعه الأولى من ركعتي الجلوس فإكمال صلاة الاحتياط حينئذ حال كونها جزءا من الصلاة واقعا يلزم اختلال الصلاة.

(١٢) أى قبل الركوع من الركعه الأولى من ركعتى الجلوس.

ص: ٤٠٤

الركعة قائماً، و يغتفر ما زاده من النيه، و التحريمه كالسابق (١) و ظاهر الفتوى (٢) اغتفار الجميع. أما لو كان قد أحدث (٣) أعاد (٤) لظهوره فى أثناء الصلاه، مع احتمال الصحه (٥)، و لو ذكر بعد الفراغ (٦) تمام الصلاه (٧) فأولى بالصحه، و لكن العبارة (٨) لا تتناول (٩)، و إن دخل فى ذكر ما فعل (١٠). إلا أن استثناء الحدث ينافيه (١١)، إذ لا فرق فى الصحه بين الحالين (١٢). و لو ذكر التمام فى الأثناء (١٣) تخير بين قطعه و إتمامه (١٤) و هو الأفضل (١٥).

## الثانيه. حكم الصدوق فى الشك بين الاثنين و الأربع بالبطلان

(الثانيه. حكم الصدوق) أبو جعفر (محمد بن بابويه بالبطلان) أى بطلان

(١) أى كما لو أكمل ركعه من ركعتى القيام فتذكر أنها ثلاث فليسلم على القدر المطابق.

(٢) أى فتوى الماتن من قوله: «و لو ذكر ما فعل فلا إعادته».

(٣) بين المفروضه و بين صلاه الاحتياط على مبنى عدم بطلان المفروضه كما هو قول الشارح و الماتن.

(٤) و قد أتى بصلاه الاحتياط ثم تذكر أن الصلاه ناقصه و أن ما صلاّه احتياطاً مكملًا لها فتجب الإعادته لتبين وقوع الحدث بين أجزاء الصلاه.

(٥) لأن الاحتياط صلاه منفرد.

(٦) من الاحتياط.

(٧) أى ذكر تمام الصلاه بعد الفراغ من الاحتياط فتقع صلاه الاحتياط نافله كما تقدم و تقع المفروضه صحيحه بل هى أولى بالصحه فيما لو تذكر نقصانها قبل الشروع أو فى أثناء الاحتياط و وجهه واضح.

(٨) أى عبارة الماتن.

(٩) أى تناول من تذكر تمام الصلاه بعد الفراغ من الاحتياط.

(١٠) من قول الماتن.

(١١) أى ينافى دخوله تحت قول الماتن: «و إن ذكر ما فعل» لأنه و إن أحدث بين المفروضه و الاحتياط ثم أتى بالاحتياط ثم تبين تمام الصلاه فالصلاه صحيحه و لا يضرها وقوع الحدث عقبيها ما دامت قد وقعت مشتمله على جميع أجزائها و شرائطها.

(١٢) أى وقوع الحدث و عدمه.

(١٣) أى ذكر تمام المفروضه فى أثناء الاحتياط.

(١٤) أى قطع و إتمام الاحتياط.

(١٥) إذ قطع العباده ليس راجحا و إن جاز فى النافله.

ص: ٤٠٥

الصلاه (فى) صوره (الشك بين الاثنتين و الأربع) استنادا (١) إلى مقطوعه (٢) محمد بن مسلم «قال: سألته عن الرجل لا يدرى أصلى ركعتين أم أربعاً؟ قال: يعيد الصلاه»، (و الروايه مجهوله المسئول) (٣) فيحتمل كونه غير إمام، مع معارضتها بصحيحه محمد بن مسلم عن الصادق عليه السّلام فيمن لا يدرى أ ركعتان صلاته أم أربع؟ قال: يسلم و يصلى ركعتين بفاتحه الكتاب، و يتشهد و ينصرف، و فى معناها غيرها، و يمكن حمل المقطوعه على من شك قبل إكمال السجود، أو على الشك فى غير الرباعيه.

### الثالثه. أوجب الصدوق الاحتياط بركعتين جالسا لو شك فى المغرب بين الاثنتين و الثلاث

(الثالثه. أوجب) الصدوق (أيضا الاحتياط بركعتين جالسا لو شك فى المغرب بين الاثنتين و الثلاث، و ذهب وهمه) أى ظنه (إلى الثالثه عملا بروايه عمار) (٤) بن موسى (السبابطى عن الصادق عليه السّلام و هو) أى عمار (فطحيّ)

المذهب منسوب إلى الفطحيه و هم القائلون بإمامه عبد الله بن جعفر الأفطح فلا

(١) تقدم أن المشهور ذهب إلى البناء على الأربع ثم يأتى بركعتين من قيام بشرط أن يكون الشك بعد إكمال السجدين لموثقات عمار المتقدمه و جملة من النصوص الخاصه، منها:

صحيح محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السّلام: (عن رجل صلى ركعتين فلا يدرى ركعتين هى أو أربع؟ قال عليه السّلام: يسلم ثم يقوم فيصلى ركعتين بفاتحه الكتاب و يتشهد و ينصرف و ليس عليه شيء) (١).

و ذهب الصدوق فى المقنع إلى بطلان الصلاه بهذا الشك لصحيح العلاء عن محمد بن مسلم (سألته عن الرجل لا يدرى صلى ركعتين أم أربعاً؟ قال: يعيد الصلاه) ٢. و لكنه لا يقاوم ما تقدم من النصوص فلا بدّ من حمله على ما لو كان الشك قبل إكمال السجدين أو طرحه.

(٢) أى مضمرة.

(٣) و لكن إضمارها لا يضر لأن أجله الأعيان كمحمد بن مسلم و زواره لا يروون إلا عن المعصوم عليه السّلام.

(٤) و هى موثقه عمار السبابطى عن أبى عبد الله عليه السّلام فى حديث: (قلت: فصلى المغرب فلم يدر اثنتين صلى أم ثلاثاً؟ قال: يتشهد و ينصرف ثم يقوم فيصلى ركعه، فإن كان -

ص: ٤٠٤



-صلى ثلاثا كانت هذه تطوعا، و إن كان صلى اثنتين كانت هذه تمام الصلاة(١) و موثقه الآخر: (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل شك في المغرب فلم يدر ركعتين صلى أم ثلاثا؟ قال: يسلم ثم يقوم فيضيف إليها ركعه)٢.

هذا و نسب الخلاف إلى الصدوق بل إليه و إلى والده كما في الجواهر، و الذى نسب إليه الخلاف هو العلامه فى المختلف حيث قال: «قال الشيخ أبو جعفر بن بابويه فى كتاب المقنع إذا شككت فى المغرب فلم تدر فى ثلاث أنت أم فى أربع و قد أحرزت الثنتين فى نفسك و أنت فى شك من الثلاث و الأربع فأضف إليها ركعه أخرى و لا تعتد بالشك فإن ذهب وهمك إلى الثالثه فسلم و صل ركعتين بأربع سجديات و أنت جالس»(٢).

مع أن مراجعه المقنع تعطى أن هذا ليس من مذهبه و إنما هو روايه أوردها قال الصدوق فى المقنع: «فإذا شككت فى المغرب فأعد، و روى: و إذا شككت فى المغرب و لم تدر واحده صليت أم اثنتين فسلم ثم قم فصل ركعه، و إن شككت فى المغرب فلم تدر فى ثلاثه أنت أم أربع و قد أحرزت الاثنتين فى نفسك و أنت فى شك فى الثلاث و الأربع فسلم و صلى ركعتين و أربع سجديات»(٣) فهو ظاهر فى أن الشكين فى المغرب مع معالجتهم منسوبان إلى الروايه لقوله فى أول الكلام: «فإذا شككت فى المغرب فأعد».

هذا من جهه كلام الصدوق، أما من جهه نقل العلامه عنه ففيه أن الصدوق لم يقل فى المقنع عند الشك بين الثلاث و الأربع بإضافه ركعه إليها مع عدم الاعتداد بالشك لأن الركعه حينئذ تكون موصوله بل قال فى المقنع إنه عند الشك بين الثلاث و الأربع يسلم و يصل ركعتين و أربع سجديات.

و أيضا الصدوق عند ما حكم بركعتين و أربع سجديات عند الشك بين الثلاث و الأربع لم يشترط ذهاب وهمه إلى الثالثه كما صرح بذلك فى المختلف.

و من جهه ثالثه نقل الماتن عن الصدوق أنه عند الشك بين الاثنتين و الثلاث مع ذهاب الوهم إلى الثلاث فيصل ركعتين و أربع سجديات فإن كان قد نقله عن المختلف فهو قد نقل عن الصدوق ذلك بشرط أن يكون الشك بين الثلاث و الأربع لا بين الاثنتين و الثلاث، و إن نقله عن المقنع فقد عرفت ما فيه.-

ص: ٤٠٧

١- ( ( ١ و ٢ ) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الخلل فى الصلاة حديث ١٢ و ١١ .

٢- (٣) المختلف الفصل الأول فى السهو و الشك ص ١٣٤ طبع مكتبه نينوى الحديثه.

٣- (٤) المقنع باب السهو فى الصلاة ص ٣٠ طبع طهران ١٣٧٧ هجرى.

يعتد بروايته، مع كونها شاذة، و القول بها نادر، و الحكم ما تقدم من أنه مع ظن أحد الطرفين يبنى عليه من غير أن يلزمه شيء، (و أوجب) الصدوق (أيضا ركعتين جلوسا للشك بين الأربع و الخمس (١)، و هو) قول (متروك)، و إنما الحقّ

و من جهة رابعه قد نقلنا عن الصدوق سابقا عند تحرير مسأله الشك في الثلاثيه أنه قائل بالتخير بين الإعادة و بين البناء على الأقل بناء على ما في المصاييح من نسبه هذا القول إليه.

و قيل إنه قول الصدوق في الفقيه مع أن مراجعه الفقيه لا تعطى ذلك حيث قال الصدوق فيه: «و الأصل في السهو أن من سها في الركعتين الأوليين من كل صلاه فعليه الإعادة، و من شك في المغرب فعليه الإعادة، و من شك في الغداه فعليه الإعادة، و من شك في الجمعه فعليه الإعادة، و من شك في الثانيه و الثالثه أو في الثالثه و الرابعه أخذ بالأكثر فإذا سلم أتم ما ظن أنه قد نقص» (١).

و كلامه الأخير ظاهر في الشك في الرباعيه بعد حفظ الأوليين، لا في المغرب.

ثم قد نسب إلى الصدوق الخلاف عند الشك بين الأولى و الثانيه من الرباعيه من أنه مخير بين الإعادة و بين البناء على الأقل اعتمادا على كلامه المتقدم في الفقيه، و فيه: إنه غير ظاهر بل صريح بالعدم.

و لذا قال في مفتاح الكرامه: «و أما الفقيه قد أنكر الأستاذ (دام ظله) في مصاييح الظلام أنه مخالف فيه و وافقه على ذلك شيخنا و استاذنا ابن أخته في الرياض، قال في مصاييح الظلام: لعل نسبه هذا الخلاف إليه نشأت من عدم التدبر فيما ذكره في الفقيه، و المتوهم هو العلامه و تبعه الشهيد في الذكرى غفله» (٢) إلى آخر كلامه فراجع.

ذكرت ذلك لأني نسبت إلى الصدوق نسبه الخلاف عند الشك بين الأوليين في الرباعيه و غيره اعتمادا على ما قد شاع في كتب المتأخرين، ثم لما وقفت على هذا الكلام الأخير أحببت إيراد إنصافا للصدوق.

(١) نسب الشهيد في الدروس إلى الصدوق ذلك، و حمل على ما لو كان الشك بين الأربع و الخمس قبل الركوع فيجب الهدم و معالجه الشك المنقلب إلى ما بين الثلاث و الأربع بالبناء على الأربع ثم يأتي بصلاه الاحتياط مع سجدة السهو لزياده القيام، و هذا موافق لقول الأصحاب.

ص: ٤٠٨

١- (١) الفقيه ج ١ ص ٢٢٥ طبع دار الأضواء ١٤٠٥ هجرى.

٢- (٢) مفتاح الكرامه الجزء الثالث ص ٢٩٧.

فيه ما سبق من التفصيل (١)، من غير احتياط (٢)، ولأن الاحتياط جبر لما يحتمل نقصه، و هو هنا منفي قطعاً. وربما حمل (٣) على الشك فيهما قبل الركوع، فإنه يوجب الاحتياط بهما كما مرّ.

### الرابعه. خير ابن الجنيّد الشاك بين الثلاث و الأربع بين البناء على الأقل و لا احتياط

(الرابعه. خير ابن الجنيّد) رحمه الله (الشاك بين الثلاث و الأربع بين البناء على الأقل و لا- احتياط، أو على الأ-كثر و يحتاط بركعه) قائماً (أو ركعتين) جالسا (و هو خير الصدوق) (٤) ابن بابويه، جمعا بين الأخبار الداله على الاحتياط

-هذا و قد تقدم الكلام فى صور الشك بين الأربع و الخمس فراجع.

(١) قبل الركوع فالهدم و ما بعد إكمال السجدين فلا شىء عليه إلا سجدتا السهو و ما بين الركوع إلى إكمال السجود من الخلاف بين الأصحاب و قد تقدم.

(٢) إذا كان الشك المذكور بعد إكمال السجدين.

(٣) أى كلام الصدوق.

(٤) قد تقدم الكلام فى أنه يبنى على الأربع و يأتى بركعه من قيام أو ركعتين من جلوس، إلا أنه هو المشهور بين الأصحاب و قد نقل العلامة فى المختلف عن ابن الجنيّد و الصدوق التخيير بين البناء على الأقل و لا احتياط و بين البناء على الأكثر مع الاحتياط بركعه قائماً أو بركعتين من جلوس.

و مستند المشهور موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام: (كلما دخل عليك من الشك فى صلاتك فاعمل على الأكثر قال: فإذا انصرفت فأتم ما ظننت أنك نقصت) (١) و موثقه الآخر عنه عليه السّلام: (يا عمار أجمع لك السهو كله فى كلمتين، متى ما شككت فخذ بالأ-كثر فإذا سلمت فأتم ما ظننت أنك قد نقصت) (٢) و موثقه الثالث عنه عليه السّلام: (عن شىء من السهو فى الصلاه، فقال: ألا- أعلمك شيئاً إذا فعلته ثم ذكرت أنك أتممت أو نقصت لم يكن عليك شىء؟ قلت: بلى، قال: إذا سهوت فابن على الأكثر فإذا فرغت و سلّمت فقم فصل ما ظننت أنك نقصت، فإن كنت قد أتممت لم يكن عليك فى هذه شىء و إن ذكرت أنك كنت نقصت كان ما صليت تمام ما نقصت) (٣). بالإضافة إلى جملة من النصوص الخاصه:

منها: خبر عبد الرحمن بن سيابه و أبى العباس جميعاً عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إذا لم تدر ثلاثاً صليت أو أربعاً و وقع رأيك على الثلاث فابن على الثلاث، و إن وقع رأيك على الأربع فسلمّ و انصرف، و إن اعتدل وهمك فانصرف و صل ركعتين و أنت جالس) (٢).-

ص: ٤٠٩

٢- (٤) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الخلل في الصلاة حديث ١.

المذكور، ورواه سهل بن اليسع عن الرضا عليه السلام أنه قال: «بيني على يقينه،

و مرسل جميل عن أبي عبد الله عليه السلام: (فيمن لا يدرى أن ثلاثا صلى أم أربعا و وهمه في ذلك سواء فقال: إذا اعتدل الوهم في الثلاث و الأربع فهو بالخيار، إن شاء صلى ركعه و هو قائم، و إن شاء صلى ركعتين و أربع سجعات و هو جالس) (١).

و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (إن كنت لا تدري ثلاثا صليت أم أربعا و لم يذهب وهمك إلى شيء فسلم ثم صل ركعتين و أنت جالس تقرأ فيهما بأم الكتاب) (٢).

و مستند ابن الجنيد و الصدوق الجمع بين هذه الأخبار و الأخبار الداله بالبناء على الأقل و لا شيء عليه. منها: صحيح زراره عن أحدهما عليهما السلام: (و إذا لم يدر في ثلاث هو أو في أربع و قد أحرز الثلاث قام فاضاف إليها أخرى و لا شيء عليه) (٣).

و موثق عمار عن أبي الحسن عليه السلام: (إذا شككت فابن على اليقين قلت: هذا أصل؟ قال عليه السلام: نعم) (٤).

و خير سهل بن اليسع عن الإمام الرضا عليه السلام: (بيني على يقينه و يسجد سجدة السهو بعد التسليم و يتشهد تشهدا خفيفا) (٥).

و فيه: إن أخبار البناء على اليقين ليست بظاهرة في البناء على الأقل كما توهم بل هي ظاهرة في البناء على الأكثر بدليل روايه العلاء: (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل صلى ركعتين و شك في الثالثة؟ قال عليه السلام: بيني على اليقين فإذا فرغ تشهد و قام قائما فصلى ركعه بفاتحة القرآن) (٦) فالأمر بركعه منفصله يقتضى كون المراد من اليقين هو الأ-كثر لأنه لا-داعى للركعه المنفصله على تقدير البناء على الأقل، و عليه فالمراد من اليقين هو اليقين ببراء الذمه من الصلاة و هذا لا يتم إلا بالبناء على الأكثر كما ذهب إليه الشيخ الأعظم في رسائله، و معه لا داعى لطرح أخبار اليقين بدعوى موافقتها لمذهب العامه، نعم خبر اليسع المتقدم ليس واردا فيمن شك بين الثلاث و الأربع و إنما هو فيمن شك بين الا-ثنتين و الثلاث و الأربع و هو في مورد غير معمول به لأنه لا بد من الإتيان احتياطا بركعتين -

ص: ٤١٠

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الخلل في الصلاة حديث ٢.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الخلل في الصلاة حديث ٥.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الخلل في الصلاة حديث ٣.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب الخلل في الصلاة حديث ٢.
- ٥- (٥) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب الخلل في الصلاة حديث ٢.
- ٦- (٦) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الخلل في الصلاة حديث ٢.

و يسجد للسهو» بحملها (١) على التخيير، و لتساويهما (٢) في تحصيل الغرض من فعل ما يحتمل فواته (٣)، و لأصالة عدم فعله (٤)، فيتخير بين فعله و بدله.

(و تردّه) أى هذا القول (الروايات المشهوره) الداله على البناء على الأكثر، إما مطلقا كروايه عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «إذا سهوت فابن على الأكثر، فإذا فرغت و سلّمت فقم فصلّ ما ظننت أنك نقصت، فإن كنت أتممت لم يكن عليك شيء، و إن ذكرت أنك كنت نقصت كان ما صلّيت تمام ما نقصت»، و غيرها. و إما بخصوص المسأله كروايه عبد الرحمن بن سيابه، و أبى العباس عنه عليه السّلام: «إذا لم تدر ثلاثا صلّيت، أو أربعا، و وقع رأيك على الثلاث فابن على الثلاث و إن وقع رأيك على الأربع فسلمّ و انصرف، و إن اعتدل وهمك فانصرف و صلّ ركعتين و أنت جالس»، و فى خبر آخر (٥) عنه عليه السّلام: «هو بالخيار إن شاء صلّى ركعه قائما، أو ركعتين جالسا». و روايه ابن اليسع مطرحه لموافقتها لمذهب العامه، أو محموله على غلبه الظن بالنقيصه (٦).

### الخامسه. قال على بن بابويه فى الشك بين الاثنتين و الثلاث: إن ذهب الوهم إلى الثالثه أتمها رابعه

(الخامسه. قال على بن بابويه (٧) رحمه الله فى الشك بين الاثنتين و الثلاث:

إن ذهب الوهم) و هو الظن (إلى الثالثه أتمها رابعه ثم احتاط بركعه، و إن ذهب)

-من قيام و بركعتين من جلوس من دون سجود السهو فهو بخصوصه مطّرح.

(١) أى حمل أخبار الاحتياط و خبر سهل بن اليسع.

(٢) أى تساوى طرفى التخيير فى القول المذكور.

(٣) و هو دليل الاحتياط بعد البناء على الأكثر.

(٤) و هو دليل البناء على الأقل.

(٥) و هو مرسل جميل المتقدم.

(٦) بأن ظن الثلاث فيبنى عليه و يصح حينئذ البناء على الأقل لكنه خارج عن حمل البحث إذ البحث فى الشك بين الثلاث و الأربع.

وفيه: إن هذا الحمل يصح لو لم يقل عليه السّلام: (و يسجد سجدتى السهو) فلا معنى له مع البناء على الأقل، على أنك قد عرفت أن هذا الخبر بخصوصه وارد فى الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع و ليس من جملة أخبار موردنا.

(٧) ذهب والد الصدوق على ما فى المختلف إلى ما نقله الماتن و الشارح عنه، و قد نسبه إليه العلامه فى المختلف و ليس له إلا

ما فى الفقه الرضوى: (وإن شككت فلم تدر اثنتين صليت أم ثلاثاً، وذهب وهمك إلى الثالثه فأضف إليها الرابعه فإذا سلمت  
صليت ركعه-

ص: ٤١١

(الوهم إلى الاثنتين بنى عليه و تشهد فى كل ركعه تبقى عليه) أى بعدها، أما على الثانيه فظاهر (١)، و أما على الثالثه فلجواز أن تكون رابعه، بأن تكون صلاته عند شكه ثلاثا، و على الرابعه ظاهر،(و سجد للسهو، و إن اعتدل الوهم تخير بين البناء على الأقل و التشهد فى كل ركعه، و بين البناء على الأ-كثر و الاحتياط). و هذا القول مع ندوره لم نقف على مستنده (و الشهره) بين الأصحاب فى أن حكم هذا الشك مع اعتدال وهمه البناء على الأكثر و الاحتياط المذكور (تدفعه).

و التحقيق أنه لا- نص من الجانبين على الخصوص، و العموم (٢) يدل على المشهور، و الشك بين الثلاث و الأربع منصوص (٣) و هو يناسبه (٤).

و اعلم أن هذه المسائل مع السابعه، خارجه عن موضوع الكتاب، لالتزامه فيه (٥) أن لا يذكر (٦) إلا المشهور بين الأصحاب، لأنها من شواذ الأقوال، و لكنه أعلم بما قال.

-بالحمد وحدها، و إن ذهب وهمك إلى الأقل فابن عليه، و تشهد فى كل ركعه ثم أسجد سجدتى السهو بعد التسليم، و إن اعتدل وهمك فأنت بالخيار، فإن شئت بنيت على الأقل و تشهدت فى كل ركعه، و إن شئت بنيت على الأكثر، و عملت ما وصفناه لك(١).

و فيه: مع الظن بالثالثه فيبنى عليها و يكمل صلاته و لا شىء عليه، و كذا مع الظن بالثانيه لما تقدم من حجه العمل بالظن فى عدد الركعات.

و مع الشك بين الا-ثنتين و الثلاث فلا- بد من البناء على الأكثر ثم يأتى بركعه منفصله احتياطا أو بركعتين جلوسا و قد تقدم الكلام فيه مفصلا، و خبر الفقه الرضوى لا يقاوم ما تقدم من الأخبار الداله على قول المشهور.

(١)لأنه التشهد الأوسط.

(٢)و هى موثقات عمار المتقدمه(٢).

(٣)قد تقدم ذكره فراجع.

(٤)لحفظ الركعتين الأوليين مع إمكان علاج الشك بالبناء على الأكثر مع ركعه منفصله.

(٥)أى لالتزام المصنف فى هذا الكتاب.

(٦)كما صرح بذلك فى آخر الكتاب.

ص:٤١٢



٢- (٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب الخلل في الصلاة حديث ١ و ٣ و ٤.

(السادسه. لا حكم للسهو مع الكثره) للنصّ الصحيح (١) الدال عليه معللاً بأنه إذا لم يلتفت تركه الشيطان فإنما يريد أن يطاع فإذا عصى لم يعد. و المرجع فى

(١) و هو جمله من الأخبار، منها: صحيح زراره و أبى بصير: (قلنا له: الرجل يشك كثيرا فى صلاته حتى لا يدرى كم صلى و لا ما بقى عليه؟ قال: يعيد.

قلنا: فإنه يكثر عليه ذلك كلما أعاد شك؟ قال: يمضى على شكه ثم قال: لا تعوّدوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاة فتطمعوه، فإن الشيطان خبيث معتاد لما عوّد، فليمض أحدكم فى الوهم و لا يكثرن نقض الصلاة، فإنه إذا فعل ذلك مرات لم يعد إليه الشك، قال زراره ثم قال: إنما يريد الخبيث أن يطاع فإذا عصى لم يعد إلى أحدكم(١).

و صحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام: (إذا كثر عليك السهو فامض على صلاتك فإنه يوشك أن يدعك، إنما هو من الشيطان)٢.

و هذه مطلقه تشمل فيما لو كان الشك فى الركعات أو الأفعال، و هى ظاهره فى البناء على وقوع المشكوك مع عدم ترتيب آثار الشك كالاحتياط و سجدتى السهو ففى موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فى الرجل يكثر عليه الوهم فى الصلاة فيشك فى الركوع فلا يدرى أركع أم لا، و يشك فى السجود فلا يدرى أسجد أم لا، فقال: لا يسجد و لا يركع و يمضى فى صلاته حتى يستيقن يقينا)٣. فما عن المحقق الثانى من التخيير بين البناء على الأقل و بين البناء على وقوع المشكوك ليس فى محله بل هو كالاتجاه فى مقابل النص.

و كذلك ما عن الشهيد من التخيير بين البناء على وقوع المشكوك و بين ترتيب آثار الشك نعم وقع الكلام فى تحديد الكثره. و المشهور على أن المرجع فيه العرف كما هو القاعده فى الألفاظ الواردة عن الشارع و ليس لها معنى شرعى فلا بد من حملها على المعنى العرفى.

و عن ابن حمزه و الشيخ فى المبسوط أن حده أن يسهو ثلاث مرات متواليات لصحيح محمد بن أبى عمير عن محمد بن أبى حمزه أن الصادق عليه السّلام قال: (إذا كان الرجل ممن يسهو فى كل ثلاث فهو ممن كثر عليه السهو)٤. و فيه: إنه ليس فى مقام تحديد معنى الكثره بل فى مقام بيان أن كثير الشك يصدق على من لم تسلم له ثلاث صلوات إلا و قد وقع فيها شك.

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الخلل فى الصلاة حديث ٢ و ١.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الخلل فى الصلاة حديث ٥.

٣- (( ٤ )) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الخلل فى الصلاة حديث ٧.

الكثرة إلى العرف و هي (١) تحصل بالتوالي ثلاثا (٢) و إن كان في فرائض. و المراد بالسهو ما يشمل الشك (٣)، فإنّ كلا منهما يطلق على الآخر، استعمالا شرعيا، أو تجوّزا لتقارب المعنيين، و معنى عدم الحكم معها (٤) عدم الالتفات إلى ما شك فيه من فعل، أو ركعه، بل يبنى على وقوعه و إن كان في محله حتى لو فعله بطلت (٥).

نعم لو كان المتروك (٦) ركنا لم تؤثر الكثرة في عدم البطلان، كما أنه لو ذكر

و عن الحلّي أن حده أن يشك في الفريضة الواحدة ثلاث مرات أو في أكثر الخمس و ليس له مستند ظاهر إلا أن يكون في مقام تحديد المعنى العرفي لكثير الشك.

(١) أي الكثرة.

(٢) كما في خبر ابن أبي عمير المتقدم.

(٣) اعلم أنه وقع الخلاف بينهم في أن لفظ السهو الوارد في الأخبار المتقدمة هل يختص بالشك كما نسب إلى الأكثر أو يشمل النسيان أيضا كما ذهب إليه الشهيد الثاني و صاحب الحدائق و جماعه بل نسب إلى المشهور تمسكا بالمعنى اللغوي له.

و فيه: إن ملاحظه مجموع الأخبار مع قرائنها كاشف عن أن المراد بالسهو الوارد فيها هو خصوص الشك لا الأعم منه و من النسيان بالإضافة إلى أنه على القول بالتعميم فقد التزم مناصروه بأنه لو تذكر فيما بعد قبل فوات المحل فيجب تداركه و بعد فوات المحل فإن كان ركنا بطلت الصلاة و إن لم يكن ركنا و أمكن قضاؤه كالسجده و التشهد فيجب قضاؤه و معه لا معنى لرفع حكم السهو عن كثير السهو حينئذ إلا ما يجب للسهو من سجود، و من ذهب للتعميم التزم بأن المراد من نفي حكم السهو عن كثير السهو هو سقوط سجود السهو عنه، مع أنك ترى أن هذا المعنى بعيد جدا عن مداليل ألفاظ أخبار كثره السهو و هذا كاشف عن أن المراد من السهو منها هو خصوص الشك.

(٤) مع كثره الشك و السهو.

(٥) أي حتى لو فعل المشكوك فيه بطلت الصلاة، لوجوب المضى بالصلاة للأخبار المتقدمة فالإتيان بالمشكوك حينئذ إتيان بشيء زائد بعنوان أنه جزء من الصلاة و الزيادة العمديه في الصلاة مبطله بلا فرق بين كون الزائد ركنا و غيره.

(٦) إذا وجب عليه عدم الاعتناء بشكه و وجب البناء على وقوع المشكوك فتاره يكثر شكه في ركن و أخرى في غيره، فإذا بنى على وقوع الركن كما هو فرضه ثم تبين عدمه واقعا و لم يمكن تداركه بطلت الصلاة لأن الأمر بالبناء على وقوع المشكوك حكم ظاهري يقتضى الإجزاء ما لم يتبين خلاف الواقع فإن تبين فتجب مطابقه الواقع حينئذ.

ترك الفعل في محله، استدركه و بينى على الأ-كثر (١) في الركعات ما لم يستلزم الزيادة (٢) على المطلوب منها فيبنى على المصحح، و سقوط سجود السهو (٣) لو فعل ما يوجبها بعدها (٤)، أو ترك (٥) و إن وجب تلافي المتروك بعد الصلاة تلافيا من غير سجود. و يتحقق الكثرة (٦) في الصلاة الواحدة بتخلل الذكر (٧)، لا بالسهو

و إذا بنى على وقوع غير الركن ثم تبين خلافه فإن كان محله باقيا فيجب تداركه و إلا فلا، و تصح صلاته لحديث لا تعاد (١) إلا في الأجزاء التي يجب قضاؤها كالسجده الواحدة و التشهد فيقضيها بعد الصلاة.

(١) و المعنى أن كثير الشك إذا شك في عدد الركعات فيجب البناء على وقوع المشكوك ما دام البناء المذكور لا يوجب بطلان الصلاة كما لو شك بين الثلاث و الأربع فيبنى على الأربع.

نعم إذا كان البناء المذكور يوجب بطلان الصلاة كما لو شك بين الأربع و الخمس فيجب البناء على عدم وقوع المشكوك لأنه هو الذي يوجب صحه الصلاة.

(٢) أى ما لم يستلزم البناء على الأ-كثر الزيادة على المطلوب من الصلاة و إلا- فيبنى حينئذ على الأقل أى على عدم وقوع المشكوك الزائد.

(٣) عطف على قوله: «عدم الالتفات» و المعنى بناء على شمول السهو للشك و النسيان كما هو مبنى الشارح: و معنى عدم الحكم مع كثره السهو هو عدم الاعتناء بالمشكوك بالبناء على وقوعه هذا في الشك، و عدم سجود السهو هذا فيمن كثر سهوه و نسيانه و مثاله: ما لو تكرر النسيان في الصلاة الواحدة أو في ثلاث فرائض فالنسيان الرابع لا يجب له سجود السهو و قد عرفت ضعف شمول السهو هنا للنسيان.

(٤) بعد الكثرة.

(٥) عطف على قوله: «لو فعل»: و المعنى إذا تكرر النسيان ثلاثا و تحققت الكثرة فلو نسي و أتى بفعل يوجب سجود السهو كالتكلم الزائد، أو نسي و ترك جزءا فلا تجب سجود السهو لرفع حكم السهو عن كثير السهو.

نعم إذا ترك الجزء ثم تذكره فإن كان قبل تجاوز المحل فيجب تداركه و إن كان بعده فإن كان ركنا بطلت الصلاة لنقصان الركن سهوا، و إن لم يكن و أمكن قضاؤه كالسجده و التشهد فيجب و إلا فلا.

(٦) أى كثره السهو بمعنى النسيان.

(٧) لأن السهو المستمر و لو عن أفعال متعددة من دون تخلل الذكر له يسمى سهوا واحدا عند العرف.

ص: ٤١٥

عن أفعال متعددة مع استمرار الغفلة، و متى ثبتت بالثلاث سقط الحكم (١) في الرابع، و يستمر (٢) إلى أن تخلو من السهو و الشك فرائض يتحقق فيها الوصف (٣)، فيتعلق به حكم السهو الطارئ و هكذا.

(و لا للسهو في السهو) (٤)...

(١) و الحكم هنا سجود السهو.

(٢) أى سقوط حكم السهو.

(٣) و الوصف هو الكثرة و المعنى حتى تتحقق للمصلى ثلاث فرائض لا سهو فيها فيرتفع عنه عنوان كثير الشك و السهو، لأن الانقضاء كالتلبس فكما أن التلبس بحاجة إلى شك في ثلاث فرائض متواليات فكذلك الانقضاء بحاجة إلى مضي ثلاث فرائض لا شك فيها، و الأولى الرجوع في تحديد الانقضاء إلى العرف.

(٤) اشتهر في ألسنة الفقهاء حتى نسب إلى جميعهم أنه لا سهو في السهو و الأصل فيه صحيح حفص البخري عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث: (ليس على السهو سهو، و لا على الإعادة إعادته) (١) و مرسل يونس عن أبي عبد الله عليه السلام: (لا سهو في سهو) ٢

و قد روى الصدوق بإسناده عن إبراهيم بن هاشم في نوادره أنه سئل أبو عبد الله عليه السلام: (عن إمام يصلى بأربع نفر أو بخمس، فيسبح اثنان على أنهم صلوا ثلاثاً، و يسبح ثلاثة على أنهم صلوا أربعاً، يقول هؤلاء: قوموا، و يقول هؤلاء: اقعدوا، و الإمام مائل مع أحدهما أو معتدل الوهم فما يجب عليهم؟

قال: ليس على الإمام سهو إذا حفظ عليه من خلفه سهوه باتفاق منهم، و ليس على من خلف الإمام سهو إذا لم يسه الإمام و لا سهو في سهو) (٢) الخبر. و الظاهر من لفظ السهو بملاحظته قرائن الخبر الأخير أن المراد به الشك في عدد الركعات و يكون المعنى لا أثر للشك فيما إذا وقع في صلاة الاحتياط، و هذا ما ذهب إليه العلامة في المنتهى حيث قال: «لا حكم للسهو في الاحتياط الذي يوجبه السهو كمن شك بين الاثنتين و الأربع فإنه يصلى ركعتين احتياطاً على ما يأتي، فلو سها فيهما و لم يدر صلى واحده أو اثنتين لم يلتفت إلى ذلك».

و لكن نفس العبارة أعنى. لا سهو في سهو. تحتل عدده معان، فيحتمل أن يكون المراد بالسهو هو النسيان كما هو المعنى المتعارف له و يمكن أن يراد به الشك و يمكن أن يراد-

ص: ٤١٦

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب الخلل في الصلاة حديث ١ و ٢.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب الخلل في الصلاة حديث ٨.

أى فى موجبه (١) من صلاه و سجود، كنسيان ذكر، أو قراءه، فإنه لا سجود عليه. نعم لو كان (٢) مما يتلافى تلافاه من غير سجود. و يمكن أن يريد بالسهو فى كلّ منهما (٣) الشك، أو ما يشمله (٤) على وجه الاشتراك، و لو بين حقيقه الشىء و مجازه، فإن حكمه هنا صحيح (٥)، فإن استعمل (٦) فى الأول (٧) فالمراد به الشك

-به مطلق المعنى الشامل لهما، و يمكن أن يراد من السهو الأول بعض هذه المعانى و من الآخر بعض آخر فالمجموع تسع صور. ثم على التقادير كلها يمكن أن يراد من السهو الثانى نفسه و يمكن أن يراد منه ما يوجه السهو من صلاه احتياط و سجدتى السهو و أما السهو الأول المنفى فالمراد به أثره لأن نفى حقيقته غير مستقيم، فتكون الصور ثمانى عشره صوره لكن عرفت أن المراد من هذه الجملة الوارده فى النصوص و الأخبار أنه لا حكم للشك فيما يوجه الشك من صلاه الاحتياط و عليه فلو شك فى عدد ركعات صلاه الاحتياط فيبنى على الأكثر لعدم الاعتناء بشكه بالبناء على وقوعه إذا كان البناء المذكور غير مبطل و إلا فوجب البناء على الأقل و هذا هو المنسوب إلى المشهور.

و عن الأردبيلى الميل إلى البناء على الأقل و عن المجلسى تقويته و لكن لم يطلع على أحد من الأصحاب قال به كما نقل عنه.

هذا و الأصحاب قد اختلفوا فى معنى هذه الجملة فعن بعضهم كالعلامه فى المنتهى ما سمعت، و عن بعض آخر أن المراد من سها فلم يدر سها أو لا فلا يعتد به، و عن ثالث أن المراد من سها فى سجدتى السهو أو صلاه الاحتياط بحيث نسي الذكر أو الطمأنينه مما لا يتلافى، و كذا لو سها عن تسييح السجده المنسيه أو عن السجود على بعض الأعضاء عدا الجبهه فى صلاه الاحتياط و سجدتى السهو أو فى السجده المنسيه فلا يجب فيه سجود السهو بحمل العبارة على معنى من نسي فى موجبات النسيان و الشك فلا حكم له، و غير ذلك من الأقوال التى لا شاهد عليها من النصوص.

(١) أى ما يوجه السهو من صلاه احتياط و سجدتى السهو.

(٢) أى المنسى مما يمكن تلافيه لعدم تجاوز المحل.

(٣) أى فى السهو الأول و الثانى من قوله: «و لا للسهو فى سهو».

(٤) أى يشمل الشك و النسيان على نحو الاشتراك.

(٥) أى فإن حكم الشك بنفى الحكم هنا فى التقادير الثلاثه صحيح.

(٦) ضمير الفاعل راجع إلى السهو بمعنى الشك.

(٧) أى فى السهو الأول و علق الشارح بقوله هنا: «أى فى السهو الأول و ليس المراد أنه لو -

فى موجب السهو (١) من فعل (٢)، أو عدد، كركعتى الاحتياط فإنه يبنى على وقوعه، إلا أن يستلزم الزيادة (٣) كما مرّ، أو فى الثانى (٤) فالمراد به موجب الشك كما مرّ، و إن استعمل (٥) فيهما فالمراد به الشك فى موجب الشك (٦)، و قد ذكر أيضا، أو الشك فى حصوله (٧)، و على كل حال لا التفات (٨)، و إن كان إطلاق اللفظ على جميع ذلك يحتاج إلى تكلف، (و لا لسهو الإمام) (٩) أى شكّه و هو قرينه

-استعمل السهو فى المعنى الأول أى الشك و إن كان ظاهر العبارة يعطى هذا.

(١) قد استعمل لفظ السهو الثانى فى موجب لأن استعماله فى نفس السهو لا معنى له كما تقدم.

(٢) كالتشهد و الذكر و القراءه فى صلاه الاحتياط.

(٣) فيبنى حينئذ على الأقل.

(٤) أى و إن استعمل السهو بمعنى الشك فى السهو الثانى فيكون السهو بمعنى الشك فى السهو الأول قد استعمل بنفس الشك لا بموجبه.

(٥) أى استعمل السهو بمعنى الشك فى السهوين الأول و الثانى.

(٦) لتعين السهو الثانى فى موجب لا فى نفسه.

(٧) أى حصول السهو و المعنى أنه لا شك فى حصول السهو بحيث شك أنه هل صدر منه سهو أو لا فلا يعتنى كما نسب إلى البعض على ما تقدم.

(٨) فى جميع الصور، و فيه إن المتيقن أنه لا شك فى موجب الشك فى صلاه الاحتياط، و الباقي من الصور لا دليل عليه.

(٩) لا شك للإمام مع حفظ المأموم و كذا العكس بلا خلاف فيه و يدل عليه جملة من النصوص، منها: صحيح حفص عن أبى عبد الله عليه السلام: (ليس على الإمام سهو و لا على من خلف الإمام سهو) (١).

و خبر إبراهيم بن هاشم عن أبى عبد الله عليه السلام: (ليس على الإمام سهو إذا حفظ عليه من خلفه سهوه باتفاق منهم و ليس على من خلف الإمام سهو إذا لم يسهه الإمام) ٢.

و صحيح على بن جعفر عن أخيه عليهما السلام: (سألته عن الرجل يصلى خلف الإمام لا يدرى كم صلى هل عليه سهو؟ قال: لا) ٣.

بلا فرق فى المأموم بين الذكر و الأنثى و لا بين العدل و الفاسق و لا بين المتحد و المتعدد للإطلاق، نعم لا يتعدى الحكم إلى غير المأموم إلا أن يفيد قوله الظن فيرجع إليه لذلك -

---

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب الخلل فى الصلاة حديث ٣ و ٨ و ١.



لما تقدم (١) (مع حفظ المأموم و بالعكس) فإن الشاك من كل منهما يرجع إلى حفظ الآخر و لو بالظن، و كذا يرجع الظان إلى المتيقن، و لو اتفقا على الظن و اختلف محلّه تعيّن الانفراد (٢). و يكفي في رجوعه (٣) تنبيهه بتسييح، و نحوه.

و لا يشترط عداله المأموم، و لا يتعدى إلى غيره (٤) و إن كان عدلا. نعم لو أفاده (٥) الظن رجع إليه لذلك، لا لكونه مخبرا. و لو اشتركا في الشكّ و اتحد لزمهما حكمه و إن اختلفا رجعا إلى ما اتفقا عليه، و تركا ما انفرد كلّ به، فإن لم يجمعهما رابطته تعيّن الانفراد (٦)، كما لو شكّ أحدهما بين الاثنين و الثلاث، و الآخر بين الأربع و الخمس. و لو تعدد المأمومون و اختلفوا مع الإمام، فالحكم كأول في رجوع الجميع إلى رابطته، و الانفراد بدونها، و لو اشترك بين الإمام و بعض المأمومين رجع الإمام إلى الذاکر منهم (٧) و إن اتحد، و باقى المأمومين إلى الإمام (٨)، و لو استعمل السهو في معناه (٩) أمكن في العكس لا الطرد (١٠). بناء

لأن الظن في الركعات و الأفعال بحكم اليقين، و كما يرجع الشاك من الإمام و المأموم إلى المتيقن كذا يرجع الظان إلى المتيقن و الشاك إلى الظان للإطلاق أيضا، ثم للإطلاق لا فرق بين كون شك أحدهما في الركعات أو الأفعال فيرجع إلى الآخر مع حفظه.

(١) من أن المراد في السهو هو الشكّ.

(٢) لظن كل منهما بخطأ الآخر و معه لا مجال للرجوع إليه.

(٣) أى في إرجاع الساهى منهما تنبيهه من الآخر بتسييح و غيره.

(٤) إلى غير المأموم.

(٥) أى لو أفاد غير المأموم الساهى منهم الظن فيرجع إليه لحجبه الظن في الركعات و الأفعال لأنه بحكم اليقين.

(٦) لما تقدم من علم كل منهما بخطأ الآخر و معه لا مجال للرجوع إليه.

(٧) أى من المأمومين من باب لا سهو على الإمام إذا حفظ المأموم.

(٨) من باب لا سهو على المأموم مع حفظ الإمام.

(٩) أى النسيان.

(١٠) علّق الشارح بقوله: «المراد بالطرد أنه لا حكم لسهو الإمام مع حفظ المأموم و لا شك أنه ليس بصحيح، نعم العكس و هو أنه لا حكم لسهو المأموم مع حفظ الإمام صحيح».

هذا و اعلم أن النسيان إما أن يصدر من الإمام و إما من المأموم و إما من كليهما فإن صدر -



على ما اختاره جماعه منهم المصنف فى الذكرى، من أنه لا حكم لسهو المأموم مع

من الإمام فىجب عليه تداركه مع بقاء المحل و قضاؤه بعد تجاوز المحل إذا كان مما يتلافى لإطلاق أدله التدارك و لا يجب على المأموم تداركه لعدم تركه بحسب الفرض.

و لكن يجب على الإمام سجدة السهو لتحقق السبب فهل يجب على المأموم أيضا أن يسجد للسهو متابعه فعن الشيخ فى المبسوط و ابن حمزه و ابن إدريس نعم يجب سجود السهو على المأموم متابعه و إن لم يفعل موجب و المشهور على العدم للأصل من عدم الوجوب على المأموم مع عدم صدور سببه منه.

و مستند الشيخ و من تابعه موثق عمار: (سألته عن الرجل يدخل مع الإمام و قد سبقه الإمام بركعه أو أكثر فسها الإمام كيف يصنع الرجل؟ فقال: إذا سلم الإمام فسجد سجدة السهو فلا يسجد الرجل الذى دخل معه، و إذا قام و بنى على صلاته و أتمها و سلم و سجد الرجل سجدة السهو(1) و هو معرض عنه لموافقته لمذهب فقهاء الجمهور كافه كما عن المنتهى. و هذا معنى عدم صحه لا سهو على الإمام مع حفظ المأموم و هو معنى عدم صحه الطرد فى كلام الشارح.

و إن صدر النسيان من المأموم فلا إشكال و لا خلاف فى أن المأموم يجب عليه تداركه لعموم أدله التدارك و لكن هل يجب على المأموم سجدة السهو أو لا؟ مع الاتفاق على عدم وجوب سجود السهو على الإمام لعدم صدور سببه منه.

ذهب الشيخ فى الخلاف و المبسوط إلى عدم وجوب سجود السهو على المأموم، و اختاره المرتضى و نقله عن جميع الفقهاء إلا مكحول و وافقهما الشهيد فى الذكرى، و المشهور على الوجوب لتحقق سببه من المأموم و لصحيح عبد الرحمن بن الحجاج: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتكلم ناسيا فى الصلاة يقول: أقيموا صفوفكم، قال: يتم صلاته ثم يسجد سجدة(2) و الظاهر أن الرجل مأموم، و خبر منهال القصاب عن أبى عبد الله عليه السلام: (أسهو فى الصلاة و أنا خلف الإمام؟ فقال عليه السلام: إذا سلم فاسجد سجدة(3) و لا تهب).

و مستند الشيخ و من تابعه موثق عمار: (سألته عن رجل سها خلف الإمام بعد ما افتتح الصلاة فلم يقل شيئا و لم يكبر و لم يسبح و لم يتشهد حتى يسلم، فقال: جازت صلاته و ليس عليه إذا سها خلف الإمام سجدة السهو، لأن الإمام ضامن لصلاة من خلفه(4) و خبر محمد بن سهل-

ص: ٤٢٠

١- (١) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب الخلل فى الصلاة حديث ٧.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الخلل فى الصلاة حديث ١.

٣- (( ٣ و ٤) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب الخلل فى الصلاة حديث ٦ و ٥.

سلامه الإمام عنه، فلا يجب عليه سجود السهو لو فعل ما يوجب له لو كان منفردا.

نعم لو ترك ما يتلافى مع السجود (١) سقط السجود خاصة (٢) و لو كان الساهى الإمام فلا ريب فى الوجوب عليه (٣) إنما الخلاف فى وجوب متابعه المأموم له و إن كان أحوط.

### السابعه. أوجب ابنا بابويه سجدة السهو على من شك بين الثلاث و الأربع و ظن الأكثر

(السابعه. أوجب ابنا بابويه) على و ابنه محمد الصدوقان (رحمهما الله سجدة السهو على من شك بين الثلاث و الأربع و ظن الأكثر) (٤) و لا نصّ عليهما فى هذا

عن الرضا عليه السلام: (الإمام يحمل أوهام من خلفه إلا تكبيره الافتتاح) (١).

وفيه: إنها معارضة بنصوص أقوى، منها: صحيح معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام: (أ يضمن الإمام صلاه الفريضة فإن هؤلاء يزعمون أنه يضمن؟ فقال: لا يضمن أى شىء يضمن إلا أن يصلى بهم جنبا أو على غير طهر) (٢) و قد فسر الضمان بالقراءة فقط كما فى موثق سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام: (سأله رجل عن القراءة خلف الإمام، فقال عليه السلام: لا، إن الإمام ضامن القراءة، و ليس يضمن الإمام صلاه الذين خلفه، إنما يضمن القراءة) (٣) و عليه يحمل إطلاق خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: (أ يضمن الإمام الصلاه؟ فقال: لا ليس بضامن) (٤).

نعم على قول الشيخ و من تابعه يصدق لا سهو لمأموم مع حفظ الإمام، و هذا هو معنى صحه العكس فى كلام الشارح.

(١) سجود السهو.

(٢) لأنه يجب عليه التدارك لعموم أو إطلاق أدلته.

(٣) أى فى وجوب سجود السهو عليه.

(٤) أوجب الصدوقان ذلك لخبر الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا كنت لا تدري ثلاثا صليت أم أربعا و لم يذهب وهمك إلى شىء فسلم ثم صل ركعتين و أنت جالس تقرأ فيهما بأم الكتاب، و إن ذهب وهمك إلى الثلاث فقم و صل الركعه الرابعه و لا تسجد سجدة السهو) (٤).

ص: ٤٢١

١- (١) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب الخلل فى الصلاه حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب صلاه الجماعة حديث ٦.

٣- (( ٣ و ٤ ) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب صلاه الجماعة حديث ٣ و ٢.



الشك بخصوصه، و أخبار الاحتياط خاليه منهما، و الأصل يقتضى العدم،(و فى روايه إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام: «إذا ذهب وهمك إلى التمام أبدا فى كلّ صلاه فاسجد سجدتى السهو»)، فتصلح دليلا لهما، لتضمنها مطلوبهما (و حملت هذه) الروايه (على الندب).

و فيه نظر. لأن الأمر حقيقه فى الوجوب، و غيرها من الأخبار لم يتعرض لنفى السجود، فلا- منافاه بينهما (١) إذا اشتملت على زياده، مع أنها غير منافيه لجبر الصلاه، لاحتمال النقص، فإن الظن بالتمام (٢) لا- يمنع النقص بخلاف ظن النقصان فإن الحكم بالإكمال (٣) جائز. نعم يمكن ردها من حيث السند (٤)

و- خبر إسحاق بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: (إذا ذهب وهمك إلى التمام أبدا فى كل صلاه فاسجد سجدتين بعد الفراغ، أفهمت؟ قلت: نعم) (١).

و الأول معارض بالنصوص الكثيره التى تقدم بعضها و الداله على العمل بالظن و لا شىء عليه، و الثانى محمول على الندب إن لم يكن مثل الأول لأنه معارض بتلك النصوص فلا يمكن الاعتماد عليه.

(١) بل المنافاه حاصله لأن الأخبار الداله على العمل بالظن و اردته فى مقام البيان فلو كان عليه سجود لوجب ذكره فمع عدم الذكر يستكشف عدم الوجوب فلذا كان الخبر المذكور معارضا لها و الترجيح لها.

(٢) تعليل لاحتمال النقص و معناه: إن الظن بالأربع لا يمنع احتمال النقص و إلا لكان قطعاً.

و فيه: إن النقص المحتمل هو نقصان ركعه و هذا لا يوجب سجدتى السهو بل يوجب على فرض معالجته ركعه منفصله.

(٣) على فرض ظن النقصان، من دون حاجه لسجدتى السهو لأنه يكون قد أتى بتمام الركعات جزماً بخلاف الإكمال على ظن التمام فلا جزم بالإتيان بتمام الركعات بل احتمال النقص باق و لذا وجب سجدتا السهو.

(٤) لأن إسحاق بن عمار فطحي لكنه ثقّه، و فى السند الطيالسى و هو لم يمدح و لم يذم، و فى السند أيضا المعاذى و هو ضعيف.

ص: ٤٢٢

(الفصل الثامن. فى القضاء)

### فى موارد وجوب القضاء

(يجب قضاء الفرائض اليوميه مع الفوات (١)، حال البلوغ (٢)، و العقل و الخلو عن الحيض، و النفاس (٣)، و الكفر الأصلى) (٤) احترز به عن العارضى بالارتداد فإنه لا يسقطه (٥) كما سيأتى، و خرج بالعقل المجنون فلا قضاء عليه، إلا أن يكون سببه بفعله (٦)...

(١) سواء كان عمدا أو سهوا أو جهلا- بلا خلاف فيه و يقتضيه إطلاق أدله وجوب القضاء كصحيح زراره و الفضيل عن أبى جعفر عليه السلام: (متى استيقنت أو شككت فى وقت فريضه أنك لم تصلها أو فى وقت فوتها أنك لم تصلها صليتها، و إن شككت بعد ما خرج وقت الفوت و قد دخل حائل فلا إعادته عليك من شك حتى تستيقن، و إن استيقنت فعليك أن تصلها فى أى حاله كنت) (١). و صحيحه الآخر عن أبى جعفر عليه السلام:

(سئل عن رجل صلى بغير طهور، أو نسى صلوات لم يصلها أو نام عنها فقال عليه السلام:

يقضيها إذا ذكرها فى أى ساعه ذكرها من ليل أو نهار) (٢).

و كذا لو فاتته بسبب النوم لصريح صحيح زراره الأخير و إطلاق غيره.

(٢) فما فاتته حال الصغر لا يجب قضاؤه بعد البلوغ بالاتفاق و كذا ما فاتته حال الجنون لا يجب قضاؤه بعد الإفاقه و استدله بحديث رفع القلم: (إن القلم يرفع عن ثلاثه: عن الصبى حتى يحتلم و عن المجنون حتى يفيق و عن النائم حتى يستيقظ) (٣) بدعوى عدم وجوب الأداء عليه فيتبعه عدم وجوب القضاء لعدم تحقق الفوت، نعم وجب القضاء على النائم بعد الاستيقاظ لدليل خارجى و قد تقدم.

(٣) تقدم الكلام فيه و فى الحيض فى بابهما.

(٤) فما فاتته حال الكفر الأصلى لا يجب قضاؤه بعد إسلامه بالاتفاق بل هو من الضروريات للنبوى المشهور: (الإسلام يجب ما قبله) (٤)، و هو مختص بالكفر الأصلى، فما فاتته حال رده مندرج تحت عموم ما دل على وجوب القضاء.

(٥) أى إن الارتداد لا يسقط القضاء.

(٦) أى سبب ذهاب العقل بفعله.

- ١- (١) الوسائل الباب - ٦٠ - من أبواب المواقيت حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب قضاء الصلوات حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب مقدمه العبادات حديث ١٠.
- ٤- (٤) كنز العمال ج ١ ص ١٧ حديث ٢٤٣.



كالسكران (١) مع القصد و الاختيار، و عدم الحاجه (٢). و ربما دخل فيه (٣) المغمى عليه فإن الأشهر عدم القضاء عليه (٤)، و إن كان بتناول الغذاء المؤدى إليه، مع

(١) لعموم ما دل على وجوب القضاء.

(٢) بل حتى مع الضروره و الإكراه.

(٣) فى المجنون.

(٤) لجملة من الأخبار، منها: صحيح أيوب بن نوح: (كتبت إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام أسأله عن المغمى عليه يوما أو أكثر هل يقضى ما فاته من الصلاة أم لا؟ فكتب عليه السلام: لا يقضى الصوم و لا يقضى الصلاة) (١).

و خبر موسى بن بكر: (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يغمى عليه يوما أو يومين أو الثلاثة أو الأربعة أو أكثر من ذلك، كم يقضى من صلاته؟ قال: ألا أخبرك بما يجمع لك هذه الأشياء؟ كلما غلب الله عليه من أمر فالله أعذر لبعده) ٢.

و زاد فيه غيره: (إن أبا عبد الله عليه السلام قال: هذا من الأبواب التى يفتح كل باب منها ألف باب) (٢).

و خبر حفص البخترى عن أبي عبد الله عليه السلام: (سمعتة يقول فى المغمى عليه: ما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر) ٤.

و فى قبال هذه الطائفة أخبار تدل على وجوب القضاء كصحيح رفاعه عن أبي عبد الله عليه السلام: (سألته عن المغمى عليه شهرا ما يقضى من الصلاة؟ قال: يقضيها كلها، إن أمر الصلاة شديد) (٣) و عن الصدوق فى المقنع العمل بها، و لكن الجمع العرفى حملها على الاستحباب و يدل عليه خبر أبي كهمس: (سمعت أبا عبد الله عليه السلام و قد سئل عن المغمى عليه أ يقضى ما تركه من الصلاة؟ فقال: أما أنا و ولدى و أهلى فنفعل ذلك) (٤).

و خبر منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام: (سأله عن المغمى عليه شهرا أو أربعين ليله فقال: إن شئت أخبرتك بما أمر به نفسى و ولدى أن تقضى كلما فاتك) ٧.

و أدله عدم وجوب القضاء على المغمى ظاهره فى كونه معذورا بالإغماء، فلو كان إغماؤه باختياره فيجب عليه القضاء حينئذ لعدم العذر فيندرج تحت إطلاق ما دل على وجوب-

ص: ٤٢٤

١- ( ( ١ و ٢ ) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب قضاء الصلوات حديث ٢ و ٨.

٢- ( ( ٣ و ٤ ) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب قضاء الصلوات حديث ٩ و ١٣.

٣- ( ( ٥ ) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب قضاء الصلوات حديث ٤.

٤- ( ( ٦ و ٧ ) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب قضاء الصلوات حديث ١٢ و ١٣.

الجهل بحاله (١)، أو الإكراه عليه، أو الحاجة إليه كما قيده به (٢) المصنف في الذكرى، بخلاف الحائض، و النفساء، فإنهما لا تقضيان مطلقا، و إن كان السبب من قبلهما (٣). و الفرق أنه فيهما (٤) عزيمة (٥)، و في غيرهما رخصه (٦)، و هي لا تناط بالمعصية (٧). و المراد بالكفر الأصلي هنا (٨) ما خرج عن فرق المسلمين منه (٩)، فالمسلم (١٠) يقضى ما تركه و إن حكم بكفره كالناصبى و إن استبصر، و كذا ما صلاّه فاسدا عنده (١١).

القضاء، و هذا ما ذهب إليه الشهيد في الذكرى و نسبه إلى الأصحاب.

(١) بحال الغداء.

(٢) أى كما قيد المغمى بما ذكر ليكون معذورا.

(٣) أى سبب الحيض و النفاس لإطلاق أدله نفى القضاء عنهما.

(٤) أن السقوط فى الحائض و النفساء.

(٥) و إذا تحرم عليهما العباده كما تقدم الكلام فى باب الحيض.

(٦) و لذا استحب القضاء للمغمى عليه.

(٧) أى و الرخصه لا تناط بالمعصيه على تقدير مخالفتها.

(٨) أى الموجب لعدم القضاء هو الكفر الأصلي لصريح حديث الجبّ المتقدم، فيبقى غيره و هو المرتد و من حكم بكفره من المسلمين كالناصبى و إن تشهد مندرج تحت عموم أدله وجوب القضاء.

(٩) أى من الكفر.

(١٠) و إن كان مخالفا.

(١١) المخالف إذا صلى صلاه فاسده على مذهبه بحيث يجب قضاؤها لو بقى على اعتقاده، فيجب عليه القضاء لو استبصر و إن كانت صلاته التى صلاها موافقه لمذهبنا لتحقق عنوان الفوت فى حقه، فيندرج تحت عموم من فاتته فريضه فليقضها.

نعم لو أتى بالواجب بما يوافق مذهبه لا يجب القضاء لو استبصر لصحيح العجلي عن أبى عبد الله عليه السلام: (كل عمل عمله و هو فى حال نصبه و ضلالته ثم منّ الله تعالى عليه و عزّفه الولايه فيانه يؤجر عليه إلا- الزكاه فإنه يعيدها، لأنه وضعها فى غير مواضعها لأنها لأهل الولايه، و أما الصلاه و الحج و الصيام فليس عليه قضاء) (١).

١- (١) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب مقدمه العبادات حديث ١.

(و ىراعى فىه) أى فى القضاء (الترتيب (١) بحسب الفوات) فىقَدَم الأول منه،

(١) ىجب الترتيب فى الفوات الیومیة على المشهور شهره عظیمه كادت تكون إجماعا و یدل علیه من النصوص، منها: صحیح زرارہ عن أبى جعفر علیه السّلام: (إذا نسیت صلاه أو صلّیتها بغير وضوء و كان علیك قضاء صلوات فابدأ بأولاهن فأذن لها و أقم ثم صلها، ثم صل ما بعدها بإقامه إقامه لكل صلاه. إلى أن قال: و إن كانت المغرب و العشاء قد فاتتك جميعا، فابدأ بهما قبل أن تصلی الغداه أبدأ بالمغرب ثم العشاء) (١) و ما فى المعبر عن جمیل عن أبى عبد الله علیه السّلام: (قلت: تفوت الرجل الأولى و العصر و المغرب و ىذكر بعد العشاء، قال علیه السّلام: ىبدأ بالوقت الذى هو فىه فإنه لا یأمن من الموت، فىكون قد ترك الفریضه فى وقت قد دخل، ثم یقضی ما فاته الأول فالأول) (٢) و خبر ابن مسلم عن أبى عبد الله علیه السّلام: (عن رجل صلی الصلوات و هو جنب الیوم و الیومین و الثلاثة ثم ذكر بعد ذلك، قال: یتطهر و یؤذن و ىقیم فى أولاهن، ثم ىصلی و ىقیم بعد ذلك فى كل صلاه فىصلی بغير أذان حتى یقضی صلاته) (٣).

و قد استشكل بالاستدلال بأن المراد من أولاهن هى الأولى فى الشروع لا الأولى فى الفوات بمعنى لو أراد أن یقضی فىکیفه أذان عند الإتيان بأول صلاه ثم ىكتفى بإقامه لكل صلاه بعدها من دون التعرض إلى کیفیه القضاء على نحو ما فات أو لا.

و فىه: إنه مخالف لصریح خبر جمیل المتقدم: (ثم یقضی ما فاته الأول) فالأول و الإشكال فىه بضعف السند مردود لانجباره بعمل الأصحاب.

نعم اتفق الجميع على وجوب الترتيب بين الظهرين و العشاءين لأن الترتيب بينها شرط فى صحه الثانيه بالنسبه إلى الأداء فكذا بالنسبه للقضاء فضلا عن جمله من الأخبار، منها: صحیح ابن مسكان عن أبى عبد الله علیه السّلام: (إن نام رجل أو نسی أن ىصلی المغرب و العشاء الآخرة، فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما ىصلیهما كليهما فليصلهما، و إن خاف أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخرة، و إن استيقظ بعد الفجر فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء الآخرة قبل طلوع الشمس) (٤).

نعم قد استدل على الترتيب مطلقا بالنبوى المشهور: (من فاتته فريضة فليقضها كما فاتته) -

ص: ٤٢٤

١- (١) الوسائل الباب - ٦٣ - من أبواب المواقيت حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٦٢ - من أبواب المواقيت حديث ٦.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب قضاء الصلوات حديث ٣.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٦٢ - من أبواب المواقيت حديث ٤.

فالأول مع العلم (١). هذا في اليوميه، أما غيرها ففي ترتيبه (٢)، في نفسه (٣) و على اليوميه (٤)، و هي عليه قولان (٥)، و مال في الذكري إلى الترتيب و استترب في البيان عدمه و هو أقرب (و لا يجب الترتيب بينه (٦)، و بين الحاضره) (٧) فيجوز

و هو غير موجود في كتب الأحاديث كما عن غير واحد من الأصحاب و إن أورده الأحسائي في كتابه الغوالي في موردين (١)، نعم في صحيح زراره: (قلت له: رجل فاتته صلاه من صلاه المسافر فذكرها في الحضر، قال: يقضى ما فاتته كما فاتته، إن كانت صلاه السفر أداها في الحضر مثلها، و إن كانت صلاه الحضر فليقض في السفر صلاه الحضر كما فاتته) (٢) فقولته عليه السلام: (يقضى ما فاتته كما فاتته) ناظر إلى الكميته من ثنائيه أو رباعيه لا إلى الكيفيه فلعل النبوي مثله.

(١) أما مع الجهل فسيأتى الكلام فيه.

(٢) أى ترتب غير اليوميه. كالكسوف و الخسوف.

(٣) فيقضى السابق منه أولاً ثم اللاحق.

(٤) فلو كان غير اليوميه قد فاتته أولاً ثم اليوميه فيقضيه كما فاتته، و كذا العكس.

(٥) القول بعدم الترتيب هو المشهور شهره عظيمه إذ لا دليل على الترتيب إلا ما سمعت من الأخبار و هي مختصه باليوميه، فالترتيب في غيرها مندرج تحت أصل البراءه، و حكى الترتيب بين اليوميه و غيرها و بين غير اليوميه في نفسه عن بعض مشايخ الوزير العلقمي كما في الجواهر و غيره، و عن التذكرة احتمالاه و عن الذكري نفى البأس عنه للنبوي المشهور المتقدم، و قد عرفت حاله مع أن في دلالاته منعا ظاهرا إذ هو ظاهر في اليوميه و لا أقل من الاحتمال المانع عن التمسك بإطلاقه.

(٦) بين ما فات من اليوميه

(٧) قبل الدخول في هذا البحث اعلم أنه قد وقع البحث و الخلاف في أنه هل تجب الفوريه في القضاء و هو المسمى بالمضايقه كما ذهب إليه المرتضى في رسائله و ابن إدريس في سرائره و الشيخ في الخلاف حتى حكى عن بعضهم المنع من الأكل و الشرب إلا بمقدار الضروره و عليه التشاغل بالقضاء و عن المفيد و الحلبي دعوى الإجماع عليه و استدلل للمضايقه بأمور:

الأول: أصاله الاحتياط و فيه: عدم وجوب الاحتياط في الشبهات الوجوبيه كما حرر في الأصول.-

ص: ٤٢٧

١- (١) غوالي اللآلي ج ٢ ص ٥٤ حديث ١٤٣، و ج ٣ ص ١٠٧ حديث ١٥٠.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب قضاء الصلوات حديث ١.

-الثانى: إطلاق أوامر القضاء فإنها موضوعه للفوريه كما عن جماعه إما لغه كما عن الشيخ و إما شرعا كما عن السيد و إما عرفا كما عن بعض و فيه: إن الأمر موضوع لطلب الماهيه من غير إشعار بفور أو تراخ.

الثالث: قوله تعالى: **أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي** (١) بناء على أن المراد من قوله **لِذِكْرِي** أى لذكر الصلاه بعد نسيانها، و قد ورد فى ذلك أخبار، منها: صحيح زواره الوارد فى الذكرى عن أبى جعفر عليه السّلام: (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: إذا دخل وقت صلاه مكتوبه فلا- صلاه نافله حتى يبدأ بالمكتوبه، قال: فقدمت الكوفه فأخبرت الحكم بن عتيبه و أصحابه فقبلوا ذلك منى، فلما كان فى القابل لقيت أبى جعفر عليه السّلام فحدثنى أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عرّس فى بعض أسفاره و قال: من يكلؤنا؟ فقال بلال: أنا، فنام بلال و ناموا حتى طلعت الشمس، فقال: يا بلال ما أرقدك؟ فقال: يا رسول الله أخذ بنفسى الذى أخذ بأنفاسكم.

فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: قوموا فتحولوا عن مكانكم الذى أصابكم فيه الغفله، و قال: يا بلال أذن، فأذن فصلّى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ركعتى الفجر، و أمر أصحابه فصلوا ركعتى الفجر ثم قام فصلى بهم الصبح و قال: من نسى شيئا من الصلاه فليصلها إذا ذكرها، فإن الله (عز و جل) يقول: **وَ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي** .

قال زواره: فحملت الحديث إلى الحكم و أصحابه فقالوا: نقضت حديثك الأول، فقدمت على أبى جعفر عليه السّلام فأخبرته بما قال القوم، فقال عليه السّلام: يا زواره ألا أخبرتهم أنه قد فات الوقتان جميعا و أن ذلك كان قضاء من رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم) (٢).

و خبره الآخر عن أبى جعفر عليه السّلام: (إذا فاتتك صلاه فذكرتها فى وقت أخرى فإن كنت تعلم أنك إذا صليت التى فاتتك كنت من الأخرى فى وقت، فابدأ بالتى فاتتك، فإن الله (عز و جل) يقول: **أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي** ، و إن كنت تعلم أنك إذا صليت التى فاتتك التى بعدها فابدأ بالتى أنت فى وقتها و اقض الأخرى) (٣).

و عن الطبرسى فى مجمع البيان فى قوله تعالى: **أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي** : (و قيل: معناه أقم الصلاه متى ذكرت أن عليك صلاه كنت فى وقتها أو لم تكن عن أكثر المفسرين و هو المروى عن أبى جعفر عليه السّلام) (٤).

ص: ٤٢٨

١- (١) طه الآية: ١٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٦١ - من أبواب المواقيت حديث ٦.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٦٢ - من أبواب المواقيت حديث ٢.

٤- (٤) مستدرک الوسائل الباب - ١ - من أبواب قضاء الصلوات حديث ٤.

و فيه: أما الاستدلال بالآيه فيرده عدم ظهورها في وجوب قضاء الصلاه عند تذكرها لأن المراد ب «ذكرى» هو ذكر الله لا ذكر الصلاه بعد نسيانها هذا بحسب الظاهر، و إن كان المراد أنه من جمله بطون الآيه فالمدار على النصوص الواردة في ذلك، و هي غير ظاهره في وجوب الفوريه عند التذكر و لذا تنفل النبي صلى الله عليه و آله و سلم بنافله الفجر و أمر أصحابه بذلك قبل الشروع بقضاء صلاه الصبح، نعم تدل على رجحان الفور بالإضافة إلى أن الخبر الأول المتضمن لسهو النبي صلى الله عليه و آله و سلم عن صلاه الصبح مناف لمرتبه النبوه.

الرابع: الأخبار الآمره بالقضاء عند تذكر الفات، منها: ما عن السرائر في الخبر المجمع عليه بين جميع الأمة: (من نام عن صلاه أو نسيها فوقتها حين يذكرها) (١) و رواه نعمان الرازي عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن رجل فاته شيء من الصلاه فذكرها عند طلوع الشمس و عند غروبها، قال عليه السلام: فليصلها حين ذكره) (٢) و مثله غيره.

و في الأول ضعف إذ لا- وقت للقضاء حتى يوقت بحدوث الذكر و لذا يجب القضاء مع الغفله فيكون الخبر ظاهرا أن القضاء منجز عليه و فعلى حين التذكر و هذا لا يدل على وجوب الفور له لأن معناه حينئذ: يقضى الغافل إذا التفت و أين هذا من معنى الفوريه و هو وجوب القضاء عليه أول ما يذكر فإن ترك فليقض أولا أولا.

و في الثاني منع لأنه وارد مورد الرخصه لتوهم المنع عن الصلاه عند الطلوع و الغروب.

الخامس: ما دل على عدم جواز الاشتغال بغير القضاء كصحیح أبي ولاد. الوارد فيمن رجع عن قصد السفر بعد ما صلى قصرا. عن أبي عبد الله عليه السلام: (و إن كنت لم تسر في يومك الذي خرجت فيه بريدا فإن عليك أن تقضى كل صلاه صليتها في يومك ذلك بالتقصير بتمام من قبل أن تؤم من مكانك ذلك) (٣).

و صحیح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (عن رجل صلى بغير طهور أو نسي صلاه لم يصلها أو نام عنها فقال: يقضيها في أى ساعه ذكرها من ليل أو نهار، فإذا دخل وقت صلاه و لم يتم ما فاته فليقض ما لم يتخوف أن يذهب وقت هذه الصلاه التي قد حضرت، و هذه احق بوقتها فليصلها، فإذا قضاها فليصل مما قد فاته مما قد مضى، و لا يتطوع بركعه حتى يقضى الفريضه كلها) (٤) -.

ص: ٤٢٩

١- (١) السرائر أول باب صلاه الكسوف.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب المواقيت حديث ١٦.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب صلاه المسافر حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب قضاء الصلوات حديث ٣.

- وهو محمول على الاستحباب جمعاً بينه وبين جملة من النصوص، منها: خبر إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: (تقام الصلاة وقد صليت فقال عليه السلام: صل واجعلها لما فات) (١).

و رواه جابر بن عبد الله: (قال رجل: يا رسول الله و كيف أفضى؟ قال: صل مع كل صلاة مثلها، قيل: يا رسول الله: قبل أم بعد؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم: قبل) (٢).

و خبر إسماعيل بن جابر قال: (سقطت عن بعيري فانقلبت على أم رأسي فمكثت سبع عشرة ليلة مغمى علي فسأته عن ذلك فقال: اقض مع كل صلاة صلاة) (٣).

و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن رجل فاته صلاة النهار متى يقضيها؟ قال عليه السلام: متى شاء إن شاء بعد المغرب و إن شاء بعد العشاء) (٤) و صحيح الحسين بن أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام (اقض صلاة النهار أى ساعه شئت من ليل أو نهار و كل ذلك سواء) ٥ و صحيح ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام: (صلاة النهار يجوز قضاؤها أى ساعه شئت من ليل أو نهار) ٦ و خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام:

(إن نام رجل و لم يصل صلاة المغرب و العشاء أو نسي. إلى أن قال: و إن استيقظ بعد الفجر فليبدأ فليصل الفجر ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس) (٥) و هى ظاهرة فى عدم الفوريه بل يجوز التشاغل بغيرها. و هو المسمى بالمواسعه بمعنى عدم وجوب الفوريه فى القضاء كما عليه المشهور.

إذا تقرر ذلك فاعلم أنه قد وقع الخلاف فى وجوب تقديم الفائته على الحاضره، فمن ذهب إلى المضايقه قال بوجوب الترتيب، و من ذهب إلى المواسعه قال بعدم وجوب الترتيب ما لم يتضيق وقت الحاضره.

و عن المحقق فى المعتبر التفصيل بين فائته واحده و فوائت متعدده فاعتبر الترتيب فى الأول دون الثانى، و عن العلامة فى المختلف التفصيل بين كون الفائته لهذا اليوم فيجب تقديمها على الحاضره و بين غيرها فلا-

ص: ٤٣٠

١- (١) الوسائل الباب - ٥٥ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ١.

٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ١ - من أبواب قضاء الصلوات حديث ٩.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب قضاء الصلوات حديث ١٥.

٤- (٤) (٤ و ٥ و ٦) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب المواقيت ٧ و ١٣ و ١٢.

٥- (٧) الوسائل الباب - ٦٢ - من أبواب المواقيت حديث ٣.



- و قيل: يجب الترتيب في الفائته نسيانا.

هذا و قد استدل على وجوب تقديم الفائته المتحده بصحيح صفوان عن أبي الحسن عليه السّلام: (سألته عن رجل نسي الظهر حتى غربت الشمس و قد كان صلى العصر فقال عليه السّلام: إذا أمكنه أن يصلّيها قبل أن تفوته المغرب بدأ بها و إلا صلى المغرب ثم صلاها)(1) بل استدل العلامه فى المختلف على وجوب تقديم الفائته على الحاضره سواء اتحدت أم تعددت إذا كان الفائت لهذا اليوم بهذا الصحيح و بصحيح زراره المتقدم.

و استدل على وجوب مطلق التقديم بأخبار المضايقه المتقدمه و بصحيح صفوان المتقدم و بصحيح زراره عن أبي جعفر عليه السّلام: (إذا نسيت صلاه أو صلّيتها بغير وضوء و كان عليك قضاء صلوات فابدأ بأولاهن فأذن لها و أقم ثم صلها، ثم صل ما بعدها بإقامه إقامه لكل صلاه.

و قال: قال أبو جعفر عليه السّلام: و إن كنت قد صليت الظهر و قد فاتتك الغداه فذكرتها فصل الغداه أى ساعه ذكرتها و لو بعد العصر، و متى ما ذكرت صلاه فاتتك صلّيتها، و قال: إذا نسيت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها و أنت فى الصلاه أو بعد فراغك فانوها الأولى ثم صل العصر فإنما هى أربع مكان أربع، و إن ذكرت أنك لم تصل الأولى و أنت فى صلاه العصر و قد صليت منها ركعتين فانوها الأولى ثم صل الركعتين الباقيتين، و قم فصل العصر، و إن كنت قد ذكرت أنك لم تصل العصر حتى دخل وقت المغرب و لم تخف فوتها فصل العصر ثم صل المغرب، فإن كنت قد صليت المغرب فقم فصل العصر، و إن كنت قد صليت من المغرب ركعتين ثم ذكرت العصر فانوها العصر ثم قم فأتها ركعتين ثم تسلم ثم تصلّى المغرب.

و إن كنت قد صليت العشاء الآخره و نسيت المغرب فقم فصل المغرب و إن كنت ذكرتها و قد صليت من العشاء الآخره ركعتين أو قمت فى الثالثه فانوها المغرب ثم سلم ثم قم فصل العشاء الآخره، فإن كنت قد نسيت العشاء الآخره حتى صليت الفجر فصل العشاء الآخره و إن كنت ذكرتها و أنت فى الركعه الأولى و فى الثانيه من الغداه فانوها العشاء، ثم قم فصل الغداه و أذن و أقم، و إن كانت المغرب و العشاء قد فاتتاك جميعا فابدأ بهما قبل أن تصلّى الغداه، ابدأ بالمغرب ثم العشاء فإن خشيت أن تفوتك الغداه إن بدأت بهما فابدأ بالمغرب ثم صل الغداه ثم صل العشاء، و إن خشيت أن تفوتك الغداه إن-

ص: ٤٣١

-بدأت بالمغرب فصل الغداه ثم صل المغرب و العشاء و ابدأ بأولهما، لأنهما جميعا قضاء، أيهما ذكرت فلا تصلهما إلا بعد شعاع الشمس.

قلت: و لم ذاك؟ قال: لأنك لست تخاف فوتها(١).

و العلامه قد استدل به على تقديم الفائته إذا كان تذكرها فى يوم الفوات مع أن الإمام عليه السّلام حكم ببدء العشاء و المغرب قبل الفجر و هو من باب تقديم ما فات فى اليوم السابق على الحاضره فى اليوم اللاحق.

ثم و استدل على مطلق التقديم بخبره و الآخر عنه عليه السّلام: (إذا فاتتك صلاه فذكرتها فى وقت أخرى فإن كنت تعلم أنك إذا صليت التى فاتتك كنت من الأخرى فى وقت فابدأ بالتى فاتتك، فإن الله (عز و جل) يقول: أقم الصلاة لِمَن ذَكَرَ، و إن كنت تعلم أنك إذا صليت التى فاتتك فابتدأ بالتى أنت فى وقتها و اقض الأخرى(٢).

و خبره الثالث عن أبى جعفر عليه السّلام: (إذا دخل وقت الصلاه و لم يتمّ ما قد فاته فليقض ما لم يتخوف أن يذهب وقت هذه الصلاه التى قد حضرت، و هذه أحق بوقتها فليصلها، و إذا قضاها فليصل ما قد فاته مما قد مضى(٣).

و خبر عبد الرحمن عن أبى عبد الله عليه السّلام: (عن رجل نسى صلاه حتى دخل وقت صلاه أخرى فقال: إذا نسى الصلاه أو نام عنها صلى حين يذكرها فإذا ذكرها و هو فى صلاه بدأ بالتى نسى، و إن ذكرها مع إمام فى صلاه المغرب أتمها بركعه ثم صلى المغرب ثم صلى العتمه بعدها(٣).

و خبر معمر بن يحيى عن أبى عبد الله عليه السّلام: (عن رجل صلى على غير القبلة ثم تبين له القبلة و قد دخل وقت صلاه أخرى قال عليه السّلام: يعيدها قبل أن يصلى هذه التى دخل وقتها، إلا أن يخاف التى دخل وقتها(٤).

و خبر أبى بصير: (سألته عن رجل نسى الظهر حتى دخل وقت العصر قال: يبدأ بالظهر، و كذلك الصلوات تبدأ بالتى نسيت، إلا أن تخاف أن يخرج وقت الصلاه فتبدأ بالتى أنت فى وقتها ثم تصلى التى نسيت(٥). و لأن أكثر النصوص الأمره بتقديم الفائت-

ص: ٤٣٢

١- (١) الوسائل الباب - ٦٣ - من أبواب المواقيت حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٦٢ - من أبواب المواقيت حديث ٢ و ١.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٦٣ - من أبواب المواقيت حديث ٢.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب القبلة حديث ٥.

٥- (٦) الوسائل الباب - ٦٢ - من أبواب المواقيت حديث ٨.

تقديمها عليه (١) مع سعه وقتها و إن كان الفائت متحدا، أو ليومه (٢) على الأقوى.

-على الحاضر قد صرحت بكون الفائت بسبب النسيان لذا فضّل بعضهم بوجوب التقديم بالفائت نسيانا دون غيره لأن الأصل عدم وجوب الترتيب.

و فيه: إنها لا بد من حملها على الاستحباب جمعا بينها و بين جملة من الأخبار. منها:

صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام الوارد فيمن نسي المغرب و العشاء: (و إن استيقظ بعد الفجر فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الفجر)(١).

و مثلها خبر أبي بصير ٢ و قد تقدم عند بحث المضايقة، و قد تقدم صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن رجل فاتته صلاه النهار متى يقضيها؟ قال عليه السلام: متى شاء، إن شاء بعد المغرب و إن شاء بعد العشاء)(٢) و مثله صحيح ابن أبي يعفور ٤ و قد تقدم أيضا و مثلها غيرها.

و بعد هذا تعرف استحباب العدول من اللاحقه إلى السابقه إذا تذكرها مع بقاء محل العدول كما فصّلت ذلك صحيحه زواره الطويله. فالقول باستحباب تقديم الحاضره على الفائته كما عن الصدوقين ليس فى محله، و منه تعرف أيضا ضعف وجوب تقديم الحاضره كما عن ظاهر جماعه من القدماء كما قيل.

و بعد هذا كله تعرف أن الأقوال فى هذه المسأله خمس:

الأول: المضايقة مطلقا و لازمه وجوب تقديم الفائته على الحاضره مع بطلان الحاضره لو قدمها مع سعه الوقت و وجوب العدول إلى الفائته لو دخل فى الحاضره سهوا.

الثانى: المواسعه مطلقا و لازمه جواز تقديم الحاضره على الفائته، و لازمه عدم وجوب العدول إلى الفائته، و القائلون بالتوسعه قد اختلفوا فى استحباب تقديم الفائته كما عن بعض أو تقديم الحاضره كما عن آخر أو وجوب تقديم الحاضره كما عن ثالث.

الثالث: وجوب تقديم الفائت إذا كان متحدا.

الرابع: وجوب تقديم فائت اليوم اتحد أو تعدد.

الخامس: وجوب تقديم الفائت نسيانا، و قد صنفوا رسائل فى هذه المسأله و أطالوا فيها النقض و الإبرام.

(١) أى تقديم الحاضره على الفائت.

(٢) أى و لو كان الفائت ليومه بمعنى أنه يقضى فى يوم فوته.

- ١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٦٢ - من أبواب المواقيت ٤ و ٣.
- ٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب المواقيت ١٣ و ١٤.

(نعم يستحب) ترتيبها عليه (١) ما دام وقتها واسعا جمعا بين الأخبار التي دل بعضها على المضايقة، و بعضها على غيرها، بحمل الأولى على الاستحباب. و متى تضيق وقت الحاضره قدّمت إجماعا، و لأن الوقت لها بالأصالة (٢) (و لو جهل الترتيب سقط (٣) في الأجود لأن الناس في سعه...)

(١) أي ترتيب الحاضره على الفائت بتقديم الفائت عليها.

(٢) كما في صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام (١) المتقدم.

(٣) أي سقط الترتيب، اعلم أنه على القول بوجوب ترتيب الفوائت. كما هو الأقوى على ما تقدم الكلام فيه. فلو جهل الترتيب فهل يجب التكرار بين الفوائت حتى يقطع بحصول الترتيب بينها واقعا كما نسب إلى جماعه كما هو ظاهر الخلاف و السرائر و الإرشاد و التذكرة بل عن المفاتيح نسبته إلى ما عد العلامة و الشهيدين، بل عن البيان و الذكرى و جوبه مع الظن، و عن الدروس و الموجز و كشف الالتباس و الهلاليه و جوبه مع الوهم بحيث لو ظن أو توهم أن الفوائت على صورته ما فيجب التكرار بدعوى إطلاق صحيح زراره المتقدم و غيره الدال على الترتيب. و عن الأكثر سقوط الترتيب عند الجهل به لأن ظاهر صحيح زراره الاختصاص بصوره العلم حيث قال عليه السلام فيه: (و كان عليك قضاء صلوات فابدأ بأولاهن فأذن لها و أقم ثم صلها، ثم صل ما بعدها باقامه إقامة لكل صلاه) (٢) و كذا خبر جميل المتقدم (٣).

و استدل لعدم الترتيب بصوره الجهل باستلزام التكرار الموجب للترتيب واقعا للخرج و العسر المنفيين في الشريعة بل و للتكليف بالمحال و هو منفي عقلا كما عن الذكرى.

إن قلت: إذا كان تحصيل الترتيب المجهول موجبا للعسر و الحرج فيختص رفعه بمواردهما، و أما تحصيله في بقيه الموارد فيبقى على الوجوب.

قلت: التفصيل بينهما موجب لإحداث قول ثالث كما عن الشارح هنا و إحداث قول ثالث خرق للإجماع المركب لأنهم منقسمون على قولين فقط، قول بوجوب التكرار لتحصيل الترتيب المجهول و قول بعدم الوجوب فالقول بوجوب التكرار عند عدم الحرج و العسر دون غيره طرح للقولين السابقين.

و فيه: إن إحداث قول ثالث خرق للإجماع المركب إذ اتفقوا على منع الثالث بعد خلافهم -

ص: ٤٣٤

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب قضاء الصلوات حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٦٣ - من أبواب المواقيت حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٦٢ - من أبواب المواقيت حديث ٦.

مما لم يعلموا (١)، ولا استلزام فعله (٢) بتكرير الفرائض على وجه يحصله الحرج والعسر المنفيين في كثير من موارد (٣)، و سهولته في بعض يستلزم إيجابه فيه (٤) إحداه قول ثالث.

و للمصنف قول ثان، و هو تقديم ما ظنّ سبقه، ثم السقوط، اختاره في الذكرى، و ثالث و هو العمل بالظن، أو الوهم، فإن انتفيا سقط، اختاره في الدروس. و لبعض الأصحاب رابع (٥)، و هو وجوب تكرير الفرائض حتى يحصله (٦). فيصلّى من فاته الظهران (٧) من يومين ظهرا بين العصرين، أو بالعكس، لحصول الترتيب بينهما (٨) على تقدير سبق كل واحد (٩).

و لو جامعهما مغرب من ثالث (١٠) صلّى الثلاث (١١) قبل المغرب

على قولين فيكون من باب القول بعدم الفصل، مع أن موردنا السكوت عن منع الثالث و إن اختلفوا على قولين فيكون من باب عدم القول بالفصل.

(١) هذا حديث فقد رواه في غوالي اللآلى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (إن الناس في سعه ما لم يعلموا) (١)، و روى في حديث السفره المروى عن السكونى عن أبي عبد الله عليه السلام: (هم في سعه حتى يعلموا) (٢) و قد روى حديث السفره في الجعفریات: (هم في سعه من أكلها ما لم يعلموا حتى يعلموا) (٣) و في نوادر الراوندى: (هم في سعه ما لم يعلموا) (٤)

(٢) أى فعل الترتيب.

(٣) من موارد تحصيل الترتيب.

(٤) أى إيجاب بالترتيب في البعض الذى لا عسر فيه.

(٥) و إن لم يظنه و لم يتوهمه.

(٦) أى يحصل الترتيب.

(٧) و جهل السابق.

(٨) بين الظهرين.

(٩) من الظهرين فكما يحتمل فوات الظهر أولا فيحتمل فوات العصر.

(١٠) أى من يوم ثالث.

(١١) أى العصرين بينهما ظهر، أو العكس.

- ١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب مقدمات الحدود حديث ٤.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٥٠ - من أبواب النجاسات حديث ١١.
- ٣- (٣ و ٤) مستدرک الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب النجاسات حديث ٣ و ٤.

و بعدها (١)، أو عشاء معها (٢) فعل السبع قبلها و بعدها، أو صبح معها (٣) فعل الخمس عشره قبلها و بعدها، و هكذا.

و الضابط تكريرها على وجه يحصل الترتيب على جميع الاحتمالات، و هى (٤): اثنان فى الأول (٥)، و ستة فى الثانى (٦)، و أربعة و عشرون (٧) فى الثالث (٨)، و مائه و عشرون (٩). فى الرابع (١٠) حاصله من ضرب ما اجتمع سابقا (١١) فى عدد الفرائض المطلوبه، و لو أضيف إليها سادسه صارت الاحتمالات سبعمائه و عشرين. و صحته (١٢) على الأول (١٣) من ثلاث و ستين فريضه، و هكذا،

(١) فالجميع سبع فرائض.

(٢) أى و لو فاته أيضا عشاء من يوم رابع صلى السبع قبل العشاء و بعدها فالجميع خمس عشره صوره.

(٣) أى و لو فاته صبح أيضا من يوم خامس صلى الخمس عشره قبل الصبح و بعدها فالجميع واحده و ثلاثين صلاه.

(٤) أى الاحتمالات.

(٥) احتمال التقدم و احتمال التأخر فيما لو فاته الظهران.

(٦) فالاحتمالات ستة ناشئه من ضرب عدد الاحتمالات فى الفرض السابق بعدد الصلوات هنا، و المراد بالثانى هو من فاته المغرب فى يوم ثالث.

(٧) فالاحتمالات أربعة و عشرون ناشئه من ضرب عدد الاحتمالات فى الفرض السابق و هى ستة بعدد الصلوات هنا و هى أربعة.

(٨) و هو من فاته العشاء فى يوم رابع.

(٩) ناشئه من ضرب عدد الاحتمالات فى الفرض السابق و هى: أربعة و عشرون بعدد الصلوات هنا و هى خمسة.

(١٠) و هو من فاته الصبح فى يوم خامس.

(١١) من الاحتمالات.

(١٢) أى صحه الفرض الأخير.

(١٣) أى على الطريق الأول المذكور فى بيان الصلوات التى يجب عليه الإتيان بها هو: ثلاث و ستون فريضه ناشئه من فعل الواحد و الثلاثين فريضه قبل السادسة و بعدها، هذا و اعلم أن الشارح أبان أولا الصلوات التى يجب عليه الإتيان بها ليحصل الترتيب الواقعى لأن الاحتمالات مردده عقلا فى أكثر من ذلك، فلذا ذكر ضابط الاحتمالات، و ليس مراده -



و يمكن صحتها (١) من دون ذلك (٢): بأن يصلى الفرائض جمع كيف شاء مكرره عددا ينقص عنها بواحد (٣)، ثم يختمه بما بدأ به منها (٤) فيصح فيما عدا الأولين (٥) من ثلاث عشره فى الثالث، و إحدى و عشرين فى الرابع، و إحدى و ثلاثين فى الخامس (٦)، و يمكن فيه (٧) بخمسه أيام ولاء (٨)، و الختم بالفريضة الزائده (٩).

-منه هو طريقه ثانيه فى عدد الصلوات التى يجب عليه الإتيان بها لتحصيل الترتيب الواقعى.

(١) أى صحه هذه الفروض الستة.

(٢) و هو طريق أخصر و أسهل ذكره غير واحد من الأصحاب بأن يصلى الفرائض الفائتة أجمع كيف شاء، ثم يكررها كذلك ناقصه عن عدد آحاد تلك الصلوات بواحد ثم يختم بما بدأ به، فيصلى فى الفرض الأول الظهر و العصر ثم الظهر أو العكس.

و يصلى فى الفرض الثانى الظهر و العصر ثم المغرب، ثم يكرره مره أخرى، ثم يصلى الظهر، و فى الفرض الثالث يصلى الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء، و يكرره ثلاث مرات ثم يصلى الظهر فيحصل الترتيب بثلاث عشره فريضه، و فى الرابع يصلى أربعة أيام متواليه مبتدئا بالصبح منتهيا بالعشاء ثم يختم بالصبح فيحصل الترتيب بإحدى و عشرين فريضه.

(٣) فإن كانت أربعة كررها ثلاثا، و إن كانت خمسه كررها أربعا.

(٤) من الفرائض.

(٥) فيما لو فاته الظهران، و فيما لو جامعها مغرب، لأن النتيجة على الطريقتين واحده أما لو فاته الظهران حيث لا تكرر مع نقص الواحد، لأنه لو نقص الواحد فسيأتى بظهر ثم عصر أو العكس فقط و هذا لا يحصل فيه الترتيب قطعا و أما لو فاته الظهران مع المغرب فعلى الطريقه الأولى يجب عليه الإتيان بسبع فرائض و على الطريقه الثانیه كذلك لأنه سيكررها مرتين ثم يختم بما بدأ به و عليه لا فرق بين الطريقتين فلذا استثنى الشارح هاتين الصورتين.

(٦) ناشئه من تكرار الصلوات الست خمس مرات مع ختم ما بدأ به.

(٧) أى فى الفرض الأخير.

(٨) يبتدأ بالصبح و ينتهى بالعشاء.

(٩) التى هى السادسة، و ذلك لأنه لو صلى خمسه أيام مكرره ففى كل يوم يبرأ من بعض الفوائت و لو واحده، ففى الخمس يبرأ من الفرائض الخمسه و لا يبقى إلا السادسة الزائده فيأتى -

(و لو جهل عين الفائته) من الخمس (١) (صلّى صباحا، و مغربا) معينين، (و أربعا مطلقه) بين الرباعيات الثلاث، و يتخير فيها (٢) بين الجهر و الإخفات. و فى تقديم ما شاء من الثلاث (٣)، و لو كان فى وقت العشاء ردّد (٤) بين الأداء و القضاء.

(و المسافر (٥) يصلّى مغربا و ثنائيه مطلقه) بين الثنائيات الأربع مخيرا (٦) كما سبق، و لو اشتبه فيها (٧) القصر و التمام فرباعيه مطلقه

-بها فإن كانت آخر ما فاته فهو و إلا فقد حصل ترتب بينها و بين غيرها فى الأيام السابقه.

و عليه فيصلى ست و عشرين فريضه مع أنه على الطريق السابق يصلى إحدى و ثلاثين، و على الطريق الأسبق يصلى ثلاث و ستين فريضه.

(١) أى من الصلوات الخمس، فعلى المشهور يكفيه صبح و مغرب و أربع ركعات بقصد ما فى الذمه مردده بين الظهر و العصر و العشاء لمرسل على بن أسباط عن أبى عبد الله عليه السلام:

(من نسى من صلاه يومه واحده و لم يدر أى صلاه هى، صلى ركعتين و ثلاث و أربعا) (١)

و مرفوع الحسين بن سعيد: (سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل نسى صلاه من الصلوات لا يدرى أيتها هى، قال عليه السلام: يصلى ثلاثه و أربعه و ركعتين، فإن كانت الظهر أو العصر أو العشاء فقد صلى أربعا، و إن كانت المغرب أو الغداه فقد صلى) ٢.

و عن أبى الصلاح و ابن زهره و جوب فعل الخمس لضعف سند الخبرين، مع أنهما منجبران بعمل الأصحاب.

(٢) فى الرباعيه و إن كان مقتضى الاحتياط الإتيان برباعيه إخفاتا و برباعيه جهرا لكن يخرج عنه بالخبرين السابقين.

(٣) أى الصبح و المغرب و الرباعيه لإطلاق الخبرين بعد كون الفائت واحده منها.

(٤) فى نيه الرباعيه بأن يأتى بها بقصد ما فى الذمه لاحتمال أن الفائت هى العشاء مع بقاء وقتها.

(٥) لو فاتته واحده و جهل عينها فيأتى بالمغرب و بثنائيه مردده بين الصبح و الظهرين و العشاء للقطع بفراغ ذمته، و للخبرين السابقين مع الفاء الخصوصيه.

(٦) بين الجهر و الإخفات.

(٧) أى فى الفائته فى حال الحضر أو السفر فيأتى برباعيه مردده بين الظهر و العصر و العشاء-

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب قضاء الصلوات حديث ١ و ٢.

ثلاثيا (١) و ثنائيه مطلقه، رباعيا (٢)، و مغرب يحصل الترتيب عليهما (٣).

### في ما يقضى المرتد و فاقد الطهورين

(و يقضى المرتد) فطريا كان أو مليا إذا أسلم (زمان ردّته) (٤) للأمر بقضاء الفأنت خرج عنه الكافر الأصلي، و ما في حكمه (٥)، فيبقى الباقي. ثم إن قبلت توبته كالمراه و الملى قضى، و إن لم تقبل ظاهرا كالفطرى على المشهور فإن أمهل بما يمكنه القضاء قبل قتله قضى، و إلا بقى فى ذمته. و الأقوى قبول توبته مطلقا (٦).

(و كذا) يقضى (فاقد) جنس (الطهور) من ماء و تراب عند التمكن (على)

-لا احتمال أنه مقيم، و بثنائيه مردده بين الصبح و الظهر و العصر و العشاء بناء على أنه مسافر، و كذا تسقط لو كانت الصبح بناء على أنه حاضر، و يأتي بثنائيه بعنوان أنها مغرب، و بهذا يقطع بفراغ الذمه.

(١) أى مردده بين ثلاث احتمالات.

(٢) أى مردده بين أربع احتمالات.

(٣) أى على احتمال السفر و الحضر.

(٤) قد تقدم الكلام فيه.

(٥) أى حكم الكافر الأصلي كأطفاله.

(٦) ظاهرا و باطنا، اعلم أن المشهور ذهب إلى أن المرتد الفطرى لا تقبل توبته ظاهرا و أنه بحكم الكافر لصحيح ابن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام: (عن المرتد فقال عليه السّلام: من رغب عن الإسلام و كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه و آله و سلم بعد إسلامه فلا توبه له، و قد وجب قتله و بانت منه امرأته و يقسم ما ترك على ولده) (١) فإيجاب قتله على كل حال هو معنى عدم قبول توبته ظاهرا و مع ذلك يجب عليه القضاء لأن نفيه مختص بالكافر الأصلي.

و ذهب الشارح هنا إلى قبولها ظاهرا و باطنا لأن عدم القبول إما لعدم تكليفه بالإسلام و إما تكليفا بما لا يطاق و كلاهما محذور، و الأقوى عدم قبول توبته ظاهرا لوجوب قتله و عليه يحمل قوله عليه السّلام: (فلا توبه له) و قبولها باطنا لثلاث يلزم التكليف بالمحال بعد كونه مأمورا بالإسلام و هذا هو الذى قواه فى كتاب الحدود من هذا الكتاب على ما سيأتى تفصيله.

ص: ٤٣٩

(١) ذهب المشهور إلى سقوط الأداء عن فاقد الطهورين، بل عن جامع المقاصد أنه ظاهر مذهب الأصحاب و عن الروض لا نعلم فيه مخالفاً، لأن المشروط عدم عند عدم شرطه، و الطهاره شرط لقوله عليه السلام: (لا صلاه إلا بطهور)<sup>(١)</sup>. و دعوى أن الصلاه لا تترك بحال فيجب الإتيان بها و لو بغير طهور مردوده لعدم الدليل على عدم سقوط الصلاه فى كل الأحوال إلا ما توهم من صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام الوارد فى النفساء:

(و لا تدع الصلاه على حال، فإن النبى صلى الله عليه و آله و سلم قال: الصلاه عماد دينكم)<sup>(٢)</sup> و هو غير ظاهر فى شموله على موردنا، بل هو خاص بالمستحاضه.

و لذا ما نسب إلى المبسوط و النهايه و إلى جد السيد المرتضى من وجوب الأداء ليس فى محله فضلا عن أن النسبه إليهم غير ثابتة، بل قد يقال بعدم استحباب الاحتياط فى الإتيان بالصلاه بغير طهاره لشبهه حرمتها كذلك كما يستفاد من خبر مسعده بن صدقه:

(إن قائلاً قال للصادق عليه السلام: إنى أمرّ بقوم ناصبيه و قد أقيمت لهم الصلاه و أنا على غير وضوء فإن لم أدخل معهم فى الصلاه قالوا ما شاءوا أن يقولوا، فأصلى معهم ثم أتوضأ إذا انصرفت و أصلى، فقال عليه السلام: سبحان الله فما يخاف من يصلى من غير وضوء أن تأخذه الأرض خسفاً)<sup>(٣)</sup>. إلا أن يقال إنه مختص بصوره التمكن من الطهاره، و مع ذلك تركها.

و أما القضاء فقد ذهب المشهور إلى وجوبه لعموم ما دل على قضاء ما فات مثل صحيح زراره: (قلت له: رجل فاتته صلاه من صلاه السفر فذكرها فى الحضر قال: يقضى ما فاته كما فاتته)<sup>(٤)</sup>.

و ذهب المحقق و العلامة فى جملة من كتبه و المحقق الثانى و نسب إلى المفيد من عدم وجوب القضاء لأن القضاء إما تابع للأداء و إما بأمر جديد.

أما الأول فلا أداء حتى يجب القضاء.

و أما الثانى فهو متوقف على صدق عنوان الفوت و مع عدم وجوب الأداء فالترك ليس فوتاً، و إلا لكان الترك من الصبى و المجنون و الحائض فوتاً و يجب عليهم القضاء حينئذ.

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الوضوء حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الاستحاضه حديث ٥.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الوضوء حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب قضاء الصلوات حديث ١.

لما مر (١) و لروايه زراره (٢) عن الباقر عليه السلام فيمن صلى بغير طهور، أو نسي صلوات، أو نام عنها، قال: «يصلّيها إذا ذكرها في أيّ ساعه ذكرها، ليلا، أو نهارا»، و غيرها من الأخبار الداله عليه صريحا (٣). و قيل لا يجب لعدم وجوب الأداء (٤)، و أصله البراءه (٥) و توقف القضاء على أمر جديد (٦).

و دفع الأول واضح لانفكاك كل منهما عن الآخر وجودا و عدما (٧)

و ردّ بأن الفوت متحقق لتفويت الملاك لا لتفويت فعل الصلاه، و هو ضعيف لأن الملاك الفائت لم يكن بحد الإلزام حتى يجب قضاؤه و إلا فيجب الأداء و لو من غير طهور.

(١) من عموم دليل القضاء على من فاتته فريضه.

(٢) و هي صحيحه (١)، و وجه الاستدلال بها كما قال الشارح في الروض: «فإنه يشمل بإطلاقه القادر على تحصيل الطهور و العاجز عنه، و متى وجب القضاء على تارك الطهور مع كونه قد صلى فوجوبه عليه لو لم يصل بطريق أولى» و فيه: إن تارك الطهور مع قدرته عليه يصدق الفوت بحقه فيما لو صلى بغير طهور بخلاف العاجز كما هو واضح.

(٣) لا يوجد خبر صريح يدل على وجوب القضاء على فاقد الطهورين نعم ذكر الشارح في الروض خيرين.

أحدهما: صحيح زراره المتقدم.

و الثاني: صحيح زراره الآخر عن أبي جعفر عليه السلام: (إذا نسي الرجل صلاه أو صلاها بغير طهور و هو مقيم أو مسافر فذكرها فليقض الذي وجب عليه لا يزيد على ذلك و لا ينقص منه) (٢) و هو صريح في عدم القضاء لأن قوله عليه السلام: (فليقض الذي وجب عليه) ظاهر في وجوب قضاء ما فات مما يجب أدائه.

(٤) بناء على أن القضاء تابع للأداء.

(٥) عن وجوب القضاء.

(٦) و هو غير ثابت.

(٧) إذ قد يجب الأداء و لا يجب القضاء في الكافر الأصلي، و قد يجب القضاء مع عدم وجوب الأداء كالصوم بالنسبه للحائض.

ص: ٤٤١

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب قضاء الصلوات حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب قضاء الصلوات حديث ١.

و الأخيرين (١) بما ذكر (٢).

### في إعادته العارى إذا صلى كذلك

و أوجب ابن الجنيد الإعادة على العارى إذا صلى كذلك (٣) لعدم الساتر (ثم وجد الساتر فى الوقت) (٤) لا- فى خارجه، محتجا بفوات شرط الصلاة. و هو الستر فتجب الإعادة كالتيمم (٥) (و هو بعيد)، لوقوع الصلاة مجزئه بامتنال الأمر (٦)، فلا يستعقب القضاء، و الستر شرط مع قدره لا بدونها.

نعم روى عمار عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل ليس عليه إلا ثوب، و لا تحل الصلاة فيه، و ليس يجد ماء يغسله كيف يصنع؟ قال: «يتيمم و يصلى، و إذا أصاب ماء غسله و أعاد الصلاة» (٧). و هو. مع ضعف سنده (٨). لا يدل على مطلوبه، لجواز استناد الحكم إلى التيمم (٩).

### فى استحباب قضاء النوافل الراتبه

(و يستحب قضاء النوافل الراتبه) اليوميه استحبابا مؤكدا (١٠)، و قد روى أن

(١) من أصاله البراءه و توقف القضاء على أمر جديد.

(٢) من عموم وجوب قضاء ما فات، و من صريح الأخبار، و فيه: إن الأخبار غير صريحه بل صريحه على عكسه و أما دليل وجوب القضاء فهو متوقف على صدق الفوت، و لا فوت مع عدم وجوب الأداء.

(٣) أى عاريا.

(٤) بناء على جواز البدار لذوى الأعذار و عليه فإن تبين ارتفاع العذر لوجود الساتر فى داخل الوقت فتجب الإعادة.

(٥) فيما لو جوزنا له التيمم أول الوقت بناء على جواز البدار و عليه فدليله متين بناء على جواز البدار و لكن الكلام فى هذا الجواز.

(٦) أى أمر الصلاة و قد عرفت أن دليل ابن الجنيد مبنى على جواز البدار فكان على الشارح مناقشته فى هذا المبنى.

(٧) الوسائل الباب ٣٠٠. من أبواب التيمم حديث ١.

(٨) ضعفه بعمار لأنه فطحي، مع أنه قد نص على وثاقته النجاشي و العلامه.

(٩) أى الحكم بالإعادة لأنه كان متيمما ثم وجد الماء هذا مع أن دليل ابن الجنيد على ما تقدم لم يعتمد على هذه الروايه فضلا عن أنها ظاهره فى أنه صلى بالثوب النجس لا أنه صلى عريانا حتى تصلح دليلا لقول ابن الجنيد.

(١٠) بلا خلاف فيه للأخبار منها: صحيح عبد الله بن سنان: (سمعت أبا عبد الله عليه السلام -





من يتركه تشاغلا بالدنيا لقي الله مستخفاً متهاونا مضيعة لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

(فإن عجز عن القضاء تصدق) عن كل ركعتين بمد، فإن عجز فعن كل أربع، فإن عجز فعن صلاة الليل بمد، و عن صلاة النهار بمد، فإن عجز فعن كل يوم بمد، والقضاء أفضل من الصدقة.

## في القضاء عن الميت

(و يجب على الولي) (١) و هو الولد الذكر الأكبر. و قيل:...

-يقول: إن العبد يقوم فيقضى النافله فيعجب الرب ملائكته منه فيقول: ملائكتي عبدى يقضى ما لم افترضه عليه(١).

و صحيحه الآخر عن أبي عبد الله عليه السلام: (قلت له: أخبرني عن رجل عليه من صلاة النوافل ما لا يدرى هو. من كثرتها. كيف يصنع؟ قال عليه السلام: فليصل حتى لا يدرى كم صلى من كثرتها، فيكون قد قضى بقدر علمه من ذلك. قلت له: فإنه لا يقدر على القضاء، فقال عليه السلام: إن كان شغله في طلب معيشه لا بد منها أو حاجه لأخ مؤمن فلا شيء عليه، و إن كان شغله لجمع الدنيا و التشاغل بها عن الصلاة فعليه القضاء، و إلا لقي الله و هو مستخف متهاون مضيع لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

قلت: فإنه لا يقدر على القضاء فهل يجزئ أن يتصدق؟ فسكت مليا ثم قال: فليتصدق بصدقه، قلت: فما يتصدق؟ قال عليه السلام: بقدر طوله، و أدنى ذلك مد لكل مسكين مكان لكل صلاة، قلت: و كم الصلاة التي يجب فيها مد لكل مسكين؟ قال عليه السلام: لكل ركعتين من صلاة الليل مد، و لكل ركعتين من صلاة النهار مد، فقلت: لا يقدر، فقال: مد. إذا.

لكل أربع ركعات من صلاة النهار، و مد لكل أربع ركعات من صلاة الليل.

قلت: لا يقدر، قال: فمد، إذا. لصلاة الليل و مد لصلاة النهار، و الصلاة أفضل و الصلاة أفضل و الصلاة أفضل(٢).

(١) فعن الشيخ و أكثر المتأخرين أنه الولد الأكبر، و عن المفيد إن لم يكن له ولد من الرجال قضى عنه أكبر أوليائه من أهله و إن لم يكن فمن النساء.

و مستند المشهور صحيح حفص عن أبي عبد الله عليه السلام: (في الرجل يموت و عليه صلاة أو صيام، قال عليه السلام: يقضى عنه أولى الناس بميراثه، قلت: فإن كان أولى الناس به امرأه؟ قال عليه السلام: لا إلا الرجال(٣).

ص: ٤٤٣

١- (١) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٥.

كل وارث (١) مع فقده (قضاء ما فات أباه) (٢) من الصلاة...

و مرسل حماد عن أبي عبد الله عليه السلام: (سألته عن الرجل يموت و عليه دين من شهر رمضان من يقضى عنه؟ قال: أولى الناس به، قلت: و إن كان أولى الناس به امرأه؟ قال: لا إلا الرجال) (١).

و المراد منه هو الولد الأكبر بسبب اختصاصه بالحباء و لذا قال الشهيد فى الذكرى بأن الأكثر قد قرنوا بين الحبه و بين قضاء الصلاة و لعله هو المراد من خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن رجل سافر فى شهر رمضان فأدركه الموت قبل أن يقضيه، قال:

يقضيه أفضل أهل بيته) (٢).

هذا و صريح صحيح حفص و المرسل اختصاص الوجوب بالنساء، و عدم اختصاص الوجوب بالولد الأكبر بل تعلقه بالأولى بالميراث من الذكور مطلقا و لكن لم يعمل به إلا ابن الجنيد و ابنا بابويه و جماعه كما فى المدارك.

و أما مستند المفيد فليس له إلا ما فى الدروس بعد أن حكى قول المفيد قال: «و هو ظاهر القدماء و الأخبار و المختار» و هو غير جيد لصريح صحيح حفص المتقدم بنفيه عن النساء.

(١) أى كل وارث من الرجال مع نقد الأكبر و إن لم يكن فمن النساء و كما عن المفيد.

(٢) كما هو المشهور بين الأصحاب و عن جماعه منهم ابن إدريس و المحقق و الشهيد الثانى إلحاق المرأه به.

مستند المشهور اختصاص أكثر النصوص بالرجل كما فى صحيح حفص و مرسل حماد المتقدمين. و مستند غيرهم إطلاق بعض النصوص كخبر عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: (الصلاه التى دخل وقتها قبل أن يموت الميت يقضى عنه أولى الناس به) (٣).

و لفظ الميت يشمل الرجل و المرأه، و هذا الإطلاق لا يقتضى تقييده بالرجل الوارد فى الأخبار السابقه لأنه لم يكن ذكره من باب التقييد و يؤيده بل يدل عليه ما دل على وجوب قضاء الصوم عن المرأه كما فى خبر أبي حمزه عن أبي جعفر عليه السلام: (سألته عن امرأه مرضت فى شهر رمضان أو طمئت أو سافرت فماتت قبل خروج شهر رمضان هل يقضى عنها؟ فقال: أما الطمئ و المرض فلا، و أما السفر فنعم) (٤). و إذا تم فى الصوم فيتم فى الصلاة لعدم الفرق.

ص: ٤٤٤

١- (١) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ١١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب قضاء الصلوات حديث ١٨.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٤.

(في مرضه) (١) الذي مات فيه. (وقيل): ما فاته (مطلقاً و هو أحوط)، و في الدروس قطع بقضاء مطلق ما فاته، و في الذكرى (٢) نقل عن المحقق وجوب قضاء ما فاته لعذر كالمرض، و السفر و الحيض، لا ما تركه عمداً مع قدرته عليه، و نفى عنه البأس. و نقل عن شيخه عميد الدين نصرته. فصار للمصنّف في المسألة ثلاثة أقوال (٣)، و الروايات تدلّ بإطلاقها على الوسط (٤) و الموافق للأصل (٥) ما اختاره هنا.

(١) المشهور على أنه يقضى جميع ما فات عن الميت، و عن المحقق و الشهيدين يقضى ما فاته لعذر، و عن الحلبي و ابن سعيد لا يقضى إلا ما فاته في مرض الموت و مستند المشهور إطلاق الأخبار و قد تقدم بعضها.

و دليل القول الثاني انصراف النصوص إليه لندره الترك العمدي من المسلم و بأن المتعمد للترك مؤاخذ بذنبه فلا يناسب مؤاخذة الولي به لقوله تعالى: **وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى (١)**، و فيه: أما ندره فممنوعه بالإضافه إلى أن ندره الوجود لا توجب الانصراف و أما عدم المناسبة فهو استحسان محض.

و دليل القول الثالث خبر ابن سنان المتقدم عن أبي عبد الله عليه السلام: (الصلاه التي دخل وقتها قبل أن يموت الميت يقضى عنه أولى الناس به) (٢) و فيه إنه لا يدل على اختصاص القضاء بما فاته في مرض الموت.

(٢) قال الشهيد فيها: (و قال الشيخ نجم الدين بن سعيد. إلى أن قال: و في البغداديه له المنسوبه إلى سؤال جمال الدين بن حاتم الشغري (رحمه الله): الذي ظهر لي أن الولد يلزمه قضاء ما فات الميت من صيام و صلاه لعذر كالمرض و السفر و الحيض، لا ما تركه عمداً مع قدرته عليه، و قد كان شيخنا عميد الدين (قدس الله لطفه) ينصر هذا القول و لا بأس به، فإن الروايات تحمل على الغالب من الترك و هو إنما يكون على هذا الوجه، أما تعمد ترك الصلاه فإنه نادر).

(٣) قول في اللمعه بقضاء ما فات حال مرض الموت، و قول في الدروس بقضاء مطلق ما فاته، و قول في الذكرى بقضاء ما فاته لعذر.

(٤) و هو قضاء مطلق ما فاته.

(٥) أصاله البراء.

ص: ٤٤٥

١- (١) فاطر الآيه: ١٨.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب قضاء الصلوات حديث ١٨.

و فعل الصلاة على غير الوجه المجزى شرعا كتركها عمدا للتفريط و احترز المصنف بالأب عن الأم و نحوها من الأقارب، فلا يجب القضاء عنهم على الوراث في المشهور (١)، و الروايات مختلفه، ففي بعضها ذكر الرجل و في بعض الميت.

و يمكن حمل المطلق على المقيد (٢) خصوصا في الحكم المخالف (٣) للأصل، و نقل في الذكري عن المحقق وجوب القضاء عن المرأه و نفى عنه البأس، أخذنا بظاهر الروايات، و حملا للفظ «الرجل» على التمثيل.

و لا فرق. على القولين (٤). بين الحر و العبد على الأقوى (٥) و هل يشترط كمال الولي عند موته (٦)؟ قولان (٧)، و استقرب في الذكري اشتراطه لرفع القلم عن الصبي و المجنون، و أصاله البراءه بعد ذلك، و وجه الوجوب عند بلوغه لإطلاق النص و كونه (٨) في مقابله الحبوه و لا يشترط خلوّ ذمته (٩) من صلاه واجبه لتغاير السبب فيلزمان معا.

و هل يجب تقديم ما سبق سببه؟ وجهان (١٠) اختار في الذكري الترتيب و هل

(١) قد تقدم الكلام فيه.

(٢) فيما لو كان المقيد واردا في مقام بيان المراد من المطلق و قد عرفت أن المقيد هنا ليس كذلك.

(٣) لأن الأصل عدم الوجوب على الولي إلا ما ثبت بدليل.

(٤) القول بقضاء ما فات الأب أو الأعم منه و من الأم.

(٥) على المشهور لإطلاق النصوص المتقدمه، و في القواعد: (في القضاء عن العبد إشكال) و عن فخر المحققين الجزم بالعدم بدعوى أن الأولى بالعبد سيده لا ولده الأكبر أو غيره من الذكور في طبقات الإرث، و لا خلاف في عدم وجوب القضاء على السيد بالنسبه لما فات من عبده.

(٦) أي عند موت الأب.

(٧) قول بعدم اعتبار كمال الولي كما عن غير واحد و عليه فيجب على الولي القضاء بعد البلوغ و العقل لإطلاق النصوص المتقدمه، و عن الذكري و الإيضاح و غيرهما الجزم بالعدم لحديث:

(رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم و عن المجنون حتى يستفيق) و لاصاله البراءه.

(٨) أي قضاء الولي.

(٩) ذمه الولي و ذلك لإطلاق النصوص المتقدمه.

(١٠) مبنيان على وجوب الترتيب و عدمه.

له (١) استئجار غيره؟ يحتمله، لأن المطلوب القضاء (٢)، و هو مما يقبل النيابة بعد الموت، و من تعلقها بحي، و استنابته ممتنع. و اختار فى الذكري المنع، و فى صوم الدروس الجواز، و عليه يتفرع تبرع غيره به و الأقرب اختصاص الحكم بالولى فلا يتحملها وليه (٣) و إن تحمّل ما فاته عن نفسه. و لو أوصى الميت بقضائها على وجه تنفيذ (٤) سقطت (٥) عن الولى، و بالبعض (٦) و جب الباقي.

### فى ما لو نسى عدد القضاء

(و لو فات المكلف) من الصلاة (ما لم يحصه) لكثرتة (تحزى) أى اجتهد فى تحصيل ظن بقدر (و بينى على ظنه) (٧)، و قضى ذلك القدر سواء كان الفائت متعددا كأيام كثيره، أم متحدا كفريضه مخصوصه (٨). و لو اشتبه الفائت فى عدد منحصر عاده (٩) و جب قضاء ما تيقن به البراءه كالشك بين عشر و عشرين، و فيه

(١) للولى، هل يسقط القضاء عن الولى فيما لو تبرع به الأجنبى قولان:

الأول: السقوط لحصول براءه ذمه الميت مما فاته لأن المطلوب هو تفرغ ذمته و هذا لا يفرق فيه بين الولى و غيره.

و ذهب ابن إدريس و العلامه فى المنتهى و الشهيد فى الذكري إلى المنع لأن المتبرع نائب عن الحى و لا تشرع النيابة عن الحى و فيه: إنه نائب عن الميت و ليس عن الحى و إذا عرفت هذا فتعرف حكم استئجار الولى لغيره لأن الاستئجار متفرع على جواز التبرع.

(٢) بمعنى تفرغ ذمه الميت مما فاته.

(٣) أى ولى الولى لأن الواجب على الولى قضاء ما فات عن الميت من صلاه نفسه لا- ما و جب عليه بالاستئجار أو لكونه و ليا لانصراف النصوص إلى ذلك.

(٤) فيما لو كانت بالثلث من ماله.

(٥) أى فائته الميت.

(٦) أى و لو أوصى بالبعض على نحو تنفيذ الوصيه فيسقط هذا البعض و يجب الباقي على الولى.

(٧) أى على الظن بالوفاء عند تعذر تحصيل العلم و إلا لوجب تحصيل العلم كما فى الروض، و هذا الحكم مقطوع به فى كلام الأصحاب كما فى المدارك، لقاعده الاشتغال.

و عن العلامه فى التذكرة الاكتفاء بقضاء ما تيقن فواته خاصه لأن الأمر دائر بين الأقل و الأكثر الارتباطيين فلا يجب إلا الأقل لجريان أصاله البراءه عن الأكثر و هو الأقوى.

(٨) كما لو فاته صلاه الصبح و لم يدر عدد الأيام التى فاته صلاه الصبح فيه.

(٩) كتردد الفأئت بين العشره و العشرين مثلاً.

ص: ٤٤٧

وجه (١) بالبناء على الأقل وهو ضعيف.

## في العدول إلى السابق

(و يعدل إلى) الفريضة (السابقة لو شرع في) قضاء (اللاحقه) ناسيا مع إمكانه (٢)، بأن لا يزيد عدد ما فعل عن عدد السابقة، أن تجاوزه و لَمَّا يركع في الزائده مراعاة للترتيب حيث يمكن. و المراد بالعدول أن ينوى بقلبه تحويل هذه الصلاه إلى السابقة. إلى آخر مميزاتها. متقربًا. و يحتمل عدم اعتبار باقى المميزات، بل في بعض الأخبار دلالة عليه (٣).

(و لو تجاوز محلّ العدول) بأن ركع في زائده عن عدد السابقة (أتمّها (٤) ثم تدارك السابقة لا غير) لاغتفار الترتيب (٥) مع النسيان، و كذا لو شرع في اللاحقه ثم علم (٦) أن عليه فائته، و لو عدل إلى السابقة ثم ذكر سابقه أخرى عدل إليها (٧)، و هكذا، و لو ذكر بعد العدول براءته من المعدول إليها عدل إلى اللاحقه

(١) أى فى الأخير. و هو فيما دار فى عدد منحصر. على ما هو الظاهر من العبارة مع أن مناط الاكتفاء بالأقل جار فى الجميع.

(٢) أى مع إمكان العدول إذا شرع فى اللاحقه نسيانًا، و جواز العدول مما لا خلاف فيه كما فى الجواهر و يدل عليه النصوص الكثيره و قد تقدم بعضها فى بحث ترتيب الفائته على الحاضره خصوصا صحيح زراره الطويل عن أبى جعفر عليه السّلام، نعم على القول بوجوب الترتيب يجب العدول و إلا استحب.

(٣) كصحيح زراره الطويل عن أبى جعفر عليه السّلام فى حديث: (فإن كنت قد نسيت العشاء الآخرة حتى صليت الفجر فصل العشاء الآخرة، و إن كنت ذكرتها و أنت فى الركعه الأولى و فى الثانية من الغداه فانوها العشاء ثم قم فصل الغداه) (١).

(٤) كما يدل عليه صحيح زراره الطويل عن أبى جعفر عليه السّلام (٢) و تقدم ذكره فى بحث وجوب الترتيب.

(٥) حتى على القول بوجوبه فضلا عن استحبابه.

(٦) بخلاف الفرع السابق فإنه كان عالما ثم نسي حتى دخل فى اللاحقه.

(٧) النصوص التى تعرضت للعدول من الحاضره إلى الفائته و قد تقدم ذكر بعضها فى بحث ترتيب الفوائت لم تذكر إلا العدول من حاضره إلى الفائته و لكن ذهب الشهيدان فى البيان -

ص: ٤٤٨

١- (١) الوسائل الباب - ٦٣ - من أبواب المواقيت حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٦٣ - من أبواب المواقيت حديث ١.

المنويه أولاً، أو فيما بعده، فعلى هذا يمكن ترامي العدول و دوره.

و كما يعدل من فائته إلى مثلها فكذا من حاضره إلى مثلها كالظهيرين لمن شرع في الثانية ناسيا (١)، و إلى فائته استحبابا على ما تقدم (٢)، أو وجوبا على القول الآخر، و من الفائته إلى الأداء أو ذكر براءته منها (٣)، و منهما (٤) إلى النافله في موارد (٥)، و من النافله إلى مثلها (٦)، لا إلى فريضه (٧)، و جمله صورته (٨) ست

و الروضه إلى جواز ترامي العدول لعدم خصوصيه مورد تلك النصوص.

(١) بالاتفاق و يدل عليه الأخبار منها: صحيح زراره الطويل عن أبي جعفر عليه السلام: (و إن ذكرت أنك لم تصل الأولى و أنت في صلاة العصر و قد صليت منها ركعتين فانوها الأولى، ثم صل الركعتين الباقيتين، و قم فصل العصر. إلى أن قال: و إن كنت ذكرتھا).

أى المغرب. و قد صليت من العشاء الآخره ركعتين أو قمت في الثالثه فانوها المغرب ثم سلم ثم قم فصل العشاء الآخره(١).

(٢) من عدم وجوب الترتيب بين الفائته و الحاضره.

(٣) أى من الفائته.

(٤) أى من الفائته و الحاضره.

(٥) مثل العدول من الجمعة إلى النافله لمن نسي قراءه سورته الجمعة فيها كما في خبر صباح بن صبيح: (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: رجل أراد أن يصلى الجمعة فقرأ بقل هو الله أحد قال عليه السلام: يتمها ركعتين ثم يستأنف(٢). و مثل العدول من فريضه حاضره أو فائته إلى نافله لإدراك الجماعة كما في صحيح سليمان بن خالد عن أبى عبد الله عليه السلام:

(عن رجل دخل المسجد فافتتح الصلاة فبينما هو قائم يصلى إذا أذن المؤذن و أقام الصلاة قال: فليصل ركعتين ثم ليستأنف الصلاة مع الإمام و ليكن الركعتان تطوعا(٣).

(٦) كما لو عدل من نافله غير موقته إلى نافله موقته لإسقاط خصوصيه ما دل على العدول في الفرائض بل في النوافل أولى.

(٧) لأن الأصل هو عدم جواز العدول إلا بدليل و المفروض عدمه في المقام.

(٨) صور العدول.

ص: ٤٤٩

١- (١) الوسائل الباب - ٦٣ - من أبواب المواقيت حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٧٢ - من أبواب القراءة في الصلاة حديث ٢.





عشره، و هي الحاصله من ضرب صور المعدول عنه و إليه (١) و هي أربع نفل، و فرض، أداء و قضاء في الآخر (٢).

## مسائل

### أشاره

(مسائل)

### الأولى. ذهب المرتضى و ابن الجنيد و سلّار إلى وجوب تأخير أولى الأعدار إلى آخر الوقت

(الأولى). ذهب المرتضى و ابن الجنيد و سلّار إلى وجوب تأخير أولى الأعدار (٣) إلى آخر الوقت محتجين بإمكان إيقاع الصلاة تامه بزوال العذر، فيجب كما يؤخّر المتيمم بالنصّ (٤)، و بالإجماع على ما ادّعاه المرتضى، (و جوزه الشيخ أبو جعفر الطوسي) (رحمه الله) (أول الوقت) و إن كان التأخير أفضل. (و هو الأقرب)

لمخاطبتهم بالصلاة من أول الوقت بإطلاق الأمر (٥) فتكون (٦) مجزئه للامتثال.

و ما ذكره من الإمكان (٧) معارض بالأمر (٨)، و استحباب المبادرة إليها في أول الوقت (٩). و مجرد الاحتمال لا- يوجب القدره على الشرط، و يمكن فواتها بموت و غيره فضلا عنه (١٠)، و التيمّم خرج بالنصّ، و إلا لكان من جملتها (١١).

(١) أي و صور المعدول إليه.

(٢) إلا- أن العدول لا- يصح في أربع صور و هي صور العدول من النافله الموقته و غيرها إلى الفريضة أداء و قضاء و في الباقي يصح.

(٣) كمن لم يجد لباسا يستر به عورته.

(٤) متعلق بقوله: (كما يؤخر المتيمم) و يدل عليه أخبار منها: موثق ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام: (فإذا تيمم الرجل فليكن ذلك في آخر الوقت فإن فاته الماء فلن تفوته الأرض) (١).

(٥) أمر الصلاة.

(٦) أي الصلاة في أول الوقت مجزئه لامتثال هذا الأمر.

(٧) أي إمكان إيقاع الصلاة تامه بزوال العذر.

(٨) بالأمر بالصلاة.

(٩) تقدم الدليل على استحباب المبادرة.

(١٠) (أى عن استمرار العذر المانع) كما علّقه الشارح.

(١١) (أى من جملة الأعذار).

ص: ٤٥٠

---

١- (١) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب التيمم حديث ٣.

نعم يستحب التأخير مع الرجاء خروجاً من خلافهم، ولولاه لكان فيه نظر.

## الثانيه. المروي في المبطن

(الثانيه. المروي في المبطن) و هو من به داء البطن. بالتحريك. من ریح، أو غائط (١) على وجه لا يمكنه منعه مقدار الصلاه (الوضوء) لكل صلاه (٢)

(١) فإن كان من بول فهو المسلوس.

(٢) ذهب المشهور إلى تجديد الوضوء لكل صلاه بالنسبه للمسلوس، لأن الأصل في الحدث الطارئ بعد الطهاره إيجاب الطهاره لكن عفى بمقدار الضروره و هو فعل الصلاه الواحده فيبقى الباقي على الأصل.

و ذهب الشيخ في المبسوط إلى جعله كالمستحاضه بالنسبه للغسل فكما تجمع صلوات اليوم أو صلاتين بغسل واحد فكذا المسلوس يجوز له الجمع مطلقاً من غير وضوء لموثق سماعه: (سألته عن رجل أخذته تقطيره من فرجه إما دم وإما غيره قال: فليضع خريطه و ليتوضأ و ليصل فإنما ذلك بلاء ابتلى به، فلا يعيدنّ إلا من الحدث الذي يتوضأ منه) (١)

و ذهب العلامة إلى الجمع بين الظهر و العصر بوضوء واحد و كذا بين المغرب و العشاء لصحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا كان الرجل يقطر منه البول و الدم إذا كان حين الصلاه اتخذ كيساً و جعل فيه قطناً ثم علقه عليه و ادخل ذكره فيه، ثم صلى يجمع بين الصلاتين الظهر و العصر، يؤخر الظهر و يعجل العصر بأذان و إقامتين، و يؤخر المغرب و يعجل العشاء بأذان و إقامتين، و يفعل ذلك في الصبح) (٢) هذا كله إذا لم يكن له فتره تسع الطهاره و الصلاه و إلا فيجب الانتظار إلى تلك الفتره و تحصيل الصلاه بطهاره.

ثم هذا كله في المسلوس و أما المبطن فعن المشهور أنه إذا توضأ لكل صلاه و تجدد حدثه في الصلاه يتوضأ و يبنى على ما مضى من صلاته، أما الوضوء لكل صلاه لما تقدم في المسلوس، و أما الوضوء في أثناء الصلاه و البناء على ما مضى منها لموثق محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: (صاحب البطن الغالب يتوضأ ثم يرجع في صلاته فيتم ما بقى) (٣) و هو موثق لاشتمال طريقه على عبد الله بن بكير و هو فطحي.

و ذهب العلامة في المختلف إلى عدم وجوب الطهاره في داخل الصلاه أو قبلها بعد الوضوء لكل صلاه، لأن الحدث المذكور و هو الواقع في أثناء الصلاه لو نقض الطهاره لأبطل الصلاه لأن شرط الصلاه استمرار الطهاره.

ص: ٤٥١

١- (١) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب نواقض الوضوء حديث ٩.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب نواقض الوضوء حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب نواقض الوضوء حديث ٤.

(و البناء) على ما مضى منها (إذا فجأه الحدث) في أثنائها بعد الوضوء (١) و اغتفار هذا الفعل (٢) و إن كثر، و عليه جماعه من المتقدمين،(و أنكره بعض الأصحاب)

المتأخرين، و حكموا باغتفار ما يتجدد من الحدث بعد الوضوء (٣)، سواء وقع في الصلاة أم قبلها إن لم يتمكن من حفظ نفسه مقدار الصلاة، و إلا استأنفها، محتجين بأن الحدث المتجدد لو نقض الطهاره لأبطل الصلاة (٤)، لأن المشروط عدم عند شرطه، و بالأخبار الداله على أن الحدث يقطع الصلاة (٥).

(و الأقرب الأول لتوثيق رجال الخبر) الدالّ على البناء على ما مضى من الصلاة بعد الطهاره (عن الباقر عليه السّلام)، و المراد توثيق رجاله على وجه يستلزم صحه الخبر، فإن التوثيق أعّم منه عندنا، و الحال أن الخبر الوارد في ذلك صحيح باعتراف الخصم (٦)، فيتعين العمل به لذلك (و شهرته بين الأصحاب) خصوصاً

(١) بعد الوضوء في أثناء الصلاة.

(٢) أي الوضوء في أثناء الصلاة.

(٣) أي بعد الوضوء لكل صلاة.

(٤) لأن من شرطها استمرار الطهاره على ما تقدم بيانه.

(٥) كخبر أبي بكر الحضرمي عن أبي جعفر عليه السّلام و أبي عبد الله عليهما السّلام: (لا يقطع الصلاة إلا أربعه: الخلاء و البول و الريح و الصوت) (١).

(٦) قال العلامة في المختلف في الفصل الرابع في بقايا أحكام الوضوء: (قال بعض علمائنا يتطهر و يبنى على صلاته لما رواه ابن بابويه في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الباقر عليه السّلام قال: صاحب البطن الغالب يتوضأ و يبنى على صلاته) (٢).

و من باب الفائدة اعلم أن هذا الخبر قد أورده الشيخ في التهذيب بإسناده عن العياشي أبي النضر عن محمد بن نصير عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن عبد الله بن بكير عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السّلام قال: (صاحب البطن الغالب يتوضأ ثم يرجع في صلاته فيتم ما بقى) (٣) و هو موثق و هو غير الخبر الذي رواه الصدوق في -

ص: ٤٥٢

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ٢.

٢- (٢) المختلف ص ٢٨ طبع طهران مكتبه نينوى الحديثه.

٣- (٣) التهذيب ج ١ ص ٣٥٠ ح ١٠٣٦ و قد أخرجه في الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب نواقض الوضوء حديث ٤

المتقدمين، و من خالف حكمه أوله (١) بأن المراد بالبناء الاستئناف.

و فيه: أن البناء على الشيء يستلزم سبق شيء منه يبني عليه، ليكون الماضي بمنزلة الأساس لغه و عرفاً، مع أنهم (٢) لا يوجبون الاستئناف، فلا وجه لحملهم عليه (٣). و الاحتجاج بالاستلزام مصادره (٤)، و كيف يتحقق...

-الفقيه بسند صحيح عن محمد بن مسلم (١) و قد تقدم عند نقل كلام المختلف، و لذا في الخبر الأول قال: (ثم يرجع في صلاته فيتم ما بقى) و في الثاني: (و يبني على صلاته)، فالماتن نظر إلى خبر التهذيب فحكم بتوثيقه، و الشارح تبعاً للعلامه في المختلف نظر إلى خبر الفقيه و بهذا تبين لا داعي للقول بأن التوثيق عندنا أعم منه عنده.

(١) أي أول الخبر قال الشارح في روض الجنان: «و احتمال بعض المحققين في الروايه الأولى أن يراد بالبناء فيها الاستئناف إذ لا امتناع في أن يراد بالبناء على الشيء فعله، و فيه نظر، بل البناء على الشيء يستلزم سبق شيء منه حتى يبني عليه، كأن الماضي منه بمنزلة الأساس الذي يترتب عليه، و أورد على الروايتين معاً معارضتهما لغيرهما من الأخبار الداله على أن الحدث يقطع الصلاة و هو ضعيف، لأن عام تلك الأخبار أو مطلقها مخصص أو مقيد إجماعاً بالمستحاضه و السلس، فلا وجه لعدم إخراج هذا الفرد مع النص عليه بالتعيين» (٢).

و مراده من الروايتين هو: صحيح ابن مسلم المروى في الفقيه و قد تقدم، و صحيح الفضيل بن يسار: (قلت لأبي جعفر عليه السلام: إنى أكون في الصلاة فأجد غمزا في بطني أو أذى أو ضربانا، فقال: انصرف ثم توضأ و ابن على ما مضى من صلاتك ما لم تنقض الكلام متعمداً، و إن تكلمت ناسياً فلا شيء عليك فهو بمنزله من تكلم في الصلاة ناسياً، قلت:

و إن قلب وجهه عن القبلة، قال: نعم و إن قلب وجهه عن القبلة) (٣).

هذا من جهه و من جهه أخرى فمراده من بعض المحققين هو المحقق الثاني.

(٢) كالعلامه و المحقق الثاني اللذين لم يأخذوا بخبر البناء على ظاهره، و المعنى فلو حملنا البناء على الاستئناف كما عن المحقق الثاني لوجب أن يستأنف الصلاة من رأس إذا أحدث في أثناء الصلاة و توضأ، مع أنهما يكتفيان بالوضوء لكل صلاة.

(٣) أي لحمل البناء على الاستئناف.

(٤) توضيح ذلك: أن العلامه في المختلف كما تقدم استدل على عدم الوضوء للحدث-

ص: ٤٥٣

١- (١) الفقيه ج ١ ص ٢٣٧ باب صلاة المريض ح ١١.

٢- (٢) روض الجنان ص ٤٠.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ٩.

التلازم (١) مع ورود النص الصحيح (٢) بخلافه، و الأخبار الداله (٣) على قطع مطلق الحدث لها (٤) مخصوصه بالمستحاضه و السلس اتفاقا، و هذا الفرد يشاركهما (٥) بالنص الصحيح، و مصير جمع إليه، و هو كاف في التخصيص. نعم هو غريب (٦) لكنه ليس بعام للنظير، فقد ورد صحيحا قطع الصلاه و البناء عليها في غيره (٧)...

-المتجدد في أثناء الصلاه بأن الحدث المتكرر في أثناء الصلاه لو أفسد الطهاره لأبطل الصلاه لأن شرط صحه الصلاه استمرار الطهاره، و قال الشهيد في الذكري «هذا من علامه مصادره» و تبعه على ذلك الشارح في الروض حيث قال: «و هو مصادره على المطلوب كما ذكره الشهيد (رحمه الله)» و كذلك سيد المدارك، و توضيح المصادره أننا لا نسلم بالتلازم بين صحه الصلاه و بين استمرار الطهاره إذ تبقى الصلاه صحيحه و إن انتفت الطهاره كما في المسلوس و المستحاضه إلا أن المحقق الثاني ذهب (إلى أن الطهاره شرط الصلاه إجماعا و المشروط عدم شرطه، و الحدث مانع اتفاقا لإخلاله بالشرط، و ليس في هذا مصادره بوجه) كما نقله الشارح عنه في الروض.

إلا أنه رده بقوله: (و هو ضعيف جدا فإن المصادره نشأت من ادعاء الملازمه بين نقض الطهاره و بطلان الصلاه مع ورود النص الصحيح على فساد هذه الملازمه، فلا معنى حينئذ لدفعها بدعوى الإجماع على أن الطهاره شرط الصلاه مع تخلفها في مواضع كثيره).

ثم قال: و أجيب بأن الاحتجاج ليس هو بانتقاض الطهاره هنا الذي هو محل النزاع حتى تكون مصادره بل الأدله الداله بعمومها على إعادة الصلاه بالحدث و قد عرفت أن الأدله التي تدعيها مخصوصه أو مقيده إجماعا فاندفع الجواب أيضا) انتهى.

(١) بين نقض الطهاره و بطلان الصلاه.

(٢) و هو صحيح محمد بن مسلم المتقدم.

(٣) كخبر أبي بكر الحضرمي المتقدم.

(٤) للصلاه.

(٥) أي المبطون يشارك المستحاضه و المسلوس.

(٦) بأن يقطع الطهاره و لا يقطع الصلاه.

(٧) كما في إنقاذ الفريق و أخذ المال من الغريم ففي موثق سماعه: (سألته عن الرجل يكون قائما في الصلاه الفريضة فينسى كيسه أو متاعا يتخوف ضيعته أو هلاكه قال: يقطع صلاته و يحرز متاعه ثم يستقبل الصلاه، قلت: فيكون في الفريضة فتغلب عليه دابه أو تغلب دابته فيخاف أن تذهب أو يصيب فيها عنت، فقال: لا بأس بأن يقطع صلاته -

مع أن الاستبعاد غير مسموع (١).

### الثالث. يستحبّ تعجيل القضاء

(الثالث. يستحبّ تعجيل القضاء) استحباباً مؤكداً (٢)، سواء الفرض و النفل، بل الأ-كثر على فوريه (٣) قضاء الفرض، و أنه لا يجوز الاشتغال عنه (٤) بغير الضرورى من أكل ما يمسك الرمق، و نوم يضطر إليه، و شغل يتوقف عليه (٥)، و نحو ذلك (٦) و أفردّه (٧) بالتصنيف جماعه، و فى كثير من الأخبار (٨) دلالة عليه، إلا أن حملها على الاستحباب المؤكّد طريق الجميع بينها و بين ما دلّ على التوسعه.

(و لو كان) الفائت (نافله لم ينتظر بقضائها مثل زمان فواتها) من ليل أو نهار، بل يقضى نافله الليل نهاراً و بالعكس (٩)، لأن الله تعالى جعل كلا منهما

و يتحرز و يعود إلى صلاته (١) و خبر إسماعيل بن أبى زياد عن جعفر عن أبيه عن على عليه السّلام: (فى رجل يصلى و يرى الصبى يحبو إلى النار، أو الشاه تدخل البيت لتفسد الشىء فقال: فليصرف و ليحرز ما يتخوف و يبنى على صلاته ما لم يتكلم) ٢.

(١) لورود النص و عمل جمع من الأصحاب به.

(٢) قد تقدم حمل أخبار المضايقه على الاستحباب جمعا بينها و بين أخبار المواسعه.

(٣) أى المضايقه و تقدم الكلام فيه.

(٤) عن القضاء.

(٥) أمر معاشه.

(٦) حتى ادعى المفيد و الحلّى الإجماع عليه كما تقدم.

(٧) أى الغور فى قضاء الفرض.

(٨) و هى أخبار المضايقه و قد تقدم عرض أكثرها.

(٩) لطائفه من الأخبار منها: مرسل الصدوق: (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: إن الله ليباهى ملائكته بالعبد يقضى صلاه الليل بالنهار، فيقول: يا ملائكتى انظروا إلى عبدى يقضى ما لم أفترضه عليه، أشهدكم أنى قد غفرت له) (٢).

و خبر عنبسه العابد: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن قول الله (عز و جل): وَ هُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا قَالَ: قضاء الليل بالنهار و قضاء النهار بالليل) ٤-.



١- ( (١ و ٢) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب قواطع الصلاة حديث ٢ و ٣.

٢- ( (٣ و ٤) الوسائل الباب - ٥٧ - من أبواب المواقيت حديث ٥ و ٢.

خلفه للآخر، و للأمر بالمسارعه إلى أسباب المغفره (١) و للأخبار.

و ذهب جماعه من الأصحاب إلى استحباب المماثله استنادا إلى روايه (٢) إسماعيل الجعفى عن الباقر عليه السلام: «أفضل قضاء النوافل قضاء صلاه الليل بالليل، و صلاه النهار بالنهار»، و غيرها. و جمع بينهما بالحمل على الأفضل و الفضيله، إذ عدم انتظار مثل الوقت فيه مسارعه إلى الخير و هو فضل. كذا أجاب فى الذكري، و هو يؤذن بأفضليه المماثله، إذا لم يذكر الأفضل إلا فى دليلها (٣). و أطلق فى باقى كتبه استحباب التعجيل، و الأخبار به كثيره (٤) إلا أنها خاليه عن الأفضليه.

(و فى جواز النافله لمن عليه فريضه قولان، أقربهما الجواز) (٥) للأخبار

و خبر محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام: (إن على بن الحسين عليه السلام كان إذا فاتته شىء من الليل قضاءه بالنهار) (١).

(١) لقوله تعالى: وَ سَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ (٢).

(٢) و هى موثقه (٣) و مثلها خبر معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: (اقض ما فاتك من صلاه النهار بالنهار، و ما فاتك من صلاه الليل بالليل) (٤) ذهب إليه المفيد و ابن الجنيد.

(٣) أى دليل المماثله و هو موثق إسماعيل الجعفى المتقدم فى الشرح. و كذا فى صحيح بريد بن معاويه العجلي عن أبى جعفر عليه السلام: (أفضل قضاء صلاه الليل فى الساعه التى فاتتك آخر الليل، و ليس بأس أن يقضيها بالنهار و قبل أن تزول الشمس) (٥).

(٤) أى بالتعجيل كخبر عنسه العابد المتقدم.

(٥) كما عن الصدوق و الإسكافى و الشهيدين و الأردبيلى و سيد المدارك و جماعه خلافا للفاضلين و جماعه على المنع بل قيل إن المنع هو المشهور بل مذهب علمائنا.

و استدل للمنع بمرسل المبسوط و الخلاف عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم: (لا صلاه لمن عليه صلاه) (٤).

و فى الذكري قال: «للمروى عنهم عليهم السلام: لا صلاه لمن عليه صلاه» (٧).

و صحيح زراره عن أبى عبد الله عليه السلام: (و لا يتطوع بركعه حتى يقضى الفريضه) (٥).

و صحيح يعقوب بن شعيب عن أبى عبد الله عليه السلام: (سألته عن الرجل ينام عن الغداه-

ص: ٤٥٦

٢- (٢) آل عمران الآية: ١٣٣.

٣- ( (٣ و ٤ و ٥) الوسائل الباب - ٥٧ - من أبواب المواقيت حديث ٦ و ٧ و ٣.

٤- ( (٦ و ٧) أورده في المستدرک أيضا عن المفيد الباب - ٤٦ - من أبواب المواقيت حديث ٢.

٥- (٨) الوسائل الباب - ٦١ - من أبواب المواقيت حديث ٣.

الكثيره الداله عليه (و قد بينا مأخذة في كتاب الذكرى) (١) بإيراد ما ورد فيه من الأخبار، و حرّنا نحن ما فيه في شرح الإرشاد (٢).

و استند المانع أيضا إلى أخبار دلت على النهى، و حملة على الكراهه طريق الجمع. نعم يعتبر عدم إضرارها بالفريضة، و لا فرق بين ذوات الأسباب و غيرها (٣).

حتى تنبغ الشمس أ يصلى حين يستيقظ أو ينتظر حتى تنبسط الشمس؟ فقال عليه السلام:

يصلى حين يستيقظ، قلت: يوتر أو يصلى الركعتين؟ قال عليه السلام: بل يبدأ بالفريضة (١).

و صحیح زراره المروى فى الروض و المدارك: (قلت لأبى جعفر عليه السّلام: أصلى النافله و على فريضة أو فى وقت فريضة؟ قال عليه السّلام: لا، لأنه لا- تصلى نافله فى وقت فريضة، أ رأيت لو كان عليك من شهر رمضان أ كان لك أن تتطوع حتى تقضيه؟ قلت:

لا، قال عليه السّلام: فكذلك الصلاه) (٢).

و هى معارضه بأخبار تدل على الجواز منها: موثق أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام:

(عن رجل نام عن الغداه حتى طلعت الشمس فقال عليه السلام: يصلى ركعتين ثم يصلى الغداه) (٣).

و صحیح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: (قلت له: رجل عليه دين من صلاه قام يقضيه فيخاف أن يدركه الصبح و لم يصل صلاه ليلته تلك، قال عليه السّلام: يؤخر القضاء و يصلى صلاه ليلته تلك) (٤) و الأخبار المشتمله على رقاد النبى صلى الله عليه و آله و سلم عن صلاه الصبح و نافلتها و أنه قضاها مقدا للنافله على الفريضة (٥).

و الجمع بينهما يقتضى حمل المنع على الكراهه.

(١) المسأله ١١ من الفصل الثالث فى أحكام الرواتب ص ١٣٠.

(٢) و هو روض الجنان ص ١٨٣.

(٣) و هى المبتدئه للإطلاق.

ص: ٤٥٧

١- (١) الوسائل الباب - ٦١ - من أبواب المواقيت حديث ٤.

٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ٤٦ - من أبواب المواقيت حديث ٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٦١ - من أبواب المواقيت حديث ٢.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٦١ - من أبواب المواقيت حديث ٩.

٥- (٥) الوسائل الباب - ٦١ - من أبواب المواقيت حديث ٦ و المستدرك باب - ٤٦ - من أبواب المواقيت حديث ١.

(الفصل التاسع. في صلاة الخوف) (١)

في كونها مقصوره

(١) مشروعتها غير مختصه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم، بالاتفاق منا ومن الجمهور ولم يخالف إلا أبو يوسف فخصها به صلى الله عليه وآله وسلم، وضعفه ظاهر للأخبار التي سيمر عليك بعضها. هذا فضلا عن صلاة أمير المؤمنين عليه السلام لها في ليله الهرير بعد انتقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الرفيق الأعلى كما في صحيح الفضلاء. زراره وفضيل ومحمد بن مسلم. عن أبي جعفر عليه السلام: (في صلاة الخوف عند المطاردة والمناوشة وتلاحم القتال فإنه كان يصلى كل إنسان منهم بالإيماء حيث كان وجهه، فإذا كانت المسايغه والمعانقه وتلاحم القتال فإن أمير المؤمنين عليه السلام ليله صفيين، وهي ليله الهرير، لم تكن صلاتهم الظهر والعصر والمغرب والعشاء عند وقت كل صلاة إلا التكبير والتهليل والتسييح والتحميد والدعاء، فكانت تلك صلاتهم ولم يأمرهم بإعادة الصلاة) (١).

و في مرسل الطبرسي في مجمع البيان: (روى أن عليا عليه السلام صلى ليله الهرير خمس صلوات بالإيماء) (٢).

واستدل له بظاهر الآية: وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكُمْ وَ لِيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَ لَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصِصْ لَهَا فليصي لهما معك وَ لِيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَ أَسْلِحَتَهُمْ (٣). بدعوى أن قوله تعالى: وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ دليلا على الاشتراط لأن المفهوم فإذا لم تكن فيهم فلا صلاة.

وفيه: إن غايه ما يستفاد من الآية بيان كيفية الصلاة جماعه إذا كان معهم ولا تدل على اشتراط مشروعيه الحكم بحضوره صلوات الله عليه وآله.

هذا وعن المزني من علماء العامه أن الآية منسوخه بتأخير النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق أربع صلوات اشتغالا بالقتال ولم يصل صلاة الخوف.

ويرده ما عن غير واحد أن الحكم في حال الخوف قبل نزول الآية هو تأخير الصلاة إلى -

١- (١) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب صلاة الخوف حديث ٨ و ١٠.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب صلاة الخوف حديث ٨ و ١٠.

٣- (٣) النساء الآية: ١٠١-١٠٢.

(و هي مقصوره (١) سفرا) (٢) إجماعا، (و حضرا) على الأصح للنص و حجه

-حين حصول الأمن فيقضى فنسخ هذا لصلاه الخوف عند نزول هذه الآيه، فلذا أخر النبي صلى الله عليه و آله و سلم يوم الخندق أربع صلوات ثم قضاها، فالآيه ناسخه لحكم و ليست منسوخه به.

(١) من حيث الكمية فترد الرباعيه إلى ركعتين و تبقى الثلاثيه و الثنائيه على حالهما كما تدل عليه الأخبار الكثيره المتضمنه لصلاه الخوف منها: صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام:

(قلت له: صلاه الخوف و صلاه السفر تقصران جميعا؟ قال: نعم و صلاه الخوف أحق أن تقصر من صلاه السفر لأن فيها خوفا)(١).

و عن ابن الجنيد أن التقصير في صلاه الخوف هو رد الركعتين إلى ركعه، بمعنى أن صلاه الخوف إنما تكون عند السفر على قول سيأتي، فصلاه السفر ركعتان و صلاه الخوف ركعه واحده و يشهد له صحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السلام: (في قول الله عز و جل):

وَ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَام: هذا تقصير ثان، و هو أن يرد الرجل الركعتين إلى ركعه)(٢).

و خبر إبراهيم بن عمر عن أبي عبد الله عليه السلام: (فرض الله على المقيم أربع ركعات، و فرض على المسافر ركعتين تمام، و فرض على الخائف ركعه، و هو قول الله عز و جل): فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا، يقول: من الركعتين فتصير ركعه)٢. فلا بد من تأويلهما أو حملهما على التقيه لعدم مقاومتهما على ما دل على أن التقصير في صلاه الخوف كالتقصير في صلاه الخوف و لما ورد في كيفية صلاه الخوف و سيأتي التعرض لبعضه.

(٢) اتفق الجميع على تقصير صلاه الخوف في السفر جماعه و فرادى، و في الحضر كذلك على رأى جماعه منهم الشيخ و المرتضى و ابن إدريس بل قيل إنه الأكثر، و في المعتبر عن بعض الأصحاب أنها تختص بالسفر خاصه لظاهر الآيه: وَ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ)(٣).

و فيه: إن ذكر السفر قد جرى مجرى الغالب لأن الخوف إنما يكون في السفر غالبا، و إلا-

ص: ٤٥٩

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاه الخوف حديث ١.

٢- (( ٢ ) و ( ٣ ) الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاه الخوف حديث ٢ و ٤.

٣- (٤) النساء الآيه: ١٠١.

مشرط السفر بظاهر الآيه حيث اقتضت الجمع (١) مندفعه بالقصر للسفر المجرد عن الخوف (٢)، و النص (٣) محكم فيهما (٤) (جماعه) إجماعاً، (و فرادى) على الأشهر لإطلاق النص (٥). و استناد مشرطها (٦) إلى فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لها جماعه لا يدل على الشرطيه، فيبقى ما دل على الإطلاق سالماً و هى أنواع كثيره (٧) تبلغ العشره أشهرها صلاه ذات الرقاع، فلذا لم يذكر غيرها، و لها شروط أشار إليها بقوله (٨).

فلو كانت صلاه الخوف مشروطه بالسفر لكان ذكر الخوف لغوا ما دام التقصير واحداً فى الاثنين فضلاً عن صحيح زراره. المتقدم. عن أبى جعفر عليه السلام: (قلت له: صلاه الخوف و صلاه السفر تقصيران جميعاً؟ قال: نعم و صلاه الخوف أحق أن تقصر من صلاه السفر لأن فيها خوفاً) (١) و هو مطلق يشمل صلاه الخوف فى الحضر و هذا و إطلاق الآيه و الخبر يقتضى صحه صلاه الخوف جماعه و فرادى.

و ذهب الشيخ فى المبسوط و ابن إدريس إلى اشتراط الجماعه فى تقصيرها حضراً لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما صلاها جماعه و فيه: إن إيقاعها جماعه منه صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على الاشتراط بالإضافه إلى ظاهر الآيه و الخبر المتقدمين.

(١) أى حيث اقتضت الآيه الجمع بين السفر و الخوف فى صلاه السفر.

(٢) فيكون ذكر الخوف فى الآيه لغوا و هذا ما لا يمكن الالتزام فيتعين أن يكون المدار على الخوف و قد ذكر السفر من باب الغالب لأن الخوف غالباً إنما يكون فى السفر.

(٣) و هو صحيح زراره المتقدم.

(٤) أى فى الخوف المجرد عن السفر، و فى السفر المجرد عن الخوف.

(٥) و هو صحيح زراره.

(٦) أى استناد من اشترط الجماعه فى صلاه الخوف كالشيخ فى المبسوط نعم كان على الشارح أن يقيد بالحضر.

(٧) اعلم أن المهم منها خمسها لأن صلاه الخوف إن صليت جماعه فلها ثلاث كفيات صلاه ذات الرقاع و صلاه عسفان و صلاه بطن النخل و مع اشتداد الخوف عند تلاحم الصفيين فى القتال فتسمى بصلاه المطارده و صلاه شده الخوف فهى إما بالإيماء للركوع و السجود مع القراءه عند الإمكان و إما بالتسييح بدل القراءه مع سقوط الإيماء للركوع و السجود.

(٨) شروطها ثلاثه:

الأول: إمكان تقسيم المسلمين فرقتين، فرقه تحرس و فرقه تصلى، و الدليل عليه ظاهر إذ-



١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاة الخوف حديث ١.

(و مع إمكان الافتراق فرقتين) لكثرة المسلمين أو قوتهم، بحيث يقاوم كل فرقه العدو حاله اشتغال الأخرى بالصلاه، وإن لم يتساويا عددا،(و) كون (العدو فى خلاف) جهه (القبله) إما فى دبرها أو عن أحد جانبيها، بحيث لا يمكنهم القتال مصلين إلا بالانحراف عنها، أو فى جهتها مع وجود حائل يمنع من قتالهم، و اشترط ثالث و هو كون العدو ذا قوه يخاف هجومه عليهم حال الصلاه:

فلو أمن صلوا بغير تغيير يذكر هنا (١) و تركه اختصارا، و إشعارا به من الخوف.

و رابع و هو عدم الاحتياج إلى الزيادة على فرقتين، لاختصاص هذه الكيفيه (٢) بإدراك كل فرقه ركعه (٣)، و يمكن الغنى عنه فى المغرب (٤).

و مع اجتماع الشروط (يصلون صلاه ذات الرقاع) سميت بذلك لأن القتال كان فى سفح جبل فيه جدد (٥)، حمر، و صفر، و سود كالزقاع، أو لأن الصحابه كانوا حفاه فلفوا على أرجلهم الزقاع من جلود، و خرق لشده الحر، أو لأن الزقاع كانت فى ألويتهم، أو لمرور قوم به حفاه فتشقت أرجلهم فكانوا يلقون عليها الخرق، أو لأنها اسم شجره كانت فى موضع الغزوه. و هى (٦) على ثلاثه أميال من المدينه عند بئر أروما. و قيل: موضع من نجد، و هى أرض غطفان.

(بأن يصلّى الإمام بفرقه ركعه) فى مكان لا يبلغهم سهام العدو، ثم

-مع قصورهم عن ذلك لا يجوز لهم الجماعه حينئذ لاستلزامها الإخلال بالحراسه.

الثانى: أن يكون فى العدو كثره يحصل معها الخوف و إلا لانتفى المسوخ لصلاه الخوف.

الثالث: أن يكون العدو فى خلاف جهه القبلة، و عن المدارك أن هذا الشرط مقطوع به فى كلام أكثر الأصحاب، و استدلوا عليه بأن النبى صلى الله عليه و آله و سلم إنما صلاها كذلك فتجب متابعتة، و ذهب العلامه فى التذكرة إلى عدم اعتباره لأن ما وقع حال صلاه النبى صلى الله عليه و آله و سلم إنما وقع اتفاقا لا أنه كان شرطا، و رجحه الشهيد و استحسنة الشارح فى الروض.

(١) أى من ناحيه الكيفيه و إن كان أصل الخوف أوجب التقصير فى الكميه.

(٢) كيفيه صلاه ذات الرقاع.

(٣) مع الإمام.

(٤) حيث يفترون ثلاث فرق فتدرك كل فرقه مع الإمام ركعه.

(٥) بضم الجيم جمع جده بمعنى العلامه.

(٦) أى الغزوه.

ص: ٤٦١

ينفردون بعد قيامه (ثم يتمون) ركعه أخرى مخففه و يسلمون و يأخذون موقف الفرقة المقاتله،(ثم تأتي) الفرقة (الأخرى) و الإمام فى قراءه الثانيه،(فيصلى بهم ركعه) إلى أن يرفعوا من سجود الثانيه فينفردون، و يتمون صلاتهم،(ثم ينتظرهم) الإمام (حتى يتموا و يسلم بهم) (١).

(١) هذه الكيفيه متفق عليها بين الأصحاب و يدل عليها أخبار منها: صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله عن أبى عبد الله عليه السّلام: (صلى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بأصحابه فى غزاه ذات الرقاع صلاه الخوف ففرق أصحابه فرقتين، أقام فرقه بإزاء العدو و فرقه خلفه، فكبر و كبروا فقراً و أنصتوا فركع و ركعوا و سجدوا و سجدوا، ثم استتم رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قائماً فصلوا لأنفسهم ركعه، ثم سلم بعضهم على بعض، ثم خرجوا إلى أصحابهم، و أقاموا بإزاء العدو و جاء أصحابهم فقاموا خلف رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فصلى بهم ركعه ثم تشهد و سلم عليهم فقاموا فصلوا لأنفسهم ركعه و سلم بعضهم على بعض) (١).

و صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام: (عن صلاه الخوف قال: يقوم الإمام و يجيء طائفه من أصحابه فيقومون خلفه و طائفه بإزاء العدو فيصلى بهم الإمام ركعه، ثم يقوم و يقومون معه فيمثل قائماً و يصلون هم الركعه الثانيه، ثم يسلم بعضهم على بعض، ثم ينصرفون فيقومون فى مقام أصحابهم، و يجيء الآخرون فيقومون خلف الإمام فيصلى بهم الركعه الثانيه، ثم يجلس الإمام فيقومون هم فيصلون ركعه أخرى ثم يسلم عليهم فينصرفون بتسليمه قال: و فى المغرب مثل ذلك يقوم الإمام فتجىء طائفه فيقومون خلفه ثم يصلى بهم ركعه ثم يقوم و يقومون فيمثل الإمام قائماً و يصلون الركعتين و يتشهدون و يسلم بعضهم على بعض ثم ينصرفون فيقومون فى موقف أصحابهم و يجيء الآخرون و يقومون خلف الإمام فيصلى بهم ركعه يقرأ فيها ثم يجلس فيتشهد ثم يقوم و يقومون معه فيصلى بهم ركعه أخرى ثم يجلس و يقومون فيتمون ركعه أخرى ثم يسلم عليهم) (٢).

فالظاهر من الأخبار أن الإمام ينتظر الطائفه الثانيه عند التسليم فيسلم عليهم كما فى صحيح الحلبي الأخير، و يجوز له التسليم عند مفارقتهم إياه و لا يجب عليه الانتظار كما فى صحيح عبد الرحمن المتقدم كما يجوز له انتظارهم عند التشهد فيتشهدون معه ثم يسلم و يسلمون كما هو صريح خبر الحميرى عن على بن جعفر عن أخيه عليه السّلام الوارد فى صلاه الخوف: (فإذا قعد فى التشهد قاموا فصلوا الثانيه لأنفسهم ثم يقعدون-

ص: ٤٤٢

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاه الخوف حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من صلاه الخوف حديث ٤.

و إنما حكمنا بانفرادهم مع أن العبارة لا تقتضيه، بل ربما دلّ سلامه بهم على بقاء القدوة، تبعاً للمصنف حيث ذهب في كتبه إلى انفرادهم، و ظاهر الأصحاب، و به صرح كثير منهم بقاء القدوة، و يتفرّع عليه (١) تحمّل الإمام أو هامهم على القول به (٢). و ما اختاره المصنف (٣) لا يخلو من قوه.

(و في المغرب يصلّي بإحدهما ركعتين) و بالأخرى ركعه مخيراً في ذلك (٤).

فيتشهدون معه ثم يسلم و ينصرفون معه (١).

ثم هل يجب على الفرقة الأولى نية الانفراد عند القيام؟ قيل: نعم لعدم جواز مفارقه الإمام بدون هذه النية لأن المأموم مأمور بمتابعه الإمام.

و قيل: لا- لأن قضيه الائتمام في صلاة الخوف بالنسبة للفرقة الأولى إنما هي في الركعة الأولى فقط و قد انتهت و قواه في الذكرى و استحسنة الشارح في الروض. و إن كان الأول أحوط.

ثم هل يجب على الفرقة الثانية نية الانفراد عند قيامهم للركعة الثانية لأنفسهم؟ قيل: نعم كما عن جماعه و هو الظاهر من كلام الشيخ لعين الدليل المتقدم.

و ظاهر الأكثر عدم لبقاء الائتمام حكماً و إن استقلوا بالقراءة بدليل أن الإمام سيسلم بهم كما في صحيح الحلبي المتقدم.

(١) على بقاء القدوة و الائتمام.

(٢) أي على القول بتحمّل الإمام أو هامهم بتفسير أنه لا سهو على المأموم كما تقدم، و هو المنسوب للشيخ.

(٣) من الانفراد.

(٤) نسب العلامة في المنتهى التخيير إلى علمائنا، لورود الأخبار بكل من الكيفيتين و الجمع بينهما يقتضى التخيير.

ففي صحيح زراره عن أبي عبد الله عليه السّلام: (صلاة الخوف: المغرب يصلّي بالأوليين ركعه و يقضون ركعتين، و يصلّي بالآخرين ركعتين و يقضون ركعه) (٢) و مثله غيره و في صحيح زراره الآخر عن أبي جعفر عليه السّلام: (إذا كانت صلاة المغرب في الخوف فرقه فرقتين، فيصلّي بفرقه ركعتين ثم جلس بهم ثم أشار إليهم بيده فقام كل إنسان منهم فيصلّي ركعه ثم سلّموا، فقاموا مقام أصحابهم و جاءت الطائفة الأخرى فكبروا و دخلوا في الصلاة-

ص: ٤٤٣

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاة الخوف حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاة الخوف حديث ٣ و ٢.

و الأفضل تخصيص الأولى بالأولى، و الثانيه بالباقي، تأسيا بعلى عليه السّلام ليله الهرير، و ليتقاربا في إدراك الأركان (١) و القراءه المتعينه (٢).

و تكليف الثانيه (٣) بالجلوس للتشهد الأول (٤) مع بنائها (٥) على التخفيف (٦)، يندفع (٧)...

و قام الإمام فصلّى بهم ركعه ثم سلم ثم قام كل رجل منهم فصلّى ركعه فشفعها بالتى صلى مع الإمام ثم قام فصلّى ركعه ليس فيها قراءه، فتمت للإمام ثلاث ركعات و للأولين ركعتان جماعه و للآخرين وجدانا، فصار للأولين التكبير و افتتاح الصلاه و للآخرين التسليم (١).

نعم الأفضل الكيفيه الأولى لكثرة الروايات الوارده فيها و للتأسى بأمر المؤمنين عليه السّلام عند ما صلاها ليله الهرير كما عن الخلاف و التذكرة، و لا اعتبار هو: أن تدرك الفرقة الثانيه القراءه المتعينه في الركعه الثانيه كما أدركت الفرقة الأولى القراءه في الركعه الأولى، و حيازه الأولى لفضيله تكبيره الإحرام و التقدم تتساوى مع إحراز الثانيه للركعتين.

و قيل كما عن العلامه في القواعد إنّ الكيفيه الثانيه أفضل لثلاث تكلف الفرقة الثانيه زياده جلوس عند تشهد الإمام عقيب الركعه الثانيه مع أن صلاه الخوف مبنيه على التخفيف.

(١) ففي الركعه ثلاثه أركان: القيام و الركوع و السجود إلا في الركعه الأولى ففيها خمسة أركان بإضافه النيه و تكبيره الإحرام.

فإذا اختصت الفرقة الأولى بالأولى كان لها خمسة أركان مع الإمام و كان للثانيه ستة أركان في الركعتين مع الإمام و هي متقاربان بخلاف ما لو اختصت الفرقة الأولى بالركعتين فيكون لها ثمانية أركان مع الإمام و يبقى للثانيه ثلاثه أركان و هذا موجب للتفاوت الفاحش.

(٢) أى الواجبه بحيث تكون قراءه الركعه الأولى للفرقة الأولى، و قراءه الركعه الثانيه للفرقة الثانيه بخلاف العكس فتكون القراءه المتعينه في الركعتين للفرقة الأولى فقط.

(٣) أى الفرقة الثانيه.

(٤) أى التشهد الأول للإمام.

(٥) أى بناء صلاه الخوف.

(٦) كما هو دليل العلامه في القواعد لترجيح الكيفيه الثانيه.

(٧) بأن الجلوس للتشهد أمر لا بد منه على الكيفيتين، أما الكيفيه الأولى فيتشهد الإمام-

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاة الخوف حديث ٣ و ٢.

باستدعائه (١) زمانا على التقديرين، فلا يحصل بإيثار الأولى تخفيف، و لتكليف الثانية بالجلوس للتشهد الأول على التقدير الآخر (٢).

(و يجب على) المصلين أخذ السلاح، للأمر به (٣) المقضى له، و هو آله القتال و الدفع، من السيف، و السكين، و الرمح، و غيرها و إن كان نجسا (٤)، إلا أن يمنع (٥) شيئا من الواجبات، أو يؤذى غيره (٦) فلا يجوز اختيارا (٧).

(و مع الشده) (٨)...

و الفرقه الثانيه منتظره له حتى يقوم الإمام للثالثه له و يقومون هم للثانيه لهم، و على الكيفيه الثانيه فيتشهد الإمام التشهد الأوسط مع الفرقه الأولى لكن عقيب ثالثته و إن تشهد تشهده الأخير حين قيام الفرقه الثانيه للركعه الثانيه لكن عليهم الجلوس للتشهد الأخير زمانا كزمان التشهد الأوسط للإمام و عليه فعلى كلا الحالين لا تقويت على الجند.

(١) أى باستدعاء التشهد سواء كان وسطا للإمام على الكيفيه الأولى أو أخيرا للمأمومين من الفرقه الثانيه على الكيفيه الثانيه.

(٢) أى على الكيفيه الثانيه فتكلف الفرقه الثانيه بالجلوس للتشهد الأول مع أن الإمام غير جالس له و هذا نوع تطويل لأنه على الكيفيه الأولى فالفرقه الثانيه تجلس للتشهد الأول عند التشهد الأخير للإمام.

(٣) أى بالأخذ لقوله تعالى: **وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ** و الأمر المطلق يدل على الوجوب و هو قول الشيخ و أكثر الأصحاب كما عن المدارك، و عن ابن الجنيد استحباب الأخذ حملا- للأمر على الإرشاد لما فى أخذ السلاح من إظهار القوه و إظهار التحفظ أمام العدو.

ثم على القول بالوجوب لا تبطل الصلاه بالإخلال به لأنه متعلق بأمر خارج عن ماهيه الصلاه.

(٤) للإطلاق، و على قول ضعيف لا دليل عليه معتد به كما فى الجواهر. لا يجوز إذا كان متنجسا.

(٥) لثقله.

(٦) كالرمح فى وسط الصفوف.

(٧) لترجيح حرمة الأذيه و وجوب مراعاة الصحه فى الصلاه عليه، و أما عند الاضطرار و الضروره فجائز.

(٨) أى شده الخوف اعلم أن ما تقدم هو المسمى بصلاه ذات الرقاع و أما صلاه بطن النخل -



المانعه من الافتراق كذلك (١)، و الصلاة جميعا بأحد الوجوه المقرره في هذا الباب

فهى أن يصلى الإمام صلاته بطائفه ثم يصلى ندبا بطائفه أخرى و قد روى أن النبى صلى الله عليه و آله و سلم صلاها بأصحابه بهذا الوضع كما عن الشيخ فى المبسوط (١).

و أما صلاه عسفان فقد أرسلها الشيخ فى المبسوط عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم إرسال درايه لا روايه فقال: (و متى كان العدو فى جهه القبلة و يكونون فى مستوى الأرض لا يستترهم شىء و لا يمكنهم أمر يخاف منه و يكون فى المسلمين كثره لا يلزمهم صلاه الخوف و لا صلاه شده الخوف، و إن صلوا كما صلى النبى صلى الله عليه و آله و سلم بعسفان جاز، فإنه صلى الله عليه و آله و سلم قام مستقبل القبلة و المشركون أمامه فصف خلفه صفا، و صف بعد ذلك الصف صفا آخر، فركع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و ركعوا جميعا و سجد و سجد الصف الذين يلونه، و قام الآخرون يحرسونه، فلما سجد الأولون السجدين و قاموا سجد الآخرون الذين كانوا خلفهم، ثم تأخر الصف الذين يلونه إلى مقام الآخريين و تقدم الصف الآخر إلى مقام الصف الأول، ثم ركع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و ركعوا جميعا، ثم سجد و سجد الصف الذى يليه و قام الآخرون يحرسونه فلما جلس رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و الصف الذى يليه سجد الآخرون، ثم جلسوا جميعا و سلم بهم جميعا، و صلى بهم جميعا هذه الصلاه يوم بنى سليم) (٢).

(١) أى فرقتين بحيث تصلى فرقه و تحرس أخرى، شروع فى صلاه شده الخوف و تسمى بصلاه المطارده و ذلك عند ما ينتهى حال القتال بين الصفيين إلى المعانقه و المسايقه فيصلى كل واحد منهم على حسب إمكانه واقفا أو راكبا أو ماشيا و يأتى بما أمكن من الركوع و السجود و مع التعذر يومئ إليهما، و يستقبل القبلة بما أمكن من صلاته و إلا فيكفيه استقبال القبلة بتكبيره الإحرام و إلا فيصلى إلى أى جهه أمكن له.

هذا كله إذا تمكن من النزول إلى الأرض و إن لم يتمكن صلى راكبا و سجد على قربوس سرجه و إن لم يتمكن أو ما إيماء.

ثم إن الجميع تكون بالقراءه المتعينه من الحمد و السوره مع أذكار الركوع و السجود و التشهد و التسليم و إن لم يتمكن صلى بالتسيح و يسقط الركوع و السجود و يقول بدل كل ركعه: سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر، و هذا الحكم بشقوه الأربعة متفق عليه بين الأصحاب و يدل عليه جمله من الأخبار منها: خبر زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (قلت له: صلاه الموافقه؟ فقال: إذا لم يكن النصف من عدوك صليت إيماء-

ص: ٤٤٤

١- (١) المبسوط الجزء الأول ص ١٦٧.

٢- (٢) المبسوط الجزء الأول ص ١٦٦-١٦٧.

(يصلون بحسب الممكنه) ركباناً و مشاه جماعه و فرادى، و يغتفر اختلاف الجبهه هنا،

-راجلا- كنت أو راكبا، فإن الله يقول: فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا . إلى أن قال. أينما توجهت بك دابتك غير أنك تتوجه إذا كبرت أول تكبيره(١).

و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (صلاه الزحف على الظهر إيماء برأسك و تكبير، و المسايفه تكبير بغير إيماء، و المطارده إيماء يصلى كل رجل على حياله)٢.

و صحيح الفضلاء. زراره و الفضيل و محمد بن مسلم. عن أبي جعفر عليه السلام: (فى صلاه الخوف عند المطارده و المناوشه و تلاحم القتال فإنه يصلى كل إنسان منهم بالإيماء حيث كان وجهه، فإذا كانت المسايفه و المعانقه و تلاحم القتال فإن أمير المؤمنين عليه السلام ليله صفين. و هى ليله الهرير. لم يكن صلى بهم الظهر و العصر و المغرب و العشاء عند وقت كل صلاه إلا بالتكبير و التهليل و التسييح و التمجيد و التحميد و الدعاء، فكانت تلك صلاتهم لم يأمرهم بإعاده الصلاه)٣.

و خبر عبد الله بن المغيره عن الصادق عليه السلام: (أقل ما يجرى فى حد المسايفه من التكبير تكبيرتان لكل صلاه، إلا المغرب فإن لها ثلاثا)٤.

و خبر ابن عذافر عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا جالت الخيل اضطرب السيوف أجزاءه تكبيرتان فهذا تقصير آخر)٥.

و صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (الذى يخاف اللصوص و السبع يصلى صلاه الموافقه إيماء على دابته، قلت: أ رأيت إن لم يكن الموافق على وضوء كيف يصنع و لا يقدر على النزول؟ قال: يتيمم من لبد سرجه أو عرف دابته فإن فيها غبارا، و يصلى و يجعل السجود أخفض من الركوع و لا يدور إلى القبلة، و لكن أينما دارت دابته غير أنه يستقبل القبلة بأول تكبيره حين يتوجه)٦.

و مقتضى الجمع بين هذه الأخبار و النصوص التى تقدمت فى ماهيه الصلاه أنه مع الممكنه على فعل شىء لا يسقط و مع عدمها يسقط إلى أن يجرؤه عن كل ركعه تكبيره واحده و لو إلى غير القبلة و هذا أدنى مرتبه للصلاه، ثم إن هذا كما يجرى فى صلاه الخوف من الأعداء عند القتال يجرى فى صلاه الخوف كيفيه و كميّه من لص أو سبع كما فى صحيح زراره المتقدم و مثله غيره. ثم إن الغريق و الموتحل صلاته محكومّه بحسب القواعد المقرره إلا فى الكميّه فلا تقصير -

ص: ٤٦٧

١- (١-٢-٣-٤-٥) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب صلاه الخوف حديث ١١ و ٢ و ٨ و ٣ و ٧.

٢- (٦) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب صلاه الخوف حديث ٨.

بخلاف المختلفين في الاجتهاد لأن الجهات قبله في حقهم هنا، نعم يشترط عدم تقدم المأموم على الإمام (١) نحو مقصده، و الأفعال الكثيره المفتقره إليها (٢) مغتفره هنا.

و يومئذ مع تعذر الركوع و السجود) و لو على القربوس بالرأس، ثم بالعينين فتحا و غمضا كما مر (٣)، و يجب الاستقبال بما أمكن و لو بالتحريمه، فإن عجز سقط (٤).

(و مع عدم الإمكان) أى إمكان الصلاه بالقراءه، و الإيماء للركوع و السجود (يجزيهم عن كل ركعه) بدل القراءه، و الركوع و السجود، و واجباتهما (سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر) مقدّما عليهما (٥) النيه و التكبير، خاتما بالتشهد، و التسليم. قيل: و هكذا (٦) صَلَّى عَلَىٰ عَلَيْهِ السَّلَام و أصحابه ليله الهرير الظهرين، و العشاءين.

و لا- فرق فى خوف الموجب لقصر الكميه، و تغير الكيفيه، بين كونه من عدوّ، و لصّ و سبّ، لا من وحل و غرق بالنسبه إلى الكميه (٧)، أما الكيفيه فجائز حيث لا يمكن غيرها مطلقا (٨). و جوّز فى الذكرى لهما (٩) قصر الكميه مع خوف التلف بدونه (١٠)، و رجاء السلامه به (١١)، و ضيق الوقت. و هو (١٢) يقتضى

فيها إلا إذا كان هناك خوف من عدو أو غيره فتقصر فى الكميه كما تقصر فى الكيفيه.

(١) إن كانت صلاتهم جماعه و مع الضروره تبطل الجماعه.

(٢) أى التى تفتقر إليها الصلاه.

(٣) فى بحث الركوع و السجود.

(٤) أى الاستقبال.

(٥) أى على التسيحيتين.

(٦) أى بالتكبير و التسيح و التحميد.

(٧) فتبقى صلاه الغريق و الموتحل كصلاه الآمن رباعيه للظهرين و العشاء.

(٨) أى أبدا.

(٩) للغريق و الموتحل.

(١٠) أى بدون القصر بحيث لو أتما الصلاه رباعيه لخافا التلف و استولى الفرق عليهما مع رجاء السلامه عند قصر العدد و ضيق الوقت.

(١١) أى بالقصر.

(١٢) أى دليل الشهيد فى الذكرى لقصر العدد.

ص: ٤٦٨

جواز الترك (١) لو توقف عليه (٢)، أما سقوط القضاء بذلك فلا لعدم الدليل (٣).

## الفصل العاشر. في صلاة المسافر

### إشاره

(الفصل العاشر. في صلاة المسافر)

### في شرط قصد المسافه

التي يجب قصرها كميته (٤) (و شرطها قصد المسافه) (٥)...

(١) أى ترك الصلاة من رأس.

(٢) أى لو توقف رجاء السلامه على الترك.

(٣) أى أنه لو توقف رجاء السلامه على الترك و ترك فلا يسقط القضاء لعدم الدليل عليه بعد فوات الفريضه فى وقتها، و هذا مبنى على كون الغريق و الموتحل قد مضى عليه زمان يقدر فيه الإتيان بالصلاه أداء لكنه أحرّ وقع غريقا أو موتحلا و إلا فيسقط وجوب الأداء و معه يسقط القضاء لأن القضاء تابع لعنوان الفوت و هو غير متحقق هنا.

(٤) لا إشكال فى وجوب القصر على المسافر بالاتفاق منا و حكى عن أكثر العامه و يدل عليه أخبار منها: صحيح زراره و محمد: قلنا لأبى جعفر عليه السّلام: ما تقول فى الصلاة فى السفر، كيف هى و كم هى؟ فقال: إن الله (عز و جل) يقول: وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ، فصار التقصير فى السفر واجبا كوجوب التمام فى الحضر.

قلنا: إنما قال الله (عز و جل): فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ و لم يقل افعلوا، فكيف أوجب ذلك؟ فقال: أ و ليس قد قال الله (عز و جل) فى الصفا و المروه: فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا أَلَا ترون أن الطواف بهما واجب مفروض، لأن الله (عز و جل) ذكره فى كتابه وضعه نبيه، و كذلك التقصير فى السفر شىء صنعه النبى صلى الله عليه و آله و سلم و ذكره الله فى كتابه(١).

(٥) أجمع العلماء كافه على أن المسافه شرط فى القصر و إنما اختلفوا فى تقديرها إلا داود الظاهرى من العامه إذ اكتفى بمجرد الضرب فى الأرض و تدفعه النصوص المتواتره التى سيمر عليك بعضها.

ص: ٤٤٩

و هي ثمانيه فراسخ (١)...

(١) للأخبار منها: موثق سماعه: (في كم يقصر الصلاة؟ فقال: في مسيره يوم و ذلك بريدان و هما ثمانيه فراسخ) (١).

و خبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السّلام: (إنما وجب التقصير في ثمانيه فراسخ لا أقل من ذلك و لا أكثر، لأن ثمانيه فراسخ مسيره يوم للعامه و القوافل و الأثقال، فوجب التقصير في مسيره يوم، و لو لم يجب في مسيره يوم لما وجب في مسيره ألف سنه، و ذلك لأن كل يوم يكون بعد هذا اليوم فإنما هو نظير هذا اليوم، فلو لم يجب في هذا اليوم فما وجب في نظيره، إذا كان نظيره مثله لا فرق بينهما) (٢).

و صحيح يحيى الكاهلي عن أبي عبد الله عليه السّلام سمعه يقول: (في التقصير في الصلاة بريد في بريد أربعة و عشرون ميلا، ثم قال: كان أبي يقول: إن التقصير لم يوضع على البغله السفواء و الدابه الناجيه و إنما وضع على سير القطار) ٣.

هذا و قد حددت المسافه بمسير يوم في جملة من الأخبار كصحيح أبي أيوب عن أبي عبد الله عليه السّلام: (سألته عن التقصير فقال: في بريدين أو بياض يوم) (٣) و خبر أبي بصير: (قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: في كم يقصر الرجل؟ قال: في بياض يوم أو بريدين) ٥ و صحيح علي بن يقطين: (سألت أبا الحسن الأول عليه السّلام يخرج في سفره و هو في مسيره يوم قال: يجب عليه التقصير في مسيره يوم) ٦.

و عليه فهل المدار على ثمانيه فراسخ أو على السير بياض يوم أو على أحدهما بحيث إذا قطع أحدهما قصّر و إن لم يقطع الآخر أو على قطعها معا فإذا قطع أحدهما فلا يقصر إلا إذا قطع الآخر أو أن المدار على أحدهما و الآخر طريق إليه فقد يختلفان و قد يتفقان و الظاهر هو الأخير لخبر الفضل بن شاذان المتقدم حيث قال عليه السّلام: (إنما وجب التقصير في ثمانيه فراسخ لا أقل من ذلك و لا أكثر) فيكون مسير اليوم من باب حكمه التشريع التي على ضوئها وضع الشارع التقصير على ثمانيه فراسخ و هذا ما صرح به في ذيل خبر الفضل المتقدم و أشار إليه صحيح الكاهلي المتقدم أيضا، نعم قد جعل السير في بياض يوم طريقا لمعرفه قطع الثمانيه فراسخ و يدل عليه و خبر عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السّلام: (قلت له: كم أدنى ما يقصّر فيه الصلاة؟ قال: جرت السنه -

ص: ٤٧٠

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاة المسافر حديث ٨.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاة المسافر حديث ١ و ٣.

٣- (( ٤ و ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاة المسافر حديث ٧ و ١١ و ١٦.

كُلُّ فرسخ ثلاثة أميال (١)، كَلُّ ميل أربع آلاف ذراع (٢)، فتكون المسافه (سته و تسعين ألف ذراع) حاصله من ضرب ثلاثه فى ثمانيه، ثم المرتفع فى أربعة،

ببياض يوم، فقلت له: إن بياض يوم يختلف يسير الرجل خمسه عشر فرسخا فى يوم، و يسير الآخر أربعة فراسخ و خمسه فراسخ فى يوم قال: إنه ليس إلى ذلك ينظر، أما رأيت سير هذه الأثقال بين مكه و المدينه ثم أوماً بيده أربعة و عشرين ميلا يكون ثمانيه فراسخ(١).

هذا فضلا عن أن التقدير بالفراسخ مقدّر على نحو التحقيق و التقدير بالسير بياض يوم تقديري فالمناسب للاعتبار أن يكون الأول هو الأصل و قد جعل الثانى دليلا عليه عند عامه الناس وقت صدور الأخبار لسهولة بالاضافه إلى أنه هو حكمه تشريع القصر فى الفرسخ المحدده و لكن الحكم بالتقصير يدور عليها لا على الحكمة.

(١) و فى المدارك أنه اتفق العلماء كاهه عليه، و يدل عليه جملة من الأخبار منها: خبر عبد الرحمن بن الحجاج المتقدم: (ثم أوماً بيده أربعة و عشرين ميلا يكون ثمانيه فراسخ)(٢).

و خبر سليمان بن حفص المروزى قال الفقيه عليه السلام: (التقصير فى الصلاه بريدان، أو بريد ذاهبا و جائيا، و البريد سته أميال، و هو فرسخان، و التقصير فى أربعة فراسخ)(٣).

(٢) على المشهور و فى المدارك و غيرها أنه مما قطع به الأصحاب، و هو المشهور المعروف بين أهل اللغة و العرف، و فى السرائر عن مروج الذهب للمسعودى: (الميل أربعة آلاف ذراع بذراع الأسود، و هو الذراع الذى وضعه المأمون لذرع الثياب و مساحه البناء و قسمه المنازل، و الذراع أربع و عشرون إصبعا) انتهى. و عن الأزهري: «أن الميل عند القدماء من أهل الهيمه ثلاثه آلاف ذراع و عند المحدثين أربعة آلاف ذراع و الخلاف لفظي، فإنهم اتفقوا على أن مقداره سته و تسعون ألف إصبع، و الإصبع ست شعيرات بطن كل واحد إلى ظهر الأخرى، و لكن القدماء يقولون: الذراع اثنتان و ثلاثون إصبعا، و المحدثون:

أربع و عشرون إصبعا» و فى القاموس «الميل قدر مدّ البصر، و منار بينى للمسافر، أو مسافه من الأرض متراخيه بلا حدّ، أو مائه ألف إصبع إلا أربعة آلاف إصبع، أو ثلاثه أو أربعة آلاف ذراع بحسب اختلافهم فى الفرسخ هل هو تسعه آلاف بذراع القدماء أو اثنا عشر ذراع بذراع المحدثين».

ص: ٤٧١

- ١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاه المسافر حديث ١٥.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاه المسافر حديث ١٥.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاه المسافر حديث ٤.

و كلّ ذراع أربع و عشرون إصبعا (١) و كلّ إصبع سبع شعيرات (٢) متلاصقات بالسطح الأكبر (٣) و قيل: ست. عرض كلّ شعيره سبع شعرات (٤) من شعر البرذون، و يجمعها (٥) مسير يوم (٦) معتدل الوقت و المكان و السير لأثقال الإبل، و مبدأ التقدير (٧) من آخر خطّه البلد المعتدل، و آخر محلته فى المتسع عرفا.

(١) عند المحدثين.

(٢) لا داعى لتحديد الذراع بالأصابع ثم الإصبع بالشعيرات لأن المراد من الذراع هو المتعارف اليوم الذى هو من المرفق إلى طرف الإصبع الوسطى، نعم و هو ست قبضات، كل قبضه أربع أصابع، فالمجموع أربع و عشرون إصبعا هذا و قد تقدم عن الأزهرى أن الإصبع هو ست شعيرات، و إن كان المعروف بينهم أنه سبع شعيرات.

(٣) أى بطن كل واحد منها إلى ظهر الأخرى، لا أن التلاصق من ناحيه رأس الشعيره.

(٤) كما هو المعروف بينهم.

(٥) أى المسافه المقدره بما ذكر.

(٦) و المراد مسير بياض يوم و قد تقدم بعض الأخبار الداله على ذلك. هذا و لو أراد الإنسان الاعتماد على السير فى بياض يوم لتعذر تقدير المسافه بالفراسخ فعليه أن يلاحظ السير المعتدل للأثقال فى اليوم المعتدل فى المكان المعتدل كما عن الشهيدين حملا لنصوص السير على المتعارف.

(٧) اختلف الفقهاء فى تعيين مبدأ المسافه، فعن المشهور أن المبدأ هو سور البلد إن وجد و إلا آخر البيوت فى البلدان الصغيره أو المتوسطه، و آخر المحله فى البلدان الكبيره الخارقه للعادة، و عن الصدوق: المبدأ هو المنزل أو الدار، و عن الشهيد هو الخروج عن حد الترخص، و قيل: هو آخر البلد مطلقا سواء كان كبيرا أم لا.

هذا و النصوص خاليه عن تعيين مبدأ المسافه و كأنه إيكال الأمر الى العرف، و العرف لا يرى الإنسان مسافرا ما لم يخرج عن بلده الذى هو فيه فالأقوى هو القول الأخير، لأن المدار فى احتساب المسافه من حين صدق اسم السفر عليه.

و استدل للصدوق بخبر المروزى عن الفقيه عليه السلام: (فإذا خرج الرجل من منزله يريد اثنى عشر ميلا و ذلك أربعة فراسخ ثم بلغ فرسخين و نيته الرجوع أو فرسخين آخرين قصر) (١) و خبر صفوان عن الرضا عليه السلام فى حديث: (لو أنه خرج من منزله يريد النهروان ذاهبا و جاثيا كان عليه أن ينوى من الليل سفرا و الإفطار) ٢ و خبر عمار عن أبى -

ص: ٤٧٢



(أو نصفها (١) لمريد الرجوع ليومه) أو ليلته أو الملقق منهما (٢)، مع اتصال السير عرفاً، دون الذهاب في أول أحدهما، و العود في آخر الآخر، و نحوه في المشهور (٣)،...

-عبد الله عليه السلام في حديث: (لا- يكون مسافراً حتى يسير من منزله أو قريته ثمانية فراسخ) (١) و مثلها غيرها، و فيه: إن الأخبار ليست في مقام بيان تعيين مبدأ المسافه بالإضافة إلى أن المراد من المنزل هو البيت الذي لا عمران هو له بقريته عطف القريه عليه في خبر عمار المتقدم.

و استدلال للشهيد بأن المسافر لا- يصير مسافراً شرعاً إلا- بالخروج عن حد الترخص و لذا يبقى على التمام حتى يتجاوز حد الترخص.

و فيه: إن حد الترخص مبدأ لحكم السفر و ليس لموضوعه.

(١) نصف المسافه المذكوره سابقاً.

(٢) من اليوم و الليله.

(٣) اختلف الأصحاب في حكم من سافر أربعة فراسخ، فذهب العماني و هو المشهور في عصورنا تعين التقصير سواء أراد الرجوع ليومه أم لا، و ذهب السيد و ابن إدريس و المحقق و المصنف في جملة من كتبه إلى تعين القصر إذا أراد الرجوع ليومه، و تعين التمام إذا لم يرد ذلك.

و عن المشهور تعين القصر لمريد الرجوع ليومه، و التخيير بين القصر و التمام إذا لم يرد ذلك و عن الشيخ في التهذيب و الاستبصار التخيير بين القصر و التمام لمريد الرجوع ليومه، و تعين التمام إذا لم يرد ذلك، و عن الشيخ في النهاية و كذا عن المفيد تعين التقصير لمريد الرجوع و إلا- فالتخيير بين القصر و التمام بخصوص الصلاة و أما الصوم فلا يجوز الإفطار، و عن الذكري و الروض و المدارك من التخيير بين القصر و التمام في الأربعة سواء أراد الرجوع ليومه أم لا.

و عن ابن زهره و أبي الصلاح تعين التمام في الأربعة سواء أراد الرجوع ليومه أم لا- و عن الكليني الاكتفاء بالأربعة مطلقاً في تعين التقصير و إن لم يرجع مثلها.

و منشأ هذا الخلاف هو اختلاف الأخبار حيث هي على طوائف:

الأولى: ما دل على أن المسافه هي ثمانية فراسخ و هي ظاهره في الامتداديه، و قد تقدم بعضها.

ص: ٤٧٣

-الثانية: ما دل على أن المسافه هي أربعة فراسخ كصحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام:

(التقصير في بريد و البريد أربعة فراسخ) (١) و صحيح إسماعيل بن الفضل: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التقصير فقال: في أربعة فراسخ) (٢) و صحيح زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام: (يقصر الرجل الصلاه في مسيره اثني عشر ميلا) (٣) و صحيح أبي أيوب عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن أدنى ما يقصر فيه المسافر؟ قال: بريد) (٤).

فالكليني أخذ بظاهر هذه الطائفة الثانيه فلذا حكم بتعين القصر في الأربعة و إن لم يرد الرجوع مطلقا، و فيه: إنه لا بد من تقييدها ببقية الطوائف الآتية، و ابن زهره و أبو الصلاح حكما بتعين التمام في الأربعة مطلقا بدعوى التعارض بين الطائفتين مع ترجيح طائفة الثمانية، و فيه: إنه لا- تعارض بين الطائفتين لما سيأتى من وجه الجمع بينهما، و الشهيدان في الذكري و الروض و سيد المدارك ذهبوا إلى الجمع بين الطائفتين بعد فرض التعارض بينهما بحمل أخبار الثمانية على وجوب القصر و بحمل أخبار الأربعة على جواز القصر، و فيه: إنه جمع بلا شاهد.

الطائفة الثالثه من الأخبار: الداله على أن المسافه أربعة فراسخ مع ضم الإياب إليه منها:

صحيح معاويه بن وهب: (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أدنى ما يقصر فيه المسافر؟ فقال عليه السلام: بريد ذاهبا و بريد جائيا) (٢) و صحيح زراره: (سألت أبا جعفر عليه السلام عن التقصير فقال: بريد ذاهب و بريد جائي، قال: و كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إذا أتى ذبابا قصر، و ذباب على بريد، و إنما فعل ذلك لأنه إذا رجع كان سفره بريدين ثمانية فراسخ) (٦)

و خبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام في كتابه إلى المأمون (لأن ما تقصر فيه الصلاه بريدان ذاهبا، أو بريد ذاهبا و بريد جائيا، و البريد أربعة فراسخ) (٧).

و خبر سليمان بن حفص المروزي. عن الفقيه عليه السلام: (التقصير في الصلاه بريدان، أو بريد ذاهبا و جائيا، و البريد ستة أميال و هو فرسخان، و التقصير في أربعة فراسخ) (٣).

و مشهور السابقين حملوا هذه الطائفة على من أراد الرجوع ليومه لموتق محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: (سألته عن التقصير؟ قال: في بريد، قلت: بريد؟ قال: إنه ذهب بريدا و رجع بريدا فقد شغل يومه) (٩).

ص: ٤٧٤

١- (( ١ و ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاه المسافر حديث ١ و ٥ و ٣ و ١١.

٢- (( ٥ و ٦ و ٧ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاه المسافر حديث ٢ و ١٤ و ١٨ و ٤.

٣- (( ٨ و ٩ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاه المسافر حديث ٩ و ١٤.

و فى الأخبار الصحیحه الاكفاء به مطلقا (١)، و علیه جماعه مخیرین فى القصر و الإتمام جمعا (٢)، و آخرون فى الصلاه خاصه، و حملها (٣) الأكثر على مرید الرجوع لیومه فیتحتّم القصر أو یتخیر (٤)، و علیه المصنف فى الذکری. و فى الأخبار ما یدفع هذا الجمع بمعنیه (٥)...

و فیه: إن شغل یومه لیس واردا فى مقام تحدید موضوع السفر التلیقی بل وارد مورد التعلیل باعتبار ما تقدم أن سبب التقصیر فى الفراسخ الثمانیه هو أن من سارها فقدّ شغل بیاض یومه. و لذا ورد التعلیل تاره بشغل الیوم كما فى الموثق السابق و أخرى بأنه قد سافر ثمانیه فراسخ كما فى صحیح زراره عن أبى جعفر علیه السّلام: (عن التقصیر فقال: برید ذاهب و برید جائى قال: و كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إذا أتى ذبابا قصر، و ذباب على برید، و إنما فعل ذلك لأنه إذا رجع كان سفره بریدین، ثمانیه فراسخ) (١) مع أن هذا الصحیح لم یشرط الرجوع لیومه.

و أوضح منه فى عدم الاشتراط صحیح معاویه بن عمار: (قلت لأبى عبد الله علیه السّلام:

إن أهل مکة یتمون الصلاه بعرفات فقال: ویلهم أو ویحهم و أى سفر أشدّ منه، لا تتم) (٢) و عرفات على أربعة فراسخ من مکة كما نص علیه الأصحاب، و من الواضح أن خروج أهل مکة إلى عرفات إنما هو للحج و هذا لا یتحقق معه الرجوع لیومه، و مثله خبر إسحاق بن عمار: (قلت لأبى عبد الله علیه السّلام: فى کم التقصیر؟ فقال: فى برید، ویحهم كأنهم لم یحجوا مع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فقصرُوا) (٣) بل التعلیلان الواردان فى موثق ابن مسلم: (فقد شغل یومه) و فى صحیح زراره: (لأنه إذا رجع كان سفره بریدین ثمانیه فراسخ) یقتضیان أن الذهاب سواء كان بریدا أو أكثر أو أقل و كذا الإیاب ما دام الجميع ثمانیه فراسخ موجب للتقصیر و منه تعرف ضعف بقیه الأقوال فلا نطیل.

(١) من غیر تقيید بمن یرید الرجوع لیومه أو لیلته.

(٢) بین ما دل على الأربعة و بین ما دل على اشتراط السفر فى الثمانیه.

(٣) أى الأخبار الصحیحه.

(٤) جمعا.

(٥) بمعنى التخییر بین القصر و الإتمام و بمعنى التقيید بالرجوع لیومه.

ص: ٤٧٥

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاه المسافر حدیث ٩ و ١٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب صلاه المسافر حدیث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب صلاه المسافر حدیث ٦.

و خرج بقصد المقدر (١) السفر إلى المسافه بغيره (٢)، كطالب حاجه يرجع متى وجدها إلا أن يعلم عادة توقفه على المسافه. و فى إلحاق الظن القوى به (٣) وجه قوى و تابع متغلب (٤) يفارقه (٥) متى قدر (٦) مع إمكانه (٧) عادة، و مثله (٨) الزوجه و العبد يجوزان (٩) الطلاق و العتق مع ظهور أمارتهما (١٠). و لو ظن التابع بقاء

(١) و هو ثمانيه فراسخ.

(٢) بغير قصد، و هذا الحكم من اشتراط قصد المسافه فى التقصير متفق عليه بلا خلاف و يدل عليه خبر صفوان قال: (سألت الرضا عليه السلام عن رجل خرج من بغداد يريد أن يلحق رجلا على رأس ميل فلم يزل يتبعه حتى بلغ النهروان، فقال: لا يقصر و لا يفطر، لأنه خرج من منزله و ليس يريد السفر ثمانيه فراسخ، و إنما خرج يريد أن يلحق صاحبه فى بعض الطريق فتمادى به السير إلى الموضع الذى بلغه) (١). و موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: (سألته عن الرجل يخرج فى حاجه فيسير خمسه فراسخ أو سته فراسخ و يأتى قريه فينزل فيها، ثم يخرج منها فيسير خمسه فراسخ أخرى أو سته فراسخ لا يجوز ذلك ثم ينزل فى ذلك الموضع قال: لا يكون مسافرا حتى يسير من منزله أو قريته ثمانيه فراسخ فليتم الصلاه) ٢.

(٣) بالعلم بحيث يظن قطع المسافه مع احتمال العود قبل الوصول إلى المسافه، و وجه الإلحاق قيام الظن مقام العلم فى الكثير من الموارد فليكن هذا منها، و وجه العدم أن القصر مشروط بقصد المسافه قطعا حتى يخرج عن أدله التمام و الظانّ لم يتحقق منه ذلك.

(٤) عطف على قوله: (كطالب حاجه) و المتغلب هو الظالم و تابعه كالأسير الواقع بين أيدي المشركين، فهذا الأسير إن علم قصد متبوعه و قصده يقصر و لو ظنّ ففى الإلحاق وجه قوى، و إلا فيتمّ لعدم قصده المسافه لأنه يريد المفارقه عند ظهور الفرصه لذلك.

(٥) فلا يكون قاصدا للمسافه فيخرج كخروج طالب الحاجه.

(٦) على المفارقه.

(٧) مع إمكان الفراق.

(٨) أى و مثل تابع المتغلب.

(٩) أى احتملان.

(١٠) فلا يكونان قاصدين للمسافه فيخرجان كخروج طالب الحاجه.

ص: ٤٧٦

الصحة قصير مع قصد المسافه و لو تبعاً (١)، و حيث يبلغ المسافه (٢) يقصّر في الرجوع مطلقاً (٣)، و لا- يضم إليه ما بقى من الذهاب بعد القصد (٤) متصلاً (٥) به (٦) ممّا يقصر (٧) عن المسافه.

### في أن لا يقطع السفر بمروره على منزله

و أن لا يقطع السفر بمروره على منزله (٨) و هو ملكه من العقار الذى قد

(١) لأنه لا فرق في قصد المسافه بين القصد الاستقلالى أو القصد التبعى.

(٢) أى من لم يقصد المسافه فلو بلغها فلا بد من التقصير حال الرجوع لأنه قاصد لقطع المسافه.

(٣) سواء أمكن له المفارقه أم لا، و سواء بقى على التبعيه أم لا.

(٤) أى بعد قصد الرجوع.

(٥) حال لما بقى.

(٦) بالعدد.

(٧) أى من العود الذى يقصر عن المسافه، و وجه عدم الضم هو أن الذهاب و الإياب لكل منهما حكم بانفراده كما صرح بذلك فى روض الجنان، و فيه: إن المدار على قصد المسافه من دون التفصيل بين الذهاب و الإياب و المفروض أنه قاصد للمسافه المؤلفه من بقية الذهاب و تمام العود إلا أن يقال: إن عدم الضم لأن قصد المسافه فعلاً لا يتحقق إلا حين الشروع فى العدد و هو خروج عن محل البحث كما هو واضح.

(٨) ينقطع سفره بالمرور على وطنه بلا خلاف فيه بين الأصحاب و يدل عليه أخبار منها:

صحيح إسماعيل بن الفضل عن أبى عبد الله عليه السلام: (عن رجل سافر من أرض إلى أرض و إنما ينزل قراه و ضيعته، قال: إذا نزلت قراك و ضيعتك فأتم الصلاة، فإذا كنت فى غير أرضك فقصر) (١).

و صحيح على بن يقطين عن أبى الحسن الأول: (عن الرجل يتخذ المنزل فيمرّ به أيتّم أم يقصر؟ قال: كل منزل لا تستوطنه فليس لك بمنزل و ليس لك أن تتم فيه) ٢.

و صحيح حماد بن عثمان عن أبى عبد الله عليه السلام: (فى الرجل يسافر فيمرّ بالمنزل له فى الطريق أيتّم الصلاة أم يقصر؟ قال: يقصر، إنما هو المنزل الذى توطنه) ٣.

هذا و إنما الكلام فى معنى الوطن، فاعلم أنه ما قبل العلامه اقتصروا فى تحديد الوطن على الوطن الذى له فيه ملك و قد استوطنه ستة أشهر و هو المسمى بالوطن الشرعى لصحيح ابن بزيع عن الإمام الرضا عليه السلام: (عن الرجل يقصر فى ضيعته قال

---

١- ( ( ١ و ٢ و ٣ ) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب صلاة المسافر حديث ٢ و ٦ و ٨ .

-عليه السلام: لا بأس ما لم ينو مقام عشره أيام إلا أن يكون له فيها منزل يستوطنه، قلت:

و ما الاستيطان؟ قال عليه السلام: أن يكون له منزل يقيم فيه سته أشهر، فإذا كان كذلك يتم فيها متى دخلها(١).

و اختلفوا في شيئين:

الأول: هل يشترط في الملك أن يكون منزلا كما هو صريح الصحيح المتقدم و كما هو صريح الشيخ في النهايه و ابن بابويه و ابن البراج و أبي الصلاح و المحقق في النافع أو يكفي مطلق الملك و لو كان شجره و هذا ما صرح به العلامة في المنتهى و التحرير و التبصره و تبعه عليه من تأخر عنه كما في المدارك لموثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام:

(في الرجل يخرج في سفر فيمّر بقريه له أو دار فينزل فيها؟ قال: يتم الصلاه و لو لم يكن له إلا نخله واحده و لا يقصر و ليصم إذا حضره الصوم)٢.

الثاني: هل يعتبر في الاستيطان سته أشهر أن يكون ذلك قد تم منه فعلا في سنه كما ذكره الأصحاب أو يشترط في الاستيطان الإقامه الفعلية سته أشهر من كل سنه كما ذهب إليه سيد المدارك و ابن بابويه باعتبار أن قوله عليه السلام في صحيح ابن بزيع: (أن يكون له منزل يقيم فيه سته أشهر) ظاهر في الحدوث و التجدد باعتبار فعل المضارع و ليس ظاهرا في الماضيه كما فهمه الأصحاب.

و على كل تقدير فالسته أشهر لا يشترط فيها التوالى للإطلاق بل يجب إقامتها بنيه الإقامه.

كما هو ظاهر الخبر. فلو أقام مترددا فلا يشمل الحكم، ثم لا يجب أن يكون الاستيطان في نفس المنزل، بل لو أقام سته أشهر في البلد التي فيها منزله لكفى للإطلاق في موثق عمار، نعم يشترط أن لا يخرج عن حدودها الشرعيه و هي حد الترخص فلو خرج لا يحسب له يوم الخروج، و يشترط في الاستيطان أن يكون بعد التملك كما هو ظاهر صحيح ابن بزيع المتقدم.

ثم إن العلامه و من تأخر عنه الحق بالوطن الشرعى المستفاد من هذين الخبرين الوطن العرفى و هو ما لو اتخذ بلدا دار إقامه له على الدوام، و نفى عنه البأس في المدارك بدليل خروجه عن عنوان المسافر إذا دخل إليه.

ثم إن الشهيد في الذكرى اشترط في الوطن العرفى الاستيطان سته أشهر أيضا، لأن الاستيطان بهذه المده شرط في الوطن الشرعى مع وجود الملك، فالاستيطان بهذه المده في الوطن العرفى عند عدم وجود الملك من باب أولى. و للبحث تتمه فانتظره.

ص: ٤٧٨

استوطنه، أو بلده (١) الذى لا يخرج عن حدودها الشرعيه سته أشهر فصاعدا بنيه الإقامة الموجه للإتمام، متواليه، أو متفرقه، أو منوى الإقامة (٢) على الدوام مع استيطانه المده (٣) و إن لم يكن له به ملك (٤)...

(١) معطوف على ضمير المفعول من لفظ (استوطنه).

(٢) و هو الوطن العرفى.

(٣) أى سته أشهر.

(٤) قد عرفت رأى القدماء و المتأخرين فى الوطن الشرعى و العرفى، و عرفت أن الشرعى عندهم هو الأصل، بل الكثير منهم اقتصر عليه إذ لم يتكلم عن العرفى إلا العلامه و من تأخر عنه.

و أما مشهور متأخرى المتأخرين فقد التزموا بوجود و طنين عرفى و شرعى مع جعل العرفى هو الأصل، باعتبار أن كل إنسان لا يخلو من دار إقامه، و ليس الشرعى هو الأصل لعدم تملك كل إنسان لمنزل سكنه أو يسكنه سته أشهر.

و جعلهم العرفى أصلا فى محله لكن الالتزام بوجود وطن شرعى فى قبال العرفى ليس فى محله.

إذ عمده الوطن الشرعى هو صحيح ابن بزيع و موثق عمار المتقدمين و هما غير دالين عليه، لأن صحيح ابن بزيع صدرا ليس فى مقام بيان مفهوم الوطن عند الشارع بل فى مقام بيان انقطاع السفر إذا مرّ على ضيعه له فيها منزل يستوطنه، و من الواضح أن السائل قد فرض له و طنا آخر غير الضيعه و قد أنشأ سفرا منه إلى هذه الضيعه ثم سأل الإمام عن حكم السفر فأجابه الإمام بأنه ينقطع إذا كانت الضيعه و طنا له، و لا تكون و طنا ثانيا له إلا إذا استوطن فيها منزلا سته أشهر فصاعدا، و الاستيطان هو المقوم للوطن العرفى كما عرفت و الإمام لم يزد عليه شيئا ليكون و طنا شرعيا بل أشار إليه.

إن قلت: كيف لم يزد عليه و قد اشترط فى وطنيه الضيعه أمرين: الملك و الاستيطان سته أشهر.

قلت: أما اشتراط الملك فهو مبنى على كون اللام تملكه فى قوله عليه السّلام (إلا- أن يكون له فيها منزل)، مع أن اللام للاختصاص كما هو الأصل فيها فيكون المعنى: إلا أن يكون هناك منزل يقيم فيه و عليه فليس المدار على وجود الملك، بل المدار على الاستيطان فى منزل خاص به سواء كان ملكه أم لا كما فى كل مقيم فى وطنه العرفى و يدل عليه فضلا عن هذا الظهور أخبار منها: صحيح على بن يقطين عن أبى الحسن الأول عليه السّلام: (كل منزل من منازلك لا تستوطنه فعليك فيه التقصير) (١).

ص: ٤٧٩



و خبره الآخر عنه عليه السّلام: (عن الرجل يتخذ المنزل فيمّر به أيتّم أم يقصر؟ قال عليه السّلام: كل منزل لا تستوطنه فليس لك بمنزل و ليس لك أن تتم فيه) (١) و هو أصرح خبر يدل على ما قلنا، لأن السائل قد فرض اتخاذ المنزل و هو أعم من التملك و الإجاره بعد تمهيد و جعله صالحا للسكن، و أجابه الإمام أن المدار على الاستيطان و مع عدمه فهو ليس لك بمنزل و إن كان ملكا له. و هو عين الوطن العرفي المتقدم بالاستيطان و إن لم يكن له فيه ملك.

و خبره الثالث عنه عليه السّلام: (عن رجل يمّر ببعض الأمصار و له بالمصر دار، و ليس المصر وطنه أيتّم صلواته أم يقصر؟ قال: يقصر الصلاة، و الصيام مثل ذلك، إذا مرّ بها) ٢.

و خبره الرابع عنه عليه السّلام: (عن الدار تكون للرجل بمصر و الضيعه فيمّر بها؟ قال: إن كان مما قد سكنه أتم فيه الصلاة و إن كان مما لم يسكنه فليقصر) ٣.

و خبره الخامس عنه عليه السّلام: (إن لى ضياعا و منازل بين القرية و القريتين الفرسخ و الفرسخان و الثلاثه فقال: كل منزل من منازلك لا تستوطنه فعليك فيه التقصير) ٤.

و صحيح حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السّلام: (فى الرجل يسافر فيمّر بالمنزل له فى الطريق يتم الصلاة أم يقصر؟ قال: يقصر إنما هو المنزل الذى توطنه) ٥.

بقى شىء هل الاستيطان المقوم للوطن العرفي محدود بمدى معينه أو لا. ذهب الشهيد فى الذكرى و سيد المدارك إلى ذلك لأن الاستيطان مقيد بالسنة أشهر فى الشرعى مع وجود الملك فى العرفي مع عدم وجود الملك من باب أولى.

و عن العروه و غيرها اعتبار الإقامة بمقدار يصدق أنه وطنه عرفا سواء كانت فى سنة أشهر أو أقل أو أكثر بعد حمل السنة أشهر الواردة فى صحيح ابن بزيع على أنها قضيه فى واقعه لأن الصدق العرفي يختلف باختلاف الأشخاص و الأمكنه و الأزمنه فلعل فى زمن المعصوم عليه السلام لا يتحقق الاستيطان إلا فى سنة أشهر خصوصا فى الضياع.

و اكتفى كاشف الغطاء فى بقيه الطالب بمجرد النيه فى تحقق الاستيطان و قواه فى الجواهر و هو ضعيف لعدم مساعده العرف عليه.

و بعد هذا البيان تعرف إمكان تعدد الوطن العرفي لإمكان أن يتخذ مكانا ما دار إقامته فى الشتاء مثلا و يتخذ دارا أخرى فى الصيف و هكذا.

(١) بناء على تعدد الوطن فانقضاء الوطنيّه عن العرفي إنما هو بالإعراض و انقضاء الوطنيّه عن -

١- (١-٢-٣-٤-٥) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب صلاة المسافر حديث ٦ و ٧ و ٩ و ١٠ و ٨.

الملك عنه (١)، أو رجع عن نيه الإقامة (٢) ساوى غيره، (أو نيه مقام عشره أيام) (٣)

-الشرعى إنما هو بزوال الملك، و قد عرفت أن الوطن واحد فيزول بالإعراض و إن كان له فيه ملك لإطلاق خبر على بن يقطين عن أبي الحسن عليه السّلام: (كل منزل من منازلك لا تستوطنه فعليك فيه التقصير)<sup>(١)</sup>، بعد عدم صدق الوطن عليه عرفا و إن بقى ملكه و المدار على العرف فى التلبس و الانقضاء.

(١) بالنسبه للشرعى.

(٢) بالنسبه للعرفى.

(٣) قطع السفر بالإقامه عشره أيام حكم متفق عليه بين الأصحاب و يدل عليه أخبار كثيره منها: صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: (قلت له: أ رأيت من قدم بلده إلى متى ينبغى له أن يكون مقصرا و متى ينبغى له أن يتم؟ فقال: إذا دخلت أرضا فأيقنت أن لك بها مقام عشره أيام فأتَم الصلاة، و إن لم تدر ما مقامك بها تقول غدا أخرج أو بعد غد فقصر ما بينك و بين أن يمضى شهر، فإذا تم لك شهر فأتَم الصلاة و إن أردت أن تخرج من ساعتك)<sup>(٢)</sup>.

و صحيح منصور بن حازم عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إذا أتيت بعده فأزمت المقام عشره أيام فأتَم الصلاة، فإن تركه جاهلا فليس عليه شيء)<sup>٣</sup>.

و صحيح على بن جعفر عن أبى الحسن عليه السّلام: (سألته عن الرجل يدركه شهر رمضان فى السفر فيقيم الأيام فى المكان عليه صوم؟ قال: لا حتى يجمع على مقام عشره أيام، و إذا أجمع على مقام عشره أيام صام و أتم الصلاة)<sup>(٣)</sup>.

فلو أقام عشره أيام إلا قليلا فلا يتم لعدم صدق العشره، و يشترط فيها التوالى كما هو الظاهر من الأخبار، و عليه فإذا كانت النيه فى أول يوم فتنتهى بانتهاء اليوم العاشر نهارا بناء على أن اليوم مشتمل على ليل و نهار و أنه يبتدأ من حين غروب الشمس، نعم فى اليوم الأول لو أقام من أول بياض اليوم لجاز عدّه يوما للصدق العرفى بأنه المتبقى منه يوم و لو شرع فى الإقامة فى أثناء النهار كان عليه التلفيق من الحادى عشر بمقدار ما فات من الأول، و استشكل العلامة فى التذكرة و النهايه بالتلفيق و استظهر سيد المدارك عدم التلفيق.

ص: ٤٨١

١- (١) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب صلاه المسافر حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب صلاه المسافر حديث ٩ و ٤.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب صلاه المسافر حديث ١.

تامه بلياليها متتاليه، و لو بتعليق السفر على ما لا (١) يحصل عاده في أقل منها (٢)،

### في شرط عدم مضي ثلاثين يوما

(أو مضي ثلاثين يوما) بغير نيه الإقامة و إن جزم بالسفر (٣) (في مصر) أي في مكان معين. أما المصر بمعنى المدينه، أو البلد فليس بشرط. و متى كملت الثلاثون أتم بعدها ما يصله قبل السفر و لو فريضة.

-ثم إنه لا فرق في موضع الإقامة بين كونه بلدا أو قريه أو بادية أو بيتا منفردا و لا فرق بين العازم على السفر بعدها و غيره، و لا بين من أقام اختيارا أو كان مكرها أو مضطرا كل ذلك للإطلاق.

(١) أي لم ينو العشره بل نوى أنه سيسافر إذا قضى حاجته و لكنه يعلم أن حاجته لا تنقضى إلا بعد عشره أيام.

(٢) أي في أقل من عشره أيام.

(٣) و لكنه متردد في السير لانتظار الرفقه هذا و اعلم أن المتردد له مصداقان:

الأول: ما لو كان مسافرا فأقام في مكان ثم تردد بين البقاء و الذهاب عنه.

و الثاني: ما لو أقام في المكان ثم تردد في السير بين اليوم و الغد مع أنه عازم على السفر، و التردد في مكان ثلاثين يوما يوجب انقطاع السفر بالاتفاق للأخبار منها:

صحيح معاويه بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا دخلت بلدا و أنت تريد المقام عشره أيام فأتم الصلاه حين تقدم، و إن أردت المقام دون العشره فقصر، و إن أقمت تقول: غدا أخرج أو بعد غد و لم تجمع على عشره فقصر ما بينك و بين شهر فإذا أتم الشهر فأتم الصلاه) (١).

و صحيح أبي ولاد الحنات عن أبي عبد الله عليه السلام: (إن شئت فانو المقام عشرا و أتم، و إن لم تنو المقام فقصر ما بينك و بين شهر فإذا مضى لك شهر فأتم الصلاه) (٢).

و صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (إلى أن قال: و إن لم تدر ما مقامك بها تقول غدا أخرج أو بعد غد فقصر ما بينك و بين أن يمضي شهر، فإذا تم لك شهر فأتم الصلاه و إن أردت أن تخرج من ساعتك) (٣).

هذا و المراد من الشهر هو ثلاثون يوما لما ورد في صحيح أبي أيوب: (سأل محمد بن مسلم أبا عبد الله عليه السلام. و أنا أسمع. عن المسافر فقال: إن حدث نفسه بإقامه عشره أيام فليتم الصلاه، فإن لم يدر ما يقيم يوما أو أكثر فليعد ثلاثين يوما ثم ليتم) (٤).

ص: ٤٨٢

و متى انقطع السفر بأحد هذه افتقر العود إلى القصر إلى قصد (١) مسافه جديده، فلو خرج بعدها (٢) بقى على التمام إلى أن يقصد المسافه، سواء عزم على العود إلى موضع الإقامه (٣) أم لا. و لو نوى الإقامه فى عدّه مواطن فى ابتداء السفر، أو كان له منازل، اعتبرت المسافه بين كل منزلين و بين الأخير و غايه السفر، فيقصر فيما بلغه (٤)، و يتم فى الباقي و إن تمادى السفر.

### فى شرط أن لا يكثر سفره

(و أن لا يكثر سفره) (٥)...

(١) باعتبار أن هذه الأمور الثلاثه قاطعه لموضوع السفر، فيحتاج التقصير حينئذ إلى قصر المسافه، أما المرور على الوطن فواضح و أما الإقامه عشره أيام فهو مما لا خلاف فى قاطعيه الإقامه للسفر كما فى المدارك لصحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (من قدم قبل الترويه بعشره أيام و جب عليه إتمام الصلاه، و هو بمنزله أهل مكه فإذا خرج إلى منى و جب عليه التقصير) (١) و صحيح على بن جعفر عن أخيه عليه السلام فى حديث: (و سألته عن الرجل يكون عليه الأيام من شهر رمضان و هو مسافر، يقضى إذا أقام فى المكان؟ قال عليه السلام: لا حتى يجمع على مقام عشره أيام) ٢ فلو كانت الإقامه قاطعه لحكم السفر دون موضوعه لما جاز له شيء من أحكام الحاضر كالصوم و نوافل الظهرين.

و أما التردد ثلاثين يوماً فكذلك لأن لسان الدليل فيه مع ناوى الإقامه واحد.

(٢) أى بعد الإقامه و ما فى حكمها من التردد.

(٣) فإن عاد فهو بحاجه إلى إقامه عشره أيام جديده حتى يصلى التمام، و إقامته السابقه منقطعه بسفره.

(٤) من الحد بين المنزلين و كذا فيما بلغه من الحد الموجب للتقصير بين المنزل الأخير و منتهى مقصده.

(٥) بلا- خلاف فيه، و إن اختلفت عباراتهم فى التعبير عنه فعن المعظم بأن يكون سفره أكثر من حضره، و من بعض بأن يكون كثير السفر، و عن ثالث بأن يكون سفره فى حكم حضره، و عن رابع و هو المشهور بين المتأخرين بأن يكون السفر عملاً له و مستند ذلك الأخبار منها: صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (أربعة يجب عليهم التمام فى سفر كانوا أو حضر، المكارى و الكرى و الراعى و الاشتقان لأنه عملهم) (٢) و مرفوع ابن أبى عمير عن أبى عبد الله عليه السلام: (خمسه يتمون فى سفر كانوا أو حضر: المكارى و الكرى

ص: ٤٨٣

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب صلاه المسافر حديث ١٠ و ١.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب صلاه المسافر حديث ٢.

بأن يسافر ثلاث سفرات (١) إلى مسافه، و لا يقيم بين سفرتين منها عشره أيام في

و الاشتقان و هو البريد، و الراعى و الملاح لأنه عملهم(١).

و مضمير إسحاق بن عمار: (سألته عن الملاحين و الأعراب هل عليهم تقصير؟ قال: لا، بيوتهم معهم)٢.

و مرسل سليمان بن جعفر الجعفرى عن أبى عبد الله عليه السلام: (الأعراب لا يقصرون، و ذلك إن منازلهم معهم)٣ و باعتبار أن العله تعمم و تقصر فالمدار إما على كون السفر عملا لهم كما فى الخبرين الأولين و إما على كون بيوتهم و منازلهم معهم كما فى الخبرين الأخيرين ثم إن إدراج من كان بيته معه فى كثير السفر ليس فى محله لأن التمام فى حقه باعتبار عدم صدق عنوان المسافر فى حقه لأن بيته معه فلم يبق إلا من كان السفر عملا له، و هو الذى يجب أن يكون عنوانا لا التعابير السابقه، و لا الترديد بينها و بين العناوين الخاصه الوارده فى الأخبار كما عن جماعه أو الاقتصار على هذه العناوين فقط.

و إذا كان المدار على اتخاذ السفر عملا لهم، فالمرجع فى ذلك إلى العرف، و هذا يختلف باختلاف الأشخاص و العمل الذى يعمله فى سفره و مدته، و عن جماعه منهم الشارح فى الروض و ابن إدريس أن من تكرر سفره ثلاث مرات فهو كثير السفر، و عن العلامه أنه يتحقق مرتين، و فيه: خلو النصوص عن كونه كثير السفر، فالكثرة غير موجوده حتى يتنازع فى تحققها فى الثانيه أو الثالثه و إنما المدار على صدق كون السفر عملا لهم.

ثم هل يشمل من كان سفره عملا له من كان السفر مقدمه لعمله كمن يعمل فى بلد و مسكنه فى بلد آخر و بينهما مسافه شرعيه و الأقوى الشمول لمعتبره إسماعيل بن أبى زياد عن جعفر عن أبيه عليهما السلام: (سبعه لا يقصرون الصلاة: الجابى الذى يدور فى جبايته و الأمير الذى يدور فى إمارته، و التاجر الذى يدور فى تجارته من سوق إلى سوق، و الراعى، و البدوى الذى يطلب مواضع القطر و منبت الشجر، و الرجل الذى يطلب الصيد يريد به لهو الدنيا، و المحارب الذى يقطع السبيل)٢. و من الواضح أن التاجر الذى يتاجر من سوق إلى سوق ليس السفر عملا له بل السفر مقدمه لعمله و من هنا فمن يدعى أن من كان السفر مقدمه لعمله يصدق عليه أن السفر عملا له لم يذهب شططا ثم المراد من الكرى هو الساعى، و الاشتقان هو البريد كما فى مرفوع ابن أبى عمير المتقدم، أو أمين البيدر كما عن الذكرى و غيرها.

(١) قد عرفت ما فيه.

ص: ٤٨٤

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب صلاه المسافر حديث ٢ و ١٢ و ٥ و ٦.

٢- (٤) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب صلاه المسافر حديث ٩.

(١) يشترط في وجوب التمام على من كان السفر عملاً له أن لا يقيم في بلده عشرة أيام، فلو قام أحدهم عشرة ثم أنشأ سفراً قصيراً، حتى يصدق عليه عنوان كثير السفر أو عنوان اتخاذه السفر عملاً له على الخلاف المتقدم، وهذا الشرط على المشهور و عن المدارك أنه مقطوع به في كلام الأصحاب و عمدتهم الأخبار و هي: خبر عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: (المكاري إن لم يستقر في منزله إلا خمسة أيام و أقل قصير في سفره بالنهار و أتم بالليل و عليه صوم شهر رمضان، و إن كان له مقام في البلد الذي يذهب إليه عشرة أيام و أكثر قصير في سفره و أفطر) (١) كما في التهذيب و في الفقيه مثله إلا أنه زاد عليه: (فإن كان له مقام في البلد الذي يذهب إليه عشرة أيام أو أكثر و ينصرف إلى منزله و يكون له مقام عشرة أيام أو أكثر قصر في سفره و أفطر) ٢. و مرسل يونس بن عبد الرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام: (سألته عن حد المكاري الذي يصوم و يتم، قال:

أيما مكاراً أقام في منزله أو في البلد الذي يدخله أقل من مقام عشرة أيام و جب عليه الصيام و التمام أبداً، و إن كان مقامه في منزله أو في البلد الذي يدخله أكثر من عشرة أيام فعليه التقصير و الإفطار) ٣. و صحيح هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام:

(المكاري و الجمال الذي يختلف و ليس له مقام يتم الصلاة و يصوم شهر رمضان) (٢).

و في الأخير إشكال لاحتتمال أن يكون قوله عليه السلام: (و ليس له مقام) لبيان مفهوم المكاري و الجمال، مع أن غير ظاهر في الإقامة عشرة أيام.

و في خبر ابن سنان إشكال أولاً: لعدم إمكان الأخذ بصوره لأنه فكك بين صلاة النهار فقصر و بين صلاة الليل فتمام.

و ثانياً: لأن ذيله ظاهر في وجوب التقصير في السفر إلى بلد تقيم فيه عشرة أيام و هو أجنبي عن دعوى الشرط المذكور فلم يبق إلا مرسل يونس، و هو مختص بالمكاري و لذا احتتمل المحقق اختصاص حكم انقطاع كثير السفر بالإقامة فيه فقط دون بقيه من كثر سفره و المشهور على التعميم، و لكن الحكم على خلاف المرتكز العرفي من أن كثره السفر أو اتخاذه السفر عملاً له لا ينقطع بالإقامة عشرة بالإضافة إلى إرساله فلذا استشكل بالحكم جماعه منهم سيد المدارك و صاحب الحدائق و الذخير و الكفايه، و لو سلم العمل به فالمتعين الاقتصار على خصوص المكاري و قوفاً على النص فيما يخالف الارتكاز العرفي مع -

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب صلاة المسافر حديث ٦ و ٥ و ١.

٢- (( ٤ )) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب صلاة المسافر حديث ١.

أو غيره مع النيه (١)، أو يصدق عليه (٢) اسم المكارى و أخوته (٣)، و حينئذ فيتم في الثالثه (٤)، و مع صدق الاسم يستمر متمًا إلى أن يزول الاسم (٥)، أو يقيم (٦) عشره أيام متواليه، أو مفصوله بغير مسافه (٧) في بلده (٨)، أو مع نيه الإقامة (٩)، أو

-أننا لا نسلم لأنه مرسل و لم يثبت انجباره لعدم تعرض الكثير من القدماء إليه.

ثم بناء على الشرط المذكور لا فرق في إقامه العشره في بلده و غير بلده، بل ألحق الشهيد في الدروس العشره الحاصله بعد التردد ثلاثين، و ذكر جمع من الأصحاب أنه لا يشترط في العشره التوالى نعم يشترط عدم تخلل قصد المسافه في أثنائها إذا أقامها في بلده، بخلاف ما لو أقام العشره في غير بلده فلا بد من نيه الإقامة.

ثم إذا وجب القصر على كثير السفر بإقامه العشره ثم سافر ثانيه فلا يعود إلى التمام إلا بعد تحقق عنوان كثره السفر و هو لا يتحقق إلا من المره الثالثه كما عن الشهيد في الذكرى، أو يعود إلى التمام في السفره الثانيه فضلا عن الثالثه اقتصارا على مورد النص، و قد عرفت أن المدار على اتخاذ السفر عملا له فحينئذ يشرع في التمام في السفر الأول بعد الإقامة لبقاء الاسم إلا في المكارى فيقصر بعد إقامته في السفره الأولى.

(١) أى غير بلده مع نيه الإقامة.

(٢) أى على المسافر و مراده: أن المسافر يقصر ما لم ينطبق عليه أحد عنوانين: كثير السفر أو المكارى و الجمال و الكرى و الاشتقان الوارده في النصوص المتقدمه.

فإن صدق عنوان كثير السفر فيقطع بالإقامه و لا يشرع في التمام إلا إذا سافر ثلاث سفرات، و إن صدق عنوان المكارى و إخوته فيقطع بالإقامه و يشرع بالتمام في السفره الأولى ما دام الاسم متحققا.

و قد عرفت في كلا الشقين من التردد بين كثير السفر و المكارى و إخوته، و من التفصيل بين التمام في السفره الثالثه. إذا أقام لكثير السفر، و التمام في السفره الأولى. إذا أقام.

لكونه مندرجا تحت اسم المكارى و إخوته.

(٣) من الملاح و الكرى و الاشتقان و الراعى.

(٤) بالنسبه لكثير السفر.

(٥) بالنسبه للمكارى و إخوته.

(٦) فالإقامه قاطعه لحكم كثير السفر و لحكم التمام في المكارى و إخوته.

(٧) بشرط عدم حدوث سفر بينها.



(٨) متعلق بقوله (أو يقيم).

(٩) في غير بلدة.

ص: ٤٨٦

يمضى عليه أربعون يوما (١) مترددا في الإقامة (٢)، أو جازما (٣) بالسفر من دونه (٤).

و من يكثر سفره (كالمكاري) بضم الميم و تخفيف الياء، و هو من يكرى دابته لغيره و يذهب معها فلا يقيم ببلده غالبا لإعداده نفسه لذلك،(و الملاح) و هو صاحب السفينه (و الأجير) الذى يؤجر نفسه للأسفار (و البريد) المعدّ نفسه للرساله، أو أمين البيدر، أو الاشتقان. و ضابطه (٥) من يسافر إلى المسافه و لا يقيم العشره كما مر.

### في شرط ألا يكون سفره معصيه

(و ألا يكون سفره معصيه) (٦)...

(١)عشره الإقامة مع ثلاثين التردد كما هو قول الشهيد في الدروس.

(٢)التردد في الإقامة للثلاثين فقط و مع ذلك نسبه إلى الأربعين من باب التغليب.

(٣)عطف على (مترددا في الإقامة) لأن التردد كما عرفت أعم من التردد بين البقاء و الذهاب و بين السير و عدمه.

(٤)من دون أن يسافر.

(٥)أى ضابط كثير السفر من يسافر إلى المسافه و لا يقيم عشره أيام في بلده أو غيره مع النيه، و هذا ما صرح به في الروض أيضا بدعوى أن هذا هو ضابط كثير السفر بملاحظه ما ورد من اشتراط عدم الإقامة عشرا.

و فيه: قد عرفت أن ضابطه من اتخذ السفر عملا له، و أما اشتراط عدم الإقامة عشرا فقد عرفت ما فيه من الضعف.

(٦)السفر موجب للتقصير بشرط أن لا يكون سفر معصيه، بالاتفاق و يدل عليه أخبار منها:

صحيح عمار بن مروان عن أبي عبد الله عليه السلام: (من سافر قصر و أفطر، إلا أن يكون رجلا سفره إلى صيد، أو في معصيه الله، أو رسول لمن يعصى الله (عز و جل)، أو طلب عدوّ و شحناء و سعايه أو ضرر على قوم مسلمين)(١).

و مرسل ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام: (لا يفطر الرجل في شهر رمضان إلا في سبيل حق)٢.

و خبر أبي سعيد الخراساني: (دخل رجلان على أبي الحسن الرضا عليه السلام بخراسان فسألاه عن التقصير فقال لأحدهما: وجب عليك التقصير لأنك قصدتني، و قال للآخر: وجب عليك التمام لأنك قصدت السلطان)٣.-

ص: ٤٨٧

و لا فرق بين كون غايه السفر معصيه كما فى الخبر الأخير و بين كون السفر بنفسه معصيه كالفار من الزحف و تارك الجمعة بعد وجوبها.

و استشكل الشارح فى روض الجنان بالتعميم و خصه بالسفر الذى تكون غايته معصيه فقط بدعوى أن النصوص ظاهره فيه، و أما السفر الذى بنفسه معصيه فلا و إلا للزم عدم الترخيص إلا للأوحدى من الناس إذ غالب الأسفار مستلزمه لتترك واجب كترك التعلم الواجب عينا أو كفايه و نحوه.

و فيه: لقد ورد فى خبر عبيد بن زراره عن أبى عبد الله عليه السّلام: (عن الرجل يخرج إلى الصيد أ يقصر أم يتم؟ قال: يتم لأنه ليس بمسير حق) و التعليل الوارد و فيه عام يشمل سفر المعصيه كما يشمل السفر الذى غايته معصيه بالإضافة إلى قوله عليه السّلام فى صحيح حماد المتقدم: (أو فى معصيه الله).

نعم إن تارك الواجب كالتعلم و نحو هو عاص بنفس التارك لا بالسفر إلا إذا كان السفر هذا خاصا له و قلنا بأن الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده الخاص و قد حرر فى محله عدم الاقتضاء ثم لو سافر للصيد فإن كان لقوته و قوت عياله قصر بلا خلاف و يدل عليه لمرسل محمد بن عمران القمى عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إن خرج لقوته و قوت عياله فليفطر و يقصر، و إن خرج لطلب الفضول فلا- و لا كرامه)<sup>(١)</sup> و لأنه سفر مأذون فيه بل قد يجب إذ تعين تحصيل رزقه و رزق عياله عليه فلا يكون سفرا محرما.

و كذا لو سافر للصيد و كان لطلب التجاره كما هو المشهور بين المتأخرين، لخروجه عن سفر المعصيه فيقصر و يفطر إلا أن المحكى عن الشيخ فى المبسوط و ابن البراج و ابن حمزه و يحيى بن سعيد أنه يقصر الصوم دون الصلاه، و أشكل عليه فى المعبر بقوله: (و نحن نطالبه بدلاله الفرق و نقول: إن كان مباحا قصير فيهما و إن لم يكفه أتم فيهما) و يدل على التسويه بين الصوم و الصلاه صحيح معاويه بن وهب عن أبى عبد الله عليه السّلام: (إذا قصرت أفطرت و إذا أفطرت قصرت)<sup>(٢)</sup>.

ثم إذا كان الصيد لهوا كما يستعمله أبناء الدنيا و جب عليه التمام، بالاتفاق، و حكاه فى الأمالى عن دين الإماميه و يدل عليه النصوص الكثيره كمرسل القمى المتقدم و خبر السكونى المتقدم فى بحث من اتخذ السفر عملا له: (سبعه لا يقصرون الصلاه: إلى أن قال: و الرجل يطلب الصيد يريد به لهو الدنيا و المحارب الذى يقطع السبيل)<sup>(٣)</sup>.

ص: ٤٨٨

١- (١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب صلاه المسافر حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب صلاه المسافر حديث ١٧.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب صلاه المسافر حديث ٥.

بأن تكون غايته معصيه (١)، أو مشتركه (٢) بينها (٣) و بين الطاعه (٤)، أو مستلزمه لها (٥) كالتاجر في المحرّم و الآبق و الناشر و الساعى (٦) على ضرر محترم (٧)، و سالك طريق يغلب فيه العطب و لو على المال (٨). و ألحق به (٩) تارك كل واجب به (١٠) بحيث ينافيه (١١)، و هى مانعه ابتداء و استدامه (١٢). فلو عرض قصدها فى أثناءه انقطع الترخّص حينئذ و بالعكس (١٣)...

(١) بناء على تخصيص السفر المحرم به.

(٢) أى الغايه.

(٣) بين المعصيه.

(٤) فيصدق أنه سفر معصيه أيضا.

(٥) أى تستلزم غايه السفر للمعصيه كمن يسافر للتجاره، و لكن التجاره فى المحرم فتكون غايه السفر مستلزمه للمعصيه.

(٦) بناء على الشمول لسفر المعصيه لأن سفره بنفسه إباق و نشوز و سعى.

(٧) أى على ضرر قوم من المسلمين بل و المحترمين من المعاهد و الذمى.

(٨) لو وصليه، و المراد و كان أن سفره معصيه للنهى عن سلوك هذا الطريق للعطب و إن كانت غايه السفر مباحه.

(٩) أى بسفر المعصيه.

(١٠) أى بسبب السفر فيكون معصيه بناء على الاقتضاء.

(١١) بحيث ينافى السفر ذلك الواجب.

(١٢) المعصيه مانعه من الترخّص فى السفر ابتداء و استدامه فلو قصد المعصيه ابتداء أتم و لو رجع عنها فى أثناء السفر اعتبرت المسافه فى الباقي، و لو قصد المعصيه فى أثناء السفر المباح انقطعت الرخصه تحكيما لإطلاقات الأخبار السابقه.

ثم لو عاد إلى الطاعه بعد المعصيه فى السفر المباح الموجه لقطع الرخصه فيقصر إذا كان الباقي مسافه كما عن علامه فى القواعد لبطلان المسافه الأولى بالمعصيه فيفتقر التقصير إلى قصد مسافه جديده.

و عن المحقق فى المعتبر و علامه فى المنتهى و الشهيد فى الذكرى أنه يرجع إلى التقصير و إن لم يقصد المسافه لأن سفره الأول موجب للتقصير غايته كانت المعصيه فى الأثناء مانعا و قد زالت.

(١٣) أى كان سفره معصيه ابتداء ثم رجع عنها فى أثناء السفر فيقصر بشرط كون الباقي مسافه و لو مع ضميمة العود بناء على أن المدار على قصد المسافه، و ذهب الشارح إلى أن -



و يشترط حينئذ (١) كون الباقي مسافه و لو بالعود و لا يضم باقي الذهاب إليه (٢).

### في شرط تواري عن جدران بلده

(و أن يتواري عن جدران بلده) (٣)...

التقصير مشروط بقصد المسافه إذا كان العود مسافه و لا يضم إليه بقية الذهاب لأن لكل من العود و الذهاب حكم مستقل، و قد تقدم ضعفه.

(١) في العكس.

(٢) إلى العود في اعتبار المسافه.

(٣) لا يجوز للمسافر التقصير حتى يصل إلى حد الترخص على المشهور شهره عظيمه للنصوص الكثيره التي سيأتي بعضها، و عن علي بن بابويه التقصير بمجرد الخروج من المنزل للمرسل عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا خرجت من منزلك فقصر إلى أن تعود إليه) (١) و هو لا يقاوم تلك النصوص فيتعين حملها عليها و مثله مرسل حماد عن أبي عبد الله عليه السلام: (في الرجل يخرج مسافرا قال: يقصر إذا خرج من البيوت) (٢) و هو محمول على خفاء الجدران جمعا بينه و بين ما يأتي. و كذا لو كان مسافرا يبقى على التقصير إلى أن يصل إلى حد الترخص فيتم على المشهور لصحيح حماد عن أبي عبد الله عليه السلام: (المسافر يقصر حتى يدخل المصر) (٣) و صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: (سألته عن التقصير قال: إذا كنت في الموضع الذي تسمع فيه الأذان فأتم و إذا كنت في الموضع الذي لا تسمع فيه الأذان فقصر، و إذا قدمت من سفرك فمثل ذلك) (٤) و صحيح حماد و الآخر عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا سمع الأذان أتم المسافر) (٥)، و ذهب السيد و علي بن بابويه و ابن الجنيد إلى أنه يقصر في العود حتى يبلغ منزله لصحيح عيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام: (لا يزال المسافر مقصرا حتى يدخل بيته) (٦) و موثق إسحاق بن عمار عن أبي إبراهيم عليه السلام: (سألته عن الرجل يكون مسافرا ثم يدخل و يقدم و يدخل بيوت الكوفه، أتم الصلاه أم يكون مقصرا حتى يدخل أهله؟ قال: بل يكون مقصرا حتى يدخل أهله) (٧) و صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: (إن أهل مكه إذا زاروا البيت و دخلوا منازلهم أتموا و إذا لم يدخلوا منازلهم قصر) (٨) بالإضافة إلى مرسل الصدوق المتقدم.

ص: ٤٩٠

١- (١) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب صلاة المسافر حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب صلاة المسافر حديث ٩.

٣- (٣) (٣ و ٤ و ٥) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب صلاة المسافر حديث ٨ و ٣ و ٧.

٤- (٤) (٦ و ٧ و ٨) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب صلاة المسافر حديث ٤ و ٣ و ١.

و قال فى الرىاض: «و لولا الشهره المرجحه للأدله الأولى لكان المصير إلى هذا القول فى غايه القوه لاستفاضه نصوصه و صحه أكثرها و ظهور دلالتها جملة بل صراحه كثير منها» و لذا فالأحوط هو الجمع بين القصر و التمام لو دخل المصر إلى حين بلوغ البيت و إن العمل على الطائفة الأولى أقوى لإعراض المشهور عن الثانيه.

ثم إن حد الترخص هو اختفاء الجدران و الأذان معا كما عليه المشهور بين المتأخرين، و المنسوب لأكثر المتقدمين اعتبار أحد الأمرين، و عن التنقيح الاقتصار على خفاء الجدران، و عن المفيد و سألر و الحلبي و التقى الاقتصار على خفاء الأذان، و منشأ الخلاف هو اختلاف الأخبار فبعضها يدل على خفاء الجدران كصحيح محمد بن مسلم: (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يريد السفر فيخرج متى يقصر؟ قال عليه السلام: إذا توارى عن البيوت) (١)، و بعضها يدل على خفاء الأذان كصحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن التقصير قال عليه السلام: إذا كنت فى الموضع الذى تسمع فيه الأذان فأتم، و إذا كنت فى الموضع الذى لا تسمع فيه الأذان فقصر و إذا قدمت من سفرك فمثل ذلك) ٢.

فالقول الأول مبنى على تقييد منطوق إحدى الطائفتين بمنطوق الأخرى.

و القول الثانى مبنى إما على تقييد مفهوم إحدى الطائفتين بمنطوق الأخرى و إما برفع اليد عن المفهوم فى كليهما و إما على خصوصيه الشرط فى منطوق كل منهما مع جعل الشرط هو الجامع بينهما و المراد به مطلق البعد المدلول عليه بخفاء الأذان و الجدران معا و إما على القول بالتعارض بينهما مع الحكم بالتخير.

و القول الثالث مبنى على القول بالتعارض بين الطائفتين و الترجيح لخفاء الجدران.

و الرابع مبنى على التعارض و الترجيح لخفاء الأذان، و الأخير لا يخلو من قوه لصحيح حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا سمع الأذان أتم المسافر) ٣ و حد الترخص واحد ذهابا و عودا، و لمشهوريه خفاء الأذان بين أصحاب الأئمه عليهم السلام كما يدل عليه خبر إسحاق بن عمار. بروايه الصدوق. عن أبي الحسن عليه السلام: (عن قوم خرجوا فى سفر فلما انتهوا إلى الموضع الذى يجب عليهم فيه التقصير قَصَّروا من الصلاة، فلما صاروا على فرسخين أو على ثلاثه فراسخ أو على أربعة تخلف عنهم رجل لا يستقيم لهم سفرهم إلا به، فأقاموا ينتظرون مجيئه إليهم، و هم لا يستقيم لهم السفر إلا بمجيئه-

ص: ٤٩١

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب صلاة المسافر حديث ١ و ٣ و ٧.

بالضرب فى الأرض (١) لا مطلق المواراه، (أو يخفى (٢) عليه أذانه) و لو تقديرا كالبلد المنخفض و المرتفع، و مختلف الأرض، و عادم الجدار و الأذان (٣) و السمع و البصر (٤) و المعتبر آخر البلد المتوسط فما دون و محلته فى المتسع (٥)، و صورته الجدار و الصوت لا الشبح و الكلام (٦). و الاكتفاء بأحد الأمرين مذهب جماعه، و الأقوى

-إليهم، فأقاموا على ذلك أياما لا يدرون هل يمضون فى سفرهم أو ينصرفون، هل ينبغى لهم أن يتموا الصلاه أو يقيموا على تقصيرهم؟ قال: إن كانوا بلغوا مسيره أربعة فراسخ فليقيموا على تقصيرهم أقاموا أم انصرفوا، و إن كان ساروا أقل من أربعة فراسخ فليتموا الصلاه ما أقاموا فإذا انصرفوا فليقصروا، ثم قال: هل تدرى كيف صار هكذا؟ قلت: لا. قال: لأن التقصير فى بريدين و لا يكون التقصير فى أقل من ذلك، فإذا كانوا قد ساروا بريدا و أرادوا أن ينصرفوا كانوا قد سافروا سفر التقصير، و إن كانوا ساروا أقل من ذلك لم يكن لهم إلا إتمام الصلاه.

قلت: أ ليس قد بلغوا الموضع الذى لا يسمعون فيه أذان مصرهم الذى خرجوا منه؟ قال: بلى، إنما قَصَّروا فى ذلك الموضع لأنهم لم يشكوا فى مسيرهم و إن السير يجَدُّ بهم، فلما جاءت العله فى مقامهم دون البريد صاروا هكذا(١). هذا فضلا عن أن صحيح ابن مسلم الدال على خفاء الجدران لم يصرح إلا بالتوارى عن البيوت لا بخفاء الجدران كما هو الشائع فى ألسنه الفقهاء.

(١)الظاهر من صحيح محمد بن مسلم المتقدم أن توارى البيوت إنما هو من جهه الضرب فى الأرض لا من جهه حائل أو نحوه، و المعتبر فى التوارى أن يتوارى صورته الجدار لا شبحة.

(٢)المدار فى خفاء الأذان خفاء صوت المؤذن، فلو كانت البلد منخفضه أو مرتفعه فتقدر مستويه و يلاحظ توارى الجدران و خفاء الأذان حينئذ، و المدار على الجدار و الأذان فى آخر البلد فلو اتسعت فالمدار على آخر المحله كما عن جماعه.

(٣)فلو عدم الجدار فى البلد فيقدر وجوده و يكون التوارى و الخفاء على فرض تقديره.

(٤)فلو فقد المسافر السمع أو البصر فيقدر أنه سميع بصير و يكون التوارى و الخفاء على فرض تقديره أيضا.

(٥)أى و محله المسافر فى البلد المتسع.

(٦)الشيخ فى الجدار و الكلام فى الأذان بحيث لو بقى يسمع صوته فلا تقصير و إن لم يميز كلامه، بخلاف الجدار فالمدار على اختفاء صورته لا شبحة لأن الشبح يبقى يراه من مسافه بعيدة.

ص: ٤٩٢



اعتبار خفائهما معا ذهابا و عودا، و عليه المصنف فى سائر كتبه.

## فى مواضع التخيير

و مع اجتماع الشرائط (فيتعين القصر) (١) بحذف أخيرتى الرباعيه (إلا فى)

أربعه مواطن (٢)(مسجدى مكه و المدينه)...

(١) بلا خلاف و يدل عليه النصوص الكثيره منها: صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام:

(عشر ركعات: ركعتان من الظهر و ركعتان من العصر و ركعتا الصبح و ركعتا المغرب و ركعتا العشاء الأخيره لا يجوز فيهن الوهم. إلى أن قال: فزاد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فى صلاه المقيم غير المسافر ركعتين فى الظهر و العصر و العشاء الآخره، و ركعه فى المغرب للمقيم و المسافر) (١).

و صحيح الفضيل عن أبى عبد الله عليه السلام: (إن الله عز و جل) فرض الصلاه ركعتين ركعتين عشر ركعات فأضاف رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إلى الركعتين ركعتين و إلى المغرب ركعه، فصارت عدل الفريضة لا يجوز تركهن إلا فى سفر، و أفرد الركعه فى المغرب فتركها قائمه فى السفر و الحضر) ٢. و أيضا تسقط عن المسافر نوافل الظهرين و نافله العشاء كما تقدم فى بحث الفرائض اليوميه، و يسقط عنه الصوم الواجب عظيمه و كذا المستحب على خلاف فى الثانى و سيأتى بحثه فى مبحث الصوم.

(٢) على المشهور شهره عظيمه كادت أن تكون إجماعا للأخبار الكثيره الداله عليه منها:

صحيح ابن الحجاج عن أبى عبد الله عليه السلام: عن التمام بمكه و المدينه فقال عليه السلام:

أتم و إن لم تصل فيهما إلا صلاه واحده) (٢).

و صحيح حماد بن عيسى عن أبى عبد الله عليه السلام: (من مخزون علم الله الإتمام فى أربعه مواطن: حرم الله و حرم رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و حرم أمير المؤمنين عليه السلام و حرم الحسين عليه السلام) ٤.

و صحيح ابن مهزيار: (كتبت إلى أبى جعفر الثانى عليه السلام: إن الروايه قد اختلفت عن آبائك فى الإتمام و التقصير للصلاه فى الحرمين، فمنها أن يأمر بتتميم الصلاه و لو صلاه واحده، و منها أن يأمر أن يقصر ما لم ينو عشره أيام، و لم أزل على الإتمام فيهما إلى أن صدرنا من حجنا فى عامنا هذا، فإن فقهاء أصحابنا أشاروا إلى بالتقصير إذا كنت لا أنوى مقام عشره، و قد ضقت بذلك حتى أعرف رأيك، فكتب عليه السلام بخطه: قد علمت. يرحمك الله. فضل الصلاه فى الحرمين على غيرهما، فأنا أحب لك إذا دخلتهما أن لا تقصر، و تكثر من الصلاه،-

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب إعداد الفرائض حديث ١٢ و ٢.

٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر حديث ٥ و ١.

-فقلت له بعد ذلك بسنتين مشافهه: إني كتبت إليك بكذا و أجبت بكذا، فقال عليه السلام:

نعم، فقلت: أى شىء تعنى بالحرمين؟ فقال: مكة و المدينة(١).

و خبر على بن يقطين عن أبى الحسن عليه السلام: (فى الصلاة بمكة فقال: من شاء أتم و من شاء قصّر و ليس بواجب، إلا إني أحب لك ما أحب لنفسى)(٢). و صريح هذه الأخبار هو التخيير فما عن المفيد و السيد المرتضى من تعين التمام ليس فى محله، و عن الصدوق فى الفقيه و الخصال أنه يقصر ما لم ينو المقام عشره، و الأفضل أن ينو المقام ليوقع صلاته تماما و مستنده أخبار منها: صحيح محمد بن إسماعيل بن بزيع عن الرضا عليه السلام: (عن الصلاة بمكة و المدينة تقصير أو تمام؟ فقال: تقصر ما لم تعزم على مقام عشره)٣، و حملت هذه الأخبار التقيه بل صحيح على بن مهزيار المتقدم صريح فى أن فقهاء أصحاب الأئمه عليهم السلام كانوا يعملون بأخبار التقصير لكن قوله عليه السلام فى صحيح حماد المتقدم إن التمام من مخزون علم الله كاشف عن أن تعين التقصير الصادر من الأئمه عليهم السلام و كان شائعا بين أصحابهم إنما هو من باب التقيه.

هذا و الأخبار قد خصت التخيير بالصلاه، و أما الصوم فلا يشرع التخيير بل يتعين الإفطار على المسافر تحكيما لأدلته السالمه عن المعارض.

و من جهه أخرى فالمراد من مكة و المدينة عموم البلد و إن وقعت الصلاه خارج المسجدين كما عليه الشيخ و المحقق و أكثر الأصحاب بل هو المشهور كما وقع التعبير بذلك فى صحيح ابن الحجاج و على بن مهزيار المتقدمين، بل ذيل مكاتبه ابن مهزيار عند ما سأله بعد أن التقاه: (أى شىء تعنى الحرمين؟ فقال: مكة و المدينة) صريح فى عموم البلد لا خصوص المسجدين.

و عن الحلبي و جماعه اختصاص الحكم بالمسجدين فقط من باب القدر المتيقن و لمرسل إبراهيم بن أبى البلاد عن أبى عبد الله عليه السلام: (تمت الصلاه فى ثلاثه مواطن: فى المسجد الحرام و مسجد الرسول صلى الله عليه و آله و سلم و عند قبر الحسين عليه السلام)(٣) و مرسل حذيفه بن منصور عن أبى عبد الله عليه السلام: (تمت الصلاه فى المسجد الحرام و مسجد الرسول و مسجد الكوفه و حرم الحسين عليه السلام)٥ و مثله خبر أبى بصير٦.

ص: ٤٩٤

١- (١) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب صلاه المسافر حديث ٤.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب صلاه المسافر حديث ١٠ و ٣٢.

٣- (( ٤ و ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب صلاه المسافر حديث ٢٢ و ٢٣ و ٢٥.

المعهودين (١)، (و مسجد الكوفة و الحائر) الحسيني (على مشرفه السلام) و هو (٢) ما دار عليه سور حضرته الشريفه، (فيتخير فيها) بين الإتمام و القصر، (و الإتمام أفضل)، و مستند الحكم أخبار كثيره، و فى بعضها أنه من مخزون علم الله.

و هى مع ضعف أسانيدها لا تصلح للتخصيص إذ لعل ذكر المسجدين باعتبار أن الصلاة تقع فيهما غالباً، و يشهد لعموم الحكم أن الإمام عليه السّلام قد ذكر مكة و المدينة ثم عدل إلى مسجد الكوفة و قبر الحسين عليه السّلام فلو لم يكن المراد من مكة و المدينة البلدين لما كان للعدول معنى كما فى مرسل حماد عن أبى عبد الله عليه السّلام: (من الأمر المذخور إتمام الصلاة فى أربعة مواطن: مكة و المدينة و مسجد الكوفة و الحائر) (١) و من جهة ثالثة ورد فى الأخبار التعبير بمسجد الكوفة كما فى مرسل حذيفه و مرسل حماد المتقدمين و حرم أمير المؤمنين كما فى صحيح حماد المتقدم فمقتضى الجميع هو أن يكون المراد هو مسجد الكوفة و أما التعبير ببلد الكوفة فلم يرد إلا فى خبر زياد القنذى عن أبى الحسن عليه السّلام: (يا زياد أحب لك ما أحب لنفسى، و أكره لك ما أكره لنفسى، أتم الصلاة فى الحرمين و بالكوفة و عند قبر الحسين عليه السّلام) (٢) فيتعين أن يكون المراد منها هو خصوص مسجد الكوفة، فما عن الشيخ من إلحاق الكوفة بمكة اعتماداً عليه ليس فى محله و أما بالنسبة للحائر الحسينى فقد ورد التعبير تارة بحرم الحسين عليه السّلام: كما فى صحيح حماد بن عيسى و مرسل حذيفه بن منصور المتقدمين و أخرى بالتعبير (عن قبر الحسين عليه السّلام) كما فى مرسل إبراهيم بن أبى البلاد المتقدم و ثالثة التعبير بالحائر كما فى مرسل حماد المتقدم و مقتضى الجمع هو الاقتصار على الحائر بل عند قبره (صلوات الله عليه) بالإضافة إلى الخلاف الواقع بينهم فى تحديد الحائر فعن السرائر أنه ما دار سور المشهد و المسجد عليه، و عن ثان أنه مجموع الصحن المقدس، و عن ثالث أنه القبه الساميه، و عن رابع أنه الروضه المقدسه و ما أحاط بها من العمارات المقدسه من الرواق و الخزانة، و عن خامس أنه مجموع الصحن القديم لا ما تجدد منه فى الدوله الصفويه، و الجميع غير واضح المستند. و من جهة رابعه ألحق ابن الجنيد و المرتضى بهذه الأماكن جميع مشاهد الأئمه عليه السّلام و قال فى الذكري: «و لم نقف لهما على مأخذ فى ذلك و القياس عندنا باطل».

(١) قد عرفت أن الأقوى عموم البلدين.

(٢) و قد عرفت الاختلاف فيه.

ص: ٤٩٥

١- (١) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر حديث ٢٩.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر حديث ١٣.

(و منعه) أى التخيير (أبو جعفر) محمد بن (بابويه) و حتم القصر فيها كغيرها. و الأخبار الصحيحة حجه عليه (و طرد المرتضى، و ابن الجنيد الحكم فى مشاهد الأئمة عليهم السّلام) و لم ننف على مأخذه، و طرد آخرون الحكم فى البلدان الأربع (١)، و ثالث (٢) فى بلدى المسجدين الحرمين دون الآخرين، و رابع فى البلدان الثلاثة غير الحائر (٣)، و مال إليه المصنف فى الذكرى. و الاقتصار عليها (٤) موضع اليقين فيما خالف الأصل (٥).

### فى ما لو دخل عليه الوقت حاضرا

(و لو دخل عليه الوقت حاضرا) بحيث مضى منه قدر الصلاة بشرائطها المفقوده (٦) قبل مجاوزة الحدين (٧) (أو أدركه (٨) بعد) انتهاء (سفره) بحيث أدرك منه ركعه فصاعدا (أتم) الصلاة فيهما (فى الأقوى) (٩)...

(١) و حكى الشهيد فى الذكرى عن يحيى بن سعيد ذلك.

(٢) و قد عرفت أنه الأقوى.

(٣) و هذا القول للشيخ فى التهذيب و الاستبصار.

(٤) على المساجد الثلاثة مع الحائر، لذا قال الشارح فى الروض: «و هل الحكم مختص بالمساجد و المشهد المقدس أو يعم بلدانها ظاهر الأخبار العموم، و الأول أولى لعدم التصريح بالزائد و كونه على خلاف الأصل».

(٥) إذ الأصل فى السفر هو القصر.

(٦) التى يجب تحصيلها قبل الشروع فى الصلاة كالوضوء و تطهير الثوب المتنجس مع الانحصار و كذا تطهير البدن و نحو ذلك.

(٧) من توارى الجدران و خفاء الأذان.

(٨) أدرك الوقت.

(٩) أما المسألة الأولى بحيث إذا دخل عليه الوقت و هو حاضر متمكن من الصلاة ثم سافر فيجب عليه القصر على المشهور و يدل عليه صحيح إسماعيل بن جابر: (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: يدخل على وقت الصلاة و أنا فى السفر فلا أصلى حتى أدخل أهلى فقال عليه السّلام: صل و أتم الصلاة، قلت: فدخل على وقت الصلاة و أنا فى أهلى أريد السفر فلا أهلى حتى أخرج فقال عليه السّلام: فصل و قصر، فإن لم تفعل فقد خالفت. و الله.

رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم) (١) و خبر الوشاء: (سمعت الرضا عليه السّلام يقول: إذا زالت الشمس و أنت فى المصر و أنت تريد السفر فأتهم، فإذا خرجت بعد الزوال قصر العصر) ٢ إلا-

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب صلاة المسافر حديث ٢ و ١٢.

-أنهما معارضان بطائفه من الأخبار أكثر عددا منها: صحيح محمد بن مسلم: (سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن الرجل يدخل من سفره وقد دخل وقت الصلاة وهو في الطريق فقال عليه السلام: يصلّى ركعتين، وإن خرج إلى سفره وقد دخل وقت الصلاة فليصل أربعاً)(١) وقد عمل بهذه الطائفة جماعة منهم الصدوق في المقنع وكثير من كتب العلامة والشهيدان كما في اللمعه والروضه وغيرهما والمحقق الثاني وغيرهم والترجيح لها لأنها أكثر عددا ولموافقتها للأصل في الصلاة لأن الأصل هو التمام. وعن الشيخ في كتابي الحديث والصدوق في الفقيه بالجمع بينهما بحمل أخبار الإتمام على السعه وأخبار القصر على الضيق، ويشهد له موثق إسحاق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام: (في الرجل يقدم من سفره في وقت الصلاة فقال: إن كان لا يخاف فوت الوقت فليتمّ وإن كان يخاف خروج الوقت فليقصر)(٢).

وفيه: إنه صريح في صوره القدوم من السفر لا في صوره الخروج إليه. وعن الشيخ في الخلاف بحمل الأمر بالتمام والقصر على الوجوب التخيري ويشهد له صحيح منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا كان في سفر فدخل عليه وقت الصلاة قبل أن يدخل أهله فسار حتى دخل أهله، فإن شاء قصر وإن شاء أتم والإتمام أحب إليّ)٣، وفيه: إنه كذلك في صوره القدوم لا في صوره الخروج التي هي محل البحث.

وحيث تعذر الجمع فلا بد من الترجيح وللطائفة الأولى الموافقه للأصل الدال على أن العبره وقت الأداء، ولما دل على وجوب التقصير في السفر وهو مسافر، وللهن في الطائفة الثانية حيث صرحت بأن الحكم في صوره الدخول هو القصر مع أنه لم يقل به فقيه كما ستسمع، فقول الشارح في روض الجنان أن المسألة من أشكال الأبواب غير واضح بعد ما عرفت من البيان.

و أما المسألة الثانية وهي ما لو دخل عليه الوقت وهو مسافر ولم يصل حتى دخل بلده فيجب عليه التمام على المشهور شهره عظيمه كادت أن تكون إجماعاً، وحتى حكى عن غير واحد عدم الوقوف عليه وإن كان يظهر من الشرائع وجوده، بل في السرائر: «لم يذهب إلى ذلك أحد ولم يقل به فقيه ولا مصنف ذكره في كتابه لا منا ولا من مخالفينا» ويشهد لمستند المشهور أخبار كثيره وما قدمنا من صحيح إسماعيل بن جابر كفايه-

ص: ٤٩٧

١- (١) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب صلاة المسافر حديث ٥.

٢- ((٢ و ٣) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب صلاة المسافر حديث ٦ و ٩.

عملا بالأصل (١) و لدلاله بعض الأخبار عليه، و القول الآخر القصر فيهما (٢) و فى ثالث التخيير، و رابع (٣) القصر فى الأول، و الإتمام فى الثانى، و الأخبار متعارضه، و المحصل ما اختاره هنا.

### فى استحباب جبر كل مقصوره

(و يستحبّ جبر (٤) كل مقصوره)، و قيل (٥): كل صلاه تصلىّ سفرا

-خصوصا تأكيده بأن مخالفته مخالفه الرسول الله صلى الله عليه وآله و سلم مع القسم على ذلك و مما تقدم تعرف أنه لو كان فى أول الوقت حاضرا ثم سافرا، أو كان مسافرا ثم حضر و قد فاتته الصلاه فيقضيهها فى الأولى قصرا و فى الثانى تماما لأن المدار فى القضاء على الفوت و قد فاتته بما ذكرناه.

(١) إذ الأصل فى الصلاه هو التمام، و قد عرفت أن الأصل فى المسأله الأولى هو القصر بالنسبه للمسافر.

(٢) و هو غير معروف بالنسبه لمسأله القدوم.

(٣) و هو الأقوى و عليه المشهور.

(٤) لخبر سليمان بن حفص المروزى قال: قال الفقيه العسكرى عليه السّلام: (يجب على المسافر أن يقول دبر كل صلاه يقصر فيها: سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر، ثلاثين مره لتمام الصلاه) (١) و خبر رجاء عن الرضا عليه السّلام: (أنه صحبه فى سفر فكان يقول فى دبر كل صلاه يقصرها: سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر، ثلاثين مره و يقول: هذا تمام الصلاه) ٢.

و الوجوب فى الخبر الأول محمول على الاستحباب بالاتفاق إذ لم يذهب أحد إلى حمله على الإلزام و ظاهر الخبرين أن التسبيح المذكور مخصوص بالمقصوره من باب جبرها، لكن روى استحبابه عقيب كل صلاه كما فى خبر هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السّلام:

(من صلى صلاه مكتوبه ثم سبح فى دبرها ثلاثين مره لم يبق شىء من الذنوب على بدنه إلا تناثر) (٢) و قد حملت على أنه مستحب بعنوان التعقيب لا من باب جبر المقصوره و لذا أفتى بعضهم باستحبابه مرتين عقيب المقصوره مره بعنوان التعقيب و مره بعنوان الجبر لها، و البعض الآخر قال بالتداخل لتحقق الامتثال فى التسبيح المذكور إذا أتى به للعنوانين معا.

(٥) نسب للصدوق فى المقنع و توقف الفاضل فى عموم التسبيح لغير المقصوره من صلوات المسافر.

ص: ٤٩٨

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب صلاه المسافر حديث ١ و ٢.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب التعقيب حديث ٥.



(بالتسيحات الأربع ثلاثين مرّه) عقبها. و المروىّ التقييد (١)، و قد روى استحباب فعلها (٢) عقب كلّ فريضة فى جملة التعقيب، فاستحبابها عقب المقصوره يكون أكد، و هل يتداخل الجبر و التعقيب، أم يستحب تكرارها؟ وجهان، أجودهما الأول لتحقق الامتثال فيهما (٣).

## الفصل الحادى عشر. فى الجماعه

### فى استحبابها فى الفريضة

(الفصل الحادى عشر. فى الجماعه)

(و هى مستحبه فى الفريضة) مطلقا (٤)، (متأكدّه فى اليوميه) حتى أن الصلاه

(١) تقييد التسيح بالمقصوره.

(٢) أى فعل التسيحات.

(٣) فى الجبر و التعقيب.

(٤) يوميه أو غيرها، و يدل عليه الإجماع كما عن ظاهر المنتهى و الذكرى، و صحيح زراره الفضيل: (قلنا له: الصلاه فى جماعه فريضة هى، فقال: الصلاه فريضة و ليس الاجتماع بمفروض فى الصلوات كلها، و لكنها سنه، من تركها رغبه عنها و عن جماعه المؤمنين من غير عله فلا- صلاه له) (١) و صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام: (الصلاه فى جماعه تفضل على كل صلاه الفرد بأربعه و عشرين درجه، تكون خمسه و عشرين صلاه) ٢ و مثله غيره، مع أن دعوى أن الأخير ليس فى مقام بيان مشروعيه الجماعه فى كل فريضة بل فى مقام بيان ثواب الجماعه على ثواب صلاه الفرد ليست بعينه، و كذلك الأول فإنه منصرف إلى خصوص اليوميه! و عليه فلا دليل على مشروعيه الجماعه فى غير الفرائض اليوميه إلا صلاه الأموات و الآيات و قد تقدم البحث فيها، أما صلاه الاحتياط و صلاه ركعتى الطواف و الصلاه المنذوره فلا دليل على مشروعيه الجماعه فيهما.

نعم تأكد الاستحباب فى اليوميه من ضروريات الدين للخبرين السابقين و غيرهما مثل صحيح زراره عن أبى عبد الله عليه السّلام: (ما يروى الناس أن الصلاه فى جماعه أفضل من صلاه الرجل وحده بخمس و عشرين صلاه فقال: صدقوا) ٣ و خبر محمد بن عماره:

(أرسلت إلى أبى الحسن الرضا عليه السّلام أسأله عن الرجل يصلى المكتوبه وحده فى مسجد الكوفه أفضل، أو صلاته فى جماعه؟ فقال: الصلاه فى جماعه أفضل) (٢) و خبر عبد الله بن -

ص: ٤٩٩

٢- (٤) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب أحكام المساجد حديث ٤.

الواحدة منها تعدل خمسا (١) أو سبعا (٢) وعشرين صلاة مع غير العالم، و معه ألفا (٣). و لو وقعت في مسجد (٤) تضاعف بمضروب عدده (٥) في عددها (٦)، ففي الجامع مع غير العالم ألفان و سبعمائة (٧)، و معه مائة ألف (٨)...

-أبى يعفور عن أبى عبد الله عليه السّلام: (همّ رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم بإحراق قوم في منازلهم كانوا يصلون في منازلهم، و لا يصلون الجمعة، فأتاه رجل أعمى فقال: يا رسول الله أنا ضيرير البصر و ربما أسمع النداء و لا أجد من يقودنى إلى الجمعة و الصلاة معك، فقال له النبى صلى الله عليه وآله و سلم: شدّ من منزلك إلى المسجد جبلا و احضر الجمعة) (١) و خبره الآخر عنه عليه السّلام:

(قال رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم: لا صلاة لمن لا يصلّى في المسجد مع المسلمين إلا من عله، و قال رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم: لا غيبه لمن صلى في بيته و رغب عن جماعتنا، و من رغب عن جماعه المسلمين و جب على المسلمين غيبته و سقطت بينهم عدالته و وجب هجرانه، و إذا رفع إلى إمام المسلمين أنذره و حدّره فإن حضر جماعه المسلمين و إلا أحرق عليه بيته) (٢).

(١) كما في صحيح ابن سنان المتقدم.

(٢) لم أجد عاجلا خبرا في ذلك إلا ما رواه الشارح في روض الجنان: «و عن النبى صلى الله عليه وآله و سلم صلاة الجمعة تفضل صلاة الفذ. بالفاء و الذال المعجمه و هو الفرد. بسبع و عشرين درجه»، و رواه الشهيد في الذكرى و قال عنه: «رواه العامه في صحاحهم عن أبى سعيد الخدرى عنه».

(٣) روى الشهيد في النفلية عن الصادق عليه السّلام: (الصلاة خلف العالم بألف ركعه و خلف القرشى بمائه و خلف العربى خمسون، و خلف المولى خمس و عشرون) (٣).

(٤) قد تقدم أن الصلاة في المسجد الحرام بمائه ألف صلاة و في المسجد النبوى بعشره آلاف، و فى كل من مسجد الكوفه و المسجد الأقصى بألف، و فى المسجد الجامع بمائه، و فى مسجد القبيله بخمس و عشرين و فى مسجد السوق باثنتى عشره صلاة.

(٥) عدد المسجد أى عدد ثوابه.

(٦) عدد الجمعة أى عدد ثوابها.

(٧) ناشئه من ضرب المائه لثواب الجامع فى سبع و عشرين لثواب الجمعة.

(٨) أى و مع العالم فى الجامع مائه ألف ناشئه من ضرب المائه لثواب الجامع فى ضرب الألف لثواب الجمعة مع العالم.

ص: ٥٠٠

- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٤١ - من أبواب الشهادات حديث ١.
- ٣- (٣) مستدرک الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٦.

و روى أن ذلك (١) مع اتحاد المأموم، فلو تعدّد تضاعف في كل واحد بقدر المجموع في سابقه إلى العشره ثم لا يحصيه إلا الله تعالى.

### في وجوبها في مواضع و حرمتها في مواضع

(و واجبه في الجمعة، و العيدين (٢) مع وجوبهما،...)

(١) يستفاد أن الثواب المعين مطلقا مع اتحاد المأموم فإذا بلغوا عشره فلا يحصى الثواب إلا الله مما رواه الشيخ أبو محمد جعفر بن أحمد القمي عن أبي سعيد الخدرى قال: (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: أتانى جبرئيل مع سبعين ألف ملك بعد صلاه الظهر فقال: يا محمد إن ربك يقرئك السلام، و أهدى إليك هديتين لم يهدهما إلى نبي قبلك).

قلت: و ما الهديتان؟ قال: الوتر ثلاث ركعات و الصلاه الخمس في جماعه، قلت: يا جبرئيل و ما لأمتي في الجماعه؟ قال: يا محمد إذا كانا اثنين كتب الله لكل واحد بكل ركعه مائه و خمسين صلاه، و إذا كانوا ثلاثه كتب الله لكل منهم بكل ركعه ستمائه صلاه، و إذا كانوا أربعة كتب الله لكل واحد بكل ركعه ألفا و مائتين صلاه، و إذا كانوا خمسة كتب الله لكل واحد بكل ركعه ألفين و أربعمائه صلاه، و إذا كانوا ستة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه أربعة آلاف و ثمانمائه صلاه، و إذا كانوا سبعة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه تسعة آلاف و ستمائه صلاه، و إذا كانوا ثمانية كتب الله تعالى لكل واحد منهم بكل ركعه تسعة عشر ألفا و مائتين صلاه، و إذا كانوا تسعة كتب الله تعالى لكل واحد منهم بكل ركعه ستة و ثلاثين ألفا و أربعمائه صلاه، و إذا كانوا عشرة كتب الله تعالى لكل واحد منهم بكل ركعه سبعين ألفا و ألفين و ثمانمائه صلاه، فما زادوا على العشره فلو صارت السماوات كلها مدادا و الأشجار أقلاما و الثقلان مع الملائكه كتابا لم يقدروا أن يكتبوا ثواب ركعه واحده.

يا محمد تكبيره يدرکها المؤمن مع الإمام خير له من ستين ألف حجه و عمره و خير من الدنيا و ما فيها سبعين ألف مره، و ركعه يصلها المؤمن مع الإمام خير من مائه ألف دينار يتصدق بها على المساكين، و سجده يسجدها المؤمن مع الإمام في جماعه خير من عتق مائه رقبه(١).

(٢) تقدم البحث في وجوب الجماعه في الجمعة بمعنى أنها شرط في صحتها، و أما وجوبها في العيدين إذا وجبت فهو مما لا خلاف فيه و يدل عليه جملة من النصوص منها: صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (من لم يصل مع الإمام في جماعه يوم العيد فلا صلاه له و لا قضاء عليه)(٢) نعم قد تجب بالعارض كما إذا خاف الوقت عن تعلم القراءه لمن لا-

ص: ٥٠١

١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ١ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاه العيد حديث ٣.

(و بدعه فى النافله مطلقا (١) إلا فى الاستسقاء (٢)، و العيدين المندوبه (٣)، و الغدير) (٤)

-يحسنها مع قدرته على التعلم، و تجب بالنذر و أخويه.

(١) ذات سبب كالراتبه أو لا كالمبتدئه بلا خلاف فيه و يدل عليه أخبار منها: صحيح الفضلاء زواره و محمد بن مسلم و الفضيل. عن الباقر و الصادق عليهما السّلام: (إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: إن الصلاه بالليل شهر رمضان النافله فى جماعه بدعه) (١).

و خبر إسحاق بن عمار و سماعه بن مهران و محمد بن سليمان عن أبى عبد الله و أبى الحسن و الرضا عليهم السّلام فى حديث: (إن النبى صلى الله عليه و آله و سلم قال فى نافله شهر رمضان: أيها الناس إن هذه الصلاه نافله، و لن يجتمع للنافله، فليصل كل رجل منكم وحده و ليقبل ما علمه الله من كتابه و اعلموا أنه لا جماعه فى نافله) (٢).

و خبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السّلام فى كتابه إلى المأمون: (لا يجوز أن يصلى تطوع فى جماعه، لأن ذلك بدعه و كل بدعه ضلاله و كل ضلاله فى النار) (٣) و مثله خبر الأعمش ٤.

و مال فى المدارك إلى الجواز لصحيح هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السّلام: (عن المرأه هل تؤم النساء؟ قال: تؤمهنّ فى النافله، فأما فى المكتوبه فلا) (٤) و مثله صحيح الحلبي ٦ و صحيح سليمان بن خالد ٧، و صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله عن أبى عبد الله عليه السّلام: (صل بأهلك فى رمضان الفريضة و النافله فإنى أفعله) ٨ و لكن يتعين حملها على التقيه لموافقتها العامه، بل عموم (لا جماعه فى نافله) يقتضى عدم المشروعيه فى مطلق النوافل حتى المنذوره لامتناع تعلق بغير الراجح.

(٢) تقدم الكلام فيه.

(٣) لأن صلاه العيد واجبه بحسب أصلها، و صارت مستحبه لعدم حضور الإمام عليه السّلام فالجماعه فيها ليس استثناء من عموم (لا جماعه فى نافله) و يشهد له جمله من النصوص منها: صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام: (أنه قال: فى صلاه العيدين إذا كان القوم خمسسه أو سبعة فإنهم يجمعون الصلاه كما يصنعون يوم الجمعة) (٥).

(٤) كما عن المفيد فى مقنعته و فوائد الشرائع للمحقق الثانى بل عن مجمع البرهان أنه المشهور-

ص: ٥٠٢

١- (١) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب نافله شهر رمضان حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب نافله شهر رمضان حديث ٦.

٣- (( ٣ ) و ٤) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ٦ و ٥.

٤- (( ٥ ) و ٦ و ٧ و ٨) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ١ و ٩ و ١٢ و ١٣.

٥- (٩) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب صلاه العيد حديث ٣٩.

فى قول لم يجزم به المصنّف إلا هنا، و نسبه فى غيره إلى التقى (١)، و لعلّ مأخذه

و عن إيضاح النافع أن عمل الشيعة على ذلك و استدلاله بمرسل أبى الصلاح حيث قال العلامة فى التذكرة: «و قد روى أبى الصلاح. هنا. استحباب الجماعة و الخطبة و التصافح و التهانى لبركه هذا اليوم» (١). بل فى المختلف نقل عبارته أبى الصلاح فى الكافى حيث قال: «و قال أبى الصلاح فى صفه صلاة الغدير: و من وكيد السنه الاقتداء برسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فى يوم الغدير، و هو الثامن عشر من ذى الحجة بالخروج إلى ظاهر المصر و عقد الصلاة قبل أن تزول الشمس بنصف ساعه لمن يتكامل له صفات إمامه الجماعة بركتين يقرأ فى كل ركعه منهما الحمد و سوره الإخلاص عشرًا و سوره القدر عشرًا و آيه الكرسي عشرًا، و يقتدى به المؤمنون، و إذا سلم دعا بدعاء هذا اليوم و من صلى خلفه، و ليصعد المنبر قبل الصلاة فيخطب خطبه مقصوره على حمد الله تعالى و الثناء عليه و الصلاة على محمد و آله و التنبية على عظيم حرمه يومه، و ما أوجب الله فيه من إمامه أمير المؤمنين عليه السلام و الحث على امثال مراد الله سبحانه و رسوله صلى الله عليه و آله و سلم، و لا يبرح أحد من المأمومين و الإمام يخطب فإذا انقضت الخطبة تصافحوا و تعانقوا و تفارقوا.

و لم يصل إلينا حديث نعتد عليه يتضمن الجماعة فيها و لا الخطبة، بل الذى ورد صفه الصلاة و الدعاء بعدها بالمنقول» (٢). و لعل مستند أبى الصلاح ما ورد فى المقنعه: (و يوم الغدير هو اليوم الثامن عشر من ذى الحجة نزل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فيه فى مرجعه من حجة الوداع بغدير خم، و أمر أن ينصب له فى الموضع كالمنبر من الرحال و ينادى بالصلاة جامعه. إلى أن قال.. و اجتمع جمهور أمته فصلّى ركعتين ثم رقى المنبر فحمد الله و أثنى عليه) (٣). إلى آخره و لكن هنا جعل الخطبة بعد الصلاة، و فى عبارته أبى الصلاح المنقوله أنها قبل الصلاة و لكن القبليه ينافيها ما قاله من عدم التفرق و الإمام يخطب و إذا انتهى تعانقوا و تصافحوا و هذا ظاهر فى كون الخطبة بعد الصلاة.

و على كل فعبارته المفيد فى المقنعه غير ظاهره فى الجماعة بل ظاهرها أنه صلى الله عليه و آله و سلم صلى ركعتين بمفرده، و الأمر بالصلاة جامعه من أجل الاجتماع لا من أجل الصلاة كما هو الديدن فى إحضار الناس فيبقى عموم عدم مشروعيه الجماعة فى النافله على حاله.

(١) أى نسبه فى غير هذا الكتاب إلى أبى الصلاح الحلبي.

ص: ٥٠٣

١- (١) تذكرة الفقهاء ج ١ ص ٧٣.

٢- (٢) المختلف ص ١٢٨.

٣- (٣) المقنعه ص ٣٣-٣٤.

شرعيتها (١) في صلاة العيد و أنه عيد (٢).

(و الإعادة) (٣)...

(١) أى شرعيه الجماعه فى صلاة العيد، و فيه: عدم وجود خبر يدل على مشروعيه الجماعه فى صلاة كل عيد.

(٢) أى و يوم الغدير عيد بل هو عيد الله الأكبر كما فى خبر على بن الحسين العبدى عن أبى عبد الله عليه السّلام: (صيام يوم غدیر خم يعدل صيام عمر الدنيا. إلى أن قال: و هو عيد الله الأكبر) (١).

(٣) إذا صلى المنفرد صلاته ثم وجد جماعه فيستحب إعادتها جماعه بلا خلاف فيه و يدل عليه جمله من الأخبار منها: صحيح محمد بن إسماعيل بن بزيع: (كتبت إلى أبى الحسن عليه السّلام: إنى أحضر المساجد مع جيرانى و غيرهم فىأمرونى بالصلاه بهم و قد صليت قبل أن آتيهم، فربما صلى خلفى من يقتدى بصلاتى و المستضعف و الجاهل، و أكره أن أتقدم و قد صليت لحال من يصلى بصلاتى ممن سميت لك فأمرنى فى ذلك بأمرك أنتهى إليه و أعمل به إن شاء الله فكتب: صل بهم) (٢).

و صحيح هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السّلام: (فى الرجل يصلى الصلاه وحده ثم يجد جماعه قال: يصلى معهم و يجعلها الفريضة إن شاء) ٣ فلذا تجوز الإعادة جماعه لمن صلى وحده سواء كان إماما و مأموما لما تقدم.

و لمرسل الصدوق: (قال رجل للصادق عليه السّلام: أصلى فى أهلى ثم أخرج إلى المسجد فيقدمونى فقال: تقدم لا عليك و صل بهم) (٣).

و خبر عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام: (عن الرجل يصلى الفريضة ثم يجد قوما يصلون جماعه أ يجوز له أن يعيد الصلاه معهم؟ قال: نعم و هو أفضل، قلت: فإن لم يفعل؟ قال: ليس به بأس) ٥ و ظاهر الأخير و غيره أن الإعادة لنفس الصلاه التى صلاها، و يجوز جعلها قضاء عما فات كما فى موثق إسحاق بن عمار: (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: تقام الصلاه و قد صليت؟ فقال: صل و اجعلها لما فات) (٤).

و ظاهر النصوص المتقدمه أن استحباب الإعادة للمنفرد بحيث صلى لوحده فيستحب له-

ص: ٥٠٤

١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب بقيه الصلوات المندوبه حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ ) الوسائل الباب - ٥٤ - من أبواب صلاة الجماعه حديث ٥ و ١.

٣- (( ٤ و ٥ ) الوسائل الباب - ٥٤ - من أبواب صلاة الجماعه حديث ٣ و ٩.

٤- (٦) الوسائل الباب - ٥٥ - من أبواب صلاة الجماعه حديث ١.



من الإمام (١)، أو المأموم، أو هما و إن ترامت (٢) على الأقوى (و يدركها) أى الركعه (يادراك الركوع) (٣) بأن يجتمعا فى حدّ الراكع و لو قبل...

-إعادتها جماعه، و أما من صلى الفريضة فى جماعه ثم وجد جماعه أخرى فلا تستحب له الإعادة لخروجها عن مورد النصوص السابقه بعد إدراك فضيله الجماعه بالأولى كما عن جماعه منهم سيد المدارك.

و حكم الشهيدان فى الذكرى و الروض باستحباب الإعادة لعموم الأدله، و فيه: إن أكثر الروايات مختصه بمن صلى وحده و ما ليس بقيد فلا عموم فيه.

(١) بناء على جواز إعادته من صلى جماعه.

(٢) قال فى الروض: «و هل يسترسل الاستحباب، منعه المصنف. أى العلامه. فى التذكرة، و جوزة فى الذكرى و عموم الأدله تدل عليه» (١) انتهى. و فيه: ما تقدم لا عموم فى الأخبار لإعادته من صلى جماعه فضلا عن العموم للاسترسال.

(٣) على المشهور شهره عظيمه للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: (إذا أدركت الإمام و قد ركع فكبرت و ركعت قبل أن يرفع الإمام رأسه فقد أدركت الركعه، و إن رفع رأسه قبل أن ترقع فقد فاتتك الركعه) (٢).

و صحيح سليمان بن خالد عن أبى عبد الله عليه السلام: (أنه قال: فى الرجل إذا أدرك الإمام و هو راكع فكبر الزجل و هو مقيم صلبه ثم ركع قبل أن يرفع الإمام رأسه فقد أدركت الركعه) ٣.

و عن الشيخ فى النهايه و كتابى الحديث و تبعه القاضى و جماعه إلى أنه لا تدرك الركعه إلا إذا أدرك تكبيره الركوع لصحيح ابن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام: (إذا أدركت التكبيره قبل أن يركع الإمام فقد أدركت الصلاة) (٣).

و صحيحه الثانى عنه عليه السلام: (إذا لم تدرك القوم قبل أن يكبر الإمام للركعه فلا تدخل معهم فى تلك الركعه) ٥.

و صحيحه الثالث عنه عليه السلام: (لا تعتد بالركعه التى لم تشهد تكبيرها مع الإمام) ٦.

و صحيحه الرابع عنه عليه السلام: (إذا لم تدرك تكبيره الركوع فلا تدخل معهم فى تلك الركعه) ٧. و هذه الروايات الأربعة مرجعها لابن مسلم مع أن الطائفة الأولى مرويه عن أكثر من واحد فالأول أرجح و العمل عليها لأنها أشهر.

ص: ٥٠٥

١- (١) روض الجنان ص ٣٧١.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٤٥ - من أبواب صلاة الجماعه حديث ٢ و ١.

٣- (( ٤ و ٥ و ٦ و ٧ )) الوسائل الباب - ٤٤ - من أبواب صلاة الجماعه حديث ١ و ٢ و ٣ و ٤.

ذكر المأموم (١)، أما إدراك الجماعة (٢) فسيأتي أنه يحصل بدون الركوع، و لو شك في إدراك حدّ الإجزاء (٣) لم يحتسب ركعه، لأصالة عدمه (٤) فيتبعه في السجود، ثم يستأنف (٥).

## في شرائط الإمام

(و يشترط بلوغ الإمام) (٦)...

(١) كما هو المعروف بين الأصحاب لإطلاق النصوص المتقدمة، و عن العلامة في التذكرة اعتبار ذكر المأموم قبل أن يخرج الإمام عن حد الركع، للتوقيع الوارد في الاحتجاج عن صاحب الزمان عليه السّلام: (إذا لحق مع الإمام من تسييح الركوع تسييحه واحده اعتدّ بتلك الركعه و إن لم يسمع تكبيره الركوع) (١) و هو مع ضعف سنده و إعراض الأصحاب لا يصلح لتقييد ما سبق.

(٢) أي إدراك ثوابها، و هذا منه دفع لتوهم حاصله: أن قول المصنف و يدركها راجع إلى الجماعة و عليه فيدرك ثواب الجماعة بإدراك الركوع.

و دفعه بأن إدراك ثواب الجماعة يحصل بدون إدراك الركوع فيتعين أن يكون المراد من الضمير في كلام المصنف هو الركعه، لأن إدراك الركوع فيها هو آخر محل لإدراك الركعه.

(٣) أي اجتماعهما في حد الركع.

(٤) أي عدم الإدراك.

(٥) سيأتي الكلام فيه.

(٦) لا تصح إمامه الصبي غير المميّز بالاتفاق و أما الصبي المميز فكذلك على المشهور لخبر إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام: (إن عليا عليه السّلام كان يقول: لا بأس أن يؤذن الغلام قبل أن يحتلم، و لا يؤم حتى يحتلم، فإن أمّ جازت صلاته و فسدت صلاه من خلفه) (٢).

و عن الشيخ في المبسوط و الخلاف و السيد في مصباحه و الجعفي جواز إمامته لخبر طلحة بن زيد عن جعفر عن أبيه عليهما السّلام عن علي عليه السّلام: (لا بأس أن يؤذن الغلام الذي لم يحتلم و أن يؤم) ٣ و خبر غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السّلام: (لا بأس بالغلام الذي لم يبلغ الحلم أن يؤم القوم و أن يؤذن) ٤ و موثق سماعه عن أبي عبد الله عليه السّلام:

(يجوز صدقه الغلام و عتقه و يؤم الناس إذا كان له عشر سنين) ٥ و هي لا تصلح لمقاومه ما سبق لإعراض الأصحاب عنها مع ضعف سند بعضها.

ص: ٥٠٦

٢- (( ٢ و ٣ و ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٧ و ٨ و ٣ و ٥.

إلا- أن يؤمّ مثله (١)، أو في نافله (٢) عند المصنف في الدروس، و هو يتم مع كون صلاته شرعية لا تمرينيه (٣)، (و عقله) (٤) حاله الإمامه و إن عرض له الجنون في غيرها، كذى الأدوار على كراهه. (و عدالته) (٥)...

(١) كما عن الدروس و الروض و غيرهما إما لانصراف أدله المنع المتقدمه عن إمامته لمثله، و إما لحمل أخبار جواز إمامته على جواز إمامته لمثله، و الانصراف ممنوع و الحمل المذكور جمع تبرعى لا شاهد له فالأقوى المنع.

(٢) و هى النافله التى تشرع فيها الجماعه، فقد استترب الشهيد فى الدروس و الذكرى إمامته و لو بالبالغين، و فيه: إن دليل المنع المتقدم مطلق يشمل الفريضة و النافله معا.

(٣) لأنها لو كانت تمرينيه فلا تجوز إمامته حتى بغير البالغ لأنها ليست صلاه حقيقه بل هى صورته صلاه.

(٤) بالاتفاق للأخبار منها: صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: (قال أمير المؤمنين عليه السّلام: لا يصلين أحدكم خلف المجنون و ولد الزنا) (١) الحديث.

و صحيح أبى بصير ليث المرادى عن أبى عبد الله عليه السّلام: (خمسه لا يؤمون الناس على كل حال، و عدّ منهم. المجنون و ولد الزنا) ٢.

و عن المشهور جواز الائتمام به حال إفاقته لعدم صدق الاسم عليه حينئذ، و عن التذكرة و النهايه المنع و استدلال عليه فى الأول بإمكان عروض الجنون حال الصلاه، و هو كما ترى لا- يصلح لرفع أهليته لأن هذا الإمكان جار فى العاقل أيضا. نعم حكم بكراهته لنفسه النفس منه الموجه لعدم كمال الإقبال على العباده.

(٥) اشتراط العداله فى إمام الجماعه مقطوع به فى كلام الأصحاب بلا خلاف بينهم و يدل عليه جملة من الأخبار منها: خبر أبى على بن راشد: (قلت لأبى جعفر عليه السّلام: إن مواليك قد اختلفوا فأصلى خلفهم جميعا؟ قال: لا- تصل إلا خلف من تثق بدينه) (٢).

و خبر زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: (عن الصلاه خلف المخالفين فقال: ما هم عندى إلا بمنزله الجدر) ٤.

و صحيح عمر بن يزيد: (سأل أبا عبد الله عليه السّلام: عن إمام لا بأس به فى جميع أموره عارف غير أنه يسمع أبويه الكلام الغليظ الذى يغيزهما، اقرأ خلفه؟ قال: لا تقرأ خلفه ما لم يكن عاقا قاطعا) (٣).

ص: ٥٠٧

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ٢ و ١.

٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ٢ و ١.

٣- (٥) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب هذه الجماعه حديث ١.

و هي (١)...

- و خبر الصدوق عن أبي ذر (عليه الرحمه) قال: (إن إمامك شفيحك إلى الله عز و جل) فلا- تجعل شفيحك سفيها و لا فاسقا(١).

و مرسله الصدوق عن أبي عبد الله عليه السّلام: (ثلاثة لا يصلّي خلفهم المجهول و الغالى و إن كان يقول بقولك و المتجاهر بالفسق و إن كان مقتصدا)٢.

و موثق سماعه: (سألته عن رجل كان يصلّي فخرج الإمام و قد صلى ركعه من صلاه فريضه قال: إن كان إماما عدلا فيصل أخرى و ينصرف و يجعلهما تطوعا و ليدخل مع الإمام في صلاته كما هو، و إن لم يكن إمام عدل فليبين على صلاته كما هو و يصلّي ركعه أخرى)٣.

و خبر سعد بن إسماعيل عن أبيه عن الرضا عليه السّلام: (رجل يقارف الذنوب و هو عارف بهذا الأمر، أصلى خلفه؟ قال عليه السلام: لا)٣.

(١) اختلفوا في معنى العدالة فالمشهور على أنها هي ملكة أو حاله أو كيفية نفسانيه تبعث على ملازمه التقوى، أو تبعث على فعل الطاعات و اجتناب الكبائر و ترك الإصرار عن الصغائر، أو تبعث على اجتناب الكبار و ترك الإصرار عن الصغائر، على اختلاف في التعبير بينهم و المقصود من الجميع واحد.

و عن الحلبي في السرائر و أبي الصلاح و المجلسي و السبزواري بل قيل إنه الأشهر أن العدالة هي نفس ترك الكبائر و ترك الإصرار على الصغائر.

و عن ابن الجنيد و المفيد أنها الإسلام مع عدم ظهور الفسق.

و مستند المشهور أخبار عمدتها صحيح ابن أبي يعفور: (قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: بم تعرف عداله الرجل بين المسلمين حتى تقبل شهادته لهم و عليهم؟ فقال عليه السّلام: أن تعرفوه بالستر و العفاف و كفّ البطن و الفرج و اليد و اللسان، و يعرف باجتناب الكبائر التي أوعده الله تعالى عليها النار من شرب الخمر و الزنا و الربا و عقوق الوالدين و الفرار من الزحف و غير ذلك، و الدلاله على ذلك كله أن يكون ساترا لجميع عيوبه حتى يحرم على المسلمين ما وراء ذلك من عثراته و عيوبه و تفتيش ما وراء ذلك، و يجب عليهم تزكيتهم و إظهار عدالته في الناس و يكون منه التعاهد للصلوات الخمس إذا واطب عليهن و حفظ-

ص: ٥٠٨

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب هذه الجماعه حديث ٢ و ٤.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٥٦ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ٢.

٣- (( ٤ )) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ١٠.

-مواقيتهن بحضور جماعه المسلمين و أن لا يتخلف عن جماعتهم فى مصلاهم إلا من عله، فإذا كان كذلك لازما لمصلاه عند حضور الصلوات الخمس، فإذا سئل عنه فى قبيلته و محلته قالوا: ما رأينا منه إلا خيرا، مواظبا على الصلاه متعاهدا لأوقاتها فى مصلاه، فإن ذلك يجيز شهادته و عدالته بين المسلمين(١).

و وجه الاستدلال بها أن صدرها وارد فى مقام تعريف العدالة و ذيلها. أعنى قوله و الدلاله على ذلك كله. وارد فى بيان الطريق إلى العدالة بعد معرفه مفهومها.

و الستر و العفاف ظاهران فى وجود حاله نفسانيه تبعث على كف البطن و الفرج إلى غير ذلك من الكبائر.

و أشكل عليه بأن صدرها فى مقام الجواب عن السؤال لمعرفه طريق إثبات العدالة فلا بد أن يكون الجواب فى هذا المقام لا فى مقام بيان مفهومها، و ردّ بأن ذيلها صريح فى بيان طريق إثبات العدالة فلو كان صدرها كذلك للزم التكرار.

و الإنصاف أن ظاهر الخبر صدرا و ذيلا- يدل على أن الإمام فى مقام بيان طريق إثبات العدالة حيث جعل الطريق إليها معرفتنا بهذه الأفعال منه، ثم قد لا يتيسر لنا دائما معرفه هذه الأفعال من اجتناب الكبائر و الستر و العفاف و نحوها، فجعل معرفتنا بعدم صدور المعصيه منه لأنه سائر لجميع عيوبه هو الدليل على كونه مجتنبيا للكبائر فالاستدلال بها على أن العدالة هى حسن الظاهر و عدم ظهور الفسق كما هو القول الثالث ليس فى محله نعم الإمام تعرض لمفهوم العدالة عرضا حيث جعل نفس الستر و العفاف و كف البطن و الفرج و اليد و اللسان و اجتناب الكبائر هى العدالة بدليل أنه جعل العلم بها دليلا على إثبات العدالة فلو لم تكن العدالة هى هذه الأمور لما كان العلم بها طريقا لإثباتها غير أن الستر و العفاف لا يدلان على وجود حاله أو كيفية أو ملكه، بل أطلق بما لهما من المعنى العرفى و اللغوى، فالستر هو الاجتناب عن المحرمات التى توجب هتكه بين الناس كالزنا و السرقة، و العفاف هو الاجتناب عن محرمات شهوتى الفرج و البطن.

فجعل الستر هو الاستحياء من الله تعالى، و العفاف هو التعفف عن عامه المعاصى على خلاف المتبادر من المعنى العرفى.

و استدل على اعتبار الملكه بموثق ابن أبى يعفور عن أخيه عن أبى جعفر عليه السلام: (تقبل شهاده المرأه أو النسوه إذا كنّ مستورات من أهل البيوتات، معروفات بالستر و العفاف-

ص: ٥٠٩

-مطيعات للأزواج تاركات للبذاء والتبرج إلى الرجال في أُنديتهم(١). والاستدلال به كالسابق وقد عرفت ما فيه.

و بخبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام: (لا بأس بشهادة الضيف إذا كان عفيفا صائنا) ٢ و خبر عمار بن مروان عن أبي عبد الله عليه السّلام: (في الرجل يشهد لابنه، و الابن لأبيه و الرجل لامرأته فقال: لا بأس بذلك إذا كان خيرا) ٣ و خبر العلاء بن سيابة عن أبي عبد الله عليه السّلام: (إن أبا جعفر عليه السّلام قال: لا- تقبل شهادة سابق الحاج لأنه قتل راحلته و أفنى زاده و أتعب نفسه و استخف بصلاته، قلت: فالمكارى و الجمال و الملاح؟ قال: و ما بأس بهم، تقبل شهادتهم إذا كانوا صلحاء) (٢) و ما تقدم في اشتراط العدالة في إمام الجماعة كخبر أبي على بن راشد: (لا تصل إلا خلف من تثق بدينه) (٣).

فالوثوق بدينه و الصلاح و الخيرية و العفيف العائف بل و الستر و العفاف كما في صحيح ابن أبي يعفور المتقدم لا تصدق عند اجتناب المعاصى فقط و لذا لا- يقال وثقت بدينه بمجرد الترك، بل عند اجتناب المعاصى عن ملكه، و لذا لو تحقق ترك المعاصى فى وقت كما يتحقق من أبناء الدنيا فى نهار شهر رمضان عند صومهم لا يقال أنهم أصحاب دين و عدول و أهل ستر و عفاف، و كذا من تحقق منه ترك المعاصى لضعف نفسه و فتور شهرته لا لأنه متعفف عنها بل لعدم قدرته عليها.

و أشكل عليه: بأن الصبى لو بلغ و قد تحقق منه ترك المعاصى لوجب أن لا- يكون عادلا- لعدم حصول الملكة الباعثه عنده بحسب الغالب، و بأن الملكة لو اعتبرت لما أضرها وقوع المعصيه منه كما لا تضر ملكه الشجاعه و الكرم صدور البخل أو الجبن مره من الكريم و الشجاع، و بأن الملكة لو اعتبرت للزم ندره العادل و هذا ما يلزم منه اختلال النظام لأن قيام الجماعات و نظام الشهادات و القضاء و سيره التقليد متوقفه على وجود العادل هذا فضلا عن أن الأخبار المتقدمه لم تصرح بالملكه، بل لا يوجد خبر قد دل على اعتبارها فلا- بد من الاقتصار على ظاهر هذه الأخبار الداله على أن العدالة هى نفس اجتناب المعاصى و هو مستند القول الثانى.

و التحقيق أن العدالة هى اجتناب المعاصى عن التزام قلبى بأمر الدين و هو المسمى -

ص: ٥١٠

- ١- ( ( ١ و ٢ و ٣ ) الوسائل الباب - ٤١ - من أبواب الشهادات حديث ١٩ و ١٠ و ٩.
- ٢- (٤) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب الشهادات حديث ١.
- ٣- (٥) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب صلاه الجماعة حديث ٢.

ملكه نفسانيه باعته على ملازمه التقوى (١)...

-بالتدين، فليس نفس الاجتناب مطلقا هو العدالة و لا يشترط في صدور الاجتناب أن يكون عن ملكه.

و الدليل على ما قلنا أن هذه الألفاظ الواردة في الأخبار مثل الصلاح و الوثوق بدينه و العفيف الصائن و الستر و العفاف لا تصدق إلا على الاجتناب المذكور، و لذا يضره وقوع المعصيه لأن المعصيه الواقعه كاشفه عن اختلال في هذا الالتزام و لذا ترجع العدالة إليه لو أصلح هذا الالتزام بالتوبه، بل التوبه هي الندم على ما فات المستلزم للعزم على عدم العود أو هي الندم مع العزم، و نفس هذا العزم هو الالتزام القلبي الذي اشترطناه في مفهوم العدالة فإن كان مقصود المشهور من الملكه هو هذا الالتزام فأهلا بالوفاق و إلا فقد عرفت عدم الدليل عليها، و إن كان مقصود غيرهم هو الاجتناب عن هذا الالتزام فهو و إلا فقد عرفت أن الصلاح و العفاف و الستر و الخيره لا تصدق على نفس الاجتناب، نعم إن هذا الالتزام الباعث على اجتناب المعاصي تاره يكون في مورد ما كأن يلتزم بالصلاه مع كونه غير مبال أو ملتزم بالعدم بالنسبه للخمس أو الحج أو حقوق الوالدين و الزوجه فهو ليس من العدالة بشيء، و أخرى يكون هذا الالتزام في مرتبه ضعيفه و هي الاقتصار على حدود المحرمات و الواجبات فقط دون المكروهات و المستحبات و الشبهات الجاربه فيها أصول ترخيصيه و أخرى يشتد هذا الالتزام حتى يصل إلى رتبه تالي المعصوم و ما بينهما مراتب و ثالثه يكون هذا الالتزام بسبب الخوف من النار و الطمع في الجنه أو بسبب أهليه الله للعباده أو بمجموعها بحيث يترك هذا المحرم خوفا و يفعل ذلك الواجب طمعا و يأتي بهذا الأمر من باب الأهليه المذكوره إلا أن هذا الخلاف في أسباب الالتزام لا يضر بصحته على كل حال ما دام خالصا عن الرياء، أما لو كان أصل الالتزام بسبب التقرب لمحبوبه الدنيوى فهو ليس من التدين و العدالة بشيء.

فائده: حمل بعضهم لفظ الكيفيه أو الحاله أو الملكه الباعثه الوارد في مفهوم العدالة عند المشهور على الملكه الناشئه من توسط القوى العقلية و النفسانيه بين الإفراط و التفريط، و لذا لا تتحقق إلا للأوحدى من الناس مع أن الاحتياج إلى العادل عام لازم في كل عصر و مصر.

و فيه: إن توسط القوى العقلية و النفسانيه هي الملكه عند علماء الأخلاق و هي ليست مقصوده عند مشهور الفقهاء، لأن محل البحث عندهم في الحاله النفسانيه الباعثه على التقوى سواء توسطت القوى المذكوره، أم لا، و لذا قيل إن الكيفيه عند علماء الأخلاق كاعتدال المزاج في القلب.

(١) بل هي الالتزام القلبي الباعث على ملازمه التقوى.



التي هي (١) القيام بالواجبات. و ترك المنهيات الكبيره مطلقا (٢) و الصغيره مع الإصرار عليها (٣)،...

(١)أى التقوى.

(٢)سواء أصرّ عليها أم لا.

(٣)المشهور على أن الذنوب على قسمين كبيره و صغيره، و لكنه مشهور بين المتأخرين، و المشهور بين القدماء على أن الذنوب كلها كبائر و إنما بعضها أصغر من بعض بالإضافة إلى ما هو أكبر و إلى ما يستحق عليه العقاب أكثر فالاختلاف بالكبر و الصغر إنما هو بالإضافة إلى معصيه أخرى.

و مستند الأول قوله تعالى: **إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَ نُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا (١)** و طوائف من الأخبار عقّد لها فى الوسائل أبوابا فى كتاب الجهاد، منها بوجوب اجتناب الكبائر، و منها تعيين الكبائر و منها صححه التوبه من الكبائر كخبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام سمعته يقول: (و من يؤت الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا قال: معرفه الإمام و اجتناب الكبائر التى أوجب الله عليها النار) (٢) و خبر الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام فى قول الله (عز و جل): **إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَ نُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا** قال: (الكبائر التى أوجب الله (عز و جل) عليها النار) ٣ و خبر ابن مسكان عن أبى عبد الله عليه السّلام: (قال أمير المؤمنين عليه السّلام: ما من عبد إلا و عليه أربعون جنّه حتى يعمل أربعين كبيره، فإذا عمل أربعين كبيره انكشفت عن الجنن) ٤ و خبر عباد بن كثير النوا عن أبى جعفر عليه السّلام: (عن الكبائر فقال: كل ما أوعده الله عليه النار) ٥ و خبر ابن محبوب: (كتب معى بعض أصحابنا إلى أبى الحسن عليه السّلام يسأله عن الكبائر كم هي؟ و ما هي؟ فكتب: الكبائر من اجتنب ما وعد الله عليه النار كفر عنه سيئاته إذا كان مؤمنا، و السبع الموجبات: قتل النفس الحرام و عقوق الوالدين و أكل الربا و التعرب بعد الهجره و قذف المحضه و أكل مال اليتيم و الفرار من الزحف) (٣) و خبر عبد العظيم الحسنى عن أبى جعفر الثانى قال: (سمعت أبى يقول:

سمعت أبى موسى بن جعفر عليهم السّلام يقول: دخل عمرو بن عبيد على أبى عبد الله عليه السّلام فلما سلّم و جلس تلا هذه الآيه: **الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَ الْفَوَاحِشَ . ثُمَّ -**

ص: ٥١٢

١- (١) النساء الآيه: ٣١.

٢- (( ٢ و ٣ و ٤ و ٥) الوسائل الباب - ٤٥ - من أبواب جهاد النفس حديث ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦.

٣- (٦) الوسائل الباب - ٤٦ - من أبواب جهاد النفس حديث ١.

-أمسك، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: ما أسكتك؟ قال: أحب أن أعرف الكبائر من كتاب الله (عز وجل) فقال: نعم يا عمرو أكبر الكبائر(١) الخبر ومثله خبر عبيد بن زرارہ ٢ الدال على وجود الكبائر، و خبر ابن مسلم ٣، وغيرها كثير فضلا عن خبر الأعمش عن جعفر بن محمد عليهما السلام الوارد في شرائع الدين قال: (و الكبائر محرمة و هي الشرك بالله و قتل النفس. إلى أن قال. و الإصرار على صغائر الذنوب) ٤ و خبر الفضل بن شاذان عن الإمام الرضا عليه السلام في كتابه إلى المأمون: (الإيمان هو أداء الأمانة و اجتناب جميع الكبائر. إلى أن قال: و اجتناب الكبائر هي قتل النفس التي حرم الله تعالى و الزنا و السرقة. إلى أن قال: و الإصرار على الذنوب) ٥ الواردين في وجود الصغائر بين الذنوب فضلا عن غيرهما.

و مستند القول الثانى أخبار منها: موثق زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (الذنوب كلها شديده، و أشدها ما نبت عليه اللحم و الدم لأنه إما مرحوم و إما معذب و الجنه لا يدخلها إلا طيب)(٢).

و صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: (كل ذنب عظيم)(٣) و إلى أن أخبار الكبائر مختلفه جدا فى تعدادها فضلا عن عدم ذكر الكثير منها فى هذه الأخبار و هذا ما يقتضى على أنها أكبر الكبائر كما يشهد له خبر عبد العظيم المتقدم. هذا و الأقوى هو القول الأول لأن ظاهر الكتاب و السنه على تقسيم الذنوب، بل صريح بعضها على أن الكبيره هي ما توعده الله عليها سبحانه بالنار، مع حمل أخبار تسويه الذنوب مع أنها أقل عددا على عظم معصيه الله و إن كان فى الأمر الحقيقير و الصغير و لهذا ورد فى الخبر عن أبى ذر:

(قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: يا أبا ذر لا تنظر إلى صغر الخطيئه و لكن انظر إلى من عصيت)(٤).

هذا كله من جهه و من جهه أخرى أن التمييز بين الكبيره و الصغيره أو ضابطه الكبيره هي ما توعده الله عليها النار كما فى خبر عباد بن كثير النوا المتقدم سواء كان الوعيد فى الكتاب أم السنه و هذا ما عليه المشهور و إن نسب إليه أنها ما توعده الله عليه بالنار فى -

ص: ٥١٣

١- (١-٢-٣-٤-٥) الوسائل الباب - ٤٦ - من أبواب جهاد النفس حديث ٢ و ٤ و ٦ و ٣٦ و ٣٣.

٢- (٦) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب جهاد النفس حديث ٣.

٣- (٧) الوسائل الباب - ٤٦ - من أبواب جهاد النفس حديث ٥.

٤- (٨) مستدرک الوسائل الباب - ٤٣ - من أبواب جهاد النفس حديث ٨.

-خصوص الكتاب العزيز. و زيد عليه بما ورد في الخبر أنها كبيرة و إن لم يكن عليها و عيّد كما يستفاد من تعداد الكبائر في الأخبار المتقدمه، و بما ساوى الكبيره، هذا و في الدروس أن الكبائر عدت بسبع و هي إلى السبعين أقرب، و في الروض أنها إلى السبعمائنه أقرب و من جهه ثالثه اشترط الفقهاء في العداله الاجتناب عن الكبائر مطلقا و ترك الإصرار على الصغائر و لازمه أن فعل الصغيره لا يقدح في العداله و استدل عليه بالآيه الشريفه: إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ (١) الداله على تكفير الصغائر باجتنب الكبائر، و لقوله عليه السلام في صحيح ابن أبي يعفور المتقدم: (و تعرف باجتنب الكبائر التي أوعد الله عليها النار) (٢) فلو كان فعل الصغيره مضرا بالعداله لكان تخصيص العداله باجتنب الكبائر لغوا.

نعم الإصرار على الصغيره من الكبائر و هو موجب للإخلال بالعداله لخبر ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: (لا صغيره مع الإصرار و لا كبيره مع الاستغفار) (٣) و مثله غيره، و قد تقدم في خبر الأعمش عد الإصرار على الصغائر من الكبائر، و هذا لا خلاف فيه ظاهرا، و إنما الكلام في معنى الإصرار.

فقيل إنه فعل المعصيه مع عدم التوبه لخبر جابر عن أبي جعفر عليه السلام: (في قول الله عز و جل). وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَ هُمْ يَعْلَمُونَ قال: (الإصرار أن يذنب الذنب فلا يستغفر الله و لا يحدث نفسه بالتوبه فذلك الإصرار) (٤) و خبر ابن أبي عمير (سمعت موسى بن جعفر عليه السلام. إلى أن قال: يا أبا أحمد ما من أحد يرتكب كبيره من المعاصي و هو يعلم أنه سيعاقب عليها إلا ندم على ما ارتكب، و متى ندم كان تائبا مستحقا للشفاعه، و متى لم يندم عليها كان مصرا، و المصرا لا يغفر له، لأنه غير مؤمن بعقوبه ما ارتكب، و لو كان مؤمنا بالعقوبه لندم) (٥) و دعوى أن وقوع الصغيره مع عدم التوبه مكفره باجتنب الكبائر فلا يعقل حمل الإصرار عليه كما هو مضمون الأخبار إلا مجازا مردوده بأن وقوعها مكفره إنما هي بالنسبه للعقاب لا بالنسبه لسائر آثار الذنب التي من جملتها ارتفاع العداله.

ص: ٥١٤

١- (١) النساء الآيه: ٣١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤١ - من أبواب الشهادات حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤٨ - من أبواب جهاد النفس حديث ٣.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٤٨ - من أبواب جهاد النفس حديث ٤.

٥- (٥) الوسائل الباب - ٤٧ - من أبواب جهاد النفس حديث ١١.

و ملازمه المروءه (١) التى هى إتباع محاسن العادات، و اجتناب مساوئها، و ما ينفر عنه من المباحات، و يؤذن بخسّه النفس و دناءه الهمة، و تعلم (٢) بالاختيار المستفاد

و قيل: هو فعل المعصيه مع العزم على العود لأنه معنى الإصرار عرفا و لغه كما عن القاموس و قيل: هو الإكثار لما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام: (المعاودة للذنب إصرار) (١) و قيل: هو المداومه عليه لأنه معنى الإصرار لغه و عرفا، فعن الجوهري:

أصررت على الشيء أى أقمت و دمت، و عن النهايه: أصرّ على الشيء يصر إصرارا إذا لزمه و دوامه و ثبت عليه.

و الإنصاف أن معنى الإصرار يشمل العزم على العود كما يشمل الإكثار و المداومه و لذا نقل عن الشهيد أن الإصرار متحقق بهذه الثلاثه غايته إن المداومه لنوع واحد و الإكثار هو فعل جنس الصغائر من عده أنواع و يبقى المعنى الأول و هو فعل المعصيه مع عدم التوبه فالمعنى العرفى و اللغوى للإصرار لا يشملها فإن ثبت للشارع معنى خاص شاملا له فهو، و الخبران المتقدمان أما الأول فهو ضعيف السند و الثانى و إن كان صحيحا إلا أنه معرض عنه بين الأصحاب و لذا ذهبوا إلى بقيه الأقوال فى المسأله.

(١) ذهب المشهور إلى اعتبار المروءه فى مفهوم العداله، و نسب إلى مشهور القدماء ما قبل العلامه عدم اعتبارها.

و المراد من المروءه هو تنزيه النفس من الدناءه التى لا تليق بأمثاله و يحصل ذلك بالتزام محاسن العادات و ترك الرذائل المباحه كالبول فى الشوارع، و الأكل فى السوق فى غير الموضع المعدّ له و كثره الضحك و الإفراط فى المزح و لبس الفقيه ثياب الجندى.

و استدلل لاعتبارها بخبر هشام بن الحكم عن الإمام الكاظم عليه السلام: (لا دين لمن لا مروءه له) (٢) و من المقطوع أن المروءه فى الخبر لا يراد منها ما تقدم، و عليه فلا بد من الالتزام أن ما ينافى المروءه إذا كان كاشف عن قله المبالاه بأمور الدين فهو ينافى العداله و إلا فلا بد من دليل عليه.

(٢) شروع فى طرق إثبات العداله و هى:

الأول: العلم لأن حججه ذاتيه بلا فرق فى أسبابه فسواء استفيد من الاختبار الشخصى أم من غيره فلا فرق.

الثانى: البيئه و هى شهاده شاهدين على ذلك إما لعموم أدله اعتبار البيئه كما فى خبر-

ص: ٥١٥

١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ٤٨ - من أبواب جهاد النفس حديث ٦.

٢- (٢) أصول الكافي ج ١ ص ١٩.

-مسعده بن صدقه عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث بيان حليه الأشياء فقال: (و الأشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك أو تقوم به البينه) (١) و إما للأخبار الخاصه في المقام مثل ذيل صحيح ابن أبي يعفور المتقدم: (فإذا سئل عنه في قبيلته و محلته قالوا: ما رأينا منه إلا خيرا) (٢) و خبر علقمه عن الصادق عليه السلام: (فمن لم تره بعينك يرتكب ذنبا أو لم يشهد عليه بذلك شاهدان فهو من أهل العدالة و الستر) (٣) مع عدم الفرق بين إثبات الفسق بالشاهدين و إثبات العدالة.

ثم لا فرق في شهادتهما بين كونها قوله أو فعليه.

الثالث: حسن الظاهر، و هو المعروف بين الأصحاب و يدل عليه جملة من النصوص منها ما ورد في صحيح ابن أبي يعفور المتقدم: (و الدلالة على ذلك كله أن يكون ساترا لجميع عيوبه حتى يحرم على المسلمين ما وراء ذلك من عثراته و عيوبه و تفتيش ما وراء ذلك، و يجب عليهم تزكيتة و إظهار عدالته في الناس. إلى أن قال. فإذا سئل عنه في قبيلته و محلته قالوا: ما رأينا منه إلا خيرا مواظبا على الصلوات متعاهدا لأوقاتها في مصلاه فإن ذلك يجيز شهادته و عدالته بين المسلمين) (٣) و به كفايه.

نعم ذهب البعض بل نسب إلى المشهور في اشتراط حسن الظاهر للظن بالعدالة حتى يكون طريقا عليها و استدل عليه بالانصراف و بمرسل يونس عن أبي عبد الله عليه السلام:

(فإذا كان ظاهر الرجل ظاهرا مأمونا جازت شهادته و لا يسأل عن باطنه) (٥) و بخبر الكرخي عن أبي عبد الله عليه السلام: (من صلى خمس صلوات في اليوم و الليله في جماعه فظنوا به خيرا و أجزوا شهادته) (٦) و خبر أبي علي بن راشد المتقدم: (لا تصل إلا خلف من تتق بدينه) (٤) و من الواضح أن اجتناب الذنوب إن لم يورث الظن بوجود العدالة كيف يكون طريقا لإثباتها و لذا لو ظن بالعدم لما رتب العقلاء على ذلك من أثر فالأقوى تقييد حسن الظاهر بإفادته الظن.

الرابع: الوثوق بعدالته و إن لم يكن مستفادا من حسن الظاهر، لخبر ابن راشد المتقدم حيث جعل جواز الائتمام على الوثوق بدينه، و من هذا البيان تعرف أن أخبار الواحد-

ص: ٥١٦

- ١- (١) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب ما يكتسب به حديث ٤.
- ٢- (( ٢ و ٣ ) الوسائل الباب - ٤١ - من أبواب الشهادات حديث ١ و ١٣.
- ٣- (( ٤ و ٥ و ٦ ) الوسائل الباب - ٤١ - من أبواب الشهادات حديث ١ و ٣ و ١٢.
- ٤- (٧) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٢.

من التكرار المطلع (١) على الخلق من التخلُّق، و الطبع من التكلف غالباً، و بشهاده عدلين بها، و شياعها (٢) و اقتداء العدلين به فى الصلاة، بحيث يعلم ركونهما إليه تزكيه (٣)، و لا يقدح المخالفه فى الفروع (٤)، إلا أن تكون صلاته باطله عند المأموم (٥) و كان عليه أن يذكر اشتراط طهاره مولد الإمام (٦)، فإنه شرط إجماعاً كما ادعاه فى الذكرى، فلا تصح إمامه ولد الزنا، و إن كان عدلاً أما ولد الشبهه و من تناله الألسن من غير تحقيق فلا، (و ذكوريته) (٧) إن كان المأموم ذكراً أو خنثى.

-العادل أو الثقة أو الجماعه غير العدول و غير الثقات و الشياع الظنى إن أفاد الوثوق بالعداله فهو و إلا فلا عبره به و إن أفاد الظن، لأن الظن بالعداله غير كاف بعد عدم الدليل على حجتيه مع أن الأصل فيه عدم الحجيه.

(١) إن أفاد علماً أو وثوقاً.

(٢) أى شيوع العداله و قد عرفت أن المدار على الوثوق.

(٣) فتكون شهاده عمليه.

(٤) أما مع اتحاد العمل بين الإمام و المأموم فلا- كلام، و أما مع الاختلاف فالمدار على صحه صلاه الإمام واقعا بحسب نظر المأموم بحيث لو صلى الإمام بثوب نجس واقعا و هو لا يعلم نجاسته و لكن لو علم بعد الصلاه فلا تجب الإعاده لقاعده الفراغ أو حديث لا تعاد (١) و نحو ذلك فيصح حينئذ الائتمام فكل صلاه يصلها الإمام باعتقاد شىء ثم مع فرض انكشاف الواقع له بعد الصلاه، لا يجب عليه الإعاده ففى هذه الصلاه يجوز فيها الائتمام، فالقول بعدم جواز الائتمام لأن المدار على صحه صلاه الإمام ظاهراً بحسب نظر المأموم ليس فى محله لأنه على خلاف الأجزاء فى مطابقه الحكم الظاهرى.

(٥) واقعا كمن ترك ركناً بحيث لا يصححه حديث لا تعاد لو انكشف للإمام الواقع بعد الصلاه.

(٦) و هو أن لا يكون ابن زنا بالاتفاق و يدل عليه أخبار منها: صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (لا يصلين أحدكم خلف المجذوم و الأبرص و المجنون و المحدود و ولد الزنا و الأعرابى يؤم المهاجرين) (٢). و المنع فى ولد الزنا فلا- مانع فى ولد الشبهه و من تناله الألسن لعدم صدق الاسم شرعاً.

(٧) بحيث لا تؤم المرأة رجلاً بلا خلاف فيه و يدل عليه مرسل الدعائم عن جعفر بن محمد-

ص: ٥١٧

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أفعال الصلاة حديث ١٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب صلاة الجماعه حديث ٦.

(و تؤم المرأة مثلها (١)، و لا) تؤم (ذكرا، و لا خنى) لاحتمال ذكوريته.

(و لا تؤم الخنى غير المرأة) (٢) لاحتمال أنوثيته و ذكوريته المأموم لو كان خنى (٣)،

### فى الحائل بين الإمام و المأموم

(و لا تصح) مع جسم (حائل (٤) بين الإمام و المأموم) يمنع المشاهدة أجمع

-عليهما السلام: (لا تؤم المرأة الرجال) (١).

نعم يجوز للرجل أن يؤم الرجل و المرأة للأخبار الكثيره منها: صحيح الفضيل عن أبى عبد الله عليه السلام: (قال له: أصلى المكتوبه بأى على؟ قال: نعم تكون عن يمينك و يكون سجودها بحذاء قدميك) (٢).

(١) على المشهور للأخبار منها: موثق سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام: (عن المرأة تؤم النساء، قال: لا بأس) (٣).

و مرسل عبد الله بن بكير عن أبى عبد الله عليه السلام: (عن المرأة تؤم النساء؟ قال: نعم تقوم وسطا بينهن و لا تتقدمهن) ٤.

و صحيح على بن جعفر عن أخيه عليهما السلام: (عن المرأة تؤم النساء ما حد رفع صوتها بالقراءة و التكبير؟ قال: قدر ما تسمع) ٥.

و يعارضها أخبار منها: صحيح هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السلام: (عن المرأة هل تؤم النساء؟ قال عليه السلام: تؤمهن فى النافله فأما المكتوبه فلا، و لا تتقدمهن و لكن تقوم وسطهن) (٤) و قد عمل بمضمونها ابن الجنيد و المرتضى، و حملت عند المشهور على الكراهه جمعا بينها و بين ما تقدم.

(٢) و لو كان خنى.

(٣) أى المأموم، و الحاصل أن الخنى فى حق الرجل كالأنثى، و فى حق الأنثى كالرجل.

(٤) بلا خلاف فيه لصحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (إن صلى قوم و بينهم و بين الإمام ما لا يتخطى فليس ذلك الإمام لهم بإمام، و أى صف كان أهله يصلون بصلاه إمام و بينهم و بين الصف الذى يتقدمهم قدر ما لا يتخطى فليس تلك لهم بصلاه، فإن كان بينهم ستره أو جدار فليست تلك لهم بصلاه إلا من كان حيال الباب، و قال: هذه المقاصير لم تكن فى زمان أحد من الناس و إنما أحدثها الجبارون، ليست لمن صلى خلفها-

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٢.

٣- ( (٣ و ٤ و ٥) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ١١ و ١٠ و ٧.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ١.



فى سائر الأحوال للإمام، أو من يشاهده من المأمومين (١) و لو بوسائط منهم، فلو شاهد بعضه (٢)...

-مقتديا بصلاه من فيها صلاه، و قال: ينبغي أن تكون الصفوف تامه متواصله بعضها إلى بعض و لا يكون بين الصفيين ما لا يتخطى يكون قدر ذلك مسقط جسد الإنسان(١).

فالاستدلال إما بقوله: (فإن كان بينهم ستره أو جدار فليست تلك لهم بصلاه إلا- من كان حيال الباب) و إما بقوله: (هذه المقاصير لم تكن فى زمن أحد من الناس و إنما أحدثها الجبارون ليست لمن صلى خلفها مقتديا بصلاه من فيها صلاه). و كلاهما ظاهر فى اشتراط عدم الحائل بين المأمومين كما فى الفقرة الأولى أو بين الإمام و المأمومين كما هو ظاهر الفقرة الثانيه.

و الفقرة الأولى مطلقه تشمل الحائل فى جميع أحوال الصلاه من قيام و قعود و ركوع و سجود أو كان حائلا فى بعضها فدعوى البعض كما عن الشارح و غيره من اختصاص الحائل لجميع أحوال الإمام ليس فى محله. و الفقرة الأولى صريحه فى بطلان صلاه من كان بجناحي من يكون بحيال الباب فيشترط رؤيه الإمام بالنسبه للمأموم فالقول بأن المأموم لو رأى من يرى الإمام من المأمومين ليس فى محله هذا بالنسبه للمشاهده الجانيه، نعم لو لم يكن هناك حائل أو ستر و المأموم لا يرى الإمام لشده البعد مع اتصال الصفوف فيكفى للمأموم أن يرى من يرى الإمام حينئذ و لا تشترط المشاهده الإماميه و منه تعرف ضعف ما أطلقه الشارح فضلا عن أن كلمات الأصحاب فى هذه المسأله مضطربه جدا و العمده على الخبر و قد عرفت مقدار دلالتة.

هذا من جهه و من جهه أخرى لا- يعارضه موثق أبى الجهم عن الرضا عليه السلام: (عن الرجل يصلى بقوم فى مكان ضيق و يكون بينهم و بينه ستر، أ يجوز أن يصلى بهم؟ قال عليه السلام: نعم)(٢) و فى بعض النسخ: (بينهم و بينه شبر) فيكون دالا على البعد لا على الحائل خصوصا عطفه على مكان ضيق مما يقرب أن يكون الوارد هو الثانى لا الأول، و على فرض ورود الأول فهو لا يصلح لمعارضته صحيح زراره لإعراض المشهور عنه.

(١) عطف على قوله: للإمام: و المعنى: يمنع المشاهده فى سائر الأحوال لمن يشاهد الإمام من المأمومين.

(٢) أى بعض الإمام أو بعض من يشاهده.

ص: ٥١٩

١- (١) الوسائل الباب - ٦٢ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ٢، و الباب - ٥٩ - حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥٩ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ٣.

فى بعضها كفى (١)، كما لا تمنع حيلولة الظلمه (٢) و العمى (إلا- فى المرأه (٣) خلف الرجل) فلا يمنع الحائل مطلقا (٤)، مع علمها بأفعاله التى يجب فيها المتابعه،(و لا- مع كون الإمام أعلى) من المأموم (بالمعتد به) عرفا فى المشهور (٥)، و قدّره فى الدروس بما لا يتخطى، و قيل: بشير، و لا يضر علو المأموم (٦)...

(١) بعض الأحوال.

(٢) لأن الظاهر من الخبر أن يكون الحائل جسما لأنه الظاهر من لفظ الستره مع عطف الجدار عليها.

(٣) على المشهور لموثق عمار: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام: عن الرجل يصلى بالقوم و خلفه دار فيها نساء، هل يجوز لهنّ أن يصلين خلفه؟ قال عليه السّلام: نعم إن كان الإمام أسفل منهن، قلت: فإن بينهن و بينه حائطا أو طريقا فقال عليه السّلام: لا بأس) (١) و منه يظهر ضعف ما عن ابن إدريس من المنع.

(٤) سواء كان حائلا له فى جميع أحوال الصلاه أم فى بعضها.

(٥) لموثق عمار عن الصادق عليه السّلام: (عن الرجل يصلى بقوم و هم فى موضع أسفل من موضعه الذى يصلى فيه، فقال عليه السّلام: إن كان الإمام على شبه الدكان أو على موضع أرفع من موضعهم لم تجز صلاتهم، و إن كان أرفع منهم بقدر إصبع أو أكثر أو أقل إذا كان الارتفاع بقدر شبر. يسير. فإن كان أرضا مبسوطة و كان فى موضع منها ارتفاع فقام الإمام فى الموضع المرتفع و قام من خلفه أسفل منه و الأرض مبسوطة إلا أنهم فى موضع منحدر قال عليه السّلام: لا بأس) (٢) و المنسوب للأكثر أنه يشترط أن لا يكون العلو علوا معتدا لاختلاف التقدير هنا بين نسخ الروايه، و عن الدروس و الموجز و الجعفرية تقديره بما لا يتخطى اعتمادا على صحيح زراره الوارد فى البعد، و قد تقدم، و عن جماعه التقدير بالشبر اعتمادا على بعض نسخ الروايه، هذا كله فى العلو الدفعى أما الانحدارى فلا بأس به كما هو صريح الخبر المتقدم.

(٦) بلا خلاف فيه لذيل موثق عمار المتقدم: (و سئل فإن قام الإمام أسفل من موضع من يصلى خلفه؟ قال عليه السّلام: لا بأس، قال: و إن كان الرجل فوق بيت أو غير ذلك دكانا كان أم غيره، و كان الإمام يصلى على الأرض أسفل منه جاز للرجل أن يصلى خلفه و يقتدى بصلاته و إن كان أرفع منه بشيء كثير) (٣).

ص: ٥٢٠

١- (١) الوسائل الباب - ٦٠ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٦٣ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٦٣ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ١.

مطلقا (١) ما لم يؤد إلى البعد المفرط (٢)، و لو كانت الأرض منحدره اغتفر فيهما (٣).

و لم يذكر اشتراط عدم تقدم المأموم، و لا بد منه (٤)، و المعتبر فيه العقب (٥) قائما، و المقعد و هو الأليه جالسا (٦)، و الجنب نائما (٧).

## في القراءة خلف الإمام

(و تكره القراءة) (٨) من المأموم (خلفه في الجهريه) التي يسمعها و لو هممه

(١) سواء كان العلو يسيرا أم معتدا به.

(٢) و ادعى عليه الإجماع لكن إطلاق النص يدفعه فلذا ذهب البعض كما عن التذكرة و الغريه من صحه صلاه المأموم و إن كان على شاق.

(٣) في علو الإمام و علو المأموم.

(٤) بالاتفاق سواء كان التقدم عند التحريمه أم في أثناء الصلاه و ادعى عليه الإجماع كما عن التذكرة و الذكرى و الغريه. و هو الحجه في هذه المسأله.

(٥) و إن كانت أصابع أقدام المأموم متقدمه على أصابع أقدام الإمام لأنها أطول و بعضهم اشترط التقدم حتى بالأصابع.

(٦) و إن كانت مقادير الركبتين للمأموم متقدمه على مقادير ركبتى الإمام.

(٧) و إن كانت مقدمه بطن المأموم متقدمه، و الأحوط هو التأخر عن الإمام فى كل هذه الأمور لصدق ائتمام أحدهما بالآخر الموجب لتقدم الإمام على المأموم فى جميع حالات الصلاه بجميع أجزاء بدنه.

نعم كان عليهما أن يذكر عدم بعد المأموم عن الإمام بلا خلاف، لصحيح زراره المتقدم عن أبى جعفر عليه السلام: (إن صلى قوم و بينهم و بين الإمام ما لا يتخطى فليس ذلك الإمام لهم بإمام، و أى صف كان أهله يصلون بصلاه إمام و بينهم و بين الصف الذى يتقدمهم قدر ما لا يتخطى فليس تلك لهم بصلاه. إلى أن قال: ينبغى أن تكون الصفوف تامه متواصله بعضها إلى بعض، و لا يكون بين الصفين ما لا يتخطى يكون قدر ذلك مسقط جسد الإنسان) (١). و عن أبى الصلاح و ابن زهره الاعتماد على ظاهره فلا يجوز أن يكون بين الصفين مسافه ما لا يخطى، و عن المحقق حملة على الأفضل و الاعتبار بما يكون كثيرا فى العاده، و الأولى الاعتماد على الروايه الظاهره فى التحديد خصوصا ذيلها المقدر للبعد المانع بمسقط جسد الإنسان.

(٨) فعن السيدين و الشيخ فى النهايه و ظاهر المبسوط و الصدوق فى المقنع و الفقيه و القاضى و الحلبي و ابن حمزه و العلامه فى جملة من كتبه و كشف الرموز و المدارك و جماعه حرمه قراءه-

---

١- (١) الوسائل الباب - ٦٢ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٢.

لا فى السريه (١)، و لو لم يسمع و لو هممه) و هى الصوت الخفى من غير تفصيل

-المأموم خلف الإمام إن سمع الصوت و لو هممه فى الأولتين من الجهرية لصحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (و إن كنت خلف إمام فلا تقرأ شيئاً فى الأولتين و أنصت لقراءته، و لا تقرأ شيئاً فى الأخيرتين فإن الله عز و جل) يقول للمؤمنين: **وَ إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ . يَعْزُبْ عَنَّا السَّمْعُ أَذَىٰ عَسَىٰ أَن يَنصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ**

فالأخيرتان تبع للأولتين(١) و صحيح الحلبي عن أبى عبد الله: عليه السلام (إذا صليت خلف إمام تأتم به فلا تقرأ خلفه، سمعت قراءته أو لم تسمع إلا- أن تكون صلاه يجهر فيها بالقراءة فلم تسمع فاقراً(٢) و صحيح ابن جعفر عن أخيه عليه السلام: (عن الرجل يكون خلف الإمام يجهر بالقراءة و هو يقتدى به هل له أن يقرأ من خلفه؟ قال: لا، و لكن ينصت للقرآن)٣ و صحيح قتيبه عن أبى عبد الله عليه السلام: (إذا كنت خلف إمام ترتضى به فى صلاه يجهر فيها بالقراءة فلم تسمع قراءته فاقراً أنت لنفسك، و إن كنت تسمع الهممه فلا تقرأ)٤.

و عن جماعه منهم الشهيد فى الدروس بل نسب إلى المشهور الحكم بالكراهه لأن النهى عن القراءة من أجل الإنصات كما هو صريح الأخبار و الإنصات غير واجب، و فيه: إن صحيح زراره المتقدم ورد فيه: (فلا تقرأ شيئاً فى الأولتين و أنصت لقراءته) فالنهي عن القراءة غير الأمر بالإنصات فلو سلم أن الإنصات غير واجب. كما هو الأقوى. فيبقى النهى على حاله.

و عن الشيخ فى النهايه و المبسوط و ابن حمزه التفصيل بين سماع القراءة فى الحرم و بين سماع الهممه فالمأموم بالخيار لموثق سماعه: (سألته عن الرجل يؤم الناس فيسمعون صوته و لا يفقهون ما يقول فقال: إذا سمع صوته فهو يجزيه و إذا لم يسمع صوته قرأ لنفسه)٥

و الظاهر أن المراد من الصوت المسموع فى جواب الإمام هو الصوت الوارد فى السؤال و المقيد بأنه لا يفقهه و هو ظاهر فى الهممه و لم يدل الخبر على الخيار فيه بل فى صحيح قتيبه المتقدم النهى عن القراءة إذا كان يسمع الهممه.

(١) يكره للمأموم القراءة فى الأولتين من الإخفاته على الأشهر جمعاً بين ما دل على التحريم كصحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام: (إذا كنت خلف الإمام فى صلاه لا يجهر فيها بالقراءة حتى تفرغ و كان الرجل مأموناً على القرآن فلا تقرأ خلفه فى الأولتين)(٣)-

ص: ٥٢٢

١- (١) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ٣.

٢- (( ٢ و ٣ و ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ١ و ١٦ و ٧ و ١٠.

٣- (٦) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ٩.

الحروف (في الجهرية قرأ) المأموم الحمد سرا (مستحبا) (١) هذا هو أحد الأقوال في المسألة، أما ترك القراءة في الجهرية المسموعه فعليه الكل، لكن على وجه الكراهه عند الأ-كثر، و التحريم عند بعض، للأمر بالإنصات لسامع القرآن (٢)، و أما مع عدم سماعها و إن قلّ فالمشهور الاستحباب في أوليها، و الأجود إلحاق أخريها (٣)

و صحيح الحلبي المتقدم(١)، و صحيح ابن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السّلام: (أما الصلاة التي لا تجهر فيها بالقراءة فإن ذلك جعل إليه فلا تقرأ خلفه)٢ و بين ما دل على الجواز و خبر المرافقي و البصرى عن جعفر بن محمد عليه السّلام: (إذا كنت خلف الإمام تولّاه و تثق به فإنه يجزيك قراءته، و إن أحببت أن تقرأ فاقراً فيما يخافت فيه فإذا جهر فانصت قال الله تعالى: وَ أَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)٣.

و ذهب جماعه منهم الصدوق في المقنع و ابن زهره و العلامه في التحرير و التبصره و الشارح في المسالك و جماعه من المتأخرين إلى المنع لضعف خبر المرافقي و البصرى، و فيه: إنه منجبر بعمل الأصحاب. نعم يستحب للمأموم أن يشتغل بالتسيح و التحميد و الصلاة على النبي و آله لصحيح علي بن جعفر عن أخيه عليهما السّلام: (سألته عن رجل يصلي خلف إمام يقتدى به في الظهر و العصر يقرأ، قال: لا و لكن يسبح و يحمد ربه و يصلي على نبيه صلى الله عليه و آله و سلم)(٢) و صحيح بكر بن محمد الأزدي عن أبي عبد الله عليه السّلام: (إني أكره للمرء أن يصلي خلف الإمام صلاة لا- يجهر فيها بالقراءة فيقوم كأنه حمار، قلت: جعلت فداك فيصنع ما ذا؟ قال: يسبح)٥.

(١) للأخبار تقدم بعضها.

(٢) بل للنهي عن القراءة كما تقدم.

(٣) إذا قرأ الإمام الحمد فيهما فلا- يقرأ المأموم للنهي خصوصا صحيح زراره المتقدم حيث ورد فيه: (و الأخيرتان تبع للأولتين)(٣) بل عن السيد و ابني إدريس و حمزه و العلامه في المنتهى أن لا يجب على المأموم شيء من التسيح و القراءة لخبر ابن سنان المروي في المعبر عن أبي عبد الله عليه السّلام: (إذا كان مأمونا على القرآن فلا تقرأ خلفه في الأخيرتين)(٤)-

ص: ٥٢٣

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ١ و ٥ و ١٥.

٢- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٣ و ١.

٣- (( ٦ )) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٣.

٤- (( ٧ )) مستدرک الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٦.

بهما وقيل: تلحقان بالسريه (١). و أما السريه فالمشهور كراهه القراءه فيها، و هو اختيار المصنف فى سائر كتبه، و لكنه هنا ذهب إلى عدم الكراهه، و الأجود المشهور.

و من الأصحاب من أسقط القراءه وجوبا، أو استحبابا مطلقا (٢) و هو أحوط (٣)...

و لصحيح زراره المتقدم: (و الأخيرتان تبع للأولين) و مرسل السيد و الحلبي فعن الأول:

(و أما الأخريان فالأولى أن يقرأ فيهما أو يسبح، و روى أنه ليس عليه ذلك) و قريب منه ما عن الثانى.

و فيه: أما خبر ابن سنان فالمظنون أنه عين صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام:

(إذا كنت خلف الإمام فى صلاه لا يجهر فيها بالقراءه حتى يفرغ و كان الرجل مأمونا على القرآن فلا تقرأ خلفه فى الأوليين، و قال: يجزيك التسيح فى الأخيرتين، قلت: أى شىء تقول أنت؟ قال: اقرأ فاتحه الكتاب) (١). و هو ظاهر فى التخيير بين القراءه و التسيح و أن القراءه أفضل، و معه لا يمكن الاعتماد على مرسل السيد و الحلبي، و أما صحيح زراره فهو مما يدل على النهى عن القراءه و لا يدل على عدم وجوب التسيح و لذا ذهب البعض إلى أفضلية التسيح لهذا النهى.

(١) بمعنى أن المأموم مخير بين القراءه و التسيح.

(٢) سرا و جهرا.

(٣) قال الشارح فى الروض: «و هذه المسأله من المشكلات بسبب اختلاف الأخبار، و أقوال الأصحاب فى الجمع بينها، و تحرير محل الخلاف أن الصلاه إما جهريه أو سريه، و على الأول إما أن يسمع سماعا ما أو لا، و على التقديرات فأما أن تكون فى الأوليين أو الأخيرتين فالأقسام سته.

فابن إدريس و سلال أسقطا القراءه فى الجمع للخبر المتقدم. و مراده هو صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام و سيأتى (٢). لكن ابن إدريس جعلها محرمة لظاهر الخبر و سلال جعل تركها مستحبا ثم روى وجوبه.

و أسثبت الأول و باقى الأصحاب على إباحه القراءه فى الجملة. إلى أن قال: و لم أفق-

ص: ٥٢٤

١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ٩.

و قد روى زراره في الصحيح (١) عن الباقر عليه السلام قال: «كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: من قرأ خلف إمام يأتّم به بعث على غير الفطره».

## في تعيين الإمام

(و يجب) على المأموم (نيه الائتتمام) (٢) بالإمام (المعين) (٣) بالاسم، أو الصفه، أو القصد الذهني، فلو أخلّ بها (٤)، أو اقتدى بأحد هذين (٥)، أو بهما و إن اتفقا

في الفقه على خلاف في مسأله تبلغ هذا القدر من الأقوال(١).

(١) بل هو صحيح زراره و محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: (كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: من قرأ خلف إمام يأتّم به فمات بعث على غير الفطره)(٢).

(٢) بالاتفاق بل ادعى عليه الإجماع من غير واحد، و نيه الائتتمام تجعل الإمامه للإمام، و يدل عليه النبوى المشهور في كتب الفقه: (إنما جعل الإمام إماما ليؤتم به)، هذا و الخبر من مرويات العامه و قد رواه مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم: (إنما جعل الإمام إماما ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا و إذا سجد فاسجدوا)(٣) و هو ظاهر في وجوب متابعه الإمام في الأفعال كما سيأتى و مع ذلك جعل الإنسان إماما لا يتم إلا بنيه الائتتمام من المأموم فلذا وجبت عليه. و لكن هل يجب على الإمام نيه الإمام ذهب المشهور إلى العدم في الجماعه المستحبه لأن نيه الائتتمام من المأموم هي التي تجعل الإمام إماما لا أن الإمام هو الذى يجعل نفسه إماما، و ذهب البعض منهم الشهيدان إلى وجوب النيه على الإمام في الجماعه الواجبه كالجمعه و العيدين إماما لوجوب نيه الواجب و إماما لأن الجماعه الواجبه لا- تتحقق إلا بنيه الإمام مع نيه المأموم، و فى الأول منع و فى الثانى ضعف لأن الجماعه و الإمامه و المأموميه تتحقق بنيه المأموم للائتتمام.

نعم الثواب. أعنى ثواب الجماعه. لا يثبت فى حق الإمام إلا بنيه الإمامه لأن لكل امرئ ما نوى.

(٣) بلا خلاف فيه و عن مجمع البرهان: (كأنه مجمع عليه) و يكفى فى التعيين الاسم و الصفه أو الإشاره الذهنيه أو الخارجيه.

(٤) بنيه الائتتمام.

(٥) بحيث لم يكن الإمام واحدا بل مرددا.

ص: ٥٢٥

١- (١) روض الجنان ص ٣٧٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ٤.

٣- (٣) صحيح مسلم ج ١ حديث ٧٧ ص ٣٠٨.



فعلا لم يصح (١)، و لو أخطأ تعيينه (٢) بطلت و إن كان أهلا- لها. أما الإمام فلا تجب عليه نية الإمامه، إلا أن تجب الجماعة كالجمعه فى قول. نعم يستحب. و لو حضر المأموم فى أثناء صلاته (٣) نواها (٤) بقلبه متقربا.

### فى قطع النافله

(و يقطع النافله) (٥) إذا أحرَم الإمام بالفريضة. و فى بعض الأخبار قطعها متى أقيمت الجماعة و لمّا يكملها، ليفوز بفضيلتها أجمع. (وقيل): و يقطع (الفريضة) (٦) أيضا (لو خاف الفوت) أى فوات الجماعة فى مجموع الصلاه، و هو

(١) أما الإخلال بنيه الائتِمام فقد تقدم، و أما مع الترديد أو مع نية الائتِمام بهما فلأنه يشترط وحده الإمام و هو مما قام عليه الإجماع المدعى كما عن غير واحد.

(٢) بحيث نوى الائتِمام بالحاضر على أنه زيد فبان عمرا، فإن كان الثانى غيرى دل فتبطل جماعته بلا إشكال لعدم إحراز عداله الإمام و لو ظاهرا و أما لو كان الثانى عادلا فالمشهور على صحه الجماعة لأنه قد قصد الائتِمام بهذا الحاضر و هو الثانى واقعا و إن أخطأ فى التطبيق فتصور أنه زيد.

نعم لو ائتم بزید مع تخيل أن الحاضر هو زيد فبان عمرو بالبطلان لعدم تحقق نية الائتِمام أما بالنسبه للأول فواضح لانكشاف الخلاف و أما بالنسبه للثانى فلعدم إنشاء الائتِمام به، فالحكم بالبطلان مطلقا كما عن الشارح و جماعه ليس فى محله.

(٣) أى صلاه الإمام.

(٤) أى نية الإمامه.

(٥) لا خلاف فى أنه إذا دخل الإمام فى الفريضة و كان الإنسان فى نافله أن يقطعها و يستأنف مع الإمام الفريضة لما يستفاد من أهميه الجماعة على النافله بعد جواز قطع النافله و لصحيح عمرو بن يزيد: (سأل أبا عبد الله عليه السّلام: عن الروايه التى يروون أنه لا- يتطوع فى وقت فريضة ما حد هذا الوقت؟ قال عليه السّلام: إذا أخذ المقيم فى الإقامه، فقال له: إن الناس يختلفون فى الإقامه فقال عليه السّلام: المقيم الذى يصلّى معه) (١).

(٦) فلو كان فى فريضة و أقيمت الجماعة استحب له العدول إلى النافله و إكمالها ركعتين ثم يدخل مع الجماعة لصحيح سليمان بن خالد عن أبى عبد الله عليه السّلام: (عن رجل دخل المسجد فافتتح الصلاه فيينما هو قائم يصلّى إذا أذن المؤذن و أقام الصلاه، قال عليه السّلام:

فليصل ركعتين ثم ليستأنف الصلاه مع الإمام و لتكن الركعتان تطوعا) (٢) و موثق سماعه:

(عن رجل كان يصلّى فخرج الإمام و قد صلى الرجل ركعه من صلاه فريضة قال-

١- (١) الوسائل الباب - ٤٤ - من أبواب الأذان و الإقامه حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥٦ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ١.

قوى (١)، و اختاره المصنف فى غير الكتاب، و فى البيان جعلها كالنافله (٢)، (و إتمامها ركعتين) ندبا (حسن) ليجمع بين فضيله الجماعه، و ترك إبطال العمل.

هذا إذا لم يخف الفوت، و إلا قطعها بعد النقل إلى النفل. و لو كان قد تجاوز ركعتين من الفريضة فى الاستمرار، أو العدول إلى النفل، خصوصا قبل ركوع الثالث؟ وجهان، و فى القطع قوه. (نعم يقطعها) أى الفريضة (لإمام الأصل) (٣) مطلقا استحبابا فى الجميع.

### فى ما لو أدرك الإمام بعد الركوع أو السجود

(و لو أدركه بعد الركوع) (٤) بأن لم يجتمع معه بعد التحريمه فى حده (سجد)

-عليه السلام: إن كان إماما عدلا فليصل أخرى و لينصرف و يجعلها تطوعا و ليدخل مع الإمام فى صلاته(١).

و هما ظاهران فى كون العدول إلى الركعتين قبل تمامهما، فلو أتمهما و كان فى ركوع الثالثه أو قيامها فهل يعدل إلى النافله أو لا، فعن جماعه المنع منهم العلامه فى التذكرة و النهايه لقصور الخبرين عن إثبات ذلك.

هذا و الشيخ فى المبسوط جَوَزَ قطع الفريضة مع خوف الفوات من غير احتياج إلى نقل ما بيده إلى النافله، و قواه فى الذكرى لما فى تحصيل فضل الجماعه من أهميه فضلا عن أن العدول إلى النفل كما هو مورد الأخبار المتقدمه قطع للفريضة أو مستلزم لجوازه.

ثم المراد بخوف الفوات هو فوات الجماعه بأسرها بالنسبه للفرع الأخير، و أما بالنسبه لغيره فخوف الفوات هو خوف فوات أى شىء منها حتى الجزء الأول من الفاتحه كما عن البعض أو خصوص فوات الركعه الأولى كما لعله ظاهر الأكثر أو خصوص القراءه كما عن المحقق الثانى.

(١) أى قطع الفريضة عند خواف فوات الجماعه بأسرها و هو فرع الشيخ فى المبسوط.

(٢) أى يعدل بها إلى النافله من دون قطع.

(٣) أى للإمام المعصوم عليه السلام، و علله فى المعتبر بما له فى المزيه الموجه للاهتمام بمتابعته و هذا ما عليه المشهور، ثم تردد فيه بل ساوى العلامه فى المختلف بين إمام الأصل و غيره فى عدم جواز القطع بعد تجاوز المحل، لأن تعليل المشهور لا يصلح حجه فى نفسه فضلا عن أن يعارض الأدله مع أن المسأله قليله الجدوى و التشاغل بها فى غير محله.

(٤) فالمأموم مخير بين نيه الانفراد حتى لو قلنا بعدم جواز الانفراد اختيارا إلا أنه مخصوص -

ص: ٥٢٧

معه بغير ركوع إن لم يكن ركع، أو ركع طلباً لإدراكه فلم يدركه، (ثم استأنف النية) مؤتماً إن بقي للإمام ركعه أخرى، و منفرداً (١) بعد تسليم الإمام إن أدركه في الأخيره. (بخلاف إدراكه بعد السجود) (٢) فإنه يجلس معه و يتشهد مستحباً إن كان

-عند انعقاد الجماعة و المفروض العدم لأنه لم يدرك الإمام راكعاً.

و بين انتظار الإمام قائماً حتى يقوم الإمام إلى الركعة الأخرى فيجعلها المأموم أولى له، و جواز الانتظار هو المحكى عن جماعه منهم الشيخ في المبسوط و الشهيدان و يدل عليه موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن رجل أدرك الإمام و هو جالس بعد الركعتين قال عليه السلام: يفتح الصلاة و لا يقعد مع الإمام حتى يقوم) (١) و بين متابعه الإمام في السجود لخبر المعلى بن خنيس عن أبي عبد الله عليه السلام: (إذا سبقك الإمام بركعه فأدركته و قد رفع رأسه فاسجد معه و لا تعتدّ بها) ٢ و لكن لو تابعه فهل يجب عليه استئناف النية و تكبيره الإحرام فقال الشيخ في المبسوط لا يجب لأن زياده الركن مغتفره في متابعه الإمام، و الأكثر على الوجوب لأن زياده السجودتين مبطله للصلاة.

(١) أى و استأنف النية منفرداً.

(٢) فيجوز له الدخول مع الإمام في التشهد الأخير على المشهور شهره عظيمه لموثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: (عن الرجل يدرك الإمام و هو قاعد يتشهد و ليس خلفه إلا رجل واحد عن يمينه، قال عليه السلام: لا يتقدم الإمام و لا يتأخر الرجل و لكن يقعد الذى يدخل معه خلف الإمام فإذا سلم الإمام قام الرجل فأتتم صلاته) (٢).

و لكن يعارضه صحيح ابن مسلم: (قلت له: متى يكون يدرك الصلاة مع الإمام، قال:

إذا أدرك الإمام و هو فى السجده الأخيره من صلاته فهو مدرک لفضل الصلاة مع الإمام) ٤ و مال إليه سيد المدارك.

لكن جمع بينهما بحمل الصحيح على أدرك فضل تمام الركعة أدرك السجده الأخيره و حمل الموثق على إدراك فضل الجماعة و لو بالجملة و يشهد له خبر معاوية بن شريح عن أبي عبد الله عليه السلام: (و من أدرك الإمام و هو ساجد كبير و سجد معه و لم يعتد بها، و من أدرك الإمام و هو فى الركعة الأخيره فقد أدرك فضل الجماعة، و من أدركه و قد رفع رأسه من السجده الأخيره فقد أدرك الجماعة و ليس عليه أذان و لا إقامه) ٥ و فى هذا المورد فإذا-

ص: ٥٢٨

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٤٩ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٤ و ٢.

٢- (( ٣ و ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٤٩ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٣ و ١ و ٦.

بتشهد، و يكمل صلاته (فإنها تجزيه و يدرك فضيله الجماعه) فى الجملة (فى الموضعين) و هما إدراكه بعد الركوع و بعد السجود للأمر بها (١) و ليس إلا لإدراكها.

و أما كونها كفضيله من أدركها من أولها فغير معلوم، و لو استمر فى الصورتين قائما إلى أن فرغ الإمام (٢)، أو قام (٣)، أو جلس معه و لم يسجد (٤) صح أيضا، من غير استئناف (٥).

و الضابط أنه يدخل معه فى سائر الأحوال (٦)، فإن زاد معه ركنا استأنف النيه و إلا فلا، و فى زياده سجده واحده وجهان أحوطهما الاستئناف (٧) و ليس لمن لم يدرك الركعه قطع الصلاه بغير المتابعه (٨) اختيارا.

-سلم الإمام يقوم المأموم و يكمل صلاته من غير استئناف للنيه و التكبير بالإجماع كما عن المهذب البارع.

(١) أى بالجماعه.

(٢) فيما لو أدركه فى التشهد الأخير لموثق عمار الآخر عن أبى عبد الله عليه السلام: (عن رجل أدرك الإمام و هو جالس بعد الركعتين قال: يفتتح الصلاه و لا يقعد مع الإمام حتى يقوم) (١) و هو ظاهر فى التشهد الأول لا الأخير كما عليه المشهور.

(٣) أى قام الإمام إلى الركعه الأخرى و ذلك فيما لو فات الركوع المأموم، و قد تقدم الكلام فيه.

(٤) فيما لو فاته الركوع، و عدم السجود لأن السجود متابعه غير واجب، و لذا جاز له أن يبقى قائما.

(٥) للننيه و تكبيره الإحرام.

(٦) أما بالنسبه للركعه الأخيره فى مقام إدراك فضل الجماعه فما قبل السجدين فلما تقدم فى مسأله من فاته الركوع، و أما قبل السجده الأخيره لصحيح ابن مسلم المتقدم: (إذا أدرك الإمام و هو فى السجده الأخيره فهو مدرك لفضل الصلاه مع الإمام) ٢ و لخبر معاويه بن شريح المتقدم: (و من أدرك الإمام و هو ساجد كبر و سجد معه و لم يعتد بها) ٣.

(٧) و إن كانت الأخبار خاليه عن ذلك، بل خلوها مع كونها فى مقام البيان دليل على عدم وجوب الاستئناف.

(٨) و المعنى لا يجوز لمن لم يدرك الركوع مع الإمام أن يقطع الصلاه بسبب غير متابعه الإمام، بحيث لو تابعه و زاد ركنا فيجب عليه استئناف النيه و التكبير و إلا فلو لم يزد ركنا فلا يجوز له القطع لحرمة قطع الفريضه.

ص: ٥٢٩

(و يجب) على المأموم (المتابعه) (١) لإمامه فى الأفعال إجماعا، بمعنى أنه لا يتقدمه فيها، بل إما أن يتأخر عنه و هو الأفضل (٢)، أو يقارنه، لكن مع المقارنه تفوت فضيله الجماعه و إن صحت الصلاه، و إنما فضلها مع المتابعه.

أما الأقوال (٣) فقد قطع المصنف بوجوب المتابعه فيها أيضا فى غيره، و أطلق هنا بما يشملها، و عدم الوجوب أوضح إلا فى تكبيره الإحرام (٤)، فيعتبر تأخره بها (٥)، فلو قارنه أو سبقه لم تنعقد، و كيف تجب المتابعه فيما لا يجب سماعه، و لا

(١) وجوب المتابعه مما لا خلاف فيه و المراد منه عدم تقدم المأموم على الإمام فى الأفعال بأن يركع قبله أو يسجد أو يرفع رأسه و هكذا و يدل عليه النبوى: (إنما جعل الإمام إماما ليؤتم به فإذا كبر فكبروا و إذا سجد فاسجدوا) (١) و قد رواه فى غوالى اللآلى عن فخر المحققين: (إنما جعل الإمام إماما ليؤتم به فإذا كبر فكبر) (٢) و هو إن كان عاميا إلا- أنه منجبر باشتهاره و بعمل الأصحاب به.

(٢) نقل الشهيدان عن ابن بابويه: (إن من المأمومين من لا صلاه له، و هو الذى يسبق الإمام فى ركوعه و سجوده و رفعه، و منهم من له صلاه واحده و هو المقارن له فى ذلك، و منهم من له أربع و عشرون ركعه و هو الذى يتبع الإمام فى كل شىء فيركع بعده و يسجد بعده و يرفع منهما بعده) (٣).

(٣) فقد أوجب الشهيد وجوب المتابعه فيها كما فى الدروس و البيان لعموم النبوى المتقدم، و فيه: إنه ظاهر فى خصوص الأفعال مع أنه لو وجب على المأموم المتابعه فيها لوجب على الإمام الجهر بها ليتمكن المأموم من متابعتة، مع أنه غير واجب على الإمام الجهر إلا فى بعض الموارد.

(٤) فلا- يجوز له التقدم بلا- خلاف لامتناع تحقق الاقتداء قبل تلبس الإمام بالصلاه و لخبر قرب الإسناد عن الإمام الكاظم عليه السلام: (فى الرجل يصلى أ له أن يكبر قبل الإمام؟ قال عليه السلام: لا يكبر إلا مع الإمام فإن كبر قبله أعاد) (٤).

(٥) كما عن جماعه منهم سيد الشارح و سيد المدارك بل عن الرياض نسبتة إلى فتوى-

ص: ٥٣٠

١- (١) صحيح مسلم ج ١ حديث ٧٧ ص ٣٠٨.

٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ١.

٣- (٣) الذكرى ص ٢٧٩ و روض الجنان ص ٣٧٣.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب صلاه الجنازه حديث ١.

إسماعه إجماعاً مع إيجابهم علمه بأفعاله، و ما ذاك إلا لوجوب المتابعه فيها.

(فلو تقدّم) المأموم على الإمام فيما يجب فيه المتابعه (ناسياً تدارك) (١) ما فعل

-الأصحاب مع أن صريح خبر قرب الإسناد جواز التكبير معه و لذا مال البعض إلى جواز المقارنه.

(١) إذا لم يتابع المأموم الإمام بأن رفع رأسه من الركوع قبل الإمام مثلاً فهل تبطل صلاته فمذهب الأصحاب كما فى المدارك على العدم و نسب الشهيد فى الدروس البطلان إلى الشيخ فى المبسوط لقوله فيه: «و من فارق الإمام لغير عذر بطلت صلاته» و هو غير ظاهر فيما فهمه الشهيد لأنه قد قال الشيخ فى المبسوط: «فإن فعل ذلك. يعنى رفع رأسه من الركوع قبل الإمام. متعمداً لم يجز له العود إليه أصلاً بل يقف حتى يلحقه الإمام» و هو صريح فى عدم بطلان الصلاة، بل ظاهر فى عدم بطلان الجماعة و هو المشهور بينهم و أنه لا يترتب على ما لو خالف المتابعه إلا الإثم و لذا قالوا: إن المتابعه شرط تعبدى و لذا ورد الأمر بإعادة ما أخلّ به كما سيأتى و هذا كاشف عن أن الإخلال بالمتابعه لا يضر بصحة الجماعة فلو أخلّ بالمتابعه ناسياً بأن رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الإمام سهواً أو لزعم رفع الإمام رأسه و جب عليه العود و المتابعه على المشهور للأخبار منها: صحيح ابن يقطين عن أبى الحسن عليه السلام: (عن الرجل يركع مع الإمام يقتدى به ثم يرفع رأسه قال عليه السلام: يعيد ركوعه) (١).

نعم ورد وجوب البقاء و عدم المتابعه فى موثق غياث بن إبراهيم: (سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يرفع رأسه من الركوع قبل الإمام، أ يعود فيركع إذا أبطأ الإمام و يرفع رأسه معه؟ قال عليه السلام: لا) (٢) و قد جمع المشهور بينهما بحمل الأولى على صورة السهو، و حمل الثانية على صورة العمد، و أشكل عليه بأنه جمع تبرعى و ردّ بأن من يصلّى الجماعة لدرك الفضل لا يعتمد الإخلال بالمتابعه فلا بدّ من حمل الطائفة الأولى على السهو لأنه هو المعقول عند رفع المأموم رأسه قبل الإمام، و الطائفة الثانية إن لم يمكن حملها على الحمد لما قلنا فتحمل على الفضل حملاً للمطلق على المقيد.

ثم لو ترك الإعادة فى صورة السهو أتم لمخالفه الأمر و صحت صلاته و جماعته لأن المتابعه شرط تعبدى، و منه تعرف الحكم بأنه لو خالف المتابعه عمداً فتصح صلاته و جماعته و توهم أنه بالإخلال العمدى قد خالف النهى عن الإخلال بالمتابعه و النهى يقتضى الفساد فى العباده ليس فى محله لأن النهى هنا لم يتعلق بذات الصلاة و لا بجزئها-

ص: ٥٣١

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٤٨ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٣ و ٦.

مع الإمام، (و عامدا يَأْتَمُ و يستمر) على حاله حتى يلحقه الإمام، و النهى لاحق لترك المتابعه، لا لذات الصلاه أو جزئها، و من ثم لم تبطل، و لو عاد (١) بطلت للزيادة. و فى بطلان صلاه الناسى لو لم يعد قولان (٢)، أجمدهما العدم، و الظان كالناسى (٣)، و الجاهل عامد (٤).

### فى إسماع الإمام من خلفه

(و يستحب إسماع الإمام من خلفه) (٥) أذكاره ليتابعه فيها و إن كان مسبقا، ما لم يؤد إلى العلو المفرد (٦) فيسقط الإسماع المؤدى إليه (و يكره العكس) بل يستحب للمأموم ترك إسماع الإمام مطلقا (٧)، عدا تكبيره الإحرام لو كان الإمام منتظرا له فى الركوع (٨)...

و إنما تعلق بالجماعه فلو قلنا إن المتابعه شرط فى صحه الجماعه لكان الإخلال بها موجبا لبطلانها إلا أنك عرفت أنه شرط تعبدى، و يجب عليه الانتظار فلا عاد و تابع الإمام تبطل صلاته للزيادة العمديه، و لو تابعه سهوا فإذا كان قد أتى بركن فكذاك و إلا فلا و هذا واضح لما تقدم فى أحكام الخلل فى الصلاه.

(١) عند الإخلال بالمتابعه عمدا عاد و أتى بالجزء الذى فيه الإمام ليتابعه فتبطل صلاته للزيادة العمديه.

(٢) حكى الشهيد القول عن البعض بأنها تبطل صلاته و لكنه ضعيف لما تقدم.

(٣) فى المعذوريه و الحكم و ذلك فيما لو ظن المأموم أن الإمام رفع رأسه من الركوع فرفع هو فتيين العدم فحكمه حكم الناسى للمعذوريه فى كليهما.

(٤) لأنه غير معذور لمخالفته و جوب التعلم.

(٥) لخبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: (ينبغى للإمام أن يسمع من خلفه كل ما يقول، و لا ينبغى لمن خلفه أن يسمعه شيئا مما يقول) (١) و يتأكد استحباب الإسماع فى التشهد و التسليم لصحيح حفص عن أبى عبد الله عليه السلام: (ينبغى للإمام أن يسمع من خلفه التشهد و لا يسمعه شيئا يعنى التشهد، و يسمعه أيضا السلام علينا و على عباد الله الصالحين) ٢.

(٦) للانصراف.

(٧) سواء أدى إلى العلو المفرد أم لا، و فى الجهريه و غيرها، و فى التشهد أو بقيه الأذكار.

(٨) فيستحب الجهر حينئذ لثلا يبقى الإمام منتظرا.

ص: ٥٣٢



و نحوه (١)، و ما يفتح به (٢) على الإمام، و القنوت على قول (٣)

### فى أن يأتى كل من الحاضر و المسافر بصاحبه

(و أن يأتى (٤) كل من الحاضر و المسافر بصاحبه) مطلقا (٥)، و قيل: فى فريضه مقصوره، و هو مذهبه فى البيان، (بل بالمساوى) (٦) فى الحضر و السفر، أو فى الفريضه غير المقصوره (٧) (و أن يؤم الأجدم و الأبرص الصحيح) للنهى عنه (٨) و عما

(١) كما لو انتظره فى السجده الأخيره أو فى التشهد الأخير حتى يدرك فضل الجماعه.

(٢) عند نسيان الإمام كلمه أو آيه فيلقنه المأموم ذلك.

(٣) قيل: بأن المشهور ذهب إلى استحباب الجهر بالقنوت مطلقا و خصه المرتضى بالجهرية و على القولين لا تخصيص بغير المأموم.

(٤) أى و يكره اتمام.

(٥) فى كل صلاه و إن لم تكن مقصوره، هذا و نقل عن والد الصدوق المنع من اقتداء كل من الحاضر و المسافر بالآخر لصحيح الفضل من أبى عبد الله عليه السّلام: (لا- يؤم الحضرى المسافر و لا- المسافر الحضرى، فإن ابتلى بشىء من ذلك فأّم قوما حضريين فإذا أتم الركعتين سلّم) (١) و خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام: (لا- يصلى المسافر مع المقيم فإن صلى فليصرف فى الركعتين) ٢.

و فيه: إنه محمول على الكراهه لما فى ذيلهما من جواز الاقتداء مضافا إلى جملة من الأخبار قد صرحت بالجواز مثل: صحيح ابن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام: (إذا صلى المسافر خلف قوم حضور فليتم صلاته ركعتين و يسلم) (٢) و صحيح حماد عن أبى عبد الله عليه السّلام: (عن المسافر يصلى خلف المقيم قال: يصلى ركعتين و يمضى حيث شاء) ٤.

و لذا ذهب المشهور إلى جواز الاقتداء على كراهه جمعا بين الأخبار، هذا و صرح المحقق فى المعبر و الشارح فى الروض و سيد المدارك و جماعه أن الكراهه مخصوصه بالصلاه المقصوره لأن كلا- منهما سيفارق إمامه اختيارا، و المفارقة مكروهه للمختار كما فى المعبر، و عن البعض احتمال العموم عملا بإطلاق الصدر فى روايه الفضل المتقدمه.

(٦) بحيث يؤم الحاضر الحاضر و كذا المسافر المسافر فلا كراهه بناء على قول المشهور.

(٧) بناء على ما اختاره فى البيان.

(٨) كما فى جملة من الأخبار منها: صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: (قال أمير المؤمنين -

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب صلاة المسافر حديث ٦ و ٣.

٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ١ و ٢.

قبله (١) فى الأخبار المحمول على الكراهه جمعا (٢) (والمحدود بعد توبته) للنهى كذلك (٣)، و سقوط محله من القلوب (و الأعرابى) (٤) و هو المنسوب إلى الأعراب و هم سكان البادية (بالمهاجر) و هو المدنى المقابل للأعرابى، أو المهاجر حقيقه من بلاد الكفر إلى بلاد الإسلام.

و وجه الكراهه فى الأول مع النصّ بعده عن مكارم الأخلاق، و محاسن الشيم المستفاده من الحضر، و حرّم بعض الأصحاب إمامه الأعرابى عملا بظاهر

-عليه السلام لا يصلين أحدكم خلف المجذوم و الأبرص و المجنون و المحدود و ولد الزنا و الأعرابى لا يؤم المهاجرين(١).

و حمل النهى على الكراهه كما هو المشهور جمعا بينها و بين ما دل على الجواز كخبر عبد الله بن يزيد عن أبى عبد الله عليه السلام: (عن المجذوم و الأبرص يؤمان المسلمین؟ قال: نعم، قلت: هل يتلى الله بهما المؤمن؟ قال: نعم و هل كتب الله البلاء إلا على المؤمن) ٢ و عن الشيخ فى المبسوط و الخلاف و السيد فى بعض رسائله و القاضى فى المهذب المنع عملا بظاهر النهى.

(١) و هو اقتداء الحاضر و المسافر بالآخر.

(٢) بل فى اقتداء الحاضر و المسافر نفس ما دل على النهى يدل على الكراهه بحسب ذيله كما تقدم.

(٣) أى المحمول على الكراهه جمعا بينه و بين ما دل على الجواز، أما النهى فكما فى صحيح زراره المتقدم لكنه لا بد من حمله على الكراهه لأنه تجوز الصلاه خلف الكافر إذا أسلم فكذا المحدود بعد توبته فيتعين حمله على الكراهه، و منشأها هو نقص منزلته و سقوط محله من القلوب، و لكن عن جماعه من القدماء المنع تمسكا بظاهر النهى.

(٤) ورد النهى عن إمامته فى جمله من الأخبار منها: صحيح زراره المتقدم، و عن جماعه من القدماء و المنع تمسكا بظاهر النهى، و عن مشهور المتأخرين الحمل على الكراهه لنقصه عن محاسن الشيم و مكارم الأخلاق التى تستفاد من الحضر.

و من ذهب إلى المنع حمل الأعرابى على من وجبت عليه الهجره فلم يهاجر أو على من لا يعرف محاسن الإسلام و تفاصيل الأحكام و هما لا تجوز إمامتها لإخلالهما بالواجب من التعلم أو المهاجره.

ص: ٥٣٤

النهي، و يمكن أن يريد به من لا يعرف محاسن الإسلام و تفاصيل الأحكام منهم المعنى بقوله تعالى: الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَ نِفَاقًا (١)، أو على من عرف ذلك و ترك المهاجره مع وجوبها عليه، فإنه حينئذ تمتنع إمامته، لإخلاله بالواجب من التعلم و المهاجره و المتيمم بالمتطهر بالماء) للنهي عنه (٢) و نقصه (٣) لا بمثله (٤).

### في ما لو عرض للإمام شيء

و أن يستتاب المسبوق (٥) بركعه، أو مطلقا إذا عرض للإمام مانع من الإتمام، بل ينبغي استتابه من شهد الإقامه. و متى بطلت صلاه الإمام فإن بقي (٦)

(١) التوبه آيه: ٩٧.

(٢) كما في خبر عباد بن صهيب عن أبي عبد الله عليه السّلام: (لا يصلى المتيمم بقوم متوضئين) (١) و خبر السكوني عن جعفر عن أبيه عليهما السّلام: (لا يؤم صاحب التيمم المتوضئين و لا يؤم صاحب الفاليج الأصحاء) ٢ و النهي محمول على الكراهه جمعا بينه و بين صحيح جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السّلام: (عن إمام قوم أجنب و ليس معه من الماء ما يكفيه للغسل و معهم ما يتوضئون به، أتوضأ بعضهم و يؤمهم؟ قال: لا و لكن يتيمم الإمام و يؤمهم فإن الله (عز و جل) جعل الأرض طهورا كما جعل الماء طهورا) ٣.

(٣) لأن التيمم طهاره بدليه.

(٤) لعدم النهي عنه.

(٥) أى يكره للإمام إذا عرض له مانع من الإكمال أن يستتاب المسبوق و هو الذى لم يلحق أول ركعه بل الذى لم يلحق الجماعه من حين الإقامه و ذلك لجمله من الأخبار منها:

صحيح سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السّلام: (عن الرجل يؤم القوم فيحدث و يقدم رجلا قد سبق بركعه كيف يصنع؟ فقال: لا يقدم رجلا قد سبق بركعه و لكن يأخذ بيد غيره فيقدمه) (٢).

و خبر معاويه بن ميسره عن الصادق عليه السّلام: (لا ينبغي للإمام إذا أحدث أن يقدم إلا من أدرك الإقامه) ٥ و النهي محمول على الجواز لجمله من الأخبار منها: صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام: (فى قدّم مسبوقا بركعه قال: إذا أتمّ صلاته بهم فليؤم إليهم يمينا و شمالا فليصرفوا ثم ليكمل هو ما فاتته من صلاته) (٣).

(٦) أى الإمام.

ص: ٥٣٥

٢- ( (٤ و ٥) الوسائل الباب - ٤١ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ١ و ٣.

٣- (٦) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ١.

مكلفاً (١) فالاستنابه له، وإلا فللمؤمنين (٢)، وفي الثاني (٣) يفتقرون إلى نيه ائتمام بالثاني، ولا يعتبر فيها سوى القصد إلى ذلك، والأقوى من الأول ذلك (٤).

وقيل (٥): لا، لأنه خليفه الإمام فيكون بحكمه.

ثم إن حصل قبل القراءة قرأ المستخلف، أو المنفرد (٦)، وإن كان في أثنائها. ففي البناء على ما وقع من الأول (٧)، أو الاستئناف، أو الاكتفاء بإعادة السورة التي فارق فيها أوجه أجودها الأخير (٨). ولو كان بعدها (٩) ففي إعادتها وجهان أجودهما العدم (١٠).

### في ما لو تبين عدم الأهلية من الإمام

(و لو تبين) للمأموم (عدم الأهلية) من الإمام للإمامه يحدث، أو فسق، أو كفر (في الأثناء انفراد) (١١) حين العلم. والقول في القراءة كما تقدم، (و بعد)

(١) بحيث لم يخرج عن أهليته للإمامه.

(٢) بحيث هم الذين يختارون.

(٣) إذا اختار المأمومون.

(٤) لتبديل الإمام فلا بد من التبديل بالقصد.

(٥) كما اختاره العلامة في التذكرة و النهايه.

(٦) إذا انفرد المأموم لسبب ما، وقراءتهما لعدم قراءه الإمام مع أن لا صلاه إلا بفاتحه الكتاب.

(٧) من الإمام الأول.

(٨) لأن الإمام قد تحمل الحمد لأن قرأها.

(٩) بعد القراءة.

(١٠) لأن الإمام قد تحمل القراءة.

(١١) الحكم في هذه المسألة مبني على الحكم فيما لو انكشف عدم أهلية الإمام بعد الفراغ من الصلاه فالمشهور ذهب إلى عدم الإعادة لجمله من الأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (من صلى بقوم و هو جنب أو على غير وضوء فعليه الإعادة و ليس عليهم أن يعيدوا و ليس عليه أن يعلمهم) (١).

و صحیح ابن مسلم عن أبی عبد اللہ علیہ السّلام: (عن رجل أمّ قوما و هو علی غیر طهر-

ص: ۵۳۶

---

۱- (۱) الوسائل الباب - ۳۶ - من أبواب صلاه الجماعه حدیث ۱.

(الفراغ لا إعادته) على الأصح مطلقا للامتنان، وقيل بعيد في الوقت لفوات

فأعلمهم بعد ما صلوا فقال: يعيد وهو ولا يعيدون(1)

و مرسل ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام: (في قوم خرجوا من خراسان أو بعض الجبال و كان يؤمهم رجل فلما صاروا إلى الكوفة علموا أنه يهودى قال: لا يعيدون(2).

و عن الإسكافي و السيد المرتضى و جوب الإعادة عليهم لصحيح معاوية عن أبي عبد الله عليه السلام: (أ يضمن الإمام صلاة الفريضة فإن هؤلاء يزعمون أنه يضمن، قال عليه السلام:

لا يضمن، أى شىء يضمن؟ إلا أن يصلى بهم جنبا أو على غير طهور(3).

و خبر نوادر الراوندى عن الكاظم عن آباءه عن على عليهم السلام: (من صلى بالناس و هو جنب أعاد هو و الناس صلاتهم(4).

و خبر دعائم الإسلام عن على عليه السلام: (صلى عمر بالناس صلاة الفجر فلما قضى الصلاة أقبل عليهم فقال: يا أيها الناس إن عمر صلى بكم الغداة و هو جنب فقال له الناس: فما ذا ترى؟ فقال: على الإعادة و لا إعاده عليكم، فقال له على عليه السلام: بل عليك الإعادة و عليهم، إن القوم بإمامهم يركعون و يسجدون، فإذا فسدت صلاة الإمام فسدت صلاة المأمومين) ٥ و الأخيران ضعيفا السند و الأول لا يصلح لمقاومه ما تقدم من النصوص.

و حكى الصدوق عن بعض مشايخه و جوب إعادته الصلاة الإخفاته دون الجهرية. و ليس له مستند ظاهر، و كذلك عن الحلبي فى سرائره الإعادة فى الوقت دون خارجه و أيضا ليس له مستند. و على هذا فلو تبين عدم أهليه الإمام فى أثناء الصلاة فعلى القول بوجوب الإعادة لا بد للمأموم أن يستأنف الصلاة و على القول بالعدم ينوى الانفراد و يتم و لصحيح زراره عن أحدهما عليهما السلام: (سألته عن رجل صلى بقوم ركعتين ثم أخبرهم أنه ليس على وضوء قال: يتم القوم صلاتهم فإنه ليس على الإمام ضمان(5).

نعم عن العلامة فى المنتهى أنه يستأنف صلاته لخبر حماد عن الحلبي: (يستقبلون صلاتهم لو أخبرهم الإمام فى الأثناء أنه لم يكن على طهاره) و لكن غير موجود فى كتب الأخبار كما اعترف به غير واحد منهم صاحب الحدائق بالإضافة إلى أنه معرض عنه على فرض وجوده.

ص: ٥٣٧

١- (١) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٧ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٦.

٤- (( ٤ و ٥ )) مستدرک الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٣ و ٢.



٥- (٦) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٢.

الشرط، و هو ممنوع (١) مع عدم إفضائه إلى المدعى (٢).

## في لو عرض للإمام مخرج

(و لو عرض للإمام مخرج) من الصلاة لا يخرج عن الأهلية كالحديث (استناب) (٣) هو، و كذا لو تبين كونه خارجا ابتداء لعدم الطهارة، و يمكن شمول المخرج في العبارة لهما، (و يكره الكلام) للمأموم و الإمام (بعد) قول المؤذن (قد قامت الصلاة) (٤) لما روى (٥) أنهم بعدها كالمصلين.

(١) لأن صلاتهم صحيحة نعم فإن شرط الجماعة، و ليس إبطال الجماعة موجبا لإبطال الصلاة.

(٢) إذ لو سلم به لوجب الحكم بالإعادة في داخل الوقت و خارجه، فتخصيصه في داخل الوقت فقط ليس في محله.

(٣) بحيث أن الاستناب للإمام و إن جاز للمأموم لكن الإمام أولى لأنه هو الظاهر من النصوص كصحيح علي بن جعفر عن أخيه عليهما السّلام: (عن إمام أحدث فانصرف و لم يقدّم أحدا ما حال القوم...) (١) و هو ظاهر في كونه الاستناب للإمام و كذا في المرسل عن أمير المؤمنين عليه السّلام: (ما كان من إمام تقدم في الصلاة و هو جنب ناسيا أو أحدث أو رعف رعافا أو أذى في بطنه فليجعل ثوبه على أنفه ثم لينصرف و ليأخذ بيد رجل فليصل مكانه) ٢ و مثله غيره.

(٤) ففي خبر زرارة عن أبي جعفر عليه السّلام: (إذا أقيمت الصلاة حرم الكلام على الإمام و أهل المسجد إلا في تقديم إمام) (٢) و خبر ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السّلام: (عن الرجل يتكلم في الإقامة قال: نعم فإذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة فقد حرم الكلام على أهل المسجد إلا أن يكونوا قد اجتمعوا من شتى و ليس لهم إمام فلا بأس أن يقول بعضهم لبعض تقدم يا فلان) ٤ و مثله غيره و لكنه محمول على الكراهة لجملة من الأخبار منها: خبر الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام: (عن الرجل يتكلم في أذانه أو في إقامته؟ فقال: لا بأس) ٥.

(٥) كما في خبر أبي هارون المكفوف: (قال أبو عبد الله عليه السّلام: يا أبا هارون الإقامة من الصلاة فإذا أقيمت فلا تتكلم و لا تؤم بيدك) (٣).

ص: ٥٣٨

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٧٢ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٢.

٢- (( ٣ و ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب صلاة الأذان و الإقامة حديث ١ و ٧ و ٨.

٣- (( ٦ )) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الأذان و الإقامة حديث ١٢.

(و المصلّى خلف من لا يقتدى به) (١) لكونه مخالفاً (يؤذّن لنفسه و يقيم) (٢) إن لم يكن وقع منهما (٣) ما يجزئ عن فعله كالأذان للبلد إذا سمعه، أو مطلقاً (٤)،

(١) قد ورد الحث في الكثير من الأخبار على الحث على الصلاة مع المخالف عند التقيه ففي خبر إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: (يا إسحاق أتصلي معهم في المسجد؟ قلت: نعم، قال: صل معهم فإن المصلّى معهم في الصف الأول كالشاهر سيفه في سبيل الله) (١) وفي صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: (من صلى معهم في الصف الأول كان كمن صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (٢) وإنما الكلام في حكم القراءة فالمشهور على أنه تجب القراءة مع الإمكان و مع عدم الإمكان تسقط، ففي صحيح علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام: (عن الرجل يصلى خلف من لا يقتدى بصلاته و الإمام يجهر بالقراءة؟ فقال عليه السلام: اقرأ لنفسك و إن لم تسمع نفسك فلا بأس) (٢) و هو دال على جواز الإخفات في القراءة الجهرية من باب التقيه.

و عند تعذر قراءة السوره يقرأ الفاتحه فقط لخبر ابن أبي نصر عن أبي الحسن عليه السلام:

(قلت له: إنى أدخل مع هؤلاء في صلاة المغرب فيعجلونى إلى ما أن أوذن و أقيم و لا- أقرأ إلا- الحمد حتى يركع أ يجزئنى ذلك؟ قال: نعم يجزيك الحمد وحدها) (٤).

بل يقرأ و لو بعض الحمد بحسب الإمكان لصحيح أبي بصير: (قلت لأبى جعفر عليه السلام: من لا أقتدى به في الصلاة قال عليه السلام: أفرغ قبل أن يفرغ فإنك في حصار، فإن فرغ قبلك فاقطع القراءة و اركع معه) (٣). و خبر أحمد بن عائذ: (قلت لأبى الحسن عليه السلام: إنى أدخل مع هؤلاء في صلاة المغرب فيعجلونى إلى ما أوذن و أقيم فلا أقرأ شيئاً حتى إذا ركعوا و أركع معهم أ يجزئنى ذلك؟ قال: نعم) (٤) و هو دال على سقوط القراءة بتمامها عند عدم الإمكان.

(٢) لأنه لا عبره بأذان المخالف و إقامته. و فى مرسل الصدوق: (قال الصادق عليه السلام: أذن خلف من قرأت خلفه) (٥).

(٣) من الأذان و الإقامة.

(٤) المشهور على جواز الاكتفاء بأذان الإمام و أذان البلد و أذان المنفرد، و جزم الشارح فى -

ص: ٥٣٩

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٧ و ٤.

٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ١ و ٦.

٣- (( ٥ )) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ١.

٤- (( ٦ )) مستدرک الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٢.



(فإن تعذر) الآذان لخوف فوت واجب القراءة (اقتصر) على قوله (قد قامت الصلاة) مرتين (إلى آخر الإقامه) (١)، ثم يدخل في الصلاة منفردا بصورة الاقتداء، فإن سبقه الإمام بقراءة السوره سقطت، وإن سبقه بالفاتحه أو بعضها قرأ إلى حد الراكع و سقط عنه ما بقى، وإن سبق الإمام سبّح الله استحبابا إلى أن يركع (٢)، فإذا فعل ذلك غفر له بعدد من خالفه (٣) و خرج بحسناتهم (٤)، روى ذلك عن الصادق عليه السلام.

-المسالك باختصاص الحكم بأذان البلد و الجماعة و منع من الاجتزاء بأذان المنفرد فالتقييد بناء على مختاره و الإطلاق بناء على مختار المشهور.

(١) لخبر معاذ بن كثير عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا دخل الرجل المسجد و هو لا يأتى بصاحبه و قد بقى على الإمام آيه أو آيتان فخشى إن هو أذن و أقام أن يركع فليقل: قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، و ليدخل في الصلاة) (١).

(٢) كما فى خبر إسحاق بن عمار عن سأل أبا عبد الله عليه السلام: (أصلى خلف من لا أقتدى به، فإذا فرغت من قراءة تى و لم يفرغ هو قال عليه السلام: فسبح حتى يفرغ) (٢) و خبر صفوان: (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: إن عندنا مصلى لا نصلى فيه و أهله نصيب و إمامهم مخالف فأتم به، قال: لا، فقلت: إن قرأ فقرأ خلفه؟ قال: نعم، قلت: فإن نعدت السوره قبل أن يفرغ، قال عليه السلام: سبح و كبر إنما هو بمنزله القنوت و كبر و هلى) ٣

و مثله غيره.

(٣) كما فى مرسل الصدوق فى الفقيه: (و قال الصادق عليه السلام: إذا صليت معهم غفر لك بعدد من خالفك) (٣).

(٤) كما فى خبر الأرجانى عن أبى عبد الله عليه السلام: (من صلى فى منزله ثم أتى مسجدا من مساجدهم فصلى فيه خرج بحسناتهم) (٤) و خبر نشيط بن صالح عن أبى الحسن الأول عليه السلام: فى حديث: (و الذى يصلى مع جيرته يكتب له أجر من صلى خلف رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، و يدخل معهم فى صلاتهم فيخلف عليهم ذنوبه و يخرج بحسناتهم) (٥).

ص: ٥٤٠

١- (١) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٢ و ٤.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٢.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٩.

٥- (٦) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٦.

(و لا يؤمّ القاعد القائم) (١) و كذا جميع المراتب، لا يؤمّ الناقص فيها الكامل للنهى، و النقص. و لو عرض العجز فى الأثناء انفراد المأموم الكامل حينئذ (٢) إن لم يمكن استخلاف بعضهم.

(و لا الأُمى) و هو من لا يحسن قراءه الحمد و السوره، أو أبعاضهما و لو حرفاً أو تشديداً، أو صفه واجبه (القارئ) (٣) و هو من يحسن ذلك كله، و يجوز بمثله مع تساويهما فى شخص المجهول (٤)، أو نقصان المأموم (٥)، و عجزهما عن

(١) على نحو المنع بلا- خلاف و يدل عليه مرسل الفقيه عن أبى جعفر عليه السّلام: (إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بأصحابه فى مرضه جالسا، فلما فرغ قال صلى الله عليه و آله و سلم: لا يؤمن أحدكم بعدى جالسا) (١) و فى الجواهر أنه: (مرورى عند الخاصه و العامه) و خبر السكونى عن أبى عبد الله عليه السّلام: (قال أمير المؤمنين عليه السّلام: لا يؤمن المقيد المطلقين، و لا- صاحب الفاليج الأصحاء و لا- صاحب التيمم المتوضئين) (٢) و ما عن الشعبي عن على عليه السّلام: (لا- يؤمن المقيد المطلقين) ٣.

و ضعف السند فى الجميع منجبر بعمل الأصحاب فلا إشكال فى الحكم، و إنما الإشكال هل يختص الحكم بمورد النص أم يتعدى إلى كل ناقص و كامل أو لا، و استدلل للتعميم كما هو المشهور بوحده المناط خصوصا أن الأصل فى كل ما شكك اعتباره فى الجماعه هو عدم الاعتبار إلا ما قام الدليل عليه كما فى ائتمام المتوضئين بالتميم.

(٢) أى حين عروض العجز.

(٣) على نحو المنع بلا- خلاف فيه لما تقدم من أن الإمام ضامن للقراءه كما فى جملة من الأخبار منها: خبر الحسين بن كثير عن أبى عبد الله عليه السّلام: (سأله رجل عن القراءه خلف الإمام، فقال: لا، إن الإمام ضامن للقراءه، و ليس يضمن الإمام صلاه الذين هم من خلفه، إنما يضمن القراءه) (٣).

فمع عجزه عن القراءه الصحيحه لا يجوز للقادر أن يأتى به لقدرته على القراءه و عجز الإمام عن تحملها فلذا فسّر الشارح الأُمى بمن لا يحسن القراءه على النحو الصحيح.

(٤) كما لو كانا لا يحسان قراءه آيه معينه فى الحمد أو السوره.

(٥) أى كان عجز المأموم أكثر من عجز الإمام.

ص: ٥٤١

١- (١) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ١.

٢- (( ٢ ) و ( ٣ ) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ١ و ٣.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ١.

التعليم لضيق الوقت، و عن الائتمام بقارئ (١)، أو أتم منهما (٢)، و لو اختلفا فيه (٣) لم يجز و إن نقص قدر مجهول الإمام. إلا أن يقتدى جاهل الأول بجاهل الآخر (٤)، ثم ينفرد عنه (٥) بعد تمام معلومه كإقتداء محسن السوره خاصه بجاهلها (٦)، و لا يتعكسان (٧).

(و لا المئوف اللسان) كالألثغ بالمثلته و هو الذى يبذل حرفا بغيره، و بالمشناه من تحت (٨) و هو الذى لا يبين الكلام، و التمام و الفأفاء و هو الذى لا يحسن تأديه الحرفين (٩) (بالصحيح) (١٠). أما من لم تبلغ آفته إسقاط الحرف (١١)، و لا إبداله (١٢)، أو يكرره (١٣) فتكره إمامته بالمتقن خاصه (١٤).

(١) عطف على قوله: (عن التعليم لضيق الوقت) حتى يجوز للأمى أن يأتى بمثله مع تفويت بعض القراءه الصحيحه.

(٢) عطف على قوله: (بقارئ) أى و هما عاجزان عن الائتمام بقارئ أتم منهما.

(٣) فى المجهول بحيث كان أحدهما يجهل بعض الفاتحه و الآخر البعض الآخر؛ لأن كل واحد منهما أمى بالنسبه إلى الآخر، و إن كان جهل الإمام من الفاتحه أقل من جهل المأموم منها.

(٤) أى يأتى جاهل الحمد بجاهل السوره دون العكس لأن الصلاه لا تصح بلا فاتحه الكتاب بالإجماع بخلاف السوره فإنه مختلف فيها.

(٥) عن الإمام.

(٦) أى بجاهل السوره، قد عرفت أن الإمام ضامن للقراءه فعلى القول بوجود السوره كما هو الأقوى فلا يجوز ائتمام عالمها بجاهلها حينئذ و إن وقع الخلاف فى وجوب السوره.

(٧) أى لا يأتى عالم الحمد و جاهل السوره بجاهل الحمد و عالم السوره.

(٨) و هو الأليغ.

(٩) و هما التاء و الفاء.

(١٠) على نحو المنع بلا خلاف فيه لكون الإمام متحملا للقراءه مع أنه عاجز عن تأديتها بالنحو الصحيح و المأموم قادر عليها.

(١١) بالنسبه إلى الأليغ.

(١٢) بالنسبه إلى الأليغ.

(١٣) بالنسبه إلى التمام و الفأفاء.

(١٤) أما بالنسبه لمثله فلا كراهه.





(و يقدم الأقرأ) (١)...

(١) إذا تشاح الأئمة رغبه في ثواب الجماعة لا لفرض دنيوى حتى لا يوجب القدح في عداله الإمام فيرجح من يقدمه المأمومون لما فيه من اجتماع القلوب و حصول الإقبال، و إن اختلفوا فلا- بد من الترجيح، فعن التذكرة يقدم اختيار الأ- كثر فإن تساوا فالترجيح للأقرأ ثم الأفقه ثم الأقدم هجره ثم الأسن ثم الأفصح كما هو المشهور و يشهد له ما في الفقه الرضوى: (أولى الناس بالتقدم في الجماعة أقرؤهم للقرآن، فإن كانوا في القراءه سواء فأفقههم، و إن كانوا في الفقه سواء فأقربهم هجره، فإن كانوا في الهجره سواء فأسنهم، فإن كانوا في السن سواء فأصبحهم وجها) (١).

و ذهب بعض الأصحاب كما حكاه في التذكرة إلى تقديم الأفقه على الأقرأ، لأن القراءه يحتاج إليها في الصلاه خاصه بخلاف الفقه فإنه يشمل العلم بأحكام الصلاه و أركانها فيكون أولى بالتقديم و للنبوى: (من أمّ قوما و فيهم من هو أعلم منه لم يزل أمرهم إلى السفال إلى يوم القيامه) (٢).

و لكن هذا النبوى معارض بالشهره و بما تقدم من خبر الفقه الرضوى من تقديم الأقرأ على الأفقه و بخبر أبى عبيده: (سألت أبا عبد الله عليه السّلام: عن القوم من أصحابنا يجتمعون فتحضر الصلاه فيقول بعضهم لبعض: تقدم يا فلان، فقال عليه السّلام: إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: يتقدم القوم أقرؤهم للقرآن، فإن كانوا في القراءه سواء فأقدمهم هجره، فإن كانوا في الهجره سواء فأكبرهم سنا، فإن كانوا في السن سواء فليؤمهم أعلمهم بالسنة و أفقههم في الدين) (٣) و خبر دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد عليهما السّلام: (يؤم القوم أقدمهم هجره فإن استوا فأقرأهم، و إن استوا فأفقههم و إن استوا فأكبرهم سنا، و صاحب المسجد أحق بمسجده) (٤) و ما في الفقه الرضوى: عن العالم أو عن أمير المؤمنين عليه السّلام: (أنه سئل عن القوم يكونون جميعا إخوانا من يؤمهم؟ قال: إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: صاحب الفراش أحق بفراشه، و صاحب المسجد أحق بمسجده، و قال:

أكثرهم قرآنا و قال: أقدمهم هجره فإن استوا فأقرأهم فإن استوا فأفقههم، فإن استوا فأكبرهم سنا) (٥).

ص: ٥٤٣

- ١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب صلاه الجماعة حديث ٣.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب صلاه الجماعة حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب صلاه الجماعة حديث ١.
- ٤- (٤) مستدرک الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب صلاه الجماعة حديث ٢.
- ٥- (٥) مستدرک الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب صلاه الجماعة حديث ٥.

من الأئمة لو تشاخوا أو تشاخ المأمومون، و هو (١) الأ-جود أداء، و إتقاننا للقراءة و معرفه أحكامها و محاسنها، و إن كان أقل حفظا، فإن تساوا فالأحفظ (٢)، فإن تساوا فيهما (فالأفقه) في أحكام الصلاة، فإن تساوا فيها فالأفقه في غيرها.

و أسقط المصنف في الذكرى اعتبار الزائد (٣) لخروجه عن كمال الصلاة.

و فيه أن المرجح لا- ينحصر فيها، بل كثير منها كمال في نفسه، و هذا منها مع شمول النص له، فإن تساوا في الفقه و القراءة (فالأقدم هجره) من دار الحرب إلى دار الإسلام، هذا هو الأصل (٤)، و في زماننا قيل (٥) هو السبق إلى طلب العلم، و قيل (٦) إلى سكنى الأمصار مجازا عن الهجرة الحقيقيه لأنها مظنه الاتصاف

و ما في الغوالي عن ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: (يؤم القوم أقرأهم لكتاب الله، فإن كانت القراءة واحده، فليؤمهم أعلمهم بالسنة، فإن كانت السنة واحده فليؤمهم أقدمهم هجره، فإن كانت الهجرة واحده فليؤمهم أكبرهم سنا، و لا يؤمن رجل رجلا في بيته و لا يجلس على تكرمته إلا بإذنه) (١).

و هي كلها متفقه على تقديم الأقرأ على الأفقه و إن اختلفت في بقيه الترجيحات لكن العمده على ما في الفقه الرضوى لانجباره بالشهره و إعراض الأصحاب عن البقيه فيما خالفه.

(١) أى الأقرأ.

(٢) ففى الخبر الثانى من الفقه الرضوى تقديم الأحفظ على الأقرأ و الأفقه لكن عرفت إعراض المشهور عنه.

(٣) و هو الأفقه في غير أحكام الصلاة.

(٤) فى معنى الهجرة.

(٥) و هو للشيخ يحيى بن سعيد.

(٦) و هو للمحقق الكركى و تلميذه قال الشهيد فى الذكرى: «و ربما جعلت الهجرة فى زماننا سكن الأمصار لأنها تقابل البادية مسكن الأعراب، لأن أهل الأمصار أقرب إلى تحصيل شرائط الإمامه و الكمال فيها» (٢).

ص: ٥٤٤

١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٨.

٢- (٢) الذكرى ص ٢٧١.

بالأخلاق الفاضله، و الكمالات النفسيه، بخلاف القرى و الباديه. و قد قيل (١): إن الجفاء و القسوه فى الفدّادين بالتشديد، أو حذف المضاف، و قيل (٢): يقدم أولاد من تقدمت هجرته على غيره، فإن تساوا فى ذلك (فالأسن) (٣) مطلقا (٤)، أو فى الإسلام (٥) كما قيده فى غيره.

فإن تساوا فيه (فالأصبح) وجها (٦)، لدلالته على مزيد عنايه الله تعالى، أو ذكرا بين الناس (٧)، لأنه يستدل على الصالحين بما يجرى الله لهم على ألسنه عباده،

(١) قال الشارح فى روض الجنان فى بحث صلاه الميت: «و قد روى عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم إن الجفاء و القسوه فى الفدّادين، قال الهروى ناقلا عن أبى عمرو: الفدّادين مخففه واحدها فدان مشدد، و هى البقر التى يحرث بها و أهلها أهل جفاء لبعدهم من الأمصار، فأراد أصحاب الفدّادين كما قال تعالى: وَ سَأَلِ الْقَرْيَةَ .

و حكى فيه التشديد و هم الذين تعلق أصواتهم فى حرثهم و أموالهم و مواشيهم من أهل القرى و البوادي، يقال: فد الرجل يفد إذا اشتد صوته» (١).

(٢) و هو للعلامه فى التذكرة.

(٣) كما عليه المشهور، و عن السرائر تقديمه على الأقدم هجره.

(٤) أى قدم الأكبر سنا.

(٥) بحيث لو كان أحدهما ابن ثلاثين سنه فى الإسلام و الآخر أقل من ذلك قدم الأول و إن كان كلاهما متساويين فى السن و هذا ما ذكره الشهيد فى الذكرى و الدروس و كذا العلامه فى التحرير و الشيخ فى المبسوط و جماعه.

(٦) ذكره أكثر الأصحاب و يدل عليه خبر الرضوى المتقدم، و أيضا قال الصدوق فى العلل:

(و فى حديث آخر: فإن كانوا فى السن سواء فأصبحهم وجها) (٢) و رواه السيد فى جمل العلم: (و قد روى إذا تساوا فأصبحهم وجها) (٣).

و علله العلامه فى المختلف بأن فى حسن الوجه دلالة على عنايه الله تعالى بصاحبه فاستحق التقديم بذلك، و أنكر المحقق فى المعبر الترجيح بذلك و قال فى المعبر: «أرى لها أثرا فى الأولويه و لا وجها فى شرف الرجال».

(٧) فسر الأصبح وجها بأنه أحسن ذكرا بين الناس لدلالته على حسن الحال عند الله تعالى -

ص: ٥٤٥

- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٢.
- ٣- (٣) مستدرک الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٧.

و لم يذكر هنا ترجيح الهاشمي (١) لعدم دليل صالح لترجيحه، و جعله في الدروس بعد الأفقه. و زاد بعضهم (٢) في المرجحات بعد ذلك الأتقى، و الأورع، ثم القرعه. و في الدروس جعل القرعه بعد الأصيح. و بعض هذه المرجحات ضعيف المستند لكنه مشهور.

(و) الإمام (الراتب) (٣) في مسجد مخصوص (أولى من الجميع) لو اجتمعوا، (و كذا صاحب المنزل) (٤) أولى منهم، و من الراتب، (و) صاحب (الإماره) (٥) في

- كما نقله العلامة في التذكرة عن البعض، و استشهد له بما ورد في كلام أمير المؤمنين عليه السلام: في عهده للأشتر: (و إنما يستدل على الصالحين بما يجرى الله لهم على السن عباده) (١).

(١) لم يذكره الأكثر كما عن البيان، و في الذكرى: «لم نره مذكورا في الأخبار إلا ما روى مسندا بطريق غير معلوم. من قول النبي صلى الله عليه و آله و سلم: قدموا قريشا و لا- تقدموها، و هو على تقدير تسليمه غير صريح في المدعى، نعم هو مشهور في صلاه الجنازه كما سبق من غير روايه يدل عليه، نعم فيه إكرام لرسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إذ تقديمه لأجله نوع إكرامه، و إكرام رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و بتجليه مما لا خفاء في أوليته» (٢).

(٢) و هو العلامة في التذكرة حيث قال: «فإن استتوا في ذلك كله قدّم أشرفهم أى أعلاهم نسبا و أفضلهم في نفسه، فإن استتوا في هذه الخصال قدم أتقاهم و أورعهم لأنه أشرف في الدين و أقرب إلى الإجابة، فإن استتوا في ذلك كله فالأقرب القرعه، ثم قال: و هذا كله تقديم استحباب لا تقديم اشتراط و لا إيجاب، فلو قدّم المفضول جاز و لا نعلم فيه خلافا» (٣).

(٣) بلا خلاف فيه للخبر الرضوى المتقدم: (و صاحب المسجد أحق بمسجده) (٤) و مثله خبر الدعائم المتقدم ٥.

(٤) بلا خلاف فيه لخبر أبي عبيده المتقدم: (و لا يتقدم من أحدكم الرجل في منزله) (٥).

(٥) بلا خلاف لخبر أبي عبيده المتقدم: (و لا صاحب سلطان في سلطانه) ٧ و لخبر الدعائم-

ص: ٥٤٦

١- (١) نهج البلاغه (محمد عبده) ٣: ٦٣.

٢- (٢) الذكرى ص ٢٧٠.

٣- (٣) التذكرة ج ١ ص ١٨٠.

٤- ( (٤ و ٥) مستدرک الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ٥ و ٢.

٥- ( (٦ و ٧) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ١.

إمارته أولى من جميع من ذكر أيضا. و أولويه هذه الثلاثه سياسه أدبيه (١) لا فضيله ذاتيه، و لو أذنوا لغيرهم انتفت الكرامه.

لا- يتوقف أولويه الراتب على حضوره، بل ينتظر لو تأخر، و يراجع (٢) إلى أن يضيق وقت الفضيله فيسقط اعتباره. و لا فرق في صاحب المنزل بين المالك للعين، و المنفعه، و غيره كالمستعير. و لو اجتمعا (٣) فالمالك أولى (٤) و لو اجتمع مالك الأصل و المنفعه فالثاني أولى (٥).

(و يكره إمامه الأبرص، و الأجذم (٦)، و الأعمى (٧) بغيرهم) ممن لا يتصف بصفتهن للنهي عنه المحمول على الكراهه جمعا، و قد تقدم.

عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: (يؤمكم أكثركم نورا، و النور القرآن، و كل أهل مسجد أحق بالصلاه في مسجدهم إلا أن يكون أميرهم. يعنى يحضر. فإنه أحق بالإمامه من أهل المسجد)(١).

(١)بمعنى أنهم لو أذنوا لغيرهم انتفت الكراهه لأن أولويتهم ليست مستنده إلى فضيله ذاتيه لا يمكن التنازل عنها بل إلى سياسه أدبيه كما جزم به الشهيدان و جماعه.

(٢)لإطلاق دليل أولويته.

(٣)أى المالك و المستعير.

(٤)لصريح الأخبار المتقدمه.

(٥)لأنه هو المالك الفعلى للمنفعه بخلاف مالك العين فإنه غير مالك لها.

(٦)قد تقدم الكلام فيهما.

(٧)خصوصا فى الصحراء لخبر الشعبى عن على عليه السلام: (لا يؤم الأعمى فى البريه)(٢) إلا- أنه محمول على الكراهه لخبر الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: (لا بأس بأن يصلى الأعمى بالقوم و إن كانوا هم الذين يوجهونه)٣ و خبر السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام: (قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا يؤم الأعمى فى الصحراء إلا أن يوجه إلى القبله)٤.

ص: ٥٤٧

١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب صلاه الجماعه حديث ٢ و ١ و ٧.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة



نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية

WWW

للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩